

أستعمالات الارض الحضرية بين النظرية والتطبيق



تأليف

الأستاذ المساعد الدكتور

مرتضى مظفر سهر الكعبي

أستاذ الجغرافية البشرية

كلية التربية للبنات - جامعة البصرة

استعمالات الأرض الحضرية
بين النظرية والتطبيق

اسم الكتاب : استعمالات الأرض الحضرية بين النظرية والتطبيق
اسم المؤلف : أ.م.د. مرتضى مظفر سهر الكعبي
التدقيق اللغوي : أ.د. مريم عبد النبي عبد المجيد
اسم الناشر : دار الفنون والآداب
الترقيم الدولي : 5-77-667-9922-978



الطبعة الأولى
2025

■ جميع الحقوق محفوظة فلا يجوز إعادة
انتاج أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه
في نظام الاسترجاع أو نقله بأي طريقة من
دون الحصول على إذن مسبق من المؤلف
والناشر.



دار الفنون والآداب للطباعة والنشر والتوزيع

DAR AL FONON

For printing & publishing Ltd.
Iraq- basrah
Mob: 009647707072257
hasanalnekila@gmail.com

استعمالات الأرض الحضرية

بين النظرية والتطبيق

الأستاذ المساعد الدكتور

مرتضى مظفر سهر الكعبي

أستاذ الجغرافية البشرية

كلية التربية للبنات - جامعة البصرة

الطبعة الأولى



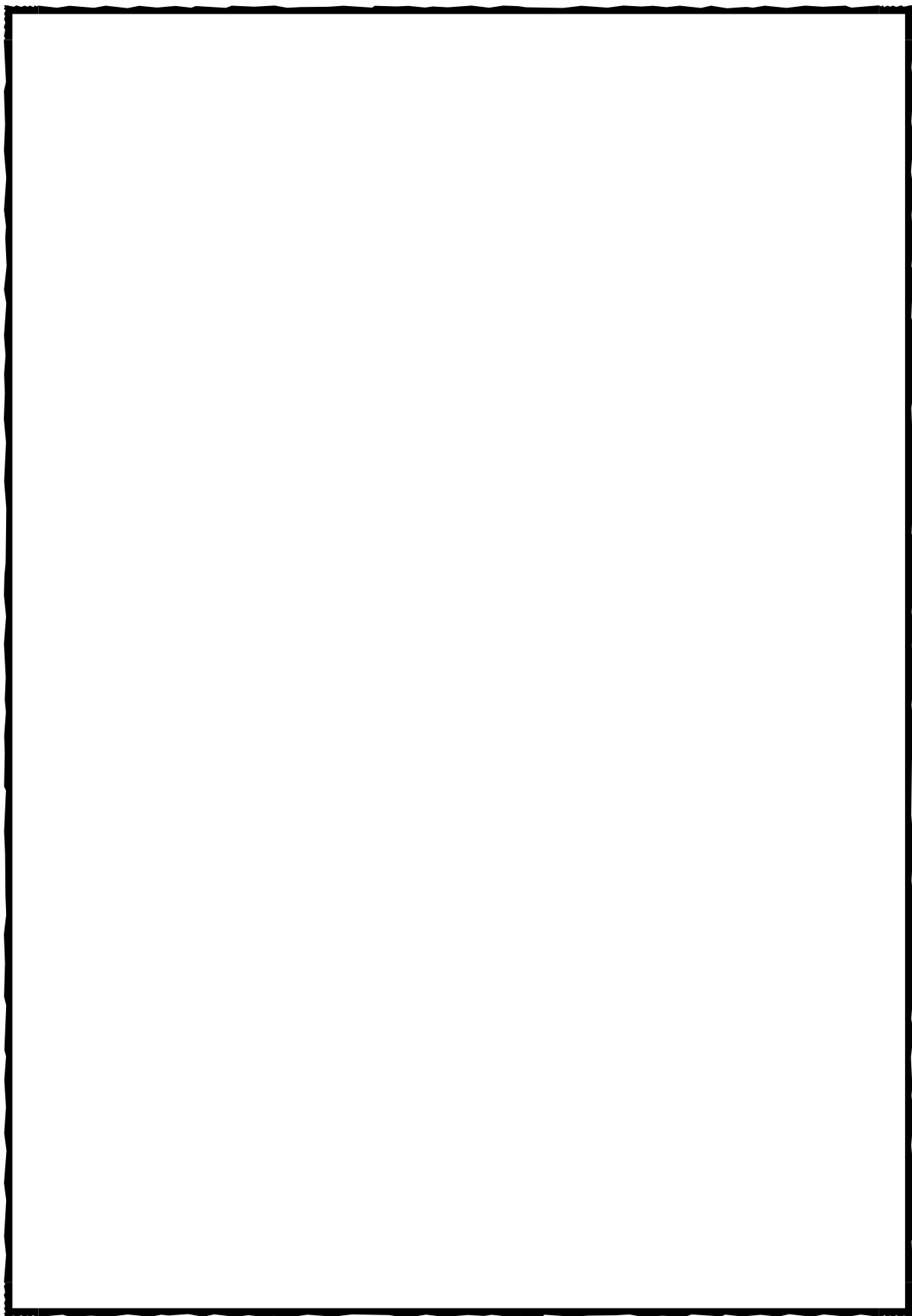
دار الفنون والاداب للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة المجادلة: الآية ١١

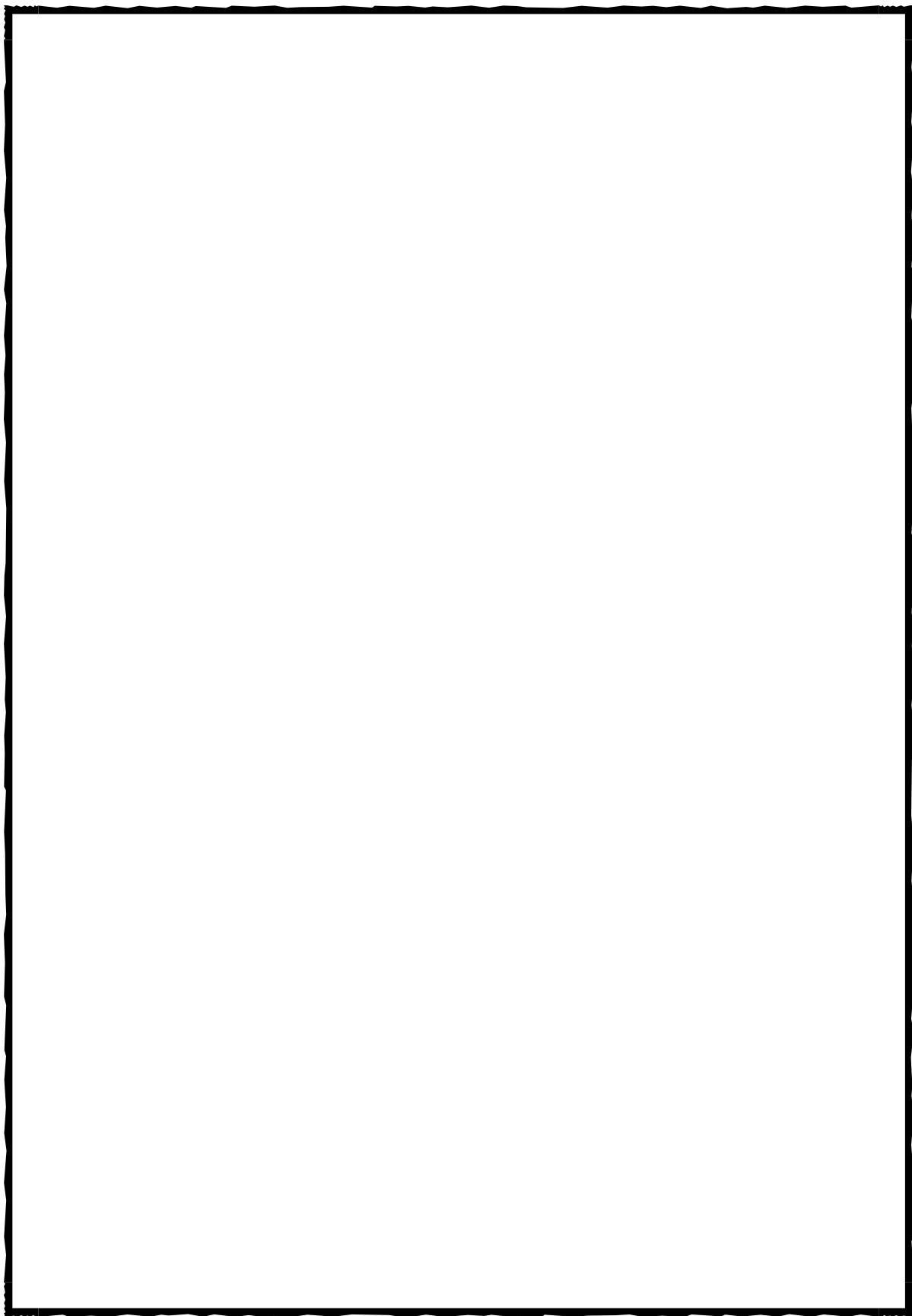


إهداء



يا غائباً عنا ولست بغائب
لا زلت مثل الشمس بين سحاب
الطاف جودك لم تنزل ما بيننا
يا خير ماش في الوجود وراكب
مولاي تفضل علي بالقبول

المؤلف



فهرست الكتاب

المقدمة 17-19

الفصل الأول

جغرافية المدن وعلاقتها بجغرافية السكان

21	بعض مفاهيم جغرافية المدن
22	الموضع والموقع الجغرافي
24	استعمالات الأرض الحضرية
26	نسب استعمالات الأرض في المدن
28	علاقة استعمالات الأرض الحضرية مع البنى التحتية
30	جغرافية السكان (أسس وتطبيقات)
31	مصادر البيانات السكانية
41	النمو السكاني
43	تركيب السكان

الفصل الثاني

نظريات التركيب الداخلي للمدن

58	نظرية الدوائر المتراكزة
62	نظرية القطاعات
65	نظرية النوى المتعددة
68	ضوابط استعمالات الأرض داخل المدن
	الضوابط الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتحركة في توزيع
69	استعمالات الأرض في المدن
78	تطبيق نظرية النوى المتعددة على مدينة البصرة

الفصل الثالث

استعمالات الأرض السكنية

87	مفاهيم الاستعمال السكني (المحلة - الحي - القطاع) في المدن
89	النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض السكنية وأنماطها في المدن
92	تحليل المنطقة السكنية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن
95	الكثافات السكنية والسكانية والعجز السكني في المدن الحضرية

102 دراسة تطبيقية لتوزيع الوحدات السكنية في مدينة البصرة

الفصل الرابع

استعمالات الأرض التجارية

113 تصنيف المؤسسات التجارية (على أساس حجم المراجعين)

113..... النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض التجارية وأنماطها في المدن

116 التصنيف المكاني لتوزيع الاستعمال التجاري في المدن

118 العوامل التي تتحكم في توزيع المؤسسات التجارية في المدن

120 التطور التاريخي للوظيفة التجارية

123..... تحليل المنطقة التجارية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن

125..... أهمية المنطقة التجارية المركزية في المدن وطرائق تحديدها

130 دراسة تطبيقية لتوزيع الاستعمال التجاري في مدينة شط العرب

الفصل الخامس

استعمالات الأرض الصناعية

140 تحليل المنطقة الصناعية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن

142..... النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض الصناعية وأنماطها في المدن

143 عوامل التوطن الصناعي في المدن

152 التطور التاريخي للصناعات في المدن الحضرية

155 الجذور التاريخية للصناعات في العراق

161 توزيع المناطق الصناعية داخل المدن

163..... دراسة تطبيقية لتوزيع الاستعمال الصناعي في مدينة بغداد

الفصل السادس

استعمالات الأرض الخدمية

170..... النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض الخدمية وأنماطها في المدن

172..... النقل الحضري (المشكلات - الحلول)

175 الخدمات التعليمية (المشكلات - الحلول)

180 الخدمات الصحية (المشكلات - الحلول)

185 الخدمات الإدارية (المشكلات - الحلول)

189..... الخدمات الترفيهية (المشكلات - الحلول)

192..... الخدمات الدينية (المشكلات - الحلول)

الفصل السابع

النقل الحضري

- 197..... مفاهيم النقل الحضري
- 199 النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض لأغراض النقل في المدن
- 200 التطور التاريخي للنقل الحضري في المدن
- 203..... شبكة النقل الحضري وتصنيفاتها
- 208..... دوافع الحركة داخل المدن
- 215..... دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت

الفصل الثامن

الخدمات التعليمية

- 226 المعايير المعتمدة في تخطيط الخدمات التعليمية
- 229..... النسب المئوية لتوزيع الخدمات التعليمية وأنماطها في المدن
- 232 العوامل البشرية المساهمة في توزيع المؤسسات التعليمية في المدن
- 240 نظام التعليم في العراق
- 242 الكفاءة المساحية والمكانية للمؤسسات التعليمية في المدن العراقية
- دراسة تطبيقية :
- 243 المؤشرات الكفاءة والكفاية للمدارس الحكومية في مدينة شط العرب

الفصل التاسع

الخدمات الصحية

- 261..... المفاهيم الأساسية المتعلقة بالخدمات الصحية
- 265 النسب المئوية لتوزيع الخدمات الصحية في المدن
- 266 المعايير المستخدمة لقياس مستوى كفاءة المؤسسات الصحية في المدن
- 268 العوامل البشرية المؤثرة في توزيع الخدمات الصحية في المدن العراقية
- 276 دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة الخدمات الصحية في مدينة القرنة

الفصل العاشر

الخدمات الإدارية والدينية

- 285..... مفاهيم الخدمات الإدارية وتصنيفاتها
- 289 النسب المئوية لتوزيع الخدمات الإدارية في المدن

290	توزيع الخدمات الإدارية في المراكز الحضرية
292	الخدمات الدينية
292	المفاهيم المتعلقة بالخدمات الدينية
297	التطور التاريخي للخدمات الدينية في المدن الحضرية
300	أنواع المدن الدينية
292	المعايير المستخدمة لقياس مستوى كفاءة المؤسسات الدينية في المدن
303	العوامل المساهمة في توزيع الخدمات الدينية في المدن العراقية
308	دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة الخدمات الدينية في مدينة الزبير

الفصل الحادي عشر

الخدمات الترفيهية وفضاء المدينة

316	المفاهيم الأساسية المتعلقة بالخدمات الترفيهية
319	النسب المئوية لتوزيع الخدمات الترفيهية في المدن
321	الأسس التخطيطية وتوزيع وكفاءة الخدمات الترفيهية في المدن
324	العوامل البشرية المساهمة في انخفاض الخدمات الترفيهية للمدن العراقية
332	التوزيع المكاني للخدمات الترفيهية في المدن العراقية
333	دراسة تطبيقية : التوزيع الجغرافي للخدمات الترفيهية في مدينة الحلة
336	فضاء المدينة

الفصل الثاني عشر

المشكلات التي يواجهها الباحثون في جغرافية المدن

340	الفرق بين التصميم الأساسي وواقع المدينة الحالية
342	مشكلة اختيار عينة الدراسة (استمارة الاستبانة)
342	مشكلة ترتيب الفئات الكثافية
344	مشكلة تبويب الجداول أفقياً أم عمودياً
348	مشكلة تحليل الجداول في الدراسات الجغرافية
351	مشكلة التوقعات المستقبلية للنمو السكاني والمساحي للمدن
356	مشكلة استخراج معدل النمو السنوي للسكان
356	مشكلة استخراج أعداد سكان الأحياء السكنية بحسب الإسقاطات السكانية
358	كيفية استخراج أعداد الأسر لكل وحدة إدارية عند تعذر التعداد السكاني

فهرست الجداول

ت	اسم الجدول	الصفحة
١	نسب استعمالات الأرض في المدن الأمريكية	27
٢	نسب استعمالات الأرض الحضرية لبعض المدن العراقية لسنوات مختلفة	29
٣	استخدام العينة الطبقية للحالة العملية في مدينة محددة	36
٤	التركيب العمري بحسب فئات العمر الخمسية في العراق حسب تعداد ١٩٩٧	47
٥	تطور نسبة النوع في العراق خلال المدة ١٩٥٧-٢٠١٣	48
٦	تطور إعداد المحلات السكنية وعدد سكان مدينة البصرة ومساحتها للمدة ١٩١٠-٢٠١٦	80
٧	أنماط الوحدات السكنية وأعدادها ونسبتها المئوية ومساحتها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	103
٨	التوزيع المكاني للسكن العشوائي وأعدادها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣	110
٩	مساحة استعمالات الأرض ونسبتها المئوية من مساحة مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣	132
١٠	عدد المؤسسات التجارية ومساحتها في مدينة شط العرب للمدة (١٩٥٧-٢٠٠٩)	132
١١	التوزيع الجغرافي للمحلات التجارية في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣ .	135
١٢	المساهمات النسبية للقطاعات في الناتج المحلي للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠	159
١٣	معايير استعمالات الأرض الخدمية ونسبتها المئوية	171
١٤	المعايير التخطيطية للخدمات التعليمية المعتمدة في العراق	176
١٥	المعايير الصحية لنوع ومساحة الخدمة الصحية ومقارنتها مع عدد السكان	181
١٦	المعايير الكمية المعتمدة لمنظمة الصحة العالمية	182
١٧	المعايير التخطيطية السكانية والمساحية للخدمات الترفيهية في المدن العراقية	190
١٨	المعايير التخطيطية للوظيفة الدينية في المدن العراقية	194
١٩	تطور أعداد السكان والسيارات في العالم للمدة ١٩١٨-٢٠١١	203
٢٠	توزيع الرحلات في مدينة بغداد بالنسبة للغرض من الرحلة لعام ١٩٩٤	211
٢١	محطات انطلاق الحافلات وأعدادها	219
٢٢	محطات وصول الحافلات وأعدادها	219
٢٣	المعايير التخطيطية للخدمات التعليمية المعتمدة في العراق	227
٢٤	النسب المئوية للسكان الحضر في العالم والوطن العربي لسنوات مختلفة .	233
٢٥	الخصائص العامة للتحضر في الوطن العربي للمدة ١٩٦٠-٢٠٢٥	234
٢٦	أعداد رياض الأطفال وتوزيعها المكاني في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠	245
٢٧	أعداد المدارس الابتدائية في مدينة شط العرب وتوزيعها المكاني ومساحتها وعدد التلاميذ وحصة الفرد للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠	247
٢٨	التوزيع المكاني والعدي للمدارس الابتدائية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠	248
٢٩	أعداد المدارس الثانوية في مدينة شط العرب وتوزيعها المكاني ومساحتها وعدد التلاميذ وحصة الفرد للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠	249
٣٠	أعداد المؤسسات التعليمية الثانوية في مدينة شط العرب وتوزيعها المكاني للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠	250

253	توزيع المؤسسات التعليمية والعجز فيها حسب الأحياء السكنية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠١٩	٣١
257	عدد المدارس الابتدائية والتلاميذ والكادر التعليمي ومعدلاتها في مدينة شط العرب حسب الأحياء السكنية للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٢
259	عدد المدارس الثانوية والطلاب والكادر التعليمي ومعدلاتها في مدينة شط العرب حسب الأحياء السكنية للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٣
267	المعايير التخطيطية المستخدمة في حساب كفاءة العاملين للمؤسسات الصحية في المدن	٣٤
268	المعايير التخطيطية المستخدمة في حساب الكفاءة المساحية للمؤسسات الصحية في المدن	٣٥
268	المعايير التخطيطية المستخدمة بسهولة الوصول للمؤسسات الصحية في المدن	٣٦
273	معدل النمو السنوي للعراق بحسب التعدادات السكانية للمدة ١٩٤٧-٢٠٢٤	٣٧
282	الكفاءة المكانية ودرجة العجز للمؤسسات الصحية في مدينة القرنة بحسب المؤشرات الصحية	٣٨
284	مساحة المراكز الصحية في مدينة القرنة والعجز المساحي لها لعام ٢٠٢١	٣٩
289	تصنيف الخدمات الإدارية في المدن	٤٠
302	المعايير والمؤشرات التخطيطية المستخدمة لتقييم كفاءة الخدمات الدينية في المدن	٤١
310	الكفاءة العددية للجوامع بحسب أحياء مدينة الزبير لسنة ٢٠١٩	٤٢
311	الكفاءة العددية للمساجد والحسينيات بحسب أحياء مدينة الزبير لسنة ٢٠١٩	٤٣
315	كفاءة المساحة العبادية بحسب المشمولين في أحياء مدينة الزبير لعام ٢٠١٩	٤٤
321	النسب المئوية للخدمات الترفيهية لبعض المدن العراقية ومقارنتها مع المدن العربية	٤٥
323	المعايير والمؤشرات للخدمات الترفيهية في المدن الحضرية	٤٦
335	الاحتياجات الحالية ومقدار العجز من الخدمات الترفيهية حسب المعايير لمدينة الحلة لعام ٢٠١٨	٤٧
343	الكثافة العامة في مدينة البصرة بحسب القطاعات للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٠	٤٨
345	عدد سكان العراق (نسمة) حسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٠	٤٩
346	كمية الطاقة المنتجة من المحطات الغازية لعام ٢٠١٥	٥٠
347	التوزيع العددي للمطلقات القاصرات حسب العينة لأحياء مدينة شط العرب عدد سنوات الزواج لعام ٢٠١٩	٥١
348	عدد الأسر الساكنة في الوحدة السكنية في مدينة الديوانية حسب المراحل المورفولوجية	٥٢
349	المستوى التعليمي لأرباب الأسر في مدينة السماوة لسنة ٢٠١٢	٥٣
350	مهنة رب الأسرة بحسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٥٤
352	التوقعات المستقبلية لسكان مدينة بغداد للمدة (٢٠٢١ - ٢٠٣١) حسب معدلات النمو السنوية البالغة (٢,٦% و ٣,٤%)	٥٥
353	المعايير المساحية المعتمدة لاستعمالات الأرض الحضرية في المدن	٥٦
355	استعمالات الأرض الحالية والمتوقعة لمدينة شط العرب حتى سنة ٢٠٢٠	٥٧
357	أعداد سكان مدينة الزبير للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٩	٥٨
359	الأحياء السكنية وعدد السكان (٢٠٢١-٢٠٠٩) والأسر في مدينة علي الغربي لمحافظة ميسان	٥٩

فهرست الخرائط

الصفحة	اسم الخريطة	ت
79	الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦	١
104	أنماط الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦	٢
130	الأحياء السكنية في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣	٣
134	الاستعمال التجاري في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣	٤
155	مدينة بغداد حسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠١٢	٥
157	الأنماط الموقعية لاستعمالات الأرض في مدينة ببغداد	٦
159	التوزيع المكاني للمناطق الصناعية المخططة في محافظة بغداد	٧
217	موقع مدينة الكويت من دولة الكويت	٨
218	الأحياء السكنية وشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت	٩
220	النقل الحضري في مدينة الكويت	١٠
244	الأحياء السكنية في مدينة شط العرب لعام ٢٠٢٠	١١
246	التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩	١٢
251	التوزيع المكاني لمدارس الثانوية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩	١٣
277	موقع مدينة القرنة من العراق ومحافظة البصرة لعام ٢٠٢١	١٤
279	التوزيع المكاني للمؤسسات الصحية في مدينة القرنة لعام ٢٠٢١	١٥
309	الأحياء السكنية في مدينة الزبير لعام ٢٠١٩	١٦
334	الأحياء السكنية في مدينة الحلة	١٧
340	مقارنة بين واقع مدينة البصرة مع تصميمها الأساسي	١٨

فهرست الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	ت
47	أنواع الاهرامات السكانية	١
59	نظرية الدوائر المتركة كما اقترحها ارنست برجس عام ١٩٢٥	٢
61	أثر العوامل الطبيعية في التركيب الداخلي للمدن وتشويه نظرية الدوائر المتركة	٣
64	نظرية القطاعات كما اقترحها هومر هويت عام ١٩٣٩	٤

66	نظرية النوى المتعددة لكما اقترحها الباحثان الجغرافيان (جانسي هاريس وادورد اولمان) عام ١٩٤٥	٥
73	أثر قيمة الأرض بالقرب أو البعد عن مركزها التجاري وتوزيع استعمالات الأرض	٦
74	اختلاف قيمة الأرض الحضرية بالبعد عن مركز المدينة	٧
81	مراحل نمو مدينة البصرة للمدة (١٨٠٠ - ٢٠١٦)	٨
88	مخطط تفصيلي لعناصر النظام الحضري المتبع في العراق	٩
90	التقسيمات الإدارية في المدن العراقية	١٠
211	توزيع الرحلات للأغراض المختلفة في مدينة القاهرة الكبرى	١١
213	مخطط الخطوط المرغوبة	١٢
214	مخطط نظري يوضح خطوط الزمن المتساوية (المسافة مقاسة بالدقائق)	١٣
215	خطوط الزمن المتساوية لمحافظة نينوى ذات القطب الواحد	١٤
221	الشكل الطبولوجي لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت	١٥
288	مفهوم مبسط يوضح الخدمات الإدارية المقدمة للسكان	١٦
306	المساحة التي يحتاجها المصلي من المساحة العبادية بالمتر المربع	١٧

فهرست الصور

الصفحة	اسم الصورة	ت
44	المراحل العمرية للإنسان منذ الطفولة إلى الكهولة	١
102	جانب من المساكن العشوائية في المدن العراقية	٢
108	مشروع إسكان مديرية كهرباء المنطقة الجنوبية (النجبية) لعام ١٩٧٠	٣
109	العمارات السكنية في أحياء (الموفقية والأصمعي)	٤

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تكمن النظرة العلمية الفاحصة لمضمون علم الجغرافية في كيفية تحديد مجالات هذا العلم، وتتبع طبيعته، ونهجه النظري، وأهدافه التطبيقية، إذ حظيت الجغرافية بدراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان، وأن الأرض تتبنى مبادئ التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية، وفق ضوابط وقوانين تخطيطية، ومؤشرات تنظيمية تحكم هذه العلاقة، إذ تعد عملية تنظيم استعمالات الأرض وتوزيع الفعاليات الحضرية في المدن واحدة من أهم المتطلبات الرئيسة للمكان، وبدورها تعطي للمدينة جماليته فيما يعرف بالمخطط الأساسي. والجدير بالذكر أن دراسة استعمالات الأرض الحضرية هو فرع من فروع الجغرافية البشرية، التي تركز على إجراء مسح ميداني شامل للظواهر القائمة على استعمالات الأرض الحضرية، خلال مدة زمنية محددة، وتتبع ما يطرأ عليها من تغيرات بفعل عوامل بشرية عديدة، وبالتالي إخراجها بميئة خرائط رقمية، وتحديث هذا النوع من الخرائط من وقت إلى آخر.

إن المتتبع لعلم الجغرافية يعلم أهميته في دراسة الظواهر الطبيعية والبشرية، وبما أن الاستعمالات الحضرية هي ظاهرة بشرية، لذلك فهي من اختصاص الجغرافيا، لأن المدينة هي نتاج استعمالات الأرض الحضرية، الناجمة بفعل حصيلة التفاعل بين الإنسان الذي يمارس أعماله عليها، والبيئة الحضرية التي يعيش فيها وفق مكان وزمان محددين، وهذه الأنشطة تتمثل بتخصيص مساحات حضرية محددة لاستعمالات متنوعة، مثل السكن، والتجارة، والصناعة، واستعمالات الأرض الخدمية الأخرى، إذ تؤثر استعمالات الأرض بشكل مباشر على الحياة اليومية للسكان وعلى جودة البيئة الحضرية، فمن الناحية الكمية تشغل المراكز الحضرية في المدن مساحات ضئيلة نسبياً تتراوح بين (٥-١٠%) من إجمالي مساحات بلدانها، لكن بالمقابل يعيش ما بين (٧٠-٩٠%) من إجمالي السكان في المناطق الحضرية، وهذا يدل على أهمية المدن، وهيمنتها باعتبار أن الأرض الحضرية هي مجمع متكامل للمجتمعات البشرية وأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وهي تشكل مراكز قوى اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية كبيرة.

إن استعمالات الأرض الحضرية بمفهومها الواسع تشغل مساحة محددة من الأرض تقام عليها الأنشطة المختلفة، في حين تمثل الوظيفة النشاط الذي يمارسه أي استعمال من استعمالات الأرض الحضرية في المدينة، لذلك يخضع المجال الحضري إلى استعمالات متنوعة قابلة للتنافس بين قوى الطرد وقوى الجذب المركزية، إذ تسهم قوة الطرد المركزية في انتقال استعمالات الأرض من المنطقة الوسطي بالمدينة باتجاه الهوامش والأطراف، في حين تسهم عوامل الجذب الموقعية إلى جذب الوظائف والأنشطة إلى المنطقة الوسطي، أو إلى قلبها التجاري داخل المدينة، وبهذا يظهر نمط الاستعمال الحضري في تراتبية (هيراريكية) معينة عن طريق اختيار أنسب المواقع لأفضل الأنشطة،

طبقاً للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل قوى الجذب المركزية وقوى الطرد المركزية التي تتحكم في توزيع استعمالات الأرض في المدينة .

ويأتي هذا الكتاب كمساهمة فعالة وحديثة وثمره جهد متواصلة لتعميق الوعي للمتخصص الجغرافي، بغية إظهار الوجه الحقيقي للجغرافية التطبيقية، بعد دراسة حثيائتها المنهجية والنظرية ، ولاسيما في المجالات الوظيفية السكنية والتجارية والصناعية والخدمات، بوضعها الحالي من جهة ، وتحديد ملامح تطورها في المستقبل من جهة ثانية .

لابد من الإشارة الى صعوبة تأليف مرجع يخص استعمالات الأرض الحضرية ، وذلك لندرة ومحدودية المراجع التي كتبت بهذا المجال باللغتين العربية والأجنبية ، على الرغم من كثرة ما كتب حول المدن ومشكلاتها في عموم بلدان العالم ، ولعل من الموضوعية أن نعترف أن هناك قصوراً كبيراً لدى الباحثين الجغرافيين في تناول هذا النوع من المواضيع ، لذلك لم يُنشر على الإطلاق كتاب شامل تحت مسمى (استعمالات الأرض الحضرية في المدن) بحسب استقراء المؤلف ، لهذا يدعوني الواجب للتصدي لهذا المجال والقيام بمحاولة فريدة تختص بتأليف كتاب مضمونه (استعمالات الأرض الحضرية من نواحي المنهجية والنظرية والتطبيق) لتقدم بيان واسع عن استعمالات الأرض الحضرية في المدن .

تضمن الكتاب (اثني عشر فصلاً) محتوياً في طياته استعمالات الأرض الحضرية الرئيسة وهي : (جغرافية المدن وعلاقتها بجغرافية السكان ، ونظريات التركيب الداخلي للمدن ، والاستعمال السكني ، والاستعمال التجاري ، والاستعمال الصناعي ، واستعمالات الأرض الخدمية وتشمل : النقل الحضري ، والخدمات التعليمية ، والخدمات الصحية ، والخدمات الإدارية والدينية ، والخدمات الترفيهية وفضاء المدينة ، والمشكلات التي يواجهها الباحثون في جغرافية المدن) .

وفي الختام يسعدني أن أقدم هذا الكتاب للمكتبة العربية عامة، وللباحثين العراقيين بصورة خاصة ، راجياً أن يسهم في سد ثغرة ووضع لبنة أساسية تضاف لنتاجنا العلمي العريق ، كما أتمنى أن يكون عوناً للطلبة الجامعيين ولاسيما في مراحل البكالوريوس والدراسات العليا ، فضلاً عن كونه مرجعاً لعموم الباحثين ولأعضاء هيئة التدريس .

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى (الأستاذ الدكتور مريم عبد النبي عبد المجيد) المقوم اللغوي للكتاب فجزاها الله خير جزاء المحسنين ، كما أشكر أخي (الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم حاجم لازم)؛ لتسخير الوقت الثمين في تقديم المشورة العلمية فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما اود ان اشكر صديقي العزيز (الاستاذ الدكتور حسن عبود النخيله) لدعمه المتواصل فجزاه الله عني خير الجزاء المحسنين .

وأخيراً ... ((لا أدعي بأن هذا العمل بلغ حد الكمال ، لأن الكمال لله وحده))

والله ولي التوفيق

المؤلف 2025

1

الفصل الأول جغرافية المدن وعلاقتها بجغرافية السكان

- أولاً : بعض مفاهيم جغرافية المدن
- ثانياً : الموقع والموقع الجغرافي
- ثالثاً : استعمالات الأرض الحضرية
- رابعاً : نسب استعمالات الأرض الحضرية في المدن
- خامساً : علاقة استعمالات الأرض الحضرية والبنى التحتية
- سادساً : جغرافية السكان (أسس وتطبيقات)
- سابعاً : مصادر البيانات السكانية
- ثامناً : النمو السكاني
- تاسعاً : تركيب السكان

الفصل الأول

جغرافية المدن وعلاقتها بجغرافية السكان

هناك علاقة متكاملة بين جغرافية المدن وجغرافية السكان، على اعتبار أن المراكز الحضرية وأهميتها ومكانتها بين المدن العالمية لا يمكن وجودها دون وجود سكان داخل المدن الحضرية، ومن هنا يتناول الفصل دراسة تفاعلية بين المدن وخصائصها لاسيما عوامل موقعية واستعمالات الأرض الحضرية وارتباطها بالبنى التحتية وكذلك تتناول دراسة جغرافية السكان، ولاسيما تناول مصادر بياناتها والنمو السكاني وأنواعه والوقوف على المعادلات الرياضية التي من شأنها استخراج معدلات النمو السنوية مستعيناً بمصادر البيانات السكانية، فضلاً عن التركيز لدراسة التراكيب السكانية بشيء من التفصيل، وربط الاختصاصين في بودقة جغرافية المدن.

أولاً : بعض مفاهيم جغرافية المدن :

تعددت تعاريف المدينة بحسب اختلاف الزوايا والتخصصات التي بحثت فيها ، وعلى الإجمال سوف نوضح عدة تعاريف للمدينة بحسب التوجهات الاصطلاحية واللغوية وعلى النحو الآتي:

المدينة لغة:

يقصد بها مكان الإقامة أو الاستقرار، فمدن بالمكان أقام به، وقد اشتقت المدينة من فعل دينت: أي ملكت وهي مكان لإقامة الحاكم .

المدينة اصطلاحاً:

اختلف الباحثون في تعريف المدينة أو (المركز الحضري)، فمنهم من صنفها على أساس سكاني يرتبط بالحجم والكثافة لكل مدينة ، وبعضهم الآخر صنفها على أساس إداري وتاريخي وشكلي ووظيفي، وعموماً فإن التعريف الأكثر قبولا للمدينة أنها تركز حضري وعمراني (الحيز الحضري المبني) يتجمع فيه السكان، ذو طابع مخطط لاسيما نمط الأبنية ونظام الشوارع والطراز العمراني، فضلاً عن التنوع في الأنشطة (التجارية والصناعية والإدارية والثقافية والترفيهية والدينية) وبالتالي فسكان الحضر يزاولون المهن الحضرية الخاصة ببيئة المدينة، أي بمعنى أن ٨٠% من السكان يعملون في المركز الحضري لمهن التجارة والشؤون المالية والخدمات والمهن الأخرى^(١).

مفهوم المدينة من قبل الجغرافي:

هي تجمع بشري دائم، ويسكنون ضمن وحدات سكنية موزعة على مساحات تغطي حدود المدينة، وهي منطقة لتجمع طرق النقل وتتركز فيها مختلف استعمالات الأرض المختلفة بحسب وصف (راتزل) .

(١) عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، مطبعة اسعد ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٧٧ ، ص ٤٠



مفهوم المدينة من قبل البلدية :

هي الحيز الحضري الواجب إيصال الخدمات لجميع سكانه ، وليس حدود البناء المتصل (بحسب المفهوم الجغرافي) ، إذ قد تصل خدمات البلدية إلى الأطراف الريفية ، لأن هدف البلدية إيصال جميع الخدمات (ماء ، وكهرباء ، وشبكة الشوارع ، والمجاري .. وغيرها) إلى أبعد نقطة ضمن حدود صلاحيتها .

مفهوم المدينة من قبل التخطيط العمراني :

تهتم وزارة التخطيط بحدود التصميم الأساسي للمدينة ، والتي تم وضعها وفق خطة حددت بمدة زمنية واضحة المعالم ، ومن هنا فالتصميم له وجهان ، الوجه الأول يمثل الجزء المنفذ فعلاً من التصميم الأساسي والذي نطلق عليه (المدينة الحالية) والتي تتوزع فيها جميع استعمالات الأرض الحضرية ، أما الوجه الثاني فهو الجزء غير المبني (فضاء المدينة) وهي مساحات واسعة تركت ضمن الحيز الحضري ، لغرض التوسع المستقبلي وهي بذاتها استعمالات مستقبلية وضعها المختصون ضمن نسيج المدينة .

مفهوم المدينة من قبل المتخصص في جغرافية المدن : يدرس الجغرافي المدينة الحالية ومدى انطباقها مع واقع التصميم الأساسية التي وضعت لأجلها خلال مدد زمنية مختلفة ، وهذا الاتجاه الصحيح للباحث الجغرافي أن يضع نصب عينيه المدينة كواقع حال ويجعلها محور دراسته حتى يحقق الأهداف المرجوة ، ولا سيما في حقل جغرافية المدن .

ثانياً : الموقع والموقع الجغرافي

يسعى جغرافيو المدن للتفريق بين مفهومي الموقع Site والموقع Situation للمدينة . ويعود الفضل إلى (راتزل) في إعطاء تصور علمي بينهما ، إذ يمثل **موقع** المدينة البقعة التي تقوم عليها المدينة ضمن حدودها الإدارية أو تلك التي تحتلها مساحتها المعمورة . أما **موقع** المدينة فيمثل دراسة مساحة أوسع من ذلك تكشف عن مركز المدينة وعن علاقاتها بمساحات أوسع تحيط بها ، لهذا فإن **الموقع** يمثل نقطة ، وقد تتغير المدينة أو يختار لها عدة مواضع ضمن منطقة معينة ، في حين يمثل **الموقع** منطقة ، وبالتالي فلكل مدينة **موضعها** الخاص الذي لا تشاركها فيه أية مدينة أخرى ، لكن بالمقابل يمكن أن نجد عدة مدن في صنف واحد من أصناف المواضع ، فنجد الموقع النهري الذي يمثل بموضع مدينتي بغداد والموصل والموضع الساحلي كمدينة البصرة والموضع الجبلي الذي تمثله مدينة السليمانية وموضع الوادي مثل موضع مدينة مكة المكرمة^(١) .

(١) محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٠ ، ص ٥١-٥٣ .

أما بخصوص **الموقع الفلكي** وهو نقطة يمكن تحديدها بكل وضوح للكشف عن مكان المدينة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض ، بالإشارة إلى شبكة معينة منسوبة إلى الشمس ولكل مدينة موقعها المنفرد الذي لا يشاركها فيه غيرها .

يهتم **الموضع** بدراسة الظواهر الطبيعية كالتضاريس ودرجة انحدار الأرض وتركيبها الجيولوجي والمياه ومصادرها والمناطق المعرضة لأخطار الفيضان واحتمال تعرضها للهزات الأرضية والبراكين، ومن ثم الطقس والمناخ للأرض التي تقوم عليها المدينة ، أما **الموقع** فيقصد به دراسة الظواهر الطبيعية المشار إليها للمنطقة التي تدعي بإقليم المدينة أو ظهرتها Hinterland أو المنطقة المحيطة بالمدينة والتي ترتبط بصلات وثيقة بها وذات تأثيرات متبادلة معها ، ولها دورها في صقل شخصية هذه المدينة .

وهناك عدة أنواع لمواقع المدن ، منها ما أوجدتها طبيعة التضاريس وأخرى ارتبطت بنشاط الإنسان وهي ^(١) :

١) المواقع العقدية :

ومن أمثلتها المدن التي تقوم عند تلاقي الأنهار أو تقاطع الوديان وممرات وفتحات الجبال ، فهي مواقع عقدية طبيعية ، وهنالك مدن تتغير فيها وسائل النقل من السكك الحديدية إلى طرق النقل بالمركبات، ويطلق عليها مواقع عقدية مكتسبة، ومن تلك المدن ذات المواقع العقدية القاهرة والخرطوم وفينا ويقعون عند تلاقي الأنهار أو تفرعها، وكذلك مدينة ديترويت في نهاية بحيرة أيري، وشيكاغو عند نهاية بحيرة ميشغان ما بين شرق وغرب الولايات المتحدة الأمريكية .

٢) المواقع البؤرية :

وهي المدن التي تقع في الوسط الهندسي للسفول المنبسطة ، حيث تمثل مركز استقطاب لتلك السفول . ومن أمثلتها برلين بؤرة السفول الألماني في قلب سفول شرق أوروبا، وميلانو في سفول لمبارديا، وباريس مركز استقطاب حوض باريس . وقد تمثل بعض الجزر بؤرة تتجمع عندها خطوط الملاحة كما هي الحال في موقع جزر هاواي كمركز لحوض المحيط الهادي الشمالي .

٣) المواقع المركزية :

وهي تقترب من فكرة البؤرية إلا إنها قد تتوسط بيئات متباينة، كما هي الحال في مدينة بغداد حيث تتوسط العراق، ومدينة القاهرة التي تحتل موقعا وسطيا ما بين الدلتا والصعيد .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، جغرافية المدن (منهج - اسس - تطبيقات) ، الطبعة الثانية والمنقحة ، دار الفنون والآداب للطباعة والنشر ، البصرة ، العراق ، ص ٦٥-٦٦ .

٤) المواقع الهامشية :

وهي التي تقع على حافة الأقاليم . وليس بالضرورة أن تكون الهامشية مواقع غير ذات أهمية فعالة ، فكثير من مواقع الموانئ تمثل مواقع هامشية ، إلا إنها بوابات لظاهرة واسعة تقع خلفها كما هو الحال في موقع بوينس آيرس في الأرجنتين كبوابة لسهول البمباس الغنية . ونيويورك بوابة الميرلند الأمريكي، والإسكندرية في مصر، وشنغهاي في الصين، والبصرة في العراق.

٥) المواقع البينية :

وهي تلك المواقع التي تؤدي إلى نشوء المدن ما بين بيئتين أو إقليمين هامين ، ومن أمثلتها سنغافورة ما بين المحيطين الهادي والهندي، ودمشق التي تقع ما بين الساحل السوري وأرض ما بين النهرين .

أما بخصوص تصنيف أنواع من **المواقع** للمدن كما هو الحال في المواضع النهرية كالقاهرة وبغداد، والساحلية كالجزائر وبيروت، والجبليّة كالسليمانية وصنعاء، ومواقع الوديان كموضع مكة المكرمة، وقد تقوم بعض المواضع الأولى التي تتبلور حولها المدن على جزر بحرية أو نهرية صغيرة، كما هو الحال بالنسبة لمدينة البندقية أو مدينة نيويورك ومدينة باريس. وتعتبر المواضع السهلية أفضل أنواع المواضع بالنسبة لإمكانية توسع المدينة في المستقبل، وقد تكون للمواضع الجبلية خصوصيتها كمواقع دفاعية محصنة وكذلك الحال بالنسبة للجزر .

ثالثاً : استعمالات الأرض الحضرية

عرف الدكتور (عثمان محمد غنيم) استعمالات الأرض بكونها مجموعة من الأنشطة البشرية تهدف إلى تنظيم المجتمعات والوظائف في مكان وزمان محددين، وأن أصل تسمية استعمالات الأرض اشتقت من كلمة (الأرض) هي مساحة معينة لسطح الأرض ، ولا بد لهذا السطح أن يحتوي على صفة معينة تسمى (استعمال) وعند دمج المصطلحين يصبحان مصطلحاً واحداً هو (استعمالات الأرض)^(١) ، إن دراسة استعمالات الأرض تنضوي في جانبين ، يمثل الجانب الأول (المستوى العام للمدينة) بمعنى النشاط الغالب في المدينة كوظيفة رئيسة لها ، فهذه مدينة صناعية وأخرى تجارية أو ترفيهية، وبالتالي تشكل جزءاً من دراسة جغرافية المدن الخارجية ، أما المستوى الثاني فيتمثل (بالمستوى الخاص) الذي يهتم بدراسة

(١) أحمد علي إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، دار الثقافة النشر والتوزيع ، مصر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ،

استعمالات الأراضي في المدن ضمن الإطار نفسه وليس بناءً على وظائف السكان، وبالتالي فهي تمثل الجغرافية الداخلية للمدينة^(١).

ويبدو أن لكل مدينة مهما صغر حجمها لابد لها أن تقدم وظائف لسكانها وسكان إقليمها، وتأخذ تلك الوظائف حيزاً مكانياً على شكل استعمالات تتقاسم الأرض المعمورة (المبنية) من المدينة والتي نطلق عليها (واقع حال المدينة الحالية)، وفي الحقيقة تترك أراضي محددة ضمن نسيج المدينة كفضاءات واعدة للتوسع المستقبلي^(٢).

تتكون استعمالات الأرض في المدن من (٤) استعمالات رئيسة و (٦) استعمالات خدمية وهي (الاستعمال السكني، والاستعمال الصناعي، والاستعمال التجاري، واستعمالات الأرض الخدمية وهي: (الإدارية، والصحية، والتعليمية، والدينية، والترفيهية، النقل الحضري) فضلاً عن فضاءات المدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن استعمالات الأرض داخل المدن ليست أماكن ثابتة ومعلومة ومحددة في قوالب جامدة غير متحركة، بل إن استعمالات تتفاعل وتتنافس فيما بينها في إشغال الحيز المساحي للمدينة، إذ نلاحظ أن بعض الاستعمالات ولاسيما التجارية والصناعية منها تتطور وتتوسع، في حين أن هناك استعمالات أخرى تتقلص وتهرب إلى مناطق أخرى لتفسح المجال لوظائف أخرى، على الرغم من القيود الصارمة التي تفرضها الجهات المعنية بتنظيم المدن، إلا إن حالة التغير في استعمالات الأرض حالة متجددة تتصف بالحيوية والتوسع.

توفر السلطات البلدية في أغلب المدن الحضرية خرائط استعمالات الأرض سواء أكانت خرائط قطاعية (لبعض أحياء المدن) أو خرائط كاملة لعموم المدن، إذ إن الخريطة هي أداة الجغرافي الرئيسة ووسيلته في تعامله مع الظواهر الجغرافية، من حيث ترتيبها وتوزيعها لكي تسهل عليه دراستها وتحليلها، لا سيما في المناطق الحضرية التي تتعدد فيها الظواهر وتتداخل وتشعب، مما يصبح من الصعوبة بمكان ضبطها دون أن توضع على الخريطة، لهذا تخضع هذه الخرائط لعدة معايير موحدة تصدرها وتقوم بطباعتها مؤسسات خاصة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يتيح للباحثين إجراء دراسات مقارنة لاستعمالات الأرض في المدن. وفي الحقيقة وفرت الأقمار الاصطناعية عن طريق وسائل الاستشعار عن بعد العديد من المميزات الفضائية عالية الدقة ومجسمة بشكل واضح تشمل العديد من مناطق العالم بما فيه المراكز الحضرية.

تعد المعالجة الرقمية للمميزات الفضائية من أهم التقنيات المستخدمة في الوقت الحاضر ولاسيما في مجال الاستشعار عن بعد، نظراً لإمكانية الحصول على معطيات الأقمار الصناعية

(١) يحيى الفرحان وآخرون، جغرافية العمران، الطبعة الأولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، القاهرة، ٢٠١٠.

ص ١٥٧.

(٢) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٨٣.

بشكل رقمي ولأطوال موجية متعددة ، إذ يتكون المشهد الفضائي من شبكة (Grid) من الأعمدة التي تتقاطع مع الصفوف مكونة مساحات مربعة يطلق على الواحدة منها عنصر الصور أو البكسل (Pixel)، ويحتوي كل بكسل على قيمة رقمية (Digital Number) (DN) التي تمثل قيمة الإشعاع الكهرومغناطيسي المنعكس عن مساحة الأرض ، والبكسل ضمن كل حزمة طيفية ، والذي يختلف حجمه تبعاً لقدرة التمييز المكاني الخاصة بكل متحسس . وهذه الشبكة أو المصفوفة تمثل قيم الإضاءة (Brightness) التي تكون المرئية الفضائية، إذ تكون قيمتها بين (صفر - ٢٥٥) مستوى ، وهو ما يطلق عليه مقياس الرمادية ^(١) .

يمكن القول إن معطيات الاستشعار عن بعد تعد سجلاً تاريخياً مرئياً للغطاء الأرضي خلال حقبة زمنية مختلفة، التي تم التقاط تلك المرئيات واستخدمت في مراقبة التغيرات الحاصلة في التوسع العمراني والزراعي والصناعي .. الخ ^(٢) ، وسفة عامة تعطي المرئيات الفضائية معلومات ذات درجة عالية من الدقة والسرعة في هذا المجال . ومن الملاحظ أن المدن تخضع في تغير استعمالها إلى جملة من المتغيرات (سكانية ، وسياسية ، واجتماعية ، واقتصادية) تعمل على إعادة ترتيب وهيكله استعمالات الأرض مكانياً وعلى امتداد مراحل زمنية متباعدة ، حيث تعمل منفردة تارة أو مجتمعة في معظم الأحيان. فقد يبرز في موضع معين دور أحد تلك المتغيرات أكثر من غيره في حين يتلاشى هذا الدور في مواضع أخرى من المدينة ، ويعزى ذلك إلى تأثره بخصوصيات الموضع من جهة ، وتأثير متغيرات النمو العمراني والتخطيط الحضري من جهة ثانية .

رابعاً : نسب استعمالات الأرض في المدن

تعد الوظيفة مبرر وجود المدينة، ومحدد نمط الحياة فيها لكونها الأساس في قيام وتشكيل المدينة ، لذلك فالمدينة المعاصرة تعقدت الحياة فيها لتعدد الوظائف والاحتياجات نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحياتية الأخرى ، وعليه تتنوع استعمالات الأرض داخل المدينة ، وكل جزء منها قد تخصص في استعمال معين يميزه عن أجزاء المدينة الأخرى بهذا الاستعمال ، وبعد تكامل استعمالات الأرض تعطي للمدينة الهيكل العام لها لأن دراسات المدن تعد من الأمور الأساسية بحسب تركيبها الوظيفي الذي يرتبط بمراحل نموها وبالعوامل

(١) عصمت محمد الحسن ، معالجة الصور الرقمية في الاستشعار عن بعد ، كلية الهندسة ، مركز البحوث ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢ .

(2) Rupesh Gupta, The Pattern if Urban , Environment and Urbanization ,Asia , Los Angles ,5 , (1), 2014 , P: 84

الرئيسة التي أدت إلى هذا النمو، فكل مرحلة تتميز بوجود وظيفة جديدة أو اختفاء وظائف سابقة^(١).

تختلف نسب استعمالات الأرض بين المدن تبعاً للخصائص المكانية لكل مدينة عن الأخرى، إذ توفر لنا هذه الخرائط إمكانية المقارنة بين مدن الإقليم أو البلد أو على مستوى دول العالم لمعرفة ما يشغله كل استعمال من مساحة الحيز الحضري. وعلى أساس مقارنة نسبة إشغال كل استعمال على مستوى عدد من المدن يكون حينئذ الكشف عن مواطن القوة أو الخلل لكل استعمال أو للمدينة ككل.

وأولى الدراسات المقارنة هي دراسة (بارثلميو) التي ظهرت في سنة ١٩٥٥، وقد أشار فيها إلى تباين النسب في استعمالات الأرض الحضرية للمدن الأمريكية بعد أن درس خرائط استعمالات الأرض لحوالي (٩٧) مدينة أمريكية، منها (٥٣) مدينة مركزية (عاصمة) و (٣٣) مدينة تابعة و (١١) منطقة حضرية، كما يتضح من الجدول (١).

جدول (١) نسب استعمالات الأرض في المدن الأمريكية.

استعمالات الأرض	% من الرقعة المبنية	% من المساحة الكلية
مسكن لأسرة واحدة	٣١,٨	١٧,٧
مسكن لأسرتين	٤,٧	٢,٧
مسكن متعددة الأسر	٣	١,٧
استعمال تجاري	٣,٣	١,٨
الصناعة الخفيفة	٢,٨	١,٦
الصناعة الثقيلة	٣,٦	٢
سكك حديد وملحقاتها	٤,٨	٢,٧
متنزهات وملاعب	٤,٧	٣,٨
ملكية عامة وشبه عامة	١٠,٩	٦,١
شوارع	٢٨,١	١٥,٧
جملة المنطقة المبنية	١٠٠	٥٥,٨
أرض فضاء يدخل فيها	—	٣٠,١
الأراضي الزراعية	—	—
مناطق مائية	—	١٤
جملة المساحة	—	١٠٠

Raymond ,E.Murphy,The American city ,an Urban Geography ,MCGraw , Hill , inc,Newyork,USA,1971,p:228

(١) جاسم شعلان الغزالي، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص ٨٩.

توصل بارثلميو إلى عدة حقائق هامة هي :

- ١- تناقص حصة الفرد من الرقعة المبنية مع زيادة حجم المدينة .
- ٢- ثبات نسب استعمال الأرض لمساكن الأسرة الواحدة تقريباً بالنسبة للرقعة المبنية
- ٣- ضعف العلاقة بين نسبة الأراضي للمساكن ذات الأسرتين وبين مساحة المدينة .
- ٤- كلما ازداد حجم المدينة ارتفعت نسبة المساحة للوحدات السكنية المشغولة بأسر متعددة
- ٥- تزداد نسبة المساحة المشغولة بالاستعمال التجاري كلما اتسعت مساحة المدينة .
- ٦- تزداد نسبة المساحة المشغولة بالأراضي الخضراء والملاعب كلما ارتفع حجم المدينة .
- ٧- تتناسب نسبة المساحة المخصصة للخدمات عكسياً مع حجم المدينة .
- ٨- التناسب العكسي بين حجم المدينة ونسب الأراضي غير المبنية .
- ٩- التناسب العكسي بين حجم المدينة وبين نسبة الأراضي المخصصة للصناعة في المدن من فئة ٥٠ ألف فأكثر .

ومن خلال الجدول (٢) نلاحظ التفاوت في نسب استعمالات الأرض ولاسيما لبعض المدن العراقية إذا ما قورنت مع الجدول (١) الذي يمثل نسب الاستعمالات لبعض المدن الأمريكية.

خامساً : علاقة استعمالات الأرض الحضرية مع البنى التحتية

إن مفهوم استعمالات الأرض الحضرية من المفاهيم الواسعة والمعقدة ، ومهما تعددت الآراء فإنها تحدد العلاقة المتفاعلة بين الإنسان والأرض، إذ يقصد باستعمالات الأرض كل نشاط يمارسه الإنسان على الأرض الذي يرتبط بها ارتباطاً مباشراً ، وتشمل كافة الفعاليات الممارسة على وحدة مساحية معينة ، وهي كل ما تتعلق بالسكن والفعاليات الصناعية والتجارية والخدمية ، وفي الحقيقة تحظى دراسة استعمالات الأرض الحضرية بأهمية بالغة عند الباحثين في جغرافية المدن ، كونها تعنى بدراسة المدينة ووظائفها . وتأتي هذه الأهمية باعتبار أن الوظائف التي تؤديها المدينة هي المبرر الأساسي لوجودها ، كما أن المدينة هي الشريان الرئيس الذي يؤدي نشاطات تجارية وإدارية وصناعية وخدمية فضلاً عن السكنية^(١) .

من الواضح أن هناك فرق كبير بين استعمالات الأرض الحضرية وبين البنى التحتية (Infrastructure) ، إذ نلاحظ أن استعمالات الأرض تشمل (الاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية والخدمية) ، في حين أن البنى التحتية هي مجموعة من المنشآت والمرافق الخدمية التحتية التي تتولى الدولة تشييدها وتشغيلها وتشمل (الطرق والجسور - النقل العام ، والمطارات ، والموانئ ، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتها ، ومحطات المياه ، والصرف الصحي ،

(١) مرتضى مظفر سهر ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) ، الطبعة الثانية المنقحة ، دار الفنون والآداب للطباعة والنشر والتوزيع ، البصرة ، العراق ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠٠ .

جدول (٢)

نسب استعمالات الأرض الحضرية لبعض المدن العراقية لسنوات مختلفة

ت	نوع الاستعمال	مدينة بغداد ٢٠٠٠	مدينة دهوك ٢٠٠٧	مدينة البصرة ٢٠١٦	مدينة الفاو ٢٠١٨	مدينة الخالدية ٢٠١٨	مدينة النجف ٢٠١٩
١	السكني	٥٣,٦	٣٧	٥٢,٢	٤٣,٥	٥٠,٥	٤٢,١
٢	التجاري	٢,٤	٢,٤	٥,٩	١,٤	٠,٥	٤,٦
٣	الصناعي	٧,٧	٣,٩	٣,٤	١	٠,١	٦,٦
٤	الخدمي						
أ	الإداري	١٥,٩	٣,٢	٧,٢	١٤,٤	٥	٢,٥
ب	النقل	١٤,٩	٨,٣	١٨,٦	١٨,٣	٣٤,٩	٢٥,١
ج	التعليمي	-	٢,١	٥,٠	٢,٣	٣,١	٣,٧
د	الترفيهي	-	١,٨	١,٨	٧,٣	١٣,٩	١٢,٥
هـ	الصحي	-	١,٨	١,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٤
و	أبنية دينية	-	٠,٤	٠,٤	١,٢	١	٠,٣
٥	الأراضي الزراعية		-	٢,٣	٢,٣	-	-
٦	الفضاءات المفتوحة	٤,٥	٣٤,٩	١,٨	١,٨	-	١,٨

المصدر : بالاعتماد على :

- (١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام RS-GIS ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٢٠ .
- (٢) حسن عبد الحسين العبدلي وعلي لفته سعيد ، التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف الأشرف للمدة ١٩٧٧-٢٠١٩ ، مجلة آداب الكوفة ، العدد ٥٦ ، ج ١ ، حزيران ، ٢٠٢٣ ، ص ٤٧٢ .
- (٣) مرتضى مظفر سهر ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفاو لعام ٢٠١٨ (دراسة في جغرافية المدن) ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٨٧ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٤٠ .
- (٤) نشوان شكري عبد الله ، تحليل تطور استعمالات الأرض الحضرية في مدينة دهوك ، مجلة التربية والعلم ، المجلد ١٥ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤١ .
- (٥) يونس هندي عليوي ومازن عبد الرحمن ، استراتيجية توزيع استعمالات الأرض في مدينة الخالدية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٤٧ ، العدد ٢ ، ملحق ٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٧ .

وشبكات الاتصالات ، وشبكات الغاز الطبيعي ، والمستشفيات ، والمدارس ^(١) ، إذ تقسم البنى التحتية إلى بنى تحتية غير مادية وتشمل (مدارس ، وجامعات ، ومؤسسات إدارية ، وموظفين) والبنى التحتية المادية وتشمل (أنظمة النقل طرق النقل الرئيسية والثانوية ، وشبكات الاتصالات ، والصرف الصحي ، وماء الشرب ، والكهرباء) وجميعها تعد من ضروريات الحياة

(١) الازهر عزة وآخرون ، البنى التحتية (مفاهيم وأساسيات) ، مجلة المنهل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ٢٣٤ .

أما البنية الأساسية (Foundation) فهي الجزء الأساسي والأكثر أهمية لكونها البنية الأساسية لأي مبنى أو هيكل ، وتكون الأساسات عادة مدفونة في الأرض وتعمل على دعم الهياكل التي تحملها بشكل صحيح، تتمثل بالأساسات والأعمدة والأسقف.. إلخ ، وجميعها تعد من العناصر الهيكلية الأساسية، كما يمكن اعتبار البنية الأساسية بمثابة الأنظمة والمرافق التي تدعم الحياة اليومية وتمكن الأنشطة المختلفة من العمل اليومي وبشكل مستمر .

سادساً : جغرافية السكان (أسس وتطبيقات)

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم جغرافية السكان منذ القدم وإلى الوقت الوقت الحاضر، فمنهم من عرفه بأنه (علم يهتم بتحليل الاختلافات المكانية في التوزيع والتركيب والهجرات والنمو السكاني وعلاقته بتباين الخصائص البيئية حسب وصف الإنجليزي (جون كلارك)^(١) ، وهناك من قال: (بأنها العلم الذي يدرس أساليب تكون الشخصية الجغرافية وانعكاسها على مجموعة الظواهر السكانية التي تتباين في الزمان والمكان) حسب وصف (الجغرافي الأمريكي زيلنسكي) ، أما الباحث العربي فتحي أبو عيانة فعرف جغرافية السكان بأنها (أحد فروع الجغرافية البشرية الذي يعالج الاختلافات المكانية للخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها وربطها مع الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحية محددة) ، والتعريف الأكثر قبولاً بأن جغرافية السكان هو أحد فروع الجغرافية البشرية الذي يهتم بتحليل الاختلافات المكانية والزمانية لخصائص سكان المجتمعات بتقسيماتها الإقليمية المختلفة وعلاقتها مع غيرها من المتغيرات الطبيعية والبشرية وانعكاس ذلك على تكون الشخصية الجغرافية السكانية للأمكنة^(٢) .

وعليه نذكر أهم الخطوط الأساسية التي تهتم بها جغرافية السكان وهي:

١. أعداد السكان وتوزيعهم المكاني
٢. الاهتمام بخصائص السكان (خصائص السكان الطبيعية مثل العمر والنوع) و (خصائص السكان الاجتماعية مثل (الحالة الزوجية ، والحالة التعليمية ، وحجم الأسرة ، وحالة السكان ، والثقافة ، واللغة ، والدين) و (خصائص السكان الاقتصادية (المهنة ، والدخل .. إلخ).
٣. الاهتمام بحركة السكان مثل الخصوبة والوفاة والهجرة والانتقال.

(١) عباس فاضل السعدي ، دراسات سكانية في الجغرافية وعلم الديموغرافية ، الطبعة الأولى ، دار الوضاح للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٦ ، ص ٣٧ .

(٢) باسم عمر العثمان و عدنان عناد ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، الطبعة الأولى ، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٢ عمان ، الأردن ، ص ٢٩-٣٢



سابعاً : مصادر البيانات السكانية :

يعتمد الباحثون في اختصاصات السكانية وجغرافية المدن على عدة مصادر إحصائية مختلفة ، وهي التي لها صلة بدراسة أحوال السكان في وقت معين ، بما في ذلك توزيعهم الجغرافي وتراكيبهم المتعددة الجوانب ، وكذلك تدرس حركة السكان الطبيعية وغير الطبيعية وما ينتج عنها من زيادة أو نقصان في حجم السكان ، وعموماً يمكن تقسيم مصادر البيانات السكانية على مجموعتين:

■ مصادر البيانات الثابتة :

تدرس توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وتمثلها التعدادات السكانية والمسح بالعينة .

١. التعدادات السكانية

تعد التعدادات السكانية المصدر الرئيس للبيانات في عموم دول العالم ، كونها ذات علاقة في دراسة السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وفي منطقة محددة ، وهي عملية حصر الموارد البشرية في وقت معين بغية التعرف على عدد السكان وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لكل البلد ، تحت إشراف حكومي للحصول على بيانات دقيقة تسهم في التخطيط المستقبلي للمدن .

حظيت التعدادات السكانية بأهمية بالغة عند الحضارات القديمة ، إذ تؤكد المصادر التاريخية أن البابليين هم أول من قام بالتعداد السكاني في مناطق حكمهم لغرض جمع الضرائب وإدارة الدولة عام ٣٨٠٠ قبل الميلاد ، وكذلك أجرى الفراعنة المصريين تعداد سكاني لغرض معرفة أعداد السكان وتجنيدهم للعمل في مختلف أروقة الحضارة آنذاك ، كما أجرى تعداد سكاني في الدولة الرومانية ، فضلاً عن الصين التي أجرت تعداد سكاني قبل ٢٥٠٠ قبل الميلاد ، أما سكان الحضارة الإغريقية فقد نظموا تعداد سكاني قبل ١٠٠٠ سنة قبل الميلاد^(١).

ظهرت التعدادات السكانية بالمعنى الحديث في مطلع القرن الثامن عشر في دول القارة الأوروبية كما في دولتي ألمانيا وإيطاليا ، كما جرى أول تعداد في إيسلندا عام ١٧٠٣ ، تلاها تعدادات سكانية في الدنمارك عام ١٧٦٩ وأسبانيا ١٧٨٧ ، وبعد ذلك أجريت تعدادات سكانية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٩٠ ، وأول تعداد في كل من فرنسا وبريطانيا عام ١٨٠١ ، ومن الواضح أن البدايات الأولى للتعدادات السكانية ظهرت بعد عقد المؤتمر الدولي للإحصاء عام ١٨٧٢ حيث أسس التعدادات السكانية الحديثة.

تزداد أهمية التعدادات السكانية والمساكن ليس في الدول المتقدمة فحسب ، وإنما أيضاً لدى الدول النامية، إذ توفر بيانات ومعلومات أساسية وهامة عن الخصائص الديموغرافية

(١) باسم عمر العثمان وعدنان عناد ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ص ٥٥-٥٦.

والاقتصادية والسكنية للسكان ، لذلك فالتعداد السكاني هو أداة رئيسة لإعداد برامج وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورسم السياسات الإسكانية ولاسيما في مجالات السكان والإسكان والرعاية الصحية والتعليم والقوى العاملة ..الخ.

ومن الطبيعي أن تختلف البلدان في كيفية إجراء التعداد السكاني لمواطنيها، فبعض البلدان تعتمد إجراء التعداد السكاني بصفة دورية لكل (٥) سنوات ، كما في البلدان الأوربية وبعض الدول الخليجية مثل الكويت لاسيما للمدة ١٩٦٥ - ١٩٨٥ نتيجة للتطورات السريعة التي شهدتها دولة الكويت آنذاك^(١) ، في حين تعتمد البلدان النامية ومنها العراق على إجراء التعداد السكاني لكل (١٠) سنوات ، وتختلف الدول في الطريقة التي يجرى فيها التعدادات السكانية ، فبعض الدول تعتمد على طريقة العد النظري وذلك بعد السكان في المكان الذي يتواجدون به يوم التعداد ، بصرف النظر عن مواقعهم الدائمة كما في بريطانيا ومصر .. وغيرها ، في حين أن هناك بلدان أخرى تعتمد على طريقة العد الفعلي بحسب مكان إجراء التعداد وليس تبعاً لأماكن تواجدهم قبل يوم التعداد، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين هناك دول أخرى تتبع الطريقتين (طريقة العد النظري /والفعلّي معاً) كما في دولة البرازيل^(٢).

يهتم التعداد السكاني بحصر كل الموارد المتعلقة بالسكان وتشمل (توزيع السكان ، والعمر ، والنوع ، والحالة المدنية ، ومحل الميلاد ، ومكانة الإقامة ، والديانة ، والحالة التعليمية ، والحالة الاجتماعية ، والمهنة ، والنشاط الاقتصادي ، ونمط العمران ، وغيرها من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية) . لهذا فالتعداد السكاني يعد ذات أهمية كبيرة لكونه من أهم مصادر جمع المعلومات حول السكان في بلد معين وفي تاريخ محدد ، إذ يتم جمع معلومات عن عدد السكان وتوزيعهم وتركيبهم . اذ من الملاحظ تعدد أوجه استخدام التعدادات السكانية فهو المصدر الأساسي والأول للبيانات السكانية اللازمة عن السكان للأغراض الإدارية ولكثير من نواحي البحث والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

تخضع جميع البيانات في التعدادات السكانية إلى أربع مراحل وعلى النحو الآتي^٣ :

أ- المرحلة التمهيديّة : تتضمن وضع الخطة العامة والإعداد لإجراء التعداد، أي تحديد أسلوب عملية التعداد ، وذلك إما أن يسجلها العداد أو رب الأسرة أو كلاهما.

(١) دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء السكاني ، ورقة عمل عن تجربة الكويت في تنفيذ تعداد السكن والمساكن ٢٠١١ ، ص ٥ ، رابط المقالة https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/3-8_0.pdf

(٢) عباس فاضل السعدي ، الفصل في جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٣ .

(٣) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، الجزء الاول ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٦٤

ب- المرحلة الميدانية : تتضمن جمع البيانات فعلياً في ضوء الخطة التي يضعها العدادون بعد توزيعهم كل واحد على منطقة محددة .

ت- مرحلة التجهيز : تتضمن تصنيف البيانات وعرضها في جداول أو رسوم تحدد خلالها طريقة التجهيز (اليدوي أو الآلي أو كليهما)، وتحضر النماذج لعملية التجهيز كالصحائف والبطاقات الإحصائية.

ث- مرحلة تقويم البيانات وتحليلها : تتضمن تقويم نتائج العمل في المراحل الثلاث السابقة وقد تعداها إلى تحليل النتائج وإعداد البحوث. ولا بد من نشر نتائج التعداد بأسرع وقت ممكن.

☒ أوصت الأمم المتحدة بأن يشمل التعدادات السكانية البيانات الرئيسة الآتية :

أ- مجموع عدد السكان.

ب- النوع والسن والحالة المدنية.

ت- التركيب الأسري .

ث- مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة.

ج- النشاط الاقتصادي.

ح- اللغة الأصلية والحالة التعليمية والدينية.

خ- الخصوبة.

د- نمط العمران (حضر . أو ريف) .

☒ ومن خلال توصيات الأمم المتحدة تهدف التعدادات السكانية التعرف على:

أ- الواقع الديموغرافي(الخصوبة والوفيات والهجرة والنمو والتركيب والحالة الزوجية).

ب- التعرف على القوة البشرية وحجم العمالة.

ت- توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية وبحسب البيئة.

ث- خدمات التعليم والأمية.

ج- الخدمات الصحية.

ح- التجمعات السكنية في المدن والأرياف.

وفي ضوء ما تقدم فإن العراق أحد بلدان الدول النامية التي أجريت فيها العديد من التعدادات السكانية بحسب المدة ١٩٤٧-١٩٩٧ بواقع (١٠) سنوات كفاصلة زمنية بين تعداد وآخر ، إذ نجد أن أول تعداد حقيقي جرى في زمن الملكية ١٩٤٧/١٠/١٩ وبعد (١٠) سنوات) أجرى تعداد آخر في عام ١٩٥٧ ومن ثم عام ١٩٦٥ و ١٩٧٧ و ١٩٨٧ و ١٩٩٧

وأخيراً الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩*، وحتى عهدنا الحالي لم يجر في العراق أي تعداد حقيقي منذ التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ نتيجة لعدة أسباب ليس لها مورد لذكرها.

٢. المجموعة الإحصائية السنوية

وهي من النشرات الإحصائية السنوية الرسمية التي تشتمل على بيانات تفصيلية عن أحوال البلاد الطبيعية والبشرية ولاسيما (الأحوال الطبيعية ، وإحصاءات السكان والقوى العاملة ، وإحصاءات الزراعة ، وإحصاءات الصناعية ، وإحصاءات البناء والتشييد ، وإحصاءات النقل والاتصالات ، وإحصاءات الأرقام ، وإحصاءات المالية ، وإحصاءات التعليم ، وإحصاءات الصحة ، وإحصاءات الثقافة والإعلام ، وإحصاءات الاجتماعية ، وإحصاءات التجارة الخارجية والداخلية ، وإحصاءات الحسابات القومية ، وإحصاءات أحوال المعيشة السكانية ، وإحصاءات البيئة ، وإحصاءات النفطية ، وإحصاءات البشرية ، وإحصاءات السياحة ، وإحصاءات الشفافية والنزاهة)^(١) ، ويبدو أن المجموعات الإحصائية التي تصدرها وزارة التخطيط العراقية ترجع إلى عقود سابقة كان الهدف منها إعطاء سلسلة زمنية للإحصاءات السنوية داعمة للتعدادات السكانية التي تجرى كل (١٠) سنوات.

■ طريقة العينات :

أوضحت العينات السيل المتدفق من البيانات الإحصائية التي يحتاجها الباحث في دراساته الجغرافية ، وبالنظر لعدم وجود إحصاءات رسمية أو تعدادات سكانية تخص العديد من الظواهر الجغرافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، دعت الحاجة للجوء إلى المعاينة وهي أن يأخذ من المجموعة الكبيرة التي نسميها المجتمع (الأصلي) وتحويلها إلى مجموعة صغيرة نسميها (العينة) ، أي أن العينة هي جزء من مجتمع بدلا من دراسة المجتمع كله^(٢) ، وعادة ما تأخذ نسبة من جملة السكان مثل ٥% و ١٠% و ٢٠% أو أكثر بحسب الحجم السكاني للمجتمع أو حسب أعداد الأسر المراد دراستها ، إذ يتوقف حجم العينة على عدة عوامل تنحصر في الغرض من البحث وحجم المجتمع المدروس ومدى تباين الظاهرة المدروسة في قطاعاته ودرجة الدقة المطلوبة في بياناته فضلا عن الإمكانيات المادية المتوفرة لدى الباحث .

* جرى التعداد السكاني في العراق لكل ١٠ سنوات فيما عدا عام ٢٠٠٩ لم يكتمل التعداد السكاني بالمعنى المعروف لذلك أُطلق عليه الحصر السكاني .

(١) باسم عمر العثمان وعدنان عناد ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

(٢) صفوح خير ، الجغرافية (موضوعها ومناهجها وأهدافها) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٠ ،

تتميز العينة عن التعداد السكاني بكونها توفر الجهد والوقت والنفقات، وكذلك تكون البيانات التي تنتج عنها دقيقة إلى حد ما، إذ تسهم العينات في دراسة العديد من المواضيع منها (الخطوبة، والبطالة، والعمالة، والعنوسة، وحالات الطلاق، وزواج القاصرات، وعمالة الأطفال، والفقر، والصحة، والتعليم، والحالة الاقتصادية... الخ)، وأغلب تلك البيانات لم توضح في التعدادات السكانية، ومع ذلك أخذت بعض الدول في الوقت الحاضر أن تدمج العينة مع التعداد السكاني، ولاسيما في المناطق التي تحدث فيها أخطاء أو حذف بعض الوحدات الإدارية، لهذا يتم الاعتماد على توزيع عينة محددة لمعرفة مدى دقة التعداد السكاني. وأهم أنواع العينات^(١) :

أ - العينة العشوائية البسيطة

هي عينة مختارة توزع على عدد محدد من أفراد مجتمع الدراسة بصورة متساوية، لذلك فهي أكثر أنواع العينات شيوعاً واستخداماً، ويتم استخدام العينة عندما يكون المجتمع الإحصائي متجانس، مثال ذلك لدينا مجتمع بواقع (٣٠٠) نسمة، والمطلوب استخراج حجم العينة بواقع (١٠%) فإن عدد الاستمارات الواجب توزيعها يبلغ ٣٠ استمارة فقط. ويفرق الجغرافيون نوعين من أنواع العينة العشوائية كالاتي :

- **عينة القوائم** التي يتم اختيار مفرداتها من قوائم خاصة مثل أسماء العمال في المصانع أو الموظفين في المؤسسات الحكومية أو الخاصة وطلبة المدارس وغيرها.
- **العينة المكانية** : تختار هذه العينة وفق أماكن محدد أي ضمن حيز مساحي محدد، إذ يكتسب هذا النوع من العينات أهمية خاصة في الدراسات الجغرافية، لأن معظم الظواهر الجغرافية هي ظواهر مكانية.

ب - العينة المنتظمة

يتم استخدام هذه العينة عندما يكون مجتمع الدراسة موزعاً بشكل منتظم، وبالتالي يفضل الجغرافيون في بعض الأحيان اختيار عينة عشوائية منتظمة، بدلاً من العينة العشوائية البسيطة، على اعتبار أن العينة المنتظمة تضمن تمثيلاً جيداً ومنتظماً لمختلف الأحياء السكنية، والجدير ذكره أن استخراج هذه العينة بشكل سهل ولا يحتاج إلى الوسائل الحسابية المعقدة، فمثلاً إن كان لدينا محلة سكنية موزع فيها (٢٠) وحدة سكنية وكانت حجم العينة بواقع (٥٠%)، لذلك توزع (١٠) استمارات وتكون بصورة متتالية (٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١٢ - ١٤ - ١٦ - ١٨ - ٢٠) .

(١) مرتضى مظفر سهر، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات)، مصدر سابق، ص ٤٤

ج - العينة الطبقية

يتم اختيار هذه العينة على أساس تقسيم المجتمع على شرائح أو فئات سوى العدد الذي يؤخذ لكل شريحة غير متساوٍ فهو يأخذ على أساس نسبة كل شريحة من المجتمع كله ، فلو كان لدينا مجتمع مجموع أفراده (٢٠٠٠٠) نسمة وكانت العينة (٤٠٠) استثماراً ، فإن حاصل تقسيم المجتمع على العينة يساوي ($20000 \div 400 = 50$) ، وحسب الجدول (٣) .

جدول (٣)

استخدام العينة الطبقية للحالة العملية في مدينة محددة

الشريحة المختارة	عدد السكان	حجم العينة	عدد الاستثمارات الموزعة
موظفون	٤٥٠٠	$50 \div 4500$	٩٠
طلبة	٦٠٠٠	$50 \div 6000$	١٢٠
متقاعدون	٢٥٠٠	$50 \div 2500$	٥٠
ربات بيوت	٣٠٠٠	$50 \div 3000$	٦٠
مهن حرة	٤٠٠٠	$50 \div 4000$	٨٠
المجموع	٢٠٠٠٠	-	٤٠٠

إن أفضل أنواع العينات المستخدمة في الدراسات الجغرافية بصورة خاصة وباقي التخصصات بصورة عامة هي العينة العشوائية البسيطة، ويتم اختيارها في حقول الجغرافيا البشرية (جغرافية المدن ، وجغرافية السكان .. وغيرها) . وفق المعادلة الآتية :

$$\begin{aligned} 5000 &= 100 \\ 5 &= 5 \\ \text{حجم العينة} &= \frac{5000 \times 5}{100} = 250 \end{aligned}$$

فلو لدينا حجم المجتمع = ٥٠٠٠ نسمة ، ونسبة العينة المختارة (٥%) * لذلك فإن مجموع الاستثمارات الواجب توزيعها هي ٢٥٠ استثماراً .

لقد دلت الدراسات الجغرافية التطبيقية إن أفضل اختيار لحجم العينة يكون وفق متغير عدد الأسر في المدينة قيد الدراسة أو بحسب عدد الوحدات السكنية فيها ، لاسيما بحسب أحيائها السكنية أو من خلال جرد الأسر بواسطة البطاقة التمييزية ، وفي الحقيقة أن متغير عدد الأسر يمكن الحصول عليه من التعدادات السكانية التي أجريت في العراق للمدة ١٩٤٧ -

* ان اختيار حجم العينة يعتمد بالدرجة الأولى على حجم المجتمع قيد الدراسة فإذا كان المجتمع ذات حجم سكاني كبير فيمكن اختيار (٣-٥%) وأما إذا كان مجتمع الدراسة ذات مجتمع سكاني قليل فيمكن اختيار (١٠-٢٠%) وفي بعض الحالات يمكن اختيار نسبة ١٠% إذا كان مجتمع الدراسة صغير جداً مثل دراسة حالات التزل في مدينة الفاو مثلاً وهكذا.

١٩٩٧ والحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ ، وبعد الحصر السكاني لا توجد إحصائية موثوقة تبين أعداد الأسر أو أعداد الوحدات السكنية في المراكز الحضرية لعموم العراق على حد علم المؤلف ، فضلا عن ذلك إن البطاقة التموينية أصبحت غير موثوقة ، وذلك برفعها أعداد كبيرة من الأسر التي تستلم مرتب شهري يتجاوز (المليون والنصف) ، فضلا عن ذلك بقاء عدد من الأسر والأفراد مسجلين على الرغم من أنهم متوفون أو البعض خارج البلد بسبب عامل الهجرة لعقود زمنية سابقة ، وبالتالي تعد بيانات المركز التمويني غير دقيق ولا يمكن الركون إليها * . ومع ذلك يمكن أن نجد حلا مناسباً لاختيار حجم العينة وذلك بقسمة عدد سكان كل حي من الأحياء السكنية على (٦ فرد / أسرة) * وهو معيار تخطيطي سنوي يصدر عن وزارة التخطيط يوضح فيه حجم الأسر للمراكز الحضرية والريفية في العراق ويمكن معرفته من خلال صفحات (الانترنت) بحسب المدينة المختارة للدراسة .

وهنا نطرح السؤال الآتي : ما هي الأسباب التي تدعو الكثيرين إلى استخدام العينات بدلاً عن التعداد السكاني ؟

وللإجابة على السؤال ندرج النقاط الآتية :

- أ- سهولة تنفيذ العينات ومرونتها بالنسبة لنوع وكمية البيانات المراد جمعها ،
- ب- تتسم البيانات التي تجمع عن طريق المسح بالعينة بالدقة لإمكانية تنفيذها بسهولة .
- ت- يتميز المسح بالعينة بقلّة تكاليفه مقارنة بالتعداد السكاني الشامل ، إذ يمكن إجراء المسح بالعينة في حدود الإمكانيات المتاحة .
- ث- يمكن من خلال المسح بالعينة الحصول على النتائج بسرعة وفي وقت قصير مقارنة مع الوقت الكبير نسبياً ، إذا أجري التعداد الشامل .
- ج- يمكن دراسة أية ظاهرة سواء كانت سكانية أو اجتماعية أو اقتصادية في أي وقت قصير ، بخلاف التعداد الذي يجري في الغالب كل عشر سنوات .

■ **مصادر البيانات غير الثابتة :** تقسم على نوعين (الإحصاءات الحياتية وسجلات الهجرة)

* وهناك اجتهد آخر لاختيار حجم العينة والذي يعتمد على إحصائية صادرة من مختاري الأحياء السكنية تخص أعداد الاسر في الأحياء السكنية للمدن وهذا الأمر غير صحيح لأن المختارين لا يملكون إحصائية دقيقة عن كل حي سكني هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إن مختاري الأحياء السكنية ليس لديهم المعرفة الكاملة بحدود الحي السكني الذي ينتسبون إليه ، فضلا عن كونه غير محدث لبياناته التي حصل عليها من المجلس البلدي من جهة أخرى لذلك من غير الجائز الاعتماد على إحصائية تصدر من المختارين وتعتمد بشكل مباشر في عينة الدراسة .

* يتباين هذا المعيار بحسب عوامل النمو السنوي والعوامل السياسية والاجتماعية لذلك فهو يرتفع في المناطق الريفية وينخفض في المناطق الحضرية ومع ذلك فهو يتباين بين مركز حضري وآخر .

١. الإحصاءات الحياتية :

وهي أحد الأركان الأساسية للإحصاءات السكانية غير الثابتة، التي ترتبط بتوفر تقرير إحصائي لجمع وأعداد وتحليل وعرض الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية، وأطلق عليها تسمية إحصاءات غير ثابتة ، لكونها صورة متحركة باستمرار تدرس حركة السكان في المجتمع خلال مدد زمنية محددة، ومع ذلك فإن الحصول على تلك البيانات يتطلب التسجيل والتبليغ من قبل السكان .

حددت الأمم المتحدة (الدائرة السكانية) مفهوم الإحصاءات الحياتية الذي يشمل الأحداث الحياتية المتعلقة بـ (المواليد الأحياء والوفيات والأجنة والزواج والطلاق والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي^(١))، ويبدو أن الإحصاءات الحيوية هي إحصاءات سنوية تهتم بتسجيل كل الأحداث الحيوية المذكورة تسجيلًا قانونيًا وهي التي تخص دخول الفرد منذ الولادة لحين الوفاة ، فضلا عن التغيرات التي تحصل في حالته المدنية وبذلك تقدم وصفاً دقيقاً لعدد وخصائص الأحداث الحيوية التي تحدث لسكان دولة ما في أوقات محددة ، ولأجل ذلك فالإحصاءات الحياتية تكون بياناتها ذات أهمية كبيرة في معرفة الاتجاهات الديموغرافية (نمو السكان) لدولة ما ، إذ لا يمكن معرفة تلك الاتجاهات عن طريق بيانات التعداد السكاني لكونها دورية وليست سنوية فهي تكشف حركة النمو الطبيعي للسكان الذي ينتج من الفرق الناتج بين معدلات الولادات والوفيات^(٢) .

أما بخصوص البيانات المستخلصة من التسجيلات الحيوية فهي:

- أ- **المولود الحي:** تشمل بيانات عن المولود ونوعه وترتيبه واسمه وتاريخ الولادة ومكان الولادة وتاريخ التسجيل، كما يتضمن معلومات عن الوالدين نحو محل الإقامة وتاريخ الزواج والمهنة والحالة التعليمية والديانة والجنسية والعمر.
- ب- **الوفاة:** وتتضمن بيانات عن المتوفي كالعمر والجنس ومكان الإقامة المعتاد والحالة الزوجية وعدد الأطفال والديانة وتشمل أيضا حالة الوفاة وتاريخها ومكان وقوعها وسببها وتاريخ تسجيلها.
- ت- **وفاة الأجنة:** وتشمل بيانات مشابهة لتلك التي جمعت عن المولود الحي ، فضلا عن بعض البيانات التي تخص حالة وفاة الجنين، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التسمية عامة تشمل وفاة الجنين في الأعمار المختلفة قبل الولادة، لذا ينبغي التمييز بين الإجهاض والولادة الميتة، فالإجهاض هو وفاة الجنين في عمر أقل من (٢٨) أسبوعا (٧ أشهر) ووزن أقل من ١٠٠٠ غرام ، علماً أن بعض الكتب الطبية قللت عمر الجنين المجهض إلى (٢٠) أسبوعا (٥ أشهر) ووزن ٥٠٠ غرام، أما الولادة الميتة فتشير

(١) عبد علي الخفاف وعبد مخور الرحائي ، جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، العراق ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .

(٢) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠٨ .

إلى أن الطفل الذي يخرج من بطن أمه بعد ٢٨ أسبوعاً من الحمل ولم يتنفس، وبالتالي لا تظهر عليه أية علامة للحياة .

ث- **الزواج** : ويتضمن بيانات عن مكان عقد الزواج بين الزوجين وتاريخه وعمر الزوجين ومكان الإقامة المعتاد والمهنة والحالة التعليمية وعدد مرات الزواج السابقة والديانة.

ج- **الطلاق** : تضم بيانات مماثلة لتلك التي جمعت عن حالة الزواج ، فضلاً عن تاريخ الزواج. وفي بعض الدول ، ولاسيما المتقدمة يتسع مجال جمع البيانات ليشمل الانفصال بين الزوجين دون طلاق وإلغاء الزواج وتبني الأطفال.

وفي ضوء ما تقدم ترافق التسجيلات الحيوية العديد من **المشكلات ولاسيما في تسجيل الولادات والوفيات وهي :**

- أ- عدم الدقة في تعريف حادثة الوفاة.
- ب- التأخر في تسجيل بعض حالات الولادة والوفاة.
- ت- وفيات الأطفال قبل التبليغ عن ولادتهم.
- ث- النقص في تسجيل حالات الوفاة.
- ج- عدم الدقة في توزيع وقائع الوفيات جغرافياً.
- ح- عدم الدقة في توزيع حالات الوفاة زمانياً.

٢. سجلات الهجرة

هي سجلات ورقية أو إلكترونية تدون فيها البيانات المتعلقة بالسكان الذين انتقلوا من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى ، مع تغيير محل إقامتهم الدائم، فسجلات الهجرة الداخلية تضم انتقال السكان من إقليم إلى آخر أو من محافظة إلى أخرى في داخل البلد الواحد ، وبالتالي يكون تغيير محل الإقامة في دوائر الأحوال المدنية التي تمد الباحثين بسجلات الهجرة الداخلية ، أما الهجرة الخارجية التي تحدث بين دولة وأخرى ، لهذا فإن بيانات الهجرة الخارجية الشرعية (الرسمية) يمكن الحصول عليها من مديريات الإقامة في دوائر الجوازات أو الجنسية ، في حين تظهر الصعوبة بشكل كبير في حصر الهجرة غير الرسمية ^(١) .

ينبغي الإشارة إلى أن هناك عدة مصادر يمكن الاعتماد عليها للحصول على معلومات تخص حجم الهجرة الدولية وهي (إحصاءات الموانئ - البحرية والجوية ، ونقاط الحدود البرية، وإحصاءات جوازات السفر، وسجلات السكان، وتصاريح الإقامة والعمل للأجانب) .

(١) فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان ، مطبعة دار النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ٢٠٠٠ ، ص ٣١

وبالرغم من أهمية الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية وعلاقتها بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في المناطق الجاذبة للسكان والطاردة لهم على حد سواء ، فإن بياناتها تكون ناقصة ومحدودة وأقل دقة وشمولية من البيانات السابقة (التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية) ، نتيجة لاختلاف تعريف الهجرة ومدتها الزمنية من دولة لأخرى ، إلى جانب طول المسافة التي يقطعها المهاجر وبالتالي من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات الهجرة الداخلية بين الأقاليم المختلفة للدولة .

أما بخصوص حساب مقدار الهجرة الداخلية فيكون أكثر صعوبة وتقاس بالطريقة المباشرة اعتماداً على سجلات السكان الدائمة (إن توفرت) ، أي بمعنى استخلاصها من التعدادات السكانية والعيّنات . أما الطريقة غير المباشرة فبالمكان قياسها بطريقة الإحصاءات الحيوية ، وطريقة نسبة البقاء، وطريقة محل الميلاد والإقامة.

ومن الأمور المسلم بها أن بيانات الهجرة الداخلية تكون غير دقيقة، لاسيما تلك التي تعتمد على تغيير محل الإقامة لدى دوائر الأحوال المدنية في الدول النامية حيث يتقاعس الكثيرون من السكان في السعي لإنجاز معاملات تغيير محل السكن، وقد تتأخر تلك المعاملات سنوات طويلة ، او قد لا تجرى إلا عندما تدعو الحاجة إليها، لذلك فإن بيانات الهجرة والمهاجرين غير دقيقة ولا تمثل الواقع الحقيقي لها .

■ مصادر أخرى للبيانات

تقوم العديد من المنظمات الدولية بإصدار إحصاءات متنوعة عن السكان وخصائصهم المختلفة، مثل المكتب الإحصائي للأمم المتحدة ، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومكتب العمل الدولي، والمنظمات الخاصة بالطفولة وغيرها، وكل من هذه المنظمات تقوم بإصدار دوريات خاصة بها ، ومن أهمها دوريات الكتاب الإحصائي السنوي للسكان الذي تصدره الدائرة الإحصائية في المنظمة الدولية بنيويورك.

ومن الواضح فإن العديد من دول العالم لديها مطبوعات خاصة بها عن بيانات تخص سكانهم ونواحي الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال تقوم بريطانيا بإصدار كشوفات التسجيل العام الفصلية، وسجلات وزارة الصحة، وسجلات وزارة العمل حول العجزة، والملخص الإحصائي الشهري. أما في العراق فتقوم وزارة التخطيط بإصدار مطبوعات ودوريات عن السكان وغيره، من بينها المجموعة الإحصائية السنوية الوارد ذكرها آنفاً.

ولو دققنا النظر فإن جميع التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية ومعدلات الهجرة تحدث فيها العديد من الأخطاء للأسباب الآتية:

١. الحذف أو العد لأكثر من مرة.
٢. استمارات التعداد بعد ملئها يكون فيها نقص في أعمار الأشخاص وحتى إن ذكرت هذه الأعمار فقد لا تكون دقيقة .
٣. تعاني الإحصاءات الحيوية كثيراً من النقص في بعض الدول لكون المواليد الأطفال لا يسجلون جميعهم بسبب البعد المكاني، وقد لا يسجل المواليد الإناث لاعتبارات اجتماعية.
٤. كثير من الوفيات للأطفال الرضع تحول دون تسجيلهم سواء ضمن المواليد أو الوفيات لأسباب أسرية.
٥. هناك أخطاء في تسجيل الهجرة الداخلية، وكذلك أخطاء تتاب سجلات الزواج وسجلات القوى العاملة وسجلات وفيات الأطفال وغيرها.

ثامناً : النمو السكاني

يعد النمو السكاني العالمي من أبرز الظواهرات الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، إذ تتزايد أعداد سكانها بمعدل يزيد عن معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها، وعلى إمكانات توفير الغذاء لسكانها في ظل الظروف الراهنة، إذ لا توجد أي دراسة تخصصية في المدن مالم تتطرق إلى دراسة سكان المدينة ^(١) ، لكونهم العنصر الفعال والحرك لكافة الفعاليات الأساسية وغير الأساسية في المدينة ، لهذا تهتم دراسة السكان في المدن بنموهم وتوزيعهم المكاني وتركيبهم ونشاطهم الاقتصادي ومدى مشاركتهم بالخدمات.

يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان اسم "النمو" ونمو السكان، الموجب والسالب، مصدره ثلاثة عوامل هي: المواليد والوفيات والهجرة. فلا يتقرر نمو السكان بعامل واحد وإنما بجميع تلك العوامل. وقد يتغير التوازن بين هذه العوامل من وقت لآخر. وقد يتذبذب أعداد السكان بين الزيادة والنقصان عبر التاريخ. إلا إن الاتجاه العالمي في العهود الحديثة يميل نحو الزيادة السكانية.

عادة ما تستخدم معادلة واحدة أو عدة معادلات لمعرفة الزيادة السكانية بصورة عامة وزيادة النمو السنوي بصورة خاصة، لذلك يعتمد الباحثون على معادلات رياضية لدراسة التغير في حجم السكان لمنطقة ما ، وخلال مدة زمنية محددة ، وعلى النحو الآتي:

(١) فتحي محمد ابو عيانة ، السكان وال عمران الحضري ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٤ ، بيروت ، لبنان ، ص ٢١ .

١ - مقدار الزيادة السكانية

يقصد به حساب الفرق بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين، وهي طريقة شائعة لحساب تغير السكان في المجتمعات وحسب المعادلة الآتية:

المعنى	الحرف	المعادلة
زيادة السكان	ز	$ز = ت١ - ت٠$
عدد السكان في التعداد اللاحق	ت١	
عدد السكان في التعداد السابق	ت٠	

مثال تطبيقي:

مقدار الزيادة السكانية = عدد سكان العراق لعام (١٩٧٧) بواقع (١٢٠٠٠٤٩٧) نسمة

عدد سكان العراق لعام (١٩٦٥) بواقع (٨٠٨٧٢٣٠) نسمة

نطبق المعادلة: $ز = ت١ - ت٠ = ١٢٠٠٠٤٩٧ - ٨٠٨٧٢٣٠ = ٣٩١٣٢٦٧$ نسمة

٢. مقدار الزيادة السنوية للسكان

نقصد به معرفة الزيادة السنوية لأي مجتمع سكاني من خلال معرفة أعداد السكان خلال تعدادين مختلفين، ومن ثم مقارنتهما بعدد السنوات بين التعدادين حسب المعادلة الآتية:

مثال تطبيقي:

مقدار الزيادة السنوية = عدد سكان العراق لعام (١٩٧٧) بواقع (١٢٠٠٠٤٩٧) نسمة

عدد سكان العراق عام (١٩٦٥) بواقع (٨٠٨٧٢٣٠) نسمة

عدد السنوات بين التعدادين بلغ (١٢) سنة

نطبق المعادلة: $ز س = ١٢ \div ٨٠٨٧٢٣٠ - ١٢٠٠٠٤٩٧ = ٣٢٦١٠٥$ نسمة سنوياً

المعنى	الحرف	المعادلة
مقدار الزيادة السنوية	ز س	$ز س = \frac{ت١ - ت٠}{ن}$
عدد السكان في التعداد اللاحق	ت١	
عدد السكان في التعداد السابق	ت٠	
عدد السنوات بين التعدادين	ن	

٣. معدل النمو السنوي

تعتمد هذه المعادلة على جملة عدد السكان في تعدادين مختلفين، يضاف إليها المدة الزمنية بين التعدادين، وهي الطريقة التي تعتمدها الدائرة السكانية التابعة للأمم المتحدة لحساب معدل النمو السكاني السنوي في مجتمع معين، ويمكن تطبيقها من خلال المعادلة الآتية^(١) :

المعنى	الحرف	المعادلة
نسبة الزيادة السنوية	r	$r = (t \sqrt{\frac{P_1}{P_0}} - 1)100$
عدد السكان في التعداد اللاحق	P1	
عدد السكان في التعداد السابق	P0	
عدد السنوات بين التعدادين	t	

وفي الحقيقة هذه المعادلة هي الأكثر استخداماً في الدراسات السكانية، لذلك لا بد من استيعابها للفائدة العلمية منها :

- عدد السنوات بين التعدادين = ١٢ / ١ = ١٢ = ٠,٠٨
- تعداد لاحق ÷ تعداد سابق = ١٢٠٠٠٤٩٧ ÷ ٨٠٨٧٢٣٠ = ١٤٨٣٨٨٢٢٤٤
- (٠,٠٨) ندخل الفرق الزمني بين التعدادين (٠,٠٨) (X^y) ١٤٨٣٨٨٢٢٤٤
- الناتج ١,٠٣٢٠٧٦٦٥٥٩ = ١ - ٠,٣٢٠٧٦٦٥٥٩
- الناتج ٠,٣٢٠٧٦٦٥٥٩ X ١٠٠ = ٣٢,٢ %

تاسعاً: تركيب السكان

تهتم جغرافية السكان بمفهومين يتعلقان بدراسة السكان وهما (تركيب السكان) و (تكوين السكان)، فالبعض يحدد المفهوم تركيب السكان الذي يعني بدراسة خصائص السكان الطبيعية من حيث الجنس (النوع) ومن حيث فئات الأعمار ، ويرسم التوزيع السكاني الناتج عادة بشكل رسم بياني يدعى (هرم السكان) ، أما تكوين السكان فيتناول دراسة خصائص السكان الحضارية التي اكتسبها الفرد خلال مدة حياته ، مثل التكوين البيئي والاقتصادي والثقافي والزواجي والديني واللغوي والعرق والدين والحالة الزوجية وحجم وتكوين الأسر والتعليم والمهنة والحالة العملية. وتأسيساً على ما تقدم فإن دراسة خصائص تركيب

(1) Un, Dimorphic ,Year book, new York,1988,P:15

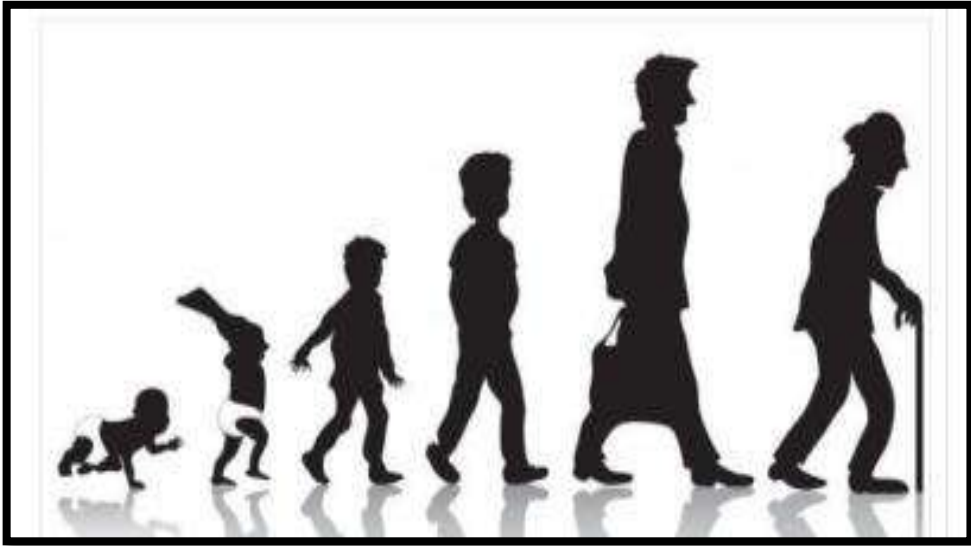
السكان من الأمور المهمة في الدراسات السكانية لكونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات الحركة السكانية (الطبيعية والمكانية) وبالتالي الكشف عن طبيعة المجتمعات السكانية ، ولاسيما من حيث اختلافاتها النوعية والعمرية والديموغرافية والاقتصادية والحضرية والاجتماعية^(١) .

١. التركيب العمري

التركيب العمري يشمل تقسيم السكان بحسب الفئات العمرية، أي تصنيف السكان تبعاً لسنوات الحياة التي عاشوها ، وبالتالي يمكن تحديدها من خلال ميلاد الأشخاص وهي الطريقة المثلى لتثبيت الأعمار بصورة دقيقة، اذا ما قورنت بالطريقة الثانية لأن سنة الميلاد واحدة لا تتغير في حين عمر الشخص يتغير من وقت لآخر، بمعنى آخر يصنّف المجتمع بأنه مجتمع فتيّ، أو مجتمع هرم في ضوء أعداد الشباب ، وأعداد كبار السن المسجلين فيه^(٢) ينظر صورة (١) .

يعد التركيب العمري من أهم الخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية، كونه يرتبط بحجم الناتج المحلي والدخل القومي ويحدد مستويات المعيشة واحتياجات السكان، وبالتالي فإن دراسة التركيب العمري من ضروريات الدراسات السكانية كونها تعطي صورة حقيقية لسكان منطقة ما ، وهو المسؤول عن تحديد حجم القوة البشرية بضمنها قوة العمل، ويستند عليه عبء الإعالة ، فضلاً عن تحديد القوة الإنتاجية للسكان واتجاه نموهم ومستقبل ذلك النمو ، وبصفة عامة يعتمد التركيب العمري على ثلاثة عوامل أساسية مهمة وهي (الولادات ،

صورة (١) المراحل العمرية للإنسان منذ الطفولة إلى الكهولة



(١) عبد علي الخفاف وعبد مخور الریحاني ، مصدر سابق ، ص ٣٢٢ .

(٢) بحث موجود على الرابط https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_12_10536_1662.docx

والوفيات ، وصافي الهجرة ^(١) ، كما تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي الأخرى في التركيب العمري من خلالها.

وفي ضوء تلك الحقائق يساعد التركيب العمري على فهم القوة الإنتاجية للسكان، وطبيعة نسب المواليد والوفيات وأمد الحياة المتوقع للأفراد ومعرفة اتجاه نموهم العام ، كما يدل التركيب العمري على النمط السائد للحالة الصحية في المجتمع ، فالهيكل أو الهرم السكاني يعطي دلالة على النمط المتقدم للحالة الصحية. وأن توقع الحياة عند الولادة في هذه المجتمعات طويل.

هل تتعرض الإحصاءات العمرية للأخطاء ؟ هنالك العديد من الأخطاء نوجزها بالآتي :

- إدلاء الإناث بأعمار تقل عن أعمارهم الحقيقية ، كما أن الكثير من الإناث خاصة في المجتمعات الريفية والوفاة تقل أعمارهن بضع سنوات عن سن الزواج ، ويطلب زواجهن لذلك يجتهد أولياء أمورهن على تكبير أعمارهن وفق عمر الزواج الرسمي، مما يؤدي إلى ترحيل أعمارهن إلى فئة عمرية أكبر.
- يحاول الذكور الذين قارت أعمارهم الدخول في سن الخدمة العسكرية (١٨ سنة) تصغير أعمارهم لبضع سنوات .

■ تعمل العديد من الأسر على عدم ذكر الأطفال الرضع في التعدادات وزيادة أعمار الأطفال ليتم قبولهم في المدرسة.

- يميل الكثير من الأفراد إلى ذكر أعمار منتهية برقم صفر أو خمسة الأمر الذي يؤدي إلى تراكم السكان في فئة عمرية معينة أو تضخمها أكثر من الواقع قياساً بالفئات السابقة ، وجميع المشكلات المذكورة لها تأثيراتها على المقاييس الديموغرافية مثل معدلات المواليد والوفيات أو الهجرة وعلى حقيقة نتائجها .

تجدر الإشارة إلى أن التركيب العمري أشد تعقيدا من التركيب النوعي بسبب تعدد طرق تصنيف الأعمار، كما يمكن أن تنشأ مشكلات بصدد تعريف السن والتبليغ عنها وتسجيلها ، ولكن المشكلات المتعلقة بعدد أفراد كل مجموعة عمرية لا تنطوي فقط على أخطاء ناشئة عن الحصر والتسجيل الناقص، ولكنها تنطوي أيضا على أخطاء إضافية متصلة بالجهل والإهمال والتمثيل الخاطئ، وقد يوجد تعمد في تسجيل بيانات خاطئة عن السن لأسباب سياسية أو اقتصادية أو شخصية .

يمكن القول إن طرق تمثيل التركيب العمري للسكان يكون من خلال (الهرم السكاني) الذي يعد وسيلة هامة في دراسة وتتبع متغيري (العمر والجنس)، سواء كانت فئات عمرية

(١) عبد الجليل عبد الوهاب ، واقع مؤشرات التركيب العمري والنوعي لسكان محافظة ميسان لعام ٢٠١٧ ومستقبلها لعام

٢٠٣٠ ، مجلة أوروک ، العدد الأول ، المجلد ١١ ، ٢٠١٨ ، ص ٢٣٣ .

خمسية أو عشرينية أو عريضة، والهرم السكاني له استخداماته في جغرافية السكان ولاسيما إن هنالك العديد من أنواع الأهرامات السكانية^(١) يمكن إيجازها وعلى النحو الآتي ، شكل (١) :

أ- (الهرم السكاني المتقلص) (المسن) : تكون قاعدة الهرم متقلصة وذات قمة محدبة، ويمكن أن نلاحظ هذا النوع من الأهرامات في الدول المتقدمة لأسباب الانخفاض الحاد في معدلات المواليد والوفيات على حدٍ سواء ، وغالبا ما يطلق عليه بالهرم المسن لكثرة استخداماته في شريحة (المسنين) .

ب- الهرم السكاني الفتى الذي تكون قاعدته عريضة بسبب زيادة أعداد المواليد وفئات صغار السن، وغالبا ما يستخدم في البلدان النامية لاتساع فئة صغار السن والشباب لديها التي تتصف بارتفاع معدلات الخصوبة لديها، ويتقلص عند القمة الذي يمثل كبار السن.

ت- الهرم السكاني ذو القاعدة المتوسطة (شبيه الجرس) : يمثل هذا الهرم مرحلة وسيطة بين الهرم المتقلص والهرم الفتى ، وغالبا ما يستخدم في البلدان التي تحدث فيها تغيرات سكانية واضحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تزداد نسب الأعمار المتوسطة مع ضيق أو توسط القاعدة وتقلص القمة بسبب سياسات التحكم بالمواليد (زيادة تيارات الهجرة).

■ الأساليب والطرائق المستخدمة في دراسة التركيب العمري

١. المقياس الوظيفي - يصنف السكان إلى (٣) فئات عمرية عريضة وتشمل:

أ- فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) (الأطفال والمراهقين)

ب- فئة متوسطي الأعمار (البالغون) (١٥ - ٦٤ سنة) :

ت- فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) :

٢. المقياس الإحصائي - الذي يعتمد على أساس الفئات الخمسية أو العشرية، ينظر

الجدول (٤)، وهذا مثال تطبيقي عن الفئات الخمسية في العراق لعام ١٩٩٧ :

٣. التركيب النوعي

يطلق عليه عدة تسميات منها التركيب الجنسي للسكان، أو الميزان الجنسي، أو البنية الجينية، أو الذكورة ، وتتمثل بمعرفة نسبة الذكور لكل مئة من الإناث ، إذ تشير الإحصاءات الرسمية والتعدادات السكانية إلى تفوق نسبة الذكور بالمقارنة مع الإناث ومن النادر أن تتساوى أعداد الذكور مع أعداد الإناث^(٢) ، ويعزى هذا التفاوت بحسب فئات السن المختلفة منذ الولادة حتى الوفاة ، وقد أشارت عدة دراسات بمختلف قارات العالم إلى أنه يولد (١٠٥ - ١٠٦) طفلاً ذكراً مقابل (١٠٠) أنثى، ففي البلدان المتقدمة

(١) بحث منشور على الموقع الإلكتروني <https://mawdoo3.com> .

(٢) عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٨٠ ، ص ٢١٣ .

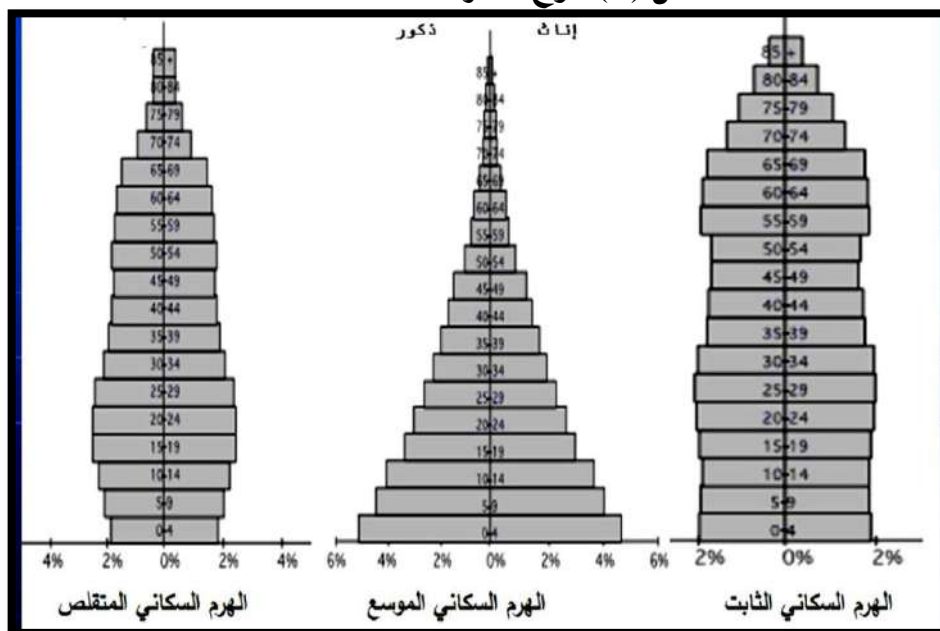
جدول (٤)

التركيب العمري بحسب فئات العمر الخمسية في العراق حسب تعداد ١٩٩٧

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع	الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع
٥٤-٥٠	٢٦٣٢٣٧	٢٥٥٩٥٥	٥١٩١٩٢	٤-٠	١٩٠٧٣٢٢	١٨٦٢٢٤٨	٣٧٦٩٥٧٠
٥٩-٥٥	٢١٤٥٦١	٢٠٨٥٩٧	٤٢٣١٥٨	٩-٥	١٦٨٨١٣٠	١٦٢٧٠٧٦	٣٣١٥٢٠٦
٦٤-٦٠	١٣٤٥٢٧	١٥٦٣١٦	٢٩٠٨٤٣	١٤-١٠	١٤٢١٦٨٣	١٣٦٣٣١٣	٢٧٨٤٩٩٦
٦٩-٦٥	١٢٣١٣٦	١٤٦٦٥٨	٢٦٩٧٩٤	١٩-١٥	١٢٩٠٣٩٦	١٢٤٣٥٢٥	٢٥٣٣٩١١
٧٤-٧٠	٨١٨١٨	١١٠٨١١	١٩٢٦٢٩	٢٤-٢٠	١٠١٦٨٦٧	١٠٢٥٨٠٤	٢٠٤٢٦٧١
٧٩-٧٥	٥٤٩٨٤	٦٨٧٧٥	١٢٣٧٥٩	٢٩-٢٥	٨٤٧٣٨٣	٨٧٢٨١٠	١٧٢٠١٩٣
٨٤-٨٠	٣٨١٣٧	٤٥٧١٩	٨٣٨٥٦	٣٤-٣٠	٦٧٩٢١١	٧٠٨٤٣٩	١٣٨٧٦٥٠
٨٥ فأكثر	٣١٩٥١	٤٦٣٨٩	٧٨٣٤٠	٣٩-٣٥	٤١٢٩٤٠	٤٨٤٩٩٣	٨٩٧٩٣٣
غير مبين	٢٥٩٠٠	٢٨٧٥٨	٥٤٦٥٨	٤٤-٤٠	٤٢٨٤١٣	٤٥٣٤٢٥	٨٨١٨٣٨
المجموع	١٠٩٨٧٢٥٢	١١٠٥٨٩٩٢	٢٢٠٤٦٢٤٤	٤٩-٤٥	٣٢٦٦٦٦	٣٤٩٣٨١	٦٧٦٠٤٧

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان في عام ١٩٩٧

شكل (١) أنواع الأهرامات السكانية



المصدر : محمد فتحي، أبو عيانه ، جغرافية السكان ، مطبعة دار النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ٢٠٠٠ ، ص ٤٠٨

(الصناعية) ترتفع نسبة الإناث إذا ما قورنت بنسبة الذكور لتسجل في ففي البلدان المتقدمة (الصناعية) ترتفع نسبة الإناث إذا ما قورنت بنسبة الذكور لتسجل في بريطانيا ١٠٢ أنثى لكل ١٠٠ ذكر لكل دقيقة ، وفي السويد يوجد ٩٢ رجلاً لكل ١٠٠ أنثى ، أما في المجتمعات العربية فنلاحظ ارتفاع نسب الذكور بالمقارنة مع الإناث لتسجل ٧٥ أنثى لكل ١٠٠ ذكر في باكستان، وفي لاهور هناك ١٢٢ ذكر مقابل ١٠٠ أنثى^(١).

ولا يخفى على المهتمين بالدراسات السكانية أن هناك تباين واضح في نسب النوع للعراق بحسب المدة ١٩٥٧-٢٠١٣ كما يمثله الجدول (٥) ، إذ بلغت في عام ١٩٥٧ بواقع ١٠١ ذكر لكل مئة أنثى، ارتفع إلى ١٠٦,٣ ذكر لكل مئة أنثى عام ١٩٧٧، ومن ثم انخفضت إلى ٩٩,٤ ذكر لكل مئة أنثى عام ١٩٩٧، لتسجل في عام ٢٠١٣ نسبة ١٠٢ ذكر لكل مئة أنثى .

الجدول (٥)

تطور نسبة النوع في العراق خلال المدة ١٩٥٧-٢٠١٣

١٩٥٧	١٩٦٥	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
١٠١	١٠٤,٣	١٠٦,٣	١٠٥,٨	٩٩,٤	١٠١	١٠١,٤	١٠٣,٨	١٠٢

المصدر : عباس فاضل السعدي ، دراسات سكانية في الجغرافية وعلم الديموغرافية ، الطبعة الأولى ، دار الوضاح للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٣ .

ويعد التركيب النوعي للسكان من أهم الصفات الديموغرافية، كونها ذات علاقة مباشرة بعدد المواليد والوفيات ووقائع الزواج، وهنالك جملة من العوامل المساهمة في زيادة نسبة النوع للرجال بالمقارنة مع النساء في بلد ما والعكس صحيح، ويعزى ذلك لارتباطها بعوامل الهجرة، أو قوانين تحديد النسل، أو الأمراض والابوة، أو زيادة حالات الإجهاض، أو الأطفال الذين يولدون موتى، أو قلة العناية بالمواليد الإناث ، وهذا يعني أن أعداد المواليد الذكور يزيد على أقرانهم من الإناث ، إذ تدل الإحصاءات الحيوية على أن نسبة الوفيات تزداد بين الإناث حديثي الولادة عنها بين الذكور. ويقل الفرق بين النسبتين كلما تقدم العمر، إذ تبدأ نسبة النوع في التناقص بسبب ارتفاع معدلات وفيات الذكور عن الإناث ، نتيجة لضعف مقاومة الأمراض للذكور إذا ما قورن بالإناث، لذلك فإن الزيادة العددية المبدئية في الذكور تهبط باطراد إلى أن يزيد عدد الإناث على الذكور في الأعمار المتقدمة ، فضلا عن ذلك هنالك عوامل أخرى تسهم

(١) أحمد علي إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الخامسة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥

في زيادة نوع على نوع آخر ، مثل الحروب التي تستنزف وفيات الذكور دون الإناث ، وهناك أيضا أخطاء في التعدادات السكانية ولاسيما النقص في تسجيل أعداد الإناث بالمقارنة مع تسجيل الذكور لأسباب مختلفة (تم ذكرها آنفاً) .

أهمية دراسة التركيب العمري والنوعي :

(١) علاقة التركيب العمري بمستقبل النمو السكاني ، إذ إن المجتمع "الشاب" ينمو بمعدلات أسرع ، بصرف النظر عن مستوى الخصوبة .

(٢) يرتبط التركيب العمري والنوعي بالخصوبة والوفيات والهجرة ، فضلا عن الخصائص السكانية الأخرى .

(٣) علاقة التركيب العمري بالتخطيط والتعرف إلى الموارد البشرية وخصائصها وتوزيعها الجغرافي .

(٤) علاقة التركيب العمري بالسياسات العامة كالإنفاق العام على بعض الخدمات الخاصة ببعض الفئات العمرية ، مثل الأطفال وكبار السن ، كما يرتبط ببعض الجوانب كالطلب على التعليم والإسكان .

(٥) بناء على بيانات التركيب العمري يمكن تصنيف المجتمعات البشرية إلى فنية أو ناضجة أو هرمة والمقارنة بينها .

٣. التركيب الاقتصادي

النشاط الاقتصادي هو المجال الذي يعمل فيه الفرد أو النشاط الذي تمارسه المؤسسة، ومن البديهي أن الأنشطة الاقتصادية تختلف في توزيعها بحسب المجتمعات، ولأجل ذلك شرعت الأمم المتحدة بإعداد تصنيف موحد يشمل الأنشطة الاقتصادية بواقع (٩) تصنيفات وعلى النحو الآتي ^(١) :

- الزراعة، والصيد البحري، والغابات، وتربية الحيوان.
- المحاجر والمناجم.
- الصناعات التحويلة.
- التشييد والبناء.
- الكهرباء والغاز والمياه وخدمات الصحة.
- التجارة.

(١) علي لبيب ، جغرافية السكان (الثابت والمتحول) ، الطبعة الثانية ، مطابع دار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤



■ النقل والمواصلات.

تتيح دراسة التركيب الاقتصادي إمكانية تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية، ويمكن كذلك (تحديد نسبة العمالة ، وحجمها ، وأهميتها، وخصائصها المتعددة ، ومعرفة معدلات البطالة ، وتوزيعها حسب العمر ، والنوع ، والمهنة) ، كما تُسهم دراسة التركيب الاقتصادي في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة.

وينضوي تحت التركيب الاقتصادي التركيب المهني، الذي يمثل نوع أو طبيعة العمل الذي يقوم به الفرد واكتسابه الخبرة أو التعليم ، ويقضي أغلب وقته في أدائه ، وهناك ارتباط بين التركيب الصناعي والتركيب المهني ، فالتغيرات التي تطرأ على الأول يتبعها تغيرات في الثاني. ونظراً لحصول تغير في التركيب الصناعي للولايات المتحدة فإن التركيب المهني قد تغير أيضاً، وهذا ما يفسر هبوط نسبة العاملين في الزراعة من ٤٠% إلى ٦% بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٦٠. والمقارنة الدولية للإحصاءات المهنية تكون ممكنة إذا استخدمت التصنيفات المبسطة. ولهذا استخدم الكتاب الديموغرافي للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٤ بواقع (١٠) مجموعات، وأضاف التصنيف الدولي القياسي مهنة أخرى خاصة بالقوات المسلحة وتشمل:

- الخبراء والعمال التقنيون وما يتصل بهما.
- العمال الإداريون والتقنيون.
- العمال الكتبة.
- عمال المبيعات.
- الفلاحون وصيادو السمك والحيوانات وقاطعو الأخشاب وما يتصل بها.
- عمال المناجم والمحاجر والمهن المرتبطة بها.
- عمال النقل والمواصلات.
- الحرفيون وعمال العمليات الإنتاجية.
- عمال الخدمة والرياضة والترفيه.
- عمال غير مصنفين بالمهن.
- أعضاء القوات المسلحة.



٤. التركيب الزواجي

يعد الزواج من أهم الظواهر الديموغرافية في جميع المجتمعات، إذ عن طريقه يمكن إحلال السكان لأنفسهم عن طريق الإنجاب والميلاد الشرعي، الذي يمثل الغالبية العظمى من عدد المواليد، كما أن للزواج أهمية كبيرة في تكوين الأسر، أو تفككها أو انحلالها عن طريق الترمول أو الطلاق، ومن هنا يتجلى اهتمام التعدادات السكانية في الحصول على الحالة الزواجية للسكان وتقسيمهم إلى عزاب (لم يسبق لهم الزواج)، و متزوجين - أرامل - مطلّقين، وتهتم بعض التعدادات السكانية بتحديد العلاقة بين الحالة الزواجية وبين الانتماء الديني، ونوع العمل، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية للسكان^(١).

يؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثيراً مباشراً في نسب السكان الذين تضمهم أقسام الحالة الزواجية الأربعة المذكورة، كما تسهم الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها، وبالتالي فإن الحالة الزواجية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق بل دائمة التغير، وهي تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائد اقتصادياً واجتماعياً.

تحتل دراسة معدلات الزواج والطلاق أهمية بالغة في التحليل الديموغرافي، وكذلك التوزيعات النسبية لحالات الزواج بحسب الأعمار، إذ يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بأعداد المواليد سنوياً، وما ينتج عنها من نتائج مباشرة في النمو السكاني وللأعباء الاقتصادية التي يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه، وإلى جانب ذلك فإن ظاهرة الطلاق تعد من الظواهر الاجتماعية التي تستوجب التحديد والحصر بقدر الإمكان، لما لها من نتائج سلبية على أحوال السكان.

والجددير بالذكر تتفاوت معدلات الزواج والطلاق من مجتمع لآخر تبعاً للمستوى الاجتماعي والاقتصادي، وتوزيع السكان الجغرافي بين الريف والحضر، والتوزيع العمري للسكان. كما تتفاوت في المجتمع الواحد وفق هذه المتغيرات، وتكون مرتبطة عادة بحالة الانتعاش أو الانكماش الاقتصادي، وكذلك العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

تعد معدلات الزواج والطلاق والترمل مؤشرات اقتصادية واجتماعية لها دلالتها، ونظراً لأهمية الحالات المذكورة فقد خصصت حقول كاملة ضمن التعداد السكاني تجمع بيانات عن الزواج والطلاق والترمل وغيرها من الخصائص السكانية المهمة، ومن تلك الحقول عدد السنوات المتوقع أن يعيشها كل فرد من الذكور والإناث عند فئات السن المختلفة من دون زواج.

(١) عبد الحميد لطفي، دراسات في علم السكان، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣، ص ١١٥.

تقسم الحالة الزوجية إلى الأقسام الآتية^(١):

أ- العزاب:

يمكن تقسيم هذه الفئة بدورها على مجموعتين: الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السن القانونية ، ثم الفئة الثانية وهم الأشخاص الذين بلغوا السن القانوني أو تجاوزها ولم يتزوجوا بعد وتباين أعداد السكان في كلتا الفئتين في دول العالم تبايناً كبيراً، تبعاً للظروف الاجتماعية، والعادات، والدين، والأحوال الاقتصادية في المدن.

ب- المتزوجون^(٢)

الزواج ظاهرة شرعية قانونية وليس ظاهرة حيوية مثل المواليد والوفيات ، وهي تختلف بين الدول بحسب أنواعها وعلى النحو الآتي:

١. الزواج الأحادي : وهو زواج رجل واحد بامرأة واحدة.

٢. تعدد الزوجات : وهو زواج رجل واحد بامرأتين أو أكثر.

٣. تعدد الأزواج : وهو زواج امرأة واحدة برجلين أو أكثر.

يمكن القول إن النوعين (تعدد الزوجات ، وتعدد الأزواج) الذي يعرف بنظام الزواج المتعدد ، يشكل أكثر أنواع الزواج في التأثير على زيادة أعداد السكان، كونه يسهم في خصوبة ونمو السكان، وينبغي الإشارة إلى أن البيانات التي تخص النوعين من الزواج أعلاه غير متوفرة. كما ينبغي الإشارة إلى أن الزواج الأحادي هو أكثر أشكال الزواج شيوعاً في العالم ، وهو الزواج السائد حالياً في عموم دول العالم ، ويبدو أن تعدد الزوجات في العالم الإسلامي منتشر بشكل متباين بحسب العالم العربي، ولكن بنسب متفاوتة بين دولة لأخرى . وقد أظهرت بعض الدراسات بأن تعدد الزوجات له تأثير في خفض الخصوبة بالمقارنة مع الزواج الأحادي ، أما تعدد الأزواج فهو شكل نادر من أشكال الزواج ويسود في بعض المناطق القليلة جداً في العالم وفي ظروف اجتماعية محددة .

ج- الأراامل:

الترمل ظاهرة ترتبط بعامل الوفاة، وبالتالي فإن انخفاض معدلات الوفاة يؤدي إلى انخفاض معدلات الترميل في الفئات العمرية المختلفة ، إذ من الحقائق الديموغرافية الثابتة هي ارتفاع نسبة المترملات الإناث عن نسبة المترملين الذكور في المجتمع، وهي ظاهرة ترتبط بعدة أسباب منها أن

(١) عبد علي الخفاف وعبد مخور الرجائي ، مصدر سابق ، ص ٣٤٤-٣٤٨ .

(٢) الدكتور الشيخ احمد الوائلي ، فقه الجنس في قنواته المذهبية ، الطبعة الاولى ، مطبعة امير للطباعة والنشر ، قم المقدسة ،

ايران ، ١٩٩١ ، ص ٨٢ .

توقع الحياة للإناث أعلى من مثله للذكور، كذلك فإن الذكور غالباً ما يتزوجون في أعمار متقدمة عن الإناث اللاتي يتزوجن مبكراً في الغالب ، كما أن المترملين الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من المترملات النساء ، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٦١ شكلت النساء الأرامل في بريطانيا أربعة أمثال الرجال الأرامل ، أما في الهند فنلاحظ وجود ٢٣ مليون أرملة مقابل ٨ ملايين أرمل من الذكور .

د- المطلقون:

يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية المهمة التي تؤثر في التركيب الديموغرافي للسكان، لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزوجية بسبب الانفصال الأسري، لذلك فإن الخصوبة السكانية تنخفض عادة في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الطلاق ، لاسيما إذا كانت المدة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها وزواجها مرة ثانية مدة طويلة.

٥. التركيب التعليمي

يعد التركيب التعليمي أحد أهم المؤشرات المستخدمة في حساب التنمية الاجتماعية والبشرية ، وأحد أهم الخصائص السكانية المؤثرة في التغير الاجتماعي والإنجاب والدخل والسلوك الاستهلاكي ، إذ تشمل التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشرة فأكثر، بحسب الحالات التعليمية الآتية^(١) :

أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	ثانوية	معهد	جامعة فأعلى
-----	------------	----------	--------	--------	------	-------------

وتؤكد التعدادات السكانية في معرفة الحالة التعليمية للسكان ، ولاسيما الإمام بالقراءة والكتابة، وغالباً ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع ، تسهم هذه البيانات بارتباطها بمستويات المعيشة السكانية ، وتعد مقياساً للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي، وبالتالي تسهم في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقاً للخطط الموضوعة في الدول التي تتزايد فيها نسبة الأمية، تكون بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية، ذات فائدة مباشرة في التخطيط لحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة.

(١) رشود بن محمد الخريف ، السكان (المفاهيم - الأساليب - التطبيقات) ، الطبعة الثانية منقحة ومزودة ، دار المؤيد للطباعة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٤ .

٦. التركيب الديني

يقصد به توزيع السكان حسب عقائدهم الدينية ، إذ إن للدين تأثيراً كبيراً في حياة الشعوب ، ويتضح هذا التأثير من خلال العلاقات الاجتماعية للسكان، وفعاليتهم الاقتصادية، وأوضاعهم السياسية، وعاداتهم التي تنتقل من جيل لآخر ، كما يؤثر في سلوك الفرد اليومي ، وله دور واضح في نمو السكان من حيث تثبيته لفلسفة أخلاقية واجتماعية معينة في نفوس المجتمعات الدينية ، ومن تلك الفلسفة هي زيادة الإنجاب وتحريم وسائل تحديد النسل ، مما أثر على التركيب الديموغرافية للسكان ، ولديانات الشعوب علاقات جغرافية كونها تتأثر بموقع المكان وظروف الجغرافية المختلفة ، فضلاً عن ارتباطها بالتعصب الديني الذي غالباً ما تم إراقة الدماء والمذابح لأجله، مثل حروب المسلمين والهندوس في شبه القارة الهندية وغيرها كثير ، وغالباً ما تفتقر الدراسات السكانية إلى ندرة البيانات التي تخص التركيب الديني، على اعتبار أن الدين مسألة شخصية للفرد من جهة، وصعوبة الحصول على بيانات واضحة؛ لأن التعداد السكاني لا يتوفر فيه أي حقل يوضح الدين أو المعتقد من جهة ثانية، وعموماً هنالك العديد من الأديان التي يمارسها السكان منها (الإسلام ، والمسيحية ، واليهودية ، والبوذية ، والهندوسية ، والتاوية وغيرها)^(١).

٧. التركيب اللغوي

من المعروف أن اللغة أساس قيام الحضارات ، فهي تُعد مصدراً للشعور الوطني المشترك، والوحدة الثقافية تكون أقوى بكثير من الجنس والسلالة في المشاعر القومية، ولا شك أن وجود مجموعات تتكلم لغات مختلفة داخل البلد الواحد تحدث فيها العديد من المشكلات السياسية، ويقود إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية قد تُحدث الانقسامات داخل الشعب الواحد . ويُعد التركيب اللغوي مهماً في الدول التي تتعدد فيها اللغات، فهناك بلدان كثيرة في العالم فيها لغات متعددة لمجموعات سكانية متفاوتة في أهميتها العددية، كما هو الحال في (الهند ، وباكستان ، وإندونيسيا ، ونيجيريا ، ويذكر الكتاب السنوي الديموغرافي لعام ١٩٥٦ ثلاثة أنماط من البيانات عن اللغات التي تشملها معظم التعدادات وهي^(٢) :

أ- اللغة الأصلية وهي اللغة التي يتحدث بها الشخص في موطنه (في طفولته المبكرة)

(١) عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص ٣٤٠-٣٤١

(٢) أحمد علي إسماعيل ، أسس جغرافية السكان (وتطبيقاته الجغرافية) ، الطبعة الثامنة مزيده ومنقحة ، دار الثقافة والنشر

والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤٥

ب- اللغة التي يجري الحديث بها في الوقت الراهن (أو يتحدث بها عادة في الموطن)

ج- المعرفة بلغة أو لغات معينة

ويستخدم النوع الأول في المقارنة بين المجموعات السكانية حسب لغاتها المختلفة. أما النوعان الأخيران فيشوبهما الكثير من الصعاب في مثل هذه المقارنة ، إلا إن قيمتهما تبدو في الدراسات الخاصة بتكيف المهاجرين مع المجتمعات الجديدة ذات اللغات المختلفة الأصلية. ويندر أن تتماشى الحدود السياسية تماماً مع الحد اللغوي للدولة، لكنها ساعدت على وجود تجانس لغوي في معظم الأحوال وأصبحت لغات الدول العظمى التي أثرت في خريطة العالم السياسية لغات عالمية مثل الإنجليزية ، والفرنسية ، والإسبانية .

ويختلف سكان العالم اختلافاً كبيراً من حيث اللغات التي يتكلمون بها والتي يربو عددها على (٢٨٠٠) لغة، يحوي الكثير منها لهجات ومقاطع متعددة، وتنتمي كثير من اللغات إلى مجموعة أو عائلة لغوية واحدة ذات أصول مشتركة، مثل مجموعات اللغات الهندو-أوربية، واللغات السامية، والدرافيدية، والملايو بوليندية. وبعض المجموعات اللغوية يتحدث بها مئات الملايين من السكان ، وفي حين آخر لا يتحدث بها إلا بضعة آلاف فقط^(١).

وتعد مجموعة اللغات الهندو أوربية من أكثر المجموعات التي يتحدث بها البشر، حيث يقدر عدد المتحدثين بها قرابة (١٠٠٠) مليون نسمة وهي تنقسم على (٩) فروع هي.

١. الجرمانية وتشمل اللغات الإنجليزية والألمانية والهولندية والفلمنكية والإسكندنافية.
٢. الرومانسية أو اللاتينية وتشمل الفرنسية والأسبانية والبرتغالية والغاليسية والقطالانية والرومانية.
٣. السلتية وتشمل الغالية والإيرلندية والأسكتلندية والويلزية والبريتانية.
٤. السلافية وتشمل الروسية والبولندية والتشيكية والسلوفاكية والصرب والكروات والبلغارية.
٥. البلطية وتشمل الليتوانية والليتية.
٦. اليونانية.
٧. الألبانية
٨. الأرمنية
٩. الهندو- إيرانية، وتشمل الفارسية والكردية وكثيراً من اللغات الحديثة في الهند.

(1). John Clarke, Population Geography ,2nd, Edition ,Pergamum Press.oxford.Great Britain.1972.P.100.

وهناك عدة عوامل تؤثر في التشكيل المنفصل للغات، مثل العزلة الجغرافية، والاجتماعية، وأساليب الحياة المتميزة. كما أن المسافة والحواجر الطبيعية مثل المحيطات والجبال والغابات والصحارى تحدد توسع هذه اللغات أو تضعف نفاذها. وقد تؤدي التجارة إلى انتشار اللغة أو نشوء لغات تجارية في بعض المناطق مثل اللغة السواحيلية في شرق إفريقيا، وشينوك التجارية في أمريكا الشمالية.

وقد يزيد تعدد اللغات من صعوبات وضع الخرائط اللغوية ويمنع إيجاد الحل المثالي للأقليات اللغوية، لذا يمكن تصنيف دول العالم في هذا الصدد على أربع مجموعات:

أ- بعض اللغات تتكلمها عدة دول مثل اللغة الإنجليزية، والأسبانية، والفرنسية، والبرتغالية، والألمانية، والعربية.

ب- بعض اللغات تستخدم في دولة واحدة فقط، مثل البولندية، واليابانية، والأيسلندية.

ج- بعض الدول تسود فيها عدة لغات مثل الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا حالياً)، والهند، والصين، ودول أخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

د- بعض اللغات توجد في دولتين أو أكثر كأقليات لغوية، مثل الباسك في أسبانيا وفرنسا، والكردية في تركيا وإيران والعراق وسوريا.

٨. التركيب السلالي والتركيب العرقي:

السلالة من وجهة النظر البيولوجية شبيهة بالسن والنوع من حيث هوية الإنسان السلالية وهي حقيقة طبيعية وتتصل بالإرث البيولوجي، أي أنها تقوم على أساس سمات مورثة بيولوجياً. إن المجموعات القومية والدينية والجغرافية واللغوية والثقافية لا تتماشى بالضرورة مع المجموعات السلالية للسمات الثقافية التي تتصف بها أمثال هذه المجموعات ذات علاقة ظاهرة بالسمات السلالية^(١)، ومع أن اصطلاح السلالة يشير إلى المجموعات البشرية التي لها تشكيل بيولوجي أو طبيعي معين ينتقل بالوراثة، فإن المجموعة الواحدة منها تفهم بشكل عام على أنها مجتمع أكثر من كونها سلالة طبيعية. ونظراً لصعوبة التصنيف السلالي فإن التعدادات عادةً ما تميز بين المجموعة العرقية والمعتمدة غالباً على معايير مشتركة بيولوجية وحضارية متضمنة الجنسية واللغة والدين. وفي بعض البلدان يمكن أن يشار إليها بوصفها أقليات، وفي بعضها الآخر بوصفها جنسيات، ولكل منها خصائص ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، وإن تنوعت المجموعات العرقية يمكن أن يسبب مشكلات سياسية كثيرة.

(١) احمد علي اسماعيل، اسس جغرافية السكان وتطبيقاته الجغرافية، مصدر سابق، ص ١٦٣.

2

الفصل الثاني نظريات التركيب الداخلي للمدن

أولاً : نظرية الدوائر المترازة

ثانياً : نظرية القطاعات

ثالثاً : نظرية النوى المتعددة

رابعاً : ضوابط استعمالات الأرض داخل المدن

خامساً : الضوابط الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية

والتكنولوجية المتحكمة في توزيع استعمالات الأرض في المدن

سادساً : تطبيق نظرية النوى المتعددة على مدينة البصرة

الفصل الثاني

نظريات التركيب الداخلي للمدن

تتنوع استعمالات الأرض في المدن بصرف النظر عن كون المدينة صغيرة الحجم أم كبيرة ، ويبدو أن المناطق المعمورة في المدن قد قسمت على عدة وظائف تمثلت في استعمالات الأرض (السكنية والصناعية والتجارية والخدمات) ، وفي الحقيقة إن توزيع استعمالات الأرض في المدن متداخلة ومتشابكة، حتى أنها معقدة بدرجة كبيرة، ودرجة التعقيد تخضع لعدة عوامل موقعية مثل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية . وعموماً الجغرافيون والاقتصاديون بالقوانين والنظريات التي تحكم توزيع استعمالات الأرض في المدن من حيث قربها لقلب المدينة أو ابتعادها نحو أطرافها وهي بطبيعتها متغيرة باستمرار، لهذا السبب سعى مخططو المدن والجغرافيون والاجتماعيون بمحاولات عديدة لإيجاد مفاهيم نظرية عامة لتفسير استعمالات الأرض داخل الحيز الحضري، وبحث العلاقات بين استعمالات الأرض المختلفة وحسب تركيبها الوظيفي، لذلك يتناول الفصل دراسة التركيب الداخلي للمدن حسب النظريات الثلاث، وتناول أهم الانتقادات التي وجهت لها ، ودراسة الضوابط والعوامل التي تحكم توزيع استعمالات الأرض في المدن ، مع التعرض لدراسة تطبيقية لإحدى النظريات على مدينة البصرة .

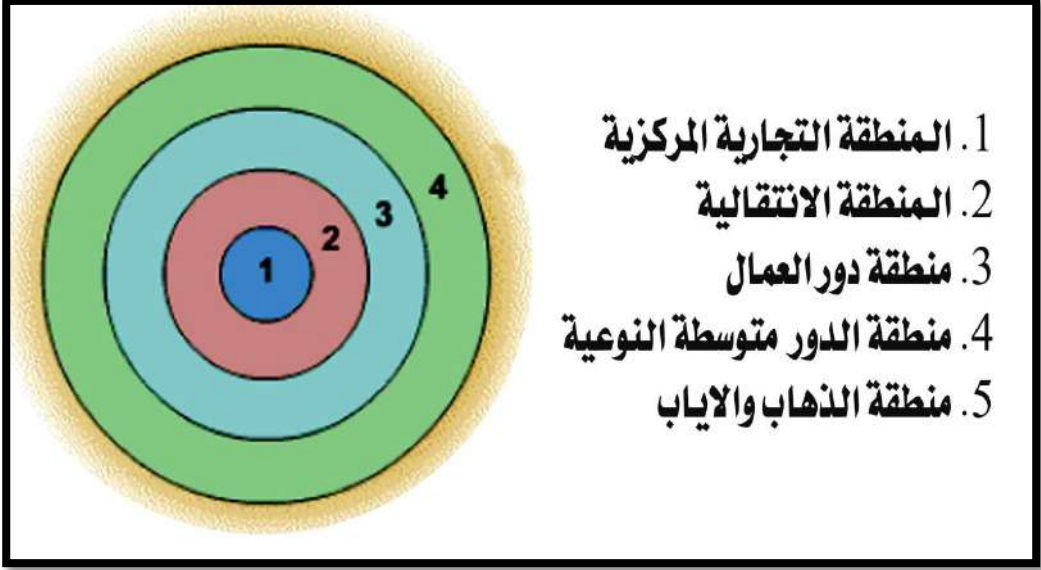
أولاً : نظرية الدوائر المتراكمة^(١)

ظهرت النظرية في عام (١٩٢٥) من قبل الباحث الاجتماعي (ارنست برجس) نتيجة لدراسته لمدينة شيكاغو الواقعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ وجد بأن تفسير البنية الداخلية عندما قسمها على (٥) مناطق دائرية تحيط الواحدة بالأخرى ، ينظر الشكل (٢) ، ولها مركز واحد متمثلاً بالمنطقة التجارية المركزية (C.B.D) وكل منطقة تتميز عن الأخرى من حيث نوع استعمال الأرض والناحية الاجتماعية وغيرها من الخصائص، إذ عدّ قوى السوق هي المحرك الأساس لتكوين تلك الأنطقة ، ينظر شكل (٢) ، كما توصل إلى أن نمو المدينة وتوسعها يبدأ من المركز نحو الأطراف ، ويعزى سبب نمو المدينة بهذه الطريقة إلى الضغط الذي يولده نمو المنطقة التجارية والصناعية على المنطقة السكنية، إلى جانب نمو الوظيفة السكنية ورغبتها بالابتعاد عن مركز المدينة المزدحم الذي يشوبه كثرة الضوضاء ، ولاسيما عندما ترتفع مستويات الدخول

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، الطبعة الأولى ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، العتبة العباسية المقدسة قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية ، البصرة ، العراق ، ٢٠٢٣ ، ص ٨١ .

شكل (٢)

نظرية الدوائر المترازة كما اقترحها ارنست برجس عام ١٩٢٥



للسكان القاطنين حول المنطقة التجارية المركزية ، والجدير بالذكر اعتقد برجس أن نموذجهُ يمكن أن يطبق على جميع المدن وعلى وجه الخصوص المدن الكبيرة ، وبالتالي توصل (برجس) من خلال نظريته إلى عدة محاور يمكن إظهارها بالنقاط الآتية :

١. **المنطقة التجارية المركزية CBD** : تحتل منطقة الوسط (قلب المدينة) وهي تجمع للأنشطة التجارية وتلتقي عندها طرق النقل والمواصلات، وتركز واضح للبنوك والمخازن وتجارة الجملة والمفرد ، فضلا عن مواقع للتسلية والترفيه ، كما تحتوي على العمارات الشاهقة نظرا لارتفاع سعر الأرض فيها ، وتتصف هذه المنطقة بارتفاع سعر الأرض ولاسيما عند قلبها النابض (المنطقة التجارية المركزية) ويتدرج بالتناقص باتجاه الأطراف .

٢. **المنطقة الانتقالية** : هي منطقة تقع بين المنطقة التجارية المركزية وبين الوحدات السكنية الموجودة في المنطقة الثالثة كما افترضها برجس ، إذ تتكون المنطقة الانتقالية من دور أصبحت قديمة ومتهرئة يسكنها بعض العاملين في المنطقة التجارية المركزية الأولى، وبالتالي تتعرض لغزو المؤسسات التجارية ويسود فيها تكدس للمحال التجارية لتجارة المفرد، وتجمع المخازن، وبعض الصناعات الخفيفة، ومعظم الوحدات السكنية المتواجدة هي مؤجرة لسكن العمال لأن الإيجارات تكون رخيصة الأجر نسبياً، أما سكانها الأصليين فقد هاجروا

من زمن إلى المنطقة الثالثة بعد ارتفاع مستوياتهم الاقتصادية ، وعلى الرغم من قدم دورها وتحررها إلا إنها لا زالت أسعار الأرض فيها مرتفعة.

٣. **منطقة دور العمال** : هي منطقة مخصصة لسكن العمال وأسرهم ، وأغلب العمال يعملون في المنطقة التجارية المركزية ، وسبب سكنهم الحالي هو عامل القرب من محل معيشتهم اليومية، لذلك يفضلون الاستقرار على مقربة من أعمالهم ، فضلاً عن تقليل أجور النقل عند ذهابهم للعمل في المنطقة التجارية المركزية .

٤. **منطقة الدور المتوسطة النوعية** : تسكن فيها الطبقة المتوسطة معاشياً من السكان وأصحاب المهن التجارية والمهنيون ، إلى جانب سكن الأغنياء فيها وذلك في وحدات سكنية فاخرة، فضلاً عن ذلك وجود بعض المؤسسات التي تقدم خدمات متنوعة مثل صالونات التجميل وغسل الملابس والصيديات وغيرها.

٥. **منطقة الذهاب والإياب (الضواحي)**: تسمى هذه المنطقة بالضواحي كونها تقع خارج حدود المدينة ، إذ تتميز بعدم تجانسها الاجتماعي ، إذ يسكن أصحاب الدخل العالي في بعض مناطقها ، ومناطقها الأخرى يسكنها أصحاب الدخل المحدود .

ومن استقراء نظرية برجس التي ترجع في ظهورها إلى (مئة) عام تقريباً التي بينت أن مدينة شيكاغو تطورت خلال عمرها الزمني بالنمو البطيء ، ويعزى ذلك إلى بدائية وسائل النقل والاتصالات آنذاك ، وبالتالي لا يمكن أن تقارن بالواقع الحالي للمدن، التي تزامنت مع التطور التكنولوجي في أساليب النقل والوسائط المستخدمة الحالية ، لكن بالمقابل فتحت النظرية الباب لظهور نظريات أخرى كنظريتي القطاعات والنوى المتعددة ، كما سيتضح لاحقاً.

■ أبرزت نظرية الدوائر المتراكزة العديد من الانتقادات نذكرها بالتفصيل ^(١) :

تعرضت نظرية الدوائر المتراكزة (الحلقات الدائرية) إلى عدة انتقادات لأنها طبقت على المدن الكبيرة، وبالمقابل فالنظرية غير كافية في تفسير التركيب الداخلي للمدن المختلفة للأسباب الآتية :

١. العوائق الطبيعية :

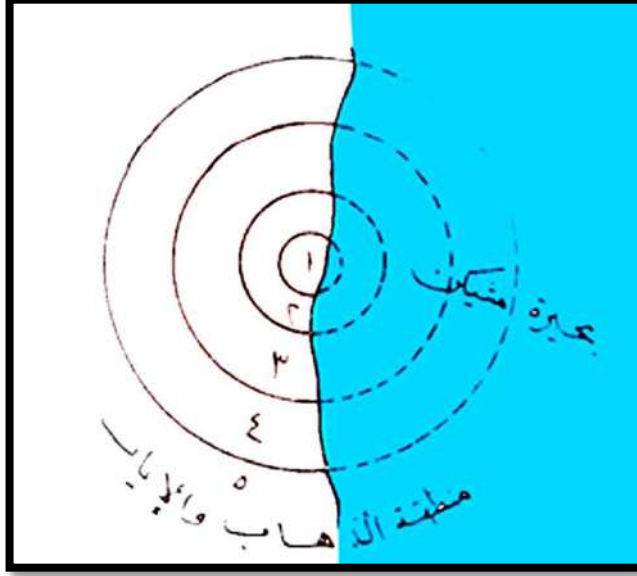
لم تهتم النظرية بوجود محددات طبيعية تقف حائلاً أمام نمو المدن، ولا سيما في جميع الاتجاهات بالتساوي وبنفس السرعة ، إذ إن الجبال والأنهار والبحيرات تعطي حداً يصعب اختراقه في نمو المدينة ، وبطبيعة الحال إن المدن تتوسع في المناطق المفتوحة والسهلية ، فعلى سبيل

(١) يحيى الفرغان وآخرون ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ١٦٦-١٦٧ .

المثال اعترضت بحيرة (مشيغان) مدينة شيكاغو، مما أدى إلى أن تظهر الدوائر غير متكاملة ، كما يظهر في شكل (٣) ، ونفس المشكلات ظهرت في مدن القدس وعمان (مدن جبلية) ومدينة بيروت (مدينة ساحلية) .

شكل (٣)

أثر العوامل الطبيعية في التركيب الداخلي للمدن وتشويه نظرية الدوائر المتركة



٢. القيود التنظيمية :

بحسب النظرية افترض برجس أن توزيع استعمالات الأرض السكنية والتجارية والصناعية والخدمات توسعت وتنامت دون تدخل الجهات الحكومية في توزيعها ، والحال إن توزيع استعمالات الأرض في المدن تخضع للتنظيم أو التخطيط الحضري بما في ذلك نوع الاستعمال وكثافة شبكة النقل الحضري ، فضلا عن ارتفاع وعلو الطوابق في المباني وغير ذلك من الضوابط، وليس كما صورتها النظرية أن مدينة شيكاغو نمت بشكل عشوائي.

٣. طرق النقل السريعة :

أغفل برجس أن المدينة تتوسع على طول شبكة النقل الحضري بامتداد من مركز المدينة باتجاه أطرافها وبتجاهات مختلفة، وليس كما اقترحها أن المدينة تنمو بشكل دائري وعلى شكل طبقات متداخلة ، إذ إن الصناعات الثقيلة في المدن قد توزعت على طول شبكة النقل الحضري والسكك الحديدية، أو نحو الأراضي الزراعية، أو باتجاه الميناء ، وبالتالي تتخذ الأماكن الصناعية النمط الطولي وليس الدائري .

٤. أثر الزمن في تطور المدن

أغفلت النظرية أهمية الزمن في نمو المدن وتوسعها، إذ افترضت أن نمو واتساع مدينة شيكاغو كان في عام ١٩٢٥ ، ولم تكن هنالك عناصر لتطور تلك المدينة آنذاك ، مثل وجود وسائل نقل حديثة أو شبكة للشوارع العريضة وتوافر والسكك الحديدية ، الأمر الذي يصعب تعميمه على جميع المدن الكبيرة في العالم ، وعلى وجه الخصوص المدن الشرقية بسبب التباين في المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لنظرية الدوائر المترابطة إلا إنها تمتعت بعدد من المزايا تمثلت بكونها محاولة لفهم وتفسير النمو الحضري للمدن ولاسيما مدينة شيكاغو ، إذ من البديهي أن نمو المدينة تتعرض لحالات المنافسة، والسيطرة والغزو، والتعاقب بحسب الزيادة السكانية، وأهمية المدينة وعناصر جذبها الموقعية، وبالتالي يحاول كل استعمال أن يتوسع على حساب المنطقة أو الاستعمال الذي يجاوره، وهذا ما يعرف بـ (الغزو المتعاقب) ، فالجموعات السكانية تنتشر خارج مركز المدينة عندما ترتفع مستوياتهم الاقتصادية، وبالتالي تحل محلها جماعات أو أنشطة أخرى أدنى مستوى اقتصادي، مثل إحلال الصناعات الخفيفة محل المساكن القديمة ضمن المنطقة التجارية المركزية ، وهكذا تستمر العلمية بحسب العوامل المشار إليها من جهة ، ورغبة السكان بالانتقال إلى مناطق الضواحي بغية الابتعاد عن الضوضاء والازدحام اليومي الموجودة في المنطقة التجارية المركزية من جهة أخرى .

وفي الحقيقة يرى برجس إن الأشخاص القادرين على دفع قيمة الإيجار أو سعر الأرض المرتفع يحصلون على أنسب المواقع في المدينة لبناء مساكنهم أو ممارسة أعمالهم ، في حين تتدرج أسعار الأرض بالابتعاد عن مراكز المدن باتجاه الأطراف، وبالتالي يحدث العزل السكاني في المدن، فنجد المناطق السكنية الراقية تتركز عند أطراف المدن، في حين أن الأحياء السكنية الفقيرة تكون قريبة من مركز المدينة أو عند أطرافها الخارجية.

ثانيا : نظرية القطاعات^(١)

إن أصل النظرية استندت إلى فكرة جاء بها الباحث هارد عام ١٩٠٣ ، إذ ميز بين نوعين من النمو الحضري وهما (النمو المحوري) الذي يبدأ من المركز نحو الأطراف على طول خطوط الطرق الرئيسية ، والنوع الآخر (النمو المركزي) الذي يحدث بتوسع المدينة حول مركزها أو منطقتها التجارية الرئيسية ، وبالتالي إن النمو الذي يرسمه المحوران للمدينة يأخذ الشكل النجمي أو الشعاعي .

(١) يحيى الفرغان وآخرون ، جغرافية العمران ، مصدر سابق ، ص ١٦٦-١٦٨ .

وبعد جهود كبيرة بذلها الباحث الاقتصادي (هومرهويت) مستنداً على فكرة (هارد) طور نظريته التي نشرت في عام ١٩٣٩ ، بعد قيامه بدراسة ميدانية عن الإيجارات والمساكن ومعرفة أسعار الأراضي للمناطق السكنية في (٦٤) مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن دراسة (٥) مدن أمريكية كبيرة أخرى شملت (نيويورك ، وواشنطن ، وشيكاغو ، وديترويت ، وفيلادلفيا) ، وبعد جمع المعلومات عن المدن المذكورة قام هويت بتمثيلها على الخرائط على مستوى تجمعات سكنية، واتخذها أساساً لنظرية القطاعات التي عرفت باسمه.

اهتمت النظرية بالطبقات الاجتماعية للسكان، والأنماط المكانية للمواقع السكنية وتحركاتها، فالطبقات الاجتماعية الراقية ذات الدخل المرتفع تقيم للسكن في المناطق الراقية ، وتشغل جزءاً من الدائرة التي تحيط بالمنطقة التجارية المركزية ، كما أشارت النظرية إلى إمكانية التعرف على نوعية المناطق السكنية وفق متغيري الإيجارات وأسعار الأراضي السائدة ، فوجدت أن أعلى سعر للإيجارات يكون في المناطق الراقية ، وتبدأ الأسعار بالانخفاض بشكل تدريجي بالتناقص كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ذات الإيجار العالي ، أما بخصوص الوحدات السكنية التي تأتي بالدرجة الثانية فإنها تقع عند حافات القطاع الدور ذات المستوى الراقى ، وبخصوص الوحدات السكنية بالدرجة الثالثة ذات النوعية المنخفضة فتنتشر في قطاعات منفصلة أو عند القطاعات الخارجية .

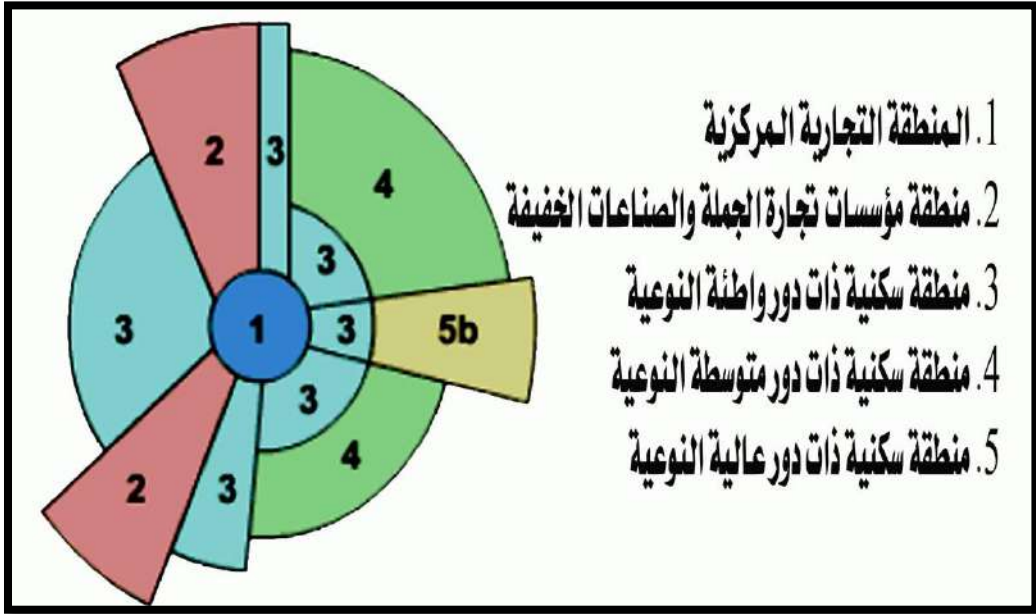
يتضح من الشكل (٤) أن التركيب الداخلي للمدن وفق نظرية القطاعات شمل (٥) مناطق يشملها نموذج الدوائر، ونفس الترتيب باستثناء المنطقة الثانية التي تحيط بمركز المدينة، إذ اعتبرها هويت منطقة للصناعات الخفيفة وتجارة الجملة ، وفي حال نمو المدينة بتأثير زيادة سكانها تنتقل المناطق السكنية ذات الإيجارات المرتفعة إلى الأطراف الخارجية على طول قطاع واحد من المدينة، في حين تبقى المستوى المتوسط والمتدني ثابتة دون تغيير ، وأشار (هويت) إلى أن المناطق السكنية الراقية هي القوة الرئيسة التي تحدد اتجاه نمو المدينة في مسار معين، فالمنطقة السكنية ذات الإيجار العالي أو السعر المرتفع تنمو باتجاه الأحياء السكنية الراقية، التي غالباً ما يقطنها كبار المسؤولين والأغنياء ، ولعل النظرية قد اهتمت بنمو قطاع المساكن ذات المستوى الراقى وعلى النحو الآتي:

١. المنطقة السكنية الراقية تنمو على طول شبكة النقل الحضري ، أو باتجاه بؤرة جديدة من المباني أو المراكز التجارية والبنوك والمؤسسات الحكومية .
٢. تنمو المناطق السكنية الراقية في المناطق المرتفعة نسبياً لغرض الابتعاد عن أخطار الفيضانات

٣. المناطق السكنية الراقية تنمو باتجاه الأراضي الزراعية الواسعة أو باتجاه المناطق التي يقطنها وجهاء المدينة.

٤. لا تقفز المنطقة ذات الإيجار المرتفع من منطقة لأخرى ، وبالتالي فهي لا تنمو بشكل عشوائي بل تحكمها حركات ذات مسار محدد ، وهذا ما يفسر أن المناطق الراقية تنمو وتزحف باتجاه أطراف المدينة .

شكل (٤) نظرية القطاعات كما اقترحها هومر هويت عام ١٩٣٩



■ أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية القطاعات :

اتصفت نظرية القطاعات بكونها أكثر واقعية من نظرية الدوائر المتراكزة التي طورها برجس ، لكونها لم تغفل تأثير طرق النقل السريعة والعوائق الطبيعية في تشكيل بنية المدينة الداخلية أو تركيبها الوظيفي ، ويبدو أن نظرية القطاعات هي تكملة لنظرية الدوائر المتراكزة ولا تناقضها، على اعتبار أن النظريتين اهتموا بتركيب المدينة الاجتماعي، إن نظرية القطاعات قد ركزت على قيم الإيجارات وأسعار الأراضي للمناطق السكنية وعلى توزيعها المكاني داخل المدينة، وأضافت النظرية عنصر الاتجاه للنمو إلى نظرية الدوائر المتراكزة ، ومع ذلك فقد وجهت عدة انتقادات إلى نظرية القطاعات وهي :

١- ركزت النظرية بشكل رئيس على الاستعمال السكني بالدرجة الأساس ، فيما أهملت استعمالات الأرض الحضرية الأخرى بشكل شبه كامل .

٢- اعتمدت النظرية على مبدأ التركيب الاجتماعي للسكان حسب فئات الدخل ، وقسمت الطبقات الاجتماعية على عدة مستويات واعتبر التفاوت الاجتماعي القوة المحركة للنمو الحضري في المدينة .

٣- بالرغم من أن النظرية أشارت إلى امتداد القطاعات على طول الطرق السريعة لكنه لم يشير إلى دور هذه الطرق في ظهور الضواحي الحضرية .

٤- تفترض النظرية أن يتم التوسع السكني في سوق حرة دون تدخل من سلطات المدينة وهذا غير واقعي، لأن استعمالات الأرض الحضرية تخضع للتنظيم والتخطيط في معظم المدن المعاصرة.

ثالثاً : نظرية النوى المتعددة ^(١)

أصل النظرية يعود للباحث (مكنزي) في ثلاثينيات القرن العشرين ، الذي أشار إلى أن المدن الكبرى تتكون من عدد من النوى أو المراكز الثانوية، فضلاً عن المركز الرئيس أو المنطقة التجارية المركزية ، ثم طورت النظرية من قبل الباحثان الجغرافيان (جانسي هاريس C.Harris و أدوارد أولمان E.Ullman) في عام ١٩٤٥ ، وفحوى تطويرهم للنظرية هي (أن المدن ليست متجانسة المركز ولكنها تحتوي على العديد من المراكز الصغيرة التي تؤدي دوراً في نمو المدينة وتوسعها مساحياً ، وكل نواة طورت في الأصل بشكل مستقل عن الأنوية الأخرى.

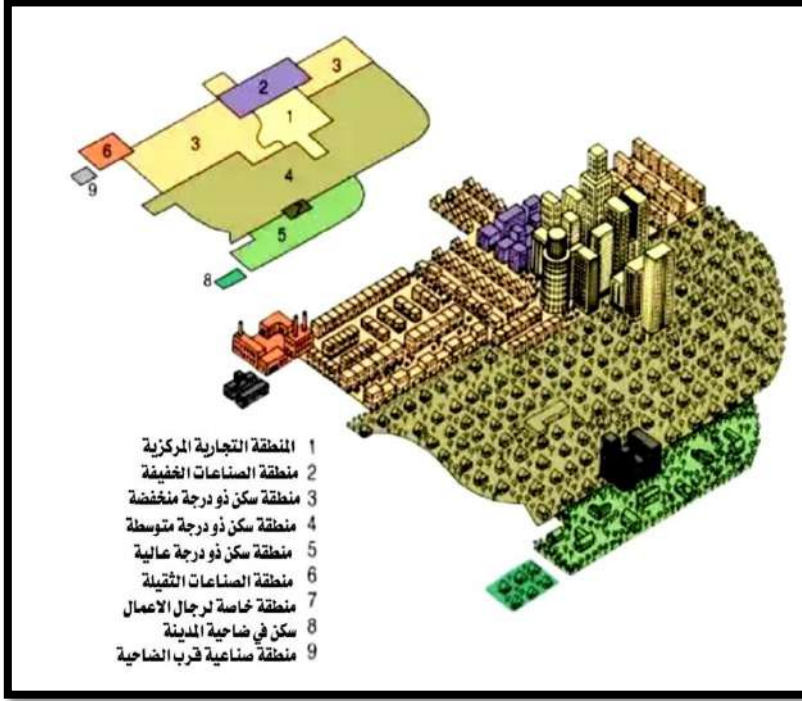
لا يخفى علينا أن النظريات السابقة (الدوائر المتركرة والقطاعات) قد أشارت إلى وجود نواة مركز (نواة رئيسة) في المدينة الذي يمثل المنطقة التجارية المركزية ، لكن نظرية النوى المتعددة تختلف عنهما بالإشارة إلى وجود أكثر من مركز أو نواة في المدينة ، وبمرور الوقت تبدأ النواة المستقلة باستقطاب عدد من الأنشطة والوظائف المتنوعة ، فترتفع قيمة الإيجار وأسعار الأرض في مركز النواة ، مما يسهم في هجرة العديد من الأنشطة واستعمالات الأرض خارج مركز النواة بحثاً عن رخص الإيجارات أو الأسعار، مما يسهم في توسع النواة باتجاه أطرافها الخارجية ، ينظر شكل (٥) .

ويبدو أن كل نواة لها وظائفها الخاصة بها وهي تختلف بطبيعة الحال عن الأنوية الأخرى ، فقد يرجع أصل النواة إلى كونها منطقة تجارية، أو صناعية، أو سياحية، أو رصيف ميناء، أو منطقة للسكك الحديدية، أو جامعة، أو قرية تمددت لتصبح نواة مدينة جديدة .

(١) عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ٥١-٥٣ .

شكل (٥)

نظرية النوى المتعددة كما اقترحها الباحثان الجغرافيان (جانسي هاريس وأدورد أولمان) عام ١٩٤٥



هناك جملة من العوامل أشار إليها الباحثان (جانسي هاريس وأدورد أولمان) التي أسهمت في تشكيل الأنوية المستقلة في المدن وعلى النحو الآتي ^(١) :

١. تدعو الحاجة لبعض الأنشطة إلى متطلبات خاصة، إذ نلاحظ أن منطقة البيع بالمفرد تسيطر على مساحة واسعة من القلب التجاري التي تتصف بسهولة الوصول ، ويسري الحال ذاته على المنطقة الصناعية الخفيفة التي تستحوذ على مساحة واسعة من القلب التجاري .
٢. وجود حالة من التكتل للأنشطة التجارية أو الصناعية الخفيفة المتشابهة التي تستحوذ على منطقة واحدة أو نواة مستقلة ، وقد استهوت المؤسسات التجارية الميل للتركز في الشوارع الرئيسية من الأحياء السكنية ، فضلا عن ذلك حالة التجاور للمؤسسات التجارية مع الضواحي السكنية للحصول على فوائد هذا التقارب، ويبدو أن حالة المنفعة التي تقدمها

(1) James H. Ohnson , Urban Geography , 2nd Edition , printed in Great Britain by Willian Clowes . Sons Limited , London , 1972 , p 19.

المحلات التجارية للسكان، وبالمقابل يستفيد السكان من قربهم من المحال التجارية للحصول على السلع والخدمات بما ينسجم مع اختصار الجهد والوقت والمال .

٣. بعض الأنشطة لا تتواجد ضمن حيز مساحي واحد ، وهذا ناتج من حالة التنافر مع بعضها البعض ، ومثال ذلك أن توزيع الصناعات الثقيلة لا ينسجم موقعها المكاني بالقرب من المساكن الراقية ، لهذا تحدث حالة التنافر بين الوظيفتين السكنية والصناعية ، مما تتركز كل وظيفة في منطقة محددة بعيدة عن الوظيفة الأخرى ، أو تنشأ أنوية مستقلة للوظيفتين المشار إليهما .

٤. التفاوت في قيم الإيجارات وأسعار الأراضي داخل المدينة، يؤدي بالنتيجة إلى طرد بعض الأنشطة التي لا تستطيع تحمل تكاليف الإيجارات وأسعار الأراضي ، وبالتالي تختار مواقع أخرى تناسب مدخولاتها ، ما يعني تشكيل نواة مستقلة عن المنطقة التي هاجرت منها . فعلى سبيل المثال تختار الصناعات الثقيلة مواقع بديلة عن مركز المدينة لأنها لا تستطيع تحمل الإيجارات أو أسعار الأراضي، لكونها تحتاج الى مساحات واسعة لإقامة المباني الصناعية عليها، وبالتالي تظهر نواة صناعية جديدة مستقلة عن بقية الأنوية الأخرى .

وبشكل عام إن قلب المدينة تشغلها المؤسسات التجارية، والبنوك، ومحال تجارة المفرد، والخدمات الصحية، والصناعات الخفيفة وغيرها، التي تستطيع تحمل تكاليف الإيجارات وأسعار الأراضي، وبالتالي تتمحور في قلب المدينة لحاجة الأنشطة بالقرب من السوق وتوافر العمالة ، أما باقي الاستعمالات الأخرى ومنها الصناعات الثقيلة فهي تميل إلى الحصول على مساحة واسعة، وهي متوفرة بعيداً عن قلب المدينة وبأسعار أدنى، وبالتالي تنشأ الأنوية مستقلة خارج المدينة حسب قدرة كل نشاط على دفع الإيجار أو أسعار الاراضي ، وهكذا تتعدد الأنوية في المدينة .

ونتيجة لما تقدم ذكره إن نظرية النوى المتعددة هي أكثر واقعية من نظريتي الدوائر المتركرة والقطاعات ، لأنها أخذت بنظر الاعتبار تأثير التطورات التقنية الحديثة في تركيب المدن المعاصرة، إذ أحدثت المركبات ووسائل النقل الحديثة تغيرات كبيرة في تركيب المناطق الحضرية في المدن ، وهذا ما يفسر نشأت الضواحي السكنية والتجارية على أطراف المدينة .

وفي الحقيقة لم تعد المدن المعاصرة مركزية كما كانت في السابق ، حتى النظام الحضري للمدن أصبح أكثر تعقيدا نتيجة لتعدد العوامل المؤثرة في المدن ، وبالتالي فإن النظريات الثلاث على الرغم مما قدمته من تفسير لنمو المدن بحسب تركيبها الداخلي إلا إنها لا تزال غير كافية لتفسير المدن المعاصرة هذا من جهة ، ومن جهة ثانية إن النظريات الثلاث هي قديمة جداً

اشتقت من المدن الأمريكية ذات النمط الغربي حيزاً لتطبيقها ، مما يحول دون تطبيقها على عموم المدن في العالم وخاصة المدن في البلدان الشرقية .

برزت من النظريات الثلاث عدة مزايا وهي اعتمادهم على القوى الاقتصادية مثل إيجارات وأسعار الأراضي في المدن ، لكن بالمقابل أغفلت النظريات الدور الذي تؤديه العوامل التجارية أو الحضارية أو الدينية في تشكيل بنية المدينة ، إذ نلاحظ أن المؤسسات الدينية والتعليمية ، ولاسيما (المساجد ، والكنائس ، والكاتدرائيات ، والجامعات القديمة) لا زالت تحتل أماكنها في قلب المدينة في الكثير من الدول الأوروبية والإسلامية ، وبالتالي لا يمكن فهم التركيب الداخلي للمدن بالاعتماد على نظرية محددة دون فهم النواحي السلوكية والاجتماعية للأفراد الذين يقطنون المدينة .

رابعاً : ضوابط استعمالات الأرض داخل المدينة

هنالك جملة من العوامل تعطي الدافع لنمو استعمالات الأرض في المدن ، ومن نافلة القول إن تلك العوامل يكون تأثيرها مختلف بحسب أهمية المدينة وعمقها التاريخي والثقافي ، لهذا نجد أن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تؤثر بالإجمال على بنية المدينة، من حيث التجاذب الوظيفي أو العلاقات المكانية، وسنورد نوعين أساسيين من الضوابط وهما:

١ : القوة اللامركزية والقوة المركزية^(١)

أ- القوة اللامركزية (القوة الطاردة من المركز)

ب- القوة المركزية (القوة الجاذبة إلى المركز)

نستدل من العناوين أن القوة اللامركزية تقوم على فرض قوة أو نوع من الضغط تؤدي بالنتيجة بانتقال استعمالات الأرض ووظائفها من مركز المدينة باتجاه أطرافها ، أو انتقالها من قطاع أو حي سكني إلى قطاع أو حي سكني آخر داخل حدود المدينة ، في حين تشير القوة المركزية إلى جذب استعمالات الأرض ووظائفها من القطاع الخارجي أو الوسطي باتجاه مركز المدينة، نتيجة لوجود الوفورات والاستثمارات الاقتصادية وعلى النحو الآتي :

أ- القوة اللامركزية (القوة الطاردة من المركز)

تظهر هذه القوة من خلال نمو وتوسع المنطقة المركزية ، إذ تنتقل على أثرها بعض استعمالات الأرض نحو أطراف المدينة ، أو نشأ وظائف جديدة لم يسبق أن كانت موجودة في هذه المنطقة . ويأخذ هذا التوسع من الشوارع المحيطة بالمنطقة المركزية سبيلاً له كشارع الوفود في

(١) مرتضى مظفر سهر الكبي ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) ، مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

مدينة البصرة . أما على مستوى القطاع الوسطي فيتم انتقال بعض الاستعمالات التجارية من الحافات الداخلية له إلى الحافات الخارجية ، أو نشوء مجمعات أسواق حديثة مثل المركز التجاري (تائم سكوير) في البصرة مثلاً . إن الحركة الانتقالية لاستعمالات الأرض من مركز المدينة نحو أطرافها جاءت نتيجة لحدوث مساوئ القطاع المركزي وحسب النقاط الآتية:

- ارتفاع سعر الأرض وإيجار المؤسسات التجارية .
 - صغر مساحة المنطقة المركزية مما انعكس على ضيق مساحة المؤسسات التجارية .
 - مشكلة حركة المرور الناتجة عن عملية التحميل والتفريغ للبضائع من المحلات التجارية منها وإليها.
 - عدم السماح لتركز بعض الصناعات الملوثة للبيئة في القطاع المركزي مما تدفعها خارجاً.
 - قدم وتدهور بعض أحياء القطاع المركزي ، مما يدفعها لتركها بحثاً عن أماكن في أطراف المدينة.
- إن انتقال استعمالات الأرض نحو القطاع الخارجي لتوفر بعض المحاسن ، مثل اتساع المساحة الأرضية وانخفاض إيجارها ، مما شجع لتنفيذ استحداث أحياء جديدة ظهرت بعيداً عن الضوضاء ومصادر التلوث ، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى هذه المناطق بسهولة مع توفر الشوارع العريضة، إلى جانب قلة المشكلات المرورية فيها .

أ- القوى الجاذبة نحو مركز المدينة

- رغم مساوئ القطاع المركزي التي تحدثنا عنها إلا إنه لا يخلو من مزايا وهي:
- إمكانية الوصول إليه من قبل المستهلكين من مختلف قطاعات المدينة .
 - تركز بعض الأنشطة الحيوية فيه كوكالات السفر والبنوك وعيادات الأطباء وبيع الجملة وغيرها.
 - التجاذب الوظيفي بين الوظائف للاستفادة من المنفعة المشتركة ، كجذب عيادات الأطباء ، وتوافر الصيدليات، وجذب محلات الأقمشة للخياطين، وتجمع محلات بيع الأحذية والحقائب.

خامساً. الضوابط الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتحركة في توزيع

استعمالات الأرض في المدن

ان انتخاب نمو البنية الداخلية للمدن لا تأتي اعتباطاً ، بل تقف وراءها عدة عوامل تسهم في إحداث تغيرات في بنية المدينة (تغيرات في التركيب الداخلي للمدينة) ، وبالتالي توسعها في اتجاهات مختلفة ، أو على الأقل في اتجاه محدد تبعاً للعوامل المذكورة وعلى النحو الآتي:

أ- الضوابط الطبيعية :

تؤدي الضوابط الطبيعية (الموقع النهري ، و سطح الأرض ، والتربة ، والمناخ وغيرها) دوراً متوازناً في البنية الداخلية للمدينة ، إذ نلاحظ أن الموقع النهري للمدينة له تأثير واضح في نموها، وبالتالي توزيع استعمالات الأرض باتجاه المواقع النهرية أو البحيرات ، من الواضح أن

المدن الواقعة ضمن المناخات الجافة وشبه الجافة قد توزعت على جانبي الأنهار ، كما هو الحال لمعظم المدن العراقية التي توزعت على أنهار (دجلة ، والفرات ، وشط العرب) ، فضلاً عن الجداول النهرية الثانوية المتصلة بتلك الأنهار الرئيسية ، إذ يؤدي وجود الأنهار في المدن إطلاله طبيعية ترفيهية، فضلاً عن أهميته بالاستخدامات اليومية الإنسانية والصناعية، وهذا يفسر عند النظر إلى خريطة توزيع المدن العراقية أن الأعم الأغلب من مدنها تقع بالقرب من الأنهار، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أسهمت التطورات في العلم والتكنولوجيا في استحداث مدن بعيدة عن الجداول النهرية ، لذلك لم تعد الأنهار مبرر وجود المدن مع التطور في البنى التحتية والسكك الحديدية ومترو الأنفاق والطرق السريعة، والتي تغيرت شكل بعض المدن لتتناسب مع التغيرات الحديثة^(١).

وفيما يتعلق بتأثير سطح الأرض وعلاقته في توزيع استعمالات الأرض ، ففي المناطق الجبلية يصعب تشييد المدن عليها وتوزيع استعمالات الأرض ، لكون ذلك يتطلب مبالغ مادية كبيرة ، مما يصعب على الجهات الحكومية توفيرها ، لكن بالمقابل لا يعني ذلك عدم وجود مدن حضرية شيدت على المناطق المرتفعة ، لهذا نجد إن ٩٠% من المدن في العالم قد شيدت في المناطق السهلية التي تسهم في توزيع استعمالات الأرض فيها بانسيابية، مع تقليل كبير للنفقات، ولاسيما الأبنية وشبكات البنى التحتية بما فيها النقل الحضري وباقي استعمالات الأرض الأخرى ، ويبدو أن المناطق السهلية في العصور القديمة لم تكن مرغوبة نتيجة لكثرة الفيضانات وعدم السيطرة عليها من قبل الجهات الحكومية ، لكن مع التطور التكنولوجي أتاح للإنسان بناء السدود والخزانات لغرض السيطرة على المياه ودرء الفيضانات، وبالتالي استهوى السطح المنبسط ظهور المدن الحضرية.

اسهمت التربة منذ القدم في توزيع استعمالات الأرض داخل المراكز الحضرية ، إذ تعد نسجة التربة وبنيتها ذات تأثيرات واضحة في تشييد المنشآت العمرانية المقامة عليها ، ففي التربة رديئة البنية تكون غير مؤهلة لإنشاء المدن عليها ، ومع ذلك استطاع الإنسان بفضل التطور التكنولوجي عبر عقود من الزمن أن يبتكر أفضل السبل في تسخير التربة الرديئة لغرض تشييد المراكز العمرانية عليها ، لذلك لم تكن عقبة أمام تطلعات سكان المدن ، أما بخصوص التربة جيدة البنية فكانت منذ القدم أفضل المواقع لبناء المراكز العمرانية عليها ، ولا شك أن التطورات التقنية الحديثة في البناء لم تهم بنوعية التربة ولم تعد عائقاً أمام تشييد العمران في مدنها وخير دليل هو دولة الإمارات ودول بحرية أخرى استطاعت ضم أجزاء كبيرة من البحر لإنشاء مدن

(١) صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر (أسس وتطبيقات) ، الطبعة الأخيرة ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص ١٢٦-١٢٨.

حديثة وسط المسطحات المائية ، لذلك لم تشكل نوع التربة عائقاً بالوقت الحاضر لتطور المدن وتوسعها .

أما بخصوص تأثير عامل المناخ على بنية التركيب الداخلي للمدن، فقدما كانت الأبنية والشوارع الضيقة والمشاريع الصناعية متقاربة إلى حدٍ ما للتقليل من الإشعاع الشمسي ، ولاسيما في المناخات الجافة وشبه الجافة ، لكن مع حالة التطورات الحديثة وابتكار وسائل تكييف الهواء أصبحت الشوارع في المدن أكثر اتساعاً وتوسعت المدينة ، حتى أن المدن الحديثة المخططة أخذت بنظر الاعتبار الظروف الملائمة للحصول على الإضاءة الطبيعية الجيدة طيلة فصول السنة ، كما نقلت المشاريع الصناعية الملوثة من مراكز المدن نحو أطرافها بعدما كانت تشكل عبئاً ثقيلاً على السكان ، من حيث الملوثات الصناعية والضوضاء المستمر تزامناً مع ارتفاع درجات الحرارة في مركز المدينة، نتيجة لاندماج الملوثات الصناعية مع الغازات الأخرى لتشكيل الجزيرة الحرارية في المدن ، في المحصلة النهائية لها آثار سلبية على صحة سكان المدن ونظافة بيئتها .

ب- الضوابط الاقتصادية :

تعد العوامل الاقتصادية من أفضل العوامل المؤثرة في استعمالات الأرض داخل المدن ، وحسب رأي (هارولد كارتر H. Carter) تتمحور الضوابط الاقتصادية بحسب ثلاثة عوامل أساسية ذات تأثير مباشر في استعمالات أرض المدينة وتشمل (الحياتية ، والاقتصادية ، وأنظمة النشاط) ، وتعد الأرض الحضرية محور هذه العوامل ، لأنها عبارة عن سلعة تخضع لقانون العرض والطلب ، ومن الشائع أن أسعار الأراضي تتباين من منطقة إلى أخرى داخل المدينة ، وبالتالي اختلاف نوع الاستعمال الذي يقوم على قطعة الأرض ، وعليه فإن سعر الأرض يخضع لتجاذبات كثيرة داخل الحيز الحضري، تبعاً لعوامل متنوعة منها سهولة الوصول، وموقع الأرض، أو قربها من الاستعمالات الأخرى المرغوب فيها، ونوع استعمالها، ورغبة المستثمرين في اختيار هذه المواقع دون غيره، فضلاً عن معدل الزيادة السكانية وكثافتها، والمنافسة في الاستثمار ومقدار الضرائب^(١).

يخضع تقسيم العوامل الاقتصادية المؤثرة في استثمار استعمالات الأرض الحضرية ضمن نسيج المدينة الى ثلاثة عوامل أساسية هي (المنافسة ، وعامل النقل ، وقيمة الأرض) . يتضمن عامل المنافسة أنه لا يمكن لشئيين أن يشغلا نفس المكان في نفس الوقت ، لأن توزيع استعمالات الأرض ناتج من عامل المنافسة بين الوظائف لغرض الحصول على أنسب

(١) عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٠ .

المواقع في المدينة ، وهذا يدل على أن الاستعمال التجاري والصناعي يحتلان أفضل المواقع إذا ما قورنت بالاستعمال السكني ، الذي يأتي بالمرتبة الثانية نظرا لضعف قابليته على المنافسة مع الاستعمالين (التجاري والصناعي) ، كما تؤدي حالة الحراك السكاني ونقل البضائع والسلع خلال إطار زمني ومكاني إلى تباين توزيع استعمالات الأرض ، فمن المعلوم أن التنقل بالأقدام أو النقل بالعربات الذي ظهر قديماً ، يختلف جذرياً عن النقل بالمركبات أو بالسكك الحديدية المتوفرة بالمدن الحالية ، وبالتالي يحدث توسع للمدينة ما بين المركز وضواحيها ، كما يسهم عامل المنافسة في هجرة استعمالات معينة من مركز المدينة باتجاه القطاع الوسطي أو ضواحي المدن ، نتيجة لغزو استعمالات مغيّره لها ، وأول استعمال يتخلّى عن أرضه لصالح الاستعمالات الغازية هو الاستعمال السكني، ومن ثم تبدأ المؤسسات الحكومية والأهلية بالتشتت وترك الأرض لصالح الاستعمالات الأخرى .

وفيما يخص عامل النقل فإن النقل هو الشريان الرئيس لانتقال السكان والبضائع ، إذ إن وسائل النقل عبر تاريخها الطويل استخدمت لتسهيل وصول المستهلك والبضاعة إلى المكان المقصود ، لذا فكل استثمار في المدينة هو نتاج شبكة النقل الحضري التي ربطت ما بين المدينة وبين سلة غذائها (الريف المجاور) ، وفي الحقيقة أدى عامل النقل الدور الأبرز في تحرك استعمالات الأرض وتشتتها وامتداد المدينة داخل المناطق الريفية المحاذية لها، مستعيناً بذلك بشبكة النقل الرابطة بين المدينة وإقليمها المجاور ، وهذا ما يوحى للمدينة الحديثة ، فعلى سبيل المثال ظهرت تغيرات كبيرة في استعمالات الأرض لمدينة شيكاغو الواقعة في الولايات المتحدة بين عامي ١٩١٠-١٩٦٠، لتشكل نسبة التغير في عام ١٩١٠ بواقع (١٨%)، لتصل إلى (٧٥%) لعام ١٩٦٠، وإلى جانب ما تقدم تسهم تكاليف النقل بترك آثارها على قيمه الأرض الحضرية، وبالتالي مقدار إيجارها ، فكلما كانت المناطق بعيدة كانت أقل ثمناً وإيجاراً^(١).

ومن العناصر الهامة هي قيمة الأرض التي أدت دوراً واضحاً في تأثيرها على استعمالات الأرض في المدينة ، لأن الأرض سلعة غير قابلة للنقل (ثابتة) ، وبالتالي فإن أسعار الأرض تنعكس على نوع الاستعمال الذي يسود المنطقة أو مايجاورها وإمكانية الوصول إليها، وبالتالي تتأثر قيمة الأرض في المناطق الحضرية بحسب عامل الزيادة السكانية، والعوامل الطبيعية، وطبيعة الاستثمار، والمنافسة، ومقدار الضرائب، لذا فالأراضي الواقعة في المنطقة التجارية المركزية تصلح لكل الاستعمالات، لكن حالة الاختلاف ناتجة عن قابلية كل استعمال في دفع أعلى الإيجارات، وهنا تحدد المنافسة نوع الاستعمال وحسب أفضليته داخل المدينة، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الأرض الحضرية لا يقتصر تغييرها بالبعد عن مركز المدينة ، وإنما يحدث التغير زمنياً ، فقد

(١) صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ .

شکل (۶)

The diagram shows the spatial organization of land use based on bid rent curves for different activities. The vertical axis represents the bid rent for each activity, and the horizontal axis represents the distance from the city center. The activities and their corresponding curves are:

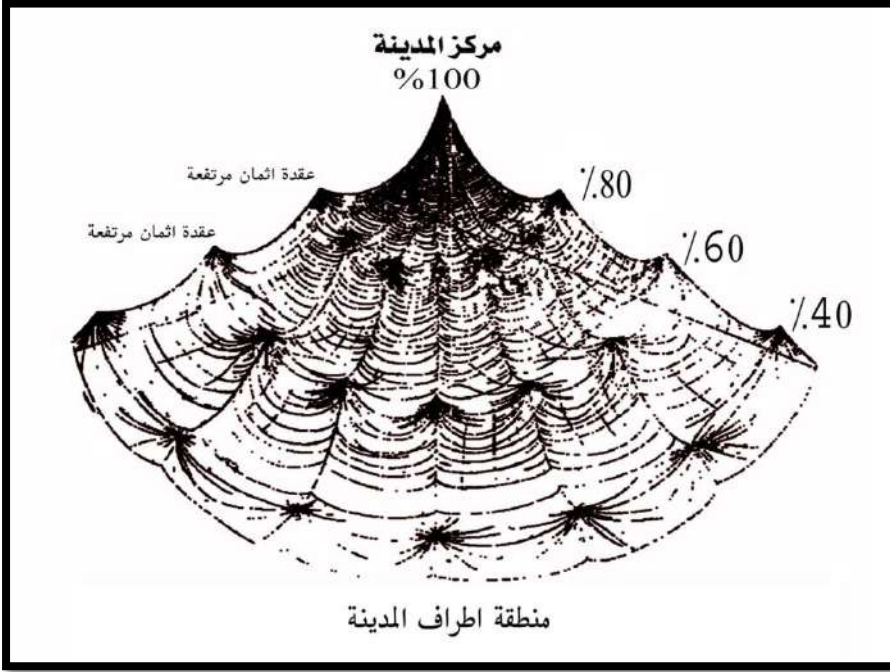
- التجارة المفرد (Individual Commerce):** Represented by a vertical pink line on the left, indicating a constant bid rent regardless of distance.
- الاستعمال الصناعي / التجاري (Industrial / Commercial):** Represented by a steep downward-sloping black line.
- وحدات سكنية متعددة العوائل (Multi-family housing units):** Represented by a downward-sloping black line with a shallower slope than the industrial/commercial line.
- وحدات سكنية ذات العائلة الواحدة (Single-family housing units):** Represented by a downward-sloping black line with a shallower slope than the multi-family housing line.
- الزراعة (Agriculture):** Represented by a blue curve that starts at a low bid rent near the city center and decreases as distance increases.

The diagram also shows the boundaries of different land use zones, indicated by vertical dashed lines and arrows:

- منطقة الأعمال المركزية (Central Business District):** The area closest to the city center, bounded by the vertical pink line.
- التجارية / الصناعية (Commercial / Industrial):** The area between the central business district and the multi-family housing zone.
- وحدات سكنية ذات العوائل المتعددة (Multi-family housing units):** The area between the multi-family housing zone and the single-family housing zone.
- العوائل المتعددة (Multi-family housing units):** The area between the single-family housing zone and the agriculture zone.
- حدود المدينة (City Limits):** The point where the agriculture curve intersects the single-family housing curve, marked by a vertical dashed line and a horizontal arrow.

73

شكل (٧) اختلاف قيمة الأرض الحضرية بالبعد عن مركز المدينة



ج - الضوابط الاجتماعية

هناك ارتباط وثيق بين المتغيرات الاجتماعية مع المتغيرات الاقتصادية في التأثير على تحديد نمط استثمار الأرض، سواء كان في داخل المدن أو عند أطرافها ، وهذا التلاقح نتج عنه عوامل متعددة هي (التركيز والتشتت ، والغزو والتتابع ، والسيطرة والتدرج) ، التي تشترك في تأثيرها على استعمالات الأرض في المدينة تارة وتعارض مع بعضها البعض تارة أخرى ، ومن هنا يمكن تحديد المتغيرات الاجتماعية وأثرها على تغير استعمالات الأرض في المدن^(١) ، وعلى النحو الآتي:

■ التركيز والتشتت :

يقصد بالتركز تكثيف السكان والفعاليات البشرية ضمن حدود المدينة ، وهو أحد نتائج السيطرة ، بمعنى آخر أن المدينة تحتوي على وظائف عديدة ذات أبعاد إقليمية متباعدة فرضت عليها وجود مؤسسات متنوعة تركزت فيما بينها ، لتخلق نموذجا من التجاذب الوظيفي، ويتمثل ذلك على سبيل المثال أن مدينة البصرة مركزاً لتواجد الخدمات التعليمية ولاسيما التعليم الجامعي، لأنه وفي كثير من الحالات لا يمكن إقامة المؤسسات الثقافية في كل قرية في الإقليم ،

(١) محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ، دار الآداب للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ،

إذ نلاحظ أن المدينة المركزية مثل مدينة البصرة تحتوي على جميع مدارس التعليم المهني والمعاهد التعليمية والجامعات، حتى باتت تسيطر على كل المراكز الحضرية لأقضية محافظة البصرة، هذا إلى جانب تأثيرها الإقليمي ليصل إلى المحافظات الجنوبية، أما من الناحية التجارية فتعد المنطقة التجارية المركزية القطب التجاري، ومن هنا تستقطب تجارة المفرد والجملة بفضل التجاذب الوظيفي، مثال ذلك تركز المؤسسات التجارية الخياطة التي تركزت بالقرب من محلات بيع القماش، والصيدليات بالقرب من عيادات الأطباء، وتجارة الجملة في العشار تركزت بالقرب من تجارة المفرد، هذا إلى جانب القرب من مرائب السيارات وذلك لتقليل الزمن المستغرق للتبضع وهكذا.

أما بخصوص التشتت فيتصل هذا المفهوم بالتركز مباشرة، إذ إن تأثير قوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المركز الحضري (المنطقة التجارية المركزية والمناطق الثانوية) ينخفض بالتدرج المسافي، ويمكن ملاحظة ذلك في مجال المدينة الأكثر تأثيراً بالمنطقة المتممة، أو الملاصقة لها، في حين يقل تأثيرها بالبعد عنها، بمعنى أن التناقص التدريجي في درجة السيطرة من المنطقة المركزية إلى أطرافها^(١)، أي بمعنى أن سعر الأرض في المنطقة التجارية المركزية يكون الأعلى سعراً ومن ثم يتدرج متناقصاً نحو الأطراف، مع وجود عقد ذات أسعار مرتفعة في مناطق تقاطع الطرق ومع امتداد خطوط النقل الرئيسية، وهذا مطابق بحسب الصيغة التي أوردها بريان بيري^(٢)، وقد أدى هذا التشتت أثره على تغير استعمالات الأرض وأعاد توزيعها في أحياء المدينة، فعلى سبيل المثال خروج العديد من استعمالات الأرض (الصناعية والتجارية والخدمية وحتى السكنية) من المنطقة التجارية المركزية إلى أطرافها واحتلالها مواقع أقل أهمية، أو عند أطراف المنطقة التجارية وفي مناطق تناسب إيراد تلك المؤسسات وإيجارها.

■ الغزو والتتابع

هناك علاقة ترابطية بين الغزو والتتابع، فالغزو هي عملية تغلغل جماعة من السكان أو أحد استعمالات الأرض على منطقة تتصف بجماعات واستعمالات تختلف اجتماعياً واقتصادياً عن الجماعات أو الاستثمارات الغازية^(٣)، وهناك عدة عوامل تقف وراء هذه الظاهرة، منها الحراك السكاني، أو توسع بعض أجزاء منطقة على حساب منطقة مجاورة للمدينة، والتغيرات التي تطرأ على شوارع المدينة، أو انتقال الصناعات، أو إنشاء المؤسسات الجاذبة، والتغيرات التي

(١) عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ٧١.

(2) Brian Berry, Central future of Urban Commercial Structure London, 1971, P. 151

(٣) محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص ٦٢.

تطراً على النشاط الاقتصادي كالمعونات الحكومية التي تسهم في تشجيع السكان على بناء المساكن في مناطق معينة^(١)، يقابل هذا المعنى التابع والذي يشير إلى هجرة أو إزاحه الجماعة السكانية أو الاستعمال الأصلي من مكانه تدريجياً، ويرجع سبب تسميته بالتابع لأنها تحدث بعد عملية الغزو، وأن الغزو لا يحدث بشكل مفاجئ وإنما يحدث بشكل تدريجي وعبر مراحل وعوامل مساعدة له. ومن الملاحظ أن الاستعمال السكاني من أكثر الاستعمالات تأثراً بظاهرة الغزو، لقلة قابليته على المنافسة إذا ما قورن مع بقية الاستعمالات الأخرى، وبالتالي دفعه إلى التشتت في مناطق الأطراف، وهي ظاهرة مألوفة في مدننا العراقية، وما بقاء الاستعمالات الزراعية المتداخلة مع الاستعمالات الحضرية إلا دليل على تعرض المنطقة الريفية إلى غزو حضري مستمر غير من صنف الاستعمال الأرض السائد، مما أحدث تعاقباً بإحلال استعمال محل آخر

السيطرة والتدرج

هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي التي تفرضه إحدى مناطق المدينة على المناطق الأخرى، وقد لا يقتصر تأثير السيطرة على أجزاء المدينة فحسب بل يتعداها إلى التأثير الإقليمي العام الذي تفرضه المراكز الحضرية على أقاليمها بحسب تأثير درجة التخصص الوظيفي، فالمنطقة التجارية المركزية في المدينة بحكم موقعها المميز تفرض سيطرة على المناطق التجارية الثانوية من حيث نوعية البضائع والسلع وكميتها التي تعرض فيها، وفي الوقت نفسه تفرض سيطرة تامة على المدينة بأكملها، ولاسيما في تقديمها البضائع والسلع ذات المستوى الراقي والذي لا تستطيع بقية المراكز الحضرية تقديمه لسكانها، ويعزى ذلك إلى نوع البضاعة التي يتطلب اقتناؤها حجم سكاني معين، فضلاً عن المستوى الاقتصادي المرتفع ليكونوا قادرين على دفع أسعارها المرتفعة.

خلاصة القول تتعاون المتغيرات الاجتماعية مع المتغيرات الاقتصادية بدرجات متفاوتة في التأثير على بنية المدينة وتغير استعمالات الأرض، ولاسيما السكنية منها، لأنها عوامل متداخلة ومتناقضة تتفاعل مع بعضها بعض في الوقت ذاته، فعندما يكون الغزو مثلاً احتلال منطقة أو سكان تختلف اجتماعياً واقتصادياً عن الجماعات الأولى، فإن هذا يعني أمام هذا الاستعمال خيارين أما البقاء والمقاومة وهذا يعني الاستعداد لدفع الإيجارات المرتفعة ولاسيما في الجزء القديم من المدينة، أو الخيار الثاني وهو الانتقال إلى مناطق بعيدة ذات قيمة أقل في أسعار الأراضي وهو الأرجح، وهنا تعمل قوة معاكسة على تدرج استعمالات الأرض وبالتالي إحداث تغيرات

(١) صلاح حميد حبش الجنابي، التغير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ١٣٣.

في استعمالات الأرض، وغالباً ما يكون على حساب الاستعمال السكني سواء بالصنف أو النمط، لأنه ضعيف المنافسة في حالة تقدم بقية الاستعمالات (الصناعية ، والتجارية ، والخدمية) نحوه، وهذا يدل على صفة الانتقال والتغير للاستعمال السكني ما دامت هناك قوى متضادة تعمل مجتمعةً ضمن حيز المدينة، وهذا الحال يسري بشكل واضح في مدينة البصرة.

د - التطور التكنولوجي

أضحى التطور التكنولوجي يسري في كل مفاصل الحياة الحديثة، ومنها تعدد التقنيات المستخدمة في البناء العمراني ومرافق الحياة المنزلية والبنى التحتية في المدن ، وبالتالي فإن أثر التطور التكنولوجي شمل أنظمة النقل والحركة ، ولاسيما في زيادة أطوال الشوارع، وتعدد شبكة السكك الحديدية الحديثة والسريعة، وتطور أنظمة المراقبة بالكاميرات عالية الدقة ، كما سهلت التقنيات المبتكرة تغيير طريقة التصنيع والإنتاجية والتصدير والتسويق ، وبالتالي ربط مواقع العمل بمواقع السكن وغيرها ، فالمدينة العراقية ارتبطت بالأنهار منذ القدم، ولكن الوضع تغير مع وجود التطور التكنولوجي، وبالتالي أصبح وجود نهر في مدنها شيئاً من الماضي ، بالنظر إلى إمكانية إيصال موارد الحياة الأساسية للمدن، مثل نقل المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، وأجهزة الاتصال التلفوني، والمجاري للمدن ، حتى وإن كانت تلك المدن تبعد آلاف الكيلومترات عن الأنهار ، إلى جانب ذلك لم تعد المناطق المركزية CBD المكتظة بالاستعمال التجاري مرغوبة للسكنى، وفقدت المنطقة التجارية المركزية أهميتها التي تمتعت بها لعدة عقود من الزمن ، بل أصبح البعد عن مراكز المدن رغبة ملحة لدى سكان المدن للبحث عن الراحة والبعد عن التلوث والضوضاء ، ولعل أهم ما يميز الحضارة الحديثة هو انتشار أجهزة المحمول والانترنت، الذي جعل العالم قرية صغيرة ، وأصبح بالإمكان الحصول على أي سلعة من العالم دون بذل جهد ووقت، لأن أجهزة المحمول قادرة على تلبية المتطلبات المنزلية بسرعة ، وفيما يخص البناء العمران فقد أدخلت العديد من التقنيات الحديثة في تشييد العمران مثل البناء الجاهز للمنازل والمؤسسات المختلفة بسرعة كبيرة ، حتى إن الوحدات السكنية تم بناؤها بأجهزة الطابعات الثلاثية الأبعاد وبسرعة فائقة ، فضلاً عن ذلك إدخال مواد جديدة خفيفة الوزن في البناء تتمتع بمتانة عالية جداً سهلت عملية البناء العمراني، وبالتالي صالحة للاستثمار الحضري ، إذن أسهمت التقنيات الحديثة في إبعاد المدن الحديثة عن ارتباطاتها القديمة حول المنطقة التجارية المركزي، أو حول الأنهار، أو حول معلم حضاري أو ديني، على اعتبار أن المدن الحديثة أصبحت أكثر تعقيداً إذا ما قورنت مع المدن القديمة .

سادساً : تطبيق نظرية النوى المتعددة على مدينة البصرة^(١)

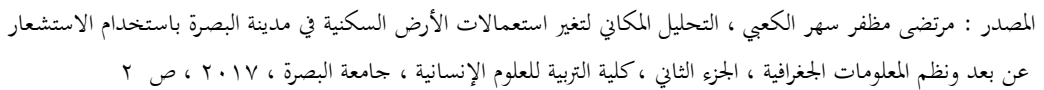
تقع مدينة البصرة في الجزء الجنوبي من العراق وفي الجزء الشرقي من محافظة البصرة، إذ تقع فلكياً بين دائرتي عرض (٢٧،٣٠ ° - ٣٠،٣٥ °) شمالاً وقوسي طول (٤٧،٤٥ ° - ٤٧،٥١ °) شرقاً، والممتدة جغرافياً من نهر السراجي جنوباً وشط العرب شرقاً ومنطقة أبو صخير شمالاً وشط البصرة غرباً، بمساحة بلغت (١٠٧ كم^٢) ما يعادل (١٠٧٣٧ هكتاراً) خريطة (١)، ضمت المدينة بحسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٦ بواقع (١٣٧٧١٠٤ نسمة) يتوزعون على (٥٤) حياً سكنياً.

أدت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً رئيساً في نمو وتطور مدينة البصرة مكانياً وزمانياً، لهذا خضعت المدينة إلى العديد من التغيرات في نموها عبر مراحلها الزمنية، وما تمخض عن ذلك توسعها في كل الاتجاهات وصولاً إلى وضعها الحالي، إذ بالرجوع إلى البعد التاريخي نجد تبلوراً واضحاً لحالة الفوضى على أثر الحروب والمجاعات والأمراض، فضلاً عن حالات القتل والنهب التي تعرض لها سكان البصرة (القديمة)، ما أدى إلى خرابها وتقطعت بأهلها أسباب العيش، ونتيجة لذلك تم تأسيس نواة جديدة (البصرة القديمة) لعام ١٨٠٠ والتي تبعد عن البصرة القديمة حوالي (١٥) كم، إذ تم بناء المساكن والمساجد والمدارس والمؤسسات الإدارية وحتى المؤسسات التجارية (الأسواق)، وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ولاسيما للمدة (١٨٦٨-١٩١٦) تكونت نواة ثانية تمثلت بمنطقة العشار، حيث تم تشييد ميناء تجاري (ميناء العشار)، ودائرة للجمارك، ومحجر صحي، ومقر للوالي العثماني، فضلاً عن أبنية مهمة مثل (مقام علي) على جدول العشار، ونشوء حي التميمية على جدول الخندق، إلى جانب ظهور وحدات سكنية سكنت من التجار والملاكين، كما في (بريهه، والزهور، والقاهرة)*، ونتيجة لذلك بحسب الجدول (٦) ضمت المدينة (١٥) محلة سكنية عام ١٩١٠ بعدد سكاني بحسب التقديرات (٤٠٠٠٠) نسمة، وذلك لانضمام قسبة العشار إلى حدود بلدية البصرة، وهذا التوسع الأول لها، لتشمل محلات (كوت الحجاج، وكوت زنة، والصبخة الكبيرة، والصبخة الصغيرة، وعز الدين، والفرسي، وبريهه، ومقام علي، والكرارة، ومناوي باشا، وجسر الملح، وجسر العبيد، والقبلة، والسيف، والسيمر) بمساحة إجمالية ٧٢٠ هكتاراً، ومن هنا يمكن القول إن المدينة خلال المرحلة الأولى (١٨٠٠-١٩١٦) قد نمت بشكل عفوي (تلقائي) ووفق نمط النوى المتعددة التي جاء بها (جانسي هرس وادور المن) وكان شط العرب

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات)، مصدر سابق، ص ٩٠-٩٧

* السعودية حالياً حي الزهور، الكرارة حالياً حي بريهه، من أو ي باشا حالياً حي القاهرة

الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦



جدول (٦)

تطور أعداد المحلات السكنية وعدد سكان مدينة البصرة ومساحتها للمدة ١٩١٠-٢٠١٦

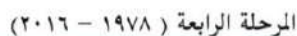
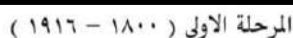
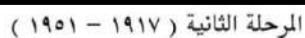
السنة	عدد السكان	عدد المحلات / الأحياء السكنية	المساحة هكتار
١٩١٠	٤٠٠٠٠	١٥	٧٢٠
١٩٤٧	١٠١٥٣٥	٣٦	٢٩٣٠
١٩٥٧	١٦٤٩٠٥	٤٠	٣٦٤٠
١٩٦٥	٣٠١٩٥٠	٥٣	٧١٠٠
١٩٧٧	٤٥٢١٠٢	٨٤	١٥٦٨٠
١٩٨٧	٣٦٢١٤٣	٧١	١٦٤٠٠
١٩٩٧	٦٨٥٨٨٠	٤٢	١٧٠٥٠
٢٠٠٩	٩٧٣٦٤٦	٤٩	١٧٥٠٠
٢٠١٦	١٣٧٧١٠٤	٥٥	١٨٦٧٠

المصدر: مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، الجزء الأول ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٣٠ .

والجداول المتفرعة منه ولاسيما جدول العشار أهم عامل طبيعي، إذ استخدم للتنقل والسقي، حيث توزعت على جانبي المحلات السكنية تتخللها مناطق زراعية بين النواتين، كما يتضح ذلك من شكل (٨) .

وخلال المرحلة الثانية ولاسيما المدة (١٩١٧ - ١٩٥١) تشكلت نواة أخرى أطلق عليها (المعقل) وأساس نشوئها هو الميناء ، وسرعان ما توسعت بشكل كبير وأنشأت الجهات المسؤولة المساكن النظامية للعاملين بالقرب من الميناء ، وكذلك بناء المؤسسات الحكومية التابعة لها ، فضلا عن تأسيس مطار مدني عام ١٩٣٨ ، وهذا جعل من منطقة المعقل بحسب الدور التخطيطي أنموذجا للنمو المخطط ضمن هذه المرحلة . إن تشكيل المدينة بهذا النوع من النمو بحسب عوامل موقعية أو متغيرات سياسية أو اقتصادية أوجد حالة من القطع بين أجزائها ، ما يعني وجود أراضٍ زراعية أو فارغة تفصل بين الأنوية (البصرة القديمة ، والعشار ، والمعقل)

شکل (۸)



المصدر : مرتضى مظفر سهر الكعي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، الجزء الأول ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٣١ .

التي نمت كل نواة وفق النمط التراكمي الذي أفضى إلى توسع تلك الأنوية، وبهذا بات من الضروري ربط العشار بمنطقة المعقل بواسطة خطوط النقل بسرعة ملحوظة، ما يضمن تحقيق الارتباط بين الأنوية الثلاث، لذلك توزعت على جانبي تلك الشوارع بعض المحلات والأحياء السكنية ولاسيما (البراضية، والنجيبة، والمعقل، والجيلة وغيرها)، يقابل ذلك تحجم واضح في نواة (البصرة القديمة) التي عانت من ركود، نتيجة لانتقال المؤسسات الإدارية والتجارية إلى منطقة العشار، وبهذا الصدد ارتفع عدد سكان المدينة بحسب التعداد السكاني لعام ١٩٤٧ إلى (١٠١٥٣٥) نسمة بواقع (٣٦) محلة سكنية وسجلت مساحة المدينة (٢٩٣٠) هكتارا.

وتجدر الإشارة إلى أن التوسع جاء على حساب الأراضي الزراعية، ليشمل هذا التغير في صنف الأرض من زراعية إلى سكنية بعد استحصال موافقة بلدية البصرة لأصحاب الأراضي الزراعية في فتح أراضيهم الواقعة في الجزء الجنوبي للمدينة مثل (بريهة، والقاهرة) للعمران والمباشرة بالبناء، وذلك لتغيير صنف الأراضي من كونها بساتين زراعية تتخللها الأنهار إلى عرصات قابلة للفرز، وفي ضوء ما ورد يقودنا الحديث عن ظاهرة التداخل بين الريف والمدينة، إذ إن تعريف المدينة يستثنى المناطق الريفية المجاورة بنشاطات زراعية مختلفة، وبالتالي تركز المدينة للأنشطة الصناعية والتجارية، ومع ذلك فإن المدينة حتى لو كانت غير مرتبطة بالريف فإن الريف لا زال يعمل بالمدينة^{*} وهذه الظاهرة لازمت مدينة البصرة حتى الوقت الحاضر رغم التناقص المساحي للأراضي الزراعية.

أما بخصوص المرحلة الثالثة (١٩٥٢-١٩٧٧) التي تزامنت مع تأسيس مجلس الإعمار عام ١٩٥٢ وزيادة العائدات النفطية خلال عقدي الخمسينيات والسبعينيات من القرن العشرين على أثر تأمين النفط، أبرزت هذه المتغيرات تشظي الهيكل العمراني^{*} ونمو المدينة عبر طرق النقل بين العشار والمعقل والبصرة القديمة، لذلك ظهر في المدينة النمو القافز^(**) وهو عبارة عن محلات أو أحياء سكنية تكونت بأثر النمو السكاني، وعامل الهجرة من المناطق الأخرى الباحثة عن العمل والاستقرار فيها، مما أوجد تجمعات سكنية (أنوية) غير متصلة عمرانيا مع بقية الأنوية الثلاث، حيث تمثل البعض منها بشكل مخطط (تدخل الجهات المعنية في إنشائها

(*) التشظي الحضري: هو التفكك وفقدان التماسك وعدم التجانس في الهيكل الحضري المرتبطة بنمو المدينة والتي تحدث

بسبب التقدم التكنولوجي والمتطلبات الاقتصادية والوظيفية والتغيرات في القيم الثقافية والظروف السياسية.

(**) النمو القافز: هو نمو متناثر على شكل مراحل زمنية وذلك بإنشاء مناطق ثانوية لا تتصل بالمنطقة الرئيسة يفصلها مناطق فارغة تركت للتوسع المستقبلي أو مناطق مفتوحة.

وتزامنت مع إعداد التصاميم الأساسية للمدينة)، والبعض الآخر غير مخطط (عفوي) ، أما الأحياء المخططة فتمثلت في حي الفيصلية (الجمهورية حالياً)، والحسين ، والجمعيات وغيرها ، أما غير المخططة كما في حي الربيع والفيحاء ، لذا ليس من الغريب أن يرتفع عدد سكان المدينة وبشكل ملفت للنظر في عام ١٩٥٧ إلى (١٦٤٩٠٥) نسمة مع زيادة واضحة للمحلات السكنية التي بلغت (٤٠) محلة سكنية بزيادة أربع محلات سكنية عن سابقتها، وهي (الرباط الكبير والصغير ، والسراجي ، والجمهورية)، وبالتالي فقد سجلت مساحة المدينة (٣٦٤٠ هكتارا .

أما في عام ١٩٦٥ فقد ارتفع عدد السكان إلى (٣٠١٩٥٠) نسمة بواقع (٥٣) محلة سكنية وبمساحة (٧١٠٠) هكتارا، أما في عام ١٩٧٧ فقد ازدادت عدد المحلات السكنية إلى الضعف لتسجل (٨٤) محلة سكنية، وهذا من شأنه أن يقترن بالزيادة السكانية التي بلغت (٤٥٢١٠٢) نسمة على أثر العوامل المشار لها ، وبالتالي سجلت مساحة المدينة (١٥٦٨٠) هكتارا .

ويبدو من تتبع الشكل (٧) ظهور حالة من الفوضى وعدم الترابط بين أجزاء المدينة، نظرا لحالات القطع بين الأحياء السكنية ، ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة أبرزها أسعار الأرض في الأنوية الثلاث، وتعدد عائديه الأرض لأكثر من جهة حكومية، وملكيات خاصة لأشخاص معينين لهم رؤى معينة في مجال استغلال الأرض، مما جعل القفز ضرورة لا بد منها، وهذا يدل على اختلاف توسع المدينة عما كانت عليه خلال المراحل السابقة ، ويعزى سبب ذلك إلى قيام الجهات المعنية والمتمثلة ببلدية البصرة بتوزيع قطع سكنية على أصحاب الدخل المحدود، وبالتالي أفرزت أحياء ومحلات جديدة مثل (الحسين ، والجمعيات وغيرها)، وتزامن في الوقت ذاته استحداث الشوارع الجديدة التي ربطت الأحياء الجديدة والمتباعدة مع مركز المدينة، لتسهيل عملية الوصول والتفاعل ما بين المركز والأحياء السكنية .

أما بخصوص المرحلة الرابعة بحسب المدة (١٩٧٨ - ٢٠١٦) فتمثلت هذه المرحلة بالنضوج والتكامل، بعد أن استنفذت مناطق التوسع لمعظم محاورها ، ألقت الحرب العراقية الإيرانية بظلالها على العراق عموماً ومدينة البصرة خصوصاً ، لذلك جاء العامل السياسي ليؤدي الدور الأبرز في توسع المدينة من خلال اتباع سلسلة من القرارات الآنية ولاسيما عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، وتمثلت بتوزيع قطع سكنية إلى عوائل الشهداء والأسرى من العسكريين و المفقودين والمعاقين من دون بدل نقدي، وكذلك وزعت على المواطنين وبأسعار رمزية ، إلى جانب تقسيم القروض المالية من خلال المصرف العقاري الذي ساهم مساهمة فعالة

في هذا الجانب ولاسيما توفير تسهيلات مالية كبيرة لدعم حركة البناء للوحدات السكنية بزيادة حجم القروض ، كما سمحت التسهيلات المصرفية العقارية بالاقتراض ليس للبناء السكني فقط ، وإنما أيضاً لشراء الدور المشيدة ، لذلك نجد ظهور تغيرات هامة منها حالة تقليص لأعداد المحلات السكنية لتسجل (٧١) محلة سكنية بعدما كانت (٨٤) محلة سكنية لعام ١٩٧٧ ، ويعزى ذلك إلى حالة الدمج للمحلات السكنية لتتحول إلى أحياء سكنية ، لذلك ظهرت أحياء سكنية جديدة مخططة منها (البلديات ، والمهندسين ، والشعلة .. الخ) والسبب الآخر ظروف الحرب وآثارها السلبية التي انعكست على هجرة سكان المدينة إلى المحافظات المجاورة ، لهذا انخفض عدد سكان المدينة إلى (٣٦٢١٤٣) نسمة ، كما تزامن في المدة ذاتها مسح شامل لاستعمالات الأرض في المدينة من قبل شركة (ليلون ديفز) وإعداد تصميم أساس للمدينة في السبعينيات من القرن العشرين ، مما ساهم في تحديثه من قبل المديرية العامة للتخطيط العمراني لعام ١٩٨٥ لغرض توجيه محاور توسعها ، لذلك اتسعت المدينة لتصبح مساحتها (١٦٤٠٠) هكتارا ، وتغير توزيع سكان المدينة حيث ازداد عدد السكان في الأطراف الخارجية وانخفاض في المنطقة التجارية المركزية ، وهذا ما يبرر ظهور احياء سكنية جديدة (القائم ، والرشد ، والمهندسين ، والأمن الداخلي). أما عقد التسعينيات من القرن العشرين فقد شهدت المدينة توسعات كبيرة ومهمة في مجال نمو وتغير الاستعمال السكني، فضلا عن اختلاف توزيع السكان فيها إذ قسمت المدينة إلى (٤٢) حياً سكنياً لأغراض تنظيمية بعد أن تم دمج عدد كبير من المحلات السكنية في حي سكني واحد، كما هو الحال في دمج (حي الحسين الأولى والثانية والثالثة والرابعة والمربع والمستطيل) وقد سمي بحي الحسين ، لذا ضمت المدينة (٦٨٥٨٨٠) نسمة توزعوا على مساحة (١٧٠٥٠) هكتارا، والملاحظ ضمن هذه المدة أن معظم المساحات المخصصة للاستعمال السكني لم تستثمر فعلاً في عملية تشييد الوحدات السكنية، لكونها استخدمت للمضاربة في سوق العقار ، وذلك لعدم قدرة مالكيها على البناء بسبب التضخم الكبير في أسعار السلع والمواد الإنشائية ، وكان هناك شبه ركود أو توقف في حركة البناء والتشييد في قطاع الإسكان خلال مدة التسعينيات على أثر ظروف الحصار الاقتصادي، مما دفع الكثير من العوائل إلى بيع أجزاء من مشيداتها السكنية من أبواب وشبابيك وحديد التسليح، واقتصر بناء المساكن على أعداد قليلة من الميسورين ضمن الأحياء الموجودة التي بدأت تتكامل من خلال بناء العرصات الفارغة.

ومن الملاحظ أن هذا الأمر حفز زيادة الطلب على المساكن، وقلة المعروض السكني، وارتفاع بدل الإيجار لكثير من سماسرة العقار وتجار المواد الغذائية والمهاجرين، للدخول إلى سوق

الإسكان وشراء القطع السكنية ذات المواقع الجيدة والمساكن المتدهورة وإعادة بنائها وعرضها مجدداً في سوق الإسكان، بهدف تحقيق الأرباح . من الملاحظ أن بقاء الأراضي المفروزة للاستعمال السكني من دون بناء جعل النسيج البنوي للمدينة مترهلاً يعاني من التشتت وعدم التماسك ولاسيما عقد التسعينيات ، لأن التوسع لم يكن متسلسلاً يقوم على ملئ الفراغات أو الزحف باتجاهات محددة، وإنما كان يجري بطريقة القفز تاركاً بين قفزة وأخرى مساحات واسعة من الأراضي الفارغة، على سبيل المثال أحياء (الأساتذة ، والغدير) ، فضلاً عن ظهور أحياء سكنية بشكل مبعثر وتفتقر إلى الخدمات الأساسية كما في حي الأصدقاء (العباس حالياً)، لذلك سجلت عدد الأحياء السكنية فيها (٤٩) حياً سكنياً بمجموع سكاني (٩٧٣٦٤٦) نسمة بمساحة (١٧٥٠٠) هكتاراً لعام ٢٠٠٩ . ويبدو أن هذه المرحلة قد امتازت بملئ الفضاءات الفارغة وتم استغلالها وفق ما ثبت في التصاميم الأساسية والبعض الآخر احتاج الى تغيير بعض الاستعمالات المخالفة للتصميم أو معالجات موضوعية .

وخلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) توسعت المدينة بتأثير القرارات الدولية في إلغاء العقوبات الاقتصادية على العراق بعد تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ ، وكذلك عودة المهاجرين من خارج البلد ومعظمهم من إيران والدول الأخرى ، مع اتساع ظاهرة الانفلات الأمني التي اجتاحت جميع مدن العراق ومنها منطقة الدراسة ، بسبب ضعف الجهات الرقابية المختصة ، ومع زيادة أسعار النفط انعكس إيجاباً على التحسن في المستوى المعاشي النسبي لمعظم السكان مما ازداد الطلب على الوحدات السكنية في المدينة، إذ أصبح من الممكن الانشطار العائلي وتكوين أسر أولية (النووية)* ، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض لغرض إنشاء وحدات سكنية ، ومن جانب آخر سياسة الدولة التي شرعت في توزيع القطع السكنية على منتسبي الشرطة والانتماءات الحزبية ولاسيما العائدين من خارج البلد والشهداء والأسرى وشريجة واسعة من الموظفين، وبالتالي حدث توسع مساحي كبير إذ شمل التوزيع الأراضي التي تقع غرب المدينة مثل أحياء (الشرطة، والغدير وغيرها ، أما انعكاسات الانفلات الأمني فقد استفحلت ظاهرة السكن العشوائي لتطال جميع المساحات الفارغة والأراضي المخصصة للخدمات المستقبلية والمؤسسات الخدمية والمعسكرات السابقة من المدينة ، وهذا التوسع المساحي له مدلوله، حيث سجلت مجموع الأحياء السكنية (٥٤) حياً سكنياً بأثر العوامل السابقة بمجموع سكاني حسب إسقاطات السكان لعام ٢٠١٦ ، بواقع (١٣٧٧١٠٤) نسمة بمساحة (١٨٦٧٠) هكتاراً ، وبالتالي تكاملت مدينة البصرة عبر المدة الزمنية المشار إليها.

(*) الأسر الأولية (النووية) هي الأسر التي تتكون من الأب والأم والأطفال

الأسر الممتدة : هي الأسر التي تتكون من الأب والأم والأطفال والجد والجددة والعم... الخ من الأقارب الذين يعيشون في مكان واحد وتربطهم عادات وتقاليد متشابهة .

3

الفصل الثالث استعمالات الأرض السكنية

- أولاً : مفاهيم الاستعمال السكني في المدن
- ثانياً : النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض السكنية وأنماطها في المدن
- ثالثاً : تحليل المنطقة السكنية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن
- رابعاً : الكثافات السكنية والسكانية في المدن ودرجة العجز السكني
- خامساً : دراسة تطبيقية لتوزيع الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

الفصل الثالث

استعمالات الأرض السكنية

تعد الدراسات الحضرية من أكثر الدراسات الجغرافية التي اهتمت بالوظيفة السكنية ، نتيجة لارتباطها بتكدسات سكانية كبيرة ، وتشترك مع باقي استعمالات الأرض (التجارية ، والصناعية ، والخدمات) في السيطرة على مساحة الحيز الحضري^(١) . كما يمثل الاستعمال السكني الركيزة الأساسية لتفاعل الإنسان مع بيئته المحيطة والسيطرة عليها ، وهو أحد الشروط الأساسية لمعيشة الإنسان، لكونه يوفر لهم السكن والحماية وتحقيق الخصوصية للأسرة.

يتناول الفصل دراسة مستفيضة عن الاستعمال السكني في المدن ، من حيث المفاهيم السكنية ونظريات التركيب الداخلي التي تخص الاستعمال السكني، ودراسة الكثافات السكنية والسكانية مع إعطاء دراسة تطبيقية تحقق المفهوم من الاستعمال السكني في المدن.

أولاً : مفاهيم الاستعمال السكني في المدن

تتناول الفقرة المفاهيم الحضرية التي تعطينا معلومات تفصيلية عن أصغر وحدة إدارية، والتي تتمثل بـ (المحلة السكنية)، وصولاً إلى الحي السكني والقطاع، وانتهاءً بالمدينة أو ما يطلق عليه (المركز الحضري)، وعلى النحو الآتي^(٢) ، حسب الشكل (٩) :

أ - المحلة السكنية :

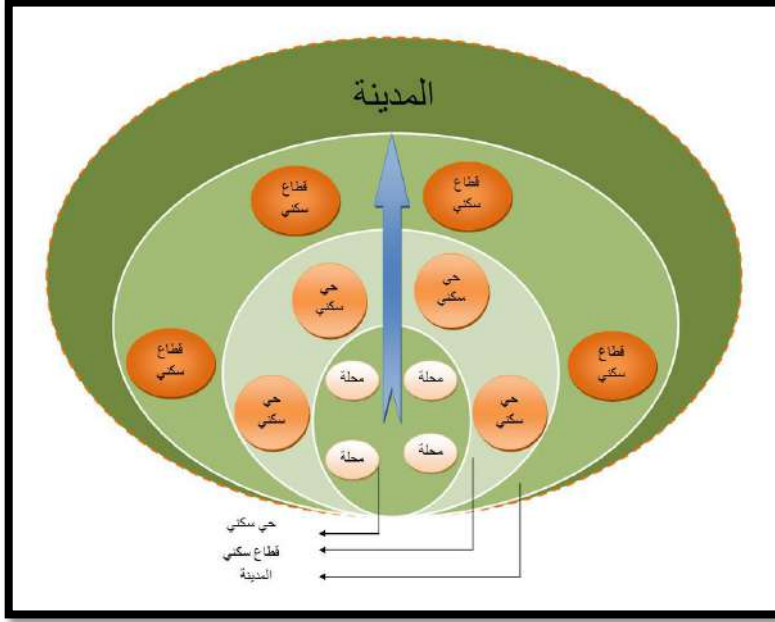
هي أصغر وحدة حضرية يتمتع سكانها بالاكتماء الذاتي اليومي، والمتمثلة بالخدمات التجارية، والتعليمية، وملاعب الأطفال، ومراكز العبادة، والرعاية الطبية، وعلى النحو الآتي :

- معدل حجم الأسرة ٦ أشخاص.
- معدل حجم السكان في المحلة السكنية ٢٤٠٠ - ٣٦٠٠ نسمة.
- عدد الوحدات السكنية في المحلة السكنية ٤٠٠ - ٦٠٠ وحدة سكنية.

(1) Raymond E. Murphy, The American Urban Geography ,New York ,Macgrow ,Hill book Co. 1966 p.254

(٢) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري ،

شكل (٩) مخطط تفصيلي لعناصر النظام الحضري المتبع في العراق



المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري ، ٢٠١٠ ، ص ٥ ،

معايير الخدمات الاجتماعية العامة ضمن المحلة السكنية :

- مدرسة ابتدائية واحدة تتكون من (١٨ صفاً)
- مدرستان إحداهما للمتوسطة وأخرى للثانوية يتكونان من (٩-١٢ صفاً)
- سوق محلي
- جامع (أو مسجد)
- مركز صحي (أو مركز للرعاية الصحية الأولية)
- بناية إدارة (مجلس بلدي)

ب- الحي السكني :

هو منطقة سكنية تحتوي على عددٍ من المحلات السكنية ما بين (٣-٥) محلة سكنية

- معدل حجم الأسرة ٦ أشخاص
- معدل عدد أفراد الحي السكني ٩٦٠٠ - ١٤٤٠٠ نسمة.
- عدد الوحدات السكنية في الحي السكني ١٦٠٠-٢٤٠٠ وحدة سكنية .

معايير الخدمات الاجتماعية العامة للحي السكني : تضاف الخدمات الاجتماعية الآتية :

- مكتب بريد
- مركز إطفاء
- مركز شرطة
- سوق
- مدرسة إعدادية مهنية

ج - القطاع السكني

يشمل القطاع السكني عدد غير محدود من الأحياء السكنية ، وغالباً ما يتم تحديد (٤) أحياء سكنية ليشمل قطاع واحد ، لكن عند الضرورات تزداد أعداد الأحياء السكنية ضمن القطاع الواحد حتى تتجاوز (١٠) أحياء سكنية، وهذا هو المعمول به في مدينة البصرة مثلاً ، إلى جانب ذلك يتوقف على أهمية المدينة وحجمها المساحي ، فضلاً عن عوامل اقتصادية أو اجتماعية وخدمية ، شكل (١٠) ، إذ يتشكل القطاع السكني بتنظيم أربعة أحياء سكنية أو أكثر وكالآتي :

- معدل حجم الأسرة ٦ أشخاص .
 - معدل حجم القطاع السكني ٣٨٤٠٠ - ٥٧٦٠٠ نسمة .
 - عدد الوحدات السكنية في القطاع السكني ٦٤٠٠ - ٩٦٠٠ وحدة سكنية
- معايير الخدمات الاجتماعية العامة للقطاع السكني : تضاف الخدمات الاجتماعية الآتية :

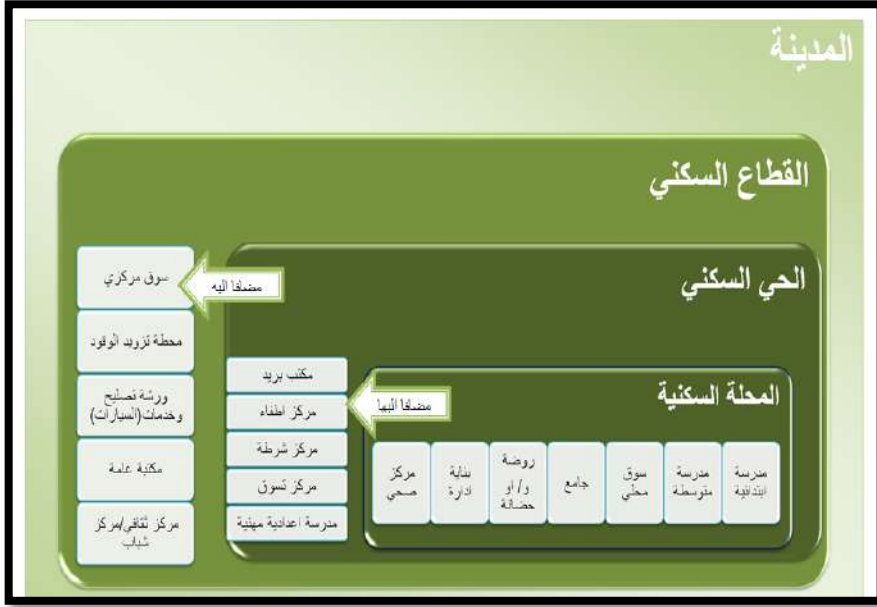
- سوق مركزي
- محطة تزويد الوقود
- ورش تصليح وخدمات (سيارات - وأجهزة منزلية)
- مكتبة عامة
- مركز ثقافي / مركز شباب

ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الاستعمال السكني وأنماطه في المدن

يعد الاستعمال السكني جزءاً أساسياً من استعمالات الأرض الحضرية، التي تمثلت بالاستعمالات (السكنية ، والتجارية ، والصناعية ، والخدمات) ، ونتيجة لذلك فمن الصعوبة بمكان إعطاء رقم مطلق يحدد نسبة المساحة التي يشغلها في المدن ، لكون النسب المساحية تختلف من مدينة لأخرى ، ومن وقت لآخر حتى داخل المدينة الواحدة ، إلا إن الدراسات التي

اهتمت بهذا الموضوع أعطت نسبة مساحية محدودة تراوحت ما بين (٣٠-٤٥%) من مجمل المساحة

شكل (١٠) التقسيمات الإدارية في المدن العراقية



المعمورة للمدينة ، مع ظهور اختلافات مكانية ، ففي البلدان المتقدمة تنخفض فيها نسبة المساحة المخصصة للاستعمال السكني بسبب التوسع العمودي ، في حين ترتفع النسبة المساحية لتصل إلى أكثر من (٦٠%) بسبب الامتداد الأفقي ، فبحسب دراسة (بارثليميو) الذي قارن بين (٣٥) مدينة أمريكية توصل إلى نسبة المساحة للمدن المدروسة تراوحت ٣٥ - ٤٠% ، أما الباحث (منفل) فوجد أنها تحتل (ثلث) المساحة الكلية للمدن الأمريكية ، ودراسة أخرى توصلت إلى أن نسبة المساحة المخصصة للاستعمال السكني في المدن البريطانية بلغت (٤٣%) من مساحة المنطقة المعمورة، ويشمل الحال مدينة لندن بنسبة ٤٣%^(١)، وفيما يخص البلدان النامية على وجه الخصوص المدن العربية والعراقية فترتفع نسبة المساحة المخصصة للاستعمال السكني إلى (٦٠%) من المساحة المدينة المعمورة ، وعلى مستوى المدن العراقية فنلاحظ تباين واضح إذ بلغت في مدينة بغداد (٦٢,٧%) لعام ١٩٧٧ ارتفعت إلى

(١) محمد أزهري سعيد السماك وآخرون ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية لمدينة الموصل الكبرى لعام ٢٠٠٠ ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٥ ، ص ٥٢ .

(٦٧٪) لعام ١٩٩٧ ، في حين بلغت نسبة المساحة المخصصة للاستعمال السكني في مدينة بغداد (٦١٪) لعام ٢٠١٤ ، أما في مدينة العمارة فبلغت (٥٨٪) لعام ٢٠١٧ ، ومدينة البصرة بنسبة (٥٢,٢٪) لعام ٢٠١٦ من مجمل مساحة المدينة الإجمالية ^(١). أما الدول العربية فقد سجلت في عمان نسبة (٦٧٪) من مجمل مساحة المدينة ، و (٢٩٪) لمدينة دمشق لعام ١٩٧٣ ^(٢).

يتصف الاستعمال السكني بأنه ينمو كاستجابة حتمية لتطور استعمالات الأرض الأخرى ، وعليه إن الزيادة المساحية للاستعمال السكني يتناسب مع نصيب الفعاليات الحضرية الأخرى ، وهذا ما يفسر توزيعه في عموم المدينة ، إذ نجد ضمن نسيج المنطقة التجارية المركزية على شكل وحدات سكنية قديمة ومتراصة وصغيرة المساحة، تقطعها أنمطا من الشوارع الضيقة والملتوية ، أو يتوزع ضمن الشوارع الرئيسة والثانوية ، أو يتوزع ضمن الأحياء السكنية النظامية أو العشوائية بل ونجد أيضا في القطاع الخارجي للمدينة (ضواحي المدن) .

توصل الباحثون في جغرافية المدن الذين درسوا المدن الأجنبية إلى حقائق مرتبطة بالاستعمال السكني في المدن، وهي تقسيم الاستعمال السكني على عدة أنمط* وهي (نمط المساكن القديمة ، ونمط المساكن واطئة النوعية ، ونمط المساكن متوسطة النوعية ، ونمط المساكن جيدة النوعية(الراقية) ، ونمط المساكن النسقية) .

وفيما يخص الدراسات العراقية فنجد دراسة هاشم الجنابي للوحدات السكنية في مدينة الموصل القديمة، تبعاً للمعيار المساحي التي تشغلها الوحدة السكنية ، وبناء على المعيار المساحي فإنه يعكس المستوى الاقتصادي لساكنتها، وقسمت الوحدات السكنية على وحدات سكنية صغيرة المساحة وأخرى كبيرة المساحة . وتوجد دراسات أخرى كثيرة جدا استندت على المعايير التصنيفية التي وضعها الرواد الأوائل أمثال (غوث منير)، الذي صنف الوحدات السكنية على فقيرة وأخرى غنية ، وخالص حسني الأشعب الذي قسم الوحدات السكنية التقليدية وأخرى محورة والمستقوفة والغربية ، وأما الدراسات العراقية الحديثة التي اتخذت من الوظيفة السكنية

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

(٢) خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢١ .

* هناك فرق كبير بين الأنمط السكنية والأقاليم السكنية ، إذ يشير النمط إلى تجميع المشاهدات ضمن رقعة جغرافية صغيرة حتى وإن كانت متفرقة مكانيا وهي الأنسب في دراسة الأنمط السكنية في المدن ، في حين أن الإقليم الذي يتسم بتجميع المشاهدات لرقعة مساحية كبيرة جدا مثل قضاء أو محافظة أو بلدان ، وبالتالي لا يمكن علمياً أن نستخدم الأقاليم السكنية في المدن والأصح أن نستخدم الأنمط السكنية في المدن.

منهاجاً لها ، واعتمدت بشكل أساس على الدراسات سالفة الذكر لتصنيف أنماط الوحدات السكنية لكل منطقة دراسية.

قادت الدراسات (المذكورة آنفاً) الاهتمام الكبير بدراسة الوظيفة السكنية للمدن في البلدان النامية بحسب أحيائها السكنية ، فقد اعتمد أغلب الباحثين على عدة معايير لغرض تمييز أنماط الوحدات السكنية فيها ، ولاسيما في المدن العراقية التي تتشارك مع المدن الأخرى من حيث الأنماط السكنية وفق التدرج التاريخي، ويعزى ذلك إلى طبيعة التغير السياسي ، وما نجم عنه من انفتاح تدريجي على مدن العالم الأخرى، وتناقل الأفكار التخطيطية والتصميمية، والتي من شأنها التغييرات التي تحدث في نوعية الأنماط السكنية في المدن . وعموماً هنالك (٨) معايير سكنية لدراسة الواقع السكني ودرجة كفاءته في المدن العراقية ، استناداً على عدة المعايير العراقية السكنية (عدد الأسر في الوحدة السكنية ، ونوع المسكن ، وتاريخ البناء ، ومساحة المسكن ، والطراز العمراني ، ومادة البناء ، وعمر المسكن ، ووجود حديقة في المسكن) .

ثالثاً : تحليل المنطقة السكنية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن

تناولنا في الفصل الثاني موضوع التركيب الداخلي للمدن مستنديين بذلك على أهم النظريات التي ركزت بشكل أساسي على تحليل المنطقة السكنية داخل المدينة، وتوزيع دور السكن فيها العلاقة القائمة بين موقع الوحدة السكنية والحالة الاجتماعية والاقتصادية وملكية السكن فيها ، فضلاً عن اهتماماتها في تفسير نمو المدن وتوزيع استعمالات الأرض ، وأهم نظرياتها (نظرية الدوائر المتراكزة ، ونظرية القطاعات ، ونظرية النوى المتعددة) ، وبالنسبة لأهمية النظريات التي أشارت إلى أن الاستعمال السكني يحتل مساحة (٣٠-٦٠ %) من مساحة المدن ولاسيما في مدن البلدان المتقدمة أو النامية على حدٍ سواء ، ولأجل ذلك يمكن إيضاح أهمية النظريات بالنسبة للاستعمال السكني في المدن وعلى النحو الآتي ^(١) :

١. نظرية الدوائر المتراكزة

ظهرت النظرية عام ١٩٢٥ على يد الباحث (ارنست برجس) وفحواها أن المدن تتكون على شكل دوائر متراكزة مبنية على أساس مدينة شيكاغو التي قسمت على (٥) دوائر متحدة المركز ، ووزعت استعمالات الأرض ضمن الأنطقة المشار إليها ، والذي يهمنها من النظرية أنها اقترحت أن نمو المدينة يبدأ من المركز باتجاه الأطراف، يرافقها وجود الدور السكنية الجديدة ذات الطرازات العمرانية المختلفة والمساحات الكبيرة كلما اتجهنا نحو أطراف المدينة ، وبالتالي وجد في النطاق الأول (المنطقة التجارية المركزية) وحدات سكنية قليلة جداً ، ذات طابع قديم ومتهرئة

(١) عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مطبعة أسعد ، مصدر سابق ، ص ١٣٣-١٣٤ .

شيدت بالتزامن مع نشوء النواة الأولى للمدينة ، ومع مرور الوقت واتساع مساحة المدينة وزيادة عدد سكانها ظهرت مشكلات عديدة، مثل الازدحام المروري، والضوضاء في مركز المدينة أدى ذلك إلى هجرة أصحابها إلى مناطق أكثر رحابة وأقل ضوضاء ، وفيما يخص النطاق الثاني (الانتقالي) إذ أجمع بين صفات المنطقة التجارية المركزية من جهة ، والوحدات السكنية الموجودة في المنطقة الثالثة من جهة أخرى ، والتالي أصبحت الدور السكنية قديمة ومتهترئة يسكنها بعض العاملين في المنطقة المركزية الأولى ، أما بخصوص باقي الأنطقة الثلاث الأخرى (منطقة دور العمال ، والمنطقة المتوسطة النوعية ، والضواحي) فهي بالأساس مناطق سكنية بامتياز، مع فرق واضح بالنسبة لشرائح المجتمع التي سكنت تلك النطاقات، فالطبقة الغنية والمترفة سكنت الضواحي البعيدة عن صخب المنطقة التجارية المركزية ، أما بالنسبة لشرائح المجتمع الفقيرة والمتوسطة فهي تقترب إلى حدٍ ما في السكن ضمن النطاقات الثلاث الأولى .

٢. نظرية القطاعات

اهتمت نظرية القطاعات بتحليل البنية السكنية في المدينة، فضلا عن دراسة نموها وتطورها ، لتشمل نوعين من التوزيع السكاني، يمثل الأول (النمو المحوري) الذي يحدث على طول الطرق الرئيسية التي تبدأ من المركز باتجاه أطراف المدينة ، والنمو الآخر هو (النمو المركزي) الذي يحدث على شكل أقواس حول مركز المدينة، وبالتالي تتجه نحو الأطراف لتمتلئ الفراغات والأرض الشاغرة التي تحصر بين التوسع الحاصل على الشوارع الرئيسية وبين نمو المدينة وتوسعها حول مركزها ، من البديهي أن نظرية القطاعات قد أولت اهتماما واضحا بتركز الصناعات الثقيلة على طول خطوط النقل الرئيسية ، ونادرا ما توزع حول مركز المدينة، وبالتالي نجد أن النظرية أشارت إلى أن مساكن الطبقة العاملة تقع بالقرب من المناطق الصناعية ، كما أوضحت أن ضواحي المدينة ليست جزءا من نسيج المدينة بل معزولة تقع خارج المدينة ، وبصورة عامة توصلت النظرية إلى أن توزيع المساكن قد تمثل في ثلاث فئات (المناطق السكنية الفقيرة ، والمناطق السكنية المتوسطة ، والمساكن السكنية الغنية)، إذ غالبا ما يتم توزيع مساكن الطبقة الغنية على طول الشوارع الرئيسية والثانوية، وتختار المواقع المرتفعة والواجهات المائية والمناطق المكشوفة من المدينة .

٢. نظرية النوى المتعددة

صنفت وجود ثلاثة أنواع من المناطق السكنية، وتم تقسيمها بحسب الطبقات الاجتماعية ، والجدير بالذكر أنه كلما ارتفع مستوى الدخل تأثر ذلك بإبعاد السكن عن المنطقة التجارية

المركزية ، وقد تتركز الوحدات السكنية ضمن ضواحي المدن ، فضلا عن ذلك فقد وجدت المنطقة السكنية حول بؤرة أو وظائف صناعية أو ثقافية أو دينية أو سياحية . وعموماً تبلورت النظريات الثلاث في إعطاء نمط عام لتوزيع المناطق السكنية في المدن، سواء كانت أحجام المدن تلك كبيرة أم متوسطة ، وعلى النحو الآتي :

أ- الوحدات السكنية الواقعة ضمن المنطقة التجارية المركزية

من المعروف أن المنطقة التجارية المركزية CBD هي منطقة تخصيصية للمؤسسات التجارية المتنوعة ، لكن بالمقابل لا تخلو من وجود تداخل للوحدات السكنية والتي تمثلت بوحدات سكنية صغيرة المساحة قديمة التشييد تسكنها الطبقات الفقيرة ، وكذلك وجود الشقق السكنية والعمارات القديمة المعدة للإيجار ، فضلا عن وجود بعض الوحدات السكنية الجيدة النوعية التي تسكنها الطبقة الاجتماعية ذات الدخل العالي ، ويعزى سبب وجودها في المنطقة التجارية للتخلص من رحلات الذهاب والإياب في حالة السكن خارج المنطقة التجارية المركزية .

ب- الوحدات السكنية الواقعة في المنطقة الانتقالية

تستشرف هذه المنطقة عند حواف المنطقة التجارية المركزية CBD ، وبالتالي فهي وحدات سكنية قديمة ومتهترئة شيدت بعد الوحدات السكنية في المنطقة التجارية المركزية، وبالتالي سكنت من قبل العوائل الغنية والفقيرة على حدٍ سواء، باختلاف مساحة المسكن والمواد المستخدمة في البناء ، وبمرور الزمن تتسع المنطقة التجارية المركزية على حساب المنطقة الانتقالية، مما يجبر سكانها على هجرتها إلى مناطق أخرى تناسب مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويبدو أن هذه المنطقة تعرضت لغزو المؤسسات التجارية والوظائف على حساب الوحدات السكنية القديمة لصالح الوظائف الأخرى (التجارية ، والترفيهية ، والصناعية) ، ويبدو أن قدم الوحدات السكنية في المنطقتين المركزية والانتقالية وضيق شوارعها سبب مشكلة تخطيطية وحضرية يستلزم وضع الخطط لتجدها بما يتناسب مع بعدها التاريخي والحضاري .

ت- الوحدات السكنية المحصورة بين الشوارع الرئيسية

إن طبيعة الشوارع الرئيسية والثانوية التي تنطلق من مركز المدينة باتجاه أطرافها تحصر على جانبيها العديد من الوحدات السكنية ذات المستويات الراقية ، وكذلك وجود العمارات التي تتوزع على جوانب تلك الشوارع، وقد استغلت كمشقق للإيجار أو محال تجارية أو ترفيهية متنوعة، ومن الملاحظ وجود حالة من التداخل ما بين الوحدات السكنية واطئة النوعية مع وحدات سكنية عالية النوعية ، فضلا عن وجود الوحدات السكنية الحديثة .

ث- الوحدات السكنية في أطراف المدينة

كلما ابتعدنا عن مركز المدينة نشاهد الوحدات السكنية ذات الطراز الأحدث ، وهي وحدات سكنية امتازت بتصميم جديد يختلف من حيث المساحة الواسعة والتصميم الداخلي الأحدث ، ويبدو أن تلك الوحدات تتداخل مع المناطق الريفية والأراضي الزراعية أكثر من ارتباطها بالمدينة التي تنتمي لها ، وهذا ما يفسر اتساع مساحتها إذا ما قورنت مع الوحدات السكنية السابقة.

ج- الضواحي السكنية

لم تعد المدن ثابتة وفق أطر محددة كما في السابق ، بل أصبحت سريعة التغير ولاسيما بعد الثورة الصناعية ، ويشمل هذا التغير تركيز وظائف متنوعة معزولة نوعاً ما عن المدينة الأم ، مثل الضواحي (السكنية ، والصناعية ، والتجارية) ، وهذه الضواحي يتم تشييدها وفق تصميم معد مسبقاً تبعاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والدخل الفردي لسكان الضاحية السكنية المراد إنشائها ، والجدير بالذكر أن لحالة التحضر السريع في المدن والتمدد المساحي على حساب الأراضي المجاورة والأراضي الزراعية واتساع شبكة النقل الحضري بامتدادات مختلفة تزامناً مع زيادة أعداد المركبات ، مما أدى إلى فتح مناطق خارج المدينة استخدمت كمناطق سكنية معزولة سميت بضواحي المدن، ويمكن اعتبارها نواة جديدة تقع خارج المدن الكبرى بمسافات تتراوح بين (٢٠-٥٠) كم، مثل المدن المصرية .

رابعاً : الكثافات السكنية والسكانية في المدن ودرجة العجز فيها

إن التوزيع المكاني للسكان لأي مدينة يتحدد وفق آليات ومعايير تحدد نمط التوزيع فيها ، إذ إن التوزيع المكاني للسكان يتسم بعدم الانتظام، لأسباب وعوامل طبيعية وأخرى بشرية أسهمت في هذا التفاوت ، لذلك يمكن تناول هذا الموضوع من الجوانب الآتية :

❖ الكثافة السكنية

تعد الكثافات السكنية من المؤشرات الحقيقية في الدراسات الحضرية، التي يمكن من خلالها قياس الطاقة الاستيعابية للكثافة السكنية في المدن ، فضلاً عن معرفة نسب الإشغال للوحدة السكنية من قبل ساكنيها وكثافتها في المدينة ، إذ تعطي مدلول كمي لمدى تزاخم السكان، ودليلاً مهماً لمعرفة درجة الاكتظاظ داخل الوحدة السكنية، وما يتبعه من تأثيرات

اجتماعية ونفسية تنعكس على سكان الوحدة السكنية ^(١) ، وهناك عدة أنواع من الكثافات السكنية المستخدمة في المدن وعلى النحو الآتي :

١. الكثافة السكنية العامة

وتسمى بالكثافة الإجمالية، ويمكن حسابها عن طريق قسمة عدد الوحدات السكنية في الوحدة المساحية (هكتار) ، ويمكن قياسها من خلال قسمة عدد الوحدات السكنية في حي معين على مساحة ذلك الحي السكني ، وحقيقة الأمر يمكن أن نستخدم هذا النوع من الكثافات لإعطاء تصور عام عن الكثافة السكنية لحي أو مجمل مدينة معينة، لتدخلها مع استعمالات الأرض الحضرية غير السكنية ، وبصفة عامة على الرغم من عموميتها الإجمالية كونها لا تعطينا صورة حقيقية عن طبيعة العلاقة بين عدد الوحدات السكنية ومساحة الحي السكني أو المدينة ، إلا إنها شائعة الاستخدام بين الباحثين لتوفر البيانات الخاصة بها وسهولة تطبيقها .

٢. الكثافة السكنية الحقيقية (الصافية)

ويقصد بها عدد الوحدات السكنية في منطقة معينة مقسومة على إجمالي مساحة تلك الوحدات مضافاً إليها نصف مساحة الشوارع المحيطة والفضاءات المفتوحة ولمساحة محددة ، ولا يشمل ذلك الخدمات العامة والشوارع المحيطة ، إذ تعد الكثافة السكنية الحقيقية من المؤشرات المساحية المهمة في الدراسات الحضرية التي يمكن حساب الطاقة الاستيعابية الفعلية للمناطق السكنية من الوحدات السكنية ^(٢) .

٣. نسبة إشغال (فرد / الغرف الكلية)

هو مؤشر يقيس الكثافة داخل الوحدة السكنية ، ويمكن معرفته من خلال قسمه عدد السكان داخل الوحدة السكنية على عدد الغرف الكلية المستعملة للسكن أو الغرف الأخرى داخل الوحدة السكنية ، وعليه إن معيار نسبة الإشغال من المقاييس المهمة لتحديد إشغال الوحدة السكنية في الكثير من المدن الحضرية، ودليل واضح لقياس درجة الاكتظاظ داخل الوحدة السكنية ، وبحسب المعيار الدولي فإن نسبة الإشغال تكون مقبولة في حدود (١,٥ - ٢ فرد/غرفة ، في حين يكون مفرط الاكتظاظ إذا تجاوزت المعدل المذكور ، كما وأن نسبة

(١) هدى مظهر دايع ورجاء أحمد حسن ، تباين معدلات الكثافة السكنية في مدينة بني سعد لعام ٢٠١٨ ، مجلة ديالى ، العدد ٨٤ ، ٢٠٢٠ ، ص ٢١٥ .

(٢) سارة حنفي حسن و جمال باقر مطلق ، أثر الكثافة في السكن المستدام (دراسة تطبيقية في مدينة بغداد - محلة ٨١٧ البياع انموذجاً) ، مجلة المخطط والتنمية ، المجلد ٢٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٠٤ .

الإشغال تتباين من دولة لأخرى ومن مدينة لأخرى، كونه يتعلق بتطور الظروف العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمدن ، إذ نلاحظ أن نسبة الإشغال في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٧٠ بواقع (٠,٥ فرد/ غرفة) ، أما في السويد فقد بلغت (٢,٨ فرد/غرفة) ، أما بالنسبة لدول العالم النامي فقد بلغت في الهند (٢,٨ فرد/ غرفة)، أما العراق فقد بلغت نسبة الإشغال (٢,٦ فرد/ غرفة)^(١).

$$\text{نسبة الاشغال} = \frac{\text{عدد افراد الاسرة داخل الوحدة السكنية}}{\text{عدد الغرف الكلي}}$$

٤. نسبة الإشغال لغرف النوم (فرد / غرفة نوم)

هو مقياس الكثافة داخل الوحدة السكنية ، ويستخرج من خلال قسمه عدد الأفراد داخل الوحدة السكنية على عدد غرف النوم المستعملة ، إذ يعد من المقاييس المهمة لتحديد إشغال غرف النوم داخل الوحدة السكنية في المدن ، ويعطي مؤشراً لدرجة الاكتظاظ داخل الغرف السكنية ، وقد حدد المعيار السكاني العراقي أن الدور مكتظة سكانياً إذ كان يعيش فيها ما بين (٢-٣ فرد/ غرفة)

$$\text{نسبة الاشغال لغرف النوم} = \frac{\text{عدد افراد الاسرة داخل الوحدة السكنية}}{\text{عدد غرف النوم في المسكن}}$$

❖ الكثافة السكانية

هو أحد المؤشرات المهمة الذي يهتم بتوزيع السكان على الوحدة المساحية ، ويمكن تمثيل الكثافات السكانية عن طريق التمثيل الخرائطي بوساطة التوزيع النقطي أو التوزيع التضليل المساحي ، وترتبط درجة دقة التمثيل الخرائطي بدقة البيانات السكانية والمساحية في المدن ، وكلما كانت البيانات السكانية والمساحية دقيقة كلما أمكن التوصل إلى نتائج حقيقية للتمثيل الكارتوغرافي^(٢)، ويمكن إيجاز الكثافات السكانية بحسب الآتي :

١. الكثافة العامة

تسمى الكثافة العامة أو الحسابية، ويمكن اشتقاقها من قسمة عدد السكان على الوحدة المساحية التي يشغلونها ، وتعد من أبسط المقاييس المستخدمة لدراسة الكثافة السكانية، إلا إن استخدام الكثافة العامة في توزيع السكان لا يعطينا صورة حقيقية عن طبيعة العلاقة بين السكان

(١) هدى مظهر دايج ورجاء أحمد حسن ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) أحمد علي إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .

والموارد الاقتصادية، نظراً لتداخل الأراضي الزراعية واستعمالات الأرض الأخرى مع الوحدات السكنية ، والسبب الآخر أن الكثافة العامة تركز السكان وفق المساحات المشغولة والخالية على حدٍ سواء ، ومع ذلك هي شائعة الاستخدام بين الباحثين لتوفر البيانات الخاصة بها وسهولة تطبيقها^(١).

فلو كان لدينا عدد سكان مدينة البصرة حسب التقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤ بواقع (١٤٢١٨٠٢) نسمة، ومساحة المدينة الكلية (١٠٧٠٠) هكتار)، فإن الكثافة العامة تبلغ (١٣٢,٩ نسمة /هكتار) ، باستخدام المعادلة الآتية :

$$\text{الكثافة العامة} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{مساحة المدينة الاجمالية}}$$

٢. الكثافة الحقيقية

تعد الكثافة الحقيقية مؤشراً مهماً لقياس الكثافة السكانية، لأنها توضح العلاقة بين حجم السكان والمساحات المعمورة من الأحياء السكنية ، بمعنى آخر استبعاد المساحات غير المأهولة بالسكان كافة ، مثل المناطق الفارغة أو المناطق الزراعية والغابات الكثيفة ، ومن الواجب ذكره أن نتائج الكثافة الحقيقية هي أكثر دقة في توضيح التباين المكاني لتوزيع السكان في المدن، مع استبعاد المساحات والمناطق التي لا يعيش فيها السكان عادةً، مثل الشوارع والحدائق والملاعب والمباني العامة ، وعادة ما تستخدم الكثافة الحقيقية بعد استخدام الكثافة العامة في المدن لغرض معرفة الفرق بين الصورة المضللة التي تعكسها خريطة الكثافة العامة والصورة الحقيقية التي تعكسها الكثافة الحقيقية للسكان^(٢).

فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا عدد سكان مدينة البصرة حسب التقديرات السكانية لعام ٢٠٢٤ بواقع (١٤٢١٨٠٢) نسمة، ومساحة الوحدات السكنية فقط (٥٦٩٧,٦) هكتار)، فإن الكثافة الحقيقية تبلغ (٢٤٩,٥ نسمة /هكتار)، بمعنى أنها تشكل ضعف الكثافة العامة البالغة (١٣٢,٩ نسمة / هكتار) باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{الكثافة الحقيقية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{مساحة المسكونة الفعلية}}$$

(١) عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ،مصدر سابق ، ١٩٨٠ ، ص٤٩.

(٢) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

(دراسة في جغرافية المدن) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص ٩٢ .

٣. الكثافة الزراعية

يمكن استقراء هذه الكثافة من قسمة عدد العاملين في الزراعة في مكان معين والمساحة المزروعة فعلا ، إذ تهتم الكثافة الزراعية بوظيفة السكان فضلا عن وظيفة الأرض ، ويمكن استخدامها في الدول ذات الاقتصاد الزراعي ، لكن بالمقابل لا تعطي فكرة واضحة للدول الصناعية التي تعتمد على أنشطة اقتصادية غير الزراعية مثل (التجارة ، والمهن الحرة ، والتعدين)

٤. الكثافة الريفية

هي قسمة سكان الريف (السكان الزراعيين) على المساحة المزروعة فعلا ، فعلى سبيل المثال لدينا عدد سكان الريف العراقي لعام ١٩٩٠ بواقع (٥٢٢٣٢٠٠) نسمة ، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية (٣٩٥٠٠) كم^٢ ، لذلك فإن الكثافة الريفية بلغت ١٣٢ كم^٢ ، بحسب المعادلة الآتية :

$$\text{الكثافة الحقيقية} = \frac{\text{عدد السكان الزراعيين}}{\text{مساحة الاراضي الزراعية}}$$

٥. الكثافة الحضرية

هي نسبة سكان الحضر (سكان المدن) إلى المساحة المعمورة ، إذ يمكن استخدام مساحة المنطقة الحضرية أو المساحة المبنية أو المساحة الصافية في المقام بعد استبعاد غير المشمولة ، لكن بالرغم من إيجابياتها فإنها لا تخلو من مشكلات تتمثل بعدم حساب التوسع العمودي للمدن، وبالتالي لا يعطي صورة حقيقية للكثافة الحضرية ، إلى جانب ذلك لا تعطي مدلول واضح لتركز السكان داخل المباني أو الغرف .

❖ العجز السكني

تعد مشكلة العجز السكني من أعقد المشكلات التي تعاني منها المدن الحضرية، نتيجة لارتباطها بعوامل اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية ، إذ نصت المعايير العالمية والمحلية على أنه لا يجوز أن تشغل الوحدة السكنية أكثر من أسرة.

إذ يرتبط السكن من الناحية الاجتماعية بالسكن (الوحدة السكنية)، وهي قطعة الأرض والبناء المشيد عليها لإيواء أسرة واحدة في الغالب ، فالعجز السكني هو نقص في أعداد الوحدات السكنية نتيجة لعدم توازن الوحدات السكنية الموجودة كواقع حال أو المطلوبة مستقبلا مع عدد الأسر المتكونة، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من النقص في عدد الوحدات السكنية

المطلوبة فعلاً^(١) ، ففي حالة انخفاض أعداد الوحدات السكنية وزيادة أعداد الأسر سنة بعد أخرى يسمى بـ (العجز التراكمي) ، وهو نقص تكراري ما بين المعروض من الوحدات السكنية والمطلوب منها الذي يخضع نتيجة لعدة أسباب نذكرها بهيئة نقاط :

أ- الزيادة المضطردة في السكان بسبب النمو السكاني الطبيعي وعامل الهجرة والنزوح السكاني أدت إلى تفاقم مشكلة العجز السكني ، مما يشكل ضغطاً على الوحدات السكنية (المعروض) وزيادة الطلب على الوحدات السكنية لتلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية .

ب- التطور الاجتماعي والمعيشي للأسر ، لأن ارتفاع الدخل المادي يعطي مساحة ورغبة كبيرة للعوائل الممتدة بأن تنفك للحصول على وحدات سكنية مستقلة ، وهذا ما يطلق عليه (الحراك السكاني في المدن) ، أي زيادة الطلب على الوحدات السكنية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهم .

ت- عدم موازنة ما موجود من وحدات سكنية (قوة العرض) مع (قوى الطلب) وتسمى العلاقتين بـ (سوق السكن) الناتج عن الزيادة السنوية لأعداد الأسر .

ث- عدم وجود موارد مالية كافية وسياسة تخطيطية طموحة تلي الحاجة المتزايدة من الوحدات السكنية ج- حالة عدم الاستقرار مثل الحروب والأزمات تسبب زيادة كبيرة في العجز السكني للمدن .

يرتبط بموضوع العجز السكني عدة مفاهيم ، فالسكن (هو أحد مستلزمات الحياة ومطلباً أساسياً لكل أسرة لما يوفره من استقرار نفسي ورفاه اقتصادي وكذلك حماية لأفراد الأسرة وهو مطلب إنساني قبل كل شيء) ، أما بخصوص **العجز السكني** فيشير إلى حالة (عدم التكافؤ بين عدد الأسر وعدد الوحدات السكنية التي تشغلها خلال مدة زمنية محددة ، بغض النظر عن كون الأسرة مالكة أو مستأجرة للوحدة السكنية) ، والجدير بالذكر هنالك علاقة عكسية إذ كلما زاد عدد الوحدات السكنية انخفض العجز السكني وبالعكس ، فإنه كلما انخفضت أعداد الوحدات السكنية ارتفع العجز السكني ، وعليه يقسم العجز السكني على نوعين^(٢) :

(١) محمد علي مرزا ، مشكلة السكن في مدينة بغداد ، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٦ ، حزيران ، ٢٠١٤ ، ص ٦٢٢ .

(٢) بشير إبراهيم الطيف وأريج بهجت أحمد ، النمو الحضري وانعكاساته السلبية على تنامي مشكلة الإسكان والعجز السكني في مدينة بغداد ، مجلة الأستاذ ، العدد ٢٢٤ ، المجلد الثاني ، ٢٠١٨ ، ص ٣٤٨ .

أ- العجز السكني النوعي

يشير المفهوم إلى عدم توافر المساكن الصالحة للسكن بحسب المقاييس العالمية (الصحية والبيئية)، ولا سيما فيما يتعلق بعدم تحقيقها الأمان والخصوصية والمساحة الكافية وغيرها من متطلبات المسكن الصالح للسكن ، وهنا نشير إلى أن المساكن غير الصالحة للسكن تشمل (دور اللبن، والصرائف، والأكواخ، والعشوائيات التي تنتشر في المدن وأطرافها ، فضلا عن ذلك يشمل المساكن القديمة التي مضى على بنائها أكثر من ٦٠ سنة ، تناولت المؤشرات العمرانية أن الوحدة السكنية التي مرّ عليها (٤٠) سنة فهي غير صالحة للسكن لعدم توفر الشروط الصحية والعمرانية نتيجة إلى قدم المبنى ، ينظر صورة (٢) .

$$\text{العجز السكني النوعي} = \frac{\text{عدد الوحدات السكنية غير الصالحة للسكن}}{\text{اجمالي الوحدات السكنية في المدينة}}$$

ب- العجز السكني الكمي

هو مفهوم يعبر عن حجم العجز السكني الحالي أو لسنة محددة بالأعداد، والذي بدوره يعبر عن عدد الأسر التي تشارك أسر أخرى في وحداتها السكنية، أو الأسر التي تسكن بمعدلات إشغال عالية، فضلاً عن الأسر التي لا مأوى لها ، أو الأسر التي تسكن في المؤسسات الحكومية وبصفة عامة يشير العجز السكني الكمي إلى الفرق بين عدد الأسر وعدد الوحدات السكنية الموجودة فعلاً ، بغض النظر عن كون تلك الأسر مالكة للوحدات السكنية أو مستأجرة لها، وكذلك كون تلك الوحدات جيدة النوعية مبنية من مواد ثابتة كالدور والشقق أو غير جيدة النوعية المبنية من مواد بناء غير ثابتة كبيوت الطين والصرائف ^(١) .

$$\text{العجز السكني الكمي} = \frac{\text{عدد الاسر في المدينة}}{\text{عدد الوحدات السكنية الموجودة فعلاً}}$$

(١) فراس سامي عبد العزيز القطراني ، العجز السكني في مدينة الزبير والحاجة المستقبلية ، مجلة دراسات البصرة ، العدد ١٨ ،

السنة التاسعة ٢٠١٤ ، ص ٩١ .

صورة (٢) جانب من المساكن العشوائية في المدن العراقية



خامساً : دراسة تطبيقية لتوزيع الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦^(١)
اعتمدت الدراسة على عدة معايير لغرض تمييز أنماط الوحدات السكنية فيها، لأن مدينة البصرة من المدن العراقية التي تشارك مع المدن الأخرى من حيث الأنماط السكنية وفق التطور المورفولوجي للمدينة ، ويعزى ذلك إلى طبيعة التغير السياسي لعام ٢٠٠٣، وما نجم عنه من انفتاح تدريجي على مدن العالم الأخرى، وتناقل الأفكار التخطيطية والتصميمية، والتي من شأنها التغيير من الأنماط السكنية في المدينة . ميزت الدراسة (٥) أنماط تصنيفية سكنية في المدينة ، استناداً على عدة معايير سكنية وهي (مساحة المسكن ، والطراز العمراني ، ومادة البناء ، وعمر المسكن ، ووجود حديقة في المسكن) بحسب الجدول (٧) والخريطة (٢) يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

١. نمط المساكن القديمة

ينتشر هذا النمط في الأحياء والمخلات السكنية القديمة في البصرة والعشار ومناطق متفرقة من المدينة، ولاسيما في النواة الأولى للمدينة ، فالوحدات السكنية تتوزع بصورة غير منتظمة

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، الطبعة الأولى ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، العتبة العباسية المقدسة قسم شؤون المعارف

الإسلامية والإنسانية ، البصرة ، العراق ، ٢٠٢٣ ، ص١٣٦-١٤١

ومتباينة في مساحاتها تتخللها أزقة ضيقة وملتوية والبعض منها مغلقة ، بلغت أعدادها (٤٠٩٢٥) وحدة سكنية بنسبة (٢٦,٢%) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة البالغة (١٥٦٢٦١) وحدة سكنية ، ويعزى سبب ارتفاع أعداد تلك الوحدات فيها ، فيما لو قورنت مع بقية الوحدات السكنية الأخرى إلى طبيعة المساحة الصغيرة المخصصة للمسكن ، إذ بلغ معدل مساحة المسكن (٢١٢٧) ، وبالتالي يفسر لنا حجم المساحة المخصصة للمساكن القديمة ، إذ بلغت (١١٤٠,١) هكتارا ما يعادل (٢٠,١%) من مجموع مساحة الوحدات السكنية في المدينة البالغة (٥٦٩٧٦ هكتارا) .

جدول (٧)

أنماط الوحدات السكنية وإعدادها ونسبتها المئوية ومساحاتها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦

ت	الوحدات السكنية	العدد	النسبة %	المساحة هكتار	نسبة مساحة
١	الوحدات السكنية القديمة	٤٠٩٢٥	٢٦,٢	١١٤٠,١	٢٠,١
٢	(أ) الوحدات السكنية المتوسطة (واطئة النوعية)	٢٠٨٤١	١٣,٣	٤٤٦,٣	٧,٨
	(ب) الوحدات السكنية متوسطة النوعية (جيدة النوعية)	٢٤١٢٩	١٥,٤	٨٥٢,١	١٤,٩
٣	الوحدات السكنية جيدة النوعية	٢٨٣٨٧	١٨,٢	١٥٩١,٦	٢٧,٩
٤	العمارات السكنية الوحدات السكنية المتمثلة	١٨٢١٤	١١,٧	٦٣٦,٩	١١,٢
٥	السكن العشوائي	٢٣٧٦٥	١٥,٢	١٠٣٠,٦	١٨,١
	المجموع	١٥٦٢٦١	١٠٠	٥٦٩٧,٦	١٠٠
	مساحة المدينة الإجمالية وبضمنها مساحة الوحدات السكنية			١٠٧٣٧	

المصدر : مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ٨٠

٢. نمط المساكن متوسطة النوعية :

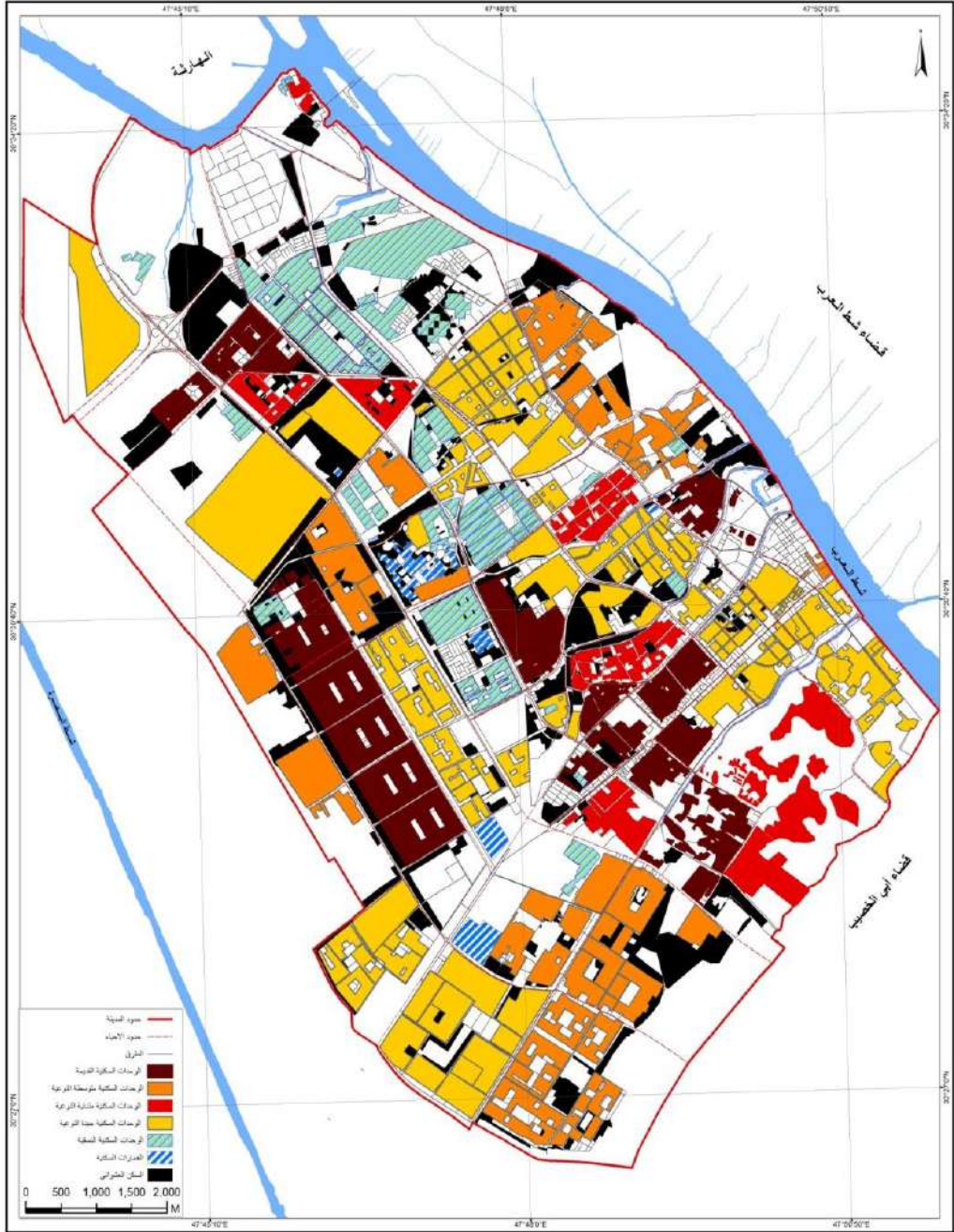
يتألف هذا النمط من نوعين يتمثل الأول بالمساكن واطئة النوعية ومتوسطة النوعية:

أ - المساكن المتدنية النوعية

تتوزع هذه المساكن في أجزاء مختلفة من مدينة البصرة ، سواء كان هذا التوزيع يرتبط بموقع قريب من المساكن القديمة لكونها قد تزامن البعض منها في المدة نفسها لإنشائها ، أو بين المساكن الحديثة التي تقع في أطراف المدينة ، إذ بلغت أعدادها (٢٠٨٤١) مسكناً أو ما يعادل (١٣,٣%) من مجموع الدور السكنية في المدينة ، بمساحة (٤٤٦,٣) هكتارا) بحجم سكاني (٧٧٥٨٢) نسمة .

اتسمت هذه المساكن بكونها أكثر حداثة من حيث المساحة والطراز العمراني ومادة البناء وحتى عمر المساكن ، لاسيما إذا ما قورنت مع نمط المساكن القديمة . إذ إن هناك عوامل ساهمت في ظهور هذا النمط منها رغبة الدولة بتوسيع مجال المدينة وذلك باستحداث

خريطة (٢) انماط الوحدات السكنية في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦



المصدر : مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، أطروحة دكتوراه ، الجزء الثاني ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ٥٥ .

أحياء جديدة تستقبل الحجم المتنامي من المهاجرين ، وهذا الأمر شجع في توزيع قطع سكنية للسكان ولاسيما في وسط وأطراف المدينة مستفيدين من خدمات مشاريع الإسكان الحكومية ، والملاحظ من هذا النمط سيادة الشوارع العريضة والمستقيمة التي اتبع في تخطيطها النظام الرباعي، لأن تخطيطها قد سبق عملية توزيع القطع السكنية ، أما مواد البناء فإن أغلبها شيدت من مادة الطابوق والجص والأسمنت بالنسبة للجدران، أما السقوف فشيدت من الشيلمان والطابوق (العكادة)، والبعض الآخر استخدم الخرسانة للسقوف ، وبلغت متوسط مساحة المسكن (٢٠٠م^٢) على الرغم من كونها متصلة من ثلاث جهات إلا إنها تمتعت بخصوصية ومساحات أكبر للغرف ، ومع ذلك افتقرت إلى وجود حديقة منزلية مع غياب واضح لوجود مرائب للسيارات، بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي للأسر الساكنة وبالتالي عدم إمكانية امتلاك سيارة خاصة.

ب - متوسطة النوعية

شهدت مدينة البصرة في عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تطوراً كبيراً في العديد من المجالات ومنها الاستعمال السكني ، ويعزى ذلك إلى عملية تخطيط المدينة ووضع تصميم أساسي لها من قبل شركة (ليلون ديفز) في منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، وهي استمرار لمحاولات تخطيطية سابقة مما انعكس ذلك بشكل مباشر على توسع المدينة وابتجاهات مختلفة هذا من جهة ، ولظروف الحرب العراقية الإيرانية عقد الثمانينيات من القرن العشرين دور آخر في هذا التوسع ولاسيما مع ظهور حملة توزيع القطع السكنية على المنتسبين من العسكريين ولمختلف الصنوف، لغرض استمرار زخم المعركة من جهة ثانية ، فضلاً عن زيادة دور المصرف العقاري في تنشيط حركة البناء في المدينة، ولهذا الغرض شرعت الجهات المعنية عبر قنواتها (الجمعيات التعاونية^(*)) ، والإسكان ، وجمعية بناء المساكن للمعلمين .. الخ) في حملة واسعة لتوزيع قطع أراضي على المواطنين ، فعلى سبيل المثال تم توزيع (١٨٢٣٧) قطعة سكنية خلال عقد السبعينيات، و (٤٧٦٨٨) قطعة سكنية خلال عقد الثمانينيات، وما تمخض عن هذه التخصيصات من ظهور العديد من الأحياء الجديدة مثل حي (العباس) ، والتأميم ، والبلديات ، والقائم ، والقبلة ، والشرطة) ، فضلاً عن بقية الأحياء السكنية القديمة

(*) سن قانون الجمعيات التعاونية المرقم ٧٣ لعام ١٩٥٩ لغرض توجيه حركة البناء والإعمار للمدن ، حيث تقوم الدولة بتوفير أراضٍ لتلك الجمعيات، وتقوم هذه بدور الفرز والتوزيع، ولغرض دعم الحركة التعاونية وفر المصرف العقاري قروضاً ميسرة لمنتسبي جمعيات بناء المساكن في بغداد والمحافظات ومنها البصرة ، ينظر : صالح فليح حسن الهيتي ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠ ، الطبعة الأولى ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٧.

(الزهور، والرافدين ، والميثاق) . سجل هذا النمط (٢٤١٢٩) مسكنا ونسبة (١٥,٤%) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة، وبمساحة (٨٥٢,١) هكتارا ما يعادل (١٤,٩%) من مجمل المساحة المخصصة للاستعمال السكني ، وبعدد سكاني (١٤٧٥٣٥) نسمة ، فضلا عن اتساع مساحة المسكن (٢٠٠-٥٠٠م^٢) .

يتضح مما سبق أن المساكن ذات المساحات الكبيرة على الرغم من تقادمها الزمني إلا أنها البعض منها يحتوي على حدائق ومرائب، وهذا انعكاس للمساحة الكبيرة التي تشغلها هذه المساكن ، أما المساكن التي تمثلت بأحياء (العباس ، والقبلة ، والبلديات ..الخ) فعلى الرغم من احتلالها مساحة (٢م^٢٠٠) للمسكن الواحد والتي تعد معيارية لكن ليست بكبيرة ، لأنها وحدات سكنية حديثة شيدت في عقد الثمانينات ذات الطراز الغربي، واستفاد أصحابها من التسهيلات التي وفرها المصرف العقاري والتي ساهمت في دفع عجلة العمران نحو التقدم بالرغم من ظروف الحرب المستمرة بين العراق وإيران .

٣. نمط المساكن جيدة النوعية :

يتشارك هذا النمط في بعض وحداته السكنية مع الوحدات السكنية المتوسطة النوعية من حيث تاريخ إنشائها، والبعض الآخر منها ظهرت بعد تغير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، وهذا ما يفسر ظهور أحياء جديدة لم تكن معروفة مثل (الطوبة والنخيلة ، ياسين خريط (الغدیر) ، والأساتذة ، ومحلة عتبة بن غزوان)، إلا إن هناك أوجهاً كثيرة للاختلاف فيما بينها ، ولاسيما فيما يتعلق بالمساحة المخصصة للمسكن، وأخرى تتعلق بالطراز العمراني، وتوفر حديقة منزلية ، ومدى توفر الأراضي السكنية والمستوى الاقتصادي للأسرة وحجم الأسرة ، فضلا عن قرارات الدولة في تحديد مساحة القطع السكنية الموزعة ، وبالتالي فإن زيادة مساحة المسكن معناه توفر خصوصية له من إنشاء حديقة ومرائب للسيارات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حدث تغير في الطراز العمراني ، اذ نلاحظ أن ما نسبته ٨٥% هي المساكن ذات الطابقين ولاسيما مع إدخال تحسينات تخص المظهر الخارجي لها ، وبصفة عامة سجل عدد الوحدات السكنية (٢٨٣٨٧) مسكنا ما نسبته (١٨,٢%) من مجموع المساكن في المدينة ، وبمجم سكاني (٢١٧٠٩٥) نسمة . وسجلت مساحة هذا النمط (١٥٩١,٦) هكتارا بنسبة (٢٧,٩%) من مجموع المساحة المخصصة للاستعمال السكني وهي مساحة كبيرة فيما لو قورنت مع المساحات التي خصصت لبقية الأنماط الأخرى.

أما بخصوص المظهر الخارجي فهي ذات طابقين منفصلة بعضها عن بعض، لكنها يفتقر البعض منها إلى وجود الحدائق فيها ، ويعزى ذلك إلى أن المالكين قد استغلوا المساحة بالشكل

الأمثل ، لذلك تراوحت مساحة الوحدة السكنية فيها (٢٥٠ - ٣٠٠ م^٢) ، أما بخصوص الطراز العمراني فقد بنيت الوحدات السكنية لهذا النمط وفق الطراز الغربي ، وقد استخدم في بنائها الطابوق بنسبة (٩١ %) ، والسقف من الكونكريت المسلح .

٤ - نمط الوحدات النسقية (المتماثلة) والعمارات السكنية .

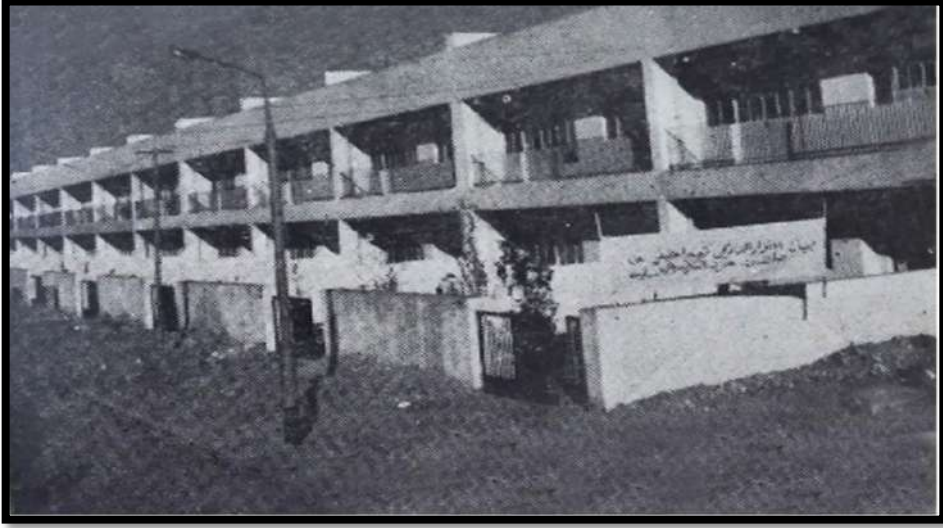
يشير هذا النمط إلى مجموعة من المساكن التي بنيت وفق أسس تخطيطية موحدة بكافة مواصفاتها الفنية والمواد المستخدمة في ذلك ، فهو يضم طرازاً واحداً في البناء أو المواد متشابه لبناء جدران الوحدة السكنية أو المواد التنسيقية ، وهذا ما يفسر أن كل موقع سكني يمتاز بالتشابه في الشكل والامتداد والتصميم الداخلي والتشابه يشمل حتى الارتفاع ولاسيما في عدد الطوابق . ضمن أجزاء عديدة من مدينة البصرة ، وهي ظاهرة سادت منذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ولا زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر ، إذ عملت الجهات المعنية في إيجاد سكن مناسب لمتسببها وبالتالي فهي جزء من مشاريع الإسكان الحكومي ، وهذا النوع من الوحدات وزعت على مختلف الشرائح منها (المهندسين ، والمدراء ، والموظفين) . قسم هذا النوع من الوحدات السكنية على نوعين :

أ - الوحدات السكنية النسقية (المتماثلة)

تحتل المساكن النسقية الأفقية مناطق معينة من أحياء المدينة ، إذ تركز في أحياء محددة من المدينة (الزهراء ، والأصمعي ، والجمهورية ، والتأميم ، والموفقية ، وخالد بن الوليد ، والبلديات ، والسلام ، والمهلب ، والغدير ، والميثاق ، والمعقل ، والأبلة) ، صورة (٣) ، يضم هذا النوع (١٨٢١٤) مسكناً ، بمساحة (٦٣٦ ، ٩) هكتاراً ما يعادل (١١ ، ٢ %) من مساحة الوحدات السكنية في المدينة ، ومن الملاحظ بأنه ساعدت الجهات المعنية على تنشيط ظاهرة السكن ضمن الوحدات السكنية النسقية في أطراف المدينة ، بغية تخليصها من الصرائف والأكواخ التي انتشرت مع بدايات القرن العشرين ، وإيجاد فسحة أمل للسكان المهاجرين للسكن ضمن بيئة تلي طموحاتهم ، ومن الملاحظ أن تلك الوحدات غير متشابهة من حيث المساحة المخصصة لكل مسكن أو المظهر الخارجي ، ويعزى ذلك إلى اختلاف زمن بنائها فضلاً عن اختلاف الجهة المنفذة مثل (شركة OneB) ، وشركة (B.B.C) البريطانية ، و (شركة تاجريان الهندسية)



صورة (٣) مشروع إسكان مديرية كهرياء المنطقة الجنوبية (النجبية) لعام ١٩٧٠



المصدر: رجب بركات ، بلدية البصرة ١٩٦٩-١٩٨١، الطبعة الأولى ، مطبعة البصائر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣، ص٣٦٨
 أما المساحة المخصصة فقد تباينت هي أيضا ما بين (١٠٠-٣٠٠ م^٢) ، ويستثنى من ذلك الوحدات السكنية في حي المعقل التي تباينت مساحتها ما بين (٦٠٠-١٢٠٠ م^٢)، ويعزى ذلك الى أسلوب التخطيط والهندسة البريطانية ، التي وزعت على مدراء أقسام شركة الموانئ والمهندسين والجاليات، وهذا ما يدل على حجم المساحة الكبيرة التي احتلتها تلك المساكن .

بصفة عامة فإن بعض الوحدات المتماثلة تحتوي على حديقة كبيرة أمام المنزل كما في الوحدات المتماثلة ضمن أحياء (المعقل ، والتأميم ، والسلام) وبعضها الآخر لا تحتوي على حديقة نظرا لصغر مساحة المسكن ، لكن على الرغم من طبيعة الاختلافات في تصاميم الوحدات السكنية النسقية إلا إنها تشترك في صفة طراز المسكن، حيث أنشئت وفق الطراز الغربي (البيت المغلق) ، وتوزعت على شكل صفوف طويلة ومتقابلة يحتوي البعض منها على حدائق من جهة واحدة أو من جهتين، ويستثنى منها الوحدات السكنية ذات المساحة الصغيرة ١٠٠ م^٢ أو أقل من ذلك .

أما بخصوص طبيعة مواد البناء فقد تباينت ما بين الكتل الكونكريتية الجاهزة كما في الوحدات السكنية في الموفقية، والبعض الآخر تم تشييدها من الطابوق ، أما السقوف فكانت من الكونكريت المسلح والبعض الآخر استخدم فيها الشيلمان (عكادة).

ب - العمارات السكنية

كان الاهتمام الحكومي منصباً في كيفية استقطاب الزيادة السكانية مع اختزال المساحة ، لذلك عدت إحدى تلك الإجراءات التخطيط لبناء عمارات سكنية أسوة بالعاصمة بغداد ، وبناء عليه ظهرت العمارات السكنية في أحياء (الموقفية ، والجمعيات ، والبلديات^(*)) وقد أنشئت بطريقة البناء الجاهز ، أما العمارات السكنية (شقق الفاو^(**)) في حي الأصمعي فقد شيدت بمادة الطابوق ، صورة (٤) ، فضلاً عن ذلك شيدت العمارات المتفرقة في أحياء معينة لتلبي أغراضاً محددة ، فعلى سبيل المثال ثم إنشاء عمارة التأمين في حي الزهور لإسكان أساتذة الجامعات وهي محاولة لاستقطابهم وتوفير مساكن لهم ، وعمارة أخرى تابعة إلى الجوازات والسفر تم تخصيصها لأصحاب الدخل المحدود في منطقة (الدوكيارد) ضمن حي العشار ، كذلك عمارات سكنية في حي المعقل وعمارات سكنية في حي صنعاء ، فضلاً عما تقدم توجد العديد من العمارات السكنية المتناثرة ولاسيما على امتداد الشوارع التجارية مثل (شارع بشار ،

صورة (٤) العمارات السكنية في أحياء (الموقفية والأصمعي)



تاريخ التقاط الصورة ٢٠١٦/٦/٢٤

(*) تم تشييد العديد من العمارات السكنية بعد عام ٢٠٠٥ من قبل مشروع إسكان المحافظة وقاربت مساحتها (٢٤,١) هكتاراً) لكن لحد هذا الوقت لم يتم اكتمالها بسبب الأزمة المالية التي يمر بها البلد.

(**) تعد تسمية شقق الفاو تسمية محلية أطلقت على السكان النازحين من قضاء الفاو على أثر الحرب العراقية الإيرانية عقد الثمانينيات والذين اتخذوا من تلك الشقق ملاذاً لهم .

و ١٤ تموز ، ومالك بن دينار ، والاستقلال ، والكويت ، والوطن ، والتجاري) التي خصصت لإسكان العوائل الفقيرة وفق مبدأ الإيجارات ، وضمت العمارات السكنية في أحياء (الموفقية ، والأصمعي ، والجمعيات) واقع (١٨٢١٤) شقة سكنية بمساحة إجمالية (١٠٣٠,٦) هكتارا من مجموع المساحة المخصصة للوحدات السكنية الأخرى.

٥ - السكن العشوائي

إن ظاهرة السكن العشوائي تشير إلى تشييد مساكن على أراضي الغير من دون ترخيص قانوني من قبل الجهات الحكومية أو الأشخاص . وبالتالي فهي تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية للعيش، كونها ذات خصائص اقتصادية وعمرانية واجتماعية متدنية^(١). وتعد ظاهرة السكن العشوائي ظاهرة غير حضارية تقف وراءها عوامل عديدة منها سياسية واقتصادية وسكانية ولها أبعادها السلبية على البنية التحتية والمعمارية في المدن.

يتضح من الجدول (٨) أن عدد العشوائيات في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣ بلغت (٢٣٧٦٥) مسكناً عشوائياً تمثلت بـ (٤٨) حياً سكنياً باستثناء (٧) أحياء سكنية^(*) بعدد سكاني (١٥٩٩٧٠) نسمة ، سجلت مساحة المساكن العشوائية (١٠٣,٦) هكتارا ما يعادل (١٨,١ %) من مساحة المدينة .

جدول (٨)

التوزيع المكاني للسكن العشوائي وأعدادها في مدينة البصرة لعام ٢٠١٣

ت	الحي السكني	العشوائيات	%	ملكية الأرض	ت	الحي السكني	العشوائيات	%	ملكية الأرض
١	القادسية	٦٥٠	٢,٧	بلدية البصرة	٢٦	القبلة (الرشيد)	١٣٠	٠,٥	بلدية البصرة
٢	عتبة بن غزوان ، العالية ، صبحة العرب	١١٥٠	٤,٨	بلدية البصرة	٢٧	البلديات (الجامعة)	٢٩٢	١,٢	بلدية البصرة
٣	الصمود	١٥٠	٠,٦	بلدية البصرة	٢٨	النصر (الطويسة)	١٢٥	٠,٥	الدفاع + الأوقاف
٤	الساعي	١٧٣	٠,٧	بلدية البصرة	٢٩	المحارب / نواب الضباط	٩٧	٠,٤	بلدية البصرة
٥	الفرهيدي	٨٥	٠,٤	بلدية البصرة	٣٠	الأندلس	١٢٥	٠,٥	البلدية + الدفاع
٦	كوت الحجاج	١٢٠٠	٥,١	بلدية البصرة	٣١	العامل	١٥٠	٠,٦	بلدية البصرة
٧	الجمهورية	٩٠	٠,٤	بلدية البصرة	٣٢	السلام / دور محمد القاسم	١٥٠	٠,٦	الدفاع

(١) حسن محمد زنكنة ، العشوائيات السكنية (دراسة في جغرافية المدن) دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٤.

(*) الأحياء الخالية من السكن العشوائي (التحرير ، والقاهرة ، وبريهة ، والربيع ، والخضراء ، والطوبة والنخيلة ، وعمان)

٨	الأكاديمية البحرية	٢٥٠	١٤١	الدفاع	٣٣	الأبله	٧٥٠	٣٠٢	الموائ
٩	المتنزه	٣١٨	١٤٣	عقارات الدولة	٣٤	الهادي	٣٠٠	١٤٣	الدفاع + الشباب والرياضة + البلدية
١٠	الزهور	٦	٠٠١	الوقف السني	٣٥	التميمية	٢٣٨٠	١٠٠١	بلدية البصرة + الدفاع
١١	الشرطة	٣٢١	١٤٣	بلدية البصرة	٣٦	الحسين والمربع	٢٢٨٣	٩٠٦	البلدية + كهرباء
١٢	الجمعيات	١٨٠	٠٠٨	بلدية البصرة + الداخلية	٣٧	الرافدين	١٣٦	٠٠٦	بلدية البصرة
١٣	الغدير والكويبة ياسين خريبط	٨٢٧	٣٥٥	بلدية البصرة	٣٨	الميثاق	٤٤	٠٠٢	بلدية البصرة
١٤	المعقل	١٠٦٣	٤٥٥	الموائ	٣٩	الرسالة	١٧٣	٠٠٧	بلدية البصرة
١٥	قيادة القوة البحرية (ميناء المعقل)	٧٥٠	٣٠١	الدفاع	٤٠	الشعلة	١٠٥٠	٤٤٤	وزارة النفط + التربية + البلدية
١٦	الموقفية	١٠٠٠	٤٤٢	بلدية البصرة	٤١	موقع جامعة البصرة	١١٢	٠٠٥	وزارة التعليم العالي
١٧	الاساتذه	١٢٣٠	٥٤٢	بلدية البصرة	٤٢	خالد بن الوليد (النجيبية)	٢٧٠	١٠١	الموائ
١٨	الكفاءات	٤٥	٠٠٢	مديرية الصحة + بلدية البصرة	٤٣	الكرامة السكك	٤٦	٠٠٢	الموائ
١٩	الصفاء والمهلب	٣٢١	١٤٣	بلدية البصرة	٤٤	الأصمعي	١٠٢٠	٤٤٣	بلدية البصرة
٢٠	العباسي (المشرق)	٦٦٤	٢٠٨	بلدية البصرة	٤٥	العباس / الأصدقاء	١١٧٠	٤٤٩	بلدية البصرة
٢١	الفجاء	٢٠٣	٠٠٨	بلدية البصرة	٤٦	الزهراء	٦٨	٠٠٣	الشباب والرياضة
٢٢	الجزائر	٣٩	٠٠٢	وزارة الدفاع + التعليم العالي	٤٧	العشار	٣٧	٠٠٢	الشباب والرياضة
٢٣	الأمن الداخلي	١٩٠	٠٠٨	بلدية البصرة	٤٨	صنعاء	٤٦	٠٠٢	بلدية البصرة
٢٤	المهندسين	٣٨٩	١٤٦	بلدية البصرة	مجموع الوحدات السكنية العشوائية		٢٣٧٦٥		
٢٥	القائم	١٥١٧	٦٤٤	بلدية البصرة	عدد السكان السكن العشوائي		١٥٩٩٧٠		

المصدر:

(١) وزارة التخطيط ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥ ، ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) مجلس محافظة البصرة ، لجنة السكن ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٣ .

(٣) التفسير البصري للمرئية الفضائية (Quick Bird) ذات الدقة المكانية ٦٠ سم .

4

الفصل الرابع استعمالات الأرض التجارية

- أولاً : تصنيف المؤسسات التجارية (على أساس حجم المراجعين)
- ثانياً : النسب المئوية لاستعمالات الأرض التجارية وأنماطها في المدن
- ثالثاً : التصنيف المكاني لتوزيع الاستعمال التجاري في المدن
- رابعاً : العوامل التي تتحكم في توزيع المؤسسات التجارية في المدن
- خامساً : التطور التاريخي للوظيفة التجارية
- سادساً : تحليل المنطقة التجارية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن
- سابعاً : أهمية المنطقة التجارية المركزية في المدن وطرائق تحديدها
- ثامناً : دراسة تطبيقية لتوزيع الاستعمال التجاري في مدينة شط العرب

الفصل الرابع

استعمالات الأرض التجارية

الوظيفة التجارية عصب الحياة الذي يبعث النشاط في المدن، فهو يلامس حياة السكان اليومية ويدخل في الفعاليات الاقتصادية التي تسهم في نمو وتطور المدن، وهذا يفسر كونها من أقدم الوظائف التي مارسها المدن، وبالتالي لا يمكن أن توجد مدينة بدون استعمالات الأرض التجارية.

يتناول الفصل دراسة معمقة فيما يتعلق بالاستعمال التجاري في المدن ، من حيث نسبها المئوية، والعوامل المساهمة في توزيعها وتطورها التاريخي ، مع التركيز على التوزيع المكاني للاستعمال التجاري في المدن ، فضلا عن تناول أهمية المنطقة التجارية المركزية وتأثيراتها في المدن، لأنها تسيطر عادة على أفضل المواقع أهمية من حيث ارتفاع قيمة الأرض وتحقيق أكبر قدر ممكن من سهولة الوصول^(١).

أولاً : تصنيف المؤسسات التجارية (على أساس حجم المراجعين)

١. مؤسسات تجارية كثيرة المراجعة (مرتبة أولى)، وتشمل تلك المحلات التجارية التي تعرض السلع السريعة التلف والتي يحتاج إليها الإنسان يوميا، كالخضر، والفواكه، واللحوم، ومنتجات الألبان.

٢. مؤسسات تجارية منتظمة المراجعة (مرتبة ثانية)، وتشمل محلات بيع الملابس، والكماريات، ومؤسسات تصليح الأجهزة الكهربائية.

٣. مؤسسات تجارية ذات الحاجات الشائعة (مرتبة ثالثة) وتشمل محلات التصليح لوسائل النقل، ومحلات بيع المواد المعدنية .

٤. مؤسسات تجارية تتعامل مع سلع كمالية وترفيهية (مرتبة رابعة) ومن أمثلتها محلات بيع الأثاث، وبيع الزينة، وبيع الساعات، والمشروبات الغازية، وصياغة الذهب.

ثانياً : النسب المئوية لاستعمالات الأرض التجارية وأنماطها في المدن

يعد الاستعمال التجاري في طليعة استعمالات الأرض الحضرية ذات الأهمية المركزية ، لأنها احتلت أفضل المواقع في المدن ذات الارتباط بالريح المادي ، إذ تختار الوظيفة التجارية أكثر المواقع فعالية في المدن وتحقق أكبر قدر من العائد المالي للتاجر ، يرافقه سهولة الوصول للزبائن،

(١) رنا عبد الحسن جاسم ، البنية التجارية لمدينة النجف الأشرف القديمة، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد الثاني عشر، جامعة

الكوفة، كلية الآداب ، ٢٠٠٩، ص ٤١٢

ونتيجة لذلك فإن الوظيفة التجارية ظهرت منذ البواكير الأولى لتأسيس المدن الحضرية في العالم، وشكلت النوى الأولى التي نمت حولها المدينة، كما إنها تحتل أقدم أحياء المدينة من حيث النشأة، ولاسيما في مرحلة التحول من نمط الاستيطان الريفي المبعثر إلى نمط الاستيطان المتجمع ضمن أنوية مركزية^(١)، وتأثير التوسع الذي حصل بشبكة النقل الحضري توسعت المدن الحضرية لتشكّل صورتها الحالية. فتمو الوظيفة التجارية كانت في بداياتها ضمن المنطقة التجارية المركزية CBD، وتزامنت قبل ظهور السيارة بأكثر من قرن من الزمن، لذلك كانت شوارع المدن ذات النمط العضوي الضيق والملتوي الذي امتاز بكونها شوارع ضيقة وملتوية، وهي سمة لازمت الأنوية الأولى للمراحل المورفولوجيا للمدن.

إن الوظيفة التجارية تشكل أحد الأعمدة الرئيسة في نمو المدن وتوسعها، وبالتالي جذب السكان إليها، إذ نلاحظ تركّز وظيفة المال، والصناعات الخفيفة، في المنطقة التجارية المركزية لتشمل: (المصارف، والأعمال التجارية، والشركات، وصناعة الذهب، والصناعات التحويلية... الخ)

فالمدينة نقطة تتجمع فيها المنتجات لتوزيعها أو لاستهلاكها من قبل السكان، وتشمل (المنتجات الزراعية والمواد الخام)، كما أن المدينة مكان لإعادة توزيع المنتجات أو لإدخال تعديلات صناعية عليها، وهذا ما يفسر اهتمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية بحسب المدة (١٩٣٨-١٩٤٥) بتحويل المناطق التجارية غير المخططة إلى مراكز تجارية وأسواق تجارية مخططة^(٢)، بغية التخلص من حالة الازدحامات المتكررة وضيق الشوارع فيها، إلى جانب ذلك إن المراكز التجارية المخططة في المدن تحقق للزبائن فرصة التسوق بسهولة دون حاجتهم للسير لمسافات طويلة، تزامن مع وجود كافة التسهيلات الأخرى بما فيها مواقف للمركبات، وأماكن استراحة، وجميعها مربوطة بشبكة للنقل الحضري، فضلا عن وسائل النقل الحديثة (السكك الحديدية)، التي أتاحت ربط المدينة من مركزها باتجاه القطاع الوسطي والخارجي (الضواحي) مع محطات المترو، وبالتالي أعطى للزبائن متعة التبضع، وأصبحت نزهة وترفيه للزبائن، ويبدو أن ظهور المؤسسات التجارية المخططة (خارج المنطقة التجارية القديمة CBD) أعطت بعداً للمراكز التجارية المخططة، مقارنة مع المناطق التجارية القديمة التي نمت

(1) Adel Abdullah Al-Khattab, Basra City (A study in Urban Geography , University of London.1972, P: 255

(٢) علي سالم الشوارة، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

بشكل عفوي غير مخطط، وبالتالي أصبحت منطقة CBD القديمة غير مرغوبة، على الرغم من أهميتها التاريخية والمكانية التي كانت تتمتع بها لعقود من الزمن.

ومن ناحية الأهمية المكانية والمساحية نجد أن الاستعمال التجاري يختلف مساحياً ومكانياً في المدن ، ففي بعض المدن يشكل الاستعمال السكني نسبة (٢٠%) من مجمل مساحة المدينة الإجمالية ، في حين نجد مدن أخرى يحتل فيها الاستعمال التجاري نسبة (٥٠%) من مجمل مساحة المدينة ، وفي الحقيقة إن الحيز المساحي الصغير المخصص للوظيفة التجارية ، لا يعني عدم أهميتها المكانية والمساحية ، بل العكس من ذلك فإنها تستقطب ما يقارب (٤٠%) من حجم العمالة (الماهرة وغير الماهرة) ، وبالتالي يمكن اعتبار المدينة عنصر جذب مكاني باتجاه المراكز الحضرية ، وهذا ما تدل عليه دراسة (هومر هويت) للمدن الأمريكية للمدة (١٩٤٦-١٩٦٤)، حيث توصل إلى أن تلك المدن قد ارتفعت فيها أعداد المؤسسات التجارية وبالتالي هي بحاجة للعمال بغية العمل فيها ، يقابلها فقدان لأهمية ومركزية نفوذ المنطقة التجارية القديمة CBD ، بسبب ظهور المراكز التجارية المخططة في خارجها .

وبلغة الأرقام فإن مجمل المساحة المخصصة للوظيفة التجارية تتراوح بين (٢ - ٥%) من مجمل مساحة المدن المبنية، وبنسبة تتراوح (١ - ٣%) من مجمل مساحة المدن الكلية^(١)، وقد ترتفع في مدن البلدان النامية نتيجة للامتداد الأفقي المخصص للاستعمال التجاري ، ففي المراكز الحضرية في البلدان المتقدمة كما هي الحال لدراسة (بارثليميو) فقد أشار بدراسته المسحية للمدن الأمريكية إن الاستعمال التجاري لا يحتل سوى (٣,٣٪) من مساحة المنطقة المعمورة و (١,٨٪) من المساحة الكلية ، وقد أوضح أيضاً الباحث (منفل) بدراسته التي قام بها عام ١٩٦٤ بأن الوظيفة التجارية تحتل (٤,١٪) من المدن الأمريكية التي يبلغ سكانها (١٠٠,٠٠٠) نسمة ، ولكن المساحة ارتفعت إلى (٤,٤٪) في المدن التي يزداد سكانها عن (٢٥٠,٠٠٠) نسمة ، أما بخصوص المدن الحضرية في البلدان النامية ومنها المدن العراقية، فنلاحظ أن نسب الاستعمال التجاري لم تزد عن (٦%) ، ففي مدينة البصرة بلغت (٥,٩%) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠١٦ ، وفي مدينة العباسي إحدى مدن محافظة كركوك شكل الاستعمال التجاري نسبة (٠,٥٦%) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠٢٠^(٢) ، أما في مدينة العامرية إحدى مدن محافظة الأنبار فكانت نسبة الاستعمال التجاري (٠,٩%) لعام

(١) خالص حسني الأشعب وصباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٨٨

(٢) خالد أحمد عيدان وحسين علي الجبوري ، استعمالات الأرض الحضرية في مدينة العباسي ، مجلة أبحاث كلية التربية

الأساسية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، ٢٠٢١ ، ص ٥٨٩.

٢٠٢٢^(١) . وينبغي التنويه إلى نقطة جوهرية بأن النسب المذكورة هي واقع حال المدن وفق سنوات معينة ، وليست مخططات أساسية (تصاميم أساسية) ، لأن النسب تختلف جذريا ما بين رسومات المخطط الأساسي بحسب توجهات الشركات المشرفة على التصاميم الأساسية التي تعطى تصوراً للمدينة المستقبلية ، وبين واقع حال استعمالات الأرض في المدن ومنها الاستعمال التجاري في المدن .

ثالثاً : التصنيف المكاني لتوزيع الاستعمال التجاري في المدن

إن توزيع المؤسسات التجارية في المدن يتباين بين مدينة وأخرى ، وفي الغالب قد يكون هناك تشابه في التوزيع المكاني لها ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات الجغرافية التي اهتمت بالتوزيع المكاني للاستعمال التجاري في المدن ، ويبدو أن الأنماط التجارية داخل المدن الحضرية قد تعددت في التصنيف بحسب الباحثين الأجانب (بريدفوت ، وبرنس ، وايفرسون ، وبيري ، وميرفي .. الخ) * وسنوجز دراسة بريدفوت ودراسة ميرفي لإعطاء تصور عام عن الأنماط التجارية في المدن ، إذ اهتمت دراسة بريدفوت (Proud Foot) عام ١٩٣٧ بمدينة (فيلاديلفيا الأمريكية) لإعطاء نظام متكامل لتوزيع المؤسسات التجارية فيها ، والذي اهتم بدراسة المؤسسات أو المخازن التجارية الفردية عندما تناول مدناً كبيرة ومتوسطة الحجم وحسب التصنيف الآتي :

١. المنطقة التجارية المركزية CBD

٢. المناطق التجارية الثانوية (الخارجية)

٣. الطرق التجارية الرئيسة

٤. شوارع الأحياء التجارية

٥. تجمعات المخازن المعزولة

يتضح من التصنيف أعلاه أن المنطقة التجارية المركزية تقع في موقع متوسط ضمن الحيز الحضري ، في حين تتمثل المنطقة الثانوية على جوانب الشوارع الخارجية ، وأما بخصوص الطرق التجارية الرئيسة

(١) حسام جبار الطيف ، التحليل المكاني للوظيفة التجارية في مدينة العامرية في محافظة الأنبار ، مجلة آداب الفراهيدي ،

جامعة تكريت ، العدد الأول ، المجلد الثامن عشر ، نوفمبر ، ٢٠٢٣ ، ص ٣١٨

* للمزيد ينظر : عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ ، الصفحات

فتكون بمحاذاة المنطقة التجارية المركزية ، بمعنى أن هناك حالة من التداخل بين الشوارع التجارية الرئيسة مع المناطق التجارية الثانوية الخارجية .

أما تصنيف ميرفي (Murphy) فقد اهتم بالتطورات التي ظهرت على البنية التجارية في المدن، واقترح تصنيف يتناسب مع تحديث تصنيف بريدفوت وعلى النحو الآتي^(١):

١. المنطقة التجارية المركزية CBD
 ٢. المناطق التجارية الخارجية (الثانوية) وتقسم على:
 - أ - المناطق التجارية الخارجية (غير المخططة) - القديمة والتقليدية
 - ب - المناطق التجارية الخارجية المخططة
 ٣. الشوارع التجارية الرئيسة (المتفرعة من الشارع الرئيس)
 ٤. الأشرطة التجارية
 - أ- الأشرطة التجارية على جوانب الشارع الرئيس
 - ب- الأشرطة التجارية الممتدة على جوانب الشوارع الثانوية
- والجدير بالذكر أن دراسة بريدفوت ودراسة ميرفي كان جل اهتمامهما هو إيضاح الاستعمال التجاري للمدن، وبالتالي وضعاً تصنيفاً مثالياً للتوزيع المكاني للأنشطة التجارية .
- وفيما يخص الدراسات العربية والدراسات العراقية على وجه الخصوص ، فقد اهتمت بشكل أساس في تحديد الأنماط التجارية وتوزيعها المكاني في المدن ، ومنها دراسة صلاح حميد الجنابي عن الاستعمال التجاري وأنماطه في مدينة البصرة لعام ١٩٧٤ ، إذ اشتق الأنماط التجارية من الباحثين الأجانب ولاسيما دراسة (بريد فوت و ميرفي) وخلق عملية مزاجية بين النمطين ليستخلص نموذجاً موحداً عن الوظيفة التجارية لمدينة البصرة وعلى النحو الآتي^(١):

١. المنطقة التجارية المركزية CBD
٢. المناطق التجارية الثانوية (الخارجية) وتشمل (الأسواق التجارية الخارجية القديمة) و (الأسواق التجارية الخارجية المخططة) والأسواق (التجارية الخارجية التقليدية - غير المخططة)
٣. الطرق التجارية الرئيسة - الأشرطة التجارية
٤. الأسواق التجارية المحلية الصغيرة
٥. الأسواق التجارية المحلية الصغيرة - غير المخططة
٦. تجمعات المخازن المعزولة

(١) صلاح حمدي الجنابي ، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٣٣ .

٧. مراكز التسوق الإقليمية المخططة (خارج حدود المدينة)

٨. مناطق تجارة الجملة على طول السكك الحديدية

٩. مناطق تجارة الجملة الجديدة على طول الطرق العامة

وينبغي الإشارة إلى أن الأنماط التجارية لم تتغير كثيراً، على الرغم من التطور التكنولوجي والتبدلات الحديثة للمراكز الحضرية في الدول الأجنبية، وحتى المدن العربية ومنها المدن العراقية منذ أربعينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر ، وبالتالي لا تكاد دراسة بحثية في عموم المدن العراقية تختص بدراسة الأنماط التجارية إلا وكانت تتشابه مع الأنماط التجارية التي جاء بها الباحثون الأجانب ، وبالتالي تعتبر الدراسات الأجنبية مثلاً يحتذى به عند دراسة الاستعمال التجاري للمدن العراقية في تصنيفاتهم بغية إعطاء هيكل تصوري متكامل للأنماط التجارية في تلك المدن، مع بعض الفروقات البسيطة وإن وجدت فهي ليست بعيدة عن أنماط المدن الأجنبية .

رابعاً : العوامل التي تتحكم في توزيع المؤسسات التجارية في المدن

تقف العوامل البشرية في مقدمة الأسباب التي تتحكم في توزيع المؤسسات التجارية في المدن الحضرية ، فبعض الأعمال التجارية يحددها موقعها المكاني، ولا سيما وقوعها في المنطقة التجارية المركزية ، والبعض الآخر من المؤسسات تتحكم بها الأهواء الشخصية لرجال الأعمال ، وبعض المؤسسات التجارية تستهدف نوعاً محدداً من الزبائن وغير ذلك كما يتضح من النقاط الآتية :

١. إن أغلب رجال الأعمال وأصحاب الشركات يفضلون اختيار مواقع لمؤسساتهم التجارية في مواقع محددة من المدينة ، بما يصب في تحقيق تصريف أكبر كمية ممكنة من البضائع والخدمات ، وبالتالي تحقيق أعلى قيمة للأرباح ، وهذا ما يفسر وجود مكاتب أو مؤسسات تجارية متنوعة في المنطقة التجارية المركزية ، موزعة على جوانب الشوارع الرئيسية أو داخل مجمعات الأسواق، وتلك المواقع في المدينة هي الأنسب لتلك المشاريع التجارية.

٢. إن أصحاب الأعمال التجارية لديهم تخطيط مسبق للمنطقة المستهدفة المراد إنشاء المشاريع التجارية الخاصة بهم ، ولديهم القدرة على دفع الإيجارات المرتفعة لغرض نجاح مشاريعهم ، لكن ليست جميع المواقع تتوافق مع طموحات أصحاب المؤسسات التجارية ، فعند خسارة المشروع التجاري يضطر صاحب العمل للتفتيش عن مواقع بديلة لتصريف بضاعته من جهة ، وتحقيق أقصى ربح مادي من جهة ثانية ، ولأجل ذلك يسهم سعر الأرض وقيمة الإيجار والموقع الجغرافي في تركيز مؤسسة تجارية دون أخرى .

٣. تتجه بعض المؤسسات التجارية في استهداف المواقع السكنية ذات الدخل العالي من المدينة لتصريف بضاعتهم وتحقيق الأرباح لاستمرار عمل المؤسسة التجارية، مثال ذلك محلات الملابس الراقية، أو محلات الأثاث وغيرها .

٤. تميل بعض المؤسسات التجارية باختيار مواقع بعيدة نسبياً عن المنطقة التجارية المركزية، وذلك لعدة اعتبارات منها رخص سعر الأرض، وتوفر مساحات واسعة ذات إيجارات منخفضة، مثل محال الموبيليا، ومحال كوي الملابس، التي تقع عند أطراف المنطقة التجارية المركزية أو عند ضواحي المدن ، ومن الممكن إيصال المنتجات التجارية عن طريق المكالمات التلفونية ، إذ أتاحت خدمات (الدليفري) ولاسيما بعد التغير السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ توصيل جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة وبمختلف أنواعها إلى عموم الوحدات الإدارية في العراق، وبالتالي لم يعد من الضروري اختيار المواقع المثالي لتأسيس مؤسسة تجارية بقدر ما يحتاج إلى مركبات متنوعة تقوم بإيصال المنتج التجاري إلى أبعد المناطق وبكلفة زهيدة نسبياً .

٥. تفضل بعض المؤسسات التجارية التواجد على طول شبكة الشوارع الرئيسية في المدن ، لحاجتها إلى عمليات الشحن والتفريغ بشكل مستمر ، وبالنظر إلى رخص الإيجارات وتوفر مساحة أكبر، إذا ما قورنت في المنطقة التجارية المركزية، وكذلك الابتعاد عن الازدحامات المرورية المتكررة ، ومن أمثلتها مؤسسات تجارة الجملة، ومعارض السيارات، والبعض منها مؤسسات تجارة المفرد التي تسعى أن تكون على مساس بحركة المركبات على طول شبكة النقل الحضري الرئيسية في المدن ، ويبدو أن الشوارع الرئيسية قد اجتذبت العديد من الفنادق، والمطاعم، وصلالات المناسبات وغيرها ، كما هي الحال في شارع الوفود، وشارع دينار، وشارع الجزائر في مدينة البصرة.

٦. تؤثر أذواق المستهلكين للجنسين (الرجال ، والنساء) على توقيع المؤسسات التجارية ضمن أماكن محددة في المدينة، بما يحقق سهولة الوصول إليها ، لهذا نجد أن الرجال بشكل عام لهم عادات تسوق تختلف جذرياً عن عادات التسوق لدى النساء ، فالرجال عادة يفضلون التسوق بشكل أسرع عند دخولهم للأسواق ، ومن ثمة تحقيق أقصى فائدة شرائية بأقل وقت ممكن ، وعلى النقيض من ذلك نجد أن النساء يعتبرن أن التسوق التجاري من المراكز التجارية نزهة وتسلية تستحق تجربتها في كل مرة ا يدخلون فيها إلى المؤسسات التجارية، وبالتالي تقضي النساء عدة ساعات بالتجوال بين المحال التجارية لشراء سلع قليلة

جدا ، وهذا ما يدل على إن المحلات النسائية تتكتل ضمن رقعة مكانية واحدة لتحقيق أقصى ربح مادي عند دخول النساء للتبضع .

٧. خلال التطور السريع للمدن وارتفاع أعداد السكان وتنوع السلع والخدمات وارتفاع المستويات الاقتصادية لسكان للمدن كما هي الحال في المدن العراقي، ولاسيما بعد التغير السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ باتت المؤسسات التجارية تتوزع ضمن الأحياء السكنية، لتلبي الحاجات الآنية للمستهلكين، كونها تستهلك بشكل سريع جدا ، إذا ما قورنت مع البضائع الأخرى ، فعلى سبيل المثال أصبح من الشائع وجود صناعة الخبز، والمحال الغذائية، والإنشائية، ومحال تصليح الأجهزة، منتشرة في عموم الأحياء السكنية ، وهي ظاهرة غير موجودة في المدن العراقية طيلة (٦) عقود من حياة المراكز الحضرية .

خامساً : التطور التاريخي للوظيفة التجارية

تعد الوظيفة التجارية من أقدم الوظائف التي مارسها وتمارسها المدن الحضرية ، كونها الأساس لنشأة المدن خلال الحضارات القديمة وفي كل زمان ومكان ، كما أنها وظيفة أساسية لا يمكن تجاهلها عند تحديد وظائف المدن، فمن الصعب أن نتصور مدينة من المدن لا يهيمن النشاط التجاري على باقي الوظائف الأخرى ، لذلك فالنشاط التجاري يحتل حيزاً مساحياً ومكانياً في المدينة مهما صغر أو كبر حجم المدينة^(١) ، وحقيقة الأمر أن أهم ما يميز الاستعمال التجاري هو صغر المساحة التي يحتلها ، لكن بالمقابل يعد الأساس لتطور المدن وتمدد عمرانياً ومساحياً بتأثير نمو الوظيفة التجارية على بقية الوظائف الأخرى .

إن أساس تشكيل المدن القديمة تمثل في نشوء بؤر تجارية صغيرة تقدم الخدمات التجارية لتجارة المفرد أو التجزئة ، ومع الوقت تبدأ المؤسسات التجارية بالتوسع كاستجابة حقيقية لزيادة أعداد السكان القاطنين حول نواة المدينة أو عند أطرافها ، يقابلها زيادة ملحوظة في أعداد المؤسسات التجارية بشكل مضاعف، لتلبي الطلب المتزايد على شراء أو اقتناء الحاجيات والسلع، وبالتالي تلبية رغبات سكان المدينة وإقليمها المجاور لها ، لذلك نجد أن المدن الصغيرة تبقى محافظة إلى حد ما على عدد قليل من المؤسسات التجارية المحدودة، نظراً لانخفاض أعداد السكان في تلك المدن أو يبدو أن المؤسسات التجارية تسد الطلب المحلي على السلع والخدمات التي يوفرها سوق المدينة الصغير ، في حين نجد أن المدن الكبرى التي تمتعت بزيادة متنامية للسكان بفعل الولادات والهجرة وهذا أسهم في ارتفاع حجم التشغيل في قطاع الخدمات

(١) كفاح صالح الأسدي وصفاء مجيد ، تحليل جغرافي للوظيفة التجارية لمدينة النجف القديمة ، مجلة آداب البصرة ، العدد

والقطاع الحكومي ، وبالتالي تنوع واضح للتركيب الوظيفي التجاري فيها ، ولاسيما من حيث المؤسسات الثقافية والترفيهية وغيرها، فتصبح تلك المدن تفرض هيمنتها التجارية على باقي المدن التجارية الصغيرة الأخرى .

امتازت مدن البلدان الإسلامية القديمة بوضع مخططات للمدن تمثلت في اختيار موقع الجامع أولاً ، ومن ثمة قصر الأمانة ومباني ذات الصلة بالحكام ثانياً ، مع تخصيص مساحة في قلب المدن للوظيفة التجارية ثالثاً ، وبعدها تأتي باقي المؤسسات مثل الشوارع الفرعية والثانوية والمساكن التي تتوزع حول المراحل المذكورة ، وبمرور الوقت نمت وتطورت المدن العربية بشكل متسارع ، وبالتالي ظهرت مدن أخرى (أنوية) جديدة مثلت حلقة الوصل بين المدن المترامية الأطراف ، وهذا ما استدلت عليه التنقيبات والحفريات بوجود مدن تجارية وسيطة للتزود بالماء والسلع التجارية للقوافل المارة في الصحراء ، ولاسيما في صحاري الوطن العربي كونها حلقات وصل بين المدن المتناثرة آنذاك .

لقد أصبح واضحاً أن المدينة هي نقطة لتجمع المنتجات بغية توزيعها أو استهلاكها وتشمل (المنتجات الزراعية، والمواد الخام المتنوعة) ، كما إن المدينة هي مكان لإعادة توزيع المنتجات أو لإدخال تعديلات صناعية عليها ، وغالباً فإن معظم المدن تتسم بازدواجية الأسواق ومناطقها التجارية ، إذ تضم مناطق تجارية قديمة وهي تمثل النوى الأولى التي نمت حولها المدينة ، وهي غالبية تقع في أقدم أحياء المدينة من حيث النشأة ، أما المناطق التجارية الحديثة فهي تقع في أحياء المدينة الحديثة النشأة ، التي تنشأ مع التزايد السكاني للمدينة ، فضلاً عن الامتداد العمراني نحو المناطق المجاورة الجديدة بعد امتلاء المناطق القديمة وتكدسها ، وبالتالي تنشأ مناطق تجارية جديدة قد تفقد المنطقة التجارية الرئيسة القديمة مركزيتها ونفوذها ، ومن الملاحظ أن المدن التجارية تقدم خدمات البيع بالمفرد، وهناك مدن أخرى متخصصة في تجارة الجملة ، وهي تتراوح بين مدن الأسواق المحلية الصغيرة التي تقوم بالفعاليات التجارية التي تخدم سكان المدينة والمناطق المحيطة بها ، وتكون في جميع أنحاء العالم، ومن أمثلتها المدن العراقية (الفلوجة ، والمسيب ، والمحمودية)، والمدن المصرية (بنها ، ودمهور ، وبني سويف) وفي المغرب (الكاف ، وستيف)، في حين أن بعض هذه المدن تقع تحت سيطرة وتأثير مدن أكبر حجماً منها مثل (طنطا ، وأم درمان) ، كما تتدرج مدن أخرى لتصبح أكبر من حجمها وتخصصها لتصبح مدناً تجارية إقليمية ، كونها تقوم بفعاليات تجارية متعددة تخدم بها سكان المدينة وإقليمها ، من أمثلتها مدن الأسواق المحلية المرتبطة بها وهي مدن (الموصل ، والبصرة ، وكركوك) في العراق ، وتأتي أهمية الوظيفة التجارية من خلال مجموعة اعتبارات ، لأنها قادرة على استقطاب أعداد

كبيرة من الأيدي العاملة في المدينة ، كما يمكن اعتبارها مركز جذب باتجاه المراكز الحضرية ، فضلا عن إعطائها مؤشرات نمو وتطور هذه المراكز أو تدهورها أو اضمحلالها ، وتهيئ المؤسسات التجارية أيضا المناخ المناسب لتفاعل الوظائف الأخرى، بحكم ما تتمتع به من إمكانية استقطاب بعض المؤسسات التجارية الكبيرة، ومنافسة المؤسسات التجارية الأخرى لقدرتها على دفع الإيجارات العالية نظرا لما تحصل عليه من أرباح كبيرة .

تعد الوظيفة التجارية واحدة من أهم الوظائف التي تنمى العلاقة بين المدينة وإقليمها، والتي تتضمن تجارة المفرد التي عادة ما يكون إقليمها ضيق جدا والذي يمكن تحديده على شكل ثلاثة نطاقات إقليمية صنف وفقا لمعايير تختلف من باحث إلى آخر ، فهناك إقليم تجاري كثيف يمتد لمسافة لا تزيد عن (٢٥ كم) والذي يرتبط (٩٠%) من سكانه بالمدينة، والإقليم التجاري المتوسط الذي يمتد إليه تأثير المدينة إلى مسافة تبلغ (٥٠ كم)، أما الإقليم الواسع فهو الإقليم القليل الكثافة والذي يبعد عن المدينة بمسافة تزيد على (٥٠ كم) ، كما ترتفع في مرتبتها إلى المدن التجارية العالمية ، التي تقوم بفعاليات تجارية واسعة النطاق وعلى مستوى عالمي ، ساعدها على ذلك التقدم الكبير الذي حظيت به وسائل النقل، مما ساعد على التبادل الواسع بين جهات العالم المتباعدة، ومن أمثلة هذا النوع من المدن القاهرة ، وبغداد ، ولندن ، وباريس ، وموسكو ، ونيويورك ، وغيرها .

أما تجارة الجملة فتكون لها أهمية كبيرة في تحديد إقليم المدينة، إذ يعد هذا الإقليم أكثر سعة من إقليم تجارة المفرد، فهو يشمل المراكز التي تعتمد في الحصول على بضائعها وبيعها من مؤسسات البيع بالجملة في المدينة ، مثل المراكز الحضرية الواقعة ضمن محيط المدينة الرئيسية، وبعض المناطق الواقعة خارج الحدود الإدارية للمدينة ، بل يتعدى حدود الدولة في بعض الأحيان وبالأخص المدن ذات السمة التجارية الدولية.

وتتعدد مظاهر الوظيفة التجارية في المدن من عدة زوايا : فالمدينة نقطة تتجمع فيها المنتجات لتوزيعها أو لاستهلاكها (المنتجات الزراعية والمواد الخام)، والمدينة مكان لإعادة توزيع المنتجات أو لإدخال تعديلات صناعية عليها ، وأيا ما كان دور المدينة التجاري فإن هناك تيارين من المشترين للصناعات الحضرية ، أولهما: المشترين من الإقليم المجاور للمدينة أو البائعون لمنتجاتهم الإقليمية في أسواق المدينة ، وثانيهما أن هناك تجار الجملة أو موزعي المنتجات الحضرية في الوسط الرفي وتجميع الفائض من المنتجات الريفية ، وهكذا فإن هذين التيارين يحددان أهمية الوظيفة التجارية في المدينة وإعطائها بعداً آخر في توزيع المنتجات التي تأتي من

الأقاليم البعيدة والتي توزع في إقليم المدينة القريب ، أو في المراكز الحضرية الأصغر التي تقوم أيضا بإعادة توزيع المنتجات ، أو في أماكن بعيدة عن طريق الوسطاء التجاريين .
وهناك كثير من المدن ارتبطت في نشأتها وتطورها بزيادة التبادل التجاري ونشاط دور التجار، ومن هذه المدن التي ولدت عن طريق التجارة مدينة لاهانس La Hanse التي ربطت في القرن الخامس عشر بين (١٦٠) مدينة في شمال وشرق أوروبا ، أما في الدول النامية فهناك أمثلة واضحة لم تقتصر التجارة على نموها، بل بعوامل تتصل بالتبادل التجاري، منها الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والسلوكية لسكان هذه المدن، وتشمل تلك معظم المدن الكبرى في العالم النامي .

سادساً : تحليل المنطقة التجارية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن

أظهرت النظريات الثلاثة (الدوائر المتركرة ، والقطاعات ، والنوى المتعددة) سالف الذكر أهمية الاستعمال التجاري في كل نظرية، مع اختلاف واضح في توزيع المؤسسات التجارية للمدن

١. نظرية الدوائر المتركرة

أكدت نظرية الدوائر المتركرة البنية الداخلية للمدينة عندما قسمها (ارنست برجس) على خمسة مناطق دائرية تحيط الواحدة بالأخرى ، متحدة المركز متمثلاً بالمنطقة التجارية المركز (C.B.D) تحتل منطقة الوسط (قلب المدينة)، وهي تجمع للأنشطة التجارية وملتقى طرق النقل والمواصلات، وتوافر البنوك، والمخازن، وتجارة الجملة والمفرد ، فضلاً عن مواقع للتسلية والترفيهية ، كما تحتوي على المباني الشاهقة، نظراً لارتفاع سعر الأرض فيها ، فنلاحظ أن أعلى سعر للأرض في المدينة يكون عند قلبها النابض (المنطقة التجارية المركزية)، ويتدرج بالتناقص باتجاه الأطراف . كما توصل إلى أن نمو المدينة وتوسعها يبدأ من المركز نحو الأطراف ، ويعزى ذلك إلى نمو المدينة بفعل الضغط الذي تولده المنطقة التجارية المركزية على المنطقة السكنية الموجودة عند أطرافها، مما تدفعها بالتوسع والابتعاد عن مركز المدينة المزدهم الذي يشوبه كثرة الضوضاء، ولاسيما عندما ترتفع مستويات الدخل للسكان القاطنين حول المنطقة التجارية المركزية ، وبالتالي فالمنطقة الثانية (المنطقة الانتقالية) تتكون من دور قد أصبحت قديمة ومرتفعة يسكنها بعض العاملين في المنطقة المركزية الأولى، وبالتالي تتعرض لغزو المؤسسات التجارية بفعل الزحف التجاري، ويسود فيها تكديس للمحال التجارية لتجارة المفرد، وتجمع المخازن، وبعض الصناعات الخفيفة ، في حين أن الوحدات السكنية المتواجدة هي مؤجرة لسكن العمال، لكونها رخيصة الأجر نسبياً ، أما بخصوص المنطقة الثالثة (منطقة دور العمال) لفم توضح النظرية مواقع المؤسسات التجارية ، في حين أشارت المنطقة الرابعة (منطقة الدور المتوسطة) إلى تركيز واضح لبعض المؤسسات التي تقدم الخدمات، مثل صالونات التجميل، وغسل الملابس،

والصيدليات وغيرها ، ولم تشير النظرية في المنطقة الخامسة إلى مواقع الاستعمال التجاري، بل اكتفت بإشارة إلى الضواحي خارج المدينة بكونها امتازت بعدم تجانسها الاجتماعي من حيث سكن أصحاب الدخل العالي في بعض أجزائها ، وأجزائها الأخرى يسكنها أصحاب الدخل المحدود .

٢. نظرية القطاعات

إن تمعنا النظر في نظرية القطاعات التي جاء بها (هومر هويت) وعلى الرغم من اهتمامها بالوظيفة السكنية للمدن ، إلا إنها أشارت إلى وجود محورين يمثل المحور الأول (النمو المركزي) الذي يحدث بتوسع المدينة حول مركزها أو منطقتها التجارية الرئيسة، ما يشير بشكل واضح أن المنطقة التجارية المركزية قد شغلت قلب المدينة، وتطورت مع تطور المدينة بفعل النمو الحضري المتسارع ، في حين يمثل (النمو المحوري) الذي يبدأ من المركز نحو الأطراف على طول خطوط المواصلات الرئيسة، وأشار إلى تركيز واضح للمؤسسات التجارية على طول شبكة النقل الحضري والسكك الحديدية ، إلى جانب ذلك اهتمت النظرية بتوضيح أن أسعار الإيجارات للمؤسسات التجارية تكون في المناطق الراقية (المركز) عالية، وتبدأ الأسعار بالانخفاض بشكل تدريجي كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ذات الإيجار المرتفع باتجاه أطراف المدينة .

٣. نظرية الأنوية المتعددة

فيما يخص نظرية النوى المتعددة التي طورها الباحثان الجغرافيان (جانسي هاريس وادوارد اولمان) التي اشارت إلى (أن المدن ليست متجانسة المركز ولكنها تحتوي على العديد من المراكز الصغيرة التي تؤدي دوراً في نمو المدينة وتوسعها مساحياً ، وكل نواة طورت في الأصل بشكل مستقل عن الأنوية الأخرى ، وهنا نلاحظ أن كل نواة مركز (نواة رئيسة) في المدينة تمثل المنطقة التجارية المركزية مركزها، وبمرور الوقت تبدأ النواة المستقلة باستقطاب عدد من الأنشطة والوظائف المتنوعة، وبالتالي ترتفع قيمة الإيجار وأسعار الأرض في مركز النواة ، مما يسهم في هجرة العديد من الأنشطة واستعمالات الأرض خارج مركز النواة، بحثاً عن رخص الإيجارات أو الأسعار ، مما يسهم في توسع النواة باتجاه أطرافها الخارجية ، وفي الحقيقة أشارت النظرية إلى أن منطقة البيع بالمفرد تسيطر على مساحة واسعة من القلب التجاري التي تتصف بسهولة الوصول، ويسري الحال ذاته على الصناعات الخفيفة التي تستحوذ على مساحة واسعة من القلب التجاري.

وبصفة عامة توجد حالة التكتل للأنشطة التجارية أو الصناعية الخفيفة المتشابهة والتي تستحوذ على منطقة واحدة أو نواة مستقلة ، فنلاحظ أن المؤسسات التجارية تميل للتكتل في

الشوارع الرئيسية من الأحياء السكنية ، فضلاً عن ذلك حالة التجاور للمؤسسات التجارية مع الضواحي السكنية للحصول على فوائد هذا التقارب ، ويبدو أن حالة المنفعة التي تقدمها المحلات التجارية للسكان وبالمقابل يستفيد السكان من قربهم من المحال التجارية للحصول على السلع والخدمات، بما ينسجم مع اختصار الجهد والوقت والمال .

إن التفاوت في قيم الإيجارات وأسعار الأراضي داخل المدينة يؤدي بالنتيجة إلى إزاحة بعض الأنشطة التي لا تستطيع تحمل تكاليف الإيجارات وأسعار الأراضي، وبالتالي تختار مواقع أخرى تناسب مدخولاتها، وهذا يشكل نواة مستقلة عن المنطقة التي هاجرت منها ، ويبدو أن قلب المدينة التجاري تشغله المحلات التجارية، والبنوك، ومحال تجارة المفرد، والخدمات الصحية، والصناعة الخفيفة وغيرها، التي تستطيع تحمل تكاليف الإيجارات وأسعار الأراضي، ولأجل ذلك تتمحور في قلب المدينة الحاجة الأنشطة القرب من السوق وتوافر العمالة .

سابعاً : أهمية المنطقة التجارية المركزية في المدن وطرائق تحديدها

تعد المنطقة التجارية المركزية النواة التجارية للمدن ، لما تحتويه من أنشطة ومؤسسات تجارية متنوعة تلبي رغبات جميع سكان المدن وأقاليمها ، ومن هنا نتعرض إلى دراسة المنطقة التجارية المركزية في المدن مع إيضاح مفهومها، وأهميتها، ومركزيتها، وطرائق تحديدها بحسب الدراسات الحضرية التي اهتمت بهذا المجال .

١. مفهوم المنطقة التجارية المركزية :

تعد المنطقة التجارية المركزية القلب النابض للمدن ، لكونها تسيطر على أهم الفعاليات الأساسية منها ، وهي تمثل العقل المفكر ، لما تحتويه من مؤسسات تجارية وإدارية وثقافية^(١) ، إذ يقصد بالمنطقة التجارية المركزية المنطقة التي تغلب فيها الأعمال التجارية على أي نشاط وظيفي آخر ، إذ تتميز بتركيز كثيف للمؤسسات التجارية التي تتعامل بمختلف السلع والبضائع، وتضم أيضاً بعض الصناعات الخفيفة، والحرف اليدوية ، فضلاً عن وجود مختلف الخدمات كخدمات البنوك، والوسطاء، والوكلاء، ومكاتب المحامين، وعيادات الأطباء، ومكاتب السياحة والسفر، والفنادق، وغيرها من الخدمات العامة والخاصة ، التي تهدف من وراء نشاطاتها الكسب المادي وزيادة الدخل في ظل معياري الربحية التجارية والربحية الاجتماعية^(٢) ، والجدير ذكره إن المنطقة التجارية المركزية لم تنشأ تلقائياً أو اعتباطياً ، وإنما جاءت بعد خضوعها إلى سلسلة

(١) صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر - أسس وتطبيقات ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٤ .

(٢) محمد أزهر السماك وآخرون ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى

حتى عام ٢٠٠٠) ، مصدر سابق ، ص ١١١ .

زمنية حققت من خلالها نوعاً من التوازن في استقرار الفعاليات الحضرية المركزية فيها ، مما أدى إلى توسعها في كل الاتجاهات وصولاً إلى وضعها الحالي .

يطلق تسمية المنطقة التجارية المركزية بالحروف الثلاثة (CBD) (*) ، وتسمى في أغلب بلدان العالم تسمية (مركز المدينة)، لكونها مجمع لتركز الفعاليات التجارية والتي تمتاز أيضاً بأن أسعار المؤسسات التجارية أو الإيجارات فيها مرتفعة جداً، نتيجة إلى حالة الاكتظاظ اليومي لمرتاديها والمستفيدين من خدماتها ، وفي الحقيقة إن الوظائف الموجودة ضمن المنطقة التجارية المركزية هي جزء من نسيج المدينة وواحدة من مكوناتها الرئيسة ، مما يخلق نسيجاً معمارياً وهيكلًا تخطيطياً مميزاً ، يخضع تركيز المنطقة التجارية إلى مجموعة من العوامل البشرية التي أدت إلى أهميته على باقي المدينة ، إذ تؤدي المتغيرات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية دوراً مباشرة في ظهور المنطقة التجارية المركزية وزيادة مساحتها على حساب المناطق المجاورة .

٢. مواقع المنطقة التجارية المركزية

تحتل المناطق التجارية المركزية CBD مواقع مميزة لجميع المدن، لتركز عند الجزء القديم أو النواة الأولى لتأسيس تلك المدن ، وهي تشغل أفضل الأماكن المرغوبة في المدن بتأثير خصائصها المفضلة للاستثمار ، وهذا ما يفسر أن المنطقة التجارية المركزية تشغل مكانه تاريخية استقرت لمدة طويلة من الزمن، ومارست ضغطاً على استعمالات الأرض فيها، وبالتالي أسهمت في التباعد بنظام تراكمي أو شعاعي أو محوري ، لهذا تتمتع المنطقة التجارية المركزية بذات الأهمية المكانية داخل الحيز المستثمر في المدينة. ولعل أهم ما يمثل الاستعمال التجاري وجود أنشطة رئيسة تقع ضمن المنطقة التجارية المركزية، لأنها تحتل أفضل الأماكن في المدينة، وهي المواقع التي تحقق أكبر قدر من سهولة الوصول إليها .

ومن الملاحظ أن المنطقة التجارية المركزية غالباً ما تتعرض لعمليات التجديد والتطوير المستمر بالنظر إلى تقادمها الزمني ، لذا فهي عرضة للتغيير الوظيفي متى ما توفرت الأموال، لذلك، تمتاز المنطقة التجارية المركزية بالتمدد على حساب المناطق المجاورة بشكل تدريجي، وهذا يسهم في ظهور التغير الوظيفي ، لأن المنطقة التجارية المركزية تلتهب ما يجاورها من الاستعمالات المختلفة واهمها الاستعمال السكني، كونه أضعف الوظائف في التخلي عن موقعه والانتقال إلى مناطق الوسط أو الأطراف، بحسب العوامل التي تسهم في زحف المنطقة التجارية المركزية عليه.

٣. مركزية المنطقة التجارية المركزية

تتصف المنطقة التجارية المركزية بتركز شديد لمكاتب الأعمال التجارية، وشركات التأمين، والبنوك الرئيسية، والمؤسسات التجارية المختلفة، والفنادق، والمطاعم، كما أسلفنا سابقاً، وتنوع فيها المحال التجارية بحسب نوعها وحجمها، فضلاً عن ذلك تمتاز بتنوع خطوط النقل والمواصلات والسكك الحديدية، كونها تحتل الموقع القديم من المدينة، وبالتالي استحوذت على مجمل المرائب ومراكز انطلاق الحافلات من مركز المدينة باتجاه كل أجزائها، ولاسيما إقليمها المباشر والواسع، وهذا الأمر زاد من درجة مركزيتها وخصوصيتها بالنسبة لبقية أحياء المدينة، وبالتالي امتازت بكثافة سكانية مرتفعة لمرتاديها، نتيجة لتنوع الزيارات إليها بصورة يومية، أما للعمل، أو لزيارتها، أو التبضع، أو بحث عن الأطباء والمحامين، والترفيه والسياحة وما شابه ذلك، لذا فإن سعة الاستثمارات انعكست على ارتفاع المباني فيها، وأصبحت ملتقى لأهم شوارع المدينة وأكثرها نشاطاً، وتقوم تلك الشوارع بمقام الشرايين للقلب تدب فيها الحركة والنشاط.

يتضح مما سبق أن المنطقة التجارية المركزية غير متجانسة من حيث خصائصها، ولا من حيث نشاطها، أو استعمالات الأرض المنتشرة فيها، ولا من حيث أنواع المؤسسات المتوفرة ومستوياتها، وبالتالي فهي مزيج غير متكافئ من استعمالات الأرض (التجارية، والصناعية، والخدمية، وحتى السكنية) التي توزعت ضمن حدود المنطقة التجارية المركزية نتيجة لعدة عوامل موقعية، كونها ذات ارتباطات مكانية وعلائق اقتصادية مباشرة بين الأنشطة والأعمال من جهة، وبين المستهلكين من جهة ثانية. وعلاوة على ذلك هناك جملة من الفوائد التي تحققها مركزية المنطقة التجارية يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

١. سهولة الوصول إلى المنطقة التجارية المركزية لوجود الشوارع التي تلتقي فيها، إلى جانب توافر المؤسسات التجارية المختلفة، الأمر الذي ساعد في حصول المستهلك على البضائع المختلفة والتي يقصدها بأنسب الأسعار، ومع ذلك تحتل التنافس التجاري بين المحال التجارية المختلفة
٢. ارتفاع قيمة الأرض لزيادة الطلب على الخدمات المختلفة المتوفرة في قلب المدينة، نظراً لوجود منافسة شديدة في الحصول على مساحات من الأرض في المنطقة التجارية المركزية، ما أدى إلى ارتفاع سعر الأرض فيها، وهذا يفسر صغر المساحة المخصصة للمؤسسات التجارية، وسيادة البناء العمودي لاختزال المساحة.
٣. قلة السكان المقيمين في المنطقة التجارية المركزية، يقابل ذلك تركيز واضح للكثير من المباني لخدمة الأنشطة المختلفة التي يؤديها الحي المركزي.

٤. تركز الأنشطة الترفيهية والسياحية المختلفة مثل ألعاب الكمبيوتر، والسينمات (دور العرض السينمائي)، وغيرها الكثير، وبالتالي يقصدها العديد من السكان لقضاء أوقات ترفيهية بعيداً عن صخب الحياة والعمل والروتين اليومي.

٥. تركز غالبية المهندسين والأطباء والمحامين وغيرهم ضمن حدود المنطقة التجارية المركزية، لأنها الجزء القلبي من المدينة، ولزيادة مراديفها، وبالتالي تشهد حركة مستمرة خلال اليوم بأكمله.

٦. التخصص الداخلي، إذ تمل بعض الشوارع المتفرعة من المنطقة المركزية بتخصصها في نشاط محدد، سواء تخصص تجاري مثل شوارع مخصصة للبنوك، وشوارع أخرى للإدارة الحكومية والمؤسسية المختلفة، ومن أمثلتها شوارع المنطقة المركزية لمدينة بغداد شارع الرشيد، وشارع المستنصر، وشارع الأمين. فضلاً عن التجمعات ذات الطبيعة المتخصصة كأسواق المجوهرات، وأسواق الألبسة الجاهزة، وأسواق الأقمشة، ومثل سوق السراي لبيع القرطاسية، وسوق الذهب.

٤. طرائق تحديد المنطقة التجارية المركزية

يعد موضوع تحديد حدود المنطقة التجارية المركزية من الموضوعات المهمة في جغرافية المدن، ويعطي أهمية رئيسة لمنطقة ما والتي تتحكم بمصير بقية المناطق الأخرى، ويبدو أن إعطاء حد فاصل بين المنطقة التجارية المركزية وتحديد حدود المناطق الوظيفية داخلها يعد أمراً في غاية الصعوبة^(١). بالنظر لخصوصية منطقة الأعمال المركزية وأهميتها، مما استدعت الضرورة إلى تحديدها وملاحظة محاور نموها، من خلال مجموعة من الطرق أهمها^(٢):

- طريقة احتساب حجم البيع لجهة البلوك: وأساسها يقوم على احتساب مجموع البيع السنوي لكل جهة من جهات البلوك على مستوى المخازن التي تشرف على الشارع، وحدد (٧٠٠٠٠٠) دينار كحد أدنى لمبيعات البلوك الواحد سنوياً حتى يدخل ضمن منطقة الأعمال المركزية، وما ينخفض عن ذلك لا يعد ضمن المنطقة التجارية المركزية.
- تحديد المنطقة التجارية على أساس ارتفاع المباني (المظهر الخارجي): تتسم منطقة الأعمال المركزية بأنها ذات كثافة استثمارية عالية كرد فعل عن قيمة الأرض المرتفعة، وعلى هذا الأساس تسيطر منطقة الأعمال المركزية على أعلى مستوى للمباني في المدينة، لكن ما يؤخذ على هذا المؤشر هو أنه ليس كل المباني المرتفعة في المنطقة التجارية تستغل

(١) كايد عثمان أبو صبحه، جغرافية المدن، (ط ٣)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٦٤.

(٢) حدي أحمد الديب، العمل الميداني والأساليب الكمية في الجغرافيا البشرية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥،

لأغراض تجارية، كمبنى البنك المركزي في بغداد، ومبنى الاتصالات، وبعض المباني الحكومية الأخرى.

■ **على أساس كثافة السكان :** تعتمد خرائط توزيع السكان في المدينة بعد أن تمثل دورهم السكنية على شكل نقاط على الخريطة ، وبالنظر لقلة وجود الدور السكنية في المنطقة المركزية فإنها تبدو وكأنها خالية من السكان .

■ **تحديد المنطقة على أساس سعر الأرض ومقدار إيجارها:** ان أعلى قيمة للأرض الحضرية توجد في المنطقة التجارية المركزية، بتأثير عامل المنافسة، ثم تبدأ بالانخفاض باتجاه الأطراف، فقد وجد ٠ (مورفي وفانس) أن أسعار الأرض تبدأ بالهبوط بنسبة ٤٠ % كلما ابتعدنا عن المواقع الأعلى سعراً من حيث إمكانية الوصول إليه .

■ **مقياس كثافة النقل وحركة المرور:** وتشمل حركة المارة وكثافة النقل ، إذ إن ازدحام حركة المرور يعكس فعالية المنطقة التجارية ، فمن المفروض أن تتفق بؤرة المنطقة التجارية مع أعلى نسبة مرور الناس ومركباتهم ، ومن هذه البؤرة التي تمثل ١٠٠ % من حركة المرور، وتدرج حركة المرور بالانخفاض إلى الجهات الثانوية ، لهذا يجب تحديد ذلك من قبل الباحث من خلال الدراسة الميدانية .

■ **تحديد المنطقة على أساس أنماط استعمالات الأرض :** ويتم في هذه الطريقة جرد استعمالات الأرض المختلفة في المدينة ونقلها إلى خرائط استعمالات الأرض ، فالمنطقة التجارية المركزية هي التي تستأثر بأعلى نسبة من الاستعمال التجاري وأدنى نسبة للاستعمال السكني .

■ **طريقة الفهرست (جرد استعمالات الأرض) :** هذه الطريقة ابتكرها (ريموند ميرفي وفانس) بعد أن أجريت دراستهما على مجموعة من المدن، وتعتمد هذه الطريقة على العمل الميداني حصراً ، وتطلب ذلك مسح ميداني في ٢٠ مدينة أمريكية لعام ١٩٥٤ ، وبالتالي تم وضعت خريطة أساس أولية لمنطقة الأعمال المركزية، اتضح فيها استحواذ المؤسسات التجارية في المنطقة التجارية المركزية . وعلى الباحث الذي يروم تطبيق هذه الطريقة أن يفصل بين المؤسسات التي تنتمي إلى المنطقة المركزية أو الفعاليات التي من اختصاصها وبين المؤسسات التي لا تنتمي إليها .

الاستعمال التجاري في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣

يعد النشاط التجاري في مدينة شط العرب من الفعاليات الأساسية التي تقدمها المدينة لسكانها وسكان المناطق المحيطة بها، كما أنها من الفعاليات التي تستحوذ على نسبة عالية من العاملين في الأنشطة الحضرية الأخرى ، على الرغم من احتلالها مساحة تتراوح ما بين (٢ - ٥ %) من إجمالي مساحة المدن ^(١)، إذ يسهم الاستعمال التجاري في الأساس الاقتصادي للمدن، ويجفز على جذب السكان ، فضلا عن قدرته على إعطاء مؤشرات كبيرة للنمو وتطور الاستعمال التجاري، وبالتالي فإنه يحتل أفضل المواقع داخل المدينة، نظراً لقدرتها التنافسية العالية مع بقية الاستعمالات الأخرى التي تزيحها وتحتل موقعها وتدفع بالوظائف الأخرى بعيداً عن المواقع المركزية.

يتضح من الجدول (٩) بأن الاستعمال التجاري في مدينة شط العرب يشغل مساحة (٤,٦ هكتار) أي (١٨,٤ دونماً)، وتشكل نسبة (٠,٧ %) من المساحة الإجمالية للمدينة، وهذه النسبة ضئيلة جداً مقارنة مع المساحة التي تخصص لها في أغلب المدن العراقية، كما في مدينة بغداد التي ارتفعت نسبتها إلى (٦,٢ %)، ويعزى ذلك إلى أهميتها وثقلها التجاري .

تشارك الوظيفة التجارية في مدينة شط العرب مع الخدمات المصرفية والبنوك التي تعد نشاطها مكملاً للوظيفة التجارية، كونها تشكل حاجة مهمة لجذب السكان ، ويبدو تأثير النشاط التجاري في المدينة على استعمالات الأرض الأخرى ، فضلاً عن قدرة هذا الاستعمال في دفع أعلى الأسعار والإيجارات ، وبالتالي ساهم في اتساع الرقعة المساحية للمدينة من المنطقة التجارية باتجاه أطرافها أو الأراضي الزراعية، بسبب قوة الطرد من المركز التجاري والاستقطاب عند أطراف المدينة، لذلك حفز هذا الأمر استحداث مؤسسات تجارية تلبى حاجة سكان المدينة المتزايدة وسكان المناطق المحيطة.

ويتضح من جدول (١٠) التطور المساحي للاستعمال التجاري، وحصّة الفرد حسب سنوات التعداد السكاني، ففي عام ١٩٥٧ بلغ عدد سكان المدينة (٩٨٠٧) نسمة، وشغل الاستعمال التجاري مساحة (٠,٣ هكتار)، وبلغ نصيب الفرد (٣,٠ م^٢) من هذا الاستعمال

(١) صلاح حميد الجنابي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مركز المدينة الاقتصادي، دائرة المركب الحضري، مجلد ١٦، مطبعة العاني، ١٩٨٥، ص (٥٤-٥٥) .

جدول (٩)

مساحة استعمالات الأرض ونسبتها المئوية من مساحة مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣

ت	نوع الاستعمال	المساحة بالهكتار	النسبة %
١	السكني	٤٤٣,٧	٥٨,٣
٢	التجاري	٤,٦	٠,٧
٣	الصناعي	٨,٦	١,٢
٤	الإداري	١٠,٥	١,٤
٥	الديني	١,٦	٠,٢
٦	النقل	٥٠	٦,٥
٧	التعليمي	٤	٠,٥
٨	الترفيهي	٥,٥	٠,٧
٩	الصحي	١,٣	٠,١
١٠	البساتين الزراعية	٩١,١	١٢
١١	الفضاءات المفتوحة	١٤٠,٤	١٨,٤
	المجموع	٧٦١,٣	١٠٠

المصدر : مرئية فضائية لمدينة شط العرب لعام ٢٠١٠ وبرنامج (Arc Map 9.3)

جدول (١٠)

عدد المؤسسات التجارية ومساحتها في مدينة شط العرب للمدة (١٩٥٧-٢٠٠٩)

سنوات التعداد	عدد السكان	المساحة المخصصة للاستعمال التجاري هكتار	عدد المؤسسات التجارية	حصة الفرد (م ^٢)
١٩٥٧	٩٨٠٧	٠,٣	١٦	٠,٣
١٩٩٧	٣٥٦٠٣	١,٢	١٠٩	٠,٣
٢٠٠٩	٥٠٧٥٠	٤	٥٥٢	٠,٧

المصدر : الباحث اعتماد على :

(١) الجمهورية العراقية وزارة الداخلية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، لواء البصرة ، المجموعة الإحصائية لتسجيل السكان

عام ١٩٥٧.

(٢) جمهورية العراق ، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧.

(٣) جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني (نتائج الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩)

(٤) خرائط الكادسترو لعام ١٩٥٣-١٩٥٤.

(٥) استخرجت المساحات بواسطة برنامج (ARG MAP 9.3)

وكان عدد المؤسسات التجارية (١٦) مؤسسة تجارية، ثم بقي نصيب الفرد (٣،٢٠٠) عام ١٩٩٧ عندما بلغ عدد السكان في المدينة (٣٥٦٠٣) نسمة، وزيادة في عدد المحلات التجارية (١٠٩) مؤسسة تجارية، أما في عام ٢٠٠٩ فقد احتل الاستعمال التجاري مساحة (٤ هكتارات)، وبلغ عدد السكان حسب الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ (٥٠٧٥٠) نسمة، وبذلك ارتفعت حصة الفرد من الاستعمال التجاري بشكل ملحوظ لتبلغ (٧،٢٠٠)، وازداد أيضاً عدد المؤسسات التجارية إلى (٥٥٢) مؤسسة .

يتبين من خريطة (٤) أن الاستعمال التجاري قد تمثل في قلب المدينة على جانبي الشارع العام الممتد من نهر شط العرب غرباً إلى الشارع الدولي شرقاً، ليشمل أحياء (الأندلس، والجاحظ، ودور الزراعة، والجامعة، ومركز الدفاع المدني الجديد)، وكذلك توزعت المؤسسات التجارية على جوانب الشوارع الفرعية المتصلة مع الشارع العام، فضلاً عن توزيع المؤسسات التجارية داخل الأحياء السكنية بشكل منعزل، إذ انعكس ذلك على سهولة الوصول إلى المؤسسات التجارية سواء داخل المحلة السكنية أو المؤسسات التجارية على الشارع العام، بسبب اتساع الشوارع الفرعية داخل الأحياء السكنية مما ساعد على ظهورها.

لقد حاولت الكثير من الدراسات الوقوف على طبيعة هذا التوزيع للتوصل إلى أنماط الاستعمال التجاري داخل المدن، وتعد الدراسات الأمريكية من أولى الدراسات في تصنيف وترتيب الأنماط الموقعية للاستعمال التجاري في المدن، ومنها تصنيف بريدفوت (Proud Foot) الذي اهتم بدراسة المؤسسات أو المخازن التجارية الفردية، عندما تناول مدناً كبيرة ومتوسطة الحجم، أما تصنيف ميرفي (Murphy) ^(١) فقد اهتم بالتطورات التي ظهرت على البنية التجارية، في حين اهتم تصنيف برنس (Burns) على ظاهرة التسوق كأساس لأنماط التوزيع التجاري ^(٢)، وعلى أية حال فإن التصنيف التجاري القريب على مدينة شط العرب هو تصنيف (ميرفي) الذي أعطى شكلاً نموذجياً لتشمل (المنطقة التجارية المركزية - المناطق التجارية المخططة (الخارجية) - الشوارع التجارية الرئيسية - الشوارع التجارية المحلية - التجمعات والمخازن المعزولة - مراكز التسوق الإقليمية - مناطق تجارة الجملة - مناطق تجارة الجملة الجديدة) ^(٣).

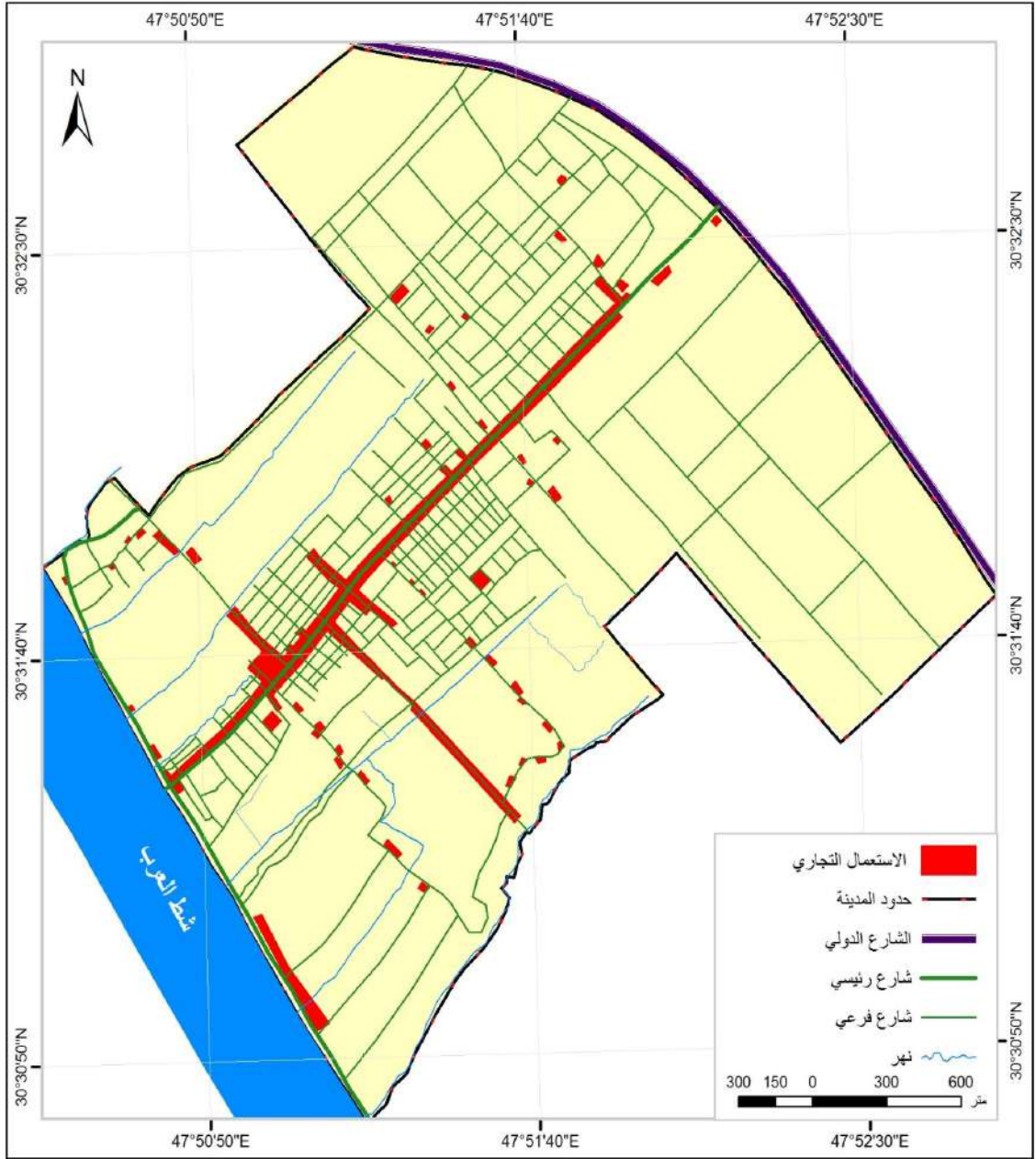
(1) Raymond E. Murphy, The American Urban Geography, New York, Macgrow, Hill book Co. 1966, P. 254

(٢) صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضر، مصدر سابق، ص ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

خريطة (٤)

الاستعمال التجاري في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣



١. المرئية الفضائية لمدينة شط العرب لعام ٢٠١٠.

٢. الدراسة الميدانية .

إذ إن هناك ثلاثة أنواع من التصنيف التي ذكرناها ضمن تصنيف (ميرفي) متطابقة مع ما هو موجود في مدينة شط العرب، وغياب التصنيف الأخرى بسبب صغر مساحة المدينة .
وشملت (المنطقة التجارية المركزية ، والشوارع التجارية ، والتجمعات التجارية ، والمحلات التجارية المتفرقة) .
١. المنطقة التجارية المركزية

تعد المنطقة المركزية قلب المدينة التجاري ، إذ ضمت أعلى كثافة للاستعمال التجاري ، ولا تتفوق عليها أية منطقة تجارية أخرى في المدينة، ولاسيما في تركز المؤسسات التجارية في مختلف أنواعها وأحجامها التي تواجدت مع الواجهات الأمامية للأحياء، كما في أحياء الجاحظ، والأندلس ، والجامعة ، والزراعة والدواجن ، والمركز المدني الجديد ، وقاطع الجيش ينظر جدول (١١) ، إذ يفصل بين تلك الأحياء الشارع العام الرئيس الذي يتوسط المدينة ، وبلغ مجموع المؤسسات التجارية (٥٠٤) مؤسسة تجارية موزعة بنسب متفاوتة على أحياء المدينة ويعمل فيها (٥٨٩) عاملاً .

جدول (١١)

التوزيع الجغرافي للمؤسسات التجارية في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٣ .

ت	اسم الحي	عدد المحلات التجارية	عدد المحلات %	عدد العاملين في المحلات التجارية	عدد العاملين %
١	حي الأندلس	٢٠٣	٤٠,٣	٢٣٢	٣٩,٤
٢	حي الزراعة	١٠	٢	١٥	٢,٥
٣	المركز المدني	٨	١,٦	١٠	١,٧
٤	حي الجامعة	٥٢	١٠,٣	٧٤	١٢,٦
٥	حي الجاحظ	٢٢٦	٤٤,٨	٢٥٢	٤٢,٨
٦	قاطع الجيش	٥	١	٦	١
	المجموع	٥٠٤	١٠٠	٥٨٩	١٠٠

المصدر : الدراسة الميدانية

وتمثل تلك المؤسسات البؤرة التجارية على امتداد الشوارع الفرعية المرتبطة بالشارع الرئيس، التي تخدم الأحياء السكنية في المدينة وإقليمها المجاور ، وقد ساهم ذلك في سهولة الوصول بالنسبة لسكان المدينة أو إقليمها إلى المنطقة التجارية بصورة أفضل هذا من جانب ، وازدحام المنطقة المركزية في حركة المرور سواء للمارة أو لوسائل النقل كالسيارات والدراجات من جهة ثانية .

ويلاحظ أيضاً أن المنطقة التجارية المركزية لا تحتوي على استعمالات تجارية فحسب، بل توجد فيها استعمالات أخرى كالصناعات الخفيفة، فضلاً عن الاستعمالات الخدمية، وهذا النمط هو الغالب حيث عمد الكثير من سكان المدينة إلى فتح مؤسسة تجارية من مساكنهم الخاصة التي تطل على الشارع العام، واشتملت على مؤسسات مخصصة لبيع الخضروات، والمواد الغذائية، والملابس، والمجوهرات، ومؤسسات بيع الجملة، مع وجود مؤسسات مصرفية، ومطاعم تكون متداخلة مع المؤسسات الصناعية ، ولاسيما الخفيفة منها مثل ورش تصليح السيارات، والدراجات النارية، والكهربائيات، والعيادات، والأطباء، ومكاتب العقارات وغيرها ، وفي ضوء ذلك حددت المنطقة التجارية على أساس معيارين هما **سعر الأرض وكثافة المرور** التي طبقت على واقع حال المدينة.

أ- سعر الأرض

تعد قطعة الأرض أياً كان استعمالها سلعة ثابتة غير قابلة للنقل ، وتخضع عند عرضها في سوق العقار لقانون العرض والطلب، وبالتالي يتحدد سعرها وفق مجموعة من العوامل وهي (قيمة الأرض الحضرية ، ونوعية الاستعمالات السائدة في الموقع أو ما يجاورها ، وسهولة الوصول النسبية ، ونوع الاستثمار ، وكثافة البناء ونوعيته)^(١) ومن هذا المنظور تميز سعر الأرض التجاري في مركز المدينة بالارتفاع مقارنة مع المناطق التجارية الثانوية المجاورة لها ، فضلاً عن ذلك ارتفاع أسعار الإيجارات التي تراوحت ما بين ٤٠٠-٧٥٠ ألف دينار للشهر الواحد، ويعود سبب ذلك إلى كثافة استغلال الأرض في المنطقة التجارية ، وبحسب الدراسة الميدانية هناك تفاوت كبير في أسعار الأرض للمنطقة التجارية ، إذ إن قيمة سعر المتر المربع الواحد في الشارع العام ضمن إحياء الأندلس والجاحظ يصل (١٢٥٠٠٠٠) مليون دينار ، في حين ينخفض سعر المتر المربع الواحد في مناطق الأطراف البعيدة عن المركز التجاري لتصل إلى (٩٠٠٠٠٠) ألف دينار كما في حيي (الجامعة ، والزراعة والدواجن) ، أما في الشوارع التجارية الفرعية كما

(١) يحيى عبد الحسن فليح الجياشي ، النمو الحضري وأثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوه ، رسالة ماجستير ،

كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٨.

في شارع الإطفاء، وشارع ١٦، وشارع ١٧، وشارع ٤٠، فينخفض سعر المتر المربع الواحد إلى (٧٥٠٠٠٠) ألف دينار .

وبصفة عامة نلاحظ أن هناك تبايناً في أسعار الأرض بالنسبة للمنطقة التجارية وأطرافها، إذ تبدأ الأسعار في الارتفاع في المركز وتنخفض باتجاه الأطراف هذا أولاً ، وثانياً ساهم الاستعمال التجاري في دفع الاستعمال السكني نحو أطراف المدينة، نظراً لأن أصحاب قطع الأراضي يميلون إلى استغلالها بشكل يضمن تحقيق أكبر فائدة وأحسن استثمار ، وأن الاستعمالين التجاري والصناعي (للصناعات الحرفية الخفيفة) يفضل في مركز المدينة نظراً للمردود الاقتصادي المرتفع عند مقارنته بالاستعمال السكني ، لذلك يدفعان الوحدات السكنية لتحل المرتبة الثانية نحو الأطراف لتوفر الأرض وبسعر منخفض، وبالتالي ساهمت في زحف العمران نحو الأراضي الزراعية داخل التصميم الأساس للمدينة أو خارجها.

ب. كثافة المرور

إن كثافة المرور من المعايير المهمة المستخدمة في الدراسات الحضرية، لتحديد مركزية المنطقة التجارية ، لذلك تشهد المنطقة التجارية المركزية في مدينة شط العرب بكثافة مرورية عالية سواء للسكان أو حركة السيارات، خلال ساعات النهار، وتمثل ساعات الذروة للمنطقة التجارية ولاسيما من الساعة (٨-١٠) صباحاً، و (٥-٧) مساءً خلال فصل الصيف، ومن الساعة (٨-١١) صباحاً ، و (٤-٦) مساءً خلال فصل الشتاء ، إذ تكون ذروة حركة التسوق لوجود أكثر من (٩٥%) من المؤسسات التجارية في المدينة ، وبالتالي تنشط حركة سكانية لغرض التسوق ، فضلاً عن ذلك حركة السكان المحليين القادمين من القرى المجاورة إلى المدينة لغرض التسوق أو عرض منتوجاتهم الزراعية، لذلك تنشط حركة تجارية كثيفة في المدينة . وتبين من خلال المسح الميدانية عند نقاط رصد مختلفة أن معدل حركة المشاة خلال ساعات الذروة الأنفة الذكر بلغت (١٣٠٠ شخصاً / ساعة) صباحاً في الشارع العام، بين حي الأندلس والجاحظ ، في حين انخفض هذا المعدل إلى (٤٢٠ شخصاً / ساعة)^{*} صباحاً في الشارع العام بين حيي (الزراعة والدواجن والجامعة) .

٢. الشوارع التجارية :

تحتوي مدينة شط العرب على شارع رئيس تتفرع منه شبكة واسعة من الشوارع الفرعية المتداخلة مع الأحياء السكنية، ومع ذلك ليست كل الشوارع لها أهمية من الناحية التجارية باستثناء بعض الشوارع التجارية المهمة مثل (شارع الإطفاء وشارع ١٦ و١٧ و٤٠) ويعزى ذلك

* تم رصد حركة المشاة داخل المنطقة المركزية وفي أطرافها في يوم السبت ١٦ / ٣ / ٢٠١٣ .

إلى قدرة تلك الشوارع على ربط مركز المدينة مع القرى المجاورة، فشارع ٤٠ يربط المدينة مع حي كردلان وقرية نهر حسن، وشارع الإطفاء يربط مع قرية الصالحية، وربط حالياً مع الجسر الإيطالي الرابط بمدينة شط العرب مع مدينة البصرة، وشارعي (١٦-١٧) يربطان مع حي الغدير، وفي ضوء ذلك أظهرت الدراسة الميدانية لسنة ٢٠١٣ أن شارع الإطفاء يحتوي على (٦٣ مؤسسة تجارية)، وشارع ١٦ احتوى على (٦ مؤسسات تجارية)، وشارع ١٧ احتوى على (٢٧ مؤسسة تجارية)، وشارع ٤٠ احتوى على (٤٢ مؤسسة تجارية)، ومجمل تلك المؤسسات تخصصت في بيع المواد الغذائية، والخضر، ومحلات لتجارة المفرد والجملة.

تبين مما تقدم أن المؤسسات التجارية المتوفرة في المدينة مع المؤسسات التجارية ضمن شوارع المدينة لا تفي بحاجة المواطن، وأن الكثيرين الذين يسكنون داخل المدينة أو خارجها يفضلون الذهاب إلى المنطقة التجارية المركزية (سوق المدينة) أو إلى الأسواق الرئيسة في مدينة البصرة بغية الحصول على جميع حاجياتهم اليومية وبأسعار تنافسية .

٣- التجمعات التجارية والمؤسسات التجارية في الأحياء السكنية

توجد من ضمن الأحياء السكنية تجمعات لمؤسسات تجارية تخدم سكان الحي السكني الواقعة فيها، وقد شيدت هذه المجمعات في ثمانينيات القرن العشرين، كما في مجمع حي الأندلس الذي تبلغ عدد المؤسسات التجارية فيه (١١ مؤسسة تجارية)، تخصص في بيع السلع الاستهلاكية للمواطنين، وهناك مؤسسات تجارية متجمعة أخرى يبلغ عددها (٢٨ مؤسسة تجارية) تقع بالقرب من مجمع المؤسسات الحكومية في حي الأندلس، وقد تم بناؤها عام ٢٠٠٨ بغية التخلص من الازدحام المروري في الشارع الرئيس، إلا إن ذلك المخطط لم ينجح باستقطاب المتسوقين، وبالتالي استخدمت هذه المحلات لتصليح الدراجات النارية وقطع غيارها، وصناعة الأثاث، وصناعة الشبائيك، وتركيب الزجاج .

أما بخصوص المؤسسات التجارية المتفرقة فتوجد مع الأحياء السكنية العديد من المحال التجارية التي تتوزع بشكل متباين بين حي سكني وآخر، ويرجع سبب تواجدها إلى الزيادة الكبيرة في أعداد السكان، وارتفاع المستوى المعاشي لهم، وبالتالي ازدياد القدرة الشرائية مما حفز العديد من أصحاب الوحدات السكنية لفتح محل تجاري ضمن مسكنه الشخصي، وبلغ عدد المحلات التجارية في الأحياء السكنية (٧٤) مؤسسة تجارياً .

5

الفصل الخامس استعمالات الأرض الصناعية

- أولاً : تحليل المنطقة الصناعية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن
- ثانياً : النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض الصناعية وأنماطها في المدن
- ثالثاً : عوامل التوطن الصناعي في المدن
- رابعاً : التطور التاريخي للصناعات في المدن الحضرية
- خامساً : الجذور التاريخية للصناعات في العراق
- سادساً : توزيع المناطق الصناعية داخل المدن
- سابعاً : دراسة تطبيقية لتوزيع الاستعمال الصناعي في مدينة بغداد

الفصل الخامس

استعمالات الأرض الصناعية

تعد الوظيفة الصناعية وظيفه مدينة بامتياز ؛ لأن الصناعة أسهمت في نشأة المدن الأولى وليس لجميع المدن بل أغلب المراكز الحضرية في العالم ، ولاسيما بعد تقسيم العمل مكانياً ، ولا نكاد نجد اليوم مدينة لا تشكل الصناعة حصة رئيسة في تكوينها^(١) .

وقد تحولت الصناعة تاريخياً من الورش الصغيرة إلى المعامل المتوسطة والكبيرة ، وبدأ النشاط الصناعي يأخذ حيزاً مكانياً ويحقق مركزية في المدن ، وبالتالي حدث تكتل صناعي يخدم سكان المدينة وإقليمها .

وفي الحقيقة فالصناعة تعني كل نشاط يستخدم فيه الإنسان بعض أو جميع عناصر الإنتاج ؛ لغرض إنتاج مواد جديدة وتكون أكثر نفعاً وقيمة للإنسان ، بمعنى آخر إن الصناعة هي حرفة يمارسها الإنسان في سبيل كسب معاشه^(٢) ، في حين يعرفها آخرون بأنها تحويل المادة الأولية إلى صناعة تحويلية بغض النظر عن الآلية أو الطريقة التي أنجزت فيها تلك المواد المصنعة^(٣) .

يتناول الفصل دراسة وافية تخص الاستعمال الصناعي في المراكز الحضرية ، من حيث مفاهيمها ، وعوامل توطئها ، ومراجعة جذور التطور الصناعي في المدن ، كما يتعرض الفصل إلى توزيع الصناعات داخل المدن متخذين من مدينة بغداد مثلاً تطبيقاً لها .

أولاً : تحليل المنطقة الصناعية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن

اهتمت النظريات الثلاثة بدراسة التركيب الداخلي للمدن ، وذلك بتوزيع استعمالات الأرض ولاسيما استعمالات الأرض (السكنية ، والتجارية ، والخدمات) ، فضلاً عن الاستعمال الصناعي الذي نحن بصدد دراسته ، وبموجب ذلك ننوه في هذه الفقرة على أهمية نظريات التركيب الداخلي في التوقع المكاني للصناعات في المنطقة الحضرية .

١ . نظرية الدوائر المتراكزة

اهتم الباحث برجس بالتوزيع المكاني للسكان على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية وكيفية معيشتهم ، وبالتالي رتب نظريته بالاعتماد على المؤشرات ذاتها ، موزعاً بذلك استعمالات الأرض

(١) أحمد علي إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٣١١ .

(٢) إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، دار الرسالة للطباعة ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٢ .

(٣) عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافيا الصناعية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ٣٩ .

- المدينة شيكاغو التي تناولها تطبيقاً لدراسته ، وفي ضوء ذلك أوجدت النظرية منطقة تجارية مركزية مختلطة من حيث مؤسسات البيع بالمفرد والجملة ، وعند أطراف المنطقة التجارية المركزية وزعت الاستعمال الصناعي ، وعلى الرغم من أهمية النظرية في تفسير توزيع استعمالات الأرض في مدينة شيكاغو، إلا إنها لم تعط تفسيراً مقبولا للمواقع الصناعية نتيجة لعدة أسباب وهي:
- أهملت النظرية المواقع الصناعية المنتشرة ضمن نسيج المدن ، إذ أشار إلى تركيزها عند حافة المنطقة التجارية المركزية ، مع إغفاله أن المؤسسات الصناعية تتوزع ما بين الصناعات الخفيفة والثقيلة .
- اعتمد برجس في نظريته على مدينة واحدة وهي مدينة شيكاغو، وهذا النموذج غير كافٍ لتفسير المواقع الصناعية في عموم المدن الحضرية .
- إن إدخال متغير شبكة النقل الحضري ضمن نظرية الدوائر المترابطة أعطت تفسيراً بأن المناطق الصناعية تتوزع على امتداد خطوط النقل والسكك الحديدية فقط .

٢. نظرية القطاع

جاء بنظرية القطاع الباحث هومر هويت، وقد ركز على أن توزيع استعمالات الأرض يكون على محورين وهما: (النمو المحوري) الذي يبدأ من المركز نحو الأطراف على طول خطوط الطرق الرئيسية ، والنوع الآخر (النمو المركزي) الذي يحدث بتوسع المدينة حول مركزها أو منطقتها التجارية الرئيسية ، وبالتالي إن النمو الذي يرسمه المحوران للمدينة يأخذ الشكل النجمي أو الشعاعي ، والملاحظ أن المحاور أساسها شبكة النقل الحضري التي تنمو على شكل قطاعات ، إذ نجد أن توزيع المؤسسات الصناعية الخفيفة كانت متوافقة مع القطاعين (المحوري والمركزي) مترابطة مع الشوارع والسكك الحديدية التي رسمتها النظرية، أي من مركز المدينة باتجاه أطرافها. وإذا أمعنا النظر نجد أن نظرية القطاعات قد سلطت الأضواء عليها؛ كونها تعطي تفسيراً لتوزيع استعمالات الأرض في المدن ، وتعطي انطباقاً على مدن عديدة في العالم . وبالرغم من ذلك فإن النظرية تكاد تكون غير متكاملة لكون توزيع الاستعمال الصناعي في المدن ليست صناعات خفيفة فقط ، وإنما هناك صناعات ثقيلة .

٣. نظرية النوى المتعددة

نشرت نظرية النوى المتعددة بعد عقدين من الزمن ولاسيما بعد نظريتي (الدوائر المترابطة - والقطاعات) على يد الباحثان (جانسي هرس وأدور اولمان)، وهي بطبيعتها تطوير لنظرية مكنتري ، اهتمت النظرية بتوزيع استعمالات الأرض داخل المدن على هيئة أنوية متعددة ، فنواة الصناعات الخفيفة مرتبطة بمنطقة الأعمال المركزية، ومؤسسات البيع بالجملة، وخطوط النقل، ومواقع توفر الأيدي العاملة قليلة الأجور ، في حين نجد أن نواة الصناعات الثقيلة الملوثة للبيئة

تتركز على طول خطوط سكك الحديد، وهي كذلك تبحث عن العمالة قليلة الأجور ، فضلاً عن الأنوية الصناعية هناك نواة صناعية ثالثة تقع عند ضاحية المدن، وقد اختيرت موقعياً تبعاً لرخص الأراضي الواسعة وانخفاض الإيجارات ، وكذلك التخلص من الملوثات الصناعية بإبعادها عن مراكز المدن، وترتبط أيضاً مع مركز المدينة بخطوط النقل والسكك الحديدية ، وعلى الرغم من جميع المميزات التي أفردتها النظرية للمواقع الصناعية، إلا إنها وقعت في بعض العيوب منها أنها لم تشير إلى وجود المؤسسات الصناعية داخل الأحياء السكنية ، وبالرغم من ذلك هنالك عدة مميزات أشارت لها النظرية وفق الاستعمال الصناعي في المدن نذكر منها :

- بعض الصناعات تتطلب تسهيلات لقيامها، مثل شبكة النقل، والمادة الأولية، والعمالة الرخيصة .
- بعض الصناعات تستفيد من التكتل في موقع واحد لأنها صناعات ذات مصالح مشتركة.
- بعض الصناعات تتنافر بعضها مع بعض، مثل صناعة الخبز تتنافر مع صناعة الأسمدة الكيميائية أو المواد شديدة السمية .
- بعض الصناعات لديها القدرة على دفع أعلى الإيجارات واحتلال أفضل المواقع في المدينة، ولا سيما في مراكز المدن بالمقارنة مع الصناعات الأخرى التي تحتاج إلى مساحات واسعة ودفع إيجارات أقل .

ثانياً : النسب المئوية لاستعمالات الأرض التجارية وأنماطها في المدن

ما من مدينة عصرية في الوقت الحالي إلا ويشكل الاستعمال الصناعي حصة رئيسة في تكوينها ، لما تؤديه من دور كبير في البناء الاقتصادي والوظيفي للمدن ، لكونه يسهم بتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة^(١) ، ومن المعلوم إن الحرف الصناعية كانت قروية حتى القرن الثامن عشر، ولكنها أصبحت من الحرف المدنية مع اكتشاف الفحم والحديد ، مما أدى إلى تضخم المدن في عصر الكهرباء، وآلات الاحتراق الداخلي، والمعادن الخفيفة ، إذ كلما تقدمت الصناعة ازدادت أعداد المصانع في المدن ، وبالتالي جذبت عدداً متزايداً من الأيدي العاملة وخاصة العمالة المهاجرة من الريف إلى المدينة لاكتساب أجور مرتفعة، وفرص الكسب للحصول على مهنة أسهل، وهذا يفسر زيادة أعداد السكان في المدن^(٢).

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

(دراسة في جغرافية المدن) ، مصدر سابق ، ٢٠١٣ ، ص ١٥١ .

(٢) عبد الفتاح محمد وهيب ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٥١

إن التوزيع المكاني للصناعات المختلفة في المدن أمر بالغ التعقيد، وذلك لتأثره بعوامل متشابكة ، ويؤدي عامل النقل الدور الرئيس في اجتذاب الصناعة بالمقام الأول ، ولأجل ذلك كل رقعة في المدينة لا تكاد تخلو من وجود مؤسسة صناعية بغض النظر عن الحجم المساحي لها، وحقيقة الأمر إن الاستعمال الصناعي في المدن يحقق نسب متفاوتة، وبالتالي نجد أن نسبة ما تشغله استعمالات الأرض الصناعية في المدن منخفضة جداً مقارنة لأهميتها ، ويعود ذلك إلى التنافر بين نواتج الصناعة الملوثة وخصائص البيئة الحضرية ، إذ تشغل (٥,٦ %) تقريباً من مساحة المنطقة المعمورة، وحوالي (٣,٦ %) من مساحة المدينة الكلية ، ومع ذلك يشير منفل Manvel في دراسته لهذه الوظيفة بأن حصتها تزداد في المدن الكبيرة ، إذ لا تقتصر الاستعمالات الصناعية على سكان المدينة فحسب، بل يشمل ذلك خدمة لإقليمها المحيط بها وربما يتعدى إلى نطاق عالمي .

ثالثاً : عوامل التوطن الصناعي في المدن

إن توزيع الصناعات المختلفة داخل المدن أمر بالغ التعقيد ، إذ يخضع اختيار الموقع الأنسب للمشاريع الصناعية إلى جملة من العوامل (المادية والبشرية والمالية)، وتتمثل بعوامل (المادة الخام ، والقوة المحركة ، والوقود ، والأيدي العاملة ، وشبكة النقل الحضري ، ورأس المال ، والسوق ، فضلاً عن خصائص الموضع الجغرافي (المكان) ، ونوع الخدمات فيه من مرافق عامة، وموارد المياه ، ونوعية المناخ ، والسياسات الحكومية) ، وجميع تلك العوامل يجب أن تخضع للشروط البيئية ولاسيما إبعاد المدن عن التلوث والضوضاء أو الازدحامات اليومية ، وبصورة عامة إن أهم ضابط للتوطن الصناعي هو تحقيق قدر معقول من الربحية الاقتصادية .

بيد ان اختيار الموقع الأمثل للصناعات يتطلب فحصاً دقيقاً ولاسيما الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع ، كونه يخصص له إمكانات مالية ضخمة من جهة ، وصعوبة تغيير الموقع الصناعي في مراحل لاحقة من عمر المشروع الصناعي من جهة ثانية ، لذلك فإن عوامل التوطن الصناعي تختلف في النظام الاشتراكي عنه في النظام الرأسمالي ، إذ تكون قاعدته وإطاره في النظام الاشتراكي هي التخطيط القومي ، في حين يعتمد النظام الرأسمالي على آلية السوق^(١) . ولغرض إعطاء صورة توضيحية لعوامل التوطن الصناعي نذكرها بنقاط:

(١) خالد طه عبد الكريم ، الأسس العلمية لتوطين المشاريع الصناعية ، مجلة ديبالي ، العدد ٥٧ ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٠

١. الموقع الجغرافي

مما لا شك فيه إن اختيار الموقع الجغرافي هو أحد أبرز العوامل المساهمة في التوطن الصناعي للمدن ، ونجاح أو فشل المشروع الصناعي يعتمد على طبيعة النشاط الصناعي والمستوى التقني للعملية الإنتاجية^(١) ، وهذا يتحدد في اختيار الموقع الأنسب لهذا المشروع ومدى قدرته على تحقيق النمو الصناعي ، إذ إن تكاليف إقامة المشروع الصناعي تكون في معظمها تكاليف ثابتة : (الأبنية ، والآلات ، والمادة الأولية ، وأجور العمال .. الخ) ، فضلا عن ذلك فإن الموقع سوف يحدد مجمل تكاليف الإنتاج والتسويق والمبيعات ، وبالتالي يحدد العائد المادي الذي يحققه المشروع الصناعي الذي أنشئ من أجله .

ينبغي الإشارة إلى أن الاتجاهات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما في تحديد واختيار الموقع الأمثل للمشاريع الصناعية قد تركزت بإقامة المصانع ذات الملوثات الكبيرة في أماكن بعيدة عن المدن الكبيرة ، بمعنى آخر التوطن الصناعي للمشاريع عند ضواحي المدن ، وهذا ما يفسر ظهور التركز الصناعي أو المجمعات الصناعية عند الضواحي ، إذ يضم كل مركز صناعي مجموعة من المصانع في منطقة معينة أو توزيع مصانع مشروع معين في مناطق عديدة ، وذلك من أجل الدخول في أسواق جديدة^(٢).

٢. النقل الحضري

يعد النقل الحضري عنصرا اقتصاديا مهما في اقتصاديات المدن ، إذ يساعد في تطور الصناعة ونموها واتساعها ، وتعد شبكات النقل ووسائله خدمات في غاية الأهمية للصناعة ، فهي حلقة الوصل ما بين عوامل الإنتاج المختلفة في أنواعها مع مواقع الاستهلاك ، وبدونها لا تتحقق العملية الإنتاجية ، لذلك من الأهمية بمكان مراعاة اختيار مواقع الصناعة بالقرب من شرايين النقل ، سواء أكانت طرقاً برية للمركبات حتى تعطى مرونة الحركة والقدرة على الوصول مباشرة بين مواقع التصنيع ومواقع الاستهلاك ، أو سككاً حديدية أو طرقاً مائية (نهرية وبحرية) . ومن المعروف أن تكاليف نقل المنتجات الصناعية أو نقل العمالة أو مصادر الطاقة والمادة الأولية وغيرها من مواطنها إلى المعمل تشكل نسبة تتراوح (١-٢٥%) من تكاليف الإنتاج الكلية^(٣) ، وحسب طبيعة السلعة المصنعة والمواد الخام ومقدار الاستهلاك ، كما تؤثر تكاليف النقل على اختيار الموقع الصناعي ، وهي بطبيعتها تختلف من مشروع صناعي لآخر حسب

(١) كامل كاظم الكناني " أساليب كمية في اختيار الموقع الصناعي " الدار الجامعية للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١

(٢) خالد طه عبد الكريم ، مصدر سابق ، ص ١٠١

(٣) عادل حسن ، إدارة الإنتاج ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٩٢-٩٣

العوامل المذكورة آنفاً ، وهذا يدل على أن بعض الصناعات تم نقلها إلى أطراف المدن؛ كونها لم تستطع تحمل تكاليف نقل المادة الأولية والتكاليف الأخرى لنقل المنتج الصناعي من المصنع إلى مناطق الاستهلاك.

النقل الحضري هو مجموعة من الطرق والأساليب والوسائط والتكنولوجيا والإجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف إلى نقل الإنسان وإنتاجه من مكان لآخر ، والتفاعل عميق وطردي بين النشاط الاقتصادي والنقل، وفي كثير من الأحيان يكون النشاط الاقتصادي سابقاً ومؤثراً في النقل ، وفي أحيان أخرى تكون شبكات النقل سابقة للنشاط الاقتصادي، وعليه فالصناعات التي تتأثر بنفقات النقل العالية تختار أماكنها بالقرب من طرق النقل الرئيسية ، وللنقل أيضاً تأثير على تكلفة الوحدة المنتجة من الصناعة، نتيجة التطور السريع في خطوط النقل سواء لنقل المواد الأولية أو لنقل السلع الجاهزة الصنع ، فضلاً عن تقليل التكاليف الاجتماعية للمنتجات المصنوعة وزيادة الفوائد الاقتصادية لأي موقع صناعي ، باعتبار النقل أحد مقومات الصناعة الحديثة؛ ذلك لأن السلع المنتجة لا تظهر قيمتها وأهميتها إلا بعد إيصالها إلى الأسواق.

٣. السوق

السوق هو مكان لتصريف البضائع المنتجة من قبل المصانع ، بمعنى هي المكان الذي يحدث فيه كافة النشاطات التسويقية لغرض إتمام عمليات التبادل التسويقي (البائع والمشتري) ، إذ تظهر أهمية التسويق الصناعي من خلال ما يقدمه من منافع للمنتج والزبائن والمجتمع معاً ، فمن ناحية المنتج (يساعده على تحقيق ربح أكبر واستمرارية أطول في السوق ، أما من حيث الزبون فإنه يضمن له إشباع حاجاته ورغباته ، وفيما يخص مجتمع المدينة أو إقليمها (الدولة) ، والهدف هو تحقيق أقصى الأرباح التسويقية للمنتج الصناعي مقارنة مع المنافسين الرئيسيين في السوق نفسه ، ويبدو أن جميع العمليات التسويقية هي حلقة من حلقات الإنتاج والتي تقارن مع جودة ونوعية المنتج الصناعي والسعر والكمية ومواصفاتها.

وفي ضوء ما تقدم فإن الأسواق تستهدف تصريف المنتجات الصناعية لأكثر كمية إنتاجية بعد معرفة حاجات الزبائن المختلفة ، فضلاً عن التوطن الصناعي الذي يكون بالقرب من الأسواق ، لغرض الحصول على العمالة اللازمة بسهولة . وبالتالي فهي عملية معقدة تبدأ بتقسيم الأسواق الكبيرة إلى أسواق أصغر مع مراعاة حاجات ورغبات وأذواق الزبائن ، فعلى سبيل المثال السيارات الكورية التي اجتاحت الأسواق العراقية بعد التغيير السياسي لعام ٢٠٠٣ ، امتازت بالمتانة والجمالية وعامل رخص أسعارها نسبياً ، بالمقارنة مع السيارات الأمريكية

واليابانية، وبالتالي استحوذت على الأسواق العراقية بنسبة ٨٠% من مجمل السيارات الموجودة في عموم العراق ، وحقيقة الأمر تم اختيار العراق كسوق لتصريف السيارات الكورية بعد دراسات مستفيضة عن أذواق العراقيين ومعرفة مدخولاتهم المالية، وبالتالي تم وضع الخطط اللازمة لتسويق أنواع مختلفة من السيارات إلى العراق .

والجدير بالذكر تصنيف الصناعات التي ترتبط ارتباطاً قوياً بالأسواق والصناعات التي تنجذب نحو الأسواق ، مهما كان بعدها عن موقع المواد الخام ومصادر الطاقة وغيرها من العوامل الأخرى إلى :

١. الصناعات التي تتلف منتجاتها بسرعة، مثل الألبان، والخبز، والثلج ، لذلك تتركز بالقرب من الأسواق ليتم توزيعها بسرعة على المستهلكين.
٢. الصناعات التي يزيد حجم أو وزن منتجاتها بعد تصنيعها، مثل صناعة المشروبات، وصناعة تكرير البترول، وصناعة صناديق التعبئة والتعليب والبراميل.
٣. الصناعات التي تقل تكاليف نقل مواردها الخام عن نقل منتجاتها المصنعة، مثل صناعة النسيج، وصناعة تكرير البترول، وصناعة المنتجات الجلدية، وصناعة الأثاث.
٤. الصناعات التي تحتاج إلى اتصال مباشر بالمستهلكين للتعرف على رغباتهم وأذواقهم، كصناعات الملابس، والأحذية.
٥. صناعات متباينة لها ارتباط مباشر بالأسواق، مثل صناعة الطباعة والنشر، وصناعة الأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها، وصناعة الزجاج.

٤. مصادر الطاقة

تعد مصادر الطاقة، وأنواعها، ومواقعها، وكمياتها، وتكلفتها، من العوامل المهمة في اختيار الموقع الصناعي لأي صناعة حديثة، وتشمل مصادر الطاقة: (النفط ، والغاز ، والفحم ، والطاقة الذرية ، والطاقة المائية ، والطاقة الشمسية وغيرها) التي تنتج بالنهاية طاقة محركة للمصانع ، كما تعد بمثابة سلعة قابلة للتداول اقتصادياً تشتري وتباع، لذا تتأثر سوقها بمعدلات توفرها ومقدار الطلب عليها ، فبعض الصناعات تتطلب كميات كبيرة من الطاقة مثل صناعات صهر المعادن ، ولاسيما صناعة الألمنيوم ، في حين أن بعض الصناعات الأخرى تتطلب مقدار ضئيل من الطاقة ، ومما لا شك فيه أن الطاقة عنصر لازم لكافة العمليات الصناعية ، وبصورة عامة تحتاج الصناعات إلى مصادر طاقة وفيرة ورخيصة نسبياً، لقيامها واستمرارها ، كما هي الحال في بلدان العالم (الهند ، والصين ، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها) ، في حين نلاحظ ان بعض الصناعات لا تحبذ القيام بالقرب من مصادر الطاقة، نتيجة إلى انخفاض الطلب عليها،

أو بمعنى آخر إن المشروع الصناعي لديه مصادر بديلة، مثل الطاقة الشمسية، أو طاقة الرياح وغيرها.

ومن البديهي أن بعض الصناعات تركزت في مراكز المدن، مثل صناعة الغزل والنسيج التي تحتاج إلى طاقة كهربائية منخفضة نسبياً، كونها ذات صلة بأذواق المستهلكين وتلبية حاجياتهم الاستهلاكية، في حين تختار المشاريع الصناعية الكبيرة مثل مصانع البتروكيماويات أو تكرير النفط أن تكون في أطراف المدن، مع توفر مساحات كبيرة رخيصة للإيجارات، فضلاً عن حاجتها إلى كميات كبيرة من الطاقة لاستمرارية الإنتاج الصناعي.

٥. موارد المياه

يندر في قيام الصناعة أن لا تحتاج إلى مقدار محدد من المياه، إذ ترتبط أغلب الصناعات بوجود مورد مائي دائم لاستمرارها، وبالتالي تعد عنصراً أساسياً في توطيد العديد من الصناعات في المدن، فعمليات (التبريد، والغسل، والتنظيف، وتوليد البخار، تتم باستخدام المياه، كما إن الماء يدخل كجزء أساسي أو ثانوي في العديد من الصناعات، ولاسيما الصناعات التحويلية المنتشرة في أجزاء واسعة من المدن، مثل صناعة الخبز، والصناعات الغذائية، وصناعة العصائر، لذلك لا بد من توافر مصدر للمياه العذبة لغرض الاستمرار في عمليات التصنيع المختلفة. إلى جانب ذلك إن مجاري المياه المتمثلة بالأفهار والمسطحات المائية الأخرى تعد أرخص وسيلة للنقل وإليها تنصرف معظم المياه الصناعية الملوثة^(١).

٦. القوة العاملة

الأيدي العاملة هي القوة المحركة لعمليات التصنيع، وهي من أهم العوامل للتوطن الصناعي، وقد تختلف حاجة الصناعات للأيدي العاملة ما بين صناعة وأخرى، فبعض الصناعات تستقطب أيدي عاملة كبيرة من العمال، مثل صناعة الغزل والنسيج، في حين تتطلب الصناعات الثقيلة مثل صناعة (البتروكيماويات) أعداد قليلة من الأيدي العاملة، بينما تحتاج بعض الصناعات إلى عمال بخبرة عالية كصناعة العدسات، وعموماً تتجه الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة إلى مراكز المدن الحضرية، في حين تتركز الصناعات الكبيرة التي تحتاج إلى مساحات واسعة عند أطراف المدن، بالنظر إلى توافر المساحات الشاسعة والإيجارات الرخيصة نسبياً.

ومما لا شك فيه أن استقطاب الأيدي العاملة للصناعة يتطلب دفع أجور مناسبة للعاملين وبحسب سنوات الخبرة، وبالتالي فإن أجور العاملين، وتكاليف الضمان الاجتماعي، والخدمات

(١) عبد الزهرة علي الجنابي، جغرافيا الصناعة، مصدر سابق، ص ٨٨.

الصحية، وخدمات النقل، والسكن، يضاف إلى تكلفة المنتج الصناعي ، فبعض المشاريع التي تركزت بالقرب من مركز المدينة توفر للمستثمر الصناعي حجب تكاليف إضافية تنفق لأغراض الإسكان، ومشاريع الماء، والكهرباء، والخدمات الصحية، والتعليم، وخدمات النقل والمواصلات، لذلك يفضل إقامة المنشأة الصناعية داخل المدن، إذ تتوفر البنية التحتية اللازمة لقيامها، هذا من جهة ، ولتقليل النفقات المذكورة من جهة ثانية . وينبغي الإشارة إلى أن رخص أجور العاملين في القطاع الصناعي لدول (هونك كونغ ، وسنغافورة ، والصين) أدى إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية والأوروبية إلى الصناعات القائمة في تلك الدول، ولاسيما خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وأغلب تلك الصناعات داخل حواضر المدن الكبرى ، لتوفر الأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي تحقيق أرباح طائلة من الصناعات .

٧. الأنظمة الإدارية والتشريعات القانونية

تعد الصناعة جزءاً مهماً من الأساس الاقتصادي لجميع البلدان، ومنها البلدان المتقدمة ، لذلك تشرع الحكومات تشريعات تسهل الاستثمارات فيها بغية زيادة المشاريع الصناعية في المناطق الحضرية، والعمل على تقوية الأساس الاقتصادي، بتوفير الموقع الصناعي الملائم وتسخير جميع الإمكانيات لحماية المشاريع الصناعية الاستشارية في تلك المدن، مع استبعاد المناطق السكنية وباقي الاستعمالات الأخرى عنها^(١).

اتبعت العديد من الحكومات تشريع القوانين بما يخدم تنظيم استعمالات الأرض بما فيها توزيع الصناعات في المدن ، عن طريق التخطيط الحضري بما يسمى (التصميم الأساسى للمدن) ، فالصناعات التي تحتاج القرب من المستهلك نجدها ضمن الحيز المساحى للمدن بعد إعطاء موافقات قانونية، لكونها لا تترك ملوثات على بيئة المدينة ، في حين أن الصناعات الثقيلة والصناعات الاستراتيجية المهمة تتوزع في أماكن بعيدة عن المدن، لغرض سلامتها من الحروب، وإبعاد المدن عن الملوثات وآثارها على صحة السكان.

والجدير بالذكر أن الجهات الحكومية تقدم جميع التسهيلات الإدارية وتزويد المناطق الصناعية المختارة بخدمات البنى التحتية والخدمات الضرورية الأخرى (الماء ، والكهرباء ، وطرق النقل ، وحجز مساحات مناسبة لقيام المشروع الصناعي)، كما تشجع الجهات الحكومية جميع الباحثين في تقصى المشكلات الناجمة عن المشاريع الصناعية، وكيفية معالجتها لضمان استمراريتها .

(١) عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، الجزء الثالث ، مصدر سابق ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٥ .

تتمثل التشريعات الحكومية بفرض الضرائب على الصناعات، أو القيام بإعفاءات ضريبية لغرض تشجيع الصناعات داخل المدن ، فضلا عن زيادة الإنفاق الحكومي، مما يسهم بزيادة أعداد المشاريع الصناعية بما يكفل لها إقامة البنى التحتية المشجعة لحركة الاستثمار الصناعي ، مع منح إجازات التأسيس والتراخيص، ومراعاة البيئة الحضرية، وإبعاد الصناعات الملوثة خارج المدن.

٨. العوامل المناخية

تؤدي العوامل المناخية بتنوع خصائصها وعناصرها دوراً في توطن النشاط الصناعي في المدن ، وهى ذات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، كتأثيرات الحرارة، والرطوبة، وأثر الأمطار، والفيضانات، في تشييد إقامة صناعة معينة في موقع دون آخر ، ففي المناطق الحارة تستهلك المشاريع الصناعية كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية، وذلك ما يستلزم تكييف وتبريد المصنع، وتشغيل الآلات الصناعية، وبالتالي تضاف لكلف الإنتاج مبالغ إضافية يجب اعتبارها ، مقارنة مع المناخ المعتدل البارد الذي تستهلك فيه الصناعات كميات منخفضة من الطاقة ، في حين أن بعض الصناعات تحتاج إلى نوع معين من المناخ لاستمرارية الإنتاج الصناعي ، على سبيل المثال صناعة الغزل والنسيج المنتشرة في مراكز المدن أو عند ضواحيها تستلزم لنجاحها نسبة عالية من الرطوبة في الهواء، حتى لا تتقصف التيلة عند غزلها ونسجها ، فصناعة الغزل والنسيج القطنى تحتاج إلى رطوبة عالية فيما لو قورنت مع صناعة الغزل والنسيج الصوفى ، لذلك تركزت صناعة القطن في مقاطعة لانكشير غرب إنجلترا ، إذ يكون الهواء عادة محملاً بنسبة مرتفعة جداً من الرطوبة، في حين تركزت صناعة الصوف في مقاطعة يوركشير المقابلة لها في الشرق، إذ تكون نسبة الرطوبة في الهواء أقل نوعاً ما بالمقارنة مع لانكشير، ولعل هذا هو السبب أيضاً في أن معظم صناعات الغزل والنسيج في مصر توجد بصفة خاصة في النصف الشمالي من الدلتا^(١).

ومن الصناعات الأخرى التي اشتهرت بشدة حساسيتها للظروف الجوية صناعة السجائر ، إذ إنها تحتاج إلى درجات حرارة مرتفعة ونسبة رطوبة عالية ، على العكس من ذلك نجد أن صناعة المواد الغذائية، مثل صناعة (حفظ اللحوم، والأسماك، والخضروات، والفواكه) جميعها تحتاج غالباً إلى مناخ بارد، وكلما كان الهواء جافاً كان ذلك أدعى لنجاح الصناعة فيها.

وخلال الوقت الحاضر نجد الكثير من الصناعات قد تحررت من سيطرة المناخ والأحوال الجوية ، وذلك بعد أن تقدمت وسائل التبريد والتدفئة وغيرها من وسائل تكييف الهواء ، إذ أصبح من الممكن خلق أجواء صناعية داخل المصانع على حسب الحاجة ، وفصلاً عن ذلك

(١) عبد الزهر الجناي ، جغرافية الصناعة ، مصدر سابق ، ص ٩٧.

فإن المصانع أصبحت تبنى أحيانا تحت سطح الأرض، حتى تكون بعيدة قدر المستطاع عن تأثيرات التقلبات الجوية المختلفة.

أما بخصوص عامل الرياح فيجب مراعاة اتجاه الرياح حتى لا تدخل الأدخنة المضرة مع الهواء في الأحياء السكنية للمدن ، وعموما يجب الأخذ بنظر الاعتبار نوع الصناعة المراد تشييدها في المدن مع عامل المناخ المناسب لقيامها.

٨. رأس المال

كانت الصناعات في العصور القديمة تقوم بأحجام صغيرة وبطاقات إنتاجية محدودة ، إذ لم تكن بحاجة إلى رأس مال كبير لقيامها ، إلا إن الثورة الصناعية أثمرت عن الإفادة من مزايا الإنتاج الواسع للمشاريع القائمة أو التي قامت لاحقاً ، ويبدو أن المشاريع الحديثة تحتاج إلى كميات إنتاجية كبيرة، يتطلب قيامها رأس مال كبير كضرورة لإقامة الأبنية، وشراء المكينات والمعدات، والمواد الأولية، والوقود، ودفع أجور العاملين، وأجور النقل، وقيمة الأرض أو إيجارها... إلخ .

٩. مصادر الطاقة

مصادر الطاقة هي القابلية الكامنة في أية مادة على أداء عمل معين . وهي لا ترى ولكن آثارها تبدو في شكل أو آخر، وتكون على شكل حرارة بالحرق المباشر لمصادرها، وتكون على شكل قدرة محركية عند تحويل تلك المصادر إلى طاقة بخارية، وتكون على شكل قدرة حرارية وقدرة محركية في آن واحد عند تحويلها إلى طاقة كهربائية ، ومما تقدم يمكن تقسيم الطاقة على نوعين هما :

الطاقة الناضبة : هي من مصادر الطاقة التي لا يتم تعويضها تلقائياً واحتياطاتها محدودة، وقد يأتي اليوم الذي تستنفذ فيه تلك المصادر كالنفط، والغاز، والفحم .

الطاقة المتجددة : هي التي تتجدد مصادرها ولا تنفذ بالاستخدام، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والماء وغيرها .

١٠. العامل الشخصي

يختار صاحب رأس المال بموجب هذا الاعتبار الموقع الصناعي بما يناسب رغبته الشخصية، حتى وإن كان هذا الموقع غير مثالي للصناعة، فهو قد يكتفى بما يعتقده من أرباح معقولة أو نسبية لنشاطه الصناعي في موقع معين يفضل على مواقع أخرى محتملة، مع أنها قد تحقق له ربحية أعلى، هذا القرار قد يتخذ لدوافع شخصية شتى، منها على سبيل المثال تفضيله للإشراف

الشخصى المباشر على العمل في موقع قريب من سكن العائلة، أو لأسباب نفسية، واجتماعية، وهى عموماً اعتبارات يصعب قياسها وتباين في أثرها من شخص لآخر

١١. المواد الأولية

تختلف المواد الخام الداخلة بالصناعة من مشروع صناعى لآخر ، إذ تتنوع مصادر المواد الخام وتنقسم على (خامات زراعية ، ونباتات طبيعية ، وخامات معدنية ، ومواد نصف مصنعة، أو مواد كاملة التصنيع، وغيرها) ومجمل المواد المذكورة تدخل في عموم الصناعات ، ولاسيما الصناعات التحويلية ، لأنها تغير من وضع أو شكل أحد المواد إلى مادة أخرى تختلف جذريا عن السلعة الخام الداخلة للمصنع ، وتكفى الإشارة إلى أن الثورة الصناعية قد نمت بالقرب من المواد الخام خلال القرن الثامن عشر ، فبعض الصناعات الغذائية وصناعة الأخشاب نمت بالقرب من مواطن الخامات ، في حين نجد أن بعض المواد الخام الداخلة في العمليات الصناعية تكون سريعة التلف، لذلك لا تتحمل نقلها إلى مسافات طويلة، أو النقل البطيء، كالفواكه، والخضروات، واللحوم، والأسماك، ومنتجات الألبان ، وبالتالي فإن جميع مصانعها تكون بالقرب من مواطن الإنتاج ، كما هى الحال في العديد من المدن الأمريكية والأوربية .

أما بخصوص المواد الأولية ثقيلة الوزن وكبيرة الحجم التي تدخل في الصناعة والتي يقل وزنها عند التصنيع، مثل صناعة السكر من الشوندر السكري، حيث يبلغ الإنتاج ٨ / ١ من وزن الخامات ، وكذلك الحال بصناعة الورق وغيرها ، لهذا تفضل تلك المشاريع تشييد المصانع بالقرب من مواد خاماتها ، ومع التطور التكنولوجى وشبكة النقل والمواصلات لم تعد الحاجة إلى ربط المشاريع الصناعية بالقرب من المواد الأولية للصناعة ، فضلا عن ذلك تم استخدام البدائل للمواد الأولية، وبالتالي حررت الصناعة من الارتباط بمواطن خاماتها ، مما خفض بشكل كبير من تكاليف النقل والإنتاج الصناعى .

وينبغى الإشارة إلى أن هنالك العديد من المصانع التي لم تعد ترتبط بمواطن توافر المواد الأولية (الخام)، فنلاحظ أن القمح من المواد الغذائية ينقل إلى مسافات طويلة لبلوغ مراكز التجميع القائمة في المدن ، وكذلك الحيوانات التي يتم تحويلها إلى لحوم وجلود بعد ذبحها تنقل لمسافات طويلة من حضائرها إلى مراكز المدن لغرض استفادة سكان الحضر من منتجاتها .

١٢. سعر الأرض

يؤثر سعر الأرض والضرائب التي تفرضها الحكومات على المشاريع الصناعية، ولاسيما في اختيار الموقع المثالي للصناعات داخل المدن ، فمن المعروف أن أسعار الأراضي والإيجارات في المنطقة التجارية المركزية في المدن مرتفعة جدا ، وبالتالي لا يمكن لأية صناعة كبيرة التوطن في

مراكز المدن ، لذا تتوجه الصناعات الكبيرة عند أطراف المدينة لوجود الأراضي الواسعة والإيجارات المنخفضة ، لكن بالمقابل هناك صناعات كبيرة مثل صناعة السيارات شيدت في النواة الأولى للمدن ، ويعزى ذلك إلى أن هذه الصناعة اختارت الموقع المكاني القريب من الأيدي العاملة عند نشوء المدينة، وبمرور الوقت أصبحت هذه الصناعة داخل الحيز الحضري .

ويبدو أن لكل مشروع صناعي في المدينة استثناءات في اختيار الموقع المكاني ضمن الحيز الحضري أو عند أطرافه ، سواء كان ضمن المنطقة التجارية المركزية، أو عند الشوارع الرئيسية، أو ضمن ضواحي المدينة ، وحقيقة الأمر أن هناك صناعات تحويلية تركزت ضمن حدود المدن وداخل أحيائها السكنية ولها القدرة على دفع الإيجارات المرتفعة ، كونها صناعات تخدم المستهلك بالدرجة الأولى وسكان إقليمها بالدرجة الثانية ، مثل صناعات الخبز، والحلويات، وهي صناعات لا تحتاج إلى مساحات واسعة، ولا تطرح كميات كبيرة من الملوثات ، ولعل هذا السبب بتركزها قرب الكثافات السكانية في المدن .

وبصورة عامة بالرغم من المزايا الموقعية للمشاريع الصناعية في المدن، إلا إن هناك عدة مساوئ عند توقيع الصناعات فيها ، إذ يجب أن يؤخذ بالحسبان إبعاد هذا النشاط عن المناطق السكنية في المدينة ، باعتبار أن للنشاط الصناعي آثار ضارة، فانبعاث (الروائح والدخان والبخار، والغبار) فضلاً عن الضوضاء ، والاهتزاز، والنفائات ، وازدحام الطرق، هي من أهم مضار الصناعة الحديثة في البيئة الحضرية ، وبالرغم من جميع السلبيات التي تطرحها الصناعة ، فإن للصناعة عدة إيجابيات تتمثل في رفع المستوى المعيشي للسكان، نتيجة للعائدات المالية الناجمة من تصدير السلع المصنعة ، وكذلك تشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة الحضرية .

رابعاً : التطور التاريخي للصناعات في المدن الحضرية

قبل إنشاء الصناعة ولاسيما في العصور القديمة والوسطى كان الحرفيون يسكنون في أحياء خاصة بهم ، ويمارس الحرفيون مهن وصناعات تلي حاجة المستهلك القريب ، حتى أن بعض التسميات للأحياء السكنية لا تزال شاهدة على تلك الحقبة الصناعية ، عندما تمثل المسكن والمصنع مكاناً واحداً^(١).

وبعد آلاف السنوات من الزمن حدثت تغيرات نوعية وتطورات في الصناعة، ولاسيما بعد الثورة الصناعية التي ظهرت في بريطانيا ، ومن ثمة انتشرت لعموم بلدان العالم، وبالتالي أصبحت الصناعة خلاقة للمدن في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، ويبدو

(١) جاكلين بوجي ، دراسات في جغرافية العمران الحضري ، تعريب محمد علي بهجت الفاضلي ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٢ .

أن الصناعة ساهمت في قيام المدن، فإن المدن نفسها تخلق صناعات ، إذ حدثت تغيرات تقنية فأتى بدوره على شكل المدن، ووظائفها، وحجمها، وبالتالي في نموها وتطورها ، فبعد اختراع الآلة البخارية عام ١٧٦٥ واستخدام الآلة في المصانع ، أدى ذلك لتطور الإنتاج الصناعي ونشطت التجارة وتحولت الصناعة من الورش الصغيرة لتمثل أحياء بأكملها ، كما ارتفع عدد العمال وأفضى ذلك إلى إنشاء نقابات خاصة مهمتها الدفاع عن حقوقهم ، بمعنى أدق بدأت الوظيفة الصناعية تأخذ حيزاً مكانياً أكبر مما كانت عليه .ومن التغيرات التي طرأت على شكل المدينة هو التغير في نمط شبكة النقل داخلها بعد اختراع وسائط نقل حديثة لتؤدي إلى تغير في خطة المدينة ، بما يتلاءم مع التطور الآلي الجديد ، فتحوّلت الشوارع من النمط العضوي ذات الأزقة الضيقة إلى النمط المخطط ذات الشوارع السريعة والعريضة ، أي من الشوارع المخصصة للعربات التي تجرها الخيول إلى شوارع خاصة بالمركبات ، وبعد ذلك ظهر النقل باستخدام الباصات التجارية عام ١٨٠٩ ، واستخدمت السيارة في باريس عام ١٨١٩ ، كما استخدم القطار في إنجلترا لأول مرة عام ١٨٢٥ . ومن ثم مد أول سكة حديد في الولايات المتحدة عام ١٨٢٩ ، فيما استخدم التلغراف عام ١٨٥٠ ، وأجهزة اللاسلكي نهاية القرن التاسع عشر (١).

إن الثورة التقنية بكل ما تحمله من تغيرات في معالم الحياة أدت إلى توسع المدن، لتخرج من أسر أسوارها، وشوارعها الضيقة المظلمة، بل أن تلك الظلمة بدأت تتبدد بعد استخدام الكهرباء منذ عام ١٨٨٢ ، أما التغيرات التي حدثت في أحجام المدن ولاسيما بعدما أصبح البعض منها مدناً صناعية بفعل المدخلات التقنية، وأصبحت المدن مراكز جذب قوية لسكان الريف الباحثين عن العمل الصناعي في المدن، نظراً لحاجة المدن إلى أيدي عاملة جديدة مع قدرتها على إعالة أعداد أكبر بعد أن تضخمت مصانعها وزاد إنتاجها ، فمدينة مجنيتو جورسك ونوف وسيبريك الروسيين كان عدد سكانها خمسة آلاف نسمة عام ١٨٩٧ وصل إلى ٧٣١٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٦ ، وتضاعف عدد سكان لندن سبع مرات خلال القرن التاسع عشر ، وهكذا بالنسبة للمدن الأوروبية الكبيرة كباريس وبرلين ، إذ ارتفع عدد سكان باريس من ٧٠٠ ألف نسمة إلى ثلاثة ملايين فيما زاد عدد سكان برلين من ١٧٢ ألف نسمة إلى ٤ ملايين نسمة ولاسيما في المدة (١٩٥٦-١٩٠٠) .

(١) سعيد عبدة ، جغرافية النقل مغزاها وممرها ، الطبعة الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٦٥ .

أما من الناحية الوظيفية فقد شغلت الصناعة مكانة متميزة بين الوظائف التي تقدمها المدن لسكانها ، ولاسيما من خلال إيوائها للصناعات التحويلية التي هي مدنية بالضرورة ، أي أنها تستدعي بيئة مدنية لتقوم بها وبيئة مدنية كبيرة في العادة ، فكثير من الصناعات ذات الإنتاج الضخم مثل صهر المعادن لا يمكن تصور قيامها داخل المدينة نظرا لضخامة تنظيمها، ومن شأن ذلك أن تخلق مدينة جديدة كأن تكون مدن صناعية بامتياز ، مثال ذلك مدينة البكر الصناعية في خور الزبير الواقعة غرب محافظة البصرة .

وكغيرها من وظائف المدن الرئيسة فإن خدماتها لا تقتصر على سكان المدينة، بل تمتد لتخدم إقليمها المحيط بها، وربما نطاق أوسع يرتقى في بعض المدن الصناعية الكبرى إلى نطاق عالمي، كما هو حال المدن الصناعية في اليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية .

إن أهم صفة للاستعمال الصناعي هي شدة التعقيد في توزيعها، وعدم انتظام أنماطها، إذ تتداخل مع وظائف المدينة الأخرى ولا يمكن تمييزها بسهولة ، ويعود هذا التعقيد إلى خصائص الصناعة نفسها، من حيث (نوعية الإنتاج ، وعوامل قيام الصناعة ، وعوامل تاريخية، وأخرى ترتبط بقوانين وأنظمة استعمالات الأرض داخل المدينة) ، إذ إن نظام توزيع هذا الاستعمال يختلف بين مدن العالم المتقدم ومدن الدول النامية، ففي الأولى تتخذ الصناعات أرضا واسعة مكونة أشرطة ونطاقات ضخمة، كما هو الحال في النطاق الصناعي على نهر التيمز في لندن، وفي نيوجرسي قرب نيويورك، أو جنوب شيكاغو ، أما في مدن العالم النامي فهي لا تعدو كونها صناعات خفيفة تلبي الحاجات الاستهلاكية للسكان ، وترتبط مع السوق مباشرة ، وبالتالي فإنها تتداخل مع الاستعمالات الأخرى وتختلط معها، كصناعة المنسوجات، والصناعات الهندسية الدقيقة، والأثاث، والمواد الغذائية.

ومن السمات الأخرى لهذا الاستعمال أنه يشترك مع الاستعمال التجاري من حيث قدرتهما الكبيرة على المنافسة ، الأمر الذي مكّنهما من أن يشغلا مواقع مهمة داخل المدن، وخاصة الصناعات الخفيفة غير الملوثة، والتي لا تحتاج إلى مساحات كبيرة، فتبوءت منطقة الأعمال المركزية لتكون مكانا لها ،على العكس من الصناعات الثقيلة المرفوضة من قبل الحيز الحضري، التي اختارت مواقعها خارج حدود المدينة .

خامساً : الجذور التاريخية للصناعات في العراق

يعد العراق من البلدان الزاخرة بالعطايا والخيرات ، إذ يتمتع بكونه ذا حضارة عريقة تمثلت ببلاد ما بين النهرين وأرض السواد، وبالتالي حكم العراق منذ القدم من قبل الامبراطوريات السومرية ، والأكدية ، والبابلية ، والآشورية، ومن بعدها جاء حكم (الاخمينية) . ومنذ فجر الإسلام حكم العراق من قبل المسلمين ، وتوالت على حكمة إلى أن أصبح مركزاً للدولة الإسلامية زمن الإمام علي (عليه السلام)، ومن بعده جاء العباسيون والأمويون ، وبعد سلسلة من الغزوات والفتوحات أصبح العراق تحت حكم البويهيين والسلاجقة والأتراك ، ومن ثم احتل العراق من قبل المغول سنة ١٢٥٨، وصولاً إلى القرن السادس عشر إذ تعرض العراق للاحتلال العثماني لمدة قاربت أربعة قرون ، عانى منها الشعب العراقي التخلف، والجهل، وسوء الأوضاع الصحية، وانتشرت العديد من الأمراض خلال تلك الحقبة مثل (الطاعون ، والسل ، والبلهارزيا وغيرها)^(*) ، وخلال تلك المدة أصبح العراق يشكو من ظاهرة الركود الاقتصادي في ظل الهيمنة الإقطاعية على الأراضي الزراعية في الريف العراقي ، ومن الواضح أن الاحتلال العثماني لم يكن يهتم بتطوير الواقع العراقي، لذلك أهمل تطوير الصناعة والقوى المنتجة ، وجل اهتمام العثمانيين هو استغلال ثرواته بما يحقق مصالح المستعمر، وهذا يفسر انعدام التوطن الصناعي في عموم العراق خلال عهد الاحتلال العثماني ، ويبدو أن الدخول القومي العراقي يعتمد على الصادرات الزراعية، حتى وأن العمل الزراعي كان يعتمد على الأساليب اليدوية غير الميكانيكية التي تزاول في البيوت، ومنها صناعة الأواني النحاسية، والحدادة، والدباغة، والقوارب، والجلود، والمنسوجات القطنية^(١) .

وخلال عهد الاحتلال البريطاني للمدة ١٩١٤-١٩٢٠ عمد المحتل البريطاني على إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة، لتقليل الاستيراد خلال الحرب العالمية الأولى، بغية سد احتياجات القوات الإنجليزية ، لكن بالنظر إلى عدم توفر الأيدي العاملة الفنية، وصعوبة توفير

* احتل العثمانيون العراق عام ١٥٣٤ على يد المحتل سليمان القانوني، وانتهى احتلالهم للعراق بسيطرة البريطاني على العراق عام ١٩١٤ ، المصدر : عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، الطبعة الثانية ، شركة المطبوعات المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٦١ .

(١) علي طاهر تركي ، الواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق ١٩٠٠-١٩٣٢ ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ٢٠١١ ، ص ٤٤ ..

المواد الأولية، والأموال اللازمة آنذاك فشلت المشاريع الصناعية وبالتالي لم تحقق الأهداف التي شيدت من أجلها^(١).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وإدراج العراق تحت الانتداب البريطاني بصفة بلد محتل، أشعل ذلك ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني، الأمر الذي أجبرهم على تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٠، وتنصيب الملك فيصل ملكاً للعراق عام ١٩٢١، لذلك أقدمت الحكومة العراقية للشروع بتأسيس عدد من المشاريع الصناعية لخدمة الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية، حتى وضع منهج مخطط لتطوير الصناعة العراقية ضمن مناهج الوزارات العاملة آنذاك، وتزامن ذلك بعدما فتح الاحتلال البريطاني أبواب التصدير والاستيراد في العراق مع بقية بلدان العالم، على الرغم من سيطرة السلع والمنتجات الأجنبية على السوق الذي يضاهي الصناعة الوطنية بالجودة والسعر، إلا إنها لم تخل من إيجابيات تمثلت في ولادة صناعات تصديرية لسد حاجة الأسواق، وهذا أعطى زخماً واسعاً في توسع الصادرات من الخامات الصناعية، مثل كبس التمور، والصوف، والجلود، وهي بهيئة المعامل الحديثة آنذاك، وبالتالي أنشئ أول مصنع للغزل والنسيج في بغداد بالكرادة عام ١٩٢٣، وفي عام ١٩٢٥ فتح معمل المنسوجات الصوفية في مدينة الكاظمية إذ احتوى المعمل على ٦٥ عاملاً^(٢)، وفي عام ١٩٢٦ شيد أول معمل للسكائر بالعراق تحت تسمية (شركة دخان عبود)، وحققت الشركة نجاحاً كبيراً حفز الكثير من المستثمرين للدخول في تأسيس المشاريع الصناعية التي توالى ظهورها في العاصمة بغداد، وقد أوعزت الحكومة الملكية بفرض الضريبة الكمركية على بعض الاستيرادات الأجنبية بغية حماية المنتج الوطني، لهذا أصدر قانون التعريف الكمركية عام ١٩٢٧، وعام ١٩٢٨ تم إعفاء بعض الصناعات الناشئة مثل المواد الإنشائية، والمكائن المستوردة، من التعريف الكمركية، وبالمقابل تم إنشاء مصانع أخرى مثل معامل المياه الغازية وغيرها^(٣)، وفي عام ١٩٢٩ أصدرت الحكومة العراقية الكثير من الإعفاءات الكمركية على استيرادات المكائن والآلات المستوردة، وشملت الإعفاءات من الرسوم الكمركية مصانع أخرى، مثل الطابوق، والصباغة، والمطابع^(٤)، وعموماً خلال عقد العشرينيات أصدرت العديد من القوانين شجعت على إقامة صناعة وطنية

(١) جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق للمدة ١٩٢٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٣٠.

(٢) علي طاهر تركي، الواقع الحربي وبدايات التصنيع في العراق ١٩٠٠-١٩٣٢، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٣) فوزي خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، بغداد، ١٩٦٧، ص ٦٥.

(٤) علي طاهر تركي، الواقع الحربي وبدايات التصنيع في العراق ١٩٠٠-١٩٣٢، مصدر سابق، ص ٤٧.

اعتبرت القاعدة الصناعية للسنوات اللاحقة ، وأن معظم الصناعات الناشئة قد تركزت بالقرب من المنطقة التجارية المركزية لمدينة بغداد ومدينة البصرة .

وخلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين بدأ الصراع الدولي نتيجة للحرب العالمية الثانية للمدة ١٩٣٨-١٩٤٥ ، وانشغلت بريطانيا بالحروب مما أعطى بادرة أمل للحكومة العراقية بتأسيس عدد من المصانع المحدودة، والاستفادة من توقف توريد السلع والبضائع إلى العراق ، ومن الواضح أن بعض المصانع استمر بالإنتاج، والآخر توقف نتيجة لعدة عوامل (لا مجال لذكرها) ، وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية تأسس المصرف الصناعي في العراق عام ١٩٤٥ ، وبالرغم من قلة التخصيصات المالية إلا إن ذلك لم يمنعه من تمويل بعض المشاريع الصناعية الصغيرة ، التي أقيمت في العاصمة بغداد وعند أطرافها ، إلى جانب ذلك مولت الحكومة عدة مشاريع تركزت على إقامة البنى التحتية مع غياب واضح للاهتمام بالمشاريع الصناعية^(١) ، أما في عام ١٩٤٧ فقد تأسس معمل ثانٍ للغزل والنسيج القطني في منطقة الكاظمية في بغداد .

وقد اتضح جلياً بعد المنتصف الثاني من عقد الأربعينيات من القرن العشرين زيادة الوعي الجماهيري والحكومي ، وزيادة عائدات تصدير النفط العراقي، ولاسيما في خمسينيات القرن العشرين، إذ تأسس مجلس الإعمار في عام ١٩٥٠ ، وهي ولادة حقيقية وقد تبنى ومنذ تأسيسه إعداد الخطط التنموية الصناعية في العراق على أثر زيادة الطلب على النفط في السوق العالمية وزيادة صادرات العراق النفطية، فقد ارتفع النفط من (٣,٧) مليون طن عام ١٩٤٩ إلى حوالي (٢٧) مليون طن عام ١٩٥٢ ، وإلى (٣٩) مليون طن عام ١٩٥٩^(٢) .

إن تأسيس مجلس الإعمار في خمسينيات القرن العشرين يمثل علامة مهمة في تاريخ العراق الحديث ، لذلك وخلال المدة (١٩٥١-١٩٥٨) صدر عن مجلس الإعمار (٤) برامج إنمائية احتوت على البرمجة الاقتصادية، بغية إحداث تنمية اقتصادية وصناعية واجتماعية وثقافية في العراق ، وبالتالي رشح المجلس العديد من الخبراء والاستشاريين لإعداد دراسات شاملة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، لغرض الاستفادة من الدراسات وإعداد الخطط المستقبلية المطلوبة^(٣) .

(١) عبد الزهرة علي الجنابي ، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الأوسط من العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ١١٣ .

(٢) صباح كحجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق للمدة ١٩٢١-١٩٨٠ (أساليبه ، تطبيقاته ، وأجهزته ، الجزء الأول ، ص ٨٢ .

(٣) صباح كحجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق للمدة ١٩٢١-١٩٨٠ ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .



وبصفة عامة توصل مجلس الإعمار إلى إعداد المشاريع الصناعية الآتية^(١):

١. توسيع قدرة المشاريع الصناعية القديمة بما يتلاءم مع الواقع الجديد ، بفضل التحسينات التي أُدخلت على المشاريع الإنتاجية، مثل معمل الأسمنت، والبيرة، والأقمشة الصوفية، والنسيج القطني في بغداد ، فضلا عن زيادة قدرة المطاحن على طحن الحبوب، وكذلك تحسين جودة الجلود كما في المشاريع الموجودة بمدينة بغداد .

٢. تقديم المساعدات المالية لمعامل النسيج القطني، والحريز الصناعي في بغداد والموصل، لغرض مضاعفة طاقتها الإنتاجية .

٣. اقترح تقرير البنك الدولي عدداً من المشروعات الصناعية الجديدة، ومنها مشروع استثمار الغاز الطبيعي لغرض إنتاج الغاز الطبيعي، ويجزء المعمل إلى العديد من الوحدات (معمل استخلاص الكبريت ، ومعمل سمّت ، ومعمل اسود الكاربون)، فضلا عن معامل كثيرة مثل: (معمل الأسمدة في بغداد والبصرة والموصل)، ومعمل للصلب ، ومعمل الكونكريت الجاهز ، ومعمل إنتاج القناني ، ومعمل الصناديق الخشبية ، وورش تصليح المكائن والمعدات ، ومعمل أكياس النايلون ، ومعمل إطارات السيارات ، ومشروع استغلال الملح الحجري) .

وبعد تأسيس مجلس الإعمار تم تكليف العديد من الشركات الأجنبية بتطوير البنى التحتية في عموم العراق وتنشط الواقع الصناعي ، وكانت النتيجة وضع تقرير مفصل يهدف إلى إحداث تغيير صناعي ، وقاعدة صناعية تخدم سكان العراق ، وبصفة عامة أثمرت معظم المشاريع المتعلقة بالصناعات التحويلية مثل (مصفى القيارة ، ومعمل النسيج القطني في الموصل ، ومحطة كهرباء النجبية في البصرة ، ومحطة الكهرباء الحرارية في بغداد ، إلى جانب ذلك تشييد العشرات من المعامل التي تركزت في المدن العراقية لتلبية الحاجة المحلية لسكان المناطق الحضرية ، وخلال المدة ١٩٥٠-١٩٧٢ شرع مجلس الإعمار في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات، وبعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ تحولت القاعدة الزراعية إلى قاعدة صناعية زراعية رصينة^(٢) ، كما يتضح من الجدول (١٢) .

وخلال المدة (١٩٧٥-١٩٨٠) استمرت مرحلة الانتعاش الاقتصادي والزراعية لتصبح حالة الهيمنة النفطية على بقية قطاعات الدولة؛ مما ساهم في خفض صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وتسهيلات الاستيراد ولاسيما استيراد التكنولوجيا الحديثة لغرض رفع

(١) فلاح خلف علي الربيعي ، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للمدة ١٩٧٥-١٩٩٠ ، مجلة ميونخ الإنسانية ، العدد

٨٣٣١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٢ .

مستويات الإنتاجية الصناعية ، وهنا ظهرت تيارات هجرة كبيرة أسهمت في ظهور فائض عرض للقوة العاملة غير الماهرة في المراكز الحضرية ، كما أسهمت الجهات المعنية في تثبيت السياسة السعرية لدعم المحاصيل المنخفضة الإنتاجية مثل الحبوب الزراعية، وبالتالي ساهمت في توسع الصناعات التحويلية وقطاع الزراعة^(١) .

وبخصوص المدة ١٩٨١-١٩٨٥ فقد شهد العراق منعطفين خطيرين، المنعطف الأول في انكماش إيرادات النفط، والمنعطف الثاني هو اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين ولاسيما المدة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، مما أثر وبشكل سلبي على

جدول (١٢)

المساهمات النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠

المدة	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠
القطاع				
الزراعي	٩,٧	٦,٣	٨,٥	٧,١
الاستخراجي	٧٢,٣	٦٨,٣	٣٠,٣	٤٢,٦
التحويلي	٣,١	٤	٥,٣	٤,١
البناء والتشييد	١,٨	٥,٦	٧,٨	٥,٨
الماء والكهرباء	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٨
مجموع القطاعات السلعية	٨٧,١	٨٤,٤	٥٣,٥	٦٠,٤
مجموع السلعية بدون النفط	١٤,٨	١٦,١	٢٢,٢	١٧,٦
النقل والمواصلات	٢,١	٣,١	٥,٢	٤,١
تجارة الجملة والمفرد	٢,٥	٣	١٠	٧,٦
البنوك والتأمين	٠,٥	٠,٠٩	٤,٥	٣,٣
مجموع التوزيع	٥,١	٧	١٩,٧	١٥
ملكية دور السكن	٠,٦	٠,٧	٥,٤	٣,٥
الإدارة العامة والدفاع	٥,٢	٧,١	١٧,٦	١٦,٤
الخدمات الشخصية	٢	٠,٨	٤,٨	٤,٧
مجموع الخدمات	٧,٨	٨,٦	٢٧,٨	٢٤,٦
مجموع غير السلعية	١٢,٩	١٥,٦	٤٧,٥	٣٩,٦
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : فلاح خلف علي الربيعي ، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للمدة ١٩٧٥-١٩٩٠ ، مجلة ميونخ الإنسانية ، العدد ٨٣٣١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥١ .

(١) فلاح خلف علي الربيعي ، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للمدة ١٩٧٥-١٩٩٠ ، مصدر سابق ، ص ١٥٥

التمتية الصناعية في العراق وظهور حالة إهمال للأنشطة السلعية مثل القطاع الصناعي التحويلي ، وفي المقابل ظهر اهتمام كبير بالقطاع الزراعي .

أما بخصوص المدة ١٩٨٦-١٩٩٠ فنلاحظ حالة الركود الصناعي لا زالت مستمرة بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية ، وعموما كانت توجهات الدولة آنذاك للقطاع الخدمي وليس للأنشطة الصناعية ، عدا الصناعات النفطية والعسكرية فظل تصدير النفط العراقي مستمرا إلى دول العالم بغية الحصول على العملة الصعبة؛ لغرض شراء الأسلحة الحربية بالنظر لاستمرار القتال في ساحات المعركة^(١).

أما في عام ١٩٩٠ فواجهت الصناعة العراقية نكسات اقتصادية تركت آثاراً مدمرة على واقع وتطور النشاط الصناعي، ويعزى ذلك إلى قرار مجلس الأمن المرقم ٦٦١ في ٦/٨/١٩٩٠ بفرض عقوبات اقتصادية على الشعب العراقي بعد احتلال العراق للكويت ، والهدف هو وسيلة ضغط لسحب الجيش العراقي من الكويت، وشملت العقوبات حضراً تجارياً وصناعياً كاملاً الهدف الاساسي منه هو تجويع الشعب العراقي من جهة، وتدمير البنية التحتية، والصناعية، ومحطات الاتصالات، والكهرباء، والمصانع، والمنشآت النفطية، ومحطات ضخ المياه وغيرها من جهة ثانية ، وبالتالي لم تشهد الصناعة خلال تلك المدة تطوراً ملحوظاً نتيجة إلى انعدام المادة الأولية الداخلة في الصناعة وبقية موارد التوطن الصناعي للمشاريع الصناعية، وبالتالي عانت المصانع العراقية من حالة إهمال واضح خلال تلك الحقبة ، بما فيها المصانع ضمن حدود المدن العراقية .

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ تم تدمير ما تبقى من المنشأة الصناعية بشكل كامل، وسرقة المكائن الصناعية، وتدمير المباني الصناعية، وحل محلها السكن العشوائي ، فضلاً عن ذلك تم فرض قوانين صارمة من قبل المحتل الأمريكي بعدم السماح بتطوير الصناعة الوطنية ، فإن الغاية الأساسية هي تدمير العراق وجعله اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط بالدرجة الأساس ونسبة ٩٩% مع تدمير واضح للبنى التحتية والأراضي الزراعية .

(١) أحمد إبراهيم العلي ، تقوم السياسات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٨٠-١٩٩١ ، وزارة التخطيط ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٥

سادساً : توزيع المناطق الصناعية داخل المدن

يتأثر توزيع المنشأة الصناعية في المدن بمختلف أحجامها بالعديد من الاعتبارات والعوامل التي ذكرت سابقاً ، لذلك نود إعطاء تصور عن توزيع الصناعات في المدن وعلى النحو الآتي :

١. الصناعات الموزعة في المنطقة التجارية المركزية CBD

تعد المنطقة التجارية المركزية القلب النابض لأي مدينة؛ كونها النواة التي تشكلت فيها تلك المدن ، لذا نجد تنوعاً واضحاً لاستعمالات الأرض ومنها توزيع الصناعات الخفيفة فيها ، ومع ذلك فإن المنطقة التجارية المركزية تجذب الصناعات الخفيفة إلى جانب تجارة المفرد ، لهذا تميل الصناعات إلى التكتل (التجمع) ضمن حيز مساحي واحد ولاسيما في المدن الكبرى والمتوسطة الأحجام، وتشمل صناعات متنوعة مثل (الصحف ، والكتب ، والمجوهرات ، وخياطة الملابس)، أما التوزيع المكاني للصناعات فتتركز إلى جانب المؤسسات التجارية القديمة والوحدات السكنية القديمة والمتهثرة التي هجرها سكانها ، ويمكن أن نعزو السبب المباشر للتركز الصناعي ضمن هذه المنطقة التجارية المركزية إلى حاجة الصناعات إلى أيدي عاملة، وهي متوفرة في المنطقة التجارية المركزية فضلاً عن القرب من الزبائن من جهة ، مما أوجد ارتباطاً وظيفياً بين المشاريع الصناعية كموقع وبين العمالة المتوفرة من جهة ثانية.

٢. المناطق الصناعية الخارجية

تعد المناطق الصناعية الخارجية من أحدث المشاريع الصناعية التي أُقيمت خارج نواة المدن (المنطقة التجارية المركزية) التي تركزت عند أطراف المدن ، واختير التوطن الصناعي لها لكونها من الصناعات الثقيلة الملوثة، وهي تطرح ملوثات تؤثر على صحة سكان المدن، لكن بالمقابل توافر المساحات الواسعة ورخص الإيجارات وانخفاض الازدحام المروري وتوافر وسائل النقل المختلفة أو وقوعها عند الواجهات المائية لاستخدام النقل النهري الرخيص بالمقارنة مع مراكز المدن ، لذلك تم استبعادها من المراكز الحضرية واختيرت عند أطراف المدينة ، وتشمل صناعات (البتروكيماويات ، والطائرات ، والحديد وغيرها) .

٣. المشاريع الصناعية الموزعة في الأحياء السكنية

إن التخطيط الحضري للمدن يميل إلى تقسيم المدينة على عدة أحياء سكنية، تبعاً لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وبالتالي فإن هذه الأحياء تخطط ضمن مساحاتها المكانية كمناطق للخدمات والتجارة والصناعة ، لكن بمرور الوقت يحدث تغيرات في نمط الاستعمال كتحويل جزء من الاستعمال السكني للاستعمال التجاري أو الصناعي ، وهذا يدل على تركيز متناثر لبعض المشاريع الصناعية الصغيرة داخل الأحياء السكنية أو عند الشوارع السكنية الرئيسة أو

الثانوية ، وهذه الصناعات بطبيعتها صناعات خفيفة تلي حاجة الزبائن بشكل يومي، مثل (صناعة الخبز ، والثلج ، وتصليح الأجهزة الكهربائية ، والحدادة ، والنجارة . وغيرها) .

٤. الصناعات الموزعة عند ضواحي المدن

تؤدي عوامل التوطن الصناعي دوراً واضحاً في إبعاد بعض الصناعات عن مراكز المدن ووقوعها عند ضواحيها ، ومن أهم عوامل نجاح تلك الصناعات وديمومة إنتاجها هو اعتمادها الأول على حركة النقل السريعة التي توفرها مجموعة من طرق النقل المختلفة: (شبكة الطرق السريعة ، والسكك الحديدية ، والنقل النهري والبحري ، والموانئ) ، ويتجلى ذلك في الحصول على المواد الأولية الداخلة بالصناعة التي تكون أرخص من ناحية الكلفة المادية إذا ما قورنت بوجود تلك المصانع عند المنطقة التجارية المركزية، بسبب صعوبة الحركة وحالة الازدحام اليومي هذا من جانب ، كما أن لوجود المساحات الواسعة ورخص الإيجار عند ضواحي المدن من جهة أخرى ، فضلاً عن سهولة شحن المنتج الصناعي دون عراقيل ونقله إلى مناطق الاستهلاك الأثر الواضح في استمرارية عطاء المشاريع الصناعية وديمومتها عند أطراف المدن.

٥. الصناعات عند الجبهات المائية أو الموانئ

من المعروف أن العديد من الصناعات يدخل الماء في عملياتها الإنتاجية الصناعية (كما أسلفنا) ، إذ تتطلب كميات كبيرة من المياه كمادة أولية تدخل في العمليات الصناعية أما للتدفئة أو للتبريد ، لذلك تتركز العديد من الصناعات المتوسطة والثقيلة عند الجبهات المائية لحاجتها الماسة للماء عند التصنيع، وكذلك استخدام الواجبات المائية لنقل المواد الأولية والسلع المصنعة من المصانع إلى الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية أو بالعكس وبأسعار زهيدة جداً ، وهذا يدل على تركيز العديد من المنشآت الصناعية بالقرب من الموانئ ، على اعتبار أن تكاليف النقل ولاسيما المادة الأولية والبضاعة رخيصة جداً مع توافر الأراضي الواسعة إذا ما قورنت مع وسائل النقل الأخرى كالسكك الحديدية والمركبات ، لذلك أدت الموانئ دوراً حاسماً في تفضيل المواقع المثلى لإقامة المشاريع الصناعية فيها .

تصنيف توزيع المنشأة الصناعية في المدن وهي :

- **المجموعة الأولى :** بعض الصناعات تميل بالتركز عند المنطقة التجارية المركزية مثل (الطباعة ، وخياطة الملابس ، وصناعة الخبز . وغيرها)؛ لكونها على اتصال مباشر بالمستهلك مع توفر الأيدي العاملة .

- **المجموعة الثانية :** بعض الصناعات الكبيرة تميل بالتركز عند الأراضي الواسعة مع توفر الأيدي العاملة الرخيصة نسبياً، وغالباً ما تقع عند أطراف المنطقة التجارية المركزية مثل صناعة (الموبيليا ، والحدادة ، والتجارة . وغيرها).
- **المجموعة الثالثة :** هي صناعات تقع عند أطراف الصناعات الكبيرة، وبالتالي تحتاج إلى مساحات كبيرة، وتشمل صناعات (الأدوات الكهربائية ، وصناعة الألمنيوم ، والسيارات).
- **المجموعة الرابعة :** تقع هذه الصناعات عند أطراف المدن، وتشغل الأماكن الشاغرة، وبالتالي فهذه الصناعات تحتاج إلى مساحات واسعة ورخيصة للإيجارات لغرض إنشاء المصنع ومساحات أخرى من الأرض، لحزن البضائع المصنعة مثل الصناعات الهندسية الثقيلة وصناعة تكرير البترول .

سابعاً : دراسة تطبيقية لتوزيع الاستعمال الصناعي في مدينة بغداد

تتحدد منطقة الدراسة في مدينة بغداد العاصمة الإدارية لجمهورية العراق ، وهي أكبر مدينة في العراق من حيث المساحة والسكان ، وتعد مدينة بغداد المركز الاقتصادي والإداري والتعليمي للعراق ، تتحدد مكانياً بحدودها الإدارية من حيث ما يحيط بها ، فمن جهة الشمال يحد المدينة قضاء بعقوبة وقضاء التاجي ، في حين يحدها من الشرق قضاء المدائن ، ومن الجنوب يحدها قضاء المحمودية، ومن جهة الغرب يحدها قضاء أبي غريب . أما الموقع الفلكي فتقع مدينة بغداد بين دائرتي عرض (٣٣° - ٣٠° و ٣٣° - ٣٠°) شمالاً، وخطي طول (٤٤° - ٣٠° و ٤٤° - ٣٠° شرقاً).

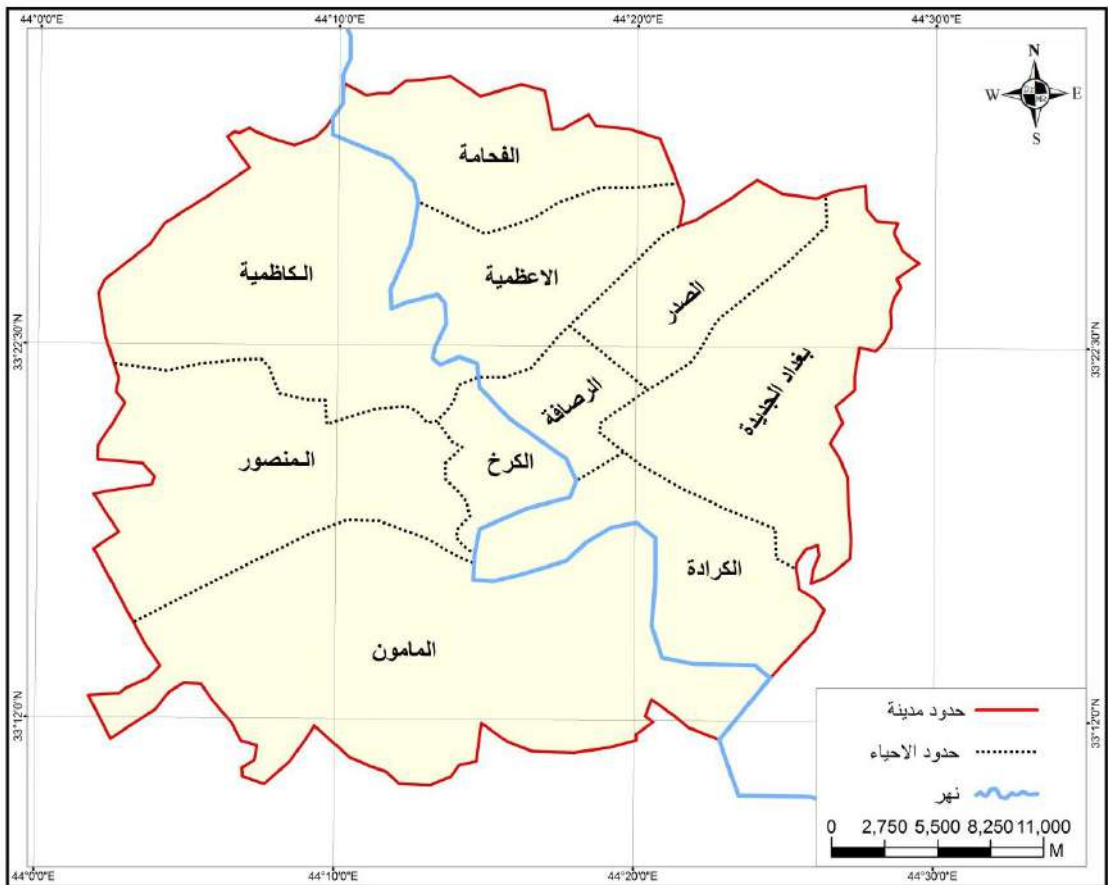
وتتألف مدينة بغداد من (١٤) قطاع بلدي وبحسب تقسيمات أمانة بغداد فأنها مقسمة على (٨) قطاعات بلدية في جانب الرصافة و (٦) قطاع بلدية في جانب الكرخ، وكما هو مبين في خريطة (٥) ، بلغت مساحة مدينة بغداد (٨٥٨,١ كم^٢) بعدد سكاني (٦٧٠٢٥٣٨) نسمة .

تعد الدراسات التطبيقية التي تناولت الاستعمال الصناعي في المدن العراقية قليلة جداً ، ويعزى سبب ذلك إلى صعوبة الدراسة الميدانية أو صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة التي تخص هذا النوع من الدراسات ، إلا إن ذلك لا يعني عدم وجود هكذا نوع من الدراسات، فدراسة محمد أزهر السماك الذي درس الأنماط الموقعية للصناعة في مدينة الموصل الكبرى الذي قسم المدينة على (٣) أنماط هي: (المواقع المركزية ، والمواقع الوسطى ، ومواقع الضواحي) ، ودراسة (محسن عبد الصاحب المظفر) للأنماط الموقعية لمدينة النجف الكبرى، معتمداً في تصنيفه على دراسة راييموند مورفي الأمريكي، وقسم المدينة على عدة أنماط (المنطقة التجارية

المركزية ، والمنطقة الصناعية ضمن منطقة الأعمال المركزية ، والمصانع الموزعة في المنطقة السكنية ، والمنطقة التجارية الخارجية ، والمنطقة الصناعية المخططة والحديثة (١)، وأخيراً دراسة (صباح محمود محمد) الذي حدد الأنماط الموقعية للصناعة في مدينة بغداد الكبرى ، معتمداً على تصنيف (مورفي) على أساس موقعها بالنسبة لاستعمالات الأرض الحضرية، وتوصل إلى (٤) أنماط صناعية خريطة (٦) (٢) .

خريطة (٥)

مدينة بغداد بحسب حسب الأحياء السكنية لعام ٢٠١٢



المصدر : أمانة بغداد ، التصميم الأساسي لمدينة بغداد ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، الوحدات الإدارية لمدينة بغداد ، مقياس الرسم ١/٥٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٢ .

(١) صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر (أسس وتطبيقات) ، مصر سابق ، ص ٢٢٨

(٢) صبري فارس الهيتي و صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ١٢٥

١. الصناعات في المنطقة التجارية المركزية

إن المنطقة التجارية المركزية هي مكان تتركز فيه تجارة المفرد والجملة والخدمات التجارية والدوائر والمكاتب وما يرتبط بهذه المؤسسات وظيفياً ومكانياً، إلا إن بعض أنواع الصناعات ولاسيما الخفيفة تميل إلى التجمع في موضع معين من المنطقة التجارية المركزية أو على حافة هذه المناطق، ومن هذه الصناعات (طباعة الكتب والصحف والمجلات، وورش صناعة المجوهرات، ومعامل خياطة الملابس)، والتي تفضل أن تكون بالقرب من مؤسسات بيع الملابس ومخازن تجارة المفرد، يطبق هذا التعميم على المناطق التجارية المركزية في مدينة بغداد، إذ يقع أشد تركيز للمطابع في المنطقة القريبة من شارع المتنبي وسوق السراي، وتعد هذه المنطقة حافة المنطقة التجارية، وقد كانت من المناطق السكنية الراقية القديمة، إلا إن الدور السكنية تغير جنسها من الاستعمال السكني إلى الاستعمال الصناعي، لتظهر (مطابع للطباعة وتجليد المطبوعات وكل ما يرتبط بهذا النشاط من نشاطات أخرى)، كما تتركز مؤسسات صناعية مثل خياطة الملابس (الملابس الرجالية) خلف شارع الرشيد، وتحولت الدور السكنية التي تستقر في هذه المنطقة إلى معامل للخياطة، فضلاً عن نشاطات صناعية أخرى كتركيب الزجاج، وصناعة الأثاث، ومنشآت الحدادة، والسمكرة، والسباكة المنتشرة في الشيخ عمر في جانب الرصافة، هنا نجد تداخل بين الصناعات والدور القديمة والبنائات المتدهورة من الناحية العمرانية، والتي تحتاج إلى ترميم أو إعادة بناء، وقد بقيت هذه الصناعات في أماكنها ولاسيما في المنطقة التجارية المركزية، نتيجة لقربها من زبائنهم وقربها من الأيدي العاملة المتوفرة.

٢. المناطق الصناعية الثانوية

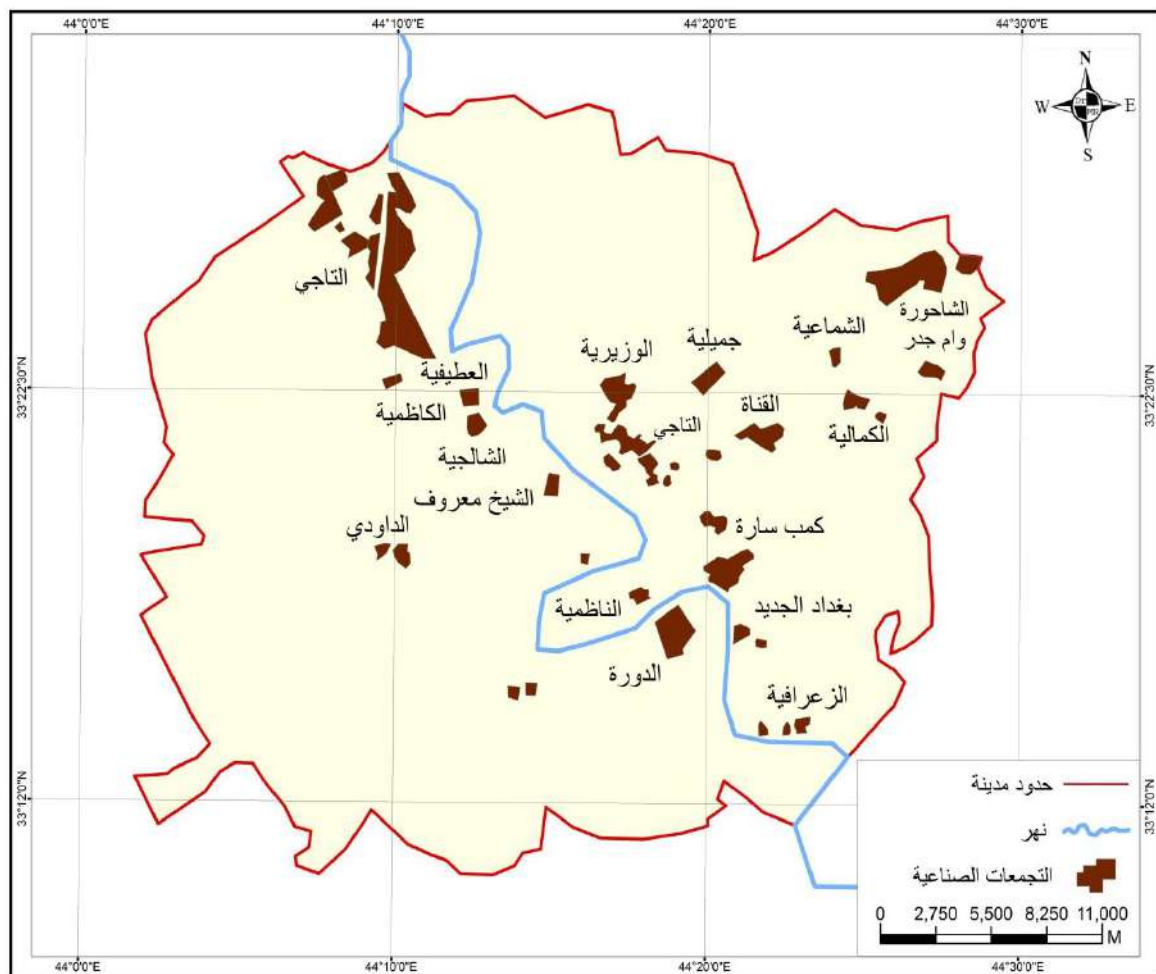
تشبه صناعات المنطقة التجارية المركزية إلا إنها تنتشر بمواقع متفرقة من مدينة بغداد، وتختار الأجزاء القديمة منها، مثل المنشآت الصناعية في الكرادة، والتي تتميز بقدمها وكبر حجمها المساحي، ولاسيما التابعة للقطاع العام، وهناك صناعات ماثلة لها في الأعظمية والكاظمية.

٣. المناطق الصناعية في ضواحي المدينة

هناك العديد من العوامل التي ساعدت في ظهور هذه الصناعات في ضواحي المدن، ومن ثم تطورها، ويأتي في مقدمتها حاجة هذه الصناعات إلى المساحات الواسعة من الأراضي الرخيصة لغرض التوسع الأفقي وتوفير المخازن وساحات وقوف السيارات، والتي لا تتوفر إلا في أطراف مدينة بغداد أو ضواحيها، فضلاً عن قلة ازدحام السكان ووسائل النقل، إذ إن شدة الازدحامات داخل المدن عامل معرقل لتطورها، يقابلها توفر سهولة المواصلات وسرعتها لتسهيل جلب المواد الأولية

خريطة (٦)

الأنماط الموقعية لاستعمالات الأرض الصناعية في مدينة بغداد



المصدر : صبري فارس الميحي وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٤ .

والأيدي العاملة وشحن المنتج الصناعي إلى السوق ، وفي بغداد توجد العديد من المناطق الصناعية المخططة ولاسيما في ضواحيها خريطة (٧) ^(١):

١. منطقة بوب الشام تقع في الجهة الشمالية الشرقية من المحافظة، وتنتشر فيها معامل صناعة المواد البلاستيكية، ومواد البناء، والصناعات الزجاجية.
٢. منطقة الكاظمية الصناعية تقع في الجهة الغربية من المدينة، وأهم الصناعات فيها معامل صناعات النسيج ولاسيما صناعات المفروشات الأرضية، والسجاد، والحياكة.
٣. منطقة الزعفرانية في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة، وهي واحدة من أهم المناطق الصناعية في بغداد، تختص بمختلف الصناعات الغذائية، والكهربائية، والبتروكيماوية.
٤. منطقة الوزيرية في وسط العاصمة باتجاه الشمال الشرقي، وتضم منشآت صناعية متنوعة، كالشركة العامة للصناعات الكهربائية، والشركة العامة للخياطة، والشركة العامة للبطاريات.
٥. منطقة عويريج جنوب مدينة بغداد، وأهم الصناعات فيها الصناعات الغذائية، والإنشائية، والكيميائية.

إلى جانب ما تقدم هناك تجمعات صناعية أخرى في ضواحي المدينة القديمة، مثل منطقة جميلة الصناعية، والنعيرية، والكيارة، وتجمعات أخرى في ضواحي المدينة على الطرق الرئيسية، تشمل معامل الطابوق في منطقة الشماعية شرق بغداد، والمنشآت الصناعية في العبيدي، والكمالية على الطريق المؤدي إلى بعقوبة، ومعامل الغاز، والمصاييح الكهربائية، على الطريق المؤدي إلى الموصل في جانب الرصافة، والتجمع الصناعي في أبي غريب، والمتمثل بالشركة العامة للألبان، والشركة العامة للبطاريات.

٤. الصناعات الموزعة في المناطق السكنية

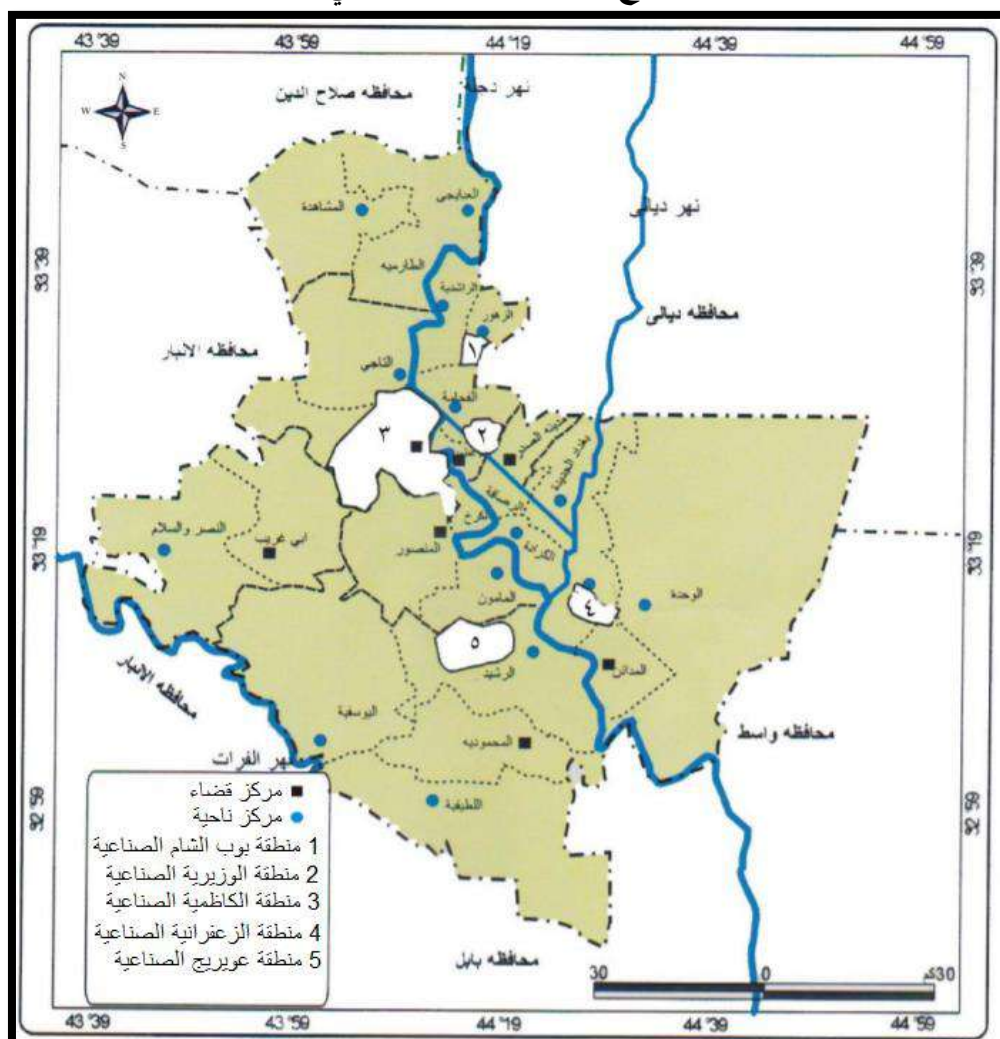
تتكون هذه الصناعات من معامل منفردة أو عدد من المعامل الصغيرة موزعة ضمن الأحياء السكنية أو في الشوارع العامة، وإن غالبية تلك الصناعات هي من نوع الصناعات الخفيفة، أي تلك التي تجد من الأفضل لها أن تكون قريبة من المستهلك، مثل صناعة الخبر، والمعجنات، وصناعة المرطبات، وصناعة الثلج، وورش إدانة وتصليح الأجهزة المنزلية، وغيرها الكثير.

(١) عمران بندر مراد، التوزيع المكاني للمناطق الصناعية حول مدينة بغداد منطقة عويريج الصناعية دراسة حالة ، مجلة كلية

الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٠٧، ص ١٩٢، ١٩٣.

خريطة (٧)

دراسة تطبيقية لتوزيع المؤسسات الصناعية في مدينة بغداد



المصدر: عمران بندر مراد، التوزيع المكاني للمناطق الصناعية حول مدينة بغداد منطقة عويريج الصناعية دراسة حالة، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 107، ص 194.

6

الفصل السادس استعمالات الأرض الخدمية

- أولاً : النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض الخدمية وأنماطها في المدن
- ثانياً : النقل الحضري
- + أهم المشكلات الناجمة عن النقل الحضري في المدن العراقية
- ثالثاً : الخدمات التعليمية
- + أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات التعليمية في المدن العراقية
- رابعاً : الخدمات الصحية
- + أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الصحية في المدن العراقية
- خامساً : الخدمات الإدارية
- + أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الإدارية في المدن العراقية
- سادساً : الخدمات الترفيهية
- + أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الترفيهية في المدن العراقية
- سابعاً : الخدمات الدينية
- + أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الدينية في المدن العراقية

الفصل السادس

استعمالات الأرض الخدمية

تعد استعمالات الأرض الخدمية من الاستعمالات المساحية التي تشغل مساحة محددة من أرض المدينة ، إذ يتطلب الحصول عليها تحرك الإنسان إليها ، بهدف الحصول على منفعة معينة، لذلك فهي تقدم خدماتها لمجتمع المدينة أولاً، ومن ثم إلى مجتمع إقليم المدينة ثانياً . من الواضح أن استعمالات الأرض الخدمية لم تأت من فراغ ، وإنما خضعت للتخطيط الحضري ، على الأقل في المدن الحديثة ، وبالتالي توزعت ضمن حيز المدينة وتمثلت بـ : (الإدارية ، والنقل الحضري ، والتعليمية ، والصحية ، والترفيهية ، والدينية)، وهي ضمن استعمالات الأرض الحضرية .

يتناول الفصل دراسة استعمالات الأرض الخدمية في المدن بأنواعها، من حيث مساحتها، ونسبها ، فضلاً عن دراسة المشكلات التي تواجه الخدمات في المدن، مع إمكانية وضع الحلول الناجعة لها .

أولاً : النسب المئوية لتوزيع استعمالات الأرض الخدمية وأنماطها في المدن

استعمالات الأرض الخدمية هي صفة متكاملة للمراكز الحضرية، لأن خدماتها تقدم لسكان المدينة وإقليمها ، ويخضع عن توزيعها المكاني في المدن لأطر ومعايير مساحية محددة ، إذ غالباً ما ترتبط بالتخطيط الحضري أو الإقليمي ، فالمخطط يضع فضاءات فارغة ضمن نسيج تلك المدن وبأبعاد مساحية مختلفة ولاسيما الخدمات (الإدارية ، والنقل الحضري ، والتعليمية ، والصحية ، والترفيهية ، والدينية) وفق المعايير التخطيطية ، فعلى سبيل المثال إن التوزيع المكاني لشبكة النقل الحضري في أية مدينة يتطلب أولاً توزيع الوحدات السكنية مع مراعاة تخطيط الشوارع ، فيبدأ بالشوارع المحلية (الشريانية) ومن ثم الشوارع الثانوية ، وبصورة تدريجية يتم توزيع استعمالات الأرض الحضرية في المدن بما يتناسب مع الأهمية المكانية لكل استعمال أو خدمة من خدمات الأرض الحضرية .

ومن المنظور في المدن العربية ولاسيما المدن العراقية أن تخضع للتخطيط الحضري وفق أطر قانونية تمثل بالتصميم الأساسي للمدن، مع رصد الأموال اللازمة لغرض إعداد وتنفيذه بما يتناسب مع الواقع الحضري الموجود في مدن العالم ، لكن بالمقابل إن غالبية التصميم الأساسية التي وضعت للمدن العراقية ولاسيما بعد سبعينيات القرن العشرين لم تجد الواقع الفعلي في توزيعها على أرض المدن ، وإنما ظلت حبيسة الخرائط والصور والدراسات دون ملامسة الواقع

الفعلي للمدن ، ويعزى ذلك إلى سلسلة من الأحداث السياسية التي حدثت في العراق بدءاً من حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) عقد الثمانينيات من القرن العشرين، مروراً بأحداث حرب الخليج الثانية ولاسيما (احتلال العراق للكويت) عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وصولاً لحرب الخليج الثالثة (الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣) ، وحالة الاضطرابات السياسية بعد التغير السياسي ، وبالتالي لم تنفذ بنود التصاميم الأساسية حتى نسبة ١٠% منها .

وأمام كل التغيرات التي حدثت في المدن ، نعطي مثلاً على النسب المساحية لاستعمالات الأرض الخدمية لبعض المدن العراقية ومقارنتها مع المعيار ، جدول (١٣) .

جدول (١٣)

معايير استعمالات الأرض الخدمية ونسبها المئوية لبعض المدن العراقية

ت	استعمالات الأرض الخدمية	مدينة الرمادي ١٩٩٠	مدينة البصرة ٢٠١٦	مدينة العمارة ٢٠١٧	المعيار العالمي	معيار فرد/م ^٢
١	النقل الحضري	١١	١٨,٦	١٣,٥	٣٢-٢٨	٢٥
٢	التعليمية	٥	٥	٣,٤	١٢	٩,٣
٣	الصحية	٣	١,٤	٠,٦	٤-٢	١,٨
٤	الإدارية	٣	٧,٢	٣,٧	١٠	٠,٥-٠,٢
٥	الترفيهية	٦	١,٨	٦,٢	١٠ - ٨	١٢
٦	الدينية	٥	٠,٤	٠,٤	٤	١,٢-٠,٥

المصدر: بالاعتماد على :

(١) صبري فارس الهيبي وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٩٣ .

(٢) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، الطبعة الأولى ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣ ، ص ١٨٨ .

(٣) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، أسس ومعايير التخطيط الحضري ، بغداد ، ١٩٧٧ .

(4) Geoffry Jelli, "Landscape of Man", London , Thames and Hudson 1987, p 57

(٥) إبراهيم حاجم لازم ، التحليل المكاني لكفاءة الخدمات المجتمعية في مدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ٦٧

ثانياً : النقل الحضري

يعرف النقل بأنه نظام حركة الناس والسلع والوسائل اللازمة من مكان لآخر ، وقد تكون حركة الناس ورحلات التواصل الاجتماعي والتسوق والتنزه ونقل البضائع من مصادرها إلى أماكن تسويقها ، وهو حجر الزاوية للتنقل داخل المدن، من خلال ربط العلاقة بين السكان من جانب واستعمالات الأرض الحضرية الأخرى من جانب آخر ^(١) ، أما تعريف النقل الحضري فيشير إلى وسائل النقل المختلفة المتاحة للأشخاص داخل البيئة الحضرية ، ويشمل ذلك خيارات النقل العام مثل (الحافلات ، والقطارات ، ومترو الأنفاق ، والمركبات ، والدراجات النارية ، والدراجات الهوائية)، يشمل النقل الحضري أيضاً خدمات مشاركة الركوب وسيارات الأجرة، وغالباً ما يتم تصميمه لنقل أعداد كبيرة من الأشخاص بكفاءة داخل المدينة ، عبر الهياكل القاعدية محققة بذلك الأمان والسرعة وتكلفة أقل وراحة كبيرة في التنقل ^(٢) .

تؤدي الشوارع خدمة مهمة لسكان المدن بكافة أنشطتها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي يؤثر النقل على مختلف القرارات التخطيطية للبيئة العمرانية ، كونه أحد وسائل التطوير العمراني للمدن ، وعلية فقد حدد المعيار العالمي بضرورة أن تشغل نسبة تتراوح (٢٨-٣٢%) من مساحة المدن المخصصة للنقل الحضري ، في حين أن بعض المدن يخصص لها مساحة (٤٠%) للنقل الحضري ، ويعزى سبب التفاوت إلى أن للنقل عدة ارتباطات تتمثل بـ: (شبكة الشوارع ، ومواقف الانتظار ، ومحطات تعبئة الوقود ، ومرآب السيارات ، وجسور ، ومطارات ، وخطوط محطات السكك الحديدية ، والموانئ النهرية والبحرية ، وغيرها).

أهم المشكلات الناجمة عن شبكة النقل الحضري في المدن

تعاني مدن اليوم من حالات الاختناق المروري وبصفة يومية ، إذ لا تخلو أية مدينة من حالة الاختناقات المرورية ، ويمكن ان نعزو سبب ذلك إلى حالة الرخاء الاقتصادي في عموم المدن الحضرية ، الأمر الذي حفز الكثيرين من سكان المدن إلى اقتناء سيارة خاصة على أقل تقدير سيارة لكل رب أسرة ، هذا إلى جانب ضيق الشوارع ولاسيما في مراكز المدن الحضرية على اعتبار أن أغلب المدن كانت أنوية صغيرة وشوارعها ضيقة ومحدودة استخدمت للمشبي أو

(١) محمد خالد أبو السعود ، النقل الحضري ودور النقل الموجه في استدامة تخطيط المدينة العمراني (مشاكل ومقترحات للتطبيق في مدينة غزة) ، كلية الهندسة ، الجامعة الإسلامية في غزة ، ٢٠١٩ ، ص ١٣ .

(٢) محمد صالح ربيع ، جغرافية النقل الحضري (مبادئ وأسس) ، الطبعة الأولى ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٩ .

للتنقل بواسطة الحيوانات لذلك فهي محدودة الحركة ، ثم سرعان ما نمت وتطورت عمرانيا واتسعت من المركز باتجاه الأطراف ، وهذا يدل على أن الجزء القديم من المدينة قد امتاز بضيق الشوارع، والبعض منها ملتبس مع حالة تداخل للوحدات السكنية والتجارية والصناعية في قلب المدينة ، لهذا لم تستطع الجهات المعنية بالتطوير العمراني من وضع حلول ناجعة لإعادة التجديد الحضري، أو على أقل تقدير تحديد المنطقة التجارية المركزية للمدن كما هي الحال في البلدان النامية ، وهناك مثالا آخر لحالة الضغوطات وهو الهجرة الوافدة للمدن من الأرياف التي سببت ضغوطا أخرى على شبكة الشوارع والمرافق الخدمية الأخرى .

وفي ضوء الحقائق والدراسات الميدانية لمشكلات النقل الحضري في المدن يمكن توضيح أهمها :

- تعد ظاهرة الازدحام أو الاختناقات المرورية من أهم الظواهر التي تعاني منها المدن الحضرية بتأثير شبكة النقل الحضري ، وهي بطبيعتها مشكلات تراكمية من حيث إهدار أوقات السكان، وارتفاع استهلاك الوقود لمركباتهم، وزيادة معدل تلوث البيئة الحضرية ، فضلا عن حدوث إرباك للحالة النفسية للسائقين والركاب ولاسيما في أوقات الذروة الصباحية والمسائية^(١) ، ويمكن الإشارة إلى أن طبيعة استعمالات الأرض ونوعية النشاط والتوزيع غير المتوازن في الخدمات أدى إلى تفاقم أزمة المرور اليومية في المدينة العربية ومنها المدن العراقية.
- ارتفاع أعداد السكان ولاسيما بعد التغيير السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ بتأثير الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة الى المدن الحضرية الجاذبة، كما هو الحال في مدن (بغداد والبصرة) مما أدى إلى ظهور العشوائيات وتجاوز أصحاب (البساطي) وعرض بضاعتهم على الأرصفة وحتى التجاوز على جزء من شوارع المدن ، وبالتالي أضحت تتجاوز على شبكة النقل الحضري أمراً شائعاً في المدينة العراقية ، مما انعكس على زيادة التدفق المروري للمركبات مع تداخل واضح بين حركة المركبات مع حركة المشاة فجعل انسيابية الحركة في الشوارع الرئيسية والثانوية أمراً متعذراً، وهذا ما نلمسه في مدننا العراقية وبشكل يومي.
- ارتفاع كبير جداً لأعداد المركبات العاملة في مدن البلدان النامية ومنها مدن العراق كنموذج واقعي لذلك ، فبعد التغيير السياسي لعام ٢٠٠٣ أصبح العراق بلداً منفتحاً على الاستيراد من دول العالم الخارجي ، مما تسبب في دخول أعداد كبيرة من المركبات الوافدة للبلد ،

(١) بان علي حسين المشهدي ، مشكلات النقل الحضري في العراق وآليات معالجتها ، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد ٦ ،

فلاحظ أن أعداد المركبات المسجلة عند مديرية المرور العامة لعام ٢٠١١ في عموم العراق بلغت (٣٥٠١٣٨٠) مركبة ، ارتفعت إلى (٧٠٢٦١٠٦) مركبة لعام ٢٠٢٠^(١).

- تترك عوادم المركبات عند تشغيلها أو وقوفها عند تقاطعات شوارع المدن كميات كبيرة من الغازات والدخان والأبخرة مما تنعكس آثارها على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، فضلا عن كثرة الضوضاء التي تتولد من حركة المركبات وضجيج أبواقها مما يرفع من مستويات الضوضاء لأعلى من الحد المسموح به .
- ضعف الطاقة الاستيعابية لشبكة الشوارع في المدن ، وعدم كفاءة نظام النقل في الكثير من المدن الحضرية في تلبية الاحتياجات المطلوبة بالنسبة لحجم المرور وانسيابيته ، مما يولد حالات التأخير عن الدوام الرسمي.
- كثرة التقاطعات في المدن ينتج عنها حالة من الإرباك المروري ، فتصبح الشوارع مكتظة بالمركبات ، وهذا له نتائج عكسية على صحة ونفسية الركاب، وزيادة حرق الوقود، والتأخير المستمر، فضلا عن تلوث الهواء من خلال عوادم المركبات ، ويبدو أن الأخطاء التصميمية للتقاطعات المرورية تركت بصمتها في حدوث الازدحامات والحوادث المرورية ، لذلك لابد من تشييد جسور رابطة أو أنفاق تحتية تمنع الازدحام المروي وتزيد من انسيابية الحركة للمركبات.
- تترك الازدحامات المرورية في المدن ضغوطات مرورية يومية كما في مدن (بغداد ، القاهرة ، البصرة ومدن اخرى) التي تعاني من ضيق شوارعها وزيادة كبيرة في اعداد المركبات والسكان لاسيما في اوقات الذروة الصباحية والمسائية .
- وقوع الأنشطة التجارية على جوانب الشوارع سبب اخر في زيادة حدة الازدحام المروري ، وينبغي الإشارة الى ان الشوارع الضيقة لشبكة النقل الحضري عند المدن العربية هي لم تعد تلائم استيعاب حركة المرور ، كونها شوارع ضيقة والبعض منها ملتوي كما هو الحال عند مراكز المدن القديمة ، ففي مدينة الكويت الواقعة على الواجهة البحرية نجد ان ثلث مساحتها تحتله الواجهة البحرية وثلثين يعاني من الازدحام المروري . اما بخصوص مدينة عمان فهناك الازدحام المروري على اشده ليشكل عنق زجاجة في حركة المرور اليومية .

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات ، إحصاءات سيارات القطاع الخاص المسجلة في مديرية المرور العامة للمدة ٢٠١١-٢٠٢٠ ، ص ٣- ٥ .



أهم الحلول الناجعة للنقل الحضري في المدن العراقية :

- إن حالة الاختناقات المرورية في المدن تحدث في شوارع معينة دون أخرى ، وبالتالي على الجهات المعنية إعداد البحوث والدراسات لتشخيص مواطن الازدحامات اليومية ، ومن ثم وضع أنسب الحلول لمعالجة هذه المشكلة .
- تفعيل القوانين السارية التي تمنع التجاوزات على أرصفة الشوارع ، ولاسيما الوحدات السكنية العشوائية ، فضلاً عن مراقبة بساطي الشوارع، ورفع تجاوزات الشوارع الرئيسة والثانوية في المدن ، واتخاذ الإجراءات القانونية بحققهم ، وهذا الأمر سوف يسهم في فك الاختناقات المرورية، وبالتالي يسهم في انسيابية سير المركبات.
- إن الزيادة الكبيرة للسكان وأعداد المركبات على حدٍ سواء ، يقابلها ضيق الشوارع ولاسيما في المدن العراقية لأعداد المركبات من جهة ، ولضيق شوارع المدن العراقية من جهة ثانية أهم عامل لزيادة الاختناقات المرورية اليومية ، لذلك ينبغي على المخطط الحضري والسلطات التنفيذية بعد تخصيص الأموال اللازمة بضرورة زيادة أعداد الجسرات الرابطة، وكذلك تفعيل خطوط مترو الأنفاق، وتقليل أعداد التقاطعات في المدن العراقية ، وهذا الأمر سوف يسهم في تخفيف العبء على الشوارع في المدن، وبالتالي التقليل من الازدحام المروري اليومي، مع تقليل واضح للضوضاء وصخب المركبات، وكذلك التقليل من التلوث البيئي .

ثالثاً : الخدمات التعليمية

يعد التعليم مفتاح التقدم والنمو والازدهار للأمم ، فقد أثبتت التجارب الدولية المعاصرة أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم ، لذلك فالخدمات التعليمية هي من المستلزمات المهمة لأي مجتمع ، وعليها يعتمد تطور تلك المجتمعات وبناء نهضتها الحضارية^(١).

إن الخدمات التعليمية عادة ما تتخذ نظاماً هرمياً في توزيعها وأعدادها ضمن المدن ، وتحتل قاعدة التعليم رياض الأطفال، يعقبه التعليم الابتدائي الذي يستوعب كل الأطفال في سن المدرسة ، وبذلك تكون الحاجة إليه ضرورية، ومن ثم تليها المرحلة الثانوية التي ينتقل إليها

(١) زين العابدين عزيز وعبد الصاحب البغدادي ، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة النجف الأشرف باستخدام

GIS ، مجلة آداب الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ١٦ ، ٢٠١٣ ، ص ٩١ .

التلاميذ إلى مرحلة علمية تختلف عن سابقتها، والتي تأخذ إقليمياً أوسع من إقليم المدارس الابتدائية ، ومن ثم تأتي مرحلة التعليم الجامعي الذي يحتل قمة الهرم التعليمي .
يهتم الباحثون في دراستهم التطبيقية للخدمات التعليمية في المدن بالتركيز على معيارين، أولهما (المعيار العددي والمساحي)، وثانياً (المعيار التربوي) ، وقد يترتب على المعايير مقارنتها مع عدد من المؤشرات التي وضعت لهذا الغرض ، الجدول (١٤) ، وستعرض لدراسة الخدمات التعليمية بشكل مفصل خلال (الفصل الثامن) .

جدول (١٤)

المعايير التخطيطية للخدمات التعليمية المعتمدة في العراق

المعيار السكاني / نسمة لكل مؤسسة	المساحة المخصصة (م ^٢)	طالب/ مدرسة	طالب/ شعبة	طالب/ معلم	الفئة العمرية	المرحلة التعليمية
روضة لكل ٥٠٠٠ نسمة	٣٥٠٠-٣٠٠٠	١٦٠	٣٠	٢٠	٥-٤	رياض الأطفال
مدرسة ابتدائية لكل ٢٥٠٠ نسمة	٦٠٠٠-٥٠٠٠	-٣٠٠ ٣٦٠	-٢٥ ٣٦	-١٨ ٢٥	١١-٦	الابتدائية
مدرسة ثانوية لكل ١٠٠٠٠ نسمة	-٨٠٠٠ ١٠٠٠٠	٢٧٠	٣٠	٢٠	-١٢ ١٤	المتوسطة
	-١٠٠٠٠ ١٥٠٠٠	-٤٨٠ ٥١٠	٣٠	٢٠	-١٥ ١٧	الثانوية

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري

٢٠١٧.



أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات التعليمية في المدن

مما لا شك فيه أن المدن في حالة نمو حضري متسارع ، وهذا النمو يشكل عبقة حقيقة أمام تلبية جميع الاحتياجات لسكان المدن وأقاليمها ، ويعزى سبب ذلك إلى ما تملكه المراكز الحضرية من إمكانات وأعمال تحقق جاذبية للسكان المهاجرين إليها ، فضلاً عن سكان المدينة ، وبالتالي أصبحت الزيادة السكانية في المدن مسألة خطيرة جداً ، تحتاج إلى إعادة لتخطيط المدن بما يتناسب مع الزيادة السكانية المتنامية مع توزيع الخدمات وكفاءتها ، ومنها توزيع الخدمات التعليمية في المدن ، إذ تترك الزيادة السكانية بفعل الولادات والهجرة العديد من المشكلات أهمها الضغط على الخدمات التعليمية ، وعموماً يعاني النظام التعليمي في العراق من العديد من المعوقات ، على الرغم من حالات الترميم والخطط الموضوعة لإنعاش الوضع التعليمي في العراق ومنها :

- أسهم تطور أنوية المدن تاريخياً ولاسيما مدن البلدان النامية في حشد استعمالات الأرض في منطقة صغيرة ، وأصبح توجه السلطات المحلية بترتيب الخدمات بشكل متقارب دون مراعاة شبكة النقل الحضري ، أو تركز المؤسسات التجارية أو الصناعية بالقرب من المؤسسات التعليمية ، وبالتالي ومع الزمن أصبح من المتعذر على الطلبة الوصول إلى المؤسسات التعليمية نتيجة لحالة الاختناقات المرورية ، كونها أصبحت مناطق تجارية مركزية .
- إن مخرجات التعليم ولاسيما في البلدان النامية ومنها العراق لا تلي حاجة السوق المحلية ، ولاسيما في نوعية الكوادر والاختصاصات العلمية المهمة التي تعلمها الخريج ، والتي ينبغي أن يستثمرها في سوق العمل ، إذ أصبح التعليم في العراق رهينة التدخلات السياسية والمتنفذين في البلد ، وهذا ما يفسر الزيادة الكبيرة للمؤسسات التعليمية الأهلية مقارنة بالمدارس الحكومية ، بل أصبح البعض من المدارس الأهلية في المدن العراقية يفوق كثيراً أعداد المدارس الحكومية ، كما هو الحال في مدينة بغداد ومدينة البصرة ، ويسري الحال ذاته على باقي المدن الرئيسة في العراق لكن بنسب متفاوتة .
- تركت التقلبات السياسية وحالة الصراعات المتكررة في بلدان العالم النامي إلى سوء توزيع المؤسسات التعليمية في المدن ، إذ نجد تركزاً واضحاً للخدمات التعليمية عند المناطق التجارية المركزية ، في حين تفتقر الكثير من الأحياء السكنية لمثل هذه الخدمات ، وبالتالي لم تراعى الجهات المعنية المعايير العددية والتربوية في توزيعها ضمن أحياء المدن .
- إن أغلب المدارس الحكومية في المدن العراقية أي ما نسبته (٧٠%) تم تشييدها في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ، وبالتالي مضى على بنائها أكثر من ٥٠ سنة ، لذلك

فهي مبان قديمة ومتهترئة بحسب معايير السلامة للأبنية الحكومية ، وبالنتيجة تحدد صحة وسلامة الطلبة، وتحرمهم من فرص تعلمهم، وكذلك تحدد صحة الكوادر التعليمية .

■ تعاني بعض المؤسسات التعليمية في العراق من انخفاض المستوى العلمي للكفاءات التربوية، وهذا ناجم عن السياسات التربوية الخاطئة ، وأهمها تغيير المناهج بصورة سنوية وبشكل غير مدروس ، مما يثقل كاهل الكوادر التعليمية بدخول الدورات بغية تدريس المواد بفعالية ، ومهنية ، فضلا عن سوء توزيع الخدمات التعليمية في المدن ، وعدم اهتمام أرباب الأسر بتعليم أبنائهم، بل أصبح التوجه للعمل في الأسواق بدل التعلم في المدارس ، لأن الجهات الحكومية تطلق سلسلة من التعيينات تشمل الخريجين المتعلمين وغير المتعلمين، بفعل التدخلات السياسية والمحسوبية الشخصية ، وهذا أمر شائع في العراق ، لذا رجح الكثيرون من الطلبة عدم الجدوى من التعلم ، فتركوا مقاعد دراساتهم وتسربوا من المدارس إلى الأسواق أو للأعمال الحرة، إذا كان في النهاية يتم توظيفه بإحدى مؤسسات الدولة المختلفة .

■ تواجه الكوادر التعليمية في العراق الكثير من المشكلات منها افتقار المؤسسة التعليمية للبنى التحتية المساهمة في انسيابية التعلم وزيادة المعارف للطلبة ، فضلا عن انخفاض المستحقات المالية التي يتقاضاها التدريسيين ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، وبالتالي تشكو الكوادر التدريسية من الفقر الاقتصادي إذا ما قورنت مع المخصصات المالية مع بقية المؤسسات الحكومية الأخرى ، لذلك أصبح توجه الكثيرين منهم في الانخراط بالتدريس الخصوصي أو التدريس في مدارس الأهلية لإعالة أسرهم ، وبصورة عامة إن أغلب الكوادر التدريسية التي انتسبت للمدارس الأهلية تعطي أهمية ومساحة كبيرة للدرس والانضباط الخلقي والعلمي في المدارس الأهلية خوفاً من المحاسبة من قبل المسؤولين ونقله من المدرسة ، في حين لا يهتم البعض منهم بتدريس مادته العلمية في المدارس الحكومية، كونه مطمئنا بعدم محاسبته من قبل المسؤولين ولا أحد يستطيع فصله من وظيفته ، وهذا بالطبع يكون على حساب التعليم الحكومي ، مما انعكس على جودة التعليم التربوي ووجدت حالة من الفجوة في النظام التعليم السائد بين التربوي من جهة والطلبة من جهة ثانية .

■ أدى التغير السياسي في العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ إلى انعدام الأمن وضعف الجهات الرقابية التي لم ترع السيطرة على المدن ومحاسبة المتجاوزين ، بل أصبحت المدن العراقية عرضة للسكن العشوائي، وهذا يشمل التجاوز على بعض مؤسسات الدولة لأغراض سكنية، فضلا عن التجاوز على الأراضي الزراعية التي قسمت على عرصات سكنية بمبالغ

عالية، ومن ثم تحولت في غضون سنوات إلى وحدات سكنية متراصة ، تخلو من التخطيط الحضري والجمالية المكانية ، لأنها أوجدت تأسيس أحياء سكنية عشوائية تخلو من التوزيع الحقيقي لجميع الخدمات ، ومنها المؤسسات التعليمية، الأمر الذي عرض أرباب الأسر إرسال أبنائهم إلى المدارس الأهلية التي انتشرت ضمن الأحياء السكنية العشوائية في المناطق الزراعية ، وهو أمر أثقل كاهل الأسر بمبالغ مالية كبيرة، على اعتبار أن المدارس الحكومية تعرضت للضغط الشديد من الأسر المهاجرة ، وبالتالي أصبح عدد الطلبة يتجاوز (١٠٠٠) طالب/ طالبة في المدرسة الواحدة ، إذ نجد أن ارتفاع أعداد الطلبة في المدارس الحكومية جعل الأنظار تتوجه للمدارس الأهلية، وبالتالي شرع أولياء الأمور بإرسال أولادهم للمدارس الأهلية للتخلص من حالة الاكتظاظ في المدارس الحكومية، على الرغم من الأجور المرتفعة.

أهم الحلول الناجعة للخدمات التعليمية في المدن العراقية :

- ينبغي على مخططي المدن العراقية زيادة أعداد المدارس، وذلك بالشروع بتحويل البناء من البناء الأفقي المعتمد ضمن مدد زمنية سابقة إلى البناء العمودي كما هو معمول الآن في مدنها العراقية، وبالتالي تصبح المدرسة الواحدة مدرستين لنفس الموقع المكاني ، مما يوفر مدرسة إضافية تستوعب الأعداد الكبيرة للطلبة .
- ضرورة تشكيل لجان حكومية من أهل الاختصاص لدراسة المناهج التعليمية ومدى جودتها بمخرجات التعلم الحالية، ومقارنتها بسوق العمل ، فضلاً عن الحد في منح إجازات للمدارس الأهلية باستثناء المدارس التي تنطبق عليها الضوابط القانونية، لكونها مدارس ربحية، والتركيز على المدارس الحكومية وتشديد الرقابة عليها ، لغرض رفع المستويات العلمية لجميع الطلبة .
- تشكيل لجان حكومية تستقصي واقع المدارس الحكومية القديمة من حيث التشييد ومراقبة معايير السلامة للأبنية المدرسية ، لأن المهم في العملية التعليمية الاهتمام بصحة التربيين والطلبة وزيادة فرص تعلمهم .
- ينبغي التركيز على استحداث مدارس ضمن المناطق التي استحدثت في أطراف المدن، كونها تشكو من النقص الحاد في أعداد الأبنية المدرسية، مع توفير الكوادر المناسبة لإدارتها .
- رفع المستوى المادي والعلمي للكوادر التعليمية، بما ينسجم مع الوضع الحالي لمعيشة التربيين، كونهم النخبة التي تعلم أبنائنا العلم والمعرفة، لأنهم يشكلون قادة المستقبل .

- سن القوانين التي تمنع التربويين على ملاك المدارس الحكومية بالتدريس بالمدارس الأهلية، بعد رفع مستواهم الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لهم ، حتى يبذلون كل مجهوداتهم لأجل بناء الطالب، وليس أن يصبح مشغولا بأمور حياته ومعيشته.
- التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم عن طريق التكنولوجيا، والابتعاد قدر المستطاع عن الأساليب التقليدية التي عفا عليها الزمن ، والتي لم تعد تناسب التعليم في الوقت الحالي.

رابعاً : الخدمات الصحية

تشكل صحة الفرد الهدف الأساس لكل المجتمعات الإنسانية، والعامل الفعال ليقى الفرد عنصراً حيوياً منتجاً قادراً على مزاوله نشاطه الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة ، وتؤمن بقاء حياته وتطورها وتضمن رقي وتقدم المجتمع الذي يعيش في كنفه ، إن التخطيط الصحي هو الوسيلة التنظيمية لوضع برامج الرعاية الصحية " علاجية ووقائية "على جميع المستويات، ووسيلة فعالة لتنسيق الخدمات الصحية بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف بكفاءة عالية^(١).

تتكون الخدمات الصحية ضمن نسيج المدن من عدة مؤسسات، تتباين في توقيعهما المكاني وأعداد كوادرها الصحية بحسب توزيعها السكاني والمساحي ، وبالتالي لا تكاد مدينة من مدن العالم تخلو من مؤسسة صحية لتقدم الرعاية الصحية الأولية لجميع مواطنيها ، إذ إن واقع النظام الصحي في أي مدينة يتكون من عدة مؤسسات صحية تقدم خدماتها الصحية لسكان المدينة وسكان إقليميها المجاور، وتشمل (مستشفى ، وعيادة طبية ، ومركز صحي ، ومركز الرعاية الصحية الأولية ، والمجمعات الطبية ، والعيادات الخاصة) .

حدد المعيار المساحي للخدمات الصحية ضرورة توفر مساحة تتراوح (٠,٢ - ٢٠,٥ م^٢) للفرد الواحد ، ولكل (١٠٠) شخص تخصيص مساحي يتراوح (٢٠ - ٢٥٠ م^٢)^(٢) ، أما بخصوص المعيار المثالي فقد حدد ضرورة تخصيص (٢-٤%) من مساحة المدينة المعمورة في المدن ، ومن البديهي أن يكون التوزيع المكاني للخدمات الصحية في المدن في أماكن يسهل الوصول إليها ، وبعيدة عن الضوضاء والتلوث البيئي ، كما ينبغي أن تكون الأبنية الصحية مفتوحة لأغراض التهوية الطبيعية والتعرض لأشعة الشمس ، إلى جانب وجود ساحات خضراء

(١) آمال صالح الكعبي وعبد الله سالم المالكي ، مستويات انتفاع السكان من التسهيلات الصحية في مدينة الزبير (دراسة في الجغرافية الطبية) ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، ٢٠٠٦ ، ص ٣ .

(٢) خلف الله حسن محمد ، الصحة البيئية في التخطيط الطبي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٩ ، ص ٢١ .

موزعة حول الأبنية وفي وسطها ، ومن المؤكد أن يعطى ذلك تأثيراً إيجابياً على صحة ونفسية المريض . وبصفة عامة تخضع الخدمات الصحية لعدة معايير :

١. المعايير الكمية الأساسية :

وتتضمن المعيار السكاني والمساحي كما يتضح من الجدول (١٥)

جدول (١٥)

المعايير الصحية لنوع ومساحة الخدمة الصحية ومقارنتها مع عدد السكان

نوع الخدمة	عدد السكان	مساحة الخدمة م ^٢
العيادة الخارجية	١٥٠٠٠-٥٠٠٠	٥٠٠ (م ^٢)
مركز رعاية الأمومة والطفولة	١٥٠٠٠-٥٠٠٠	٧٥٠ (م ^٢)
مركز صحي درجة أولى	٤٠٠٠٠-١٥٠٠٠	٣٠٠٠ (م ^٢)
مستشفى عام	٦٠٠٠٠-٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠ (م ^٢)
مستشفى أطفال	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ (م ^٢)
مستشفى أمراض نفسية	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠ (م ^٢)
مستشفى ولادة	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ (م ^٢)

المصدر : خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص ٣٨٨

٢. المعايير الكمية والوصفية

تشمل هذه المعايير العاملين في القطاع الصحي ، فضلا عن أعداد الأسر في المستشفيات وهي معايير منظمة الصحة العالمية ، كما يتضح في الجدول (١٦) .

جدول (١٦) المعايير الكمية المعتمدة لمنظمة الصحة العالمية

ت	المعيار	عدد الأشخاص
١	طبيب / شخص	٧٠٠ / ١
٢	مستشفى / شخص	١٠٠,٠٠٠ / ٥٠,٠٠٠ أو ١٠٠,٠٠٠
٣	صيدلي / شخص	٤٠,٠٠٠ / ٦٠,٠٠٠ أو ٤٠,٠٠٠
٤	طبيب متخصص / شخص	١٠٠,٠٠٠ / ١٠,٠٠٠ أو ١٠٠,٠٠٠
٥	سرير / شخص	١٢٠ / ٥٠٠ أو ٨٠ أو ١٢٠

المصدر : معايير منظمة الصحة العالمية .



أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الصحية في المدن العراقية

كان العراق منذ سبعينيات القرن العشرين من الدول المتقدمة على مستوى الدول المجاورة ولاسيما في المجال الصحي المقدمة لمواطنيه ، نتيجة لتأمين النفط العراقي عام ١٩٧٢ ، مما جعل العراق يتصدر العالم بقيمة الواردات المالية تزامناً مع تصدير النفط العراقي ، وبالتالي وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي للمواطنين الذي انعكس على الواقع الصحي ، إلا إن السياسات الخاطئة والحروب المتوالية جعلت المؤسسات الصحية تعاني الإهمال منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر . ولغرض الوقوف على المشكلات الصحية في المدن العراقية يمكن إجمالها بالنقاط الآتية :

- غياب التخطيط الاستراتيجي العلمي الصحيح للعراق ، ولاسيما فيما يخص القطاع الصحي ، وبالتالي لا يوجد نظام تأمين صحي فعال لحد الآن ، رغم موافقة مجلس النواب العراقي على قانون التأمين الصحي لعام ٢٠٢٠^(١) .
- انعدام التمويل الحقيقي لتطور النظام الصحي في العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ . إذ إن العراق ينفق أقل من ١% من ناتجه المحلي الإجمالي على القطاع الصحي ، وهذا لا يتناسب مع حجم الأمراض والإصابات الفيروسية التي يعاني منها الشعب العراقي من جراء تلوث مياه الشرب ، أو التلوث البيئي ، أو الأمراض السرطانية وغيرها ، في حين تنفق الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠%) من ناتجها المحلي الإجمالي لتطوير القطاع الصحي ، وكذلك تنفق السعودية وإيران ما يقارب (٣-٥%) من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصحي^(٢) ، لذلك هناك فجوة كبيرة في حجم الإنفاق الصحي بين العراق والدول المجاورة ، وهذا الأمر انعكس على تردي النظام الصحي العراقي بشكل خطير جدا .
- تركت حالة الحروب المتكررة التي حدثت في العراق منذ (٥) عقود من الزمن عبئاً ثقيلاً على الجهات التخطيطية والتنظيمية في المدن العراقية ، وبالتالي نجد سوءاً في توزيع الخدمات الصحية بكافة تصنيفاتها ، إذ تركزت معظم المستشفيات العامة في المدن العراقية الرئيسة (بغداد ، الموصل ، والبصرة ، والناصرية وغيرها من المدن) ، في حين تم حرمان العديد من المدن الثانوية من توافر المستشفيات العامة ، كونها تتعلق بصحة السكان ، على الرغم من الزيادة السكانية والتحسين النسبي الاقتصادي للعراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، إلا

(١) جريدة الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، قانون التأمين الصحي ، العدد ٤٦١٤ ، ص ٢٢ .

(٢) ضرغام الاجودي ، جذور مشاكل القطاع الصحي في العراق ، مقالة منشورة على الموقع

إن حالات الفساد الإداري والمالي جعلت العديد من المستشفيات الجديدة المقترحة في المدن العراقية هياكل خالية غير مكتملة، بالرغم من مرور أكثر من (١٠) سنوات على وضع الحجر الأساس لها ، والسبب المباشر في ذلك هو ضعف الأجهزة الأمنية والقانونية من ملاحقة الفاسدين ، وذلك عندما استحوذت الشركات المنفذة أو المقاولين من سرقة الأموال والهروب إلى خارج البلد .

■ يعاني القطاع الصحي في عموم المدن العراقية من تردي الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، على الرغم من تخصيص الأموال الطائلة للقطاع الصحي (بحسب وسائل الإعلام)، إلا إن الفساد الإداري والمالي حال دون تطبيق آليات صرف الأموال المخصصة للقطاع الصحي، فهي تختلف جذرياً ، فنجد أن عموم مستشفيات المدن العراقية غير مؤهلة لتقديم أبسط حقوق المواطنين وهي الرعاية الصحية المتكاملة^(١) ، ناهيك عن قدم الأبنية، وكثرة الحرائق، والأوساخ، وانتشار الفيروسات في المؤسسات الصحية وحتى أجهزة الفحص المتمثلة بـ: (الرنين ، والمفراس ، وجهاز التخطيط الدماغى ، وجهاز الايكو ، وجهاز السونار ، وجهاز اشعة Ray وغيرها)، أما أن تكون تلك الأجهزة معطلة ، أو أن يعطى موعد للمريض يتجاوز عدة أشهر ، والمفارقة أن بعض المرضى الذين أعطوا موعداً للفحص في المستشفيات الحكومية قد فارقوا الحياة قبل مدة من وصول وقت الحجز، لأن الأمراض فتكت بهم.

■ إن القطاع الصحي الحكومي المتردي يقابله نهضة عارمة لزيادة المستشفيات الأهلية العائدة لمتنفيذين أو مستثمرين لهم ثقلهم في البلد ، وبالتالي انتشرت المستشفيات الأهلية في المدن الرئيسة والثانوية كالنار في الهشيم ، ويعزى ذلك إلى مقدار الأموال والثراء العائد من القطاع الصحي ، فبحسب الدراسات المسحية وجد أن أبسط عملية تجرى للمريض في المستشفى الأهلي تتجاوز (٢) مليون دينار ، في حين أن العلمية ذاتها فيما لو أجريت في المستشفيات الحكومية لا تكلف (١٠) آلاف دينار أو تكون مجانية ، ما يشير وبشكل قطعي إلى أن بعض ضعاف النفوس من الأطباء ولاسيما في المستشفيات الحكومية يدفعون الحالات المرضية القادمة أو التي تحتاج إلى عمليات أكثر خطورة إلى المستشفيات الأهلية ،

(١) مصعب الألوسي ، النظام الصحي في العراق (علامة أخرى على دولة متداعية) ، تحليل سياسي منشور على الموقع

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alnzam-alshy-fy-alraq-lamt-akhry-ly-dwlt-mtdayt>

باعتبار أن الموظف أو الطبيب له عمله الثاني في المستشفى الأهلي ، وبالتالي يرسل الحالات هناك بعد تخويف المرضى بأن حالتهم صعبة وتحتاج إلى مستشفى أهلي يعالج بسرعة ، وبعد انتهاء الدوام الحكومي يتوجه الطبيب إلى عمله الثاني في المستشفى الأهلي لإجراء العلمية وبمبالغ خيالية ، وهذا النوع من الاحتيال الطبي مثبت بشكاوي المواطنين في وزارة الصحة أو تشكيلاهما دون وجود حلول واقعية معالجة هذا الأمر .

- تكفي الإشارة إلى أن موقع (نوميو) أشار إلى أن القطاع الصحي في العراق قد تم تصنيفه بالمرتبة الثالثة كأسوأ دولة في مجال الرعاية الصحية الأولية بالعالم من أصل ٩٤ دولة مدرجة ضمن هذا التصنيف ، ليحصل على (٤٣,٤ نقطة) متقدما على فنزويلا وبنغلادش^(١) .
- بحسب لوائح وزارة الصحة العراقية فإن كل فرد له حق لتلقي الرعاية الصحية الكاملة وقد كفلهما له الدستور ، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والأصل، والجنس، والموقع ، كما تلتزم الحكومة بتوفير مستوى أعلى من الخدمات الرعاية الصحية للفئات الأكثر ضعفاً والأشد فقراً^(٢) ، لكن على أرض الواقع وبحسب الدراسات المسحية تبقى هذه اللوائح للدعاية الإعلامية فقط ، بل أصبح المواطن العراقي يفضل القطاع الصحي الأهلي دون الالتفات إلى القطاع الصحي الحكومي ، وبالتالي عدم قناعته بما تقدمه المستشفيات أو القطاعات الصحية كونها تفتقر إلى الخبرة ونوعية الأدوية ، وبالتالي يحاول المواطن العراقي تحمل الديون رغم فقره الشديد، لغرض تلقي الرعاية الطبية من المستشفيات والصيديات الأهلية التي يعتبرها الملاذ الآمن له .

أهم الحلول الناجعة للخدمات الصحية في المدن العراقية :

- الإسراع بتفعيل قانون التأمين الصحي العراقي ، فضلا عن زيادة التخصيصات المالية للقطاع الصحي أسوة مع الدول المجاورة (السعودية - إيران) بما يحقق نظاماً صحياً متقدماً، لأن الشعب العراقي عانى من ويلات الحروب والتلوث والأمراض طيلة عقود من الزمن ، وهذا الأمر يمكن تطبيقه بحسب لوائح وزارة الصحة التي هي ملزمة بتطبيقها على أرض الواقع بعد رفع المستوى الصحي بما يخدم مصلحة سكان البلد ، وهذا الأمر سوف يوفر الرعاية الصحية للمسنين، وإقامة مراكز الأمومة للحفاظ على الأم والطفولة داخل مجتمعات المدن وأقاليمها .

(١) التصنيف الدولي للقطاع الصحي بحسب دول العالم ، الانترنت على الموقع <https://www.aljazeera.net>

(٢) جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، السياسة الصحية الوطنية للمدة ٢٠١٤-٢٠٢٣ ، كانون الثاني ، ٢٠١٤ ، ص ١٥ .

- ينبغي على الجهات المعنية زيادة أعداد المؤسسات الصحية بما يتناسب مع المعايير المحلية ولاسيما زيادة أعداد المستشفيات في المدن، وتجهيزها بأفضل الأجهزة الطبية المعتمدة في العالم، وتوفير كوادر طبية متميزة، بما يحقق خدمة صحية متميزة ، ويمكن تحقيق هذا الأمر وذلك بالاعتماد على شركات رصينة تحقق هذا المطلب ، لأن التوزيع الحالي للمؤسسات الصحية في المدن لا يتناسب مع الحجم السكاني لكل مدينة ، نتيجة للحروب المتكررة وحالة الفساد الإداري المستشري، وضعف الجهات الحكومية، فضلا عن حالة اللامبالاة من قبل الجهات المعنية فيما يتعلق بتزدي الوضع الصحي.
- تشكيل لجان دائمة ونزيهة مقرها مديريات الصحة في كل محافظة وظيفتها الإشراف على المؤسسات الصحية الواقعة ضمن نطاق خدماتها، وتتخذ قرارات صارمة بحق المخالفين من الأطباء أو الكوادر الطبية المساعدة ، فضلا عن التحقيق بنوعية الأدوية وتاريخ صلاحيتها المتوفرة ضمن الصيدليات العاملة، بما ينسجم مع مصلحة وصحة سكان البلد .
- نحتاج إلى وقفة جادة في تحسين منظر المؤسسات الصحية لدى المواطن العراقي، كونه غير مطمئن من الخدمات الصحية الحكومية بحسب الاستطلاعات الميدانية ، ويمكن ذلك من خلال الإعلانات الإخبارية وتوعية المواطنين بضرورة التوجه للمؤسسات الصحية الحكومية العاملة بما يكفل الحقوق الصحية لكل مواطن ، وهذا الأمر سوف يحسن من صورة القطاع الصحي العراقي والخروج من تصنيف (نوميو)، الذي صنف القطاع الصحي العراقي أسوأ ثالث دولة في الرعاية الصحية الأولية في العالم.

خامساً : الخدمات الإدارية

هي مجموعة من التسهيلات الإدارية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية تحكم العلاقة بين السكان من ناحية وبين الأجهزة الإدارية الحكومية المختلفة من جهة أخرى ، إذ تعود فكرة المدن الإدارية إلى العصور القديمة، عندما احتاجت البشرية إلى تنظيم أمورهما الإدارية والقانونية ، ففي البداية كان الأساس الديني هو الحاكم لأمر تلك المدن مثل مدن الفراعنة والإغريق ، أما بعد ظهور الدولة الإسلامية وانتشارها أصبحت النزعة الدينية عادة ما ترتبط بالوظيفة الإدارية والسياسية، كما هي الحال في مراكز الحكم (مكة المكرمة ، ودمشق ، والقاهرة ، والعراق)، على اعتبار أن الخدمات الإدارية هي المحرك الأساسي للسياسة ^(١)، وحقيقة الأمر أن الخدمات الإدارية تخضع لتصنيفين ، يمثل أولاً (التصنيف الدولي للأنشطة) ويمكن تمثيله بـ (أنشطة وتجارة الأعمال ، والأنشطة التجارية ، والأنشطة المالية والمهنية ،

(١) علي سالم الشوارة ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ٢٠١٢ ، ص ٢٧٢.

والخدمات المهنية ، وخدمات الإطفاء ، والمكاتب الإدارية والمالية) التي ترتبط باستعمالات أخرى هي: (أنشطة وتجارة وأعمال الأنشطة الإدارية وما يرتبط بها ، وهناك تصنيف حسب الهدف من الاستعمال مثل (المالية ، والمهنية ، وخدمات الأمن ، والإطفاء ، والمكاتب الإدارية والخدمية) ، والتصنيف الثاني (**المعيار النوعي**) ، الذي يهتم بالنشاطات المتعلقة بتنمية المجتمع مثل (حماية المجتمع ، وخدمات الأمن العام ، والخدمات العامة ، والشركات التي تقدم أنشطة خدمية ، أو فنية ، أو مالية ، أو شركات إدارية ، أو مكاتب مهنية) .

وتشمل الخدمات الإدارية في المدن العراقية كل من (المحاكم ، ومراكز للشرطة ، والقائمات ، والأجهزة الأمنية ، والمؤسسات الإدارية ، ومجلس محافظة ، وكل ما يتعلق بالوزارات وفروعها وغيرها) ، وغالبا ما تقع الخدمات الإدارية بالقرب من مركز المدينة ، وتتفاوت مساحتها حسب نوع المؤسسة الإدارية^(١) .

أما بخصوص الأنماط الإدارية المتواجدة في المدن ، فنلاحظ وجود (٤) أنواع من الأنماط وهي :

١. المؤسسات الإدارية الحكومية

تعود سيادة المؤسسات الحكومية إلى حكم الدولة ، وهي بعملها الإداري لها علاقات مع المواطنين ضمن حيز المدن وإقليمها ، وتشمل الموظفين والنقابات التي تحمي الموظفين ، فضلا عن التعاملات التي تجري بين المؤسسات الحكومية مع المواطنين الساكنين ضمن حدود الدولة الواحدة .

٢. المؤسسات الإدارية غير حكومية

جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها لأشخاص أو شركات خاصة ، إما أن تكون مؤسسات خاصة هدفها الربح المادي ، وتتكون من مكاتب وشركات إدارية خاصة ، أو تكون مؤسسات أو منظمات خاصة غير ربحية تهتم على مواقع محددة من مراكز المدن ، فضلا عن وجود مؤسسات خاصة تابعة لنشاط آخر هدفها الإدارة ، مثل مكاتب الطباعة والكمبيوتر ، ومؤسسات إدارية مالية مثل المصارف والبنوك الخاصة .

٣. مؤسسات إدارية متداخلة

تشمل كل نشاط إداري حكومي مع نشاط أهلي أو خاص مشترك ، وغالبا ما يسمى القطاع المشترك (شراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي) .

(١) مروة سبوية حامد ونهاية إيهاب ، سياسات التعامل مع أنماط استعمالات الأراضي الإدارية بالمدن الكبرى (دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى ، مجلة العلوم الهندسية ، المجلد ٥١ ، العدد ٣ لسنة ٢٠٢٣ ، ص ١٣٨-١٣٩ .

٤. مؤسسات إدارية ترتبط تعاملاتها بالكمبيوتر :

جميع المعاملات التي تجري بين المؤسسة الإدارية والمواطنين عن طريق الانترنت (تعاملات إدارية عن بعد) ، والجدير بالذكر أنه لا يوجد معيار نسبي أو عددي يحدد أعداد الخدمات الإدارية أو حجم مساحتها ضمن نسيج المدن ، فالوظيفة الإدارية شغلت مراكز المدن منذ القدم، واحتلت أماكن الوسط الهندسي كعاصمة إدارية وسياسية لهذا البلد ، وهي صفة تكاد تكون عامة لعموم بلدان العالم، إلى جانب توفر الوفورات الاقتصادية والسكانية وغيرها من العوامل الموقعية.

أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الإدارية في المدن العراقية

اتضح آنفاً أن الخدمات الإدارية هي معاملات تبادلية خدمية بين مؤسسات أو منظمات حكومية أو خاصة مع المواطنين القاطنين ضمن حدود المدن أو أقاليمها ، وبالتالي يخضع توزيع تلك المؤسسات الإدارية إلى عدة عوامل، منها سياسية وأخرى تنظيمية وتخطيطية ، وبالتالي ينجم عنها عدة مشكلات في توزيعها المكاني للمدن، نورد هنا على هيئة نقاط.

■ إن أغلب المؤسسات الإدارية تتوزع في الجزء القديم من المدن ، وأهما المنطقة التجارية المركزية، أو تتركز على جوانب الشوارع التجارية الرئيسة أو الثانوية، لغرض سهولة الوصول وانتفاع المواطنين من خدماتها ، بيد أن الزيادة السكانية الكبيرة في المدن رافقه التحسن النسبي في مستوياتهم الاقتصادية ، وبقاء حالة شوارع المدن ولاسيما في البلدان النامية على حالها دون تغيير ، لذلك أصبح من المتعذر انتقال المواطنين من محل سكنهم إلى الخدمات الإدارية، لغرض إنجاز معاملاتهم الإدارية ، نتيجة لمشكلات الازدحام المروري اليومي ، وبالتالي أصبح التأخير سمه أساسية يعاني منها الموظف والمراجع وطالب العلم والباحثين عن الترفيه .

■ إن ضيق الشوارع في مراكز المدن القديمة سبب مشكلات أخرى تمثلت بصعوبة إيقاف المركبة بالقرب من المؤسسة الحكومية، إلى جانب عدم وجود مرائب لوقوف السيارات سواء للموظف أو للمواطنين الباحثين عن الخدمات الإدارية ، وهذا تسبب في إرباك وإعاقة واضحة لحركة المرور والسابلة على نحو عام ، وأصبحت الحوادث المرورية أمراً يومياً ينتج عنه مشاجرات تنتهي غالبيتها في مراكز المرور والشرطة .

■ بعض المؤسسات الإدارية الخدمية مثل المستشفيات يتطلب الوصول إليها بالسرعة الممكنة ولاسيما خلال الحالات المرضية الطارئة ، لكن تركز المستشفيات في أماكن متباعدة في

المدن ، وزيادة أعداد المركبات في شوارع المدن الحديثة سبب الازدحام المروري ، ونتج عنه زيادة حالات الوفيات نظرا لعدم وصول الإسعاف بالوقت المحدد.

■ إن بقاء توزيع بعض المؤسسات الإدارية مع الوظيفة التجارية في المدن ولاسيما المؤسسات المهمة ذات العلاقة المباشرة مع المواطنين كان السبب لحالة من الإرباك للمواطنين والموظفين على حدٍ سواء، وبالتالي يتحمل الموظفون والمواطنون السير لمسافات طويلة نسبياً لغرض الوصول إلى تلك المؤسسات، وهذا أمر معقد يحتاج إلى إعادة توزيع المؤسسات الإدارية بما يحقق سهولة الوصول إليها.

■ بعض المؤسسات الإدارية في المدن قد احتلت مساحات واسعة خلال المراحل التاريخية لتوسع المدينة، نظرا لأهميتها من قبل السلطات الحكومية آنذاك ، لكن مع الوقت وتزامناً مع التغيرات السياسية والإدارية ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ظهرت لدينا مؤسسات حكومية ذات بنايات متهرئة ، تحتل مساحات واسعة من أرض المدينة، وبالتالي أصبحت مهجورة، أو سكنت من قبل السكن العشوائي، أو استولت عليها جهات خاصة ، لذلك يحتاج المخطط العراقي إلى إعادة تفعيل القوانين الصارمة، وتخصيص تلك المساحات المتروكة للمشاريع الحكومية أو المؤسسات التي تخدم مجتمع المدينة وإقليمها .

أهم الحلول الناجعة للخدمات الإدارية في المدن العراقية :

○ ينبغي على الجهات المعنية تخصيص مساحة من الأرض عند أطراف المدن لتجميع المؤسسات الإدارية بعد نقلها من مراكز المدن، مع تخصيص مساحات أخرى لغرض استخدامها كمساحات لوقوف المركبات ، وهذا الأمر يسهم في تخليص مراكز المدن من حالة الازدحام اليومي والمتكرر، بما يحقق سهولة الوصول إلى الخدمات الإدارية.

○ زيادة أعداد المستشفيات بما يتلاءم مع الحجم السكاني للمدن، واختيار أنسب المواقع لتشيدها .

○ ينبغي على الجهات التخطيطية في المدن الاستفادة من المؤسسات الإدارية القديمة، مثل الثكنات العسكرية، والمصانع القديمة، أو المؤسسات الإدارية التي تخلت عن موقعها لأسباب مختلفة، وتخصيصها كمؤسسات حكومية أخرى بما يتلاءم مع أهمية المكان، كأن تخصص مؤسسة حكومية، أو ملاعب رياضية، أو مدارس، أو جامعات، يستفيد منها سكان الحي خصوصا وسكان المدينة وإقليمها عموما .

سادساً : الخدمات الترفيهية

تحتل الخدمات الترفيهية جزءاً مهماً من الأنشطة الحضرية في المدن ، وتقاس تطور المراكز الحضرية بحسب ما توفره من تسهيلات ترفيهية تقدم لسكانها وسكان إقليمها ، ويعزى سبب أهميتها إلى وجود تجمع سكاني كبير جداً في الوحدات السكنية ذات رقعة مساحية ضيقة ، وفي العادة أن تكون المدن محتشدة من حيث استعمالات الأرض مع كثافة بشرية كبيرة ، الأمر الذي يشكل ضغطاً على السكان ، ويسبب أعباء نفسية ثقيلة ، مما يدفع السكان للبحث عن وسائل ترفيهية ترفع عنهم ضغوطات الحياة والعمل والابتعاد عن المدينة وملوثاتها ، إلى جانب ما يوجد من فراغ لدى شرائح كبيرة من السكان مع التحسن النسبي في المستوى الاقتصادي لعموم سكان المدن ، ومن ثم يرغبون بقضاء أوقات الفراغ والتخلص من ضغوطات الحياة والابتعاد عن الجدران المغلقة، وهذا يتحقق بوجود بيئة تحاكي أجواء الريف الزراعي والتي تتمثل غالباً بالمناطق الترفيهية الموزعة في المدن أو عند أطرافها .

تعد الخدمات الترفيهية من الخدمات التي تهدف إلى توفير الترفيه والتسلية للأفراد والمجتمعات. وتشمل هذه الخدمات مجموعة متنوعة من الأنشطة والمرافق، مثل السينما، والمسارح، والحدائق والمنتزهات، والملاهي، والمنتجعات الصحية، والملاعب الرياضية، والحفلات الموسيقية، والفعاليات الثقافية والفنية وغيرها. وتعد الخدمات الترفيهية جزءاً هاماً من حياة الناس وتساهم في تحسين الجودة العامة للحياة، وتعزيز التواصل الاجتماعي والترابط بين الأفراد والمجتمعات^(١).

إن ما تشغله هذه الوظيفة من مساحة أرض داخل المدينة قليل جداً مقارنة بأهميتها . ففي الوقت الذي يقترح فيه المخططون بأن لا تقل مساحتها في المدن عن (١٠ %) ، إلا أنها لم تزيد عن ٥% من مساحة المدينة الكلية و ٧% من المساحة المعمورة بحسب دراسة بارثلميو عن المدن الأمريكية ، أما في المدن العربية ومنها المدن العراقية فتتخفص النسبة بشكل كبير ، فهي لا تزيد عن ٣% في مدينة بغداد عام ١٩٧٧ ، ولغرض توضيح المعايير المستخدمة في الخدمات الترفيهية ينظر الجدول (١٧) .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) ، مصدر سابق ، ص ١٦١ .

جدول (١٧)

المعايير التخطيطية السكانية والمساحية للخدمات الترفيهية في المدن العراقية

ت	نوع الخدمة	العدد	السكان / نسمة	المساحة م ^٢	ت	نوع الخدمة	العدد	السكان / نسمة	المساحة م ^٢
١	حديقة عامة	١	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠	منتزه	١	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
٢	نادي رياضي	١	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١١	مكتبة عامة	١	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠
٣	ملعب رياضي	١	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢	مركز شباب	١	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠
٤	نقابة	١	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٣	مسبح	١	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠
٥	قاعة مناسبات	١	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠	١٤	قاعة رياضية	١	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
٦	مسرح	١	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠	١٥	صالة ألعاب	١	٤٠٠٠	٢٢٠
٧	مقهى	١	٤٥٠٠	-	١٦	مطعم	١	١٠٠٠٠	٤٧٨
٨	متحف/معرض	١	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٧	مدينة ألعاب	١	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٩	فندق	١	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠					

المصدر : (١) سلمان مغامس عبود وعمار عبد الجبار ، كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة البصرة ، مجلة أوروک ، العدد الأول ، المجلد العاشر ، ٢٠١٧ ، ص ١٧٣ .

(٢) حوراء عبد الكاظم عبد الله وأميرة محمد علي ، تقييم الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ، مجلة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٧٥ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٧ .

أهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الترفيهية في المدن العراقية

تعاين المدن العراقية من العديد من المشكلات ، ولاسيما فيما يتعلق بالخدمات الترفيهية التي يمكن إيجازها بالنقاط الآتية :

- تعاين المراكز الحضرية في العراق بصفة عامة من انخفاض حاد لأعداد المناطق الترفيهية ضمن حدود مدنها ، إذ تعد الأماكن الترفيهية الرثة التي يتنفس منها سكان المدينة وإقليمها ، وكذلك تخلص سكان المدن من ضغوطات الحياة وقضاء وقت راحة بعيد عن أماكن العمل والسكن ، إلا إن ذلك لا يتحقق في مدننا العراقية على اعتبار أن نسبة عالية من الأماكن المخصصة كمناطق ترفيهية ضمن التصاميم الأساسية للمدن ، قد احتلت من قبل السكن العشوائي ، أو مؤسسات صناعية ، أو تجارية ، أو استثمارية ، وبعلم الجهات المعنية بدون تدخل مباشر لإعادتها كمناطق ترفيهية لخدمة أحياء المدن العراقية .

■ لا يحظى قطاع الترفيه كقطاع مهم في التنمية البشرية من قبل السلطات الحكومية ، مما انعكس على سوء عملية تخطيط المدن وسوء توزيع تلك الخدمات المهمة ضمن نسيج المدن ، وهذا أدى إلى حدوث حالة من التداخل في استعمالات الأرض فيها ، بل أكثر من ذلك ، تم تغيير بعض استعمالات الأرض على حساب استعمالات أخرى لخدمة جهات مستثمرة لها نفوذ استثمارية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تحويل حديقة الخورة الترفيهية الموجودة ضمن نسيج مدينة البصرة إلى مركز تجاري ، على الرغم من تثبيتها ضمن التصاميم الأساسية كمنطقة ترفيهية منذ سبعينيات القرن العشرين لخدمة سكان المدينة وإقليمها ، لأنها متنفس زراعي ترفيهي ، وحالة أخرى هي تحويل أغلب الحدائق الموجودة في مدينة شط العرب للاستثمار ، وهي بدورها أما أن تكون مغلقة دون فتحها لمرتاديها وبالتالي تتحمل الأسر تكاليف الدخول وأجور الألعاب لأطفالهم ولاسيما في المناطق الترفيهية الخاصة ، بعدما كانت حدائق ترفيهية مجانية ، وتسري الحال ذاتها على معظم المدن العراقية ، وهذا توجه خطير أدى إلى عزوف السكان الفقراء عن دخول المناطق الترفيهية المستثمرة والاكتفاء بالحدائق البسيطة المجانية .

■ لا أحد ينكر أهمية وجود الحدائق العامة والساحات الخضراء ضمن حدود أحياء المدن العراقية ، حتى إنها لا تقل أهمية عن الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها ، لكن ساهمت عوامل بشرية في استغلال المناطق الخضراء أسوأ استغلال وتحويلها إلى سكن عشوائي ، كما تحوّل البعض مما تبقى منها إلى استثمارات لجني الأرباح الطائلة من عوائدها (كما أشرنا آنفاً) ، وفي المقابل أصبح سكان المدن وأقاليمها يفضلون وجهات سياحية أرقى ، مثل شمال العراق ، أو الذهاب للدول المجاورة مثل إيران وتركيا ، وبالتالي يتحملون تكاليف السفر والمخاطر المحتملة ، على المناطق الخضراء الاستثمارية في المدن العراقية (إن وجدت) .

■ انخفاض واضح للذوق العام وتدني مستوى النظافة لبعض سكان المدن عند ارتياد مناطق الخدمات الترفيهية الحكومية أو الاستثمارية ، وذلك بإلقاء النفايات في كل الأماكن ، إلى جانب عدم كفاءة دورات المياه وأنظمة معالجة النفايات ، وهو تقصير تتحمله أعمال الصيانة والترميم ، وهذا مؤثر على انخفاض الوعي الترفيهي عند الموظفين العاملين في المناطق الخضراء من جهة ، وغياب الثقافة الترفيهية لسكان المدن وأقاليمها من جهة ثانية .

■ الفساد الإداري والمالي ، وضعف الإصلاح الإداري ، واستفحال ظاهرة المحسوبية الضيقة ، وسوء استخدام الموارد وهدرها ، كانت من العوامل الرئيسة في تهميش الخدمات الترفيهية في المدن

العراقية وانحسارها في نطاق ضيق لبعض الأحياء القديمة من المدن ، أما الأحياء الجديدة فقد حولت الأراضي المخصصة للترفيه إلى استعمالات أخرى مغايرة لها .
أهم الحلول الناجمة للخدمات الترفيهية في المدن العراقية :

- ينبغي على الجهات المعنية التخطيطية والبلديات زيادة أعداد المناطق الخضراء المجانية لسكان المدن وبما ينسجم مع المعايير التخطيطية المثبتة في التصاميم الأساسية للمدن .
- عدم إشغال المساحات الحكومية الخضراء باستعمالات مغايرة ، أو تحويل المناطق الخضراء ضمن نسيج المدن إلى استثمارات خاصة ربحية تثقل كاهل المواطن، ويصبح غير راض عن وجود المساحات الخضراء ضمن الأحياء السكنية في المدن ، لأن المناطق الترفيهية هي مناطق مجانية تعتبر متنفساً لمرتاديها من سكان المدن .
- إعداد كوادرات صحية وزراعية مهمتها الإشراف على المناطق الخضراء الحكومية، من خلال رفع النفايات، أو زيادة التشجير فيها ، بما يحقق الذوق العام في الحدائق والمتنزهات الخضراء.
- ينبغي على الجهات الحكومية إعادة الروح إلى المناطق الخضراء في المدن، ويمكن ذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة بما يحقق رغبة السكان بقضاء أوقات الفراغ والإحساس بالراحة النفسية والصحية.

سابعاً : الخدمات الدينية

تعد الخدمات الدينية من أقدم الوظائف ، إذ من الطبيعي أن تخلو المدن من الاستعمال الصناعي أو أي استعمال آخر ، لكن من المستحيل أن نجد مدينة دون وجود أماكن للعبادة ، مهما اختلفت نوع العبادة التي يمارسها السكان ، إذ إن الوظيفة الدينية هي المسؤولة عن نشأة مدن العالم ، فالسومريون أسسوا مدنها للعبادة وليس للتجارة ، وظهرت أثينا في أيامها الأولى كمعبد للآلهة ، والمسلمون تمسكوا بمكة المكرمة لوجود بيت الله الحرام وهو الأساس لعبادة المسلمين ، ولأجل ذلك تتواجد المدن الدينية في مناطق مختلفة في العالم مثل مدن نابرس الله اباد في الهند، و (اساكا) في اليابان، والقدس في الشرق الأوسط ، والقيروان في تونس، وفاس في مراكش، وطنطا في مصر، وكربلاء والنجف وسامراء في العراق، وقم ومشهد في إيران، وغيرها من المدن الدينية في العالم.

تعد الخدمات الدينية في المدن الإسلامية من الخدمات المهمة ، لأنها تقوم بخدمة سكان المدن وإقليمها ، وتتمثل بالعبادات ذات الارتباط الروحي بين الإنسان وخالقه^(١) ، وهي تمس الناحية الروحية والعقلية لديهم ، وتأتي الصلاة في المرتبة الأولى من بين العبادات الدينية لأنها تحدد العلاقة بين العبد وخالقه.

تعرف الخدمات الدينية بأنها كل نشاط يقام على مساحة من الأرض في المدن، ويتمثل بالمؤسسات الدينية مثل (الجوامع ، والمساجد ، والحسينيات ، والمقامات ، والمعاهد الدينية ، والمدارس الدينية ، ومراكز حفظ القرآن ، والكنائس ومدارسها ، والمقابر)^(٢) ، إذ خضعت المؤسسات الدينية إلى معايير تخدم الخدمات الدينية، فمعيار حصة الفرد من الخدمات العبادية حدد مساحة البناء الكلية (١٢٥، ٢٠م^٢) لكل فرد ، أما بخصوص المسافة المقطوعة بين مكان الوظيفة الدينية ومسكن المصلي فقد تباينت ما بين (٥٠٠ متر) للجامع، و (١٥٠ - ٢٠٠ متر) للحسنة أو للمسجد ، بحسب الجدول (١٨) الذي يوضح المعايير التخطيطية والمساحية للسكان في المدن العراقية .

■ اهم المشكلات الناجمة عن الخدمات الدينية في المدن العراقية

إن للوظيفة الدينية دوراً مباشراً في نشأة مدن جديدة عند إقامة مدن الرحالة التي ظهرت لراحة قاصدي المدن الدينية الرئيسة ، وبالرغم من أهمية هذا الخدمات في الجانب الروحي للمجتمع لكن تخطيطها ما زال دون المستوى في كثير من الأحيان^(٣) . ولأجل ذلك توجد العديد من المشكلات التي تعاني منها الخدمات الدينية في المدن العراقية وهي :

- يؤثر توزيع المؤسسات الدينية في المدن العراقية على حياة الأفراد والمجتمعات ، فالأسرة الإسلامية تقوم بإرساء القواعد السليمة والسلوك القيم من خلال الدين الإسلامي الذي يشكل حجر الزاوية، ومنه تنبع التنشئة الاجتماعية لأفراد الأسرة ، وبالرغم من أهمية المؤسسة الدينية إلا إن الجهات المعنية بتخطيط المدن لم تعد تراعي توزيعها ضمن نسيج

(١) فوزي سعيد الجديبة ، الخدمات الدينية في محافظة غرة (دراسة في الجغرافية الخدمات) ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية - غرة ، ٢٠١٦ ، ص ٨ .

(٢) يونس هندي عليوي وعبد العزيز خضر ، الكفاءة الوظيفية لاستعمالات الأرض الدينية في مدينة كركوك ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٧ ، العدد ٤ ، كانون الأول ٢٠٢٠ ، ص ٣٤٥١ .

(٣) إبراهيم حاجم لازم ، الكفاءة الوظيفية للخدمات الدينية في مدينة العمارة ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٨٦ ، لسنة ٢٠١٨ ، ص ٣٨٣ .

المدن (جامع لكل محلة سكنية)، بل أصبحت الأحياء السكنية المفروزة خالية تماماً من أي نشاط ديني (جامع أو مسجد) ، الأمر الذي أجبر الكثيرين من أصحاب الثواب

جدول (١٨)

المعايير التخطيطية للوظيفة الدينية في المدن العراقية

ت	اسم الوظيفة	العدد	المعيار السكاني	المعيار المساحي ^٢	أقصى مسافة مقطوعة
١	جامع	١	٤٨٠٠	١٤٤٠*	٨٠٠-٥٠٠
٢	مسجد	١	١٥٠٠	٤٠٠-٢٠٠	٢٠٠-١٥٠
٣	حسينية	١	١٥٠	٣٠٠-١٠٠	٢٠٠-١٥٠
٤	مقبرة	١	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	-

المصدر : بالاعتماد على :

(١) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة ، دائرة الإسكان ، معايير الإسكان الحضري والريفي في العراق ، كانون الثاني ، ٢٠١٨ ، ص ٢٢ و ص ٨١ .

(٢) المملكة العربية السعودية ، وزارة الشؤون البلدية والقروية ، دليل المعايير التخطيطية للخدمات ، ٢٠٠٥ ، ص ٥-٧
بتخصيص مساحة من مساكنهم أو حيز من أراضيهم لغرض تشييد حسينية لغرض الحصول على الثواب عند الله سبحانه وتعالى . والجدير بالذكر أن التصميم الأساسية القديمة التي وضعت للمدن العراقية كانت تخصص مساحة لغرض تشييد جامع ضمن المحلة السكنية، لكن هذا الأمر لم يعد موجوداً بل اختفى على أرض الواقع، على الرغم من تخصيص مساحة ضمن المدن للخدمات الدينية في عموم التصميم الأساسية ، إلا إن المساحة الدينية تغيرت باستعمالات أخرى بعد موافقة الجهات المعنية بذلك.

■ المهتم في دراسة استعمالات الأرض في المدن يدرك حقيقة أن الخدمات الدينية تركز في معظمها في المنطقة التجارية المركزية القديمة، مع حرمان واضح لبقية الأحياء السكنية الأحداث ، ويبدو أن هذه الظاهرة تعاني منها جميع المدن العراقية دون استثناء . ويعزى

* تم استخراج المساحة المخصصة لكل جامع من خلال المعيار البالغ (٣,٧٥ م^٢ x نسبة ٨% من مجمل المعيار ٤٨٠٠ = ٣٨٤ ، تصبح المعادلة (٣,٧٥ x ٣٨٤ = ١٤٤٠ م^٢ ، للمزيد ينظر وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة ، دائرة الإسكان ، معايير الإسكان الحضري والريفي في العراق ، كانون الثاني ، ٢٠١٨ ، الباب الرابع ، معايير الإسكان الحضري والريفي ، جدول ٤ ، ٢ ، ١٤ المعايير الموصى بها للمساجد ، ص ٨١ .

سبب ذلك إلى عوامل بشرية تتعلق بتغيير المساحات المخصصة للخدمات الدينية إلى استعمالات أخرى .

- هنالك تباين واضح في توزيع الحسينيات ضمن الأحياء السكنية للمدن العراقية ، إذ نجدها تتركز بشكل كبير ضمن أحياء المدينة القديمة، أو تباعدها أو ندرة توزيعها ضمن الأحياء الأحدث ، ومن المعروف أن الحسينيات والمساجد هي أماكن عبادية بحتة ، لكن من المفارقات أن أغلب الحسينيات والمساجد قد استغلت للعديد من المناسبات مثل إقامة مناسبات الزفاف فيها ، وهذا الأمر غير مقبول، لأنه يبعد المؤسسة الدينية عن وظيفتها الأساسية وهي العبادة الخالصة لله سبحانه وتعالى التي تقام في تلك المؤسسات .
- إن نسبة كبيرة من المؤسسات الدينية هي قديمة التشييد ولاسيما في المنطقة التجارية المركزية، وبالتالي فهي قديمة مبنية منذ أكثر من ٥٠ سنة ، لذلك فهي تحتاج إلى عمليات الهدم والبناء ، لذلك فهي تحتاج إلى أموال طائلة لأغراض الهدم والبناء، وهو أمر يتعذر على القائمين بخدمة المؤسسات الدينية بتوفيرها ، وبالمقابل ليس للجهات المعنية أي دور يذكر في إعادة بناء تلك المؤسسات التي لا زالت باقية على حالها ، وهذا أمر خطير على مرئادها خوفاً من سقوطها .

- بعض المؤسسات العبادية (المساجد والحسينيات) تم تشييدها على شوارع محلية ضيقة أو ملتوية، كما هو الحال في الأحياء الشعبية، أو عند المنطقة التجارية المركزية للمدن، وبالتالي لا يوجد أماكن لوقوف المركبات بالقرب من تلك المؤسسات ولاسيما عند حدوث مناسبة دينية أو (حالة وفاة)، فإن المركبات تقف بالقرب من الحسينة وبالتالي تسبب حالة من الازدحام المروري وتأخير الطلبة والموظفين لحين انتهاء تلك المناسبات ، لذلك لا يجذب الكثير من السكان أن تحدث أي مناسبة دينية في الحسينيات والمساجد التي يسكون حولها.

أهم الحلول الناجمة للخدمات الدينية في المدن العراقية :

- ينبغي على الجهات التخطيطية والبلديات تثبيت ما ورد في التصاميم الأساسية من التخصيصات المساحية للخدمات الدينية ضمن مساحاتها في المدن، وعدم تحويلها إلى استعمالات أخرى بما يحقق الروح العبادية لسكان المدن.
- إن أصل وجود الخدمات الدينية في المدن هي لأغراض عبادية ، لكن بعد عام ٢٠٠٣ استغلت لأغراض ومناسبات أخرى، لذلك ينبغي إبعاد المؤسسة الدينية عن مظاهر غير لائقة وتخصيصها فقط للعبادات الدينية.
- ينبغي على الجهات المعنية تشكيل لجان هدفها معرفة إعداد الحسينيات الموجودة في المدن، والتي مر على تشييدها أكثر من ٤٠-٥٠ سنة، ويفضل أن تقوم الجهات المعنية بالدعم المالي لغرض تجديد بنائها بما يحقق السلامة لمرئادها .

7

الفصل السابع النقل الحضري

- أولاً : مفاهيم النقل الحضري
- ثانياً : النسب المئوية لاستعمالات الأرض لأغراض النقل في المدن
- ثانياً : التطور التاريخي للنقل الحضري في المدن
- رابعاً : شبكة النقل الحضري وتصنيفاتها
- خامساً : دوافع الحركة داخل المدن
- سادساً : تقييم كفاءة شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت (دراسة تطبيقية)

الفصل السابع

النقل الحضري

يعد النقل الحضري من أهم أولويات العملية التخطيطية في المدن والعصب الحساس والحيوي للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والاجتماعية، لارتباطه بوحدة المكان وهي المدينة ، والنقل من العناصر التي ترتبط بفعاليات الإنسان بمختلف تطوراتها سواء أكانت بحثاً عن مصادر العيش، أو للتنقل من مكان لآخر، أو للتزاور الاجتماعي، أو العمل وغيرها . إن التطور الحضري في المدن يصاحبه إنشاء شبكة متقدمة من الشوارع تعتمد على هيكلية تكنولوجية واضحة، تبدأ من شبكة الطرق السريعة التي تربط مراكز المدن بعضها ببعض، والتي ترتبط أيضاً مع شبكة الشوارع الرئيسية الموجودة ضمن المدن، وبعدها ترتبط الشوارع الرئيسية بشبكة واسعة من الشوارع الثانوية، وهي بدورها ترتبط بشبكة الشوارع المحلية التي تربط المحلات السكنية بعضها مع بعض.

يتناول الفصل دراسة شبكة النقل الحضري في المدن ، من حيث المفاهيم والنسب المساحية للنقل الحضري ، ومن ثمة نعرض لدراسة التطور التاريخي للنقل في المدن المختلفة ، والتنويه عن دوافع الحركة وتصنيف شبكة الشوارع ، وأخيراً دراسة تطبيقية عن النقل في مدينة الكويت.

أولاً : مفاهيم النقل الحضري

يعد النقل داخل المدن من أعقد أشكال استعمالات الأرض الخدمية ، إذ يعرف النقل بأنه نشاط بشري اقتصادي يهدف إلى تحريك البضائع والأشخاص من مكان لآخر لقطع مسافة محدودة عبر الزمن ، أما بخصوص النقل الحضري فهي عملية التنقل بوسائل نقل مختلفة تشمل المركبات الخاصة، والشاحنات، والحافلات العامة والخاصة، والقطارات الخفيفة والثقيلة والمعلقة وتحت الأرض، والدرجات النارية والهوائية، ومركبات الأجرة، والمراكب المائية ، إذ يشغل النقل الحضري مساحات واسعة من أرض المدينة ، ومع تطور النقل تم إضافة قطاع الشحن وساحات تخزين الحاويات، ومواقف الشاحنات داخل المدن إلى النقل الحضري^(١) ، كما أن النقل الحضري مجموعة من شبكة الشوارع، والأنفاق تخرق المدينة، ويسير فوقها مجموعة متعددة من حافلات النقل العام أو الخاص وكذلك شبكة الترام وتجري فيها القطارات ، وبصورة عامة أن وظيفة وسائل النقل هي مخصصة لنقل الركاب أو البضائع في المدن^(٢) .

(١) منتدى الرياض الاقتصادي ، تطوير النقل داخل المدن في المملكة العربية السعودية (نحو تنمية اقتصادية مستدامة) ، الدورة الخامسة ، ٢٠١١ ، ص ٦ .

(٢) محمد أزهر السماك وآخرون ، جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار اليازوري للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥ .

يعتمد النقل الحضري على عدة أسس تعطي للنقل الكفاءة والقدرة على التنقل في المراكز الحضرية وهي (الطريق ، ووسيلة النقل ، والقوة الدافعة ، والسائق ، والمنقولات)^(١) ، ومن المؤكد أن الشارع هب اللبنة الأساسية التي تتكون منها شبكة النقل الحضري ، وخدمات النقل التي تغطي المدينة بكافة مفاصلها تكون متنوعة وتسمى (**الهيكل القاعدية**) أو بمعنى آخر استعمالات الأرض لأغراض النقل وعلى النحو الآتي :

- شبكة النقل الحضري : تشمل خطوط ومحطات السكك الحديدية (السطحية - ومترو الأنفاق) ، وكذلك محطات الوقود، والأرض .
- التقاطعات
- الجسور والمجسرات
- مرائب المركبات : (النقل الداخلي - والخارجي) ، وأيضاً مواقف متعددة الطوابق.
- محطات تعبئة الوقود
- الموانئ النهرية أو البحرية (إن وجدت في المدن)
- **أثاث الشارع يشمل :**

- الأرصفة
- المكونات الظلية
- إشارات المرور الضوئية
- العلامات المرورية
- أعمدة الإنارة

ينبغي أن نفهم أن النقل بصورة عامة يقسم على نوعين: (وسائط النقل - ووسائل النقل (ويمكن إيضاحها على النحو الآتي^(٢) :

- **وسائط النقل** : تمثل الشكل النوعي الذي تتم به عملية النقل وتشمل (النقل النهري والبحري ، والنقل الجوي ، والنقل البري) .
- **وسائل النقل** : أي وسيلة تستخدم في عملية النقل سواء كانت (سيارة ، أو باخرة ، أو طائرة) .

(١) فضل إبراهيم الاجواد ، النقل العمود الفقري للاقتصاد ، مجلة الثقافة العربية ، العدد ٣ ، السنة ١٩ ، ليبيا ، ١٩٩٢ ،

(٢) سعيد عبدة ، جغرافية النقل (مغزاها وممرها) ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠.

مما تقدم نلخص النقل الحضري هو مجموعة من النقل الجماعي أو الفردي الذي يسمح بتنقلات "السكان - والبضائع" داخل التجمعات السكانية في كل المدن .

ثانياً : النسب المئوية لاستعمالات الأرض لأغراض النقل داخل المدن

إن مفهوم شبكة النقل الحضري بمعناها الواسع ظهر في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، ولاسيما في البلدان الأوربية التي اتسمت بضيق شوارعها وقدم عمرائها ، والدمار الذي حدث في البنى التحتية للبلدان الأوربية ، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لذلك اهتم الأوروبيون بالنقل الحضري، والطرق ومشاكلها، وبالتالي تم توسيع الشوارع واستحداث البنى التحتية في مدنها ، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعط أية أهمية لشبكة النقل الحضري حتى ستينيات القرن العشرين .

توجد (٣) معايير تستخدم لقياس أهمية النقل الحضري، ويمكن إيجازها بالنقاط الآتية^(١):

١. **المعيار الوظيفي** : ويمكن قياسه بحجم النقل للسكان والبضائع في الاتجاهات المختلفة داخل المدينة، أو بين المدينة وإقليمها المماس والواسع.

٢. **المعيار المورفولوجي** : ويقاس بمقدار ما يسببه التطور في الشوارع وخدمات النقل من تطور وظيفي ، وبالتالي معماري من خلال التجاذب الوظيفي، وما يتبع ذلك من ضرورة إجراء التحويلات على الأبنية التي تنتظم على الشوارع، أو إقامة أبنية جديدة ، إذ يسهم النقل ومن خلال أنظمة الشوارع في إعطاء المدينة هويتها المورفولوجية .

٣. **المعيار المكاني** : إذ تتمثل أهمية النقل في المساحة الكبيرة المخصصة في الحيز الحضري لمختلف استعمالات النقل، كالشوارع، والمرائب، ومواقف السيارات وغيرها . وتشير الدراسات التي أجريت في مدن مختلفة من العالم إلى أن الأرض التي تخصص لشبكة النقل تحتل أكثر من (٣٤ ٪) من مساحة الحيز الحضري، كدراسة الباحث الأمريكي (ميرفي) .

يحتل النقل الحضري حيزاً مساحياً داخل المدن ، فبحسب دراسة **بارثيلمو** قدر أن النسبة المخصصة للنقل الحضري بواقع (٣٣٪) من مجمل المساحة المدينة المعمورة، و (١٨٪) من مساحة المدينة الكلية ، أما بخصوص دراسة **منفل** فقد حدد نسبة تتراوح بين (٢١-٢٣٪) من مجمل المساحة الكلية، وبضمنها السكك الحديدية، والمطارات ، وعند مقارنة النسب المساحية للنقل الحضري في مدن البلدان الأمريكية والأوربية مع المدن العراقية التي قدرت النسب المساحية فيها بين (١٦-٣٢٪) من جملة مساحة المدينة ، ففي مدينة بغداد بلغت النسبة

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) ، مصدر سابق ، ص ١٦١ .

(١٨%) لعام ١٩٩٥^(١) ، وبلغت خدمات النقل الحضري في مدينة البصرة نسبة (١٨,٦%) لعام ٢٠١٦ ، أما بخصوص المساحة المخصصة للنقل في مدينة الفلوجة لعام ٢٠١٨ فبلغت (٢٥%)^(٢) .

والجدير بالذكر أن المساحة المخصصة لشبكة النقل الحضري في المدن في تغير مستمر، تماشياً مع التغيرات السكانية، وارتفاع أعداد المركبات التي تضغط بدورها على أرض المدينة ، مما يستوجب ضرورة تخصيص مساحة أكبر لاستحداث شوارع جديدة، أو توسيع الشوارع القديمة، إلى جانب تشييد ملحقات النقل الحضري وهي: (محطات وقود ، وجسور ، وخطوط ومحطات السكك الحديدية ، ومواقف انتظار المركبات ذات طابق واحد أو متعدد الطوابق، فضلاً عن مواقف الانتظار تحت الأرضية ، وساحات وقوف المركبات للنقل الداخلي والإقليمي) ، لترتفع نسبة استعمالات النقل إلى ٤٠% من مجمل مساحة المدينة المعمورة ، وإن كانت في العادة ما تتراوح بين ٢٨-٣٢% من المساحة الكلية للمدينة^(٣).

لقد اتضح جلياً أن اختلاف المساحة المخصصة لخدمات النقل في المدن تتباين بحسب عوامل موقعية طبيعية وأخرى بشرية ، وبالتالي فبعض المدن تنخفض فيها النسبة المخصصة لأغراض النقل لتسجل (٥,٣%)، في حين ترتفع في مدن أخرى لتصل إلى (٤٠%) ، وكلما ارتفع حجم المساحة المخصصة لأغراض النقل ، قابلهما انخفاض واضح لمشكلة الاختناقات المرورية نسبياً ، على اعتبار أن شبكة الشوارع أكثر اتساعاً وتنظيماً فيما لو قورنت مع المدن الأخرى . ويبدو أن المساحة المنخفضة المخصصة للنقل الحضري للمدن لها تبعات ومشكلات كثيرة على المدن، ولاسيما فيما ترافقه من مشكلات في الازدحامات المرورية اليومية، وكثرة حالات الدهس ، فضلاً عن ارتفاع التلوث الناتج عن وسائل النقل (المركبات)، والوقت الذي يهدر في صيانة وإدامة الشوارع والمركبات ، وكذلك حالات التأخير المتكررة لسكان المدينة وإقليمها القاصدين للخدمات المختلفة في المدن، والوصول إلى أماكن العمل والتسوق والتزاور وغيرها .

ثالثاً : التطور التاريخي للنقل الحضري في المدن

استخدم الإنسان وسائل نقل مختلفة منذ القدم، لتسهيل عملية تنقله من مكان لآخر ، إذ اعتمد الإنسان على الوسائل البدائية وهي القدرة العضلية في التحرك على قدميه من منطقة

(١) محمد صالح ربيع ، جغرافية النقل الحضري ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ .

(٢) خالد حردان مهنة ، تقييم واقع شبكة النقل في مدينة الفلوجة ، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد ٦١ ،

العدد ١٥٢ ، ص ١٧٩

(٣) خالص حسني الأشعب وصباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .

لأخرى ولمسافات طويلة ، وكان يحمي أقدامه بوساطة نوع من الأحذية البدائية المصنوعة من (جلود الحيوانات أو النباتات) لغرض حمايتها عند التنقل ، وبعد مدة من الزمن استخدم الإنسان طريقة الجر بوسيلة الزلاجة المصنوعة من أغصان الأشجار على الأرض لنقل الحمولة التي ينقلها، ولتسهيل عملية التنقل^(*) .

ومع التطور الإنساني والبحث عن بدائل للنقل جرى ترويض الحيوانات لخدمة الإنسان ونقل أمتعته الثقيلة من مكان لآخر ، واستخدام لحم وجلود الحيوانات كغذاء وملبس، وتأمين الإنارة من شحمه ، فضلاً عن ركوب الحيوانات، وجر المحارث والعربات ، كما استخدم الإنسان العديد من الحيوانات منها (الخيول ، والبغال ، والجمال ، والحمير ، والأبقار ، والجاموس ، والفيلة ، والكلاب ، وغيرها)، ومن المؤكد أن اختراع العجلات شكل انتقاله حقيقية للحضارة الإنسانية القديمة؛ لأنها أضافت إلى مجال النقل البري عنصري السرعة والمرونة^(١) ، وقد أشار الباري عز وجل في كتابه الكريم لبعض الحيوانات في قوله تعالى: (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)^(٢) ، وما لاشك فيه أن الحضارات القديمة ومنها الامبراطورية الرمانية قد شيدت شبكة من الطرق المخططة لربط أجزاء الامبراطورية المترامية الأطراف مع مستعمراتها التي احتلها الامبراطورية آنذاك ، وتضم أجزاء واسعة جدا من الشرق الأوسط وأوروبا وأجزاء أخرى.

ان اختراعات الحضارات القديمة أدت بالنتيجة إلى تسهيل عملية التنقل ولمسافات بعيدة، فعلى سبيل المثال إن اختراع العجلات التي تجرها الحيوانات هي إحدى بصمات الإنسان وسعيه الدؤوب للتنقل بأسهل الطرق ، في بادئ الأمر استخدمت العجلات عند السومريين قبل ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد^(٣) ، وكانت تلك العجلات مصنوعة من الطين، ثم ما لبثت أن أصبحت من الخشب بشكل دائري مثبت على محور يدور معها وتجرها الحيوانات^(٤) ، وهكذا انتقلت فكرة العجلات الخشبية التي تجرها الحيوانات إلى باقي حضارات العالم بعد مرور قرون من الزمن،

* وهي طريقة شائعة حتى الوقت الحاضر لدى بعض الشعوب الصينية وجنوب شرق آسيا ولاسيما في الأجزاء الوعرة والجبلية .

(١) علي سالم الشوارة، جغرافية النقل وتطورها ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ١٩٨

(٢) سورة النحل ، الآية ٨.

(٣) عباس فاضل عبيد ، مشكلات النقل الحضري في مدينة الناصرية الأسباب والحلول ، مجلة جامعة ذي قار للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٢٣ .

(٤) علي سالم الشوارة ، جغرافية النقل وتطورها ، مصدر سابق ، ص ١٩٩ .

على اعتبار أن مناطق العالم كانت معزولة بالمسطحات المائية، ولم تكن هنالك طريقة لتوصيل الأفكار بين حضارات العالم القديم .

يعد النقل بالعجلات من أهم اختراعات البشرية الكبيرة ، ولهذا السبب استخدم النقل بالعجلات لعدة قرون وصولاً إلى بدايات القرن السابع عشر ، إذ شرعت البشرية الى اختراع طرق جديدة للتنقل واختزال المسافات ، فظهرت أول قاطرة بخارية عام ١٨٠٣ على يد الصناعي الكبير (جورج ستيفنسون)، وأطلق على القاطرة تسمية (لوكوموشين) ، وبعد عقدين من الزمن أنشأت أول سكة حديد في إنجلترا عام ١٨٢٥ ، ومن ثم تبعتها الولايات المتحدة حيث أنشئ أول خط حديدي أمريكي بين مدينتي (الباني واشنكتادي) بطول ٢٥ كم عام ١٨٣١ ، تلتها بلجيكا عام ١٨٣٥ ، وفرنسا في عام ١٨٤١ ، وبعدها انتقل بناء السكك الحديدية إلى معظم قارة أوروبا وأمريكا الشمالية .

أما فيما يخص العالم العربي فقد شيد الاحتلال العثماني لمصر أول سكة حديد بين مدينتي القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٢ ، وبعدها تم تشييد سكة تربط بين السويس والقاهرة عام ١٨٥٨ ، ويعزى ذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية ورغبة الاحتلال العثماني في سلب خيرات الدول المحتلة . ومن البديهي أن يتزامن النقل بالسكك الحديدية مع ظهور الثورة الصناعية، والتي استخدمت القطارات لنقل الفحم والسلع المصنعة من مواطن الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك بطريقة آمنة وبأدنى الأسعار ، وهذا الأمر شجع على تطور بناء السكك الحديدية في عموم بلدان العالم دون استثناء.

ومع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظهرت السيارة ذات الاحتراق الداخلي عام ١٨٩٠ لأول مرة في التاريخ الإنساني ، وباتت الشوارع القديمة غير المعبدة حجر عثرة أمام تنقل السيارات في تلك الحقبة ، الأمر الذي استلزم بناء شوارع مرصوفة حديثة تتماشى مع الواقع الجديد ، أي تزامنت مع زيادة أعداد المركبات وتنوع أحجامها ، وبالتالي تنوعت وسائل النقل وانتشرت في معظم أصقاع العالم، وتزامن معها انتشار واسع للشوارع المعبدة العريضة والمستقيمة ، ومع التحسن النسبي في المستويات الاقتصادية نتيجة لتطور لتصنيع واكتشاف الخامات، الأمر الذي جعل سكان المدن في مستوى اقتصادي مرتفع أتاح لهم اقتناء مركبات خاصة بهم ، بعدما كان امتلاك السيارات مقتصراً على الأغنياء فقط ، وقد أسهمت الحربين العالمية الأولى والثانية في تطوير البنى التحتية للمدن المتصارعة، مما تحتم على البلدان المتقدمة تطوير مدنها بعد الحروب، وبالتالي أصبحت المدن تتنافس في تشييد شبكات النقل

الحضري ، ولاسيما شبكة الشوارع الحديثة، وتشبيد مرفقات النقل الأخرى من محطات الوقود ومرائب وغيرها، لغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من السكان وحتى المركبات المتنامية بازدياد .
والجدير بالذكر أن المدن الحضرية قد طورت فيها شبكات معقدة للنقل الحضري، رافقها الاهتمام بالبنى التحتية ، لتظهر وسائل النقل بالسيارات، والقطارات الفوقية، والتهتية، والنقل الكهربائي، وشيدت الأنفاق، ومرفقات النقل بما يخدم التطور الحضري للمدن .
ويتضح من الجدول (١٩) التزايد العددي للسكان مقارنة مع أعداد المركبات في العالم ، إذ سجل عدد سكان العالم (١,٩١٢,٧٦٨,٢٢٣) نسمة لعام ١٩٢٠ ، مقابل (١,٨٠٠) مليون مركبة ، ارتفع عدد السكان والمركبات بشكل متسارع لتسجل (٧) مليار نسمة في عام ٢٠١١ ، بزيادة متوالية لأعداد المركبات التي بلغت (١,١٠٠) مليار ومئة مركبة.

جدول (١٩)

تطور أعداد السكان والسيارات في العالم للمدة ١٩٢٠-٢٠١١

ت	السنوات	أعداد السكان / مليار	أعداد المركبات
١	١٩٢٠	١,٩١٢,٧٦٨,٢٢٣	١,٨٠٠,٠٠٠
٢	١٩٣٠	٢,٠٩٢,٣١٢,١٠١	٣١,٠٠٠,٠٠٠
٣	١٩٥٥	٢,٧٨٢,٠٩٨,٩٤٣	٩٥,٠٠٠,٠٠٠
٤	١٩٨٢	٤,٦١٢,٥٦٦,٥٦١	٤٤٢,٩٣٤,٠٠٠
٥	١٩٩٠	٥,٩٢٦,٣٢٩,٧٧٦	٥٧٨,٠٠٠,٠٠٠
٦	١٩٩٥	٦,٢٢٩,٠١١,٦٣١	٦٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٧	٢٠١١	٧,٣٥٩,٨٧٠,٤١٢	١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر : علي سالم الشواورة ، جغرافية النقل وتطورها ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ٢٢١ .

رابعاً : شبكة النقل الحضري وتصنيفاتها

الشوارع هي فضاءات حضرية عمرانية مستقلة أو متصلة بفضاءات مجاورة ، إذ يمكن أن تستوعب حركة المركبات فوقها بوصفها ممرات أو جزءاً مكملًا ومندمجاً معها . فأن الشوارع ليست مجرد ممرات يستطيع السكان عن طريقها التنقل من مكان لآخر ، بقدر ما تكون تكوينات حضرية تتفاعل معاً وتكون جزءاً أساسياً في تخطيط مشهد المدينة ، وشبكة النقل الحضري هي حلقة الوصل التي تربط بين مختلف استعمالات الأرض ، وعليها تتحرك وسائط النقل في المدينة وخارجها . وهي من العناصر المهمة المخططة في التصميم الأساس لجميع المدن في العالم ، للدور الذي تؤديه في ضمان حركة سير المركبات بشكل طبيعي بين أجزاء المدينة

الواحدة ، وما تقوم به من دور كبير في زيادة التفاعل بين المدينة وإقليمها ، فضلاً عن دورها في الاتساع المساحي للمدن، لكونها تمد المدينة بالحياة مما استدعى تسميتها (شرايين المدينة).
يعد النقل الحضري أحد أهم العناصر المرتبطة بتنمية المراكز العمرانية ، ولا سيما أنها تمثل عصب النشاط الاقتصادي ، كما أنها القاعدة الأساسية لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في أي جزء من أجزاء العالم، فضلاً عن ذلك أنها أحد العناصر الأربعة المهمة التي لا تتم أي عملية للنقل من دونها وهي (شبكة الشوارع ، والمدينة ، وواسطة النقل ، والمواد المنقولة) .

تتخذ شوارع المدن أشكالاً وأنماطاً مختلفة أثناء أداء وظيفتها ، التي هي انعكاس لوضع المدينة الطبوغرافي والتاريخي والاقتصادي، وبالتالي لها علاقة بمساحة المدينة وملكية الأرض فيها ووظيفتها الإقليمية ، لأن المدينة أثناء أداء خدمتها تقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

- أ- شوارع تخدم استعمالات الأرض كشوارع الأعمال التجارية وغيرها.
- ب- شوارع تخدم المركبات ، أي لأغراض المرور وحركة وسائل النقل .

وبعد النوع الأول أكثر شيوعاً في المناطق الحضرية ، وعلى الرغم من أن الشوارع التي تخدم المرور أصبحت الآن لها سيطرة تامة وتأثير كبير على شبكة شوارع في المدن ، ويعزى ذلك إلى الزيادة المستمرة في الطلب على النقل ولا سيما في المدن الكبيرة .

اهتمت الكثير من الدراسات بتصنيف شوارع المدينة ، ولا سيما بعد توسع المدينة وتطور شبكة النقل فيها، وظهور الكثير من المشكلات المتعلقة بالمرور وغيرها . وقد اعتمد الباحثون على عدة معايير لتصنيف تلك الشوارع . وبالرغم من اختلافهم في تصنيف تلك الشوارع ، إلا إن الكثير من الباحثين الجغرافيين اتبعوا المعايير الآتية في تصنيفهم لشوارع المدينة وهي:

١. على أساس الشبكة التي ترسمها الشوارع على أرض المدينة .
٢. على أساس عرض محرم الشوارع وكثافة المرور فيها .
٣. على أساس الوظائف التي تقوم فيها الشوارع .
١. على أساس الشبكة التي ترسمها الشوارع على أرض المدينة :

يتخذ الباحثون شكل الشبكة التي ترسمها شوارع المدينة على الرقعة الحضرية أساساً في تصنيفهم لشوارع المدينة ، ووفقاً لهذا المعيار تصنف الشوارع إلى الأنماط الآتية :

أ. النمط العضوي

يتمثل النمط العضوي بشبكة الشوارع غير المنتظمة التي نشأت مع بداية نشأة المدينة ، ولذا يطلق كثير من الباحثين تسميتها بالنمط غير المنتظم أو الشوارع المتلوية ، وعادة تختلف الشوارع العضوية ، من حيث اتساعها وأطوالها واتجاهاتها ، فالكثير منها عبارة عن أزقة ملتوية

غير نافذة ، وقد نشأت استجابة لظروف طبيعية واقتصادية واجتماعية لسكان المدينة ، ولا تزال آثار هذا النظام باقية وواضحة في العديد من المدن العراقية القديمة .

يعد هذا النمط من أقدم أنماط الشوارع في المدن، التي ظهرت خلال المرحلة المورفولوجية الأولى ، ومن أسباب وجود هذه الشوارع الضيقة والملتوية في تلك المرحلة هي :-

- إن وسيلة الانتقال في تلك المدة هي الترحل أو الحيوانات التي لا تتطلب شوارع واسعة .
- يتم من خلالها تقسيم موضع المدينة إلى مناطق تسكنها قبائل أو مجموعات عرقية متشابهة . وقد أدى هذا الوضع إلى التخطيط لمسألة المنازعات والعزلة .
- كان الغرض من ضيق الشوارع هو تقليل أثر أشعة الشمس الساطعة وحرارتها المرتفعة ، والانتفاع بالظل الذي تكونه هذه الشوارع الضيقة لأطول مدة ممكنة . وإن الشوارع المنحنية في المدن القديمة دليل آخر على معرفة الإنسان بأثر الرياح الشديدة المغيرة والعمل على تحسين بيئته السكنية.

وعلى الرغم من حالة الإبداع المعماري في تلك الأزقة أو الشوارع الضيقة والمباني المقامة عليها ، إلا إنها لا تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث بعد دخول السيارة في مختلف ميادين الحياة وذلك للاعتبارات الآتية :-

- صعوبة تقسيم المدينة إلى أحياء سكنية وصعوبة ترقيمها .
- تشويه أشكال قطع الأرض داخل الحيز الحضري بشكل يجعلها لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الحضرية الراهنة ، من حيث اتساع الشارع أو طوله أو اتجاهه بالنسبة لخطوط النقل داخل المدينة .
- صعوبة توفير الخدمات البلدية والصحية للوحدات الوظيفية الموجودة داخل شبكة شوارع هذا النمط .

ب. النمط الشعاعي

وهو نمط مكون من شوارع رئيسة في أغلب الأحيان ، تتفرع من مركز المدينة والمناطق القريبة منها، وتشع نحو الخارج بشكل مائل أو مستقيم ومنطبق على النمط الرباعي .

ج . النمط الدائري

يتمثل النمط الدائري في تخطيط شوارع المدينة على شكل حلقات أو دوائر تحيط الواحدة بالأخرى ، لتتخذ المدينة في النهاية الشكل الدائري أو شبه الدائري أو القريب منه ، حسب انتظام وتناسق تلك الدوائر أو الحلقات . وقد خططت الكثير من المدن القديمة على هذا النظام .

٢. على أساس عرض محرم الشوارع وكثافة المرور فيها .

يتخذ الباحثون من عرض محرم الشوارع وكثافة المرور فيها أساساً في تصنيف شوارع المدينة أو ما يطلق عليه بالتصنيف المورفولوجي ، إذ يتباين عرض محرم الشوارع وكثافة المرور بين شارع وآخر من شوارع المدينة ، وهذا يعكس النظام الهرمي لترتيب الشوارع داخل المدن ، وعادة تصنف شوارع المدينة مورفولوجياً إلى : -

أ. الشوارع السريعة

وهي الشوارع ذات استراتيجية تخدم مسالك المرور الرئيسة التي تربط المدينة وقطاعاتها بشبكة الطرق الخارجية ، وتمتاز بالسرعة وقابليتها العالية على استيعاب مرور عدد كبير من المركبات بالقياس إلى وحدة الزمن . وعادة ما تربط بين المدن الكبرى ، وحينما تدخل الشوارع السريعة إلى مركز المدينة أو تمس أطرافها فإنها لا تحمل علامات الوقوف التي تستعمل في الشوارع داخل المدن ، كما إنها تخلو من الإشارات الضوئية ، إذ إن الهدف الأساس من تشييد هذا النوع من الشوارع هو حل مشكلة الازدحام المروري في المدينة ، ولا سيما في منطقة الأعمال المركزية . ولذلك تخطط مواقعها خارج المناطق السكنية ، كما تضم بمحاذاتها أو على امتداداتها مناطق شريطية خضراء فاصلة ، وعموماً يبلغ عرض الشارع مع المحرم ما بين (٦٠-١٠٠) متر.

ب. الشوارع الرئيسة

تعد الشوارع الرئيسة من أهم المعالم الحضرية في المدن ، نظراً لأنها تتحمل الحجم الأكبر من حركة مرور المركبات في المدينة ، وهي المسؤولة عن ربط قطاعات المدينة ببعضها ، وتمثل حلقة الوصل بين المدينة والطرق الخارجية التي تربطها بمدن المحافظات الأخرى ، ويعد البعض منها مكاناً مهماً للوظيفة التجارية والخدمات العامة ، وتتخذ هذه الشوارع أماكن للتنزه التي تقام عليها الاحتفالات الشعبية في الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية في الكثير من المدن ، إذ تمنع فيها حركة المركبات عندما تخصص للاستعراضات والمواكب . وتتراوح الطاقة التصميمية للشوارع الرئيسة ما بين (١٢٠٠ - ٢٤٠٠) مركبة قياسية/ ساعة ، بصفة عامة يبلغ عرض الشارع مع المحرم (٤٠ - ٦٠) متراً . فيما تتراوح السرعة ما بين (٦٠ - ٨٠ كم / ساعة) .

ج. الشوارع الثانوية

تحتل الشوارع الثانوية بأهمية كبيرة على نطاق قطاعات المدينة ، لكونها تخدم مسالك المرور الرئيسة باتجاه مركز المدينة ، فضلاً عن قيامها بالعديد من الوظائف (السكنية ، والترفيهية ، والصناعية ، والتجارية) ، وتعد حدوداً فاصلة بين الاستعمالات المشار إليها ، إذ يسمى هذا النوع من الشوارع بالشوارع المجمعة ، لأنها تخدم الشوارع المحلية وتجمع المرور قبل أن

يصل حجمه إلى درجة التكديس، وتنقله إلى الشوارع الرئيسية في المدينة أو إلى مراكز الجذب المحلية، كالمراكز التجارية وغيرها ، ومن الملاحظ أن تتكون هذه الشوارع من (٢ - ٤) مسرباً ، ولا يزيد عرض الممر الواحد عن (٣,٥) متر، تبلغ الطاقة التصميمية لهذا النوع من الشوارع ما بين (٨٠٠ - ١٦٠٠ مركبة قياسية / ساعة) ، وبسرعة تتراوح ما بين (٤٠ - ٦٠) كم / ساعة ، ويتراوح عرض الشارع مع المحرم بين (٢٠ - ٤٠) متراً .

د. الشوارع المحلية (الشريانية)

تمثل الشوارع المحلية نهايات شبكة شوارع المدينة ، وسميت بهذا الاسم لكونها تقوم بخدمة المحلات السكنية التي تقع عليها من خلال ربطها بين محلة وأخرى ، تسمى هذه الشوارع بشوارع الخدمة ، لأن وظيفتها توفير اتصال مباشرة إلى المساكن الواقعة عليها . وتقوم بخدمة عدد من الوحدات السكنية التي لا تزيد عن ١٥٠ وحدة سكنية . وحسب المعايير ينبغي ألا يزيد عدد الرحلات عليها عن ١٥٠٠ رحلة / يوم ، كما أن السرعة التصميمية لها لا تزيد عن (٥٠) كم / ساعة ، أما بخصوص عرض الشارع فلا يزيد عن (٢٠) متر .

٣. على أساس الوظائف التي تقوم بها الشوارع .

تقوم شوارع المدينة بوظائف عديدة ، لا تقل أهميتها عن أهمية الوظيفة الأساسية التي أنشئت من أجلها وهي حركة مرور المركبات والسابلة ، إذ تقوم الشوارع بالوظائف نفسها التي يؤديها مركز المدينة والمحلات السكنية التي تربط بينها أو تمتد فيها . وقد تعددت تلك الوظائف لتشمل الوظيفة التجارية والسكنية والصناعية والترفيهية . ولذا يتخذ الباحثون من هذا المعيار أساساً لهم في تصنيف شوارع المدينة ، وهذا ما يطلق عليه بـ (التصنيف الوظيفي) بحسب الأصناف الآتية :

أ- الشوارع التجارية :

اذ تتمثل بالشوارع التي يمارس على جانبيها النشاط التجاري . وتحظى هذه الشوارع بمكانة مهمة في مختلف مدن العالم ، نظراً لأهميتها التجارية، فإن بعضاً منها يسمى باسم البضاعة أو الخدمة التي يقدمها ، يمارس النشاط التجاري على جانبي الشوارع الرئيسية والثانوية والمحلية في المدن، ويبدو أن ظهور هذا النوع من الشوارع فيها بسبب ارتفاع قيمة الإيجار وأسعار الأرض في منطقة الأعمال المركزية (C. B. D.) ، وعدم توفر المساحات الكافية التي تتطلبها تلك المؤسسات ، ولاسيما التي ظهرت في الآونة الأخيرة في العديد من شوارع المدن ، فضلاً عن سهولة الوصول إليها من قبل السابلة ومختلف وسائل النقل .

ب- الشوارع السكنية

تتمثل بالشوارع التي تمارس على جانبيها وتحيط بها الاستعمالات السكنية ، وفي كثير من الأحيان يتطابق هذا الصنف من الشوارع مع الشوارع المحلية والأزقة التي تقوم بوظيفة سكنية صرفة، مقارنةً بالوظائف الأخرى التي تقوم بها شوارع المدينة الأخرى ، وغالباً ما تؤدي الشوارع الرئيسية والثانوية هذه الوظيفة ، نظراً لضعف منافسة الوظيفة السكنية مع الوظائف الأخرى ، وعلى الرغم من أن الوظيفة السكنية تحتل المرتبة الأولى في استعمالات الأرض في جميع مدن العالم ، إلا أن الشوارع السكنية هي شرايين تربط أجزاء المدينة ببعضها ببعض، لهذا تباين أعداد الأحياء السكنية ومساحتها في تلك القطاعات.

ج- الشوارع الترفيهية

تتمثل الشوارع الترفيهية بالشوارع المطلة على الأنهار أو السواحل ، أو الشوارع التي تخرق المناطق الخضراء ، فضلاً عن الشوارع التي تمتد على جانبيها المقاهي، والمطاعم، وصلات السينما، والمسارح، والنوادي، والمراكز الثقافية، والفنادق، وصلات الألعاب، والحدائق العامة .

خامساً : دوافع الحركة داخل المدن

يتصف الإنسان بصفة دائمة بالحركة المستمرة ، ليس فقط سعياً وراء الغذاء، أو لأغراض سياسية، أو عسكرية، أو ترفيهية وغيرها ، بل لأن الحركة جزءاً أساسياً من تكوينه البيولوجي أيضاً ، ولعل الإنسان القديم كان يقطع مسافات طويلة لغرض المقايضة وتبادل السلع ، وهنا دعت الحاجة لتنظيم وإنشاء طرق النقل، لأغراض اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، وبالتالي أخذت شبكة النقل الحضري للمدن تزداد بوتيرة عالية، ليتم رصف وتعبيد الشوارع واتساعها والاهتمام باستقامتها.

ومن الطبيعي أن النقل داخل المدن له متغيرات كثيرة ، أهمها ثلاثة متغيرات هي (الشارع، والمركبة ، والسكان) الذين يستخدمونها لتنقلاتهم داخل المدينة ، لذا فإن معرفة طبيعة حركة السكان وأوقات تنقلاتهم والواسطة التي يستخدمونها ، تعطي مدلولاً واضحاً لحل الكثير من مشكلات النقل الحضري التي تعاني منها المدن الحضرية اليوم .

إن شق الشوارع الجديدة ولاسيما في الأحياء المستحدثة، أو تحديث أو توسيع شبكة النقل الحضري ضمن نسيج المدن ، يحتاج إلى إمكانيات مادية واقتصادية وتخطيطية حتى يسهم في انسيابية الحركة لوسائل النقل، سواء أكانت عامة (حكومية)، أو خاصة (استثمارية) ، لتقدم خدماتها لسكان المدن بصورة منتظمة ، وبالرغم من أهمية شبكات النقل الحضري واتساع شوارعها في المدن، إلا أن ذلك لا يمنع حالة من الازدحام المروري ولاسيما في أوقات الذروة لهذه

المدن ، ويبدو أن أوقات كثافة حركة السكان في مجال المدينة الخارجي إلى داخلها تكون بوقت محدد يتمثل بساعات الذروة الأولى (٧-٩) صباحاً، والذروة الثانية بعد الظهر (١-٣)، والذروة الثالثة الذروة المسائية (٥-٧) بحسب وسائل النقل التي يفضلونها .

وفي ضوء ما تقدم تتعدد أغراض الرحلات بتعدد فعاليات الفرد في المدينة، وحاجاته المختلفة، وارتباطاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي: (المناطق السكنية ، والمناطق الصناعية ، والمناطق التجارية ، والأماكن المفتوحة والخضراء ، والمؤسسات التعليمية والتربوية والخدمية) ، وهنا وجدت علاقة طردية بين الفعاليات الوظيفية وبين حركة الأفراد في المدن ، فكلما زادت كثافة هذه الفعاليات ازدادت حركة الأفراد إليها ورجوعهم منها ، ولهذا الغرض فقد وجد الباحث (جيمس فانس) الأمريكي بأن حركة السكان داخل المدينة هي نتيجة لدوافع فردية اقتصادية واجتماعية ، وبناء عليه حدد أغراض الرحلات داخل المدن لـ (٦) مناطق وظيفية رئيسة وهي^(١) :

١. **الرحلة إلى العمل** : لا بد من وجود رحلة يومية إلى العمل في كل مدينة، إذ يخرج عدد كبير من العمال والموظفين والمراجعين إلى ضواحي المدينة وإلى الإقليم المجاور ، لأداء أعمالهم ووظائفهم منذ الصباح الباكر ، ثم العودة بانتهاء مدة عملهم اليومية، ويحدث العكس بأن عدداً من العاملين والموظفين يتحركون من الضواحي والإقليم إلى المدينة لإنجاز أعمالهم ثم العودة إلى مساكنهم. كما تحدث حركة يومية تشابه الحركة الأولى، ولكن تخرج من المدينة باتجاه المدن المجاورة ثم العودة.

٢. **الرحلة إلى التسوق** : يتوجه السكان إلى داخل المدينة لأغراض التسوق ، أو الحصول على البضائع والخدمات ، وهذه الرحلة من الصعوبة تحديد موعدها، لأنها اختيارية ولا تتحدد بوقت عند تنقل السكان إليها.

٣. **الرحلة لأغراض تجارية** : حركة السكان لأغراض التعامل التجاري ويشمل (البيع ، والتوزيع ، وخدمات التوصيل إلى محتاجيها)، وهي حركة يعصب تحديد أوقاتها .

٤. **الرحلة الترفيهية والتنزه** : تشمل التردد على مؤسسات ترفيهية مثل السينما ، والحدائق والمتنزهات أو لأغراض التسوق، والتسلية، كما هو معمول حالياً في مراكز التسوق الكبيرة في المدن العراقية، إذ مع انخفاض المساحات الخضراء في المدن العراقية أخذت الكثير من الأسر التوجه لمراكز التسوق كوسيلة للترفيه، وتسلية الأطفال، والتقليل من ضغوطات الحياة اليومية

(١) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ١٧٧

٥. الرحلة التربوية والثقافية : تتعلق بتحصيل التعليم في المدارس والجامعات، أو لغرض القراءة وتصفح الكتب .

٦. النزاور الاجتماعي : هذه الحركة تنتج عن حالة الارتباطات الفردية التي يقصد بها زيارة الأفراد للأهل والأقارب والأصدقاء في مناسبات معينة .

أما دراسة (بييري وهوستن) لدوافع حركة السكان في المدن فقد توصلتا عند دراستهما لمدينة شيكاغو ذات الخمسة ملايين نسمة عام ١٩٥٦ ، إلى تحديد (٥) أنواع من الرحلات اليومية التي يقوم بها سكان المدينة ، إذ اعتمد الباحثان في تقريرهما على دراسة ١٠,٥٠٠,٠٠٠ رحلة قام بها أشخاص في المدينة المدروسة، وكانت أغراض رحلاتهم موزعة بالشكل الآتي^(١):

١. رحلة العودة إلى البيت التي سجلت نسبة ٤٣,٥%
٢. الرحلة إلى العمل التي سجلت نسبة ٢٤%
٣. الرحلات الاجتماعية التي سجلت نسبة ١٠%
٤. الرحلات الشخصية الفردية التي سجلت نسبة ١٠%
٥. رحلات أخرى شملت (التسوق ، والذهاب للمدرسة الخ) ، التي سجلت نسبة (١٢,٥ %) ، وفي دراسة حديثة عن دوافع حركة السكان في المدن فقد أُجريت في العاصمة المصرية (القاهرة) ، وهي دراسة تخص دوافع السكان للحركة داخل المدينة واتضح وجود (٥) أنواع من الرحلات اليومية التي يقوم بها سكان المدينة ، ينظر الشكل (١١) :

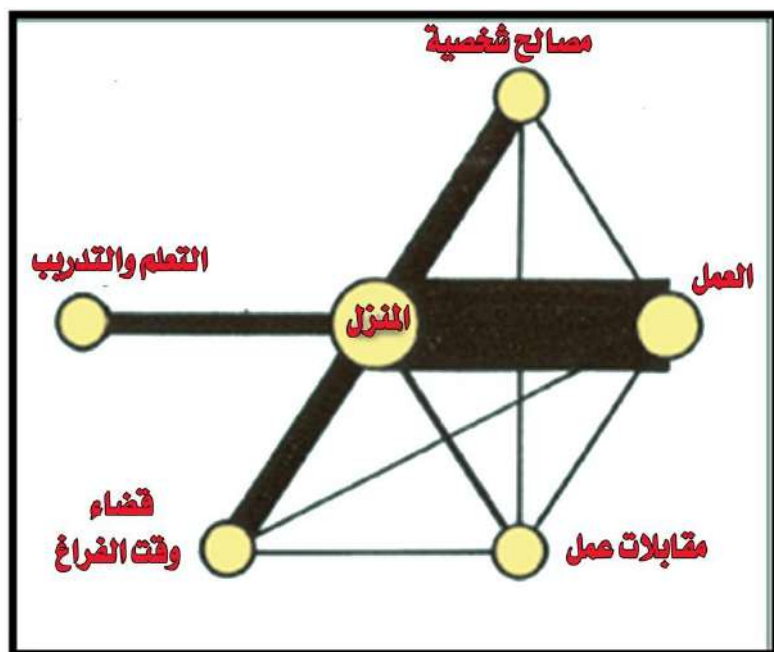
١. رحلة يومية من المنزل إلى أماكن العمل التي سجلت نسبة ٣٥%
٢. رحلة المصالح الشخصية التي سجلت نسبة ٢٠%
٣. رحلات لقضاء وقت الفراغ والترفيه التي سجلت نسبة ٢٠%
٤. رحلات التعلم والتدريب واكتساب المعارف التي سجلت نسبة ١٥%
٥. رحلات لأغراض العمل من المنزل ، التي سجلت نسبة ١٠%

أما بخصوص الدراسات العراقية فقد وجد الباحث (محمد صالح ربيع) في دراسته لمدينة بغداد أن هناك (٤) رحلات تحدث في المدينة ولأغراض مختلفة هي: (العمل ، والتسوق ، والترفيه والاجتماعية ، والترفيه الثقافية) ينظر الجدول (٢٠).

(١) محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية النقل الحضري (مبادئ - أسس) ، مصدر سابق ، ص ١٣٠.

شكل (١١)

توزيع الرحلات لأغراض مختلفة في مدينة القاهرة الكبرى



المصدر : بتصريف : علي محمد عبد المنعم حسن ، هندسة النقل والمرور ، مبادئ تخطيط النقل والمرور داخل المدن ، القاهرة ، دار الرتب الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٤ .

جدول (٢٠)

توزيع الرحلات في مدينة بغداد بالنسبة للغرض من الرحلة لعام ١٩٩٤

ت	أغراض الرحلة	عدد الرحلات	النسبة %
١	العمل	١٠٦١٩	٣٩,١
٢	التسوق	٥٩٦٩	٢٢
٣	ترفيهية واجتماعية	٥٦٦٥	٢٠,٩
٤	تربوية ثقافية	٤٨٧٦	١٨
	المجموع	٢٧١٣٩	١٠٠

المصدر : محمد صالح ربيع العجيلي ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض لأغراض النقل في مدينة بغداد ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٣

توزيع الرحلات على ساعات اليوم

يركز المهتمون بشؤون النقل على أوقات بداية الرحلات ووقت العودة إلى أماكن انطلاقها ، والذي غالباً ما يتمثل بمحل السكن ، إذ إن الغاية الأساسية هو تتبع الرحلات اليومية للسكان ، ومن ثم تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الازدحام المروري في شوارع المدن ، بدءاً من بداية الرحلة واستمراراً إلى نهايتها .

والواقع يوجد تكامل وتزامن بين الرحلات لاسيما في موعد انطلاقها أكثر من تزامنهما في وقت العودة ، فرحلات العمل اليومية تبدأ عادة من محل السكن في الساعات الأولى وتحديدًا في الساعة (٧-٨) صباحاً ، والرحلات تشمل رحلات تربوية ، ورحلات للتسوق وغيرها ، ويكون العودة من العمل في المؤسسات الحكومية الرسمية إلى السكن ويتحدد في الساعة (٣,٠ - ٣,٠) بعد الظهر . في حين تختلف بقية الرحلات كالتربوية التي تتصف بفصلتها (الصيف والشتاء) ، أو رحلات التسوق التي تمتاز بعدم انتظامها ، في حين يغلب على رحلات الترفيه أوقات المساء .

وبلغة الأرقام أظهرت الدراسات الخاصة لمدينة بغداد أن (٦٣,١ %) من مجموع الرحلات تبدأ في ساعة الذروة الصباحية (٧-٨) صباحاً ، فيما تشكل ساعات الذروة (٢-٤) بعد الظهر وهي العودة إلى المنزل بواقع (٦٣,٩ %) من الرحلات التي تمثل أعلى درجات الازدحام المروري في المدينة ، ويعزى ذلك إلى تزامن بدء رحلتي العمل والتربية صباحاً ، فيما يتزامن من الرحلات في وقت العودة مساءً .

طرق استطلاع حركة المرور في شوارع المدن

١- طريقة تعداد المرور

تعتمد هذه الطريقة على خرائط انسيابية المرور ، وتقوم بهذه الطريقة مؤسسات مختصة تدعى (استطلاع منشأ المرور واتجاهاته) ، وتقوم هذه المؤسسة في تجمع معلومات الاستطلاع بطريقتين ، الأولى بوساطة مقابلة عينة من الناس تختار من حي معين أو عدة أحياء أو المدينة بكاملها ، وتنظم لهذا الغرض استمارة استبانة خاصة تحتوي على أسئلة تخص أفراد الأسرة ، مثل (العمر ، والعمل ، ومكانه ، وواسطة النقل المستخدمة) ، أما الطريقة الثانية فيتم حساب عدد المركبات المارة بالشارع من حيث جهة قدومها وجهة ذهابها وتكون أيضاً بطريقتين : الأولى من خلال وضع مجسمات إلكترونية لحساب عدد المركبات المارة ، أو تشكيل فريق عمل لهذا الغرض ، وبالرغم من أهمية الطريقة الإلكترونية إلا إنها فيها مساوئ ، إذ لا تعطى معلومات تفصيلية عن نوع المركبة سواء كانت أجرة أو خاصة أو حمل ، أو معرفة عدد مقاعدها وراكبها ، لذلك يعتمد

الباحث المتخصص على الطريقة الثانية التي تتمثل في تشكيل فرق عمل ميدانية تقوم بعملها في الشارع، بعد تحديد المنطقة المراد دراستها، وهي الأفضل من حيث اشتقاق المعلومات، لذلك على الباحث في جغرافية المدن رصد هذه التحركات وقياسها وإعدادها بمداول وخرائط تحدد عليها هذه التحركات.

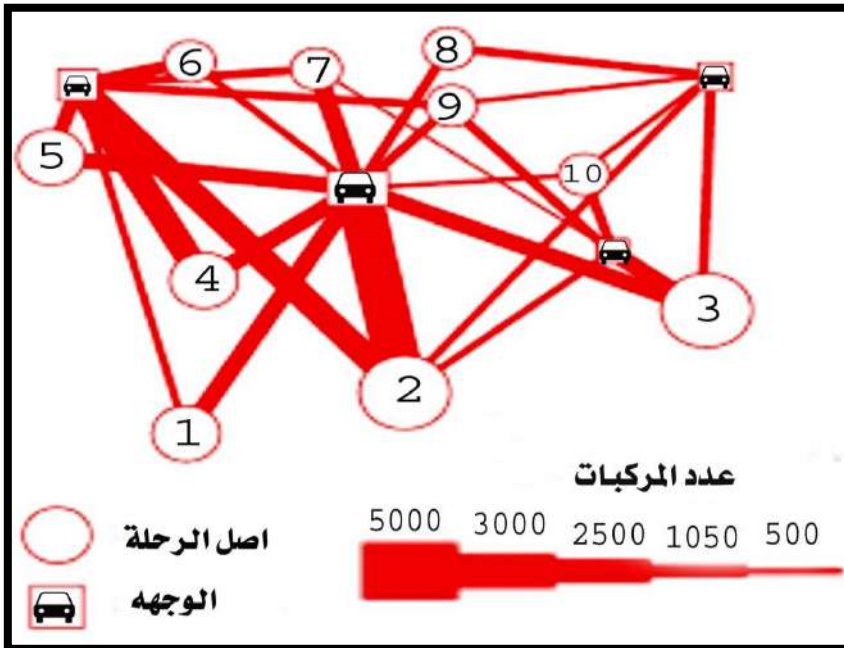
وبعد جمع المعلومات بأحد الطرق أعلاه ، يتم إسقاطها على الخريطة ، ولهذه الخرائط أهمية كبيرة في تخطيط الشوارع وحل مشكلات الازدحام داخل المدن ، إذ إنها تعطي فكرة عن معرفة الشوارع التي تعاني من الازدحام والتي تستخدمها المركبات أكثر من غيرها .

٢- طريقة الخطوط المرغوبة

وهي خطوط بيانية ترسم على خريطة المنطقة الحضرية، اعتمادا على المعلومات التي تشتق من استطلاع المرور الآنفة الذكر ، وهذه الخطوط تكون مستقيمة وكل خط يوصل بين نقطتين ويشير إلى كمية المرور بين النقطتين .

وتفيد هذه الخطوط في إرشاد المهتمين بتتبع حركة المرور في المدينة ، على مناطق المرور الرئيسية فيها ، وتساعد على توجيه انتباههم لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل حركة المرور فيها، كتعبيدها وإدامتها، ومراقبتها، أو فتح شوارع جديدة سريعة أو موازية للشوارع المزدهمة الموجودة ومساندة لها، ينظر الشكل (١٢) .

شكل (١٢) مخطط الخطوط المرغوبة



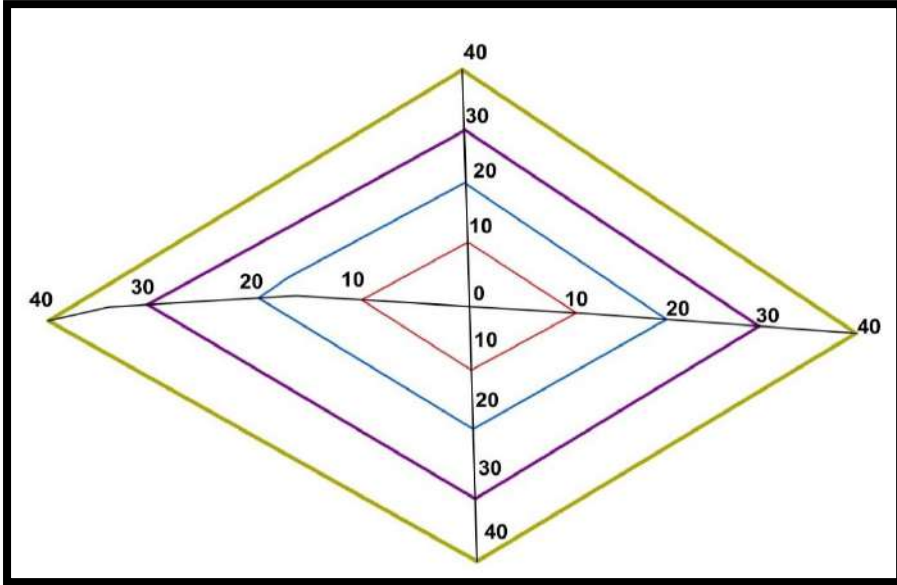
٣- خرائط خطوط الوقت أو المرور المتساوي

يتم التوصل إلى هذه الخرائط من خلال وضع نقاط على شوارع المرور الرئيسة التي تتفرع من مركز المنطقة التجارية المركزية في المدينة ، وكل نقطة تمثل المسافة التي تقطعها سيارة نقل الركاب خلال عشر دقائق أو خمس عشرة دقيقة من نقطة تحركها من قلب المدينة ، وتوضع نقاط للمسافة التي تقطعها السيارة خلال ٢٠ دقيقة أو ٣٠ دقيقة ، وهكذا على جميع الشوارع الرئيسة التي تتفرع من نقطة السير من قلب المدينة، ينظر الشكل (١٣) ، وبعد ذلك توصل الخطوط بين نقاط العشرة دقائق أو الخمسة عشرة دقيقة وتوصل النقاط التي تمثل العشرين دقيقة أو الثلاثين دقيقة، وهكذا مع بقية النقاط الأخرى ، فتكون النتيجة رسم خريطة مكونة من خطوط وقت متساوية، لاحظ الشكل (١٤) لمحافظة نينوى في العراق لعام ١٩٨٩.

تفيد هذه الخرائط في الإشارة إلى الشوارع المزدحمة والتي تتعرض فيها حركة المرور والنقل للتعطيل والعرقلة، وبالتالي اختناق السير ، ويمكن رسم هذه الخطوط باختيار أوقات مختلفة من النهار ، ولكنها ترسم عادة لتمثل الساعات التي يشهد فيها الازدحام مثل أوقات الذروة الصباحية أو المسائية.

شكل (١٣)

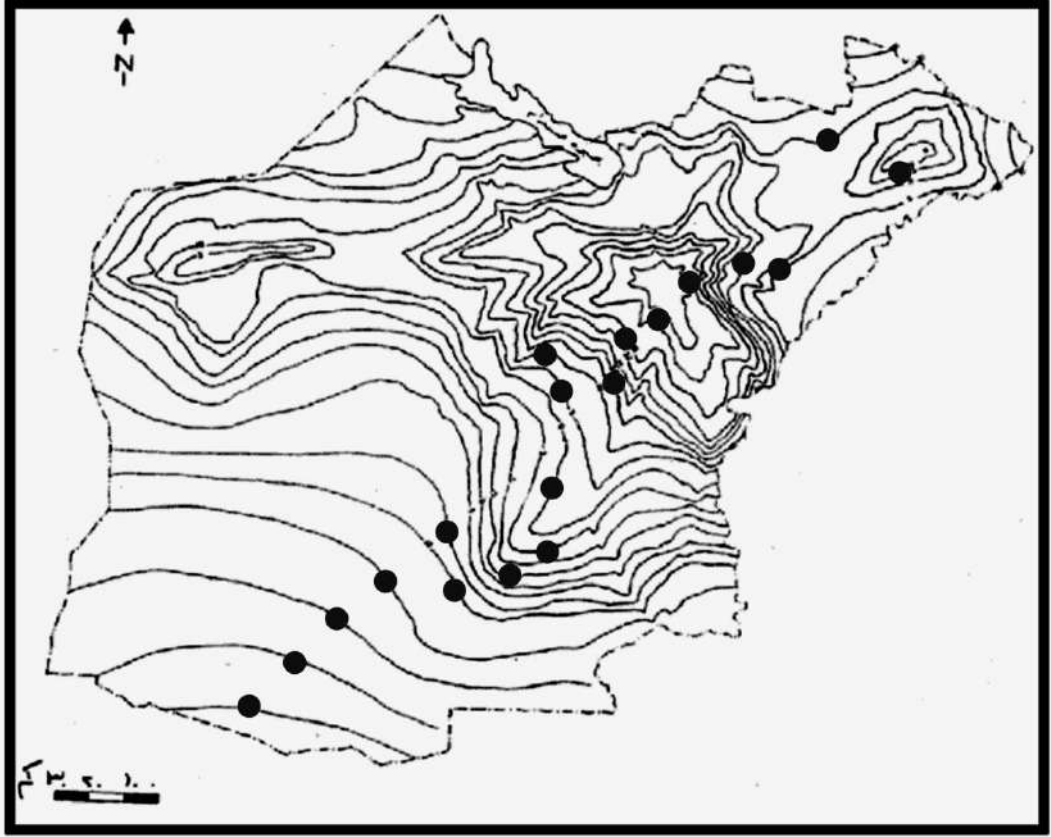
مخطط نظري يوضح خطوط الزمن المتساوية (المسافة مقاسة بالدقائق)



المصدر : خالص حسني الأشعب وصباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٢١١.

شكل (١٤)

خطوط الزمن المتساوية لمحافظة نينوى ذات القطب الواحد



المصدر : محمد أزهر السماك وآخرون ، جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار اليازوري للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٢٠ ، ص ٩٠.

سابعاً : دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت

يطلق على مدينة الكويت مصطلح المدينة (الدولة)، إذ إن أصل مدينة الكويت كانت محجوزة داخل سور هو محور ارتكازها بالمقارنة مع القرى الساحلية والواحات التابعة لها ، التي لم يكن لها أسوار ، ظهرت مدينة الكويت في القرن الثامن عشر ، وهي عبارة عن تجمع بشري يتكون من الهجرات السكانية القادمة من شبه الجزيرة العربية ، فضلاً عن الهجرات الوافدة من المناطق المجاورة للكويت بما فيها الهجرات من العراق ، إلى جانب تجمعات قبلية تسكن بالقرب من ساحل البحر (الكويت قديماً) ، وكانت تلك القبائل تعتمد بالدرجة الأساس على الصيد

وتجارة اللؤلؤ ، وبصورة عامة كانت أبنيتها ذات طابق واحد وهي متلاصقة بعضها ببعض وشوارعها ضيقة ومتعرجة ، ويبدو أن بناء المساكن ينسجم مع ظروف البيئة الطبيعية السائدة ونمط العمران بتلك المساكن قد اتصف بالنمط الشرقي ، بمعنى أن يكون المسكن مفتوح من الوسط ويسمى الفناء أو الحوش ، ومن الملاحظ أن مدينة الكويت لم تحظ بالأهمية والتطور العمراني والجذب السكاني حتى عام ١٩٤٦ ، بعد اكتشاف النفط في أراضيها وبالتالي تصدير الدفعة الأولى من النفط الكويتي والذي انعكس على مجمل حياة ومعيشة الكويتيين من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية^(١) .

تقع مدينة الكويت مكانياً في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي على (جون صالح) للملاحة، يعرف بجون الكويت وتمتد الواجهة البحرية على طول امتداد المدينة العمراني ، وحددت اتساع الواجهة البحرية بحوالي (٦-٩ كم) وبعمق (١-٢ كم) ، تضم المدينة (٩٥) حياً سكنياً حضرية منها (٦٥%) فيها مناطق حضرية، والجزء المتبقي يمثل مساحات مخططة وفق التصميم الأساسي للإسكان الحضري ، وإن معظم المناطق الحضرية تقل مساحتها عن (٣٠ كم^٢)^(٢) ، أما فلكياً فتقع المدينة بين دائرتي عرض ٢٥،٢٩ شمالاً وبين خطي الطول ٣٥،٤٦ شرقاً ، وبخصوص سطح المدينة فهو يتدرج ارتفاعاً كلما توجهنا من الشرق باتجاه الغرب نحو الخليج العربي ، ينظر خريطة (٨) ، بلغت مساحة الرقعة السكنية نحو (٢٦٧٠٥ م^٢) أي ما يعادل ٦٠% من إجمالي المساحة المعمورة، و ٣٣% من جملة مساحة المدينة الكلية لعام ١٩٥٠^(٣).

تتمتاز مدينة الكويت من الناحية المناخية بوقوعها في الأقاليم شبه المدارية التي تمتاز بدفئتها في الشتاء وشدة حرارتها في الصيف ، وموقعها اتصف بكونه قاري ، وهذا مؤشر يوضح سقوط الإشعاع الشمسي على المدينة على مدار السنة ، وأما الرياح السائدة ففي معظم أيامها تهب الرياح الشمالية والشمالية الغربية، ويكون هبوبها صيفاً وشتاءً ، وكذلك إن مناخ الكويت امتاز بجفافه، وهذا الأمر ساهم في زيادة نسب التبخر وقلة الأمطار ، في حين أن الموارد المائية السطحية للمدينة تكون شحيحة من المياه السطحية (الأنهار) ، وبالتالي تعتمد على المياه

(١) خالد حرميس العازمي ، العمران في دولة الكويت (دراسة في جغرافية التنمية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٢

(٢) محمد الخزامي عزيز وعجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٦ .

الجوفية التي تزداد فيها الملوحة ، فضلا عن اعتمادها بشكل أساسي على تحلية مياه البحر للأغراض المنزلية والصناعية والخدمية .

خريطة (٨)

موقع مدينة الكويت من دولة الكويت



المصدر : الانترنت على الموقع www.mapsofworld.com

شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت

تنفرد مدينة الكويت بسلسلة من الخطط العمرانية المتعاقبة ، إن مدينة الكويت القديمة تتكون من شوارع شبة حلقية (دائرية) * شيدت في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط لعام ١٩٤٦ ، وبعد اكتشاف النفط وتصديره إلى بلدان العالم ، أخذت الجهات المعنية الدولة عمرانياً بوجه عام ومدينة الكويت بوجه خاص وأعطت جانباً عمرانياً مختلفاً ومتطوراً ، فقد واكب التطور الحضري إنشاء شبكة متقدمة للنقل الحضري ، لذلك شيدت الطرق السريعة في

* ان نمط الشوارع الدائرية السائد في مدينة الكويت هو صورة للشوارع الموجودة في مدن خليجية اخرى كمدينة قطر ، حيث تمتد الطرق الرئيسة على شكل اقواس من دوائر ترتبط طرفي الساحل

مدينة الكويت وبالتالي تم تحديثها لتشمل الأرقام (١-٧) شارع رئيس، وتشكل نسبة (٢١%) من مجموع أطوال الشوارع في النطاق الحضري ، هذا إلى جانب وجود الشوارع الإشعاعية التي تمثل محاور النمو العمراني داخل النطاق الحضري، التي تبدأ من قلب المدينة عند شارع الدائري الأول في اتجاه جنوب متمثل بشارع الفحيحيل وطريق الأحمدي باتجاه الجنوب الغربي^(١) ، لتتشكل هيكلية واضحة تبدأ من الشوارع السريعة بشكلها الدائري والإشعاعي الشوارع الرئيسة التي تفصل المناطق السكنية والشوارع الفرعية والثانوية داخل الأحياء السكنية ، ويبدو أن مجمل المساحة المخصصة لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت كانت (١٢%) من مجمل مساحة دولة الكويت ، إذ يتركز السكان كشرط ضيق على الساحل الشرقي للبلاد منذ الوجود السكاني، أي قبل أربعة قرون ، ينظر خريطة (٩) .

خريطة (٩) الأحياء السكنية وشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت



المصدر : خريطة شبكة الشوارع في مدينة الكويت ، منشورة على الموقع الإلكتروني
<https://x.com/q8trafficsafety/status/716178033703579649>

(١) محمد الخزامي عزيز وعجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت ، مصدر سابق ، ص ١٣

خصائص شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت

إن شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت تتكون من (٣٨) خطاً تعمل عليها (٥٦٥) حافلة ، بمتوسط (١٥) حافلة لكل خط ، ينظر جدول (٢١) خريطة (١٠) ، ويصل مجموع أطوال خطوط النقل الحضري في النطاق الحضري إلى ١٣٢٦ كم ، أما بخصوص أعداد محطات انطلاق الحافلات فقد بلغت (٧) محطات ، في حين أن عدد محطات الوصول بلغت (١٢) محطة جدول (٢٢) .

إن طبيعة دوافع حركة السكان في مدينة الكويت تكون إلى (٥) مناطق وهي (المناطق الصناعية ، ومناطق سكنية ، ومناطق تجارية ، ومناطق صحية وتعليمية ، ومناطق ترفيهية)

جدول (٢١)

محطات انطلاق الحافلات وأعدادها

اسم محطة قيام	الشرق	المرقاب	بوابة الجهراء	دوار الأمم المتحدة	جليب الشيوخ	السالمية	الفحيحيل	المجموع
عدد الخطوط	١٣	١٥	٥	٢	١	١	٢	٣٨

المصدر : محمد الخزامي عزيز وعجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩

جدول (٢٢)

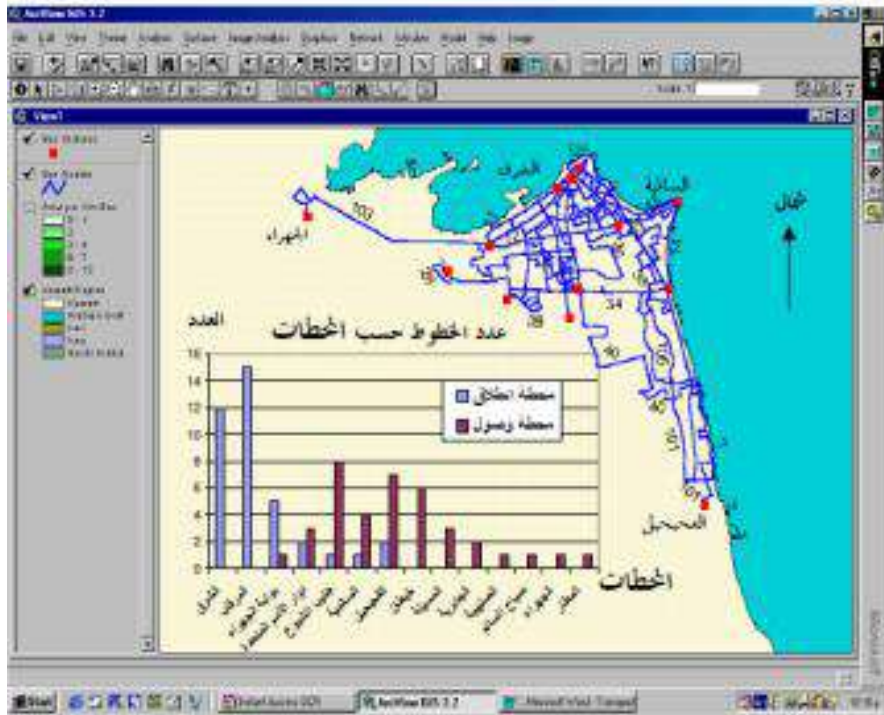
محطات وصول الحافلات وأعدادها

اسم محطة قيام	الصلبية	خيطن	صباح السالم	الجابرية	الجهراء وبوابة الجهراء	دوار الأمم المتحدة	جليب الشيوخ	السالمية	المسيلة	الفحيحيل	المجموع
عدد الخطوط	١	٦	١	٢	٢	٣	٨	٤	٣	٧	٣٨

المصدر : محمد الخزامي عزيز وعجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠



خريطة (١٠) شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت



المصدر: محمد الخزامي عزيز وعجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩ .

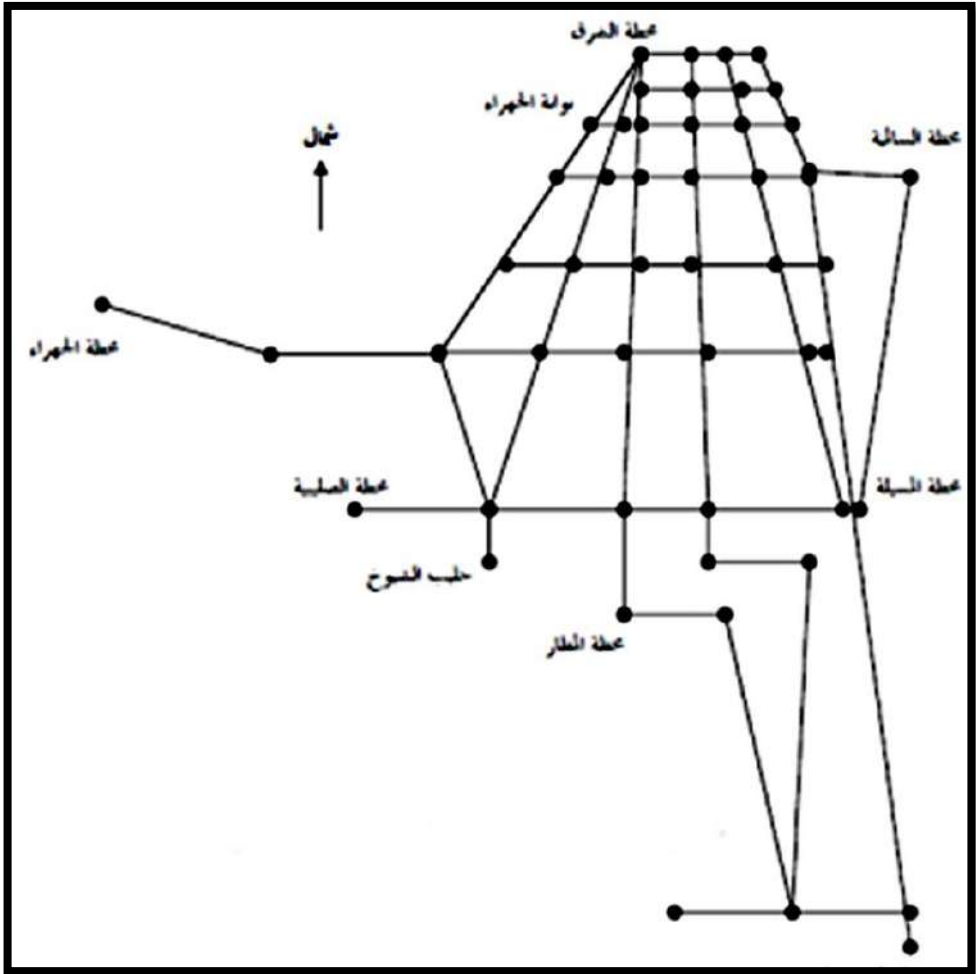
تحليل كفاءة شبكة النقل الحضري في مدينة الكويت

تعتمد طرق تحليل درجة الترابط في شبكات النقل على تحويل الشبكة الحقيقية إلى شبكة مبسطة يطلق عليها (الشكل الطوبولوجي) ، إذ يتكون من عدد من العقد تتمثل في محطات الانطلاق والوصول، إلى جانب نقاط تقاطع خطوط الشبكة معاً ، فضلاً عن ذلك هناك مجموعة من الوصلات التي تمثل الشوارع التي تصل بين المحطات أو نقاط التقاطع أو العقد المختلفة ، وتعرف النظرية التي تعالج العقد والوصلات طوبولوجيا بنظرية الشبكات أو البيانات) ، ويعتبر (جارسون) أول جغرافي استخدم نظرية الشبكات لتحليل شبكات النقل الحضري في عام ١٩٦٠ ، ومن هنا كان لتطبيق نظرية الشبكات في مجال النقل الأثر البالغ في توجه الدراسات الجغرافية نحو التحليل الكمي لشبكات الطرق ^(١) .

(١) محمد لفنة خلف ، تقييم كفاءة الشوارع الرئيسة للنقل بالسيارات في مدينة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة البصرة. ٢٠١٢، ص ٩٩

ولغرض تقييم كفاءة شبكة الشوارع في مدينة الكويت فقد تمت الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية التي تمكن من التعرف على بعض خصائص العلاقة بين عقد شبكة الشوارع فيها والوصلات الرابطة بينها ، ومن أهم المعايير التي استخدمت في العديد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وعدد من الدول العربية مثل الكويت والإمارات وحتى المدن العراقية مثل مدينة أربيل وهي (مؤشر بيتا ، ومؤشر جاما ،

شكل (١٥) الشكل الطوبولوجي لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت



المصدر : محمد الخزامي عزيز وعجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢ .

ومؤشر ألفا ، ومؤشر قرينة الارتباط) وسنورد كل معيار بشكل تطبيقي على مدينة الكويت .
لكن قبل الولوج في استخدام المؤشرات على شبكة النقل الحضري لمدينة الكويت لابد ان نورد التمثيل التطبيقي للشكل الطوبولوجي الخاص لشبكة النقل الحضري، بحسب النقاط الآتية: ينظر شكل (١٥) :

■ توجد ٤٩ عقدة منها ٧ عقد هي محطات قيام و ١١ عقدة هي محطات وصول (كما اتضح في الجدولين أعلاه) ، أما باقي العقد فهي نقاط تقاطع الخطوط معاً أو انحناء مباشر في الشارع .

■ توجد ٧٩ وصلة ، وهي خطوط تصل بين العقد المختلفة

١. تطبيق مؤشر بيتا في تحليل درجة الترابط

ويعد من أبسط المقاييس المستخدمة لقياس درجة ترابط الشبكات* ، ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة عدد الوصلات على عدد العقد.

$$\text{مؤشر بيتا} = \frac{\text{عدد الوصلات}}{\text{عدد العقد}}$$

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا كان المؤشر قيمته صفر يشير إلى أن شبكة النقل غير مترابطة، أي توجد العقد وتنعدم الوصلات الرابطة ، في حين إذا كان الناتج واحد صحيح بحيث تكون الشبكة كاملة الارتباط ، أما إذا كان الناتج أكثر من واحد صحيح فإنه يدل على وجود أكثر من شبكة كاملة ومتطورة ، وبتطبيق المعادلة على شبكة النقل الحضري في الكويت فإن القيمة تكون :

$$\text{مؤشر بيتا} = \frac{\text{عدد الوصلات}}{\text{عدد العقد}} = \frac{٨٠}{٥٠} = ١,٦$$

اتضح من تطبيق المعادلة أن مؤشر بيتا بلغ (١,٦) وهو يدل على وجود درجة ترابط قوية في شبكة النقل الحضري ، أي أن الشبكة كاملة ومتطورة حسب هذا المعيار . والملاحظ أن النقل الحضري في الكويت تتزاحم فيه خطوط النقل ضمن نطاق عمراني ضيق ، لذلك لا يمكن الركون إليه في تحليل درجة الترابط في شبكة النقل للمدينة ، على اعتبار أن مؤشر بيتا

* درجة الترابط يقصد بها العلاقة المتبادلة بين عقد الشبكة عن طريق الوصلات الموجودة ، لذا يمكن اعتبار درجة الترابط بين العقد هي دلالة حقيقية على مستوى التطور الذي وصلت إليه شبكات النقل الحضري في المدن .

يستخدم عند الشبكات البسيطة التي لا تزدهم فيها خطوط النقل الحضري والتي تمتد لمساحات كبيرة .

٢. تطبيق مؤشر جاما لتحليل درجة الترابط في الشبكة

يعد مؤشر جاما من أفضل المؤشرات المعدة لقياس درجة الترابط، إذ تنسب الوصلات الفعلية في الشبكة بعدد الوصلات التي يمكن وجودها في الشبكة لتصبح العقد مرتبطة ارتباطاً

$$\text{مؤشر جاما} = \frac{\text{عدد الوصلات}}{3 (\text{عدد العقد} - 2)}$$

كاملاً، إذ يتم حساب المؤشر بحسب المعادلة الآتية:

وعند تطبيق المؤشر فإن قيمة صفر تدل على أن الشبكة عديمة الترابط ، أما إذا وصلت القيمة إلى الواحد الصحيح فإنه يدل على أن الشبكة متكاملة الترابط ، ويختلف مؤشر جاما عن مؤشر بيتا بأن قيمته لا يمكن أن تتعدى الواحد الصحيح .

وعند تطبيق المعادلة أعلاه وبحسب ما توفر من بيانات تصبح:

$$\text{مؤشر جاما} = \frac{\text{عدد الوصلات}}{80} = \frac{3 (\text{عدد العقد} - 2)}{80} = \frac{144}{80} = 0,56$$

وبما أن المؤشر بلغ (٠,٥٦) فقط فهذا يدل على أنها شبكة متوسطة الترابط ، ويعزى ذلك إلى قلة ترابط الخطوط مما يقلل من عدد الوصلات في الشبكة، أو كثرة الانعطافات المباشرة.

٣. تطبيق مؤشر ألفا في تحليل درجة الترابط في الشبكة

وهو من المقاييس المهمة لقياس درجة ترابط شبكات النقل الحضري ، إذ يقيس العلاقة بين عدد الشبكات المغلقة* التي تمثل في أجزاء الشبكة وبين أقصى عدد ممكن من الوصلات في الشبكة ، ويمكن تطبيقه حسب الصيغة الآتية :

$$\text{مؤشر ألفا} = \frac{\text{عدد الوصلات} - \text{عدد العقد} + \text{عدد الوصلات الجانبية}}{2 (\text{عدد العقد} - 5)}$$

* الخطوط المغلقة ليس بالضرورة أن تأخذ الشكل الدائري.

وتتراوح قيمة مؤشر الفا بين الصفر والواحد الصحيح ، إذ إن الصفر يشير إلى عدم وجود ترابط بالشبكة ، في حين أن رقم واحد يعني وجود الحد الأقصى للترابط بالشبكة ، وبتطبيق المؤشر على شبكة النقل الحضري لمدينة الكويت يتضح الآتي :

$$\text{مؤشر الفا} = ٨٠ - ٥٠ + ٥ \div ٢ (٥٠) - ٥ = ٩٠ \div ٣٥ = ٠,٣٩$$

النتيجة هي (٠,٣٩) وهي قيمة منخفضة، وبالتالي تدل على أن درجة الترابط بين الشبكة حسب هذا المؤشر ضعيفة ، وذلك أن عدد الوصلات الجانبية للشبكة لا تتعدى (٥) وصلات ، وبذلك تكون الشبكة غير مركبة .

٤. تطبيق قرينة الارتباط في شبكة النقل الحضري

تُحسب قرينة الارتباط في الشبكة من خلال مقارنة عدد الوصلات الموجودة فعلياً بالشبكة القائمة مع الحد الأقصى لعدد الوصلات الممكنة في الشبكة ، والهدف هو معرفة درجة الترابط بين الوصلات والشبكة ، وحسب الصيغة الآتية :

قرينة الارتباط = الحد الأقصى لعدد الوصلات الممكنة
--

بما أن الحد الأقصى لعدد الوصلات الممكنة $= \frac{2}{1} (n - 1)$ وتشير (n) إلى عدد العقد ، وتتراوح قيمة القرينة بين الصفر والواحد الصحيح ، ففي حالة الناتج كان صفراً دل ذلك على أنه لا توجد أية وصلات في منطقة الدراسة ، وأما في حالة الواحد الصحيح فإنه يدل على أن عدد الوصلات الموجودة فعلياً هو أقصى عدد يمكن أن يضاف إلى الشبكة ، وبتطبيق المعادلة على شبكة النقل الحضري في الكويت نتوصل إلى الآتي :

$$\text{الحد الأقصى لعدد الوصلات الممكنة} = \frac{2}{1} (n - 1) = \frac{2}{1} (٨٠) - ٢ = ١٥٨$$

$$= \frac{2}{1} (٨٠ - ٦٤٠٠) = ٣١٦٠$$

$$\text{قرينة الارتباط} = ٣١٦٠ \div ٨٠ = ٠,٠٣$$

قرينة الارتباط سجلت (٠,٠٣) وهي منخفضة جداً وتعتبر ضعيفة ، وبالتالي فإن معظم عقد الشبكة لا تتصل مباشرة بجميع عقد الشبكة ، كما وأن عدد الوصلات الموجودة فعلاً يقل كثيراً عن أقصى عدد ممكن من الوصلات .

8

الفصل الثامن الخدمات التعليمية

- أولاً : المعايير المعتمدة في تخطيط الخدمات التعليمية
 - ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الخدمات التعليمية وأنماطها في المدن
 - ثالثاً : العوامل البشرية المساهمة في توزيع المؤسسات التعليمية في المدن
 - رابعاً : نظام التعليم في العراق
 - خامساً : الكفاءة المساحية والمكانية للمؤسسات التعليمية في المدن العراقية
 - سادساً : دراسة تطبيقية
- (مؤشرات الكفاءة والكفاية للمدارس الحكومية في مدينة شط العرب)

الفصل الثامن

الخدمات التعليمية

إن الاتجاهات الجغرافية الحديثة تسعى إلى تتبع منظومة الخدمات التي تقدمها المدن لسكانها وإقليمها ؛ لذلك أولى المهتمون بتخطيط المدن والجغرافيون أهمية بالغة للخدمات جميعها ومنها الخدمات التعليمية، من حيث توزيعها المكاني، ونسبها المكانية في المدن ، ومقدار كفاءتها وكفائتها من خلال معاييرها التربوية والعديدية ، ودراسة متغيراتها والعوامل التي تؤثر في كفاءتها وفعاليتها ، لأن التعليم هو حاجة وخدمة في الوقت نفسه ؛ فالحاجة التعليمية تتطلب توفير مستوى معين من التعليم المرتبط بالأبنية المدرسية ، والهيئة التدريسية والملاكات الواسطة، ويتقدمها خدمة للجهة المستفيدة (التلميذ أو الطالب)^(١) .

أولاً : المعايير المعتمدة في تخطيط الخدمات التعليمية

المقصود بالخدمة التعليمية هي الخدمة التي تستهدف توفير المباني المدرسية لمختلف المستويات والمراحل التعليمية ، طبقاً لمتطلبات السلم التعليمي وبما يتناسب مع حجم وعدد السكان والفئة العمرية المطلوب استيعابها بكل مرحلة^(٢) .

إن التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية في المدن ، يختلف ما بين مدينة وأخرى ، ونظرة الجهات المعنية في توزيعها ، ومقدار التخصيصات المالية لزيادة أعدادها أو تطورها ، ولأجل ذلك فهناك جملة من المعايير التي ينبغي تطبيقها في حالة دراسة الخدمات التعليمية في المدن، وتباين كفاءتها المكانية والتربوية ، بحسب المعايير الواردة في الجدول (٢٣) .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الكفاءة المكاني للمدارس الأهلية في مدينة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٩١ ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٧٨ .

(٢) وزارة الإسكان ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية ، المجلد الأول ، الخدمات التعليمية ، ٢٠١٤ ، ص ١٦ .

جدول (٢٣)

المعايير التخطيطية للخدمات التعليمية المعتمدة في المدن العراقية

المؤسسة التعليمية	الفئة العمرية	طالب / معلم	طالب /	طالب / مدرسة	المساحة المخصصة م ^٢	المعيار السكاني نسمة لكل مؤسسة	حصة الطالب من المساحة المبنية م ^٢	حصة الطالب من المساحة المبنية م ^٢	نطاق الخدمات التعليمية	نطاق المسافة المقطوعة للطلبة متر	المقدّر للوقت الوصول إلى المدرسة مشياً
رياض الأطفال	٥ - ٤	٢٠	٣٠	١٦٠	٣٠٠٠ - ٣٥٠٠	٥٠٠٠	٦-٤	٧	أقل من ٤٠٠ من	أقل من ٥٠٠	أقل من ٥ دقائق
المدارس الابتدائية	١١-٦	٢٥	٣٦	٣٦٠	٥٠٠٠ - ٦٠٠٠	٢٥٠٠	٦-٤	١٠	٤٠٠ - ٨٠٠	٥٠٠ - ٧٠٠	٥ دقائق
متوسطة أو إعدادية	١٤-١٢	٢٠	٣٠	٢٧٠	٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨-٦	١٥	٨٠٠ - ١٢٠٠	١٠٠٠ - ١٥٠٠	١٠ - ١٥ دقيقة
المدارس الثانوية	١٧-١٥	٢٠	٣٠	٥١٠	١٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢-٨		٨٠٠ - ١٥٠٠	٢٠ - ٢٥ دقيقة	

المصدر : بالاعتماد على :

(١) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان

الحضري ، ٢٠١٠.

(٢) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان

الحضري ، الباب الرابع معايير الإسكان الحضري والريفي ، ٢٠١٨ ، الصفحات ٢٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢.

(٣) خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء

للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص ٣٧٣ .

(٤) عثمان محمد غنيم ، معايير التخطيط (فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني ،

الطبعة الأولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٣ .

(٥) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) ، الطبعة الثانية ، دار الفنون والآداب

للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١ ، ص ١٣٠ .

المعايير التخطيطية العامة

ينضوي تحت هذه المعايير العديد من المؤشرات التي ينبغي الالتزام بها عند تخطيط المدارس وتوزيعها في المدن وعلى النحو الآتي :

١. معايير الدراسة الابتدائية والمتوسطة

- إنشاء مدرسة للابتدائية وأخرى للمتوسطة، فضلا عن بناية لروضة أطفال واحدة على الأقل في المحلة السكنية.
- تخدم المدرسة (ابتدائية أو متوسطة) نصف قطر دائرتها بين (٤٠٠ - ٨٠٠ م) متر.
- كل شعبة يجب أن لا تزيد عن (٣٠) طالب / طالبة.
- عبور الطلبة عبر الشوارع المحلية دون الحاجة لعبور الشوارع الرئيسة أو الثانوية ، حتى لا يتعرض الطلبة إلى مخاطر الدهس من المركبات السريعة في الشوارع المذكورة .

٢. معايير الدراسة الإعدادية

- بناء مدرسة إعدادية لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان .
- مساحة المدرسة الواحدة يجب أن تكون (٨٠٠٠ م^٢) .
- تخدم المدرسة الإعدادية منطقة نصف قطرها (٨٠٠ - ١٢٠٠) متر.
- كل شعبة يجب أن لا تزيد عن (٣٠) طالب / طالبة ، أما المعيار العالمي فيحدد (٢٥) طالب في الشعبة الواحدة.
- ينبغي أن تقام المدرسة بعيداً عن الشوارع الشريانية، ويفضل أن تقام بالقرب من الحدائق وبعيدة عن الضوضاء.

٣. معايير الدراسة الثانوية

- بناء مدرسة ثانوية لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان.
- يجب أن يخصص لها مساحة ٩٠٠٠ م^٢.
- تخدم المدرسة الثانوية منطقة نصف قطرها (بين ٨٠٠ - ١٥٠٠) متر.
- كل شعبة يجب أن لا تزيد عن (٣٠) طالب / طالبة.
- تقام بعيدا عن الشوارع الشريانية، ويفضل أن تقام بالقرب من الحدائق وبعيدة عن الضوضاء.

المعايير الكمية والوصفية

تستخدم عدة مؤشرات كمية ووصفية في مجال تخطيط الخدمات التعليمية ، بحسب النقاط الآتية :

١. المعايير المسافية

- تمثل المسافة التي يقطعها الطالب من موقع سكنه حتى بلوغ المدرسة، وهي من المعايير المهمة في حالة تخطيط المؤسسات التعليمية في المدن وهي :
- ينبغي أن تكون المسافة المقطوعة للطالب لبلوغ المدرسة الابتدائية من محل سكنه إلى المدرسة ما بين (٥٠٠ - ٧٠٠ متر) ، على أن تكون الدراسة الابتدائية ابتداء من عمر ٦ سنوات ولمدة ١٢ سنة .
- وخلال الدراسة المتوسطة والثانوية يجب أن تكون المسافة محددة بين (١٠٠٠ - ١٥٠٠ متر) ، وعمر الطالب ما بين (١٢-١٧) سنة ، وبهذا العمر يستطيع الطالب قطع مسافة أكبر فيتجاوز أكثر من ٧٠٠ متر .

المعايير العددية

يهتم الباحثون في دراستهم للخدمات التعليمية في المدن بالتركيز على متغيري الكفاءة المكانية والكفاءة العددية السكانية لتلك المؤسسات ، وذلك بمقارنتها مع عدد من المعايير وضعت لهذا الغرض ، موضحة في الجدول (٢٣) .

ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الخدمات التعليمية وأنماطها في المدن

تعد الخدمات التعليمية من المستلزمات المهمة لأي مجتمع في العالم ، وعليها يعتمد تطور تلك المجتمعات وبناء نهضتها الحضارية ، وقد حظي هذا الجانب بالاهتمام الواسع من الدول وحكوماتها فهي تعمل جاهدة على توفير المستلزمات الأساسية ومراعاة توزيع الخدمات التعليمية مكانياً ومساحياً ، وبما يتناسب مع حجم المدن ، ويعزى ذلك إلى أن توزيعها المكاني يخضع لمعيار ترتيبي هرمي تبعاً لأهمية المؤسسة وفي ضوء سعة الإقليم الذي تخدمه .

ينبغي الإشارة إلى أنه في حالات معينة تضاف المكتبات والجمعيات والنوادي العلمية والتعليم المهني إلى الخدمات التعليمية ، لذا تشغل الخدمات التعليمية حيزاً مساحياً مهماً من أرض المدينة، ويخضع توزيعها المكاني في ضوء الحاجة لها بالنسبة للمحلة والحي والقطاع السكني

في المدن^(١) ، وهذا الحيز يختلف بحسب نوع المؤسسة التعليمية ، إذ نجد أن المدارس الابتدائية تتوزع على صفحة الإطار المساحي للمدينة مع تركيز واضح في مناطق الكثافة السكانية العالية ، في حين يكون توزيع المدارس الثانوية (المتوسطة ، والإعدادية) في أغلب الحالات مسائرا لخطوط النقل الرئيسية ، في حين تحتل المؤسسات التعليمية الكبيرة كالجوامع أو المعاهد حيزا مساحيا محددًا ومخططاً ضمن نسيج المدن^(٢) .

وبناء عليه يختلف الحجم المساحي المستخدم للخدمات التعليمية في المدن العراقية عنها في بقية المدن العربية والعالمية ، ويعزى ذلك إلى عوامل بشرية أسهمت في تدني الواقع المساحي للمدارس العراقية، ومن أهم تلك العوامل هي: (السكانية ، والسياسية ، والتخطيطية ، والاجتماعية ، والاقتصادية وغيرها) ، فعلى سبيل المثال بلغت مساحة الخدمات التعليمية في مدينة شط العرب (٠,٥%) لعام ٢٠١٣ ، أما في مدينة البصرة فقد بلغت (٥%) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠١٦ ، وفي مدينة الفاو بلغت نسبة المساحة (٢,٣%) من مجمل مساحة المدينة .

ينبغي الإشارة إلى أن المعايير التي يتم اعتمادها في تخطيط الخدمات التعليمية هي نصيب الطالب من مساحة الصف أو قاعة الدراسة ونصيب الطالب من المساحة المسقفة والمساحة الكلية للمدرسة ، وفي مجملها أخذت مساحة المؤسسات التعليمية تزداد بمرور الزمن انسجاما مع زيادة التطور العلمي والتكنولوجي، وبشكل يتناسب مع المراحل الدراسية المختلفة، وتمثل هذه المعايير^(٣) :

١- نصيب الطالب من مساحة القاعة الدراسية

يعتمد هذا المعيار على نصيب الطالب من مساحة قاعة الدراسة ، وقد تم تحديد نصيب الطالب ما بين (٢-٤م^٢) ، إذ تتباين تلك الحصة من دولة لأخرى ، ففي اليمن بلغ نصيب الطالب من مساحة القاعة الدراسية (١-٢م^٢) ، في حين بلغت في سوريا (١,٢٥م^٢) ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت (٢م^٢) ، ويعزى سبب الزيادة لنصيب الطالب من مساحة قاعد الدراسة إلى زيادة أعداد المختبرات وقاعات التدريس والتصميم والتدريب وقاعات

(١) خالص حسني الاشعب وصباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ .

(٢) محمد أزهر السماك وآخرون ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق مصدر سابق ، ص ٣٠٢ .

(٣) خلف حسين علي الديلمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، مصدر سابق ، ص ٣٧٦ .

المطالعة، كنتيجة حتمية للتطور التقني العالمي الذي انعكس على زيادة الحصة المساحية للطلبة لمساحة الغرف المبنية، وعلى النحو الآتي:

- أ- الابتدائية وروضة الأطفال كانت ما بين ٢ - ٤م^٢، وارتفعت إلى ٤-٦م^٢.
- ب- المتوسطة كانت ما بين ٤ - ٦م^٢ وارتفعت إلى ٦-٨م^٢.
- ج- الثانوية كانت ما بين ٦-٨م^٢، وارتفعت إلى ٨ - ١٢م^٢.

٢- نصيب الطالب من المساحة غير المبنية:

يمثل هذا المعيار حصة الطالب من المساحة غير المبنية ، وهذه المساحة تخصص لممارسة أنشطة مثل الفعاليات الرياضية أو التجمع لأغراض تنظيمية ، أو التدريب على العمل الزراعي، وعادة ما تكون المساحة غير المبنية أكبر بكثير إذا ما قورنت مع المساحة المبنية ، ولاسيما وأن بناء المدارس يكون على شكل طوابق متعددة، وهذا يختزل حيزاً مساحياً بأقل قدر ممكن ، إذ تخصص مساحة بناء المدرسة الواحدة المكونة من (١٢) صف بواقع (٦٠٠٠م^٢) ، وقد تتراوح مساحة البناء بين (١٥٠٠ - ٢٠٠٠م^٢) والباقي غير مسقفة، وتزداد مساحة المدارس الثانوية لتصل إلى (٩٠٠٠م^٢) ، وذلك لزيادة متطلبات الدراسة في المرحلة الثانوية والتي قد تكون دراسة تخصصية في مجال ما، فتحتاج إلى مساحة أكبر من المدارس الابتدائية أو المتوسطة والإعدادية ، وعليه يتراوح نصيب الطالب بين (٧-١٥م^٢) من تلك المساحة ، وربما تصل إلى أقل من ذلك بكثير، وذلك حسب عدد الطلبة، فكلما انخفضت أعداد الطلبة ازدادت الحصة والعكس صحيح ، وقد ترتفع تلك الحصة في بعض الدول لتصل إلى أكثر من ٢٠م^٢ .

٣- نصيب الطالب من المساحة الكلية:

يتم حساب حصة الطالب في بعض الأحيان على أساس المساحة المسقفة وغير المسقفة، إذ تتراوح حصة الطالب من المساحة الكلية ما بين (٢٠ - ٣٠م^٢) ، وقد تراوحت حصة الطالب في المرحلة الابتدائية في العراق بين (١٨ - ٢١م^٢) ، وفي المرحلة المتوسطة والإعدادية ما بين (٢١-٢٦م^٢) ، وفي حالة مقارنتها مع دول عربية نجد أن في ليبيا بلغ نصيب الطالب (٢٥م^٢) أما في مصر فبلغ حوالي (٦م^٢) .

ثالثاً : العوامل البشرية المساهمة في توزيع المؤسسات التعليمية في المدن

على الرغم من وجود البحوث والدراسات التي اختصت بدراسة الكفاءة المساحية والعديدية للمؤسسات التعليمية ، لكن بالمقابل لا توجد دراسات اهتمت بتأثير العوامل البشرية في تباين أعداد المؤسسات التعليمية في أحياء تلك المدن ، ويبدو أن المدن العراقية تعاني من سوء توزيع الخدمات التعليمية ، إذ تتركز أغلب المؤسسات التعليمية في الجزء القديم من المدن ، في حين تنخفض أعدادها في الأحياء الأحدث ، ومن هنا يدعو الواجب تناول أهم العوامل البشرية التي أسهمت في خلخلة التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية في المدن العراقية وحسب الآتي :

١. النمو السكاني وعلاقته بالنمو الحضري

إن طبيعة الزيادة السكانية ناجمة من متغيرين (الولادات وعامل الهجرة) ، في حين أن الوفيات هو عامل تناقص ، والجغرافي المتبع للزيادة السكانية العالمية يعلم جيداً أن السكان في زيادة مستمرة ، والعامل الأبرز هو ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وحاجة الصناعات إلى الأيدي العاملة للإنتاج الصناعي وانتشارها إلى بلدان العالم ، وبالتالي استقطبت المدن أعداد هائلة من السكان الريفيين للعمل في المدن ، مما أسهم في زيادة فرص العمل وتغيّر أنماط الحياة ، بغية الحصول على مصدر دخل اقتصادي مرتفع إذا ما قورن مع التذبذب في الإنتاج الزراعي ، الذي عانى منه الفلاحون في المناطق الريفية ، وهذا مؤشر واضح مكن الدول الأوروبية أن تصبح أكبر مراكز التحضر في العالم ، إذ نلاحظ من الجدول (٢٤) أن الدول المتقدمة كانت من أكثر المراكز الحضرية بواقع (٥٤,٣ %) عام ١٩٥٠ ، ارتفعت نسبتها في عام ٢٠١٠ إلى (٧٩,١ %) ، ومن المتوقع أن تصل نسب المراكز الحضرية في البلدان المتقدمة لعام ٢٠٢٥ إلى (٨٣,٨ %) ، أما بخصوص المراكز الحضرية في الدول النامية فقد سجلت نسبة (١٧ %) لعام ١٩٥٠ ، ارتفعت إلى (٤٦,٨ %) لعام ٢٠١٠ ، ومن المتوقع أن تصبح في عام ٢٠٢٥ (٥٦,٧ %) ، أما المراكز الحضرية في الوطن العربي فقد كانت في عام ١٩٥٠ بنسبة (٢٣,٥ %) ، ارتفعت في عام ٢٠١٠ لنسبة (٥٩,٦ %) ، ومن المتوقع أن ترتفع في عام ٢٠٢٥ لنسبة (٦٨ %) .

وفي الحقيقة إن ارتفاع معدلات التحضر عالمياً سواء في المراكز الحضرية في الدول المتقدمة أو الدول النامية بضمنها المراكز الحضرية في الوطن العربي جاءت نتيجة لعدة عوامل، منها الجذب الصناعي والتجاري في المدن، ورغبة السكان في التمدن والبحث عن الراحة والترفيه ، فضلاً عن ارتفاع مستويات الدخل الاقتصادي وغيرها من العوامل ، ويتجلى هذا المفهوم بالزيادة

جدول (٢٤)

النسب المئوية للسكان الحضر في العالم والوطن العربي لسنوات مختلفة .

الدول	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٥
مجموع العالم	٢٩,٣٠	٣٦,٦٠	٤٣,١٠	٤٥,٢٠	٤٧,٦٠	٥٢,٨٠	٥٨,٥٠
الدول المتقدمة	٥٤,٣٠	٦٦,٦٠	٧٢,٧٠	٧٤,٢٠	٧٥,٨٠	٧٩,١٠	٨٣,٨٠
الدول النامية	١٧,٠٠	٢٤,٧٠	٣٤,٣٠	٣٧,٢٠	٤٠,٣٠	٤٦,٨٠	٥٦,٧٠
الوطن العربي	٢٣,٥٧	٣٧,٧٧	٤٩,٣٥	٥٢,٠٦	٥٣,٩٦	٥٩,٦٤	٦٨,٠٥

United Nation ,world urbanization, prospects,1992,rev. table , A .1 .p .74 ,

New York , 1994

المتنامية لسكان الحضر حتى بات أكثر من نصف سكان الدول المتقدمة، في الوقت الذي لم يشكل سكان الحضر سوى أقل من نصف مجموع السكان في الدول النامية .

يمكن القول إنه شهدت أجزاء كثيرة من العالم تحولاً حضرياً سريعاً ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ نجد ارتفاعاً كبيراً لنسبة سكان العالم في المناطق الحضرية من (٣٠ %) عام ١٩٥٠ إلى (٥٧ %) في عام ٢٠٢١ . ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى (٦٨ %) بحلول عام ٢٠٥٠ ، وكان ذلك مدفوع في معظم الأقاليم إلى حد كبير بالتحول الهيكلي الذي يتطلب تحولاً اقتصادياً من اقتصاد قائم أساساً على الزراعة إلى اقتصاد وطني أكثر تنوعاً، وهذه العملية لا زالت تجتذب السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية ^(١).

إن الدراسات التحليلية في المدن الحضرية أشارت إلى حدوث حالة من التحول الهيكلي للاقتصادات، لتشمل إدخال تحسينات في الإنتاجية ، ولاسيما في العمالة ، وتغييرات في الأهمية النسبية للقطاعات من خلال إعادة توزيع عوامل الإنتاج، مثل (العمالة ورأس المال) . وينضوي ذلك على (٤) عمليات مترابطة وهي ^(٢) :

١. تراجع حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل ، والتحول التدريجي للوظائف من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ، التي تقع عادة في المناطق الحضرية؛
٢. ازدياد حالات الهجرة الوافدة من المناطق الريفية إلى الحضرية .
٣. تطور الاقتصاد الصناعي والخدمات في المدن .

(1) UN , DESA. World Population Prospects , 2022

(٢) بحث منشور على الانترنت الموقع <https://openknowledge.fao.org>

جدول (٢٥)

الخصائص العامة للتحضر في الوطن العربي للمدة ١٩٦٠-٢٠٢٥ .

الدولة	عدد السكان لعام ٢٠٠٩ مليون نسمة	نسبة الحضر %				أكبر مدينة	
		١٩٦٠	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠٢٥	العاصمة	السكان بالآلاف
الأردن	٥,٨	٤٣	٧١	٨٢	٨٤	عمان	١١٨٣
الإمارات	٤,٦	٤٠	٧٤	٨٢	٩١	دبي	٢٦٦
البحرين	١,١	٨٢	٨٤	٩٠	٩٠	المنامة	١٥٢
تونس	١٠,٣	٣٦	٥٩	٦٥	٧٥	تونس	٢٠٣٧
الجزائر	٣٤,٦	٣٠	٥٥	٥٩	٧٤	الجزائر	٣٧٠٢
فلسطين	٣,٩	٨٢	٩٥	٨٧	٩٧	-	-
جيبوتي	٠,٨٦٨	٥٠	٨٢	٨٤	٩٠	جيبوتي	٢٩٠
السعودية	٢٤,٨	٣٠	٧٦	٨٨	٨٨	الرياض	٢٥٧٦
السودان	٣٨,١	١٠	٢٤	٤١	٤٦	الخرطوم	٢٤٩٢
سوريا	١٩,٦	٣٧	٥٢	٥٤	٧٠	دمشق	١٩٠٠
الصومال	١٠,٣	١٧	٣٥	٣٦	٤٦	مقديشو	١٠٠٠
العراق	٣٠,٥	٤٣	٦٥	٦٧	٨٥	بغداد	٥٤٧٨
عمان	٢,٨	٤	٣١	٧٩	٨٠	مسقط	٧٠٠
قطر	١,٤	٧٢	٩١	١٠٠	٩٥	الدوحة	٢١٧
الكويت	٣,٤	٧٢	٩٧	١٠٠	٩٩	الكويت	١١٥٥
لبنان	٣,٩	٤٠	٨٧	٨٨	٩٤	بيروت	١٦٠٠
ليبيا	٧,٢	٢٣	٨٦	٨٧	٩٣	طرابلس	٨٢٨
مصر	٧٤,٢	٣٨	٤٧	٤٣	٦٢	القاهرة	١١٠٠٠
المغرب	٣٢,٥	٢٩	٤٨	٥٩	٦٦	الدار البيضاء	٣٢٨٩
موريتانيا	٣,٢	٦	٥٤	٦٤	٧٣	نواكشوط	٥٠٠
اليمن	٢٤,٣	٩	٣٤	٢٦	٥٨	صنعاء	٤٢٧

المصدر : (١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩، ص ٢٧٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦، نيويورك، ص ١٧٦-١٧٧.

٤. الانتقال الديمغرافي من معدلات المواليد والوفيات المرتفعة إلى المنخفضة بعد القضاء على الأمراض . إن زيادة مستويات التحضر العالمي لم تشمل المراكز الحضرية في البلدان المتقدمة فحسب، بل شملت تطور مستويات وأعداد المدن العربية نتيجة لارتفاع نسبة سكان المدن العربية وزيادة عدد المدن المليونية، لذلك ظهرت في أغلب المدن العربية ظاهرة المدينة الأولى (الرئيسة أو المهيمنة) أو المدينة (الدولة)، وقد باتت تستأثر بنسب متزايدة ولها أهميتها بالنسبة لسكان الحضر ، إذ تراوحت ما بين ٢٣% و ٦٥% بالنسبة إلى المدن المليونية ، وما بين ١٢% و ٦٥% بالنسبة إلى المدينة الأولى، ينظر جدول (٢٥) .

وبطبيعة الحال إن معظم الدول العربية ، لم يكن نموها لعوامل جذب فرضها تطور النشاط الصناعي والتجاري والإداري في المدن وما يرتبط به من توسع في فرص العمل والإنتاج فيها ، بقدر كونه ما ارتبط بعوامل الطرد التي تسود في البيئة الريفية ممثلة في قلة فرص العمل وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وبالتالي انخفاض الدخل وتفتت الملكية الزراعية والإدارة التنموية على مستوى كل بلد عربي .

إن فكرة التحول للنمو الانفجاري أدى إلى تزايد الضغط على البنية التحتية وتدهور الخدمات البيئية والاجتماعية ، وباتت مسألة النمو الحضري وازدحام المدن تشكل تهديداً لصحة سكانها، وتلوث بيئتها، وسبباً في تراجع التعليم، وارتفاع معدلات البطالة الحضرية، والإصابة بالأمراض ووفيات الأطفال، وتزايد المشكلات النفسية والاجتماعية كالاإحباط والجريمة .

وأمام الوضع المتشائم في المدن العربية هناك بارقة أمل يحملها القرن الحادي والعشرين تعكس صورة التوزيع الحضري في العالم ، إذ سوف تتحول الدول النامية بصورة قوية من انتشار المستقرات الريفية إلى السكن في المدن ، ويتصف التحدي الذي ينشأ من الإنماء الحضري بتوجهين متميزين :التحضر المتسارع وانتشار الفقر في المدن بحلول عام ٢٠٢٥ ، بحسب المؤشرات الآتية :

١. سيصل عدد المدن العالمية التي يبلغ تعداد سكانها بين مليون وعشرة ملايين إلى (٥١٦) مدينة .
٢. حوالي (٧٠%) من سكان العالم سوف يعيشون في المدن .
٣. يصل تعداد سكان الحضر إلى أكثر من (٥) مليارات ، بمعنى أن (٨٠ %) من سكان العالم سيعيشون في المراكز الحضرية ، وأن أكثرية هؤلاء السكان سوف يكونون من فقراء المدن .
٤. حدوث تغيرات كمية لأعداد السكان يقابلها انخفاض نوعية السكان المهاجرين للمدن، ويكون التغير كمياً بل نوعياً كذلك من خلال:

- سوف يزداد معدل أمد الحياة في مدن البلدان الصناعية المتقدمة .
- سوف يتناقص معدل أمد الحياة في مدن الدول النامية مما يتطلب إعادة هيكلة الاحتياجات للخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة).

- سوف تزداد كثافة السكان في المدن مما تزداد معه المشكلات في المناطق الفقيرة فيها .
أما من حيث معدلات النمو فإن أغلب الدول النامية تشهد معدلات تحضر عالية ، ففي شرق آسيا، وإفريقيا شبه الصحراوية، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، تتسارع خطى التحضر بنسبة تزيد عن (٤%)، فالمدن المليونية مثل بانكوك والقاهرة وليما ومكسيكو سيتي عليها أن

تستوعب ضعف سكانها الحالي خلال ٢٥ سنة القادمة كما سبق وأن فعلت لندن ونيويورك حين بلغت أقصى درجات نموها في نهاية القرن العشرين .

يعاني عالم اليوم من زيادة سكانية في المراكز الحضرية ، وهذا يشكل ضغطاً كبيراً على النمو الحضري، من حيث الزيادة السكانية والمساحية والعمرانية ، ويبدو أن بقاء أعداد المؤسسات التعليمية في المدن العراقية على حالها دون زيادة تذكر ، مع زيادة مرتفعة للسكان المهاجرين أوجد حالة من الاختلال في أعداد المدارس ، وهذا بطبيعة الحال انعكس على واقع التعليم في عموم مدن العراق، حتى أصبحت المدارس تستوعب أعداد هائلة من الطلبة ، إذ بلغ البعض منها ضعفين إذا ما قورن مع المعيار المحلي ، فضلاً عن حالة الضغط على الأبنية المدرسية التي يجري فيها الدوام بشكل (٣) وجبات دراسية في اليوم الواحد ، ولأجل ذلك على الجهات المعنية العراقية تشكيل لجان بحثية وتشخص مواطن الضعف في أعداد المؤسسات التعليمية في المدن ، وتخصيص أنسب المواقع لإنشاء المدارس الجديدة بعد الحصول على التخصيصات المالية من قبل الجهات الحكومية، لأجل بنائها وبما يحقق الفائدة العلمية لجميع الطلبة .

٢. سياسة الدولة

يعد عامل التدخل الحكومي في مجال التعليم من العوامل الأساسية في توزيعها المكاني ، إذ تأخذ الدولة على عاتقها وضع الخطط الأساسية لتوزيع المؤسسات التعليمية في جميع أحياء المدينة بالتساوي، وفقاً للمعايير والمؤشرات التي تحدد أعدادها ومقارنتها مع عدد السكان ، مع مراعاة فئات السن، ونوع التعليم، ومدى اهتمام الدولة بتخصصات معينة دون غيرها ، فضلاً عن الاهتمام بالزيادة السكانية، والأسس الجغرافية والبيئية والتكلفة الاقتصادية ، ولاسيما رصد الأموال اللازمة لبناء تلك المدارس، بغية الوصول إلى تخطيط وتصميم مناسب، وبما يحقق المعيارية المكانية لها ، بيد أن سياسة الدولة قد تكون غير فعالة ولاسيما في أوقات الحروب، أو تدني واردات الدخل القومي، مما يؤثر على واقع تخطيط وتوزيع المؤسسات التعليمية في المدن ، وهنا نشير إلى أن العراق قد تعرض خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين إلى حرب طاحنة مع إيران استمرت لمدة ثمان سنوات، كان من أبرز نتائجها تردي الواقع الخدمي بشكل عام، وسوء توزيع المؤسسات التعليمية في المدن بشكل خاص ، فضلاً عن تردي مستويات التعلم لدى المعلم والتلميذ، بسبب حالات الهجرة لبعض المدن العراقية ولاسيما المحاذية لإيران ، يقابل ذلك انخفاض حاد للكوادر التعليمية في المدارس؛ لأن أغلبهم تم استدعاؤهم إلى جبهات القتال بمسميات عديدة مثل (الجيش الشعبي ، أو جنود الاحتياط ..الخ)، وبالمقابل عمدت الحكومة آنذاك بالاعتماد على الهنود والمصريين تحت مسمى (الكفاءات) لتدريس أبناء الشعب

العراقي، والحقيقة أن أغلبهم لا يمتلك شهادة علمية تؤهله لممارسة مهنة التدريس، وكان جل اهتمام الهنود والمصريين الحصول على عقد عمل خارج بلدانهم الفقيرة، مما سبب حالة من التخبط والفوضى؛ لصعوبة التواصل بين الطلبة العراقيين والمدرسين الأجانب، وهذا ما يعطي مدلول واضحاً لتدني المستويات التعليمية في ثمانينيات القرن العشرين.

أما بخصوص عقد التسعينيات فلم يكن الواقع أفضل حالاً من عقد الثمانينيات، على اعتبار أن الحكومة العراقية بادرت باحتلال الكويت عام ١٩٩٠ تحت إعلان كبير كما تصفه الحكومة الصدامية المقبورة (عودة الفرع إلى الأصل)، وهذا الأمر أدخل الشعب العراقي في دوامة الفقر والجوع بعدما طالتها عقوبات أمريكا وحلفائها ولاسيما في فرض حصار اقتصادي جائر لمدة (١٣ سنة)، ولاسيما المدة (١٩٩١-٢٠٠٣)، نتج عنه تردي الواقع الخدمي وفي جميع مجالات البنى التحتية والارتكازية، وقطاع الصحة، والصناعة، والتعليم وغيرها، وهنا أصبح المواطن العراقي يهتم بمعيشته دون الالتفات إلى التعلم أو التدريس، وبالمقابل لم تؤثر العقوبات الاقتصادية على الحكومة العراقية وأعوانهم آنذاك، كونها المالكة لمقدرات الشعب العراقي وتتحكم في ثرواته، وبصورة عامة أصبح الكادر التعليمي والطلبة غير راغبين بالاستمرار في التعليم والتعلم، لأن الأجور الممنوحة للكادر التعليمي وعموم الموظفين في العراق لم تحقق لهم العيش الرغيد، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم أن ينحى منحى آخر للعيش وهو العمل في مواقع أخرى (مهنة كاسب) غير التعليم، وعلى العموم تعد حقبة التسعينيات من أسوء الأزمنة التي مرت على الشعب العراقي؛ لأنه رافقة الجوع والفقر وانعدام الصحة والتعليم.

أما الحقبة الجديدة ففي عام ٢٠٠٣ تعرض العراق إلى الاحتلال من قبل القوات الأمريكية، بحجة أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ويجب أن يحتل، لذلك دخل المحتل الأمريكي بعد حرب طاحنة قصيرة الأمد خاضوها مع الجيش العراقي، وكانت النتائج أن الشعب العراقي وضع في دوامة جديدة تحت تسمية (الحرب الطائفية، والحرب مع داعش وغيرها)، وبالتالي أصبح المواطن العراقي يعاني ويلات الحروب، والتهجير القسري، وانعدام الأمن، ناهيك عن حالات الفساد الإداري، والمالي، التي أفرزت بالنتيجة تردي الواقع الخدمي والصحي والتعليمي وغيرها طيلة (٢٣) سنة المنصرمة.

وبصفة عامة خلال العقود السابقة لم يتسنَ للعراق ومدنه الحضرية أن يحظى بتخطيط حضري يناسب توزيع المؤسسات التعليمية وفق المعايير المحددة من قبل وزارة التخطيط، وهذا يفسر انخفاض حاد في أعداد المدارس في المدن ومعاناة حقيقية للطلبة والكادر التعليمي.

٣. العامل التخطيطي

إن البدايات الأولى للتخطيط الحضري في العراق يرجع إلى حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، وتحديدًا في عام ١٩٥٠ لتأسيس مجلس الإعمار^(*) وزيادة عوائد البترول، وفيها بدأ المصرف العقاري نشاطه^(١)، فضلاً عن زيادة كبيرة في الأنشطة الصناعية والعمرانية والخدمية، لأنه منذ بداية مجلس الإعمار أخذ على عاتقه سياسة تنمية متكاملة تكمن في إعداد خطط التنمية الصناعية في العراق على أثر زيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية، وزيادة صادرات العراق النفطية من (٣,٧) مليون طن عام ١٩٤٩، إلى حوالي (٢٧) مليون طن عام ١٩٥٢، وإلى (٣٩) مليون طن عام ١٩٥٩^(٢).

استعان مجلس الإعمار بجميع الاختصاصات مع تسخير جميع الموارد المالية والإمكانات الحكومية لغرض إعداد الخطط والرسومات لأغلب المشاريع الصناعية والتنموية، وبفضله تمتع العراق بنهضة اقتصادية متقدمة، إذ استعانت الحكومة العراقية بشركات أجنبية مثل شركة (دوكسياديس البريطانية) عام ١٩٥٨، حيث كلفت بإنشاء مسودة التصميم الأساسي لمدينة بغداد، وقبله بسنوات تم تكليف الاستشاري ماكس لوك البريطاني بإعداد تصميم أساسي أول لمدينة البصرة، ومن ثم توالى الاعتماد على الشركات الأجنبية بوضع تصاميم أساسية لأغلب المدن العراقية، بغية توجيه حركة الإعمار بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي العراقي.

وإذا تمعنا النظر فإن جميع التصاميم الأساسية التي وضعت لمدينة العراق بصورة عامة لم تحقق الأهداف المرجوة التي رسمت من أجلها تلك التصاميم؛ نتيجة إلى حالة الاضطرابات السياسية، والأزمات والحروب المتكررة، والشعارات الحزبية التي أدت في نهاية المطاف إلى أن تصبح أغلب التصاميم الأساسية لمدينة العراق حبيسة الورق، ولم تلقَ النور حتى وقتنا الحاضر.

بصفة عامة أدت العوامل التخطيطية دوراً واضحاً في تركيز أعداد كبيرة من المؤسسات التعليمية في الأجزاء القديمة من المدن، لكونها رافقت عصر الإعمار والبناء ولاسيما المدة (١٩٥٠-١٩٧٩)، وبعد تلك المدة لم نجد توزيعاً واقعياً للمؤسسات التعليمية، لأن الحكومات المتعاقبة كان جل اهتمامها تسخير كل الإمكانيات لخدمة المجهود الحربي منذ حرب إيران والخليج

* أنشئ مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ وكان الهدف من إنشائه هو رسم خطط اقتصادية ومالية عامة لتنمية موارد العراق ورفع مستوى أبنائه، للمزيد يراجع الفصل الخامس ضمن فصل استعمالات الأرض الصناعية.

(١) صالح فليح حسن الهيتي، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠، الطبعة الأولى، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٦، ص ١١٦.

(٢) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق للمدة ١٩٢١-١٩٨٠ (أساليبه، تطبيقاته، وإجراءاته)، الجزء الأول،

العربي ومحاربة داعش الإرهابي ، وبالتالي لم يكن بالحسبان تطوير البنى التحتية أو الخدمات في المدن، وهذا يفسر انخفاض أعداد المؤسسات التعليمية في الأحياء التي ظهرت للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٤) .

٤. العامل الاستثماري

أصبح من الشائع في مدن العراق وأقاليمها كافة وجود المؤسسات التعليمية الأهلية بدءاً من رياض الأطفال وصولاً إلى التعليم الجامعي، وقد ارتفعت بشكل مضطرب بعد التغير السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ ، إذ ارتفعت أعداد المؤسسات التعليمية الأهلية بوتيرة متسارعة ولاسيما في المدن الرئيسة مثل مدن (بغداد ، والبصرة) التي كانت في طليعة المدن العراقية المتصدرة بأعداد التعليم الأهلي ، ويعزى سبب ذلك إلى التحسن النسبي لعموم سكان المدن على أثر سياسة التوظيف التي انتهجتها الحكومة العراقية، وبالتالي أصبح الدخل الأسري مرتفعاً إلى حدٍ ما ، وهذا أجبر الأسر لإرسال أبنائهم إلى المدارس الأهلية التي تحقق لهم تطلعاتهم ورغباتهم في المستقبل ، يقابل ذلك تردّي الواقع التعليمي الحكومي من حيث قدم الأبنية المدرسية، وحالة اكتظاظ الطلبة، والفوضى وعوامل أخرى (لا حاجة لذكرها) .

أما فيما يخص التعليم الجامعي فيبدو أن قانون الاستثمار الذي صدر في عام ٢٠٠٦ وتعديلاته قد أتاح لأصحاب النفوذ والأموال الاستحواذ على أفضل الأراضي المتوفرة في المدن العراقية، وتحويلها إلى جامعات أو (كليات أهلية) ، وهذا الأمر يتنافى مع قانون الاستثمار الذي ينص على استثمار الأراضي وتخصيص المساحات خارج المدن وليس في داخلها (كما هو معمول فيه حالياً)، لهذا الأمر ارتفعت أعداد الكليات الأهلية في مراكز المدن الحضرية على حساب فضاءات المدن ، والجدير بالذكر أن الكليات الأهلية هدفها الربح المادي ، لذلك تنافس الجامعات الأهلية باستقبال الطلبة بأدنى المعدلات بالمقارنة مع المعدلات التي تفرضها الجامعات الحكومية ، وهنا أمام الطالب طريقتان أما القبول وفق التخصص الذي لا يرغبه نظراً لانخفاض الحالة المادية لأسرته ، أو التسجيل في الكليات الأهلية التي تخفض المعدلات فيها إلى أقصى درجة ، لكن بالمقابل تتحمل عائلة الطالب جميع التكاليف لتحقيق رغبة الأبناء بالاختصاص الذي يرغبونه ، ولهذا السبب نجد أن الكليات الأهلية في تزايد مستمر نتيجة إلى حصول المستثمر على الموافقات الأصولية من الجهات الحكومية المالكة للأرض ، وهذا يتنافى مع التصاميم الأساسية للمدن ، وبالمقابل نجد أن المؤسسات التعليمية الحكومية في المدن باقية على حالها دون زيادة أعدادها، لعدة اعتبارات، وهذا يفسر حجم التزاحم والاكتظاظ في المدارس أو

الجامعات الحكومية إذا ما قورنت مع المدارس أو الجامعات الأهلية ، إذ أكدت دراسة بحثية أن ٦٢% من سكان المدن العراقية يرسلون أبنائهم إلى المؤسسات الأهلية لتلقي العلم والمعرفة بغية تحقيق مستقبل أفضل، على الرغم من التكاليف الباهظة التي يدفعونها للمؤسسات الأهلية .

رابعاً : نظام التعليم في العراق

تعد الخدمات التعليمية واحدة من أهم المرتكزات الأساسية في اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والبدنية ، وهي تتخذ نظاماً هرمياً يحتل قاعدته التعليم الابتدائي الذي يستوعب كل التلاميذ في بداية سن الدراسة ، إذ إن التعليم هو ركيزة أساسية للتنمية والتقدم والنهضة في المدينة وإقليمها^(١) .

وبصفة عامة يمكن تقسيم المراحل التي يدرسها الطالب على الآتي:

١. مرحلة رياض الأطفال

تعد مرحلة الطفولة الركيزة المهمة لمراحل حياة الطفل ، وقد أكدت الدراسات التربوية والنفسية والأبحاث الطبية والاجتماعية على مراعاة الطفولة المبكرة وضرورة العناية بها ، لكونها مرحلة تكوينية تعزز الأساس السليم والقوي لشخصية الطفل، إذ أصبحت تربية الأطفال مرحلة متقدمة قبل الدراسة الابتدائية، على اعتبار أن الأطفال يحصلون على المعرفة الأساسية لبلوغ الدراسة الابتدائية ، ولرياض الأطفال منهج مقرر يُعنى بنمو الأطفال من جميع الجوانب الجسمانية والعقلية والانفعالية^(٢)، وتعليم الأطفال يكون بأسلوب فني عن طريق اللعب والعمل وبصورة مباشرة ، لذا تهتم الدولة بتزويدها بالألعاب والوسائل التعليمية الهادفة لمختلف مجالات المعرفة، التي تقوم بتنشيط الطفل وجعل أذهان الأطفال أكثر تقبلاً لمناهج المرحلة الابتدائية في المستقبل ، وتكون هذه المرحلة غير ملزمة للأطفال ، فمن الممكن للطفل أن يسجل مباشرة في التعليم الابتدائي من دون المرور بمرحلة رياض الأطفال^(٣) .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفاو لعام ٢٠١٨ (دراسة في جغرافية المدن) ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٨٧، ٢٠١٩ ، ص ٣٥٥ .

(٢) حسنين عادل صالح الحنة ، أسباب تدني المستوى العلمي للطلبة في المدارس الثانوية في العراق ((المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف دراسة مقارنة)) ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف ، قسم التخطيط التربوي ، ٢٠١٠-٢٠١١ ، ص ١٢ .

(٣) زين العابدين عزيز مزيد ، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة النجف الأشرف باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص ١١٢ .

٢. التعليم الابتدائي :

يتركز اهتمام الحكومات عادة بالمرحلة الابتدائية كونها تمثل قاعدة أساسية للمراحل الدراسية القادمة؛ لأنها تعد التلاميذ لتعلم الكتابة والقراءة وبعض العلوم الحياتية والاجتماعية والاهتمام بتربيتهم بصورة صحيحة ، إذ تبدأ هذه المرحلة من الصف الأول الابتدائي فيدخل إليها التلميذ في سن السادسة من العمر ، وتنتهي بالصف السادس الابتدائي ، إذ يتخرج التلميذ فيها بعد اجتياز الامتحان النهائي لينتقلوا إلى مرحلة الدراسة الثانوية ، وهذا ما يفسر اهتمام الجهات الحكومية بجعل هذه المرحلة إلزامية لجميع التلاميذ من جهة ومجانبة من جهة أخرى ، إذ يتحدد العمر فيها من (٦- ١١ سنوات)^(١).

٣. التعليم الثانوي

تعد المرحلة الثانوية هي المرحلة الوسيطة بين التعليم الابتدائي وبين المرحلة الجامعية أو المعاهد ، ويكون التعليم في هذه المرحلة ست سنوات تبدأ بالصف الأول المتوسط وتنتهي بالصف السادس العلمي أو الأدبي أو الإسلامي، وبعد اجتياز الطالب الامتحانات العامة الوزارية المركزية ، يكون الطالب قد تأهل للدراسة الجامعية، ويكون المعدل هو الفصل والمعياري قبول الطلبة في الجامعات أو المعاهد العراقية . ويمكن تقسيم المرحلة الثانوية على ثلاثة أقسام وهي :

أ- المرحلة المتوسطة

يكون في هذه المرحلة اهتمام مركز باكتشاف قابليات الطلبة وميولهم وتوجيهها التوجيه الصحيح؛ لغرض الاهتمام بأسس المعرفة والمهارات والعمل على تحقيق تكاملها ومتابعة تطبيقاتها تمهيداً للمرحلة التالية أو للحياة العملية الإنتاجية ، إذ تبدأ بالصف الأول المتوسط وتنتهي بالصف الثالث المتوسط، ويكون للطالب حق الاستمرار بالدراسة بعد اجتيازه الامتحانات العامة الوزارية للدراسة في (الاعدادية أو الاعداديات المهنية أو معاهد المعلمين والمعلمات أو إعداديات التمريض..... الخ)، وتكون المرحلة المتوسطة البداية للتعليم الثانوي ، وتؤلف المرحلة الابتدائية مع المرحلة المتوسطة ما يسمى بـ(التعليم الأساسي) الذي يبدأ بالصف الأول الابتدائي وينتهي بالصف الثالث المتوسط .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد الملائمة المكانية للخدمات التعليمية في مدينة الحارثة ، مجلة آداب البصرة ، العدد ١٠٣ ، آذار ، ٢٠٢٣ ، ص ٤٢٢.

ب- المرحلة الإعدادية

تعنى بالمرحلة الإعدادية بترسيخ ما تم اكتشافه من قابليات الطلبة وميولهم وتمكينهم من بلوغ مستوى أعلى من المعرفة والمهارة، مع تنويع وتعميق بعض الميادين الفكرية والتطبيقية تمهيداً لمواصلة الدراسة الجامعية وإعداد الطالب للحياة العلمية الإنتاجية ، حيث تبدأ بالصف الرابع (العلمي ، أو الأدبي ، أو الإسلامي) وتنتهي بالصف السادس العلمي بالنسبة للفرع العلمي والسادس الأدبي بالنسبة للفرع الأدبي والسادس الإسلامي بالنسبة للفرع الإسلامي.

٤. الجامعات والمعاهد والمدارس المهنية

بعد أن يتخرج الطالب من الصف الثالث المتوسط والذي يعد من المراحل المنتهية في المتوسطة يمكن للطلاب اختيار أية وجهة ، وتعد الإعداديات المهنية (التعليم المهني) أو (إعدادية الصناعة والتجارة والزراعة) وجهه يرغبها العديد من الطلبة الراغبين بإنهاء تعليمهم بأقصر مدة من الزمن ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، يمنح فيها الخريجون معادلة لشهادة الدراسة الإعدادية ، في حين يميل أغلب الطلبة في إكمال الدراسة الإعدادية بعد الدراسة المتوسطة لغرض الحصول على مستوى تعليمي أفضل، ويشمل الدخول إلى المعاهد العلمية والإدارية التي تأتي بعد التخرج من الدراسة الثانوية، وتمنح معاهد المعلمين شهادة الدبلوم ، في حين يميل العديد من الطلبة الدخول الى الجامعات العراقية المنتشرة في المدن الرئيسة ، كونها تحقق مستقبلهم الدراسي وحياتهم العملية وتمنح الجامعات إلى طلبتها شهادة البكالوريوس .

خامساً : الكفاءة المساحية والمكانية للمؤسسات التعليمية في المدن العراقية

ظهر مصطلح الكفاءة المساحية والمكانية في الدراسات الحضرية في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ، إذ كان يهدف إلى تقييم أداء الخدمات المتنوعة مساحياً ومكانياً بما فيها تقييم الخدمات التعليمية التي تقدمها المدينة لسكانها، ولسكان إقليمها المجاور والواسع^(١).

وقبل اللجوء إلى دراسة تقييم الخدمات التعليمية في أية مدينة من المدن العراقية ، لا بد أن يسبقها عملية توزيع مكاني للمؤسسات التعليمية في تلك المدن ، بمعنى أدق التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في المدينة قيد الدراسة أو البحث ، وبعد ذلك يأتي تقييم الكفاءة المساحية والمكانية وفق معايير ومؤشرات تربوية (تم ذكرها آنفاً) .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الكفاءة المكانية للمدارس الأهلية في مدينة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٩١ ، ٢٠٢٠ ، ص ٤١٨ .

إن تقييم كفاءة المؤسسات التعليمية في الدراسات الحضرية يخضع للمؤشرات المساحية (مساحة كل مدرسة ومقارنتها مع المعيار المحدد للمؤسسة التعليمية) ، فضلاً عن معيار الكفاءة والكفاية المكانية ، فالكفاءة تسمح لنا بمعرفة المساحة الحالية للمدارس قيد الدراسة ومقارنتها بالمعايير المحلية أو العالمية لكل مؤسسة تربوية ، في حين يشير معيار الكفاية إلى اتجاهين ، يمثل الاتجاه الأول (المعيار الكمي)، ويشمل بمعرفة العدد الحالي للمدارس ومقارنتها مع المعايير المحلية أو العالمية ، والاتجاه الثاني للكفاية هو المؤشرات التربوية وتشمل الآتي :

- أ- معيار طفل / تلميذ/ طالب (مدرسة)
- ب- معيار طفل / تلميذ/ طالب (معلمة/ معلم - مدرس)
- ت- معيار طفل / تلميذ/ طالب (شعبة)

سادساً : دراسة تطبيقية

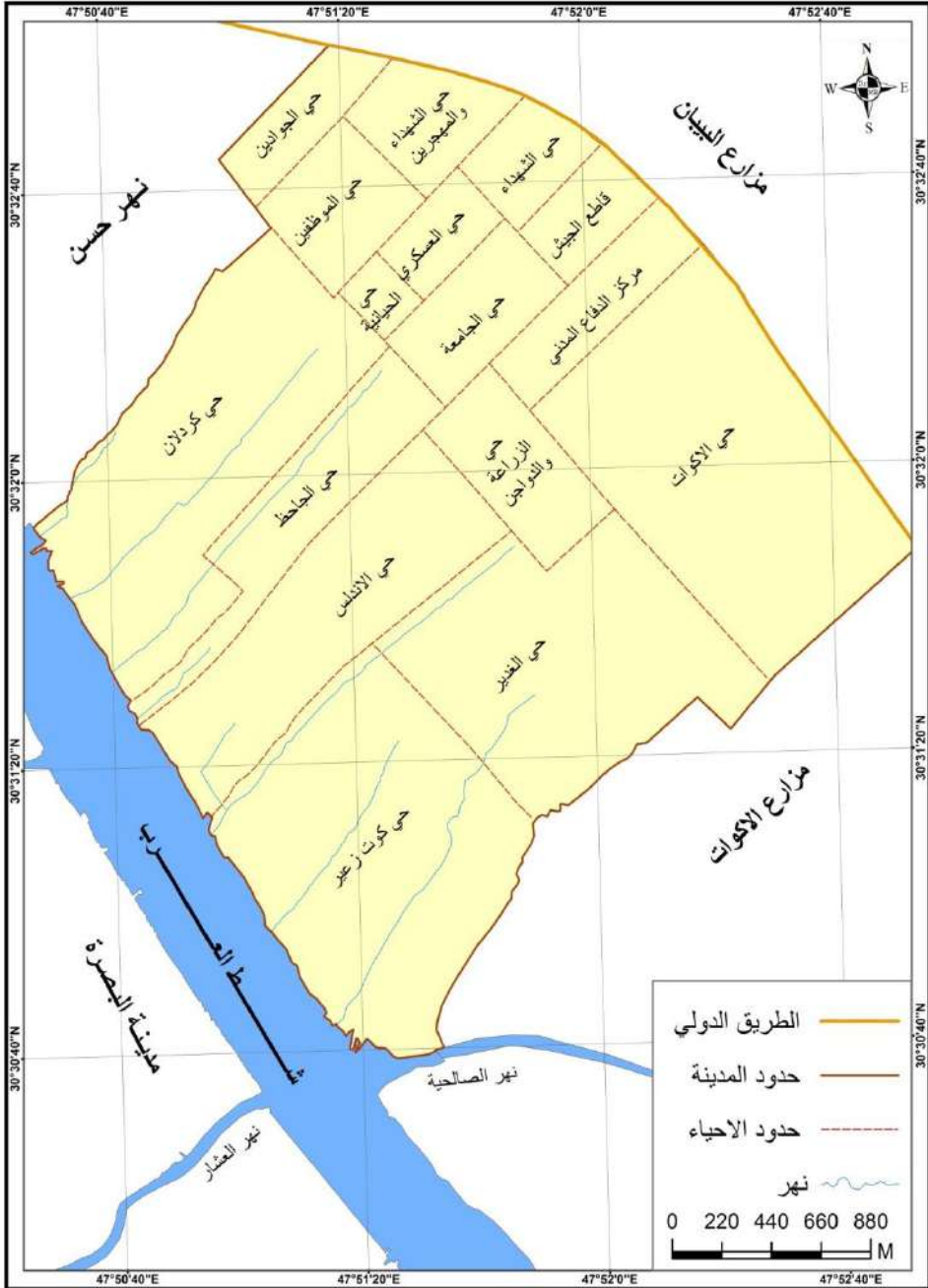
(مؤشرات الكفاءة والكفاية للمدارس الحكومية في مدينة شط العرب)^(١)

تناولت الدراسة واقع حال المؤسسات التعليمية في مدينة شط العرب للعام الدراسي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، إذ تمثلت منطقة الدراسة مكانياً بمدينة شط العرب المركز الإداري لقضاء شط العرب، الذي يقع في الجزء الجنوبي من السهل الرسوبي ، والجزء الشرقي من محافظة البصرة، يحد المدينة من جهة الغرب مجرى شط العرب، ومن الجنوب مستقرة الصالحية ومزارع الأكوات، ومن الشرق الشارع الدولي، ومن الشمال مستقرة نهر حسن من الشمال الشرقي ، خريطة (١١) ، وتقع المدينة فلكياً بين خط طول (٤٧,٥١) شرقاً ودائرتي عرض (٣١,٣٠) شمالاً ، شغلت المدينة مساحة (٩٢٠ هكتار) ما يعادل (٩,٢ كم^٢)، وتضم (١٦) حياً سكنياً، وبحجم سكاني (٦٨٢٢١) نسمة لعام ٢٠٢٠ .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية في مدينة شط العرب لعام ٢٠٢٠ ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي العاشر لمركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة بالتعاون مع الشركة العامة لموانئ العراق ، المجلد الرابع ، المحور الجغرافي ، ٢٠٢١ ، ص ١٩٣٥-١٩٥٨ .

خريطة (١١)

الأحياء السكنية في مدينة شط العرب لعام ٢٠٢٠



المصدر : مديرية بلدية قضاء شط العرب ، شعبة تنظيم المدن ونظم المعلومات الجغرافية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠.

١. التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية في مدينة شط العرب

اعتمدت الدراسة على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة لتربية محافظة البصرة للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩، فضلاً عن الدراسة الميدانية ، وتم تثبيت مواقع الخدمات التعليمية على الخرائط وبشكل تفصيلي ببرنامج GIS وعلى النحو الآتي :

أ- التوزيع المكاني لرياض الأطفال

يتضح من الجدول (٢٦) خريطة (١٢) أن هناك مؤسسة واحدة لرياض الأطفال في المدينة، إذ تقع في حي الأندلس وتبلغ مساحتها (٢٣,٣٥١ م^٢)، وقد بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالروضة (٢٨٤ طفلاً) للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩ موزعين على ٤ شعب ، كما بلغت نسبة الأطفال لكل شعبة (٧١ طفلاً)، وتعد هذه النسبة أعلى بكثير من المعيار المحلي الذي حدد بـ (٢٠ طفل) للشعبة الواحدة ، وبالتالي شكلت ضغطاً كبيراً على هذه الخدمة التعليمية في المدينة، مما قلل الاهتمام بالأطفال ولا يتوفر للمعلمة الفرصة الكافية للعناية التربوية لكل طفل.

جدول (٢٦)

أعداد رياض الأطفال وتوزيعها المكاني في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩

الحي	عدد الرياض	المساحة م ^٢	عدد المعلمين	عدد الأطفال	عدد الصفوف	طفل/شعبة	حصة الطفل الواحد
الأندلس	١	٣٣٥١	٦	٢٨٤	٤	٧١	١١,٧

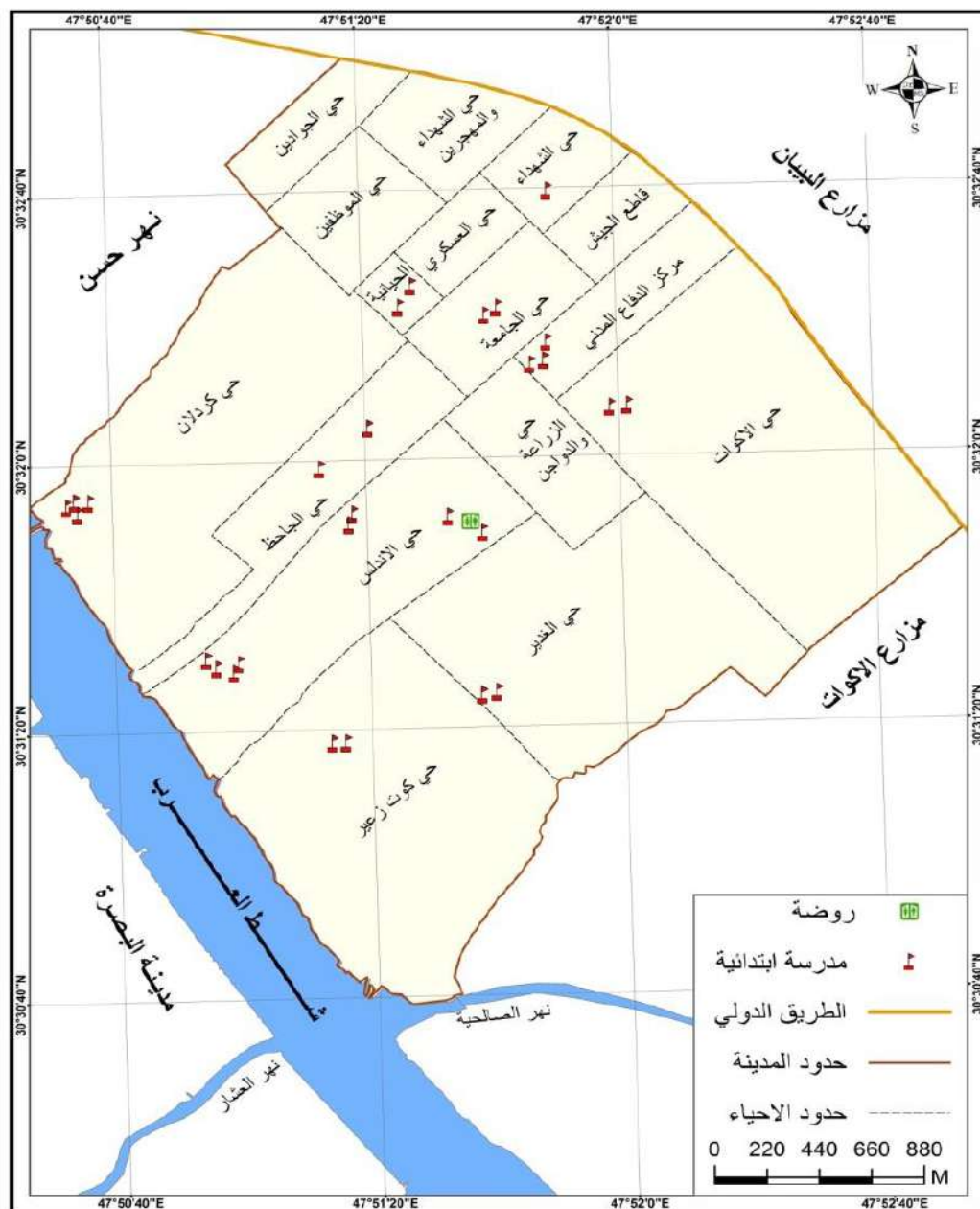
المصدر : المديرية العامة لتربية البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء التربوي ، بيانات غير منشورة للسنة الدراسية ٢٠٢٠-٢٠١٩

ب- التوزيع المكاني للمدارس الابتدائية

يتضح من الجدولين (٢٧ ، ٢٨) والخريطة (١٢) إن عدد المدارس الابتدائية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت (٢٢) مدرسة، موزعة على (١٠) بنايات ، إذ بلغ مجموع التلاميذ في هذه المرحلة (١١٨٢٠) تلميذ / تلميذة ، علماً أن جميع تلك المدارس تعمل بدوام ثنائي والبعض منها ذات دوام ثلاثي ، ويبدو أن توزيع المدارس الابتدائية في المدينة لم يكن على نحو متساوٍ، بل تركز في بعض أحيائها القديمة كـ(حي الأندلس) والذي بلغ مجموع المدارس فيه (٧) مدارس، تلاه بالمرتبة الثانية (حي كردلان) بواقع (٤) مدارس ، وأدنى عدد للمدارس كان في حي الجوادين، بواقع مدرسة واحدة ، في حين لم نجد أي بناية لمؤسسة تعليمية في أحياء (الحياينة ، والعسكري ، والزراعة ، والدفاع المدني ، والموظفين .. الخ) .

خريطة (١٢)

التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩



المصدر: المديرية العامة للتربية البصرة، التخطيط التربوي، شعبة الإحصاء التربوي، بيانات غير منشورة للسنة الدراسية

٢٠٢٠-٢٠١٩

جدول (٢٧)

أعداد المدارس الابتدائية في مدينة شط العرب وتوزيعها المكاني ومساحاتها وعدد التلاميذ
وحصة الفرد للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الحي السكني	عدد المدارس	المساحة م ^٢	عدد التلاميذ	حصة الفرد م ^٢
١	كردلان	٤	٥١٢٠	١٨٨٠	٢,٧
٢	الأندلس	٧	٢٠١٠٠	٣٧٣٧	٥,٣
٣	الجاحظ	٢	٢٥٤٠	١٠٢٠	٢,٤
٤	الغدير	٢	٢٦٠٠	١٢٩١	٢
٥	الجامعة	٢	٢٥٧٠	١٦٣٩	١,٥
٦	قاطع الجيش	٢	٣٠٠٠	١٢١٧	٢,٤
٧	الجوادين	١	٢٥٠٠	٣٤٦	٧,٢
٨	كوت زعير	٢	٢٥٠٠	٦٩٠	٣,٦
٩	مركز الدفاع المدني	٠	٠	٠	٠
١٠	الأكوآت	٠	٠	٠	٠
١١	الحيانية	٠	٠	٠	٠
١٢	العسكري	٠	٠	٠	٠
١٣	الشهداء	٠	٠	٠	٠
١٤	الشهداء والمهجرين	٠	٠	٠	٠
١٥	الزراعة والدواجن	٠	٠	٠	٠
١٦	الموظفين	٠	٠	٠	٠
	المجموع / المعدل	٢٢	٤٠,٩٣٠	١١٨٢٠	٣,٤

المصدر : المديرية العامة لتربية البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء التربوي ، بيانات غير منشورة للسنة الدراسية ٢٠٢٠-٢٠١٩

ج- التوزيع المكاني للمدارس الثانوية

يتضح من الجدولين (٢٩ ، ٣٠) والخريطة (١٣) إن عدد المدارس الثانوية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغ (١٢) مدرسة موزعة على (٧) بنايات ، إذ بلغ مجموع الطلبة في هذه المرحلة (٧٥٤٢) طالب / طالبة ، علماً أن جميع تلك المدارس تعمل بدوام ثنائي والبعض منها ذات دوام ثلاثي ، وبهذا نجد أن توزيع المدارس الثانوية في المدينة ، لم يكن على نحو متساوٍ بل تركز في أحياء دون أخرى؛ ويرجع سبب ذلك إلى سوء التخطيط ، إذ احتل حي الأنندلس المرتبة الأولى لعدد المدارس (٤) مدارس تلاه حيي الجاحظ وكردلان مدرستان لكل منهما على التوالي ، وأدنى عدد للمدارس كان في أحياء (الأكوآت ، والموظفين ، ومركز الدفاع المدني ، والغدير) بواقع مدرسة واحد لكل منها على التوالي .

جدول (٢٨) التوزيع المكاني والعددي للمدارس الابتدائية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

ت	اسم المدرسة	الجنس	الموقع	المدرسة المزدوجة	سنة التأسيس	أعداد			نوع الازدواج
						ثلاثي	ثنائي	أحادي	
١	الصمود	بنون	الأندلس	ثورة الحسين/متوسطة شط العرب المسائية	١٩٧٢	١١	٣٥١	٢١	ثلاثي
٢	ثورة الحسين	بنون	الأندلس	الصمود الابتدائية للبنين	٢٠٠٣	١١	٣٩٨	١٧	ثنائي
٣	الجنائن	بنات	الأندلس	أحادية	١٩٧٥	١٥	٧١٥	٢٦	أحادي
٤	التنومة	مختلط	الأندلس	متوسطة الكرائم للبنات/شط العرب للتعليم المسرع	١٩٤١	١٤	٦٥١	٢١	ثلاثي
٥	الحمد	مختلط	الأندلس	اعدادية شط العرب للبنات	٢٠٠٣	١٦	٦٦٨	٢٦	ثنائي
٦	شط العرب	مختلط	الأندلس	الضفة الشرقية	١٩٤٢	١٢	٥٢٧	٢١	ثنائي
٧	الضفة الشرقية	بنون	الأندلس	شط العرب الابتدائية	١٩٩٤	١١	٤٢٧	٢١	ثلاثي
المجموع									
١	علاء عيسى الأنصاري	بنون	كردلان	المزدلفة الابتدائية للبنات	١٩٢٣	١١	٤١٢	٢٠	ثنائي
٢	كردلان	بنون	كردلان	متوسطة البركات للبنين	٢٠٠٨	١٣	٥٥٨	٢١	ثنائي
٣	تماضر	بنات	كردلان	متوسطة زمزم	١٩٩٧	٧	٣٢٥	١٥	ثنائي
٤	المزدلفة	بنات	كردلان	الشهيد علاء عيسى الأنصاري	٢٠٠٤	١٢	٥٨٥	٢٢	ثنائي
المجموع									
١	الوادي	بنون	كوت زعير	الوادي المقدس للبنات	٢٠١٣	١٠	٣٧٨	١٥	ثنائي
٢	الوادي المقدس	مختلط	كوت زعير	الوادي للبنين	١٩١٤	٨	٣١٢	١٦	ثنائي
المجموع									
١	النورين	بنون	الجامعة	أحادية	٢٠٠٦	١٣	٧٧٠	١٧	أحادي
٢	الأنوار الساطعة	مختلط	الجامعة	مزدوجة على نفسها	٢٠٠٨	٢٢	٨٦٩	٣٤	ثنائي
المجموع									
١	يوم الغدير	مختلط	الغدير	شهيد أسوان حافظ/م. الحكمة	٢٠٠٣	١٣	٦١٥	٢٣	ثنائي
٢	الشهيد أسوان حافظ	بنون	الغدير	يوم الغدير/متوسطة الحكمة للبنين	١٩٧٦	١٣	٦٧٦	٢٠	ثلاثي
المجموع									
١	شهداء شط العرب	مختلط	الجواوين	أحادية	٢٠١٣	٦	٣٤٦	٥	ثنائي
المجموع									
١	جنة الخلد	بنات	الجاحظ	ثانوية فاطمة الصغرى	٢٠٠٣	١٤	٦٤٦	٢٧	ثنائي
٢	سيد المرسلين	بنون	الجاحظ	متوسطة الأنفال	٢٠٠٣	١٢	٣٧٤	٢١	ثنائي
المجموع									
١	يوم الغدير	بنون	قاطع الجيش	أحادية	١٩٧٩	١٦	٦٩١	٢٢	ثنائي
٢	الشهيد أسوان حافظ	بنات	قاطع الجيش	متوسطة أم القرى	٢٠٠٤	١٢	٥٢٦	٢٤	ثنائي
المجموع									
المجموع الكلي									
						٢٧٢	١١٨٢٠	٤٥٥	

المصدر : المديرية العامة لتربية محافظة البصرة ، شعبة الإحصاء ، الكراس الإحصائي للسنة الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠

جدول (٢٩)

أعداد المدارس الثانوية في مدينة شط العرب وتوزيعها المكاني ومساحاتها وعدد التلاميذ وحصة الفرد للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الحي السكني	عدد المدارس	المساحة م ^٢	عدد الطلبة	حصة الفرد م ^٢
١	كردلان	٢	٤٨٤٠	١٣٦٥	٣,٥
٢	الأندلس	٤	٥٦٠٠	٢٠٣١	٢,٧
٣	الجاحظ	٢	٢٥٤٠	١٣٤٣	١,٩
٤	الغدير	١	٢٦٠٠	٨٨٥	٣
٥	الجامعة	٠	٠	٠	٠
٦	قاطع الجيش	٠	٠	٠	٠
٧	الجوادين	٠	٠	٠	٠
٨	كوت زعير	٠	٠	٠	٠
٩	مركز الدفاع المدني	١	٢٤٥٠	٧٦٩	٣,١
١٠	الأكواد	١	٢٥٥٠	٤٢٢	٦
١١	الحبيانية	٠	٠	٠	٠
١٢	العسكري	٠	٠	٠	٠
١٣	الشهداء	٠	٠	٠	٠
١٤	الشهداء والمهجرين	٠	٠	٠	٠
١٥	الزراعة والدواجن	٠	٠	٠	٠
١٦	الموظفين	١	٢٥٤٠	٧٢٧	٣,٤
	المجموع / المعدل	١٢	٢٣١٢٠	٧٥٤٢	٣,٤

المصدر : المديرية العامة لتربية البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء التربوي ، بيانات غير منشورة للسنة الدراسية

٢٠٢٠-٢٠١٩

جدول (٣٠)

أعداد المؤسسات التعليمية الثانوية في مدينة شط العرب وتوزيعها المكاني للعام الدراسي

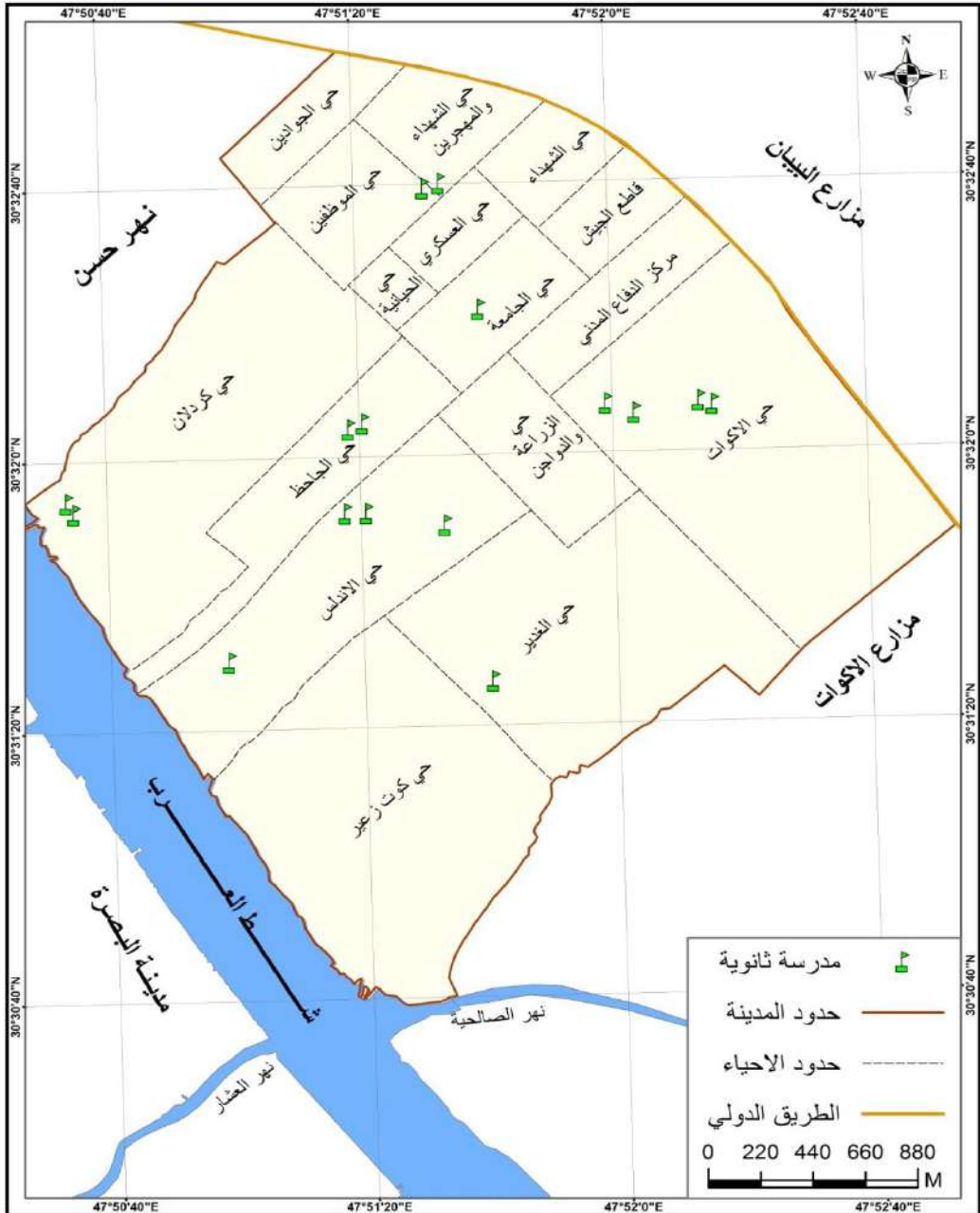
٢٠٢٠/٢٠١٩

ت	اسم المدرسة	الجنس	الموقع	المدرسة المزدوجة	سنة التأسيس	أعداد			نوع الازدواج
						شعب	الطلبة	ملاك	
١	أم القرى	بنات	الأندلس	الشهيد أسوان حافظ	٢٠١٤	١٣	٥٩٥	٣٦	ثنائي
٢	الكرائم	بنون	الأندلس	التنومة	١٩٩٨	١٢	٤٣٨	٣٦	ثلاثي
٣	شط العرب المسائية	بنين	الأندلس	ثورة الحسين/ الصمود	٢٠٠٥	١٠	٤٤٨	٢١	ثلاثي
٤	شط العرب للبنات	بنات	الأندلس	الحمد الابتدائية	١٩٦٥	١٥	٥٥٠	٤٤	ثنائي
	المجموع					٥٠	٢٠٣١	١٣٧	
١	الأفقال	بنين	الجاحظ	سيد المرسلين	١٩٩٨	١٣	٧٧٣	٣١	ثنائي
٢	فاطمة الصغرى		الجاحظ	جنة الخلد	٢٠١٦	١٥	٥٧٠	٣٧	ثنائي
	المجموع					٢٨	١٣٤٣	٦٨	
١	البركات	بنين	كردلان	كردلان / المزدلفة	١٩٧٤	١٠	٦٣١	٢٣	ثلاثي
٢	زمزم	بنات	كردلان	تماضر	١٩٧٩	١١	٨٣٤	٢٥	ثنائي
	المجموع					٢١	١٤٦٥	٤٨	
١	الأعراف	بنون	الأكوات	منقسمة على نفسها	٢٠٠٥	٢٣	٤٢٢	٤٥	ثنائي
	المجموع					٢٣	٤٢٢	٤٥	
١	الحكمة	بنين	الغدير	يوم الغدير / أسوان حافظ	١٩٧٥	١٢	٨٨٥	٣٨	ثلاثي
	المجموع					١٢	٨٨٥	٣٨	
١	ثانوية شط العرب	بنون	الموظفين	منقسمة على نفسها	٢٠١٢	١٩	٧٢٧	٥٢	ثنائي
	المجموع					١٩	٧٢٧	٥٢	
١	الشهيد كاظم عبد الله	بنات	مركز دفاع مدني	أحادي	٢٠١٦	١٣	٧٦٩	٣٥	أحادي
	المجموع					١٣	٧٦٩	٣٨	
	المجموع الكلي					٨٨	٧٦٤٢	٤٢٣	

المصدر: المديرية العامة لتربية محافظة البصرة ، شعبة الإحصاء ، الكراس الإحصائي للسنة الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠

خريطة (١٣)

التوزيع المكاني للمدارس الثانوية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩



٢. الكفاءة العددية والمساحية للمؤسسات التعليمية في مدينة شط العرب ودرجة العجز

بعد المعيار العددي والمساحي من أهم المؤشرات الكمية والمساحية التي تعطي مدلولاً واضحاً عن حجم التباينات العددية والمساحية للأبنية المدرسية في المدن ، وبناء على ذلك سوف نوضح الكفاءة العددية والمساحات ودرجة العجز للأبنية المدرسية في مدينة شط العرب مع مقارنتها مع المعيار المحلي وعلى النحو الآتي :

أ- الكفاءة العددية والمساحية ودرجة العجز لرياض الأطفال

تعد مؤسسات رياض الأطفال حجر الزاوية لتنمية القدرات العقلية للطفل^(١)، وتقبل رياض الأطفال الأعمار التي تتراوح بين (٤-٥) سنوات ، وقد اتضح آنفاً بأن هناك روضة واحدة في مدينة شط العرب على الرغم من الزيادة السكانية البالغة ٦٨٢٢١ لعام ٢٠٢٠^(٢)، لذلك فإن مدينة شط العرب تحتاج إلى أعداد إضافية من رياض الأطفال؛ لتناسب مع أعداد الملتحقين في الوقت الحاضر ، إذ تحتاج المدينة إلى (١٨) روضة أطفال إضافية لكي تقلل من الضغط الواقع على الروضة الحالية ، والاقتراب من المعيار المحلي الذي حدد روضة واحدة لكل (٥٠٠٠) نسمة ، الجدول (٣١) ، ويبدو أن مدينة شط العرب تعاني حالياً من عدم توفر مساحات فارغة لإنشاء رياض الأطفال عليها ، لكن من الممكن اختزال المساحات عن طريق البناء العمودي ، أو على الأقل تقليص مساحات المدارس القديمة وإنشاء مدارس ورياض الأطفال بشكل عمودي ، إذ إن هذه الطريقة توفر الأعداد التي تلي حاجتها من المؤسسات التعليمية على الرغم من اختلال المعيار المساحي وحصّة كل طفل / تلميذ من مساحة المؤسسة التعليمية.

أما بالنسبة للمساحات الإضافية المطلوبة لرياض الأطفال فإن مدينة شط العرب تحتاج في عام ٢٠٢٠ إلى مساحة تقدر بـ (٥٤٠٠٠ م^٢) ، أي ما يعادل (٥,٤ هكتار)^(٣)؛ لتوفير المجال المناسب لتغطية النقص الحاصل في المساحات المخصصة لكل طفل ملتحق بالروضة، وبالشكل الذي يوصل هذه الرياض إلى الحد الأدنى المقدر محلياً وهو (٣٠ م^٢) لكل طفل .

(١) رعد ياسين ، مدينة شط العرب ، دراسة في جغرافية المدن ٢٠٠٥ مجلة أبحاث البصرة ، المجلد ٣١ ، العدد (١) الجزء ١ ، ص ٢٧٤ .

(٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان لعام ٢٠٢٠ .

* أقل معيار مساحي لرياض الأطفال (٣٠٠٠ م^٢) .

(٣) حسب المساحة باستخدام برنامج Arc Gis 10.2 .

جدول (٣١)

توزيع المؤسسات التعليمية والعجز فيها حسب الأحياء السكنية في مدينة شط العرب للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

الأحياء السكنية	الحجم السكاني	المعيار ٥٠٠٠ نسمة			المعيار ٢٥٠٠ نسمة			المعيار ١٠٠٠٠ نسمة		
		رياض أطفال			المدارس الابتدائية			المدارس الثانوية		
		فعلي	حاجة	زيادة	فعلي	حاجة	زيادة	فعلي	حاجة	زيادة
كردلان	٧١٧٢	٠	٢	٠	٤	٠	١	٢	٠	١
الأندلس	١٦٩٨٩	١	٣	٠	٧	٠	٠	٤	٠	٢
الجاحظ	١٤٣٠٠	٠	٣	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٠
الغدير	٨٠٨٤	٠	٢	٠	٢	٠	١	١	٠	٠
الجامعة	٤٤٦٣	٠	١	٠	٢	٠	٠	٠	١	٠
قاطع الجيش	٢٠٤	٠	٠	٠	٢	٠	١	٠	٠	٠
الجوادين	٨٦	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
كويت زعير	٥٦٥٦	٠	٢	٠	٢	٠	٠	٠	١	٠
مركز الدفاع المدني	١٠٣٤	٠	١	٠	٠	٠	١	١	٠	٠
الأكواد	٢٠١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠
الحياينة	١٤٧٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠
العسكري	٢٣٢١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠
الشهداء	١٤٩٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	٠
الشهداء والمهجرين	٥٧٣	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠
الزراعة والدواجن	٣٤٥٨	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	١	٠
الموظفين	٧٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠
المجموع	٦٨٢٢١	١	١٨	٠	٢٢	١٤	٢	١٢	٦	٣

المصدر : المديرية العامة لتربية البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء التربوي ، بيانات غير منشورة للسنة الدراسية

٢٠٢٠-٢٠١٩.

ب- الكفاءة العددية والمساحية ودرجة العجز للمدارس الابتدائية

تهتم الحكومات بهذه المرحلة كونها القاعدة الأساسية للمراحل اللاحقة ، وهذا يفسر أن الجهات الحكومية تجعل هذه المرحلة إلزامية للتلاميذ من جهة ومجانية من جهة أخرى ، إذ يتضح من الجدول (٣١) أن مدينة شط العرب قد احتوت على (٢٢) مدرسة ابتدائية، موزعة على بعض أحياء مدينة شط العرب دون أخرى ، وعند مقارنته مع المعيار المحلي الذي حدد ضرورة وجود مدرسة ابتدائية واحدة لكل (٢٥٠٠) نسمة ، نجد هناك حاجة من المدارس الابتدائية تبلغ (١٤) مدرسة لعام ٢٠٢٠ ؛ لغرض سد العجز الحاصل لجميع المدارس الابتدائية وبما يتفق مع الحجم السكاني .

أما بالنسبة للمساحات الإضافية المطلوبة للمدارس الابتدائية فأن مدينة شط العرب تحتاج إلى مساحة تقدر بـ(٧٠٠٠٠ م^٢) * عام ٢٠٢٠، أي ما يعادل (٧هكتارات)^(١) لتوفير المجال المناسب لتغطية النقص الحاصل في المساحات المخصصة للمدارس الابتدائية ، ويمكن اختزال تلك المساحة كما هو معمول حالياً في المدينة عن طريق البناء العمودي، بعد تهدم المدارس القديمة وتحويلها إلى مدرستان محل المدرسة الواحدة القديمة .

ج- الكفاءة العددية والمساحية ودرجة العجز للمدارس الثانوية

يعد التعليم الثانوي (المتوسطة - الثانوي) مرحلة دراسية مهمة وركيزة أساسية من ركائز التخطيط لتنمية الموارد البشرية، ولكونه عملية إنماء بشري وإعداد للطاقات التي يحتاج إليها المجتمع لتحديثه ولتحقيق التنمية الشاملة في المستقبل^(٢) ، يتضح من الجدول (٣١) أن مدينة شط العرب ضمت (١٢) مدرسة ثانوية موزعة على بعض أحياء المدينة ، وبشكل لا يتناسب مع الحجم السكاني لكل حي ، وبحسب المعيار السكاني الذي يفرض بضره وجود مدرسة ثانوية لكل (١٠٠٠٠ نسمة) ، فأن المدينة تحتاج إلى أعداد إضافية للمدارس الثانوية تبلغ (٦) مدارس لتحقيق المعيار السكاني ، لكن هذا لا يعني أن الزيادة هي كفاية الخدمة التعليمية الثانوية بقدر ما هناك سوء توزيع مكاني للمدارس الثانوية في المدينة.

وعند مقارنة مساحة المدارس الثانوية مع المعيار المساحي الذي حدد ضرورة أن تكون المساحة المخصصة للطلاب الواحد في المدارس الثانوية (٢٠-٢٢ م^٢) ، وللمدارس المتوسطة

* أقل معيار مساحي للمدارس الابتدائية (٢٥٠٠٠ م^٢) .

(١) حسب المساحة باستخدام برنامج Arc Gis 10.2 .

(٢) علي لفتة سعيد وإيمان عبد الحسين شعلان ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية ، مجلة البحوث

الجغرافية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٢ ، ص٣٢٢.

(٢٥ م)، وللمدارس الإعدادية ، في حين نجد أن مدينة شط العرب تبلغ مساحة المدارس الثانوية فيها (٦٠٠٠٠ م^٢) * لعام ٢٠٢٠ ، بحيث يكون نصيب كل طالب هو (٣،٤ م^٢) من المساحة الكلية وهو معدل منخفض جدا مقارنة بالمعيار المحلي ، ويعود هذا الأمر إلى تزايد الإقبال على التعليم الثانوي مع قلة أعداد المدارس المخصصة لهذا المستوى من التعليم ، ومع ذلك فإن مدينة شط العرب بحاجة إلى مساحة إضافية تقدر بـ (٦ هكتارات) لتوفير المساحة المناسبة للأعداد الملتحقة من الطلبة بغية تخفيف الضغط الواقع على المدارس الثانوية، حتى يصل عددها وفق المعيار المحدد مدرسة ثانوية واحدة لكل (١٠٠٠٠) نسمة. وبصورة عامة يمكن اختزال المساحة المطلوبة عن طريق البناء العمودي كما اتضح آنفاً .

٣. المعايير التربوية للمؤسسات التعليمية في مدينة شط العرب

مدينة شط العرب المركز الإداري لقضاء شط العرب وبالتالي فهي تستحوذ على أكبر قدر من توزيع المؤسسات الخدمية ومنها الخدمات التعليمية بمختلف مراحلها ، إذ تمتاز بثقل سكاني كبير إذا ما قورن مع بقية المستقرات الريفية لمركز قضاء شط العرب ، من ضمنها ناحية النشوة الواقعة ضمن حيز قضاء شط العرب ، ولغرض تشخيص حجم الخدمة التعليمية المقدمة لسكان المدينة لابد من دراسة المؤشرات التربوية بغية إعطاء مؤشر حقيقي عن طبيعة المدارس الابتدائية والثانوية في المدينة، ومقارنتها بعدد التلاميذ/ الطلاب ، إذ إن المؤشرات تخضع إلى عدة معايير تخطيطية لخدمات التعليم الابتدائي والثانوي بحسب الآتي :

المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية
١. تلميذ / مدرسة	طالب / مدرسة
٢. شعبة / تلميذ	طالب / شعبة
٣. تلميذ/ معلم	طالب / مدرس

١. المعايير التربوية للمدارس الابتدائية في المدينة

يتضح من الجدول (٣٢) بعض المؤشرات التربوية بحسب المعايير المحلية للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩ :

أ - معيار تلميذ / مدرسة

يوضح هذا المعيار مقدار عدد التلاميذ لكل مدرسة ابتدائية واحدة ، بمعنى يشير إلى النسبة بين عدد التلاميذ إلى عدد المدارس الابتدائية التي تضم من المفترض (٦-١٢) شعبة لكل

* أقل معيار مساحي للمدارس الثانوية (٢٠٠٠ م^٢).

مدرسة ، فضلاً عن ذلك تخصص قدر الإمكان أماكن لاستراحة المعلمين والمعلمات، وساحات مفتوحة تخصص للحدائق والمرافق الأخرى ، لأن المدرسة مكان مخصص لتعليم التلاميذ (القراءة والكتابة وتنمية قدرتهم اللغوية والمعرفية)، كما تعد المدرسة أحد الخدمات التعليمية المادية الرئيسة المكملة لخدمة الكادر التعليمي .

نلاحظ بحسب الجدول (٣٢) بأن عدد المدارس الابتدائية في مدينة شط العرب بلغت (٢٢) مدرسة، تشغل (١٠) بنايات ، موزعة بشكل غير متساوٍ بين أحياء مدينة شط العرب، أما مجموع عدد التلاميذ فيها فقد بلغ (١١٨٢٠) تلميذاً بمعدل عدد تلاميذ لكل مدرسة ٥٣٤ تلميذ/ مدرسة ، وهو عدد مرتفع بالقياس لعدد المدارس للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، إذا ما قورن مع المعيار التخطيطي الذي حدد ضرورة أن يكون المعيار (تلميذ / مدرسة) ما بين (٣٠٠-٣٦٩) تلميذ لكل مدرسة ابتدائية ، مما يشير إلى زيادة في أعداد التلاميذ وعدم قدرة المدارس المتوفرة على استيعاب هذه الزيادة في المدينة ، في حين أن هناك تباعدا نسبيا لمعظم الأحياء السكنية، مما يؤكد عدم اقتضار هذه المشكلة على حي سكني دون آخر ، إذ سجل أعلى معدل لتلميذ / مدرسة في حي الجامعة بواقع (٨١٩) تلميذ/ مدرسة ، وأدنى معدل سجل في حي كوت زعير بواقع (٣٤٥) تلميذ/ معلم ، ويعزى سبب ذلك إلى أن في حي الجامعة كثافة سكانية مرتفعة بالمقارنة مع حادثة المدارس في حي كوت زعير .

ب - معيار (تلميذ / شعبة)

يشير هذا المعيار إلى عدد التلاميذ لكل شعبة ، بمعنى توضيح العلاقة بين عدد التلاميذ إلى عدد الشعب (الصفوف)^(*) ، ونظرا لأهمية توفير الشعب للتلاميذ بشكل متوازن لذلك حدد المعيار التخطيطي ضرورة أن يكون (٢٥-٣٦) تلميذ/ شعبة في المدرسة الواحدة ، وعند مقارنة هذا المعيار مع منطقة الدراسة وبحسب الجدول (٣٢) نلاحظ أن المعدل العام بلغ (٤٥) تلميذ/ شعبة، وهو أعلى من المعيار التخطيطي أعلاه ، إذ سجل أعلى معدل في حي الجوادين بواقع (٥٧،٧) تلميذ/ شعبة، وأدنى معدل سجل في حي كوت زعير (٣٨،٣) تلميذ/ شعبة ، وقد تباين وجود التلاميذ لكل شعبة بحسب أعداد المدارس في بعض أحياء مدينة شط العرب.

(*) يقصد بـ (الشعب) المكان المخصص الذي يضم التلاميذ في المدرسة لتلقي العلم والمعرفة ضمن مرحلة من مراحل التعليم الابتدائي (

ج - معيار (تلميذ / معلم)

يمثل هذا المعيار نسبة عدد التلاميذ لعدد المعلمين لكل مدرسة ، وكلما ارتفع عدد التلاميذ لابد أن يرافق ذلك زيادة ملحوظة في عدد المعلمين ، وفي حالة زيادة أعداد التلاميذ

جدول (٣٢)

عدد المدارس الابتدائية والتلاميذ والكادر التعليمي ومعدلاتهما في مدينة شط العرب
حسب الأحياء السكنية للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩

ت	الأحياء السكنية	عدد المدارس	%	عدد			المعدل		
				الشعب	التلاميذ	المعلمين	تلميذ/ مدرسة	تلميذ/ شعبية	تلميذ/ معلم
١	كردلان	٤	١٨,٢	٤٣	١٨٨٠	٧٨	٤٧٠	٤٣,٧	٢٤
٢	الأندلس	٧	٣١,٨	٩٠	٣٧٣٧	١٥٣	٥٣٤	٤١,٥	٢٤
٣	الجاحظ	٢	٩,١	٢٦	١٠٢٠	٤٨	٥١٠	٣٩,٢	٢١
٤	الغدير	٢	٩,١	٢٦	١٢٩١	٤٣	٦٤٥	٤٩,٦	٣٠
٥	الجامعة	٢	٩,١	٣٥	١٦٣٩	٥١	٨١٩	٤٦,٨	٣٢
٦	قاطع الجيش	٢	٩,١	٢٨	١٢١٧	٤٦	٦٠٨	٤٣,٥	٢٦
٧	الجوادين	١	٤,٥	٦	٣٤٦	٥	٣٤٦	٥٧,٧	٦٩
٨	كوت زعير	٢	٩,١	١٨	٦٩٠	٣١	٣٤٥	٣٨,٣	٢٢
٩	مركز الدفاع المدني	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠	الأكواد	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	الحبانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢	العسكري	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	الشهداء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	الشهداء والمهجرين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	الزراعة والدواجن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	الموظفين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع		٢٢	١٠٠	٢٧٢	١١٨٢٠	٤٥٥	٤٢٧٧	٣٦٠,٣	٢٤٨
المعدل							٥٣٤	٤٥	٣١

المصدر: (١) جدول (٢٨)

(٢) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري ٢٠١٠ ، ص ١٩-٢٠ .

(٣) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية ، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٥٢ .

وانخفاض أعداد المعلمين فهذا يسهم بالتأكيد في انخفاض كفاءة الخدمة المقدمة ، إذ نلاحظ أن المعيار قد حدد (١٨-٢٥) تلميذ/ معلم ، ومع أن مجموع عدد التلاميذ قد سجل (١١٨٢٠) تلميذ ، وعدد المعلمين قد بلغ (٤٥٥) معلم ، وعند تطبيق المعيار على عموم مدينة شط العرب الذي سجل (٣١) تلميذ/ معلم للسنة الدراسية (٢٠١٩-٢٠٢٠) نلاحظ أنه أعلى من المعيار التخطيطي المذكور ، وبالتالي يفسر لنا وجود عجز في أعداد المعلمين وفق هذا المعيار ، إذ سجل أعلى عجز في معيار تلميذ/ معلم في حي الجوادين بواقع (٦٩) تلميذ/ معلم، وهي أعلى بعدة أضعاف من المعيار المحلي ، وهذا يدل على انخفاض أعداد المعلمين إذا ما قورن بأعداد التلاميذ في الحي ذاته ، وأدنى معدل سجل لحي الجاحظ بواقع (٢١) تلميذ/ معلم وذلك لزيادة أعداد المعلمين في الحي ذاته.

٢. المعايير التربوية للمدارس الثانوية في المدينة

أ - معيار طالب / مدرسة

من خلال المؤشرات التربوية في المدينة ، ومنها مؤشر عدد الطلبة في المدرسة الواحدة ، سجل معدل المدارس الثانوية في منطقة الدراسة (٦٧٣) طالباً/ مدرسة، وهو أعلى من المعيار المحلي الذي حدد (٤٨٠-٥١٠) طالباً/مدرسة ، وأن هذا المؤشر يدل على سلبية الكفاءة الوظيفية في هذه الخدمة من حيث إجمالي الطلبة في كل مدرسة البالغة (٧٦٤٢) طالب / طالبة، جدول (٣٣) ، وقد سجل أعلى معدل في حي الغدير بواقع (٨٨٥) طالب/ مدرسة ، وأدنى معدل سجل في حي الأكوات بواقع (٤٢٢) طالب/ مدرسة ، ويعزى سبب الارتفاع في حي الغدير بالمقارنة مع حي الأكوات إلى الزيادة السكانية المتنامية في حي الغدير، وبالتالي شكل ضغطاً على الخدمات التعليمية ضمن هذا الحي ، بمعنى أنه قد انعكس على القدرة الاستيعابية للمدارس نتيجة للكثافة السكانية العالية بتأثير الزيادة الطبيعية (الولادات) ، فضلاً عن عامل الهجرة .

ب - معيار (طالب / شعبة)

يلاحظ من الجدول (٣٣) أن مؤشر عدد الطلبة لمدينة شط العرب ضمن الشعبة الواحدة بلغ (٤٩،٧) طالباً/ شعبة ، وهو أعلى من المعيار المحلي البالغ (٣٠) طالب/ شعبة بـ (مرتين)، إذ سجلت أعلى معدل في حي الغدير بواقع (٧٣،٣) طالب / شعبة ، وأدنى معدل سجل في حي الأكوات بواقع (١٨،٣) طالباً / شعبة) ، وبجميع الأحوال يعد هذا المؤشر الأعلى في مدينة شط العرب حسب الأحياء السكنية .

ج - معيار (طالب / مدرس)

إن مؤشر معدل الطلبة في هذه المرحلة بلغ (١٩) طالباً/ مدرساً، وهو أدنى بقليل من المعيار المحلي المعتمد عليه البالغ (٢٠) طالباً/مدرساً ، لكن مقابل ذلك سجل هذا المعيار وصول الحد الأعلى بالنسبة لحي كردلان بواقع (٣٠) طالباً/ مدرس ، وأدنى معدل في حي الأكوات بواقع

(٩) طلاب/ مدرس ، ويعزى ذلك إلى قلة عدد الكادر التدريسي على الملاك الدائم في عموم المدارس في المدينة مع حجم أعداد الطلبة في المدارس الثانوية .

جدول (٣٣)

عدد المدارس الثانوية والطلاب والكادر التعليمي ومعدلاتهما في مدينة شط العرب
حسب الأحياء السكنية للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩

ت	الأحياء السكنية	عدد المدارس	%	عدد			المعدل		
				الشعب	الطلاب	المدرسين	طالب/ مدرسة	طالب/ شعبة	طالب/ مدرس
١	كردلان	٢	١٦,٧	٢١	١٤٦٥	٤٨	٧٣٢	٦٩,٨	٣٠
٢	الأندلس	٤	٣٣,٤	٥٠	٢٠٣١	١٣٧	٥٠٨	٤٠,٦	١٥
٣	الجاحظ	٢	١٦,٧	٢٨	١٣٤٣	٦٨	٦٧١	٤٨	٢٠
٤	الغدير	١	٨,٣	١٢	٨٨٥	٣٨	٨٨٥	٧٣,٧	٢٣
٥	الجامعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	قاطع الجيش	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧	الجوادين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨	كوت زعير	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	مركز الدفاع المدني	١	٨,٣	١٣	٧٦٩	٣٨	٧٦٩	٥٩,١	٢٠
١٠	الأكواد	١	٨,٣	٢٣	٤٢٢	٤٥	٤٢٢	١٨,٣	٩
١١	الحياينة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢	العسكري	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	الشهداء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	الشهداء والمهجرين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	الزراعة والدواجن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	الموظفين	١	٨,٣	١٩	٧٢٧	٥٢	٧٢٧	٣٨,٣	١٤
	المجموع	١٢	١٠٠	١٦٦	٧٦٤٢	٤٢٦	٤٧١٤	٣٤٧,٨	١٣١
	المعدل						٦٧٣	٤٩,٧	١٩

المصدر: (١) جدول (٣٠)

(٢) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري ٢٠١٠ ، ص ١٩-٢٠ .

(٣) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية ، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٥٢ .

الفصل التاسع

الخدمات الصحية

- أولاً : المفاهيم الأساسية المتعلقة بالخدمات الصحية
- ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الخدمات الصحية في المدن
- ثالثاً : المعايير المستخدمة لقياس مستوى كفاءة المؤسسات الصحية في المدن
- رابعاً : العوامل البشرية المؤثرة في توزيع الخدمات الصحية في المدن العراقية
- خامساً : دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة الخدمات الصحية في مدينة القرنة
- سادساً : المؤشرات العامة (سهولة الوصول ودرجة الرضا)

الفصل التاسع

الخدمات الصحية

الخدمات الصحية هي حق مشروع لكل إنسان ، وهي من الخدمات الأساسية في المدن ، كونها ترتبط بصحة الفرد والمجتمع ، ووسيلة فعالة لبقاء الفرد البشري حيويًا منتجًا وقادرًا على مزاولة أعماله المختلفة ، في حين يتمثل البعد الآخر بالإمكانات البشرية المتعلقة بقوة العمل في المجال الصحي^(١) .

يتناول الفصل دراسة تفصيلية عن واقع الخدمات الصحية في المدن الحضرية ، من حيث المفاهيم التي تتعلق بالخدمات الدينية، ومعرفة مقدار نسبها المساحية في المدن ، ومن ثم التعرض إلى دراسة أهم العوامل التي تحكم في توزيعها ، وبالتالي دراسة المعايير العددية والمساحية من خلال إيضاح المؤشرات المحلية والعالمية ، وفي النهاية نتناول دراسة تطبيقية عن كفاءة الخدمات الصحية في مدينة القرنة .

أولاً : المفاهيم الأساسية المتعلقة بالخدمات الصحية

توجد عدة مفاهيم أساسية تتعلق بالخدمات الصحية المتوفرة في المدن ، التي يمكن إيجازها بالمصطلحات الآتية :

١. الصحة :

هي غياب المرض الظاهر وخلو الإنسان من العجز والعلل ، وقد عرفت منظمة الصحة العالمية بأنها: (حالة السلامة البدنية والنفسية والاجتماعية الكاملة وليس مجرد غياب المرض أو عدم الاتزان)^(٢) .

٢. الخدمات الصحية العلاجية :

هي مجمل الخدمات التي يقدمها القطاع الصحي على مستوى الدولة بشكل عام والمراكز الحضرية بشكل خاص ، سواء أكانت خدمات صحية علاجية موجهة للأفراد، أو خدمات وقائية تكون موجهة للمجتمع والبيئة الإنتاجية، مثل إنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية ،

(١) إبراهيم حاجم لازم الحلفي ، التحليل المكاني لكفاءة الخدمات المجتمعية في مدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٥ .

(٢) كرنك خالد كرم ، تحليل الخدمات الصحية في المستشفيات الرئيسة في مدينة أربيل للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥) ، المجلد ٨ ، العدد ١٦ ، ٢٠١٦ ، ص ٣٦٤ .

فضلا عن الأجهزة الطبية المختلفة ، إن الغاية الأساسية من تقديم الخدمات الطبية للسكان هو رفع المستوى الصحي وعلاجهم ووقايتهم من الأمراض المعدية^(١).

٣. الرعاية الطبية التشخيصية :

هي مجمل الخدمات التي تقدمها عموم المؤسسات الصحية، مثل الخدمات المتعلقة بالتشخيص والعلاج والتأهيل الاجتماعي والنفسي ، وكل ما يرتبط بها من خدمات أخرى (الفحوص المختبرية ، والتحاليل الطبية ، وخدمات الطوارئ ، والعيادات الخارجية ، وصور الأشعة ، والتمريض ، والخدمات الصيدلانية والغذائية^(٢) .

٤. الرعاية الصحية

هي مجمل الخدمات التي تقدم للأسر ، وتشمل جميع الخدمات الصحية التي تتعلق بالأسر والأطفال والمسنين وهي : (تنظيم الأسر ورعاية الأمومة والطفل ، والوقاية من الأمراض المتوطنة ، والتطعيم ضد الأمراض المعدية ، ورعاية المسنين) ، إذ لابد من توافر الموارد البشرية والمالية ، والدعم المالي ، والتنظيم ، بغية تقديم خدمة الرعاية الصحية المتكاملة لجميع السكان دون استثناء^(٣) .

٥. المستشفى:

المستشفى هي مؤسسة صحية علاجية ووقائية تشخيصية جراحية، مزودة بشكل دائم بمختلف الأجهزة والأسرة لغرض توفير الرعاية المتكاملة للمرضى، تدار من قبل أطباء ذات كفاءات ومهارات عالية ، وهي مسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية المتكاملة ولاسيما إقامة مقبولة للمرضى الراقدين فيها، ورعاية طبية تمريضية فعالة للمجتمع بكافة أطيافه ، وتأتي أهميتها من خلال دورها الصحي الذي تمارسه ومدى تقديمها الخدمات العلاجية والوقائية بغية تحسين صحة السكان وتأهيلهم^(٤) .

(١) محمد حسن إبراهيم مراد ، خدمات الرعاية الصحية وآليات تطويرها ، مجلة كلية الآداب بقنا ، العدد ٥٢ ، الجزء الثالث ، ٢٠٢١ ، ص ٣٤٩ .

(٢) مرتضى مظفر سهر الكعي و سلمان مغامس عبود ، الإقليم الوظيفي للخدمات الصحية في مدينة الزبير لعام ٢٠٢٠ ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٩٦ ، المجلد الثاني ، ٢٠٢١ ، ص ١٨٦ .

(٣) مدحت محمد العزب ، المفاهيم الأساسية في إدارة الخدمات الصحية ، الطبعة الأولى ، دار سليل الفراغة للنشر ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٩ .

(٤) بشير إبراهيم الطيف وآخرون ، خدمات المدن ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٦ .

فضلا عن ذلك فإن المستشفى لها مزايا أخرى ولاسيما في توفير (اللقاحات للأطفال ، ورعاية الحوامل ، وتقديم الخدمات الصحية لطلبة المدارس ، والرصد الوبائي من خلال الجولات الميدانية للسكان في بيئتهم المنزلية وبإشراف كوادر طبية متخصصة) ، كما يكفل المستشفى للمريض الداخلي مأوى وإقامة طبية وتمريضية مقبولة، ولاسيما للمرضى الراقيدين بشكل فعال، كما تعد المستشفيات مواقع أساسية ومركزاً لتدريب العاملين في المجال الصحي ولإجراء البحوث الطبية والاجتماعية^(١).

تنقسم المستشفيات على نوعين: **مستشفى عام** وهو المستشفى الذي يقدم رعاية طبية وتمريضية لأكثر من فرع من الفروع الطبية، كالمستشفى الذي يحتوي على أجنحة مخصصة للأمراض الباطنية وأمراض الأطفال والجراحة العامة والأمراض النسائية وغيرها ، والنوع الآخر **مستشفى تخصصي** وهو الذي يقدم رعاية طبية وتمريضية في مجال اختصاص واحد في الغالب كـمستشفى جراحة الجملة العصبية، أو مستشفى الأطفال، أو النسائية والتوليد، أو العيون وغيرها ، كما تعامل المراكز التخصصية التي تحتوي على أسرة رقود معاملة المستشفى التخصصي، ويتميز هذا النوع من المستشفيات بأنها ذات طبيعة تخصصية في نوع معين من التخصصات الطبية، وتستقبل المرضى المصابين بأنواع معينة من الأمراض^(٢).

٦. مراكز الصحة الأولية

تأتي مراكز الرعاية الصحية الأولية بالمرتبة الثانية من حيث السلم الهرمي للوظيفة الصحية في المدن ، إذ تقدم خدماتها الصحية لسكان المدينة فضلاً عن توفير اللقاحات للأطفال وبجداول زمنية بدءاً من الولادة إلى عمر السنة الخامسة ، وكذلك رعاية الحوامل، وتقديم الخدمات العلاجية لطلبة المدارس، وتقديم الإسعافات الأولية بالحالات الطارئة ، فضلاً عن تقديم خدمات صحية أخرى لتحسين الصحة وخدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية^(٣).

٧. العيادات الشعبية :

تم إنشاء هذا النوع من العيادات بموجب القانون رقم (١٩٢) لسنة ١٩٧٠ لتأمين الخدمات الصحية الطبية والعلاجية لعموم السكان وبتكاليف منخفضة نسبياً؛ بغية تجنبهم

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي وإبراهيم حاجم لازم ، الكفاءة الوظيفية للخدمات الصحية في مدينة القرنة ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، المجلد ٤١ ، ٢٠٢١ ، ص ٤٧٩ .

(٢) صباح حسن علي وحسين جعاز ناصر ، واقع الخدمات الصحية في مدينة السماوة وكفاءة توزيع مؤسساتها ، مجلة

البحوث الجغرافية ، العدد ١٤ ، ص ١٨١ .

(٣) حسين جعاز ناصر ، واقع التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة الديوانية وكفاءتها لعام ٢٠٠٧ ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد ١١ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨ م ، ص ٣١٤ .

القطاع الخاص ذات الأسعار المرتفعة ، وتم توسع نطاق هذه الخدمات لتشمل المناطق الريفية ، إذ بلغ عدد العيادات الشعبية في عام ١٩٨٥ (٥٠٠) عيادة شعبية^(١) ، وفي عام ١٩٨٥ صدر قانون آخر يجيز للعيادات الشعبية أن تكون مستقلة من حيث الوضع المادي والإداري مع ارتباطها بوزارة الصحة ، حتى أن مرتبات المنتسبين للعيادات الشعبية أصبحت ذات تمويل ذاتي بعد رفع الرسوم الضريبية منها ، ومن الملاحظ أن طبيعة الأمراض التي تستقبلها العيادات الطبية الشعبية هي أمراض عامة ومزمنة ، أضيف لها علاج الأسنان والسونار ، والأشعة والأجهزة المختبرية ، وعموماً فالعيادات الشعبية تستقبل الراغبين بالحصول على إجازة السوق من خلال فحص النظر أو لإجراءات التوظيف في المؤسسات الحكومية كافة.

٨. المجمعات الطبية التعاونية :

هي الوجه الآخر للتسهيلات الصحية وهي تستغل بناية مؤجرة دائماً ، وغالباً ما يخصص لها الطابق الثاني أو الطوابق الأعلى من الأبنية ، كما تدار العيادات التعاونية بكوادر طبية مختلفة ، تقدم الخدمة الصحية للسكان بأسعار رمزية تناسب الإمكانيات المادية لسكان المنطقة ، أسست المجمعات الطبية التعاونية بقرار من مجلس قيادة الثورة المنحل لعام ٢٠٠١ ، بغية التخفيف من الضغط على المؤسسات الصحية الحكومية^(٢) .

٩. العيادات الطبية الخاصة :

هي مكاتب أو شقق متكاملة تعد كعيادات صحية مؤجرة لبعض الكوادر الصحية التي تعمل في القطاع الحكومي والبعض الآخر من الأطباء غير منتسب ضمن تشكيلات وزارة الصحة ، غالباً ما يكون دوامها الرسمي بعد الظهر ، إذ يزاول طبيب أو مجموعة أطباء في عيادات خاصة مزودة بأحدث الأجهزة وأغلاها ثمناً ، إذا ما قورنت مع الأجهزة الطبية القديمة نسبياً ذات الأعداد القليلة جداً التي تملكها المستشفيات الحكومية ، على اعتبار أن العيادات الخاصة ذات ملكية فردية وبالتالي تكون غير مدعومة وتمتاز بارتفاع أسعار المعاينة والتشخيص والعمليات ، ويبدو أن العيادات الطبية الخاصة موجهة للطبقات الاجتماعية المتوسطة والمرتفعة ولا تستقبل سكان الطبقات الفقيرة ، وبالتالي يعاني الفرد العراقي من صعوبة التشافي في العيادات الخاصة .

(١) نوال جمعة جابر الوزان ، التوزيع الجغرافي لمراكز الرعاية الصحية الأولية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن

رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩ .

(٢) مدحت محمد العزب ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

١٠. المراكز الصحية التخصصية :

هي نوع من المؤسسات الصحية المنشرة في بعض المدن الرئيسية ، وظيفتها معالجة نوع محدد من الأمراض ، مثل الأمراض (الصدرية ، وطب الأسنان ، وأمراض السرطان وغيرها) ، وغالباً ما تلحق مع المستشفيات أو تكون منفصلة عنها .

ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الخدمات الصحية في المدن

يشكل هذا الاستخدام أهمية كبيرة بالنسبة للسكان ، لذلك فهي تقام في مواقع مميزة من أرض المدينة ، إذ تتوزع بحسب مراتبها وأهميتها ومستوى خدماتها ، إذ تتوزع بين المستشفيات الحكومية والأهلية إلى المستوصفات الطبية والمراكز الصحية والعيادات الشعبية وغيرها ، يعتمد توزيعها على عدة عوامل ومتغيرات من أهمها (الموقع الجغرافي ، والكثافة السكانية ، وشبكة النقل) ، كما يخضع توزيعها ومساحاتها لقوانين الجذب والتنافر الوظيفي على أرض المدينة تحت تأثير قوانين سعر الأرض والإيجارات ^(١) .

تعد الخدمات الصحية من الخدمات المساحية ، بمعنى أنها تشغل مساحة من نسيج المدن ، وهذه المساحات تتباين ما بين مركز حضري وآخر ، وهذا يفسر بحسب التوزيع المثالي في المدن أن تشغل نسبة (٢ - ٤ %) من مساحة المدينة المعمورة ، وبطبيعة الحال تختلف ما بين المدن العراقية بحسب العوامل المشار إليها آنفاً ، فنلاحظ أن مدينة الرمادي شغلت المساحة المخصصة للخدمات الصحية (٣ %) من مجمل مساحة المدينة لعام ١٩٩٠ ، وكانت في مدينة البصرة نسبة مقدارها (٤ ، ١ %) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠١٦ ^(٢) ، أما في مدينة عفك التابعة لمحافظة القادسية فقد بلغت نسبة المساحة المخصصة للخدمات الصحية (٣ ، ٠ %) من إجمالي مساحة المدينة لعام ٢٠١٦ ^(٣) ، أما مدينة الفاو فبلغت نسبة المساحة المخصصة للخدمات الصحية (٣ ، ٧ %) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠١٨ ^(٤) ، فلي حين

(١) عثمان محمد غنيم وآخرون ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، دار المنهجية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٦ ، ص ٢١٩ .

(٢) ينظر جدول (١٣) .

(٣) رافد موسى عبد حسون ورغد عبد الحسين حمزة ، التوزيع المكاني للخدمات الصحية في مدينة عفك العراقية وكفاءتها الوظيفية ، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٨ ، ص ٣٦٧ .

(٤) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل الكمي لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفاو لعام ٢٠١٨ (دراسة في جغرافية المدن) ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٨٧ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٤٠ .

سجلت في مدينة سامراء نسبة (٤٤,٠%) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠٢١^(١).

من الاستعراض السابق يتضح أنه في عموم المدن العراقية لا يوجد توافق بين الحجم المساحي المخصص للخدمات الصحية مع المعايير المحلية التي حددت بضرورة تخصيص مساحي نسبته (٢-٤%) من مجمل مساحة المدن ، وهذا مؤشر واضح إلى هيمنة العوامل البشرية على الانخفاض المساحي المخصص للخدمات بصورة عامة ، والخدمات الصحية بصورة خاصة ، مما أثر بشكل سلبي على نوعية الخدمة التي تقدمها المؤسسات الصحية لسكان المدن ، على اعتبار أن الصحة تمثل ظاهرة إنسانية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية على سكان المدن ، وتصب في خدمة الإنسان الذي يعد أعلى قيمة من ناحية موارد الدول^(٢)، لذلك فالصحة هبة مقدمة لانتفاع السكان منها في وقت واحد وهي متاحة للجميع وترتبط بشكل أساسي بالجودة فهي مرتبطة بحياة الإنسان وشفائه وليست مرتبطة بالتعويض أو إعادة الشراء^(٣).

ثالثاً : المعايير المستخدمة لقياس كفاءة المؤسسات الصحية في المدن

تحتل مسألة الكفاءة الوظيفية أهمية خاصة بالنسبة للخدمات الصحية ، وذلك لطبيعة متغيراتها التي تتسم بالكلفة العالية وطول مدة تهيئتها من حيث التشييد والتأسيس وإعداد الكوادر الصحية ، وإن تقييم الخدمات الصحية في المدن يعتمد على جملة من المعايير الكمية والوصفية ، التي تحدد من خلالها مدى كفاءة تلك الخدمات ، على اعتبار أن الارتقاء بالواقع الصحي يتطلب تقديم خدمة متميزة للمواطنين القاطنين ضمن الوحدة الإدارية التي وزعت فيها تلك الخدمات ، ويشمل ذلك تحقيق أعداد الأطباء مثلاً قياساً لعدد السكان ، ويسري الحال ذاته لبقية التخصصات الطبية الأخرى ، بمعنى آخر تشير الكفاءة إلى حالة التوزيع المنتظم للمؤسسات الصحية، والعناصر العاملة فيها، والموارد المستخدمة في إنشاء هذه المؤسسات، وكيفية تجهيزها بمختلف الأجهزة والمعدات الطبية بأقل الجهود والوقت؛ بغية تحقق أهدافها المرجوة التي وضعت من أجلها .

(١) بهاء الدين محمد شهاب ، تقوم كفاءة الخدمات الصحية العامة في مدينة سامراء لعام ٢٠٢١ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٧ ، الجزء الأول ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٤١.

(٢) ضرغام خالد عبد الوهاب ، واقع توزيع الخدمات الصحية ومستويات كفاءتها في مدينة النجف الأشرف ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٩.

(٣) عبد العزيز سلطان العنقري وعبد الحميد عبد الفتاح ، تخطيط الخدمات الصحية ، الطبعة الأولى ، جامعة الطائف ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٤ ، ص ٢١.



المؤشرات الخاصة بكفاءة العاملين في المؤسسات الصحية في المدن

وهي مجموعة من المعايير الكمية البشرية التي تتحدد بأعداد العاملين في القطاع الصحي ومقارنتها بحجم السكان، وبالتالي فهي أحد الأدوات المهمة التي تقيس مدى كفاءة الخدمات الصحية من خلال مقدمي الخدمة، ولاسيما الكوادر الطبية والصحية والإدارية إلى الجهة المستفيدة وهم السكان الراغبين بمستوى أفضل من الخدمات الصحية، ينظر جدول (٣٤) .

جدول (٣٤)

المعايير التخطيطية المستخدمة في حساب كفاءة العاملين للمؤسسات الصحية في المدن

ت	مؤشرات المعيار	المحلي	العالمي
١	مستشفى/ عدد السكان	١ / ٥٠٠٠٠ نسمة	٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة
٢	مركز صحي/ سكان	١ / ١٠٠٠٠ نسمة	-
٣	طبيب عام/ سكان	١ / ١٠٠٠ نسمة	٣٠٠ - ٥٠٠ نسمة
٤	طبيب أسنان / سكان	١ / ٢٠٠٠٠ نسمة	١ / ٢٠٠٠ نسمة
٥	ذوي المهن الصحية / سكان	١ / ٤٠٠ - ٥٠٠ نسمة	١ / ٥٠٠ نسمة
٦	ذوي المهن الصحية/ طبيب	٣ / ١	-
٧	مستشفى - طبيب/ أسرة	٣٠٠ - ٥٠٠ سرير	٨٠ - ١٢٠ سرير
٨	سرير / سكان	١ / ٢٠٠ نسمة	١ / ١٠٠ نسمة
٩	ذوي المهن الصحية / أسرة	٣ / ١	-
١٠	الأطباء / المرضى الراقدين	٢٠ راقداً	-
١١	الصيدلة / السكان	٢٠٠٠٠ نسمة	-
١٢	ذوي المهن الصحية / راقدين	٦ نسمة	-
١٣	طبيب / عدد الأسرة	٥ - ٦ أسرة	-

المصدر : خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص ٣٨٨-٣٩١ .

١. المؤشرات الخاصة بالكفاءة المساحية للمؤسسات الصحية في المدن

ترتبط المعايير المساحية بالمقدار المساحي المخصص للخدمات الصحية ومدى توافقها مع المعيار المساحي، الذي أعد من قبل الجهات المعنية ، كما يتضح ذلك من الجدول (٣٥) .

٢. المؤشرات المكانية الخاصة بسهولة الوصول للمؤسسات الصحية في المدن

إن عملية الوصول إلى الخدمات الصحية أمر غاية في الأهمية ، فمن خلالها يمكن قياس كفاءة وتوزيع هذه الخدمات بما يتناسب وكثافة السكان وحاجاتهم وأماكن تجمعهم ، فكلما كان الموقع الجغرافي لهذه الخدمة مناسباً ضمن الحي السكني سهلت عملية الوصول إليها بشكل سهل ومريح ، والجدير بالذكر إن أثر المسافة يبقى واضحاً كعامل مؤثر على حركة السكان

والانتقال في الحيز المكاني ، بوجه عام لابد للمتخصصين أن يأخذوا بنظر الاعتبار أهمية عامل المسافة ودورها في عملية الكلفة وترتيب التوزيعات المكانية للأنشطة البشرية ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول (٣٦)

جدول (٣٥)

المعايير التخطيطية المستخدمة في حساب الكفاءة المساحية للمؤسسات الصحية في المدن

ت	نوع الخدمة	عدد السكان نسمة	مساحة الخدمة (م ^٢)
١	مستشفى عام	٦٠٠٠٠-٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠ م ^٢
٢	مستشفى أطفال	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠ م ^٢
٣	مركز صحي	٤٠٠٠٠-١٥٠٠٠	٣٠٠٠-٥٠٠٠ م ^٢
٤	مركز رعاية الطفولة والأمومة	١٥٠٠٠-٥٠٠٠	٧٥٠ م ^٢
٥	مستشفى ولادة	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠ م ^٢
٦	مساحة السرير	-	١٠٠ م ^٢

المصدر : (١) خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص ٣٨٨ .

(٢) رعد ياسين محمد وإبراهيم حاجم لازم ، تقييم كفاءة الخدمات الصحية في مدينة العمارة لعام ٢٠١٦ ، مجلة حولية المنتدى ، العدد الرابع عشر ، آذار ، ٢٠١٨ ، ص ٣٠٠

جدول (٣٦)

المعايير التخطيطية المستخدمة بسهولة الوصول للمؤسسات الصحية في المدن

ت	نوع الخدمة	المسافة م ^٢	الزمن (دقائق)
١	سهولة الوصول (مستشفى / سكان)	٤٠٠ م ^٢	١٥-٢٠ دقيقة
٢	سهولة الوصول (مركز صحي / سكان)	٨٠٠ م ^٢	١٠ دقائق

خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ص ٣٩١ .

رابعاً: العوامل البشرية المؤثرة في توزيع الخدمات الصحية في المدن العراقية

إن أغلب الدراسات التي تعرضت للخدمات الصحية لم تأخذ بالحسبان أهمية العوامل البشرية في توزيعها ، إذ تؤدي العوامل دوراً كبيراً في تفاوت توزيع الخدمات الصحية في المدن ، ويمكن إيضاحها على النحو الآتي :

١. الموقع الجغرافي

يؤدي الموقع الجغرافي دوراً بارزاً في توزيع الخدمات في المدن بصورة عامة والخدمات الصحية بصورة خاصة ، ففي المدن الرئيسة المكتظة سكانياً ، نجد أن الجهات التخطيطية والتنفيذية تقوم بتوزيع المؤسسات الصحية بمختلف أنواعها في مواقع محددة من المدن، مثل توقيع

المستشفيات على شبكة الشوارع الرئيسة أو الثانوية ، فضلاً عن ذلك ينبغي مراعاة أن يكون توزيع المستشفيات وباقي المؤسسات الصحية الأخرى بعيدة عن المناطق الصناعية والمؤسسات التعليمية ، ولا سيما إبعادها عن المناطق التي تكثر فيها الأصوات المرتفعة والضوضاء المستمر ، لما له من تبعات سلبية على المرضى الراقيدين أو المراجعين للمؤسسات الصحية في تلك المدن .

ويبدو أن المدن العراقية قد حافظت نسبياً على المعايير أعلاه ولا سيما في توقيع المؤسسات الصحية وفق الاشتراطات البيئية والصحية منذ خمسينيات القرن العشرين ، بعد تشكيل مجلس الإعمار عام ١٩٥١ ، الذي أنيطت بمهامه تخطيط المدن العراقية وفق ما سمي (التخطيط الحضري والإقليمي) ، وقد استعان مجلس الإعمار بمجموعة من الخبراء العراقيين ، فضلاً عن الاستعانة بالشركات الأجنبية التي أنيطت بمهامها تخطيط وبناء البنى التحتية للمدن العراقية ومنها توزيع المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى على الشوارع الرئيسة أو الثانوية بما يحقق سهولة الوصول واستفادة المواطنين من خدماتها ، وبالتالي أحيل ملف المستشفيات إلى شركات أجنبية قامت ببناء العشرات منها في المدن العراقية ، وشملت المستشفيات التعليمية والتخصصية والأطفال والعسكرية (*) في عموم المدن العراقية منذ ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ، ومن أمثلتها المستشفيات التعليمية في مدن بغداد ، والبصرة ، والناصرية وغيرها . وحالياً المستشفيات هي ذاتها التي تقدم الرعاية الصحية للمواطنين ، ولعل الزيادة السكانية المتنامية في المدن العراقية قد أثقلت كاهل المؤسسات الصحية الحكومية بمختلف تخصصاتها ، وبالتالي لم تستطع تلبية جميع احتياجات المراجعين نظراً لقلّة أعدادها .

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الضوابط المعيارية والقوانين النافذة السابقة ، قد تغيرت جذرياً ولا سيما بعد التغير السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ ، إذ أصبحت تلك القوانين غير فعالة وخير دليل التوجه الحكومي في ترميم المستشفيات دون بنائها من جديد ، إلى جانب ذلك شرعت الجهات الحكومية في إنشاء العديد من المستشفيات في عموم المدن العراقية ، إلاّ إن معظمها لم يكتمل لأسباب وعوامل معروفة ، وبالتالي لا زال التركيز على المستشفيات القديمة لتلبية حاجة المواطنين من الخدمات الصحية .

٢. السياسة الحكومية

السياسة الحكومية هي ما تقوم به الحكومة أو ما تعتزم القيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع ، بهدف توفير الحاجات المطلوبة التي ينشدها المجتمع ، لذلك فهو جهد منظم يهدف إلى تحليل وفهم وتقييم الكيفية التي تمارس بها الحكومة ودورها في خدمة المجتمع ورعاية مصالحه

* مثل مستشفى العسكري في مدينة البصرة الذي تحول اسمه إلى مستشفى الفيحاء .

من ناحية ، وتحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومي من جهة أخرى ، والسياسة الحكومية هي المسؤولة عنها برسم السياسات العامة وبما يتلاءم والتغيرات التي يمر بها البلد^(١). إن الغاية الأسمى للسياسات الحكومية هي توفير مجمل الخدمات المقدمة لسكان المدن وأقاليمها عن طريق توفير التمويل اللازم، وتوفير الموارد المتاحة، وسن القوانين واللوائح، ومحاولة تطبيقها لغرض تشييد المباني للمؤسسات الصحية ، ومن ثم الإنفاق عليها لتقديمها بشكل أفضل للمواطنين ، أدى تحسّن دخل الدولة إلى تخصيص مبالغ كبيرة للوزارات لإصلاح البنى التحتية وفسح المجال للمشاريع الاستثمارية ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، ولكنة أيضا فتح الباب واسعاً للفساد الإداري والمالي ، إذ ازدادت المشاريع الوهمية وسرقة المال العام بشكل كبير جدا حتى حل العراق في أواخر القائمة للبلدان الأكثر فساداً . هذا الأمر ساهم بعدم تحسين القطاع الصحي في العراق بشكل متناسب مع زيادة السكان ، فانخفض معدل أسرة المستشفيات من ١,٧ في عام ١٩٨٠ إلى ١,٢ لكل ألف شخص في عام ٢٠١٩ ، وأمام تدني أعداد المستشفيات التي كان عددها ٣٠٥ في عام ١٩٨٩ أصبحت ٢٩٥ مستشفى عام ٢٠٢٠ ، وأغلب هذه المستشفيات هي بالأساس قديمة التشييد منذ ستينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين، حتى أن البعض منها تجاوز عمرها الافتراضي وتحتاج إلى إعادة بناء من جديد ، والبعض منها مستشفيات كرفانية مؤقتة وضعت خلال أزمة كورونا في العراق لعام ٢٠١٩ ، لذلك نجد أن المستشفيات الحكومية هي أدنى من حيث الأداء الصحي إذا ما قورنت مع المستشفيات الأهلية التي ازدادت بوتيرة متسارعة بعد عام ٢٠٠٣^(٢)، وخير دليل على قصور القطاع الصحي هو وجود العديد من المستشفيات التي استحدثت في المدن العراقية خلال عشرات السنوات ولم تكتمل لحد الآن مثل مستشفى أبي الخصيب في مدينة أبي الخصيب، ومستشفى شط العرب في مدينة شط العرب، وغيرها من المستشفيات التي لازالت هياكل حديدية أو إسمنتية تنتظر استكمالها .

ولا يخفى على المختصين أن الواقع الصحي العراقي متهالك نتيجة لتراكمات وإخفاقات وفساد على مدار عقود من الزمن ، وأولها قلة الموارد المتاحة والمخصصات المالية في القطاع الصحي الحكومي ، وبالتالي فهو أدنى قياساً بما موجود في المستشفيات الأهلية ، لهذا الأمر

(١) ميسون علي حسين ، الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة مجلس محافظة بابل) ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد ٤ ، المجلد ٢٤ ، ٢٠١٦ ، ص ١٠٦٨ .

(٢) منتظر حسن ، الحق في الصحة في العراق (الهياكل الهشة والتحديات المتزايدة) ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ٢٠٢٣ ، ص ١١ .

يفضل السكان التوجه للمستشفيات الأهلية دون المستشفيات الحكومية على الرغم من المبالغ الباهظة التي تتقاضاها تلك المستشفيات ، ويمكن أن نعزو سبب زيادة أعداد المستشفيات الأهلية قياساً بالمستشفيات الحكومية إلى قانون الاستثمار العراقي، الذي شجع القطاع الخاص بالاستحواذ على مساحات واسعة وهي فضاءات المدن التي تركت للتوسع المستقبلي كخدمات، ومن ثم تحولت إلى استثمارات أنسبها تشييد مستشفيات أهلية خدمة لجهات معينة .

إن ما يخص للقطاع الصحي في العراق يعد أمراً مخجلاً جداً، فبحسب برامج الحكومات العراقية المتعاقبة للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢١، والموازنات الاتحادية للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢١ نجد أن مجمل التخصيصات الحكومية للقطاع الصحي لم تبلغ ١,٦% لعام ٢٠١٧ من الناتج المحلي الإجمالي ، إذا ما قورن بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط إذ تخصص تلك البلدان ٤% من ناتجها القومي للقطاع الصحي ، إذ إن موازنة وزارة الصحة العراقية لا تتناسب مع حجم النفقات لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية ورواتب العاملين في القطاع الصحي ، وبالتالي لا يوجد توجه حكومي حقيقي لمعالجة التحديات في القطاع الصحي الحكومي ، وتكفي الإشارة إلى أنه في عام ٢٠١٨ بلغ حجم الموازنة البالغة نسبتها ٣٧% من إجمالي الإنفاق الصحي قد خصص للمستشفيات ، مقابل ١٦% للرعاية الوقائية و ١٣% للرعاية الأولية في مرافق العيادات الخارجية، وباقي المبالغ خصصت كرواتب للعاملين^(١) ، وهذه مشكلة حقيقية تحتاج وقفة جادة من الحكومة لمعالجة الوضع المتردي في القطاع الصحي .

٣. النمو السكاني

يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان اسم "النمو" ونمو السكان ، الموجب والسالب ، مصدره ثلاثة عوامل هي: المواليد والوفيات والهجرة. فلا يتقرر نمو السكان بعامل واحد وإنما بجميع تلك العوامل^(٢). وقد يتغير التوازن بين هذه العوامل من وقت لآخر ، وقد يتذبذب العدد البشري بين الزيادة والنقصان عبر التاريخ ، إلا إن الاتجاه العالمي في العصور الحديثة يميل نحو الزيادة السكانية .

يعد العراق من البلدان النامية التي ارتفعت فيه الزيادة السكانية منذ أربعينيات القرن العشرين وتحديداً في عام ١٩٤٧، الذي أجري فيه أول تعداد سكاني في العراق ، ويعتبر أول

(١) مقدم الشيباني ، واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ،

بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص ١١-١٢ .

(٢) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) مصدر سابق ، ص ١٧١ .

تعداد سكاني شامل حسب المفهوم الديموغرافي ، إذ تمت العملية خلال يوم واحد في جميع المدن والقصبات باستخدام العد الفعلي ، أما المناطق النائية والأهوار فقد استغرقت العملية شهرا كاملا لاعتمادهم على الأسلوب النظري في عملية العد ، وعلى الرغم من صعوبات التعداد ، إلا إنه يعد حجر الزاوية للتعدادات اللاحقة التي أجريت في العراق^(١).

يتضح من الجدول (٣٧) أن سكان العراق في زيادة مستمرة طويلة مدة التعدادات السكانية، إذ بلغ عد سكان العراق في عام ١٩٤٧ (٤٨٢٦١٨٥) نسمة، ارتفع إلى (٦٣٣٩٩٦٠) نسمة لعام ١٩٥٧ بنسبة (٥٢,٩ %) ، واستمرت الزيادة السكانية طويلة سبعون سنة ليسجل بحسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٤ واقع (٤٦٥٢٨١٣٥) نسمة بنسبة (٥٢,٢ %) .

يظهر مما تقدم أن سكان العراق في زيادة مستمرة خلال (٧٧) سنة ، بتأثير عامل الولادات والهجرة الوافدة ، ويبدو أن الزيادة السكانية في العراق رافقها تطور كبير في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان ، إذ نلاحظ أن العراق من البلدان التي عانت من ارتفاع أعداد وفيات الأطفال الرضع خلال عهدي الاحتلالين العثماني والبريطاني ، ويعزى ذلك إلى رغبة المحتل في نهب خيرات البلدان المحتلة دون الاهتمام بالمستويات التعليمية أو الصحية أو الخدمات الأخرى ، واستمر الحال حتى سبعينات القرن العشرين على أثر تأمين النفط عام ١٩٧٢ وزيادة الواردات المالية بتأثير تصدير النفط العراقي، وبالتالي حدثت قفزة نوعية في المستويات الصحية وزيادة كبيرة في تشييد المؤسسات الصحية في عموم البلاد ، وعلى الرغم من الحروب المتكررة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وحالة الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي، لم تمنع من ارتفاع أعداد السكان في العراق ، وبعد عام ٢٠٠٣ سعت الحكومات المتعاقبة لوضع خطط تنمية تهدف إلى زيادة أعداد المباني الصحية في عموم المدن العراقية ، لكن حالت الظروف دون استكمالها وبالتالي أصبحت هياكل عمرانية تنتظر استكمالها .

(١) رشود بن محمد الخريف ، التعداد السكاني (مفهومه - طريقة - تقويمه - استخداماته) ، الطبعة الأولى ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٣ .

جدول (٣٧)

معدل النمو السنوي للعراق بحسب التعدادات السكانية للمدة ١٩٤٧-٢٠٢٤

التعداد السكاني	عدد سكان العراق	معدل النمو السنوي
١٩٤٧	٤٨٢٦١٨٥	٠
١٩٥٧	٦٣٣٩٩٦٠	٢,٩
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٣,١
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	٣,٣
١٩٨٧	١٦٣٣٥١٩٩	٢,٨
١٩٩٧	٢٢٠٤٦٢٤٤	٢,٩
٢٠٠٩	٣٢٣٢٨٠١١	٣,٢
٢٠٢٤	٤٦٥٢٨١٣٥	٢,٢

المصدر: (١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص ٨٤ .

(٢) الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٤ .

٤. العامل الاستثماري

شرع قانون الاستثمار وفق قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديله الأول حسب قانون (٢) لسنة ٢٠١٠ ، وتعديله الثاني وفق قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ تحت مسمى (الهيئة الوطنية للاستثمار) ، وكان من أهم أهدافه تشجيع القطاع الخاص ، وتوفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية ، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الاستثمارية ، فضلا عن حماية حقوق وممتلكات المستثمرين ، وتقديم الدعم من خلال تشجيع الاستثمار والترويج لها ، وكذلك تسهيل تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية ، وإعفاءاتها من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع ، إلى جانب ذلك تمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات الصحية والسياحية وغيرها من إعفاءات إضافية من رسوم الاستيراد للأثاث والمفروشات والأجهزة ، وتقلص قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية^(١).

(١) جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ منشور على الموقع الإلكتروني <https://investpromo.gov.iq/wp-content/upload>

وفي الحقيقة إن الغاية الأساسية لوضع قانون الاستثمار هو دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطويرها، وجلب الخبرات وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين، ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع^(١).

إن قانون الاستثمار معمول في أغلب بلدان العالم ، لكن بشروط صارمة تحقق للبلد الرفاه الاقتصادي والاستفادة القصوى من بناء المشاريع الإنتاجية ، فضلا عن المشاريع الاستراتيجية التي يجب أن تقع خارج حدود المدن الحضرية ، غير أن قانون الاستثمار العراقي لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته قد تعارض أولاً مع القوانين العراقية النافذة ، إذ أصبحت عملية الاستثمار مشروع ثراء من دون تنفيذ أي مشروع ، بطريقة تؤخذ القطعة الاستثمارية من الجهات المعنية ومن ثمه بيعها بدلاً من جذب الاستثمارات الأجنبية أو استقطاب رؤوس الأموال من خارج العراق^(٢).

وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي في العراق يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويلبي تشغيل البطالة ، غير أن ذلك لا نكاد نجد له تطبيقاً على أرض الواقع ، بسبب سوء التخطيط، وتعدد التشريعات، وشكل إدارة الدولة، والتحول نحو اللامركزية الإدارية ، فضلا عن أهم محدد وهو المتمثل بالفساد الإداري والمالي الذي كان له الأثر الكبير في تأخير عجلة البلد بشكل عام والاستثمار بشكل خاص^(٣).

فالتحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ غير من توجه السياسات الحكومية إلى التشريعات الاقتصادية ضمن مشروع الاقتصاد الوطني ، وهي دعوة إلى الحرية الاقتصادية ، بمعنى آخر التأكيد على اقتصاد السوق والمنافسة في السوق المحلية والخارجية ، وهذا يعني اندثار تقليص دور الدولة وحصره في حدود الأمن العام، والدفاع عن البلاد، وتسيير الخدمات والمرافق العامة الأساسية^(٤).

وفي الحقيقة إن قانون الاستثمار العراقي يتضمن العديد من الإيجابيات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان العراق ، لكن بالمقابل شجع القانون على البيروقراطية الإدارية ، لأن المستثمر يضطر إلى اتباع أساليب غير قانونية إذا أراد الاستثمار في العراق ، وبالتالي فإن جميع العراقيل الإدارية تنعكس على زيادة كلفة المنتج أو المشروع الاستثماري، وإذا لم تزد كلفته

(١) جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ منشور على الموقع الإلكتروني <https://investpromo.gov.iq/wp-content/upload>

(٢) بحث منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net/ebusines>

(٣) رافد إبراهيم خليل وعباس فاضل وعلاء الدين محمد حمدان ، تحديات الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، ٢٠٢١ ، ص ٤٥١.

(٤) رافد إبراهيم وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٤٥٨.

فإنه ينعكس على رداءة المنتج، وبالتالي فالفساد الإداري أثر سلباً على المناخ الاستثماري، على اعتبار أن منح الرخص الاستثمارية تكون محتكرة من قبل أشخاص محددين وهم المتحكمون في قوانين الاستثمار ، وهذا يصب بالنتيجة إلى استفحال الفساد وتراكمه مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني لأي بلد^(١).

والمهم في موضوع الاستثمار وتأثيره على الخدمات الصحية هو استحواذ العديد من الأشخاص والمتنفذين في السيطرة على مفاصل الدولة ومواردها ، ومع مرور الوقت تنامت ثرواتهم وتحول ملكيات الكثير من العقارات وفضاء المدن العراقية التي باتت تحت نفوذهم^(٢)، وهذا ما يفسر الزيادة الكبيرة جدا للمستشفيات الأهلية التي استحوذت على أفضل المواقع في مراكز المدن العراقية، وهذه الأراضي ذات إطلاالات مهمة كونها تقع على الشوارع الرئيسية، والبعض الآخر تقع ضمن الأحياء السكنية ذات المستوى الاقتصادي الأعلى، مثال ذلك وجود (٨) مستشفيات أهلية متواجدة في مدينة البصرة ومنتشرة في أفضل المواقع المكانية لأحياء المدينة ، وبالتالي تقليل المساحات الفارغة في المدن على حساب المستشفيات الأهلية التي أرهقت السكان بفعل أسعارها الخيالية إذا ما قورنت مع الخدمات البسيطة أو المعدومة التي تقدمها الخدمات الصحية الحكومية .

٥. العامل التخطيطي

التخطيط هو مجموعة من الإجراءات النظرية والعملية التي تقوم بها الدولة بغية وضع الخطط المستقبلية لتحقيق الأهداف، عن طريق التنمية، واستثمار الموارد والطاقت بشكل حقيقي ، وتشمل مختلف المجالات سواء أكانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو إدارية، أو سياسية ، ويشمل التخطيط كامل البلد أو مناطق مركزية مثل المدن الحضرية^(٣).

إن أحد ركائز التخطيط هو وضع المخططات الأساسية للمدن ، وتخضع التصميم الأساسية إلى جملة من الاستعدادات، وتسخير الموارد المالية والبشرية، وغيرها من المستلزمات لغرض وضع تصميم أساسي لأية مدينة ، وفي بداية الشروع بوضع التصميم الأساسية ينبغي أن يسبقها عمليات مسح دقيق لاستعمالات الأرض في المدينة المراد وضع تصميم أساس لها ،

(١) حاتم غائب سعيد ، أحكام وقواعد المخاطر غير التجارية وانعكاسات الضمانات والعواقب الاستثمارية عليها ، دراسة مقارنة ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ ، ص ٢١٩.

(٢) رافد إبراهيم خليل وعباس فاضل وعلاء الدين محمد حمدان ، تحديات الاستثمار في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٧٤.

(٣) فؤاد بن غضبان وفاطمة الزهراء بركاني ، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري ، الطبعة الأولى ، دار المنهجية للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٦ ، ص ٢٣.

وعند الشروع بعملية وضع المخططات الأساسية للمدن يجب أن تضع كل استعمال من استعمالات الأرض ضمن الحيز المساحي المخصص له ، ومن المعلوم أن استعمالات الأرض تشمل: (استعمالات الأرض السكنية ، والصناعية ، والتجارية ، واستعمالات الأرض الخدمية وتشمل: (خدمات إدارية ، وتعليمية ، وصحية ، ودينية ، وترفيهية ، وشبكة النقل الحضري ، والفضاءات الفارغة)، وهنا يؤكد التصميم الأساسي على توقيع استعمالات الأرض وفق خرائط تفصيلية ، مع تحديد المناطق الفارغة في المدينة والتي تركت للتوسع المستقبلي، وهي خدمات أما أن تكون خدمات صحية، أو ترفيهية، أو تعليمية وغيرها ، وعند الانتهاء من وضع التصميم الأساسي للمدينة المختارة يصبح تطبيق ما ورد في التصميم الأساسي من أصعب الأمور، ولاسيما في المدن العراقية، لأن ذلك يتعارض مع ملكية الأرض وتبعات قانونية وغيرها ، وبالتالي نجد أن المساحات التي خصصت للخدمات الصحية الحكومية تحولت إلى استثمارات أخرى، وهذا يفسر انخفاض واضح للخدمات الصحية في الأحياء السكنية الأحدث، على الرغم من ترتيب استعمالات الأرض وتوزيعها بشكل متوازن لجميع أحياء المدينة في التصميم الأساسي .

خامساً : دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة الخدمات الصحية في مدينة القرنة ^(١)

يتضمن بحثنا الحالي دراسة وافية لكفاءة الخدمات الصحية في مدينة القرنة لعام ٢٠٢١ ، لأن المدينة من المدن الرئيسة والمهمة في محافظة البصرة ، ولابد من دراسة إحدى جوانبها المهمة لاسيما الخدمات الصحية ، وبالتالي فإن مجال الكفاءة المكانية والمساحية ضرورة مهمة فيما تتعلق بخصائص خدماتها المختلفة، وهي من الضروريات التي تفرضها أهمية هذا المجال بحياة المدينة .

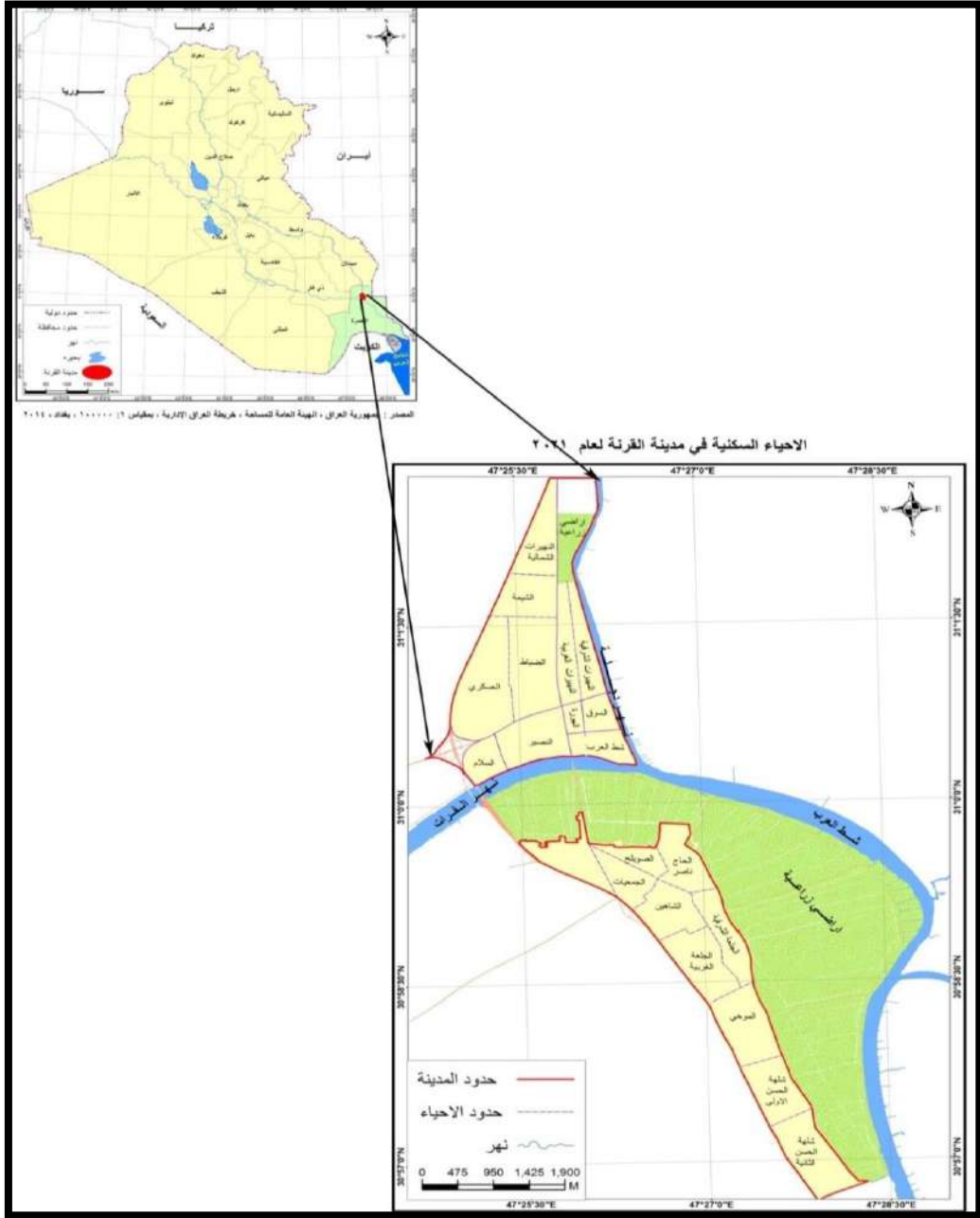
حدود منطقة الدراسة

تحدد منطقة البحث بالحدود المكانية والتي تقع في الجزء الجنوبي من العراق والجزء الشمالي من محافظة البصرة ، يحدها من الشمال حدود ناحية الثغر، ومن جهة الشرق نهر دجلة، ومن جهة الغرب حدود ناحية عز الدين سليم، ومن جهة الجنوب نهر الفرات ، أما الحدود الفلكية فتقع بين دائرتي عرض (٣٠,٥٧ – ٣١,٠٦) شمالاً، وقوسي طول (٤٧,٢٨ – ٤٧,٣٠) شرقاً ، خريطة (١٤) ، بلغ عدد سكان مدينة القرنة لعام ٢٠٢١ (١٣٢١٤٩) نسمة . أما بخصوص الحدود الزمانية فتحدد البحث بعام ٢٠٢١ .

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي وإبراهيم حاجم لازم ، الكفاءة الوظيفية للخدمات الصحية في مدينة القرنة ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، العدد ٤١ ، ٢٠٢١ .

خريطة (١٤)

موقع مدينة القرنة من العراق ومحافظه البصرة لعام ٢٠٢١



أولاً- تحليل واقع النظام الصحي في مدينة القرنة لعام ٢٠٢١ :

تعد المؤسسات الصحية واحدة من أهم المؤسسات التي يحتاجها سكان المدينة وإقليمها المجاور بشكل دائم ومستمر، بسبب ما يترتب عليها من آثار صحية ونفسية في حياة سكان المدينة ، ومدينة القرنة إحدى المدن الرئيسة والمهمة في محافظة البصرة ، إذ تحتل المرتبة السادسة من حيث الحجم السكاني والمساحي مقارنة ببقية مدن محافظة البصرة الأخرى ، وتتأتى أهميتها كونها حلقة وصل رابطة بين المراكز الحضرية لمدينة محافظة البصرة جنوباً وبين المدن التي تقع شمالاً وغرباً في المحافظة، فضلاً عن مدن محافظة ميسان ، ولأهمية الموضوع نذكر الواقع الصحي في مدينة القرنة وعلى النحو الآتي ينظر خريطة (١٥) :

١. مستشفى القرنة
٢. مراكز الرعاية الصحية الأولية وعددها (٩) مراكز
٣. العيادات الشعبية (عيادة واحدة)
٤. المجمعات الطبية التعاونية (مجمع طبي واحد)
٥. العيادات الطبية الخاصة (٦٠) عيادة خاصة و (٣٣) صيدلية
٦. المختبرات الصحية الخاصة (١٢) مختبر وعيادة للأشعة والسونار و (١٨) محل للتداوي

تقييم كفاءة الخدمات الصحية في مدينة القرنة

ولغرض تحليل الكفاءة النسبية العددية والمساحية للخدمات الصحية سوف نتناول أهم المعايير الخاصة بأداء هذه الخدمة في المدينة وعلى النحو الآتي:

❖ المؤشرات الخاصة بكفاءة العاملين في المجال الصحي

١. معيار حجم السكان / مستشفى

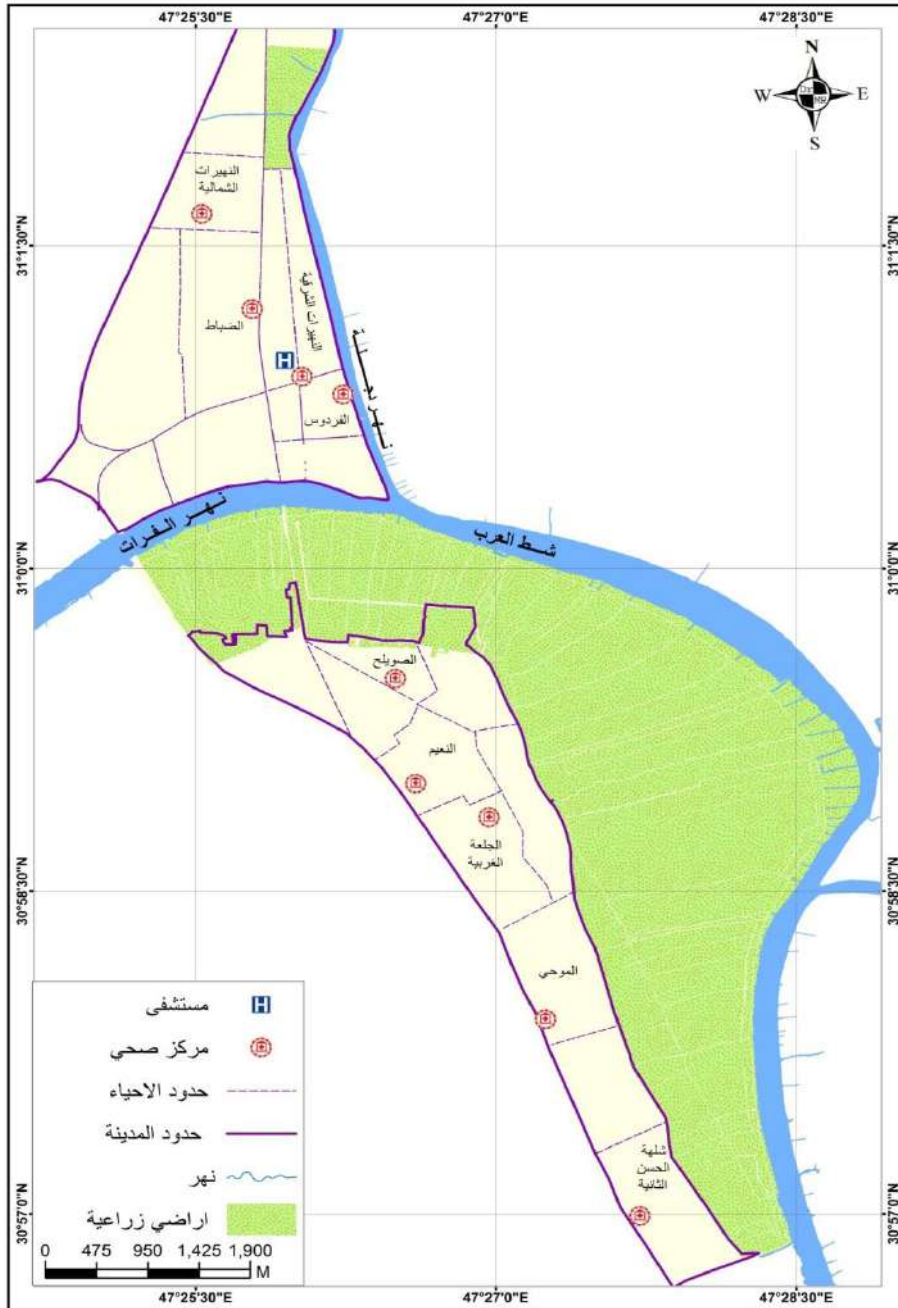
يوجد في مدينة القرنة مستشفى واحدة واقعة في حي النهيرات الجنوبية، إذ تقدم خدماتها العلاجية وإجراء العمليات إلى سكان الحي ذاته ، فضلاً عن سكان المدينة وإقليمها ، وبما أن المؤشرات التخطيطية حدد ضرورة توفر مستشفى لكل (٥٠٠٠٠) نسمة ، وبالمقارنة مع الحجم السكاني للمدينة البالغ (١٣٢١٤٩) نسمة لعام ٢٠٢١ فإن المدينة بحاجة إلى مستشفين، ينظر الجدول (٣٨) ، لبلوغ المعيار المحلي وتحقيق الكفاءة المكانية لها ، فضلاً عن تقديم أفضل الخدمات لسكانها وفق الاختصاصات المشار إليها آنفاً.

١. معيار حجم السكان / مركز صحي

إن الاهتمام بكفاءة توزيع الخدمات الصحية الأولية من الجوانب المهمة التي يعالجها التخطيط الصحي ، والذي من أهدافه الرئيسة تطوير الخدمات الصحية وزيادة فاعليتها وكفاءتها

خريطة (١٥)

التوزيع المكاني للمؤسسات الصحية في مدينة القرنة لعام ٢٠٢١



المصدر : دائرة صحة القرنة - شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١

وإعادة توزيعها، مع ضرورة توفير سهولة الوصول إلى تلك المراكز، وهذا ما أكدته مؤتمرات منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧٧ إلى السعي لتوفير الخدمات الصحية لجميع السكان بغية تحقيق الهدف الأساس بتكوين حياة مفعمة بالصحة .

وعليه تتوزع في مدينة القرنة (٩) مراكز صحية وحسب الأحياء السكنية (النهيرات الشمالية ، والجمعة ، والقرنة ، ونهر الباشا ، والشهيد عبد الزهرة ، والصويلح ، وشلهة الموحي ، وشلهة الحسن ، والشرش) ينظر جدول (٣٨) وخريطة (١٥) ، وقد حدد المعيار السكاني بضرورة وجود مركز صحي لكل (١٠٠٠٠) نسمة، وبتطبيق هذا المعيار على عدد سكان المدينة البالغ (١٣٢١٤٩) نسمة لعام ٢٠٢١ نجد أن المدينة بحاجة إلى (٤) مراكز صحية ، ينظر جدول (٣٤)، إضافة إلى المراكز الـ (٩) المتوفرة، لتحقيق المعيار والكفاءة المطلوبة.

٣. معيار حجم السكان / طبيب

حدد معيار حجم السكان / طبيب بـ (١٠٠٠) نسمة ، ينظر جدول (٣٨)، وبالمقابل احتوت المدينة (٧٥) طبيباً، منهم (٥٩) طبيباً في مستشفى القرنة، و (١٦) في المراكز الصحية، وعند مقارنة أعداد الأطباء بالحجم السكاني البالغ (١٣٢١٤٩) نسمة ، يتضح لنا أن مدينة القرنة بحاجة إلى (٥٧) طبيباً لسد النقص الحاصل في عددهم، وهذا يتوافق مع عدد السكان من جهة وتحقيق الكفاءة المكانية والصحية من جهة أخرى ، إذ ينبغي على الجهات التخطيطية في المدينة رفد المؤسسات الصحية بكوادر إضافية لسد نقص الكوادر الطبية في المدينة .

٤. معيار حجم السكان / ذوي المهن الصحية

يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات التي تقيس كفاءة استخدام ذوي المهن الصحية بالنسبة لعدد سكان المدينة، وبالتالي يعطي مدلول لقياس مدى كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للسكان، إذ حدد معيار وزارة الصحة العراقية مهنيّاً واحداً لكل (٤٠٠-٥٠٠) نسمة ، ولغرض تحديد كفاءة هذا المعيار سوف نأخذه على المستويين المستشفى والمراكز الصحية وكالآتي، ينظر جدول (٣٨) :

أ- معيار حجم السكان/ ذوي المهن الصحية (لمستشفى القرنة)

بلغ عدد ذوي المهن الصحية في مستشفى القرنة حوالي (٤١٢) منتسباً، وعند مقارنة ذلك مع عدد سكان المدينة البالغ (١٣٢١٤٩) نسمة ومع الحد الأدنى من المعيار البالغ (٤٠٠) نسمة، يتضح بأن المدينة فيها فائض لذوي المهن الصحية بواقع (٨٢) منتسباً .

ب- معيار حجم السكان/ ذوي المهن الصحية (المراكز الصحية)

ومن خلال تحديد واقع هذه الخدمة في المدينة يتضح أن عدد العاملين في المهن الصحية في مراكز الرعاية الأولية يبلغ (١١١) منتسباً ، وطبقاً للمعيار المحلي الأدنى البالغ (٤٠٠) نسمة لكل منتسب من المراكز الصحية ، نجد أن المراكز الصحية بحاجة إلى (٢١٩) منتسباً لبلوغ المعيار المحلي، وهذا يستدعي الجهات المعنية بضرورة الاستفادة من الخريجين وتوظيفهم ضمن المراكز الصحية في المدينة، لتقدم أفضل الخدمات الصحية التي يحتاجها سكانها.

والجدير ذكره أنه على الرغم من توافر الكوادر الوسطية(*) ومطابقتها نوعاً ما للمؤشر القياسي، إلا إن البعض منهم في أحيان كثيرة ولا سيما في المؤسسات الصحية الصغيرة يقومون بالأعمال الإدارية، وهي بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم المهنية، وهذا يؤدي إلى هدر الطاقات البشرية وعدم استخدامها بكفاءة ضمن مواقعها الوظيفية.

١. معيار ذوي المهن الصحية / طبيب

اتضح آنفاً بأن مدينة القرنة تحتوي على مستشفى واحدة فضلاً عن بقية المؤسسات الصحية الأخرى (مراكز صحية ، وعيادات شعبية .. الخ)، ولأجل ذلك نركز في تطبيق هذا المعيار على مستشفى القرنة واستثناء تطبيق المعيار على بقية المؤسسات، لتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق هذا المعيار ، إذ اتضح من خلال الجدول (٣٨) وجود (٤١٢) منتسباً لذوي المهن الصحية والتمريضية في المستشفى، وبلغ عدد الأطباء (٥٧) طبيباً ، وحدد المعيار ضرورة وجود (٣) من ذوي المهن الصحية لكل طبيب ، وعند حساب هذا المعيار يتضح لنا أن هناك زيادة تقدر بـ (٢٣٥) منتسباً عند المقارنة مع عدد الأطباء في المستشفى .

٢. مستشفى / أسرة

يوضح هذا المعيار عدد الأسرة في المستشفيات مقابل المرضى الراقدين ، وتباينت الأرقام من دولة إلى أخرى ، حيث بلغت في الدول النامية ما بين (٣٠٠-٥٠٠) شخص/ سرير، وفي الدول المتقدمة ما بين (٨٠-١٢٠) شخص/ سرير، وعند مقارنة المعيار المحلي مع عدد الأسرة في مدينة القرنة البالغة (٢٢٠) سريراً، نجد أن المدينة بحاجة إلى (٢٨٠) سريراً إضافية لبلوغ المعيار المعتمد، ويمكن ذلك إذا ما تم إنشاء مستشفى آخر.

٣. معيار سرير/ طبيب:

يوضح هذا المعيار كفاءة استخدام الأطباء العاملين في المؤسسات الصحية الكبيرة، بما فيها المستشفيات في ضوء عدد الأسرة التي يقوم الطبيب الواحد بخدمتها، لذلك ينبغي أن تكون

(*) يقصد بالكوادر الوسطية (معاون طبي ، أو معاون صيدلي ، أو ممرض ، الخ).

جدول (٣٨)

الكفاءة المكانية ودرجة العجز للمؤسسات الصحية في مدينة القرنة بحسب المؤشرات الصحية

ت	عدد سكان مدينة القرنة ١٣٢١٤٩ نسمة				المؤسسة الصحية	المعيار المحلي نسمة	أعداد المؤسسات الصحية الحالية - منتسباً	الحاجة للمؤسسات الصحية	الفائض من المؤسسات الصحية منتسباً
١	مستشفى / سكان	٥٠٠٠٠/١	١	٢	-				
٢	مستشفى / طبيب / سكان	١٠٠٠/١	٥٩	٧٣	-				
٣	مركز صحي / طبيب / سكان	١٠٠٠/١	١٦	١١٦	-				
٤	مركز صحي / سكان	١٠٠٠٠/١	٩	٤	-				
٥	ذوي المهن الصحية / مركز صحي	٤٠٠/١	١١١	٢١٩	-				
٦	ذوي المهن الصحية / طبيب	٣/١	٤١٢ منتسباً	٥٩ طبيباً	٨٢				
٧	مستشفى / طبيب / أسرة	٣٠٠/١	٢٢٠	٢٢٠ سرير	-				
٨	سرير / طبيب / مستشفى	٥/١	٢٢٠ سرير	٥٩ طبيباً	-				
٩	سرير / سكان	٢٠٠/١	٢٢٠	٤٤٠	-				
١٠	أسرة / ذوي المهن الصحية	٦/١	٤١٢	٢٤٨	-				

المصدر : دائرة صحة القرنة - شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١

هناك حالة من التوازن في علاقتهما ضمن محيط المؤسسة الصحية، بمعنى أن الزيادة في الأسرة من دون أن يقابلها زيادة في عدد الأطباء سوف يؤثر على الوضع العام في المستشفى ، إذ يسبب خللاً أو ضعفاً في أداء الطبيب لنوعية الخدمة المقدمة والوقت المستغرق في المعاينة والتشخيص والعلاج ، وعند تطبيق المعيار المحلي الذي يحدد (٥-٦) أسرة لكل طبيب نجد أن هناك (٢٢٠) سريراً بالمقارنة مع (٥٩) طبيباً في مستشفى القرنة ، فيظهر لدينا عند تطبيق المعيار أن حصة الطبيب تبلغ من معدل عدد الأسرة (٤) سرير/طبيب ، وهو معدل جيد مقارنة بالمعيار المعتمد ، وعلى الرغم من وصول معيار أسرة / طبيب دون المعيار المحلي إلا أن ذلك لا يعني زيادة في أعداد الأسرة في مستشفى القرنة مع زيادة أعداد سكان المدينة في المستقبل ، فضلاً عن إضافة أعداد الأطباء للوصول إلى توافق بين أعداد الأسرة وأعداد الأطباء اللازم لمعالجة المرضى في المدينة .

٤. سكان / أسرة

يعكس مدى توفر الأسرة في المؤسسات الصحية لاستقبال المرضى الراقيدين من سكان المدينة وإقليمها ، واعتماداً على المعيار المحلي بضرورة توفير سرير واحد لكل (٢٠٠) نسمة ، ومع وجود (٢٢٠) سريراً ، وإجراء مقارنة يتضح وجود عجز بما يقارب (٣) أسرة لبلوغ المعيار المحلي المحدد بعد أن تم مقارنته بعدد سكان المدينة البالغ (١٣٢١٤٩) نسمة.

٥. سرير / ذوي المهن الصحية

هذا المؤشر يحدد مدى اهتمام ذوي المهن الصحية بالأسرة، فكلما ازداد عدد الأسرة لذوي المهن الصحية قلت كفاءة المؤشر، لذلك فقد حدد المعيار لهذا المقياس هو (٣/١) منتسبين لذوي المهن الصحية لكل سرير مقابل (٥٧٤) منتسباً، وبما أن مستشفى القرنة تحتوي على (٢٢٠) سرير، فجد أن المستشفى بحاجة إلى (٢٤٨) منتسباً من ذوي المهن الصحية لبلوغ المعيار المحلي.

❖ المؤشرات الخاصة بالكفاءة المساحية للمؤسسات الصحية

وضعت جملة من المعايير اهتمت بالبعد المساحي للمؤسسات الصحية ولكل مؤسسة صحية لابد من توفر حجم مساحي وفق المعيار وعلى النحو الآتي :

١. مساحة المستشفيات:

لا تعتمد كفاءة الخدمات الصحية على معايير العاملين في المؤسسات الصحية لجميع السكان فحسب، بل ترتبط أيضاً بالمساحات التي تشغلها بما ينطبق مع التخطيط المخصص لها، بالنظر إلى أهميتها في راحة وصحة الإنسان ، إذ نلاحظ أن المعيار المحلي قد حدد للسرير الواحد من مساحة المستشفى (١٠٠) م^٢، وهذه القيمة تكون إيجابية عند المقارنة بالمعيار، إلا إنها غير واقعية ومبهمه ، ودلالة ذلك لأنها جاءت حصيلة علاقة المساحة الكلية للمستشفى بعدد الأسرة علماً أن مدينة القرنة تضم (٢٢٠) سريراً بحسب مساحة المستشفى البالغة (١٤٣٧٥) م^٢ *، وبذلك تكون حصة الفرد الواحد من المساحة في ضوء المعيار (٦٥) م^٢ وهي أدنى من المعيار المعتمد ، لذلك ينبغي على الجهات المعنية ضرورة الاهتمام بزيادة مساحة مستشفى القرنة أو على الأقل زيادة المساحات المخصصة لردهات المرضى، مع ثبات الحجم المساحي للمستشفى كما ذكرنا آنفاً .

* استخرجت المساحة من قبل الباحثان بالاعتماد على المرئية الفضائية Quick Bird2 بدقة مكانية ٦٠ سم لعام ٢٠١٨ .

٢. مساحة المراكز الصحية:

بلغ عدد المراكز الصحية في مدينة القرنة (٩) مراكز صحية ، بمساحة إجمالية (٥٨٥١٢) م^٢ ومعدل (٦٥٠١) م^٢ لكل مركز صحي ، وعند مقارنة هذه المساحة مع المعايير التخطيطية المحلية التي لا تقل مساحتها عن (٥٠٠٠) م^٢ ، يظهر أن أغلب المراكز الصحية في المدينة متوافقة من حيث المعيار المساحي المعتمد ما عدا المراكز الصحية (القرنة ، والنهيرات الشرقية ، والصويلح ، وشلهة الحسن) اللذان يقعان في أحياء (الفردوس ، والباشا ، والصويلح ، وشلهة الحسن) وقد سجلوا مساحة أدنى من المعيار المحلي بواقع (٣٦٠٩ ، ٢٤١٠ ، ٤٩٩٤ ، ٣٧٩٢) م^٢ على التوالي، لهذا لا بد من توفير مساحة إضافية للمراكز الصحية تقدر بحوالي (٥١٩٥) م^٢ لسد النقص الحاصل في الحجم المساحي للمراكز الصحية في المدينة ، جدول (٣٩) .

جدول (٣٩)

مساحة المراكز الصحية في مدينة القرنة والعجز المساحي لها لعام ٢٠٢١

ت	المعيار المساحي ٥٠٠٠ م ^٢		
	المركز الصحي	الحي السكني	المساحة م ^٢
١	النهيرات الشمالية	النهيرات الشمالية	٦٢٤٢
٢	حي الجمعة	الضباط	٨٦٣٠
٣	القرنة	الفردوس	٣٦٠٩
٤	نهر الباشا	نهر الباشا	٢٤١٠
٥	الشهيد عبد الزهرة البعاج	النعيم	١٦٢٦٠
٦	الصويلح	الصويلح	٤٩٩٤
٧	شلهة الموحى	الموحى	٥٧٩٢
٨	شلهة الحسن	شلهة الحسن	٣٧٩٢
٩	الشرش	الجلعة الغربية	٦٧٨٣
	مجموع مساحة المراكز الصحية		٥٨٥١٢
			٥١٩٥

المصدر : المصدر : معطيات نظم المعلومات الجغرافية ARC GIS 10.2 والمرئية الفضائية للقمر الصناعي Quick

Bird2 بدقة مكانية ٦٠ سم لعام ٢٠١٩

10

الفصل العاشر الخدمات الإدارية والدينية

- أولاً : مفاهيم الخدمات الإدارية وتصنيفاتها
- ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الخدمات الإدارية في المدن
- ثالثاً : توزيع الخدمات الإدارية في المراكز الحضرية
- رابعاً : الخدمات الدينية
- خامساً : المفاهيم المتعلقة بالخدمات الدينية
- سادساً : التطور التاريخي للخدمات الدينية في المدن الحضرية
- سابعاً : أنواع المدن الدينية
- ثامناً : المعايير المستخدمة لقياس مستوى كفاءة المؤسسات الدينية في المدن
- تاسعاً : دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة الخدمات الدينية في مدينة الزبير

الفصل العاشر

الخدمات الإدارية والدينية

تعد الخدمات الإدارية والدينية من الخدمات التي يسعى إليها الإنسان ، فالأولى تحظى باهتمام كبير في خطط التنمية البشرية لمعظم بلدان العالم ، على اعتبار أن البلدان الأكثر رقياً هي التي تقدم خدمات إدارية متنوعة تلبي رغبات سكانها وتشبع حاجاتهم الأساسية المتعددة براحة واطمئنان ، حتى أصبح المعيار الحقيقي لتطور المدن الحضرية هو ما تقدمه من خدمات إدارية متنوعة، سواء أكانت (دار القضاء ، أو البلديات ، أو مؤسسات خدمية أخرى) ، فلولا وجود الخدمات الإدارية في المدن لم تصبح البيئة الحضرية ملائمة للسكن، لأن طبيعة الإنسان ترتبط بمدى توافر الخدمات الإدارية المختلفة في المدن التي يسكنها . وفيما يخص الخدمات الدينية فهي من الخدمات الأساسية التي ظهرت مع فجر التاريخ، لأن المدن الأولى كان أساسها الوظيفة الدينية على اختلاف الأديان ، وبصفة عامة سيتناول هذا الفصل دراسة مستفيضة عن الخدمات الإدارية والدينية في المدن .

أولاً : مفاهيم الخدمات الإدارية وتصنيفاتها

ارتبطت هذه الوظيفة منذ القدم بالنواحي الروحية، في حين اعتبر الإغريق بأن لها صلة مع الدولة السياسية والحكم الإداري ، إذ ارتبطت الوظيفة الإدارية مع سلطة الحكومات منذ البداية حتى عاشت لقرون من الزمن ، وصولاً إلى الدولة الإسلامية التي اعتبرت النزعة الدينية هي التي تسيطر على مراكز الحكم والإدارة التي ظهرت في مكة والمدينة ودمشق والقاهرة والقيروان ، والملاحظ أن هناك ارتباط قوي بين الوظيفتين (الإدارية والسياسية، أو بين الإدارية والدينية) .

لا تكاد تخلو أي مدينة من نوع أو آخر من الوظائف الإدارية التي قد تكون ذات طابع محلي، أو إقليمي، أو قومي ، مثال ذلك مؤسسات الحكومة بمختلف أنواعها ومراتبها ، لتشمل المؤسسات الأمنية والقضائية ، ومن الواضح أنه يتم اختيار مواقع توزيع المؤسسات الإدارية ضمن نسيج المدن بوساطة الجهات المعنية ، وبالتالي فهي تختلف في توزيعها عن بقية الوظائف الأخرى^(١) ، ويعزى سبب ذلك إلى أن الوظائف الإدارية تتخذ قرارات مركزية وإدارية أو سياسية، كما تتفق درجة تركيزها وتنوعها في عموم البلدان مع الأهمية الهرمية للمدن في كل بلد ، إذ تظهر المدينة العاصمة بأهمية شاملة تهيمن على باقي المدن في البلد ولاسيما بما تحتويه من

(١) خالص حسني الأشعب وصباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .

مؤسسات حكومية (وزارات أو مديريات) ترتبط بشكل مباشر مع الوزارات ، فضلاً عن بقية المؤسسات الإدارية الأخرى التي تأتي بشكل متدرج بحسب الأهمية من أعلى مؤسسة إدارية إلى أدناها .

إن من أولويات الخدمات الإدارية في المدن هو تقديم الخدمات لسكان المدينة أولاً ، ولسكان إقليمها المباشر والواسع ثانياً ^(١) ، وهذا الأمر يجذب نحوها مؤسسات إدارية أخرى ، ولهذا السبب ساعدت المؤسسات الإدارية على سرعة تطورها في المدن التي يغلب عليها أن تكون في مواقع جغرافية مركزية (وسطية) ، حتى تسهل عملية الارتباط مع باقي المدن في البلد الواحد ، وينبغي الإشارة إلى أن المدن الإدارية غالباً ما تكون مدن مهيمنة على باقي مدن الإقليم ، وبالتالي فإن اختيار المدينة كعاصمة إدارية للبلد يحكمه الموقع الجغرافي وعوامل أخرى (لسنا بمعرض مناقشتها هنا) .

١. تعريف الإدارة :

على الرغم من كثرة التعاريف التي تناولت مفهوم الإدارة في العديد من المجالات ، إلا إن المفهوم لم يصل إلى حد الكمال ، فقد عرفت الإدارة بأنها علم واسع النطاق ومتداخل لا يمكن الاستغناء عنه في أي مجال من مجالات الحياة ، لذلك ظهرت تعريف عديدة للإدارة ومنها ما يرى أن الإدارة هي الفن والقدرة على تيسير الأمور وفق ضوابط وقوانين مشروعة، سواء كانت اجتماعية أو إنسانية أو إلهية .

في حين هناك تعريف آخر يرى أن الإدارة هي النشاط المسؤول عن اتخاذ القرارات وصياغة الأهداف، وتجميع الموارد المطلوبة واستخدامها بكفاءة، لتحقيق نمو المنظمة واستقرارها، عن طريق مجموعة من الوظائف أهمها (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقييم) . بمعنى هي عملية إنسانية اجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في المؤسسات كأفراد وجماعات لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشأت المؤسسة، بغية تحقيقها أفضل استخدام ممكن في الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة ^(٢) .

٢. الوظيفة الإدارية:

إن الوظيفة الإدارية تتزايد من حيث ضخامتها وأهميتها من مدينة إلى أخرى ، فهي أقل من المدن الهامشية مما هي عليه في المدن الإقليمية وفي العواصم "مدن العواصم"، هذه تتفاوت

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفاو لعام ٢٠١٨ (دراسة في جغرافية

المدن) ، مصدر سابق ، ص ٣٥٢ .

(٢) محمد الشاش ، الإدارة والتنظيم (المبادئ والأصول ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ، ١٩٦١ ، ص ٤ .

أحجامها من المدن الإقليمية الصغيرة التي تمثل عاصمة محافظة أو إقليم إلى عاصمة الدولة الضخمة ، ولا توجد أسس معينة تختار على أساسها المدن الإدارية أو حتى العواصم، ويبدو أن المدن الإدارية تختلف في أقدارها على المستوى الإقليمي بالمقارنة مع العواصم على مستوى العالم، ولكن مع الفرق الوحيد بأن الوظيفة الإدارية تنمو في العواصم بأسرع مما تنمو به المدن الأخرى، وذلك لعدة أسباب معقدة ومتشابكة، منها زيادة تيار الهجرة الداخلية والخارجية عليها، والسبب الآخر أن العواصم هي مركز ثقل سكاني للدول ومكان تتركز به الإدارة والنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مثل مدينة القاهرة والرياض ولندن وباريس، ومعظم مدن العواصم.

٣. الإدارة الحضرية

يركز مفهوم الإدارة الحضرية على الارتقاء الحضري وفق مستويات تناسب المجتمعات كافة في المدن ، وبما يحقق الرفاهية من خلال رفع حالة التدهور والتدني للخدمات بصورة عامة ، ومعالجة المشكلات الناتجة عن زيادة عدد السكان، والتوسع العمراني، وعدم كفاية الأرض الحضرية اللازمة لتقديم الخدمات للمجتمع ، وفق القوانين والضوابط التي تحكم البيئة التخطيطية ، ولأجل ذلك لابد من تسخير جميع الإمكانيات المتاحة في تلك البيئة بغية الوصول للأهداف المنشودة ، عن طريق إعادة تنظيم هذه الخدمات للارتقاء الحضاري، أو من خلال إجراء التوسع المطلوب للأرض الحضرية ، فضلا عن الاهتمام بالبيئة الحضرية والمشهد الحضري والبصري للمدينة، ومقدار حالة الأبنية وقيمتها التاريخية ، ومعرفة قيمة استعمالات الأرض فيها ، ما يعني دراسة الوظيفة للمناطق الحضرية، وتحديد مقدار استعمالات الأرض فيها، ومعرفة ما موجود وما مطلوب من الوظائف المدنية لسد حاجة المدينة ومتطلباتها، ومعرفة الاتجاهات المقترحة لتوسع المدينة ، كذلك معرفة محددات التوسع، وبالتالي معرفة المشاريع المطلوبة لسد متطلبات سكان المدينة بأقل وقت وكلفة، مع مراعات المعايير والقوانين والضوابط المنصوص عليها ، إن تحقيق مثل هذا الأمر يتطلب إدارة واعية ومتعاونة مع مجتمع المدينة ، حتى نستطيع تنفيذ هذه المهام باتجاه ارتقاء بسكان المدينة الذين لهم دور واضح في فهم وتحديد احتياجاتهم ومعاونه الإدارة المناطة بها هذه المهمة.

فالإدارة الحضرية تتطلب إدارة حكيمة سواء كانت على المستويات العليا المتمثلة بالإدارة المركزية أو على مستوى أدنى وهو الممثل بالإدارة المحلية ، وهذا يتعاطى مع استعمال مناهج فعالة بالتنظيم والتخطيط ، واعتماد الدراسات الميدانية، وإعداد الاستراتيجيات اللازمة ، فعلى

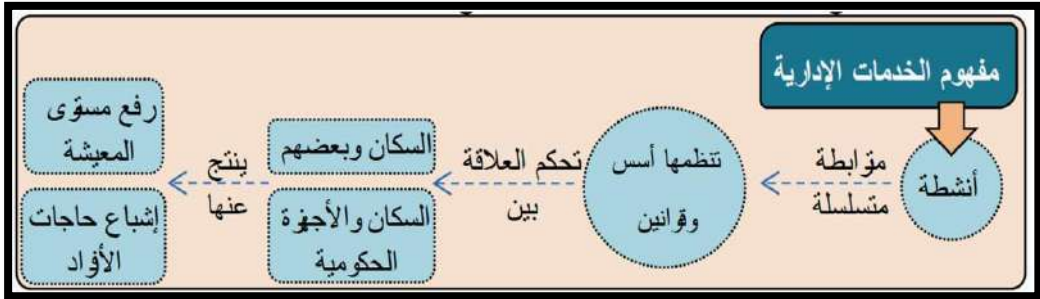
سبيل المثال استخدام استراتيجية تحميل المدن أو توزيعات استعمالات الأرض المختلفة التي تحقق استراتيجية ذات أثر كبير في رفع مستوى المواقع الحضرية عمرانياً^(١).

٤. الخدمات الإدارية

لا يوجد مفهوم محدد للمدلول الشامل للخدمات الإدارية ، لكن في الإجمال هي مجموعة من الأنشطة والإجراءات الإدارية المتسلسلة والمتراطة تنظمها أسس وقوانين ولوائح تحكم العلاقة بين السكان بعضهم ببعض من جهة ، وبين المؤسسات الحكومية من جهة ثانية ، إذ إن الغرض الأساسي من طبيعة هذه العلاقة هي رفع مستويات المعيشة لدى سكان الحضر، وإشباع حاجاتهم ورغباتهم المختلفة ، عن طريق المؤسسات الحكومية والخدمية العاملة ، وتبنى بمحمل العمليات الإدارية بالأساس على تقديم الوثائق الخاصة أو العامة ، وفق إطار زمني، ومن خلالها يتم تجميع القرارات الأساسية لصنع السياسات، أو تطوير إدارة البرامج والخدمات الحكومية المختلفة^(٢).

وما تقدم فإن الخدمات الإدارية في العراق تشمل مجموعة من التسهيلات الإدارية التي تحكم العلاقة بين السكان وبعضهم ببعض من جانب ، وبين الأجهزة الحكومية المختلفة في شكل إجراءات إدارية تنظمها أسس وقوانين وضوابط محددة من قبل الحكومة من جانب ثاني ، بمعنى أدق إن الخدمات الإدارية هي وظيفة مدينة بامتياز ، لأنها ترتبط بالمدينة بشكل أساسي ، ومن ثم تتدرج مستوياتها وفق التدرج الهرمي من حيث الكم والكيف الذي يمكن أن تستوعبه هذه الخدمات، وتشمل الخدمات: (وزارة البلديات وتشكيلاتها ، ووزارة الدفاع وتشكيلاتها ، والتسجيل العقاري ، والمصارف والبنوك ، ودار القضاء ، ووزارة الزراعة والري وتشكيلاتها ، فضلاً عن مبان حكومية أخرى تشمل المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها)، ينظر الشكل (١٦).

شكل (١٦) مفهوم مبسط يوضح الخدمات الإدارية المقدمة للسكان



(١) محمد جاسم العاني ، الإدارة الحضرية واستخدام الأساليب العلمية ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا

(٢) هديل محمود الفرنسي وآخرون ، نموذج مقترح لتصنيف ومعدلات الخدمات الإدارية بالمدن المصرية ، مجلة البحوث

الهندسية ، العدد ١٧١ ، لسنة ٢٠٢١ ، ص ١١٣.

٥. تصنيف الخدمات الإدارية

- التصنيف هو تجميع المتشابهات في بودقة واحدة ، إذ أتاح استقرار الخدمات الإدارية في عموم بلدان العالم التوصل إلى تصنيف محددة وعلى النحو الآتي ، جدول (٤٠) .
- **خدمات المرافق العامة :** تشمل مؤسسات البنية التحتية (المياه ، والكهرباء ، والاتصالات ، وهيأة الطاقة ، وطرق النقل والمواصلات ، والسكك الحديدية) .
 - **خدمات ومنشأة السلامة العامة :** تشمل مراكز الشرطة، ومراكز الدفاع المدني ، فضلاً عن وزارة الدفاع وتشكيلاتها .
 - **خدمات حكومية :** تشمل مبان البلديات، ومكاتب المرور، والجوازات، ومجلس المحافظة ، فضلاً عن الأجهزة الإدارية والجهات الحكومية، والجمارك ، والاتصالات ، وهيأة تنمية المجتمع .
 - **خدمات ذات طبيعة خاصة :** وتشمل المجالس المحلية، ومؤسسات القضاء، والسفارات، والوزارات، ومقر حاكم الدولة، والبنوك .

جدول (٤٠)

تصنيف الخدمات الإدارية في المدن

خدمات ذات طبيعة خاصة	خدمات حكومية	خدمات ومنشأة السلامة العامة	خدمات المرافق العامة
المجالس المحلية	مباني البلديات	مراكز الشرطة	مؤسسة البنية التحتية
مؤسسات القضاء	الاتصالات	الدفاع المدني	هيئة الطرق والمواصلات
الوزارات والسفارات	الأجهزة الادارية	الدفاع الوطني	هيئة السكك الحديدية
البنوك مقر حاكم الدولة	الوحدات الإدارية الإقليمية	التسجيل العقاري	هيئة الطاقة

ثانياً: النسب المئوية لتوزيع الخدمات الإدارية في المدن

إن الخدمات الإدارية هي مهنة لها من يعملون في ميادينها، ويسلكون أنماطها، ويخضعون لضوابطها وتقاليدها ومتطلباتها وأخلاقياتها ، سواء أكان موظف بصفة دائمة، أو عقد مؤقت، أو وزاري، والغاية الأساسية هي تكثيف الجهود البشرية والموارد المادية المتاحة للوصول إلى النتائج المطلوبة ، إذ تخضع العملية الإدارية إلى التخطيط والتنظيم السليم ، فضلاً عن التوجيه والمراقبة لغرض الوصول إلى أهداف المؤسسة الإدارية بكفاءة وفعالية، مع مراعاة المؤثرات الداخلية والخارجية على بيئة العمل .

تخضع الخدمات الإدارية مكانياً في المدن لمعيارين ، يمثل المعيار الأول (المعيار الوظيفي): وهو خاضع للتصنيف الدولي للأنشطة ، إذ يصنف الخدمات الإدارية تبعاً للارتباطات مع استعمالات الأرض الأخرى ويشمل: (أنشطة تجارية ، وأنشطة إدارية) ، أو تركز الخدمات الإدارية أو الهدف من توزيعها المكاني في المدن ، إذ نلاحظ وجود خدمات مالية، ومكاتب مهنية، وخدمات الأمن، والإطفاء، والمكاتب الإدارية الخدمية. في حين يمثل المعيار الثاني: (المعيار النوعي) ويصنف الخدمات الإدارية تبعاً للنشاط الإداري القائم ، سواء كانت مؤسسات تخص تنمية المجتمع، مثل الخدمات المرتبطة بالحماية، وخدمات الأمن العام، والخدمات العامة، أو شركات تقدم أنشطة خدمية، أو فنية، أو مالية، مثل الشركات الإدارية والمكاتب الخاصة^(١) .

ومن استقراء الدراسات التطبيقية التي تناولت الخدمات الإدارية في المدن العراقية اتضح أن نسبة المساحة المخصصة لها في مدينة الرمادي بلغت (٣%) في عام ١٩٩٠ ، ونسبة (٧,٢ %) من مجمل مساحة مدينة البصرة لعام ٢٠١٦^(٢) ، وبالمقارنة مع مدينة العباسي الواقعة في محافظة كركوك فقد سجلت نسبة الخدمات الإدارية فيها (١,٤%) من مجمل مساحة المدينة^(٣) ، علماً أن المعيار التخطيطي قد حدد نسبة (١٠%) من مجمل مساحة المدن الإجمالية .

بصورة عامة إن العديد من مدن العالم ولاسيما مدن البلدان النامية لم تصل إلى النسبة المخصصة للخدمات الإدارية، التي حددت حسب المعيار البالغ (١٠%) من مجمل مساحة المدينة ، وعلى الرغم من التفاوت النسبي للمساحة المخصصة للخدمات الإدارية التي تراوحت بالمدن العراقية بين (٣-٦%) من مجمل مساحة المدينة ، وهذا يفسر أن الخدمات الإدارية قد احتلت المرتبة الثالثة من حيث النسبة المساحية بعد الاستعمال السكني والنقل الحضري ، ويعزى ذلك إلى أهمية الخدمات الإدارية في عموم المدن العراقية .

(١) مروة سيويو حامد وثملة إيهاب ، سياسات التعامل مع أنماط استعمالات الأراضي الإدارية بالمدن الكبرى (دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى) ، مجلة العلوم الهندسية ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، المجلد ٥١ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٣ ، ص ١٤٤ .

(٢) يراجع جدول (١٣) ص ١٦٢ .

(٣) خالد أحمد عبدان الحديدي وحسين على حسين ، استعمالات الأرض الحضرية في مدينة العباسي ، مجلة أبحاث كلية

التربية الأساسية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، لسنة ٢٠١٣ ، ٥٨٩ .

ثالثاً : توزيع الخدمات الإدارية في المراكز الحضرية

إن توزيع الخدمات الإدارية في المدن بصورة عامة وتوزيعها في المدن العراقية بصورة خاصة يخضع لنظام هيراريكي متدرج، فتبدأ بزيادة أعداد المؤسسات الإدارية في مدن العواصم ، ومن ثم تبدأ أعداد المؤسسات الإدارية بالانخفاض في مراكز المدن الأقل مرتبة من حيث السكان والمساحة، ويمكن تمثيلها على النحو الآتي:

١. المؤسسات الإدارية على مستوى الأحياء السكنية

تتوزع ضمن الأحياء السكنية في المدن العراقية العديد من الأبنية الحكومية، وهي مجموعة من الأنشطة والتسهيلات الإدارية تقدم لسكان تلك المدن وهي: (مراكز الشرطة ، والماء والمجاري ، وصيانة المرافق العامة والطرق ، وشعب البلدية ، ومركز إطفاء ، وقسم للجوازات ، وقسم المرور ، والأحوال المدنية ، ومركز للاتصالات ، وخدمات مصرفية ، ومؤسسات تعليمية ، ومؤسسات صحية، وغيرها)، كما توجد العديد من المساحات الفارغة التي تمثل امتداد مركز الحي، وقد تركت للخدمات الإدارية في المستقبل.

٢. المؤسسات الإدارية على مستوى المدينة

تتوزع المؤسسات الإدارية غالباً بالقرب من المنطقة التجارية المركزية، وتشمل العديد من الأبنية الحكومية، مثل مديريات: (البلدية ، والماء والمجاري ، والري ، ومجلس محافظة ، والتخطيط ، والإحصاء السكاني ، والبنوك ، والمجلس البلدي ، والمحاكم ، والأمن ، والشرطة ، والإطفاء ، والاتصالات والبريد ، والمؤسسات التعليمية المختلفة ، والمؤسسات الصحية المختلفة، وغيرها) ، إذ تتفاوت المساحات المخصصة للأبنية الحكومية بحسب نوع المؤسسة وأهميتها ، فمثلاً تخصص مساحات كبيرة لمراكز الدفاع المدني، وذلك لحاجتها لوقوف سيارات الإطفاء، وأبنية أخرى إدارية، ومساحات واسعة للتدريب ، في حين تخصص مساحة صغيرة نسبياً لمديرية التخطيط مثلاً ، وينبغي الإشارة إلى أن مدن العواصم مثل مدينة بغداد تحتضن جميع الوزارات والهيأة الحكومية الكبيرة ذات البعد الإقليمي الذي يسيطر على عمل جميع المديريات العاملة المنتشرة في المدن الحضرية العراقية .

رابعاً : الخدمات الدينية

قد يختلف الباحثون حول قضايا متعددة وفقاً لمنطلقاتهم ومدارسهم الفكرية على صعيد العلوم الاجتماعية والإنسانية ، لكن بالمقابل يجتمعون على وجود علاقة وطيدة بين الدين والمدينة بوصفه أحد المؤشرات المدنية التي يتصف بها مجتمع المدينة ، فضلاً عن كون الوظيفة الدينية أحد أهم مقومات المدينة وعوامل قيامها منذ القدم ، لذا فإن دور الدين ومؤسساته لا يمكن أن ينكر فضلته في قيام وتأسيس العديد من الحواضر المدنية في شتى بقاع العالم^(١) .

ومن البديهي أن من مخرجات الأديان هي نتاج صور حضرية أكثر تخصصاً في التعامل مع الدين ومخرجاته ، فقد بدأ واضحاً تداول مصطلحات (المدن الدينية ، ومدن الحج ، ومدن العبادة ، ومدن الأضرحة ، ومدن الأديرة، وغيرها)، حيث أصبحت من المفاهيم التي تجسد طبيعة علاقة الدين بالمدينة ومؤسساتها الحضرية ، بل بات وجود الوظيفة الدينية في المراكز الحضرية هو أهم وظائفها الحضرية المهيمنة ، وهذا يدل على عمق الأثر الديني في تصميم المدن على الطراز المعماري الديني، مع مراعاة متطلباته التخطيطية والخصوصية العمرانية، وهذا ما أكدته مورفولوجية المدينة الدينية في العديد من المدن العربية والعالمية .

خامساً : المفاهيم المتعلقة بالخدمات الدينية

سنوجز في هذه الفقرة أهم المؤسسات الدينية المتواجدة في المدن الحضرية ومفاهيمها، عبر الآتي :

١. المسجد

هو دار عبادة وذكر للقرآن الكريم، قال تعالى: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^(٢) ولغة المسجد جاءت من السجود وتعظيم أماكن السجود هي المساجد ، كما أُرِدَف قول النبي محمد (ﷺ) (جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)، والمسجد اسم جامع حيث سجد عليه ، ومن الناحية اللغوية جاء في الموسوعة الفقهية: سجد يسجد سجوداً أي وضع جبهته بالأرض وموضع السجود من بدن الإنسان ، وقوم سجد وسجود ، أما تعريف المسجد اصطلاحاً فهو عبارة عن بيوت تم بنائها لأغراض عبادية (الصلاة) حيث ينبغي أن تكون خالصة لوجه الله

(١) رياض كاظم سلمان الجميلي ، تخطيط استعمالات الأرض الدينية في المركز التقليدي لمدينة كربلاء ، مجلة البحوث

الجغرافية ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ص ١٦٢ .

(٢) سورة الجن ، الآية ١٨ .

تعالى ، كما أن المسجد الجامع هو الذي تؤدي فيه الصلوات الخمس ولا تؤدي فيه صلاة الجمعة ^(١) ، وجمع مسجد مساجد .

وبناء على ما سبق ، فإن الغرفة المخصصة للصلاة في شركة معينة تعد مصلى ، ولا يطلق عليها اسم المسجد ، ولا تنطبق عليها جميع أحكامه ، ينبغى الإشارة إلى أن المساجد تلي العديد من الفعاليات الدينية منها إقامة صلاة العيدين (عيد الفطر المبارك ، وعيد الأضحى) ، فضلاً عن إقامه مجالس العزاء ، أو إلقاء المحاضرات الدينية ، أو المناسبات الخاصة بأهل البيت (عليه السلام) ، وعلى الرغم من حالة التشابه بين المسجد والجامع في أمور كثيرة ، إلا أنها تختلف في أمور أخرى سواء كانت من حيث العبادة ، أو الحكم الشرعي ، وحتى الطرز العمرانية ، فمن الملاحظ حسب الأحكام الفقهية عدم جواز المكوث في المسجد ولا سيما الجنب والحائض والنفساء وعدم جواز تنجيسه ^(٢) .

٢. الجامع

هو دار عبادة إذا ما قورن مع المسجد ، وبالتالي كل جامع هو مسجد ولكن ليس كل مسجد هو جامع ، والفرق هو أن الجامع يشغل مساحة أكبر بكثير إذا ما قورن مع المساحة المخصصة للمسجد ، وعادة ما يلحق مع الجامع مئذنة واحدة أو أكثر وغالباً ما يكون مزيناً بزخارف ونصوص قرآنية متقنة ، ومن الملاحظ أن الجامع ليس بديلاً عن المسجد عند المذهب الشيعي وإنما هي مكمل لها ومنفصلة عنها وعن سبب إنشائها ، إن الهدف من الجامع هو تأدية المسلمون الصلوات الخمس وصلاة الجمعة ، وسميت بالجمعة لأنه مكان أو علامة للاجتماع في الجامع لغرض الصلاة والعبادة ومناقشة المسلمين أمور دينهم ودنياهم ، وأحياناً يحدث فيه الاعتكاف ، والمسجد لا تقام فيه الجمعة ، ويبدو أن صلاة الجمعة لها تقاليدها التي يجب التزام المصلون بها إذ يقف إمام المسجد أمام الصف الأول من المصلين ، ثم يقوم الإمام بالصلاة فيهم ، ولا توجد أفضلية بين المسلمين سواء كان غنياً أو فقيراً عند أداء الصلاة في الجامع .

٣. الحسينية

هي بيوت مختلفة المساحة والطرز العمرانية تقام في عموم أحياء المدن وعلى نفقة الأهالي ، والغاية الأساسية من البناء خدمة لعزاء الإمام الحسين (عليه السلام) ولأئمة أهل البيت وإحياء ذكراهم ومواليدهم ووفياتهم ، إذ إن ذكر مصابهم واستجلاء مصائبهم هو للاستفادة من

(١) [/https://www.almaany.com](https://www.almaany.com)

(٢) مجموعة فتاوى السيد علي الحسيني السيستاني ، فصل ما يحرم على الجنب ، منشور على الموقع الإلكتروني

[/https://www.sistani.org/arabic/book/22/1698](https://www.sistani.org/arabic/book/22/1698)

الدروس والعبر المستوحاة من تلك الوقائع التي مرت بهم ، فأحياء ذكر الحسين (عليه السلام) هو إشعال جذوة التضحية في نفوس الناس وقلوبهم ليستمر خط الإمام الحسين (عليه السلام) ، فلا تخمد تلك الروح الفدائية التحررية التي نحتاج إليها كمسلمين في كل زمان ومكان ، لرفض الظلم والطغيان بشتى الوسائل ، فضلاً عن ذلك فإن الحسينيات هي مؤسسات متعددة المهام مثل القيام بالاحتفالات الدينية ، وإلقاء المحاضرات الدينية والوعظ والإرشاد، وإقامة الصلاة اليومية ، وكذلك جمع التبرعات للمحتاجين الفقراء اليتامى ، وإقامة حملات اجتماعية ولاسيما حث الناس على التبرع بالدم، وإجراء عقود الزواج والطلاق وغيرها من الأمور الدينية .

عرفت أول حسينية عندما ارتقى الإمام زين العابدين (عليه السلام) منبر يزيد وألقي محاضرة فضح فيها زيف الدولة الأموية المتمثلة بالمجرم يزيد وأعوانه ومن نصبه والياً على رقاب المسلمين ، وبين أحقية الإمام الحسين (عليه السلام) ومظلوميته وصحة ما قام به لنصرة الدين الإسلامي ، لذلك فالحسينيات هي منار وإشعاع فكري للمسلمين ^(١) .

أما جذور انتشار الحسينيات فقد قال إبراهيم الحيدري في كتابه (تراجيديا كربلاء) إنها ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما بدأ شيعة العراق ببناء الحسينيات كمؤسسات دينية ثقافية، مثل التكايا لإقامة الشعائر والطقوس الدينية وبخاصة العزاء الحسيني ، ولذلك اتخذت اسم الحسين (عليه السلام) شعاراً لها وسميت بـ (الحسينية) ، وكان أولى الحسينيات التي شيدت في العراق هي (الحسينية الحيدرية) في الكاظمية عام ١٨٧٦ ، في حين شيدت حسينية في النجف الأشرف هي الحسينية الشوشترية عام ١٨٨٤ ، وذكر بأن أول حسينية بنيت في كربلاء كانت في عام ١٩٠٦ .

ينبغي الإشارة أنه نتيجة لحالات القمع والمنع من إقامة الشعائر الحسينية في العهد العثماني في العراق كانت المجالس الحسينية تقام في البيوت، وأحياناً بصورة سرية، ومن الطبيعي أن بعضاً من أصحاب المجالس الدورية قد يوقف بيته على ذلك لضمان استمرار إقامة المجلس بعد وفاته، ومن ثم فإن هذا البيت سيحتاج إلى بناء وتعمير بمرور السنين فتدخل فيه تغييرات تخرجه عن تصميم البيت إلى ما يوظفه أكثر لخدمة المراسيم الحسينية الموقوفة عليها، وبالتالي تحولت العديد من المساكن إلى حسينيات بعد إجراء تحويلات في البناء والعمران لتناسب مع بناء الحسينية المتعارف عليها في الوقت الحاضر ^(٢) .

(١) مركز الأبحاث العقائدية ، تاريخ الحسينيات وسبب إنشائها ، مقال متوفر على الموقع

<https://aqaed.net/faq/703>

(٢) بحث منشورة على الموقع <http://www.aqaed.com/faq/703>

٤. التكية

التكية لغوياً من الفعل اتكأ بمعنى استند ، أما اصطلاحاً فهي مكان لممارسة العبادة وتنظيم حلقات الذكر ومكان لاستضافة المسافرين أو عابري السبيل ، وكذلك هو مكان للراحة والاعتكاف ، بصورة غير منتظمة وغير إجبارية، على عكس النظام الذي كان متبعاً في الخانقاه* ، فالتكية ليست مدرسة وليست جامعاً، فهي مجرد استراحة صوفية يقيم فيها الفقراء دون أعباء مادية ويتم تقديم الطعام للوافدين إلى التكايا ، والملاحظ أن التكيات هي أماكن لتجميع التبرعات والأموال والأوقاف التي يقدمها المحسنون ، بل هي أماكن لتنظيم حلقات الذكر والوعظ الديني ، ومن ثم توسعت أكثر وانضوت تحتها مضامين دينية وتعليمية واجتماعية وصحية .

وترجع التكية تاريخياً إلى العصر السلجوقي والأيوبي والمملوكي ، وقد ازدهرت وتوسعت ومن ثم دعمت بقوة خلال الاحتلال العثماني للدول العربية ومنها العراق، كونه إرث عثماني تاريخي لذلك وجدت التكيات في أغلب المدن العراقية، مثال ذلك التكية الموجودة في مدينة الزبير، إذ يؤدي الدراويش طقوسهم الدينية وهم من أتباع المذهب الصوفي ، ويبدو أن سعي الاحتلال العثماني لم يقف في دعم التكيات وانتشارها في البلدان المحتلة، بل شرعت إلى تطويرها لتصبح إيواء للعاطلين عن العمل من العثمانيين المهاجرين من الدولة الأم والنازحين إلى الولايات الغنية مثل مصر والشام والعراق ، والجدير بالذكر أنه تم إحالة التكيات ضمن أوقاف الدولة وصرفت رواتب شهرية للعاملين فيها ، ويختلف استخدام التكيات بحسب البلدان، فعلى سبيل المثال التكيات في إيران تستخدم لإقامة مراسم العزاء على إئمة أهل البيت (عليه السلام) ولاسيما أيام محرم الحرام ، وبصوره عامة إن التكيات موجودة في معظم المدن العالمية ولكل منها طريقة في الأداء تختلف عن المدن الأخرى.

٥. المقبرة

المقبرة أو الجبانة أو القرافة أو المدفن أو التربة هي مكان يدفن به الأموات سواء بشكل فردي أو جماعي ، وهي أماكن غير عبادية ، وكانت بعض الحضارات تغالي في تزيين مقابر ملوكها ، فعلى سبيل المثال كان المصريون القدماء يصنعون مقبرة متكاملة تخص الفرعون (توت عنخ آمون) ، وأكبرها هي الأهرامات الموجودة في بقاع عديدة من العالم. المقبرة لغة هو مكان القبور ، وجمعها مقابر أو قبور ، والقبر هو الحفرة التي يوضع فيها الميت ، وكل مكان تخفى فيه

* الخانقاة : معناه البيت الذي يعيش فيه النساك أو الزهاد ، انتشرت الخانقاة على يد صلاح الدين الذي هدف منها إلى زيادة تعمق والتخصص في فقه الدين ، وتدرس الخانقاة العلوم الدينية كالحديث والشريعة والفقه والتفسير .

جثة الميت فهو قبر ولو في البحر ، بمعنى أن القبر مكان لدفن الموتى في التراب ، فيقال قبرت الميت أقبره قبراً أي دفنته ، وأصل القبر الخفاء والغموض . أما تعريف القبر اصطلاحاً فهو المكان المخصص لدفن الموتى من بني آدم ، كما أن القبر نوعان ، الأول يسمى المكان الضيق ، والثاني ما يعيش فيه الإنسان بالبدن البرزخي في العالم الفسيح^(١) ، تتركز المقابر في عموم المدن العراقية ، إذ لا تكاد مدينة من المدن العراقية تخلو من وجود مقبرة ، حتى إنها وضعت في بادئ الأمر عند أطراف المدن ، لكن مع التوسع المساحي للمدن أصبحت تلك المقابر ذات مساحات واسعة ضمن نسيج المدن وهي مشكلة تعاني منها المدن العراقية، وخير دليل على ذلك المقبرة الكبيرة (مقبرة الحسن البصري) الواقعة في حي الكوت في مدينة الزبير، التي أصبحت ضمن حدود مدينة الزبير ولها تداعيات كبيرة أهمها الازدحام المروري من جهة وضيق شوارعها من جهة ثانية .

٦. الكنيسة

هو مكان مخصص للصلاة وللعبادة التي تخص الديانة المسيحية ، كما تعني تجمع المسيحيين الذي يشتركون بنفس العقائد ، والكنيسة اصطلاحاً تعني (الجماعة أو المختارين) .

٧. العتبات المقدسة

العتبات أو المزارات هي أماكن مقدسة تجري فيها طقوس دينية متنوعة ، وتكون لها قدسية في العقل الإسلامي بصورة عامة ، وعند الشيعة بوجه خاص^(٢) ، فهي المكان الذي يضم جسد المعصوم وأولاد الأئمة وأحبابهم وأوليائهم المنتسبين لمدرسة أهل البيت (عليه السلام) ، ويقصد بالعتبة لغوياً : مكان العتبة (بالفتح) أسكفة الباب التي توطأ ، وقيل العتبة العليا والخشبة التي فوق الأعلى ، وسميت العتبة لارتفاعها عن المكان المظلم السهل، والعتبة جمعها عتبات ، وتقول عتب لي عتبة إذا أردت أرقى إلى موضع تصعد فيه^(٣) ، أما التعريف الاصطلاحي فتعني العليات أو المشاهد أو الحضرات أو الروضة ، أما بخصوص كلمة (مرقد) فهو المضجع، وهو موضع القبر ، لأن المرقد في لغتنا العربية يعني محل النوم والذي يسمى المضجع^(٤) . ويختص العراق

(١) مقال عنوانه المقبرة متوفر على الموقع <https://islamic-content.com/dictionary/word/9871/ar>

(٢) عامر عبد زيد الوائلي ، دراسة في مفهوم المكان المقدس (مشهد الإمام علي - عليه السلام أمودجاً) ، مجلة العقيدة ، العدد ٢٣ ، ٢٠٢٢ ، ص ٦٥ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء السادس ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٧ .

(٤) منى جمعة حميد البهادلي ، النظام القانوني للعتبات المقدسة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ ، ص ٨ .

بالعديد من العتبات (المراكز الدينية) في محافظات: (كربلاء ، وبغداد ، والنجف ، وسامراء وغيرها) .

٨. المدن الدينية (مدن الحج)

هي مدن دينية حقيقية تربط حياتها بمواسم الحج أو بمواسم الزيارات الموسمية ، والمظهر الخارجي لتلك المدن هو ديني صرف ، وهذه المدن صغيرة المساحة بصورة عامة، تمتلئ بالآلاف أو ملايين من الحجاج أو الزوار القادمين إليها في أيام معدودة ، ثم ما تلبث أن تعود لحياتها الهادئة الرتيبة بقية أيام السنة، وتعود مؤسساتها الدينية الثقافية إلى مواصلة الدرس وخدمة الدين^(١) ، ومن أمثلتها مكة المكرمة لحج بيت الله الحرام ، فضلا عن القدس في فلسطين، ومدن العراق (كربلاء ، والنجف ، وبغداد ، وسامراء) لوجود الأضرحة المقدسة ، كما توجد في الهند (بنارس والله اباد) ، ومدن علمية كثيرة .

سادساً : التطور التاريخي للخدمات الدينية في المدن الحضرية

الخدمات الدينية هي خدمات يقصدها الإنسان وتلبي حاجته لقيامه بمباشرة الفريضة التعبدية وإجراء الطقوس الدينية^(٢) ، وعلاقة الوظيفة الدينية وحياة المدن هي علاقة قديمة وممتينة، كونها ساهمت في قيام ونشوء الحضارات السابقة ، التي لا زالت ذات العلاقة الحاكمة بينهما في الوقت الحاضر ، إذ من الشائع أن نجد مدينة خالية من الأسواق أو مدن أخرى لا تحتوي على صناعات أو خدمات تعليمية أو صحية ، لكن لا توجد مدينة في العالم القديم أو الحديث دون معلم ديني ، لأنه جزء لا يتجزأ من حياة سكان تلك المدن ، وله ارتباط واضح بممارسة الطقوس الدينية لسكان المدن ، ويبدو أن فطرة الإنسان السليمة تبحث عن الخالق أو معلم ديني لعبادته، على اعتبار أن الدين هي عملية جماعية تتركز في أنوية متعددة ، وبالتالي له دور في نشأة الكثير من المدن الحضارية ، فعلى سبيل المثال إن الحضارة السومرية كان أساس نشأتها هو العامل الديني، لهذا ظهرت الزقورات باعتبارها أماكن للعبادة وليس للحكم ، ويسري الحال ذاته للمدن التي نشأت في زمن الإغريق والآشوريين والمصريين إذ كانت ذات صبغة دينية ، فاليونان وعاصمتها أثينا أنشأت كمعبد للإله أثينا ، وكذلك مصر كانت تسمى بأسماء الآلهة مثل مدينة آمون ، والإغريق اعتمدوا على أسماء آلهتهم مثل افرويتوبوليس .

(١) علي سالم الشوارة ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ٢٨١ .

(٢) صلاح الدين الشامي ، استخدامات الأرض (دراسة جغرافية) ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف، الاسكندرية للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٨ .

وفي العصور الوسطى في أوروبا لا تكاد مدينة إلا وأصل نشوئها العامل الديني، والدليل هو السعي الحثيث في نشر المسيحية في الوسط الوثني، حتى أن المدن الحضرية هي مدن دينية اعتنقت المسيحية، وكانت الكنيسة المعلم الأبرز في حفظ المدن الأوروبية خلال العصور المظلمة، إذ استطاعت لم شمل السكان حولها حتى عادت إلى النمو بعد النهضة، فكانت الكنيسة تمثل روح السكان وعلى جميع سكان المدن إطاعة تقاليد وأفكار الكنسية، وهذا ما يفسر وجود أطلال الكنائس القديمة التي ترجع في تشييدها إلى آلاف السنين.

وخلال العهد الإسلامي وانتشاره في أغلب بقاع العالم كان الدين يشكل النواة الأولى للمدن بدرجة كبيرة، إذ إن العديد من المدن العربية بنيت على أساس الطراز العمراني الإسلامي، فالدين لا يمارس إلا في المدن، حتى أن المسجد الجامع هو أول أساس يقام في المدينة الإسلامية ومن ثم تأتي باقي مراكز الحكم والأسواق ومن ثم البيوت التي تحيط بالمسجد الجامع، والمسجد هي نقطة لتجمع المسلمين لأداة الصلاة ولاسيما صلاة الجمعة وباقي الصلوات الأخرى، فضلا عن الاطلاع على أحوالهم ودينهم ومعاملاتهم، لارتباط المسجد بأمور الدنيا والآخرة للمسلمين، والجدير بالذكر إن الوظيفة الدينية سيطرت على مراحل نمو المدينة وتطورها؛ لأن الدين هو مبرر وجودها ولهذا السبب برزت منذ عصر الإسلام العديد من المدن العربية الدينية لتصبح قواعد وعواصم لبلداتها، مثل (القدس، ومكة المكرمة، والمدينة، وكرلاء، وبغداد، وسامراء، وقم، وغيرها كثير).

لم يقتصر وجود المدن الدينية في أوروبا والدول العربية بقدر ما وجدت منذ فجر التاريخ في العديد من المدن القديمة، مثل (البرابر القدماء، والجرمان، والألبانيين، واليابان، والصين، والهند)، إذ ظهرت العديد من المدن الدينية مثل: (مدينة الأحد، ومدينة بونز)، وغيرها، وأصبح مألوف أن المدن منذ فجر الحضارات عرفت الأديان السماوية وغير السماوية، وبالتالي هي أماكن للعبادة مثل: (بنارس والله اباد في الهند)، وفي اليابان يسمى (أسا)^(١).

دلت الحفريات الحديثة وبشكل واضح إلى قيام مدن قديمة ومهمة أثبتت ركائزها الوظيفية الدينية، حتى بات ما يعرف (عامل الدين) وهو المؤسس الحقيقي للمدينة، ويعزى ذلك إلى حالة إدراك سكان المدن آنذاك لقدرة الدين على تطور المدنية وتحقيق العدالة وتطبيق القانون فيها، لكن على الرغم من الأهمية الكبيرة للوظيفة الدينية في انتشارها للعديد من المدن العالمية، إلا إن ذلك لم يستمر، على الأقل لبعض المدن التي بدأ فيها انحسار للوظيفة الدينية، وتحولت إلى مدن اقتصادية ومراكز للحكم الإسلامي مثل القسطنطينية وبغداد.

(١) محمد صالح عجيل الربيعي، جغرافية المدن، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ١٨٧.

ويمكن إيجاز أثر العامل الديني في تكوين المدن بحسب منظور (جمال حمدان)، الذي قسمها على ثلاثة مستويات وظيفية، هي الآتي ^(١) :

المستوى الأول : أن يكون الدين عاملاً مساهماً إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل التي أدت بالنتيجة إلى إنشاء المدينة وتطورها ، لكن بعد مدة من عمر المدينة استحدث عامل آخر غيّر من أهمية العامل الديني ، وخير دليل هو ظهور هذا المستوى في بداية صدر الإسلام الذي استطاع إقامة الكثير من المدن على أساس ديني ، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مدن اقتصادية، أو مراكز للحكم الإسلامي كمدن الفسطاط وبغداد .

المستوى الثاني : في هذا المستوى يبقى الدين مسيطراً على جزء أو قطاع معين من قطاعات المدينة أو مركزها ، فيما يظهر تأثير عوامل مكانية أخرى لها القدرة على تمدد المدينة إلى جهات ومحاور أخرى ، فيكون مركز المدينة دينياً وبقية أجزائها غير دينية ، بعبارة أدق إن تأثير العامل الديني ينتهي عند حدود معينة من أنطقه المدينة وقطاعاتها ، وساد هذا النوع من المستويات خلال العصور الوسطى والحديثة منها كما في الدول الأوربية .

المستوى الثالث : في هذا المستوى يبقى العامل الديني هو العامل المسيطر على مختلف مراحل نمو المدينة وتطورها ، كونه المبرر لنشوء المدينة وبقائها ، فلولاها لما قامت المدينة ونمت ، فعرفت تلك المدن ب(المدن الدينية)، كمدن (القدس الشريف، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة وكربلاء المقدسة، والنجف، وبغداد، وسامراء، ومدن التبت، ومدن الأديرة)، وهن من الحواضر الدينية التي أسسها الفكر الديني .

نلخص مما تقدم بأن المدينة التي نشأت حول معلم أو أثر ديني شكل هذا الأثر نواة نشأتها والبادرة الأولى لظهورها ، ثم استقطب مختلف الأنشطة الحضرية الأخرى حول هذه النواة لتدعم نموها وتطورها عبر الزمن، وصولاً إلى تخصصها في عرض الأنشطة الدينية دون غيرها، على الرغم من تمتعها بممارسة أنشطة حضرية أخرى، وبهذا استطاعت المدينة الدينية أن تجمع بين وظيفتها الدينية الأم مع وظائف حضرية أخرى سخرتها لخدمة النشاط الديني أولاً، ولسكانها ثانياً.

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية والمنقحة ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٨ ،

سابعاً : أنواع المدن الدينية

توجد خمسة أنواع من المدن الدينية ، التي ظهرت بشكل متفاوت خلال مراحل تطور المراكز الحضرية العالمية ، يمكن إيجازها بالآتي^(١) :

١. مدن الحكم الديني

هذا النوع من المدن يبدأ أولاً بهيئة دينية سياسية معاً ، وبمرور الوقت قد تستمر الوظيفة الدينية في التحكم بالمدينة أو قد تتلاشى تبعاً لعامل أو مجموعة عوامل ، وبالتالي تفقد أهمية الدين لهذه المدن ، مثل روما ، والقيروان ، وفاس ، وبغداد ، والعواصم الإسلامية الأخرى ، ومن أمثلة الحكم الديني إيران (ولاية الفقيه) ، أو الحكم الملكي مثل السعودية .

٢. المدن التذكارية

وهناك بعض المدن الحضرية التي يعود أساس نشوئها إلى كونها رمزاً تذكاريًا ، وهو نوع من أنواع الهياكل المبنية القديمة ، أو تكون رمزا دينيا تنشأ مدينة حوله ، إذ أصبحت الرموز التذكارية أبنية شاخصة من الأزمنة التاريخية ، أو التراث الثقافي القديم مثل : (تاج محل في الهند ، وتمثال الحرية في أمريكا ، وبرج إيفل في فرنسا ، وسور الصين العظيم) .

٣. مدن الأضرحة

تكونت العديد من المدن الحضرية على شكل أنوية حول قبر أحد القديسين ، أو العلماء ، أو الأنبياء ، وبالتالي اتسعت المدينة مساحيا لتصبح مدنا مليونية ، على سبيل المثال مدينة النجف التي كانت بالأساس مقبرة لدفن الموتى ، لكن مع وجود ضريح الإمام علي (عليه السلام) أصبحت مدينة مترامية الأطراف يقصدها الزوار من مختلف بقاع العالم ، فضلا عن الزوار العراقيين ، ويسري الحال ذاته في مدينة كربلاء ، ومدينة الكاظمية ، ومدينة قم في إيران ، ومكة المكرمة لوجود بيت الله الحرام .

٤. مدن الأديرة

الأديرة هي دور عبادة للرهبنة والمتصوفين كونها خلوة للتعبد ، يقصدها أتباع هذه الطوائف بغية الهرب من المدن إلى العزلة ، أو الهرب من الحروب باتجاه مواقع بعيدة عن المدن المزدحمة ، وبمرور الوقت تنشأ المساكن والحرف الضرورية حول الأديرة لتنشأ مدينة الدير ، وعموماً إن مدن الأديرة ظهرت في مواضع نائية ، أو جبلية ، أو غابية ، أو كهوف ، فعلى سبيل المثال وجدت مدينة سان جالين في الغابة ، و (سانت اومر) في المستنقع ، وفي السواحل ظهرت

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ .

مدينة الدير (بريتاني)، وغيرها كثير، كما وجدت مدن الأديرة في الجبال المعزولة، مثل (مدينة التبت)، ومدن الأديرة في المناطق الصحراوية للعبادة والتصوف، وبعض المدن نشأت للغزو والجهاد، مثل مدينة الرباط في المغرب ، وعلى الرغم من نشوء الأديرة في مواضع بعيدة عن المدن الحضرية لكن مع الزيادة السكانية واتساع المدن بالنسبة للمدن الحضرية ومدن الأديرة أصبح هنالك تقارب واضح، حتى امتزجت المدينتان في مدينة واحدة ، وبالتالي لم تعد مدن الأديرة مستقلة بل أصبحت ضمن نسيج المدينة الأم، مثل مدينة نورية في باريس .

٥. مدن الحج

إن أساس نشوء مدن الحج هو وجود معلم ديني جعلها مدينة مترامية الأطراف يقصدها السكان من أغلب دول العالم ، وبالرغم من كون بعض مدن الحج تقع في مناطق صحراوية بعيدة عن الموارد المائية ، وعموما تجذب مدن الحج الملايين من الحجاج لغرض أداء فريضة الحج ولمواسم محددة ، فعلى سبيل المثال مدينة مكة المكرمة يقصدها ملايين الحجاج من مختلف بقاع العالم لغرض أداء فريضة الحج التي فرضها الله تعالى على المسلمين ولاسيما خلال موسم الحج . ويسري الحال ذاته على مدن أخرى مثل مدينة (الله اباد في الهند)، وغيرها كثير .

ثامناً : المعايير المستخدمة لقياس مستوى كفاءة المؤسسات الدينية في المدن

إن تخطيط المؤسسات الدينية في المدن يخضع لعدة معايير عامة معتمدة في العديد من مدن العالم ، ويمكن توضيحها على النحو الآتي، جدول (٤١) :

١. الجامع

حددت المعايير التخطيطية المحلية ضرورة توفر حجم سكاني مناسب بواقع (٤٨٠٠) نسمة لغرض تخصيص جامع واحد ، بمساحة تتراوح بين (١٠٠٠-٢٠٠٠ م^٢)، على أن لا تزيد المسافة التي يقطعها المصلي (٨٠٠ متر) ، وهذا يشمل حدود محلة سكنية واحدة، فينبغي للمخطط أن يخصص مساحة محددة ضمن نسيج المدينة لإنشاء جامع واحد .

٢. المسجد

حددت المعايير التخطيطية ضرورة وجود مسجد واحد لكل (١٥٠٠) نسمة من السكان، وعلى مساحة تتراوح بين (٣٠٠-٨٠٠ م^٢)، أما المساجد الكبيرة فيجب أن تخصص لها مساحة إجمالية (٢٥٠٠ م^٢) ، كما ينبغي أن تكون المسافة التي يقطعها المصلي حوالي (٢٠٠ متر) .

٣. الحسينية

إن تشييد الحسينيات في المدن ولاسيما المدن العراقية ، لا يخضع لضوابط أو معايير محددة ، لأن بناء الحسينيات يعتمد على أصحاب الثواب والأعمال الصالحة وهي خدمة للإمام الحسين (عليه السلام)، وبالتالي توجد معايير تقريبية تخصص مساحة (٢٠٠-٥٠٠ م^٢) ، على أن لا تزيد المسافة التي يقطعها المصلي أكثر من ٢٠٠ متر .

جدول (٤١)

المعايير والمؤشرات التخطيطية المستخدمة لتقييم كفاءة الخدمات الدينية في المدن *

المؤسسة الدينية	عدد السكان نسمة	المساحة	المسافة المقطوعة متر	نصيب المصلي من المساحة م ^٢
جامع	٤٨٠٠	١٠٠٠ - ٢٠٠٠ م ^٢	٨٠٠	١,٨ - ١,٥ م ^٢
مسجد	١٥٠٠	٨٠٠ - ٣٠٠ م ^٢	٢٠٠ - ١٥٠	١,٣ - ١,٢ م ^٢
حسنية	-	٢٠٠ - ٥٠٠ م ^٢	٢٠٠ - ١٥٠	-
مقبرة	١٠٠٠٠	٤٠ هكتار	-	٢ - ٠,٥ م ^٢
إجمالي متوسط نصيب الفرد م ^٢				
١,٢٥ م ^٢				

المصدر : بالاعتماد على المصادر :

- (١) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، كراس معايير الإسكان الحضري ، ٢٠١٠ ، ص ٣٣ ، ١١.
- (٢) جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة ، دائرة الإسكان ، معايير الإسكان الحضري والريفي في العراق ، كانون الثاني ، ٢٠١٨ ، الباب الرابع ، ص ٢٢ و ٥٩.
- (٣) زيادة محمد شحادة ، أثر التصميم العمراني على تفعيل دور المساجد في قطاع غزة باستخدام GIS ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، الجامعة الإسلامية - غزة ، ٢٠١٠ ، ص ٤٧.
- (٤) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ضوابط معايير تصميم وصيانة المساجد في ليبيا ، ٢٠١٤ .
- (٥) نزهة يقظان الجابي ، المعايير التخطيطية للخدمات بالملكة العربية السعودية (دراسة نقدية) ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد ٣٧ ، ٢٠١١ ، ص ٤١.

٤. مقبرة

عادة ما خصصت مساحات كبيرة للمقابر خارج المدن ، لكن بمرور الوقت وزيادة السكان تطلب ذلك اتساع المدن بكل الاتجاهات ، فأصبحت المقابر ضمن حدود المدن ، إذ تخدم المقبرة حجم سكاني بواقع (١٠٠٠٠) نسمة ، كما ينبغي أن تخصص لها مساحة (٤٠ هكتاراً).

* إن دراسة الخدمات الدينية في المدن والتعرض إلى تحليل كفاءتها العددية والمساحية يتطلب من الباحث بذل جهود كبيرة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من دراستها ، فعلى سبيل المثال لغرض تخصيص أعداد المصلين القاصدين للمؤسسات الدينية الموجودة في حي سكني سواء كانت المؤسسة الدينية هي (جامع - أو مسجد - أوحسينية) ينبغي أن نحدد فئة معينة من السكان ، وليس جميع سكان الحي السكني المستفيدين من المؤسسة الدينية ، بمعنى آخر إذا كان لدينا عدد سكان (٥٠٠٠٠) نسمة لحي (الحسين) مثلاً الموجود في مدينة البصرة ، فهنا ليس كل أفراد الحي يقصدون المؤسسة الدينية ، بل يجب استثناء الإناث عن الذكور أولاً ليصبح عدد الذكور مثلاً (٢٥٠٠٠) نسمة ، بعد استبعاد الإناث ولتكن (٢٥٠٠٠) نسمة ، وبعد ذلك يجب استبعاد الأطفال الذكور للأعمار (٩-٠) سنوات ، وهذا يشمل استبعاد (١٠٠٠٠) طفل بحسب ما يتوفر من إحصائيات رسمية ، المتبقي من فئة الشباب وكبار السن للأعمار (١٥-٦٤ و ٦٥ فأكثر) هو (١٥٠٠٠) نسمة ، هذه الفئة هي المستهدفة لأنهم فقط المصلون القادرين على بلوغ المؤسسة الدينية ، لذلك يجب عند دراسة الخدمات الدينية ومعرفة كفاءتها استبعاد الشرائح المذكورة (الإناث ، والأطفال) بغية تخصيص حجم سكاني من فئة (الشباب وكبار السن) المنتفعين من الخدمات الدينية ، وتطبق الطريقة ذاتها على باقي الأحياء السكنية للدراسة التي تتعلق بالخدمات الدينية لمدينة معينة .

تاسعاً : العوامل المساهمة في توزيع الخدمات الدينية في المدن العراقية

تختلف العوامل البشرية المساهمة في توزيع الخدمات الدينية للمدن العراقية بتأثير عدة عوامل، إذ قد يؤدي عامل بشري أو أكثر إلى زيادة أعداد المؤسسات الدينية، أو تسهم عوامل أخرى في انخفاضها مدن أخرى ، وعلى النحو الآتي :

١. العامل التاريخي

تاريخياً إن أول بيت وضع لعبادة الله تعالى هي الكعبة المشرفة (المسجد الحرام)، بحسب قوله تعالى من سورة آل عمران: ((إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ))^(١) ، مع العلم أن بناء البيت جاء متأخراً في زمن سيدنا إبراهيم (عليه السلام) ، في حين أن الأسس للبيت وضعت زمن نبينا آدم (عليه السلام)، وبعد ذلك تم هدمه، وأعيد بناءه في زمن نبينا إبراهيم (عليه السلام) ، بمعنى أن بناء المسجد الحرام في المكان المقدس الذي قدره الله تعالى وضعه في القدم لاسيما يوم خلق الأرض^(٢) ، اتصف بناء الكعبة المشرفة بأن تكون نواة دينية لتشكيل مدينة متزامية الأطراف يلتف حولها السكان، لغرض العبادة أولاً، والسكن ثانياً ، إذ إن الله تبارك وتعالى رسم طريق الهداية الإلهية للناس وبالتالي هدايتهم إلى طريق الحق .

إن المعالم الدينية تختلف باختلاف نوع العبادة التي يمارسها السكان في تلك المدن ، إذ يختلف مكان العبادة ما بين (جامع ، أو مسجد ، أو حسينية ، أو معبد ، أو زقورة ، أو عبادة الأوثان ، أو عبادة الأصنام) ، فعلى سبيل المثال بعد بعثة النبي محمد (ﷺ) إلى مكة المكرمة كونها أصل الأديان تمت محاربته من قبل المشركين في بداية الدعوة الإسلامية ، لذلك أمر الله تعالى نبينا محمد (ﷺ) بالهجرة إلى المدينة ، وعند مرور النبي محمد (ﷺ) بقرية بئر قباء* شيد أول مسجد في السنة الأولى من الهجرة، وشارك النبي محمد (ﷺ) في وضع أحجاره مع المسلمين^(٣) ، وبعد بناء مسجد قباء وانتشار الإسلام إلى أغلب بقاع العالم انتشر معه بناء المساجد، وهي أماكن لتجمع المسلمين وللتباحث في أمور دنياهم وآخرتهم ، ولأهمية المساجد نزلت بحق مسجد قباء الآية الكريمة من قوله تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ

(١) سورة آل عمران الآية ٩٦.

(٢) أنس الجاد ، تحقيق مختلف في أول مسجد وضع في الأرض ، مجلة جامعة توكات غازي عثمان باسا لكلية اللاهوت ،

المجلد السادس ، العدد ٢١١ ، لسنة ٢٠١٨ ، ص ٢٢٣ .

* اسم البئر قباء وعرفت القرية باسم البئر .

(٣) الحر العاملي ، وسائل الشيعة (آل البيت) ، الطبعة الثانية ، الجزء الخامس ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨٥ .

فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ^(١). ومن المفيد أن نذكر أن المساجد لم تكن مقتصرة على الصلاة واجتماع المسلمين بقدر ما كانت مدارس فكرية وتعليمية في شتى المجالات، مثل الفيزياء، والكيمياء، والفقه، والرياضيات، والفلك وغيرها، وهذا ما يفسر أن المسلمين أينما ذهبوا يشيدون المساجد مع إعمارها لتكون مناره حقيقية، لانتشار الإسلام من جهة، ولنشر العلم والتعلم من جهة أخرى، وهذا هو سبب وجود المساجد في قارات آسيا، وأوروبا، والأمريكتين، وغيرها.

أما بخصوص مدنا العراقية فلم يغيب مشهد الجوامع والمساجد والحسينيات أو الكنائس (بحسب الديانة) عن مضامين المدن العراقية، وهذا ما يفسر وجودها مع النواة الأولى لتشكيل المدن، كما إنها ميزة عمرانية جاءت متوارثة من عصر الفتوحات الإسلامية التي لا زالت المؤسسات الدينية مثل (الجوامع - والمساجد - والحسينيات) تشكل حجر الزاوية للمدن العراقية، وهذه المؤسسات في زيادة مستمرة وعلى وجه الخصوص بناء الحسينيات ولاسيما بعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣، ويعزى ذلك إلى أن بناء الحسينيات في المدن لا يحتاج إلى مساحات كبيرة، فضلا عن ذلك لا تحتاج إلى رخصة حكومية لتشييدها، وبالتالي فهي رغبة داخلية عند العديد من سكان المدن بالحصول على الأجر والثواب، ولكونها من أفضل الطاعات والعبادات ولاسيما بناء الحسينيات انطلاقاً من قول الله تعالى: ((فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ))^(٢).

٢. العامل السكاني

إن وجود المؤسسات العبادية تعد الركيزة الأساسية في استقطاب السكان لأغراض السكن بقرىها، على اعتبار أن الأديان والسكان عملتان لوجه واحد، فلا يوجد مجتمع أو طائفة في العالم لم تتبنَ ديانة معينة، لما يقدمه الاعتقاد الديني من الشعور بالاطمئنان والراحة النفسية وطيب العلاقات الإنسانية الذي يتركه المعتقد في نفوسهم، لذلك فالسكان يتوافدون عند المراكز الدينية لأغراض العبادة والعمل والسكن، فعلى سبيل المثال العتبات المقدسة في مدنا العراقية (بغداد، و كربلاء، و النجف، و سامراء) هي مدن مستقطبة للسكان، لتواجد مرافد أئمة أهل البيت (عليه السلام) فيها، وهذا يفسر الزيادة الكبيرة لسكان تلك المدن منذ بداية القرن العشرين وإلى الوقت الحاضر.

(١) سورة التوبة، الآية (١٠٨).

(٢) سورة النور، الآية ٣٦.

٣. العامل الاقتصادي

إن تشييد المؤسسات الدينية في المدن العراقية متوقف إلى حدٍ ما على العامل الاقتصادي والسياسي ، إذ إن تشييد المؤسسات الدينية منذ خمسينيات القرن العشرين في العراق كان خاضعاً للقوانين الحكومية، في منح أو منع إجازات البناء، ولاسيما فيما يخص تشييد المؤسسات الدينية ، لهذا فإن المدن العراقية بصورة عامة كان يخصص لها مساحات محددة ضمن التصميم الأساسي للمدينة، لغرض تشييد مسجد لسكان الحي ، وكذلك تخصيص مساحات أخرى خارج المدينة لاعتبارها مقبرة وغيرها من الخدمات الدينية ، وهذا يدل على اقتصار المدن على الجوامع والمساجد التي شيدتها الحكومات المتعاقبة ، فضلا عن ذلك إن المساجد والحسينيات التي حصلت على إجازات البناء مع توفر الإمكانات المادية على الرغم من قلتها وتوزيعها في المدن العراقية ، ومع التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ ورفع الحصار الاقتصادي وارتفاع المستويات الاقتصادية لعموم سكان المدن العراقية، الأمر الذي حفز الكثيرين على شراء قطع أراضي زراعية وتخصيص مساحة محددة لبناء الحسينيات والمساجد دون الحصول على رخصة من الجهات الحكومية، لذلك أصبحت المدن العراقية تزدهر بزيادة أعداد المؤسسات الدينية وعلى وجهه الخصوص زيادة الحسينيات .

٤. العامل السياسي والتخطيطي

التخطيط هي سمة فعالة تتحدد من خلال إعداد خبرات وسياسات ونظم وإجراءات محددة لتحقيق وبلوغ أهداف معينة بأفضل ما يمكن^(١)، لذلك فالتخطيط هي وسيلة لتنظيم استعمالات الأرض في المدن ، وفي المدن العراقية شرع مجلس الإعمار بتنظيم المدن من خلال وضع تصاميم أساسية لها منذ خمسينيات القرن العشرين، إلى جانب الاهتمام بالبنى التحتية والارتكازية لها .

تاريخياً لم يهتم المحتلون للعراق بأهمية تخصيص مساحات معينة ضمن نسيج المدن للأغراض العبادية ، فعلى سبيل المثال احتل العثمانيون العراق قرابة (٤) قرون ، وكان الهدف هو تقسيم العراق إلى ولايات ليسهل حكمها والسيطرة على السكان، وتركيز التخلف والتبعية ، وبالتالي نهب خيراته ، إذ اهتم المحتل العثماني بتشييد المدارس العثمانية بما يحقق مصالحهم ويثبت جذورهم في العراق ، ولعل وجود المساجد خلال تلك الحقبة قد اعتمد على ميسوري الحال أو الباحثين عن الثواب والأجر من الله تعالى .

(١) محمد أحمد شوق ، الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية في ضوء التوجيهات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤ .

أما حقبة الاحتلال البريطاني للمدة ١٩١٤-١٩٢٠ فلم يهتم المحتل بأهمية التعليم أو المشاهد الدينية والعبادات، بقدر ما كان تركيزهم ينصب حول مصالحهم وليس الاهتمام بتنظيم المدن العراقية وتوزيع استعمالات الأرض فيها، بالمقابل دعت حاجة المحتل البريطاني إلى توظيف العديد من الموظفين، لذلك تم فتح المدارس وطلبت من (جون فان أيس) إدارة شؤون المعارف في العراق*، وعملت الوزارة آنذاك على استقدام مدرسين من مصر والهند كونها مناطق محتلة من قبل بريطانيا، وهذه المدارس طبق فيها التعليم باللغة الإنجليزية والعربية، وكذلك أنشأت مدارس يهودية لتعليم اليهود إذ استقبلت ٦٠٠ طالب عام ١٩٢٠^(١)، ويسري الحال ذاته بعدم اهتمام المحتل البريطاني بتشديد المساجد للمسلمين، باستثناء بعض المساجد التي توزعت في المدن.

استمرت الحكومات المتعاقبة بعدم الاهتمام بالمساحات العبادية للمدن وصولاً إلى حكم البعثيين للعراق عام ١٩٦٨، إذ كان من أهم أولوياتهم منع الناس من تقلد الدين الإسلامي والاهتمام بأصوله وتعاليمه للسكان، لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم وأفكارهم، وبالتالي شرعت الجهات البعثية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين إلى إرساء العديد من القوانين التي تمنع من تشييد المؤسسات العبادية، حتى صدر قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ وهو قانون تعسفي بحسب البنود الآتية:

- تكون الموافقة الأولية لبناء مسجد للصلوات الخمسة والخطبة وصلاة العيدين يقرها المجلس العلمي في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- تمنح الموافقة بقرار من اللجنة المركزية بعد التأكد من حاجة المنطقة لبناء مسجد وتكون الأهمية الأولية للمساجد الكبيرة ذات الخدمات المتكاملة وفق الخطة المقررة سنوياً.
- تتولى الدائرة الهندسية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إعداد تصاميم المساجد التي يتبرع المواطنون بإنشائها، وتصنف حسب سعة استيعابها للمصلين وعلى أن تكون محتوية على كافة الخدمات المطلوبة، من تدفئة وتبريد ومرافق صحية، على أن ينجز البناء خلال مدة محددة أقصاها ستة أشهر من تاريخ الموافقة وبخلافه تلغى الموافقة.
- أن تكون مساحة الأرض المزمع إنشاء المسجد عليها لا تقل عن (١٠٠٠ م^٢).
- أن يكون البناء وفق الخرائط والمواصفات الفنية التي تعدها أو تقرها الدائرة الهندسية.

* وزارة المعارف قديماً، أما حالياً فتسمى وزارة التربية.

(١) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١، الطبعة الأولى، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ٢٨.

- أن يتعهد المتبرع بتغطية جميع تكاليف البناء وملزماً بتأثيث المسجد ويمنع عليه جمع التبرعات من المحسنين لأنه أمر يخالف القانون .
- أن يقدم تعهداً مصدقاً من كاتب العدل بتسجيل المسجد أرضاً وبناءً وملحقاته وقفاً خيرياً باسم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- أن يلتزم بإشعار الدوائر المختصة في الوزارة عند مباشرته ببناء المسجد وعند إكماله.
- أن يتولى الصرف على المسجد والعاملين فيه خلال مدة إدارته للمسجد، وفي حالة عدم قدرته على إدارته أن يبلغ الدائرة المختصة في الوزارة بذلك.
- أن يتعهد المحسن بعدم تسمية المسجد باسمه أو بأسماء الصحابة ما لم تستحصل موافقة المجلس العلمي.

وبعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ حدث انفراج نسبي للعراقيين تزامناً مع رفع الحصار الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية، التي انعكست على زيادة الدخل القومي، والتحسين النسبي في المستويات الاقتصادية للسكان، الأمر الذي حفّز كثير من المتبرعين على بناء المساجد والحسينيات، بما يناسب إمكانياتهم بدون الالتزام بالقوانين المذكورة ، وهذا الأمر أسهم بشكل مباشر في ارتفاع أعداد المؤسسات الدينية في عموم المدن العراقية، وعلى وجهه الخصوص الحسينيات هذا من جانب ، ومن جانب آخر إن التصاميم الأساسية التي وضعت لعموم المدن العراقية كان من ضمنها مساحات لبناء الجوامع لخدمة سكان المدن ، لكن مع غياب الرقابة الصارمة من قبل الجهات المعنية وللشروع بتنفيذ قانون الاستثمار عام ٢٠٠٦ جعل الاستحواذ على المساحات المخصصة للخدمات الدينية أمراً شائعاً، مما غيّر من استعمالها إلى مدارس أهلية، أو محطات وقود، أو مستشفيات أهلية، دون الاهتمام بحالة الاختلال المساحي المخصص للخدمات الدينية .

عاشراً : دراسة تطبيقية : تقييم كفاءة الخدمات الدينية في مدينة الزبير^(١)

تحدد منطقة الدراسة بمدينة الزبير الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة البصرة ، إذ تقع فلكياً بين خطي طول (٤٧°٣٩' - ٤٧°٤٤') شرقاً، وبين دائرتي عرض (٣٠°٢٠' - ٣٠°٢٤') شمالاً، وهي تمثل مركز قضاء الزبير وأحد أقضية محافظة البصرة التسعة^(*)، وتتكون مدينة الزبير من (٢٤) حياً سكنياً ، خريطة (١٦)، بعدد سكاني (٣٤٤٨٠٦) نسمة لعام ٢٠١٩ . أما الحدود الزمانية فقد امتدت منذ نشأة مدينة الزبير وحتى عام ٢٠١٩ .

تمثل الكفاءة لأي مؤسسة خدمية أهمية في الدراسات الجغرافية ، بوصفها إحدى المؤشرات المهمة في أداء الظواهر الجغرافية، لطبيعة متغيراتها التي تمتاز بمنظومة خدمية متكاملة، قدرة لإيصالها إلى السكان بأقل جهد وبأقل كلفة اقتصادية^(٢)، وليبيان كفاءة الخدمات الدينية في مدينة الزبير اعتمد على عدة معايير، ومنها سكانية ومساحية تخص المؤسسات الدينية كالاتي

أولاً : الكفاءة العددية للمؤسسات الدينية في مدينة الزبير

١ . كفاءة التوزيع العددي للمؤسسات الدينية

تهدف الدراسة بيان توزيع المؤسسات الدينية العبادية بحسب أصنافها على أحياء مدينة الزبير، ومعرفة كفاءتها المكانية والمساحية، وعلى النحو الآتي :

أ - الجامع

يتضح من الجدول (٤٢) وجود (٣٦) جامعاً ، وقد تباين توزيعها المكاني بحسب أحياء المدينة بشكل لا يتطابق مع توزيع المعيار الذي يوجب وجود جامع لكل (٤٨٠٠) نسمة ، إذ إن بعض الأحياء فيها زيادة عددية من الجوامع، في حين هناك أحياء أخرى تفتقر لها ، إذ نلاحظ أن حي الجمهورية الأولى قد احتل المرتبة الأولى بأعداد الجوامع البالغة (٥) جوامع ، في حين أن أدنى عدد للجوامع كانت في أحياء (الآثار ، والجمهورية الأولى ، والشهداء ، والضباط ، والعرب الأولى ، والمريد الجديد ، والمريد القديم)، بواقع جامع واحد على التوالي . ويعزى سبب احتلال حي الجمهورية الثانية المرتبة الأولى هو لكونها من الأحياء القديمة التي شيدت الجوامع بكثافة مع تشكيل النواة الأولى للمدينة.

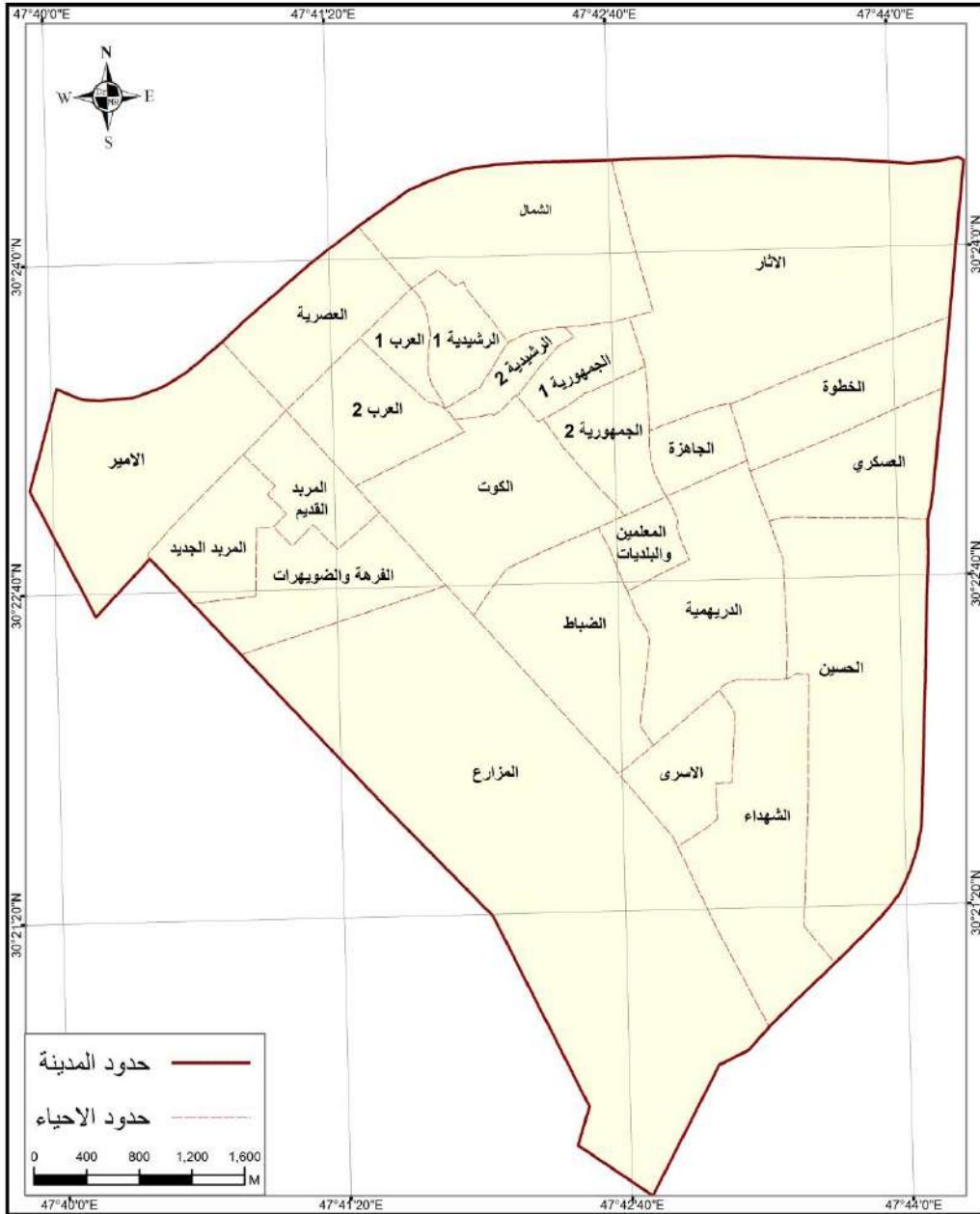
(١) رنا مهدي سعد عبد الله السعدون ، الوظيفة الدينية في مدينة الزبير ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٢١ ، ص ٦٤ - ٧٣ .

* أقضية محافظة البصرة هي : البصرة ، والزبير ، والفاو ، وأبو الخصيب ، وشط العرب ، والقرنة ، والمدينة ، والهارثة ، والدير .

(٢) رافد موسى حسون ، الخدمات الدينية في مدينة الديوانية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد السابع عشر، العدد ٤٤، ٢٠١٤ ، ص ٣١٩ .

خريطة (١٦)

الأحياء السكنية في مدينة الزبير لعام ٢٠١٩



المصدر : جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة، بلدية الزبير، قسم التخطيط والمتابعة، خريطة مدينة الزبير، مقياس

الرسم ١ / ٢٠٠٠٠

جدول (٤٢)

الكفاءة العددية للجوامع بحسب أحياء مدينة الزبير لسنة ٢٠١٩

ت	الحي السكني	المشمولون بالصلاة	مجموع الجوامع	الحاجة	الفائض
١	الجاهزة والشهداء	٣٢٨٩	٤	١	٣
٢	الأسرى	٢٧٤٠	٠	١	٠
٣	الأمير	٣٣٤٥	٠	١	٠
٤	الآثار	١٩٥٢	١	٠	١
٥	الجمهورية الأولى	٣٦٢٥	١	١	٠
٦	الجمهورية الثانية	٤٣٤٧	٥	١	٤
٧	الحسين	٤٦٤٩	٠	١	٠
٨	الحي العسكري	٦٣١٥	٢	١	١
٩	الخطوة	٧١٨	٠	٠	٠
١٠	الديهمية	٥٦٤٦	٢	١	١
١١	الرشيدية الأولى	٣٧١٥	٢	١	١
١٢	الرشيدية الثانية	٣٢٥٣	٢	١	١
١٣	الشمال	٥٧٠٣	٢	١	١
١٤	الشهداء	٧٠٩١	١	٢	٠
١٥	الضباط	٣١٠٢	١	١	٠
١٦	العرب الأولى	٤٨٣٢	١	١	٠
١٧	العرب الثانية	٥١٠٨	٣	١	٢
١٨	الفرهة والضويهرات	٣٧٣١	٠	١	٠
١٩	العصرية والمعامل	٧٩٨٠	٣	٢	١
٢٠	الكوت	٤٧٣٠	٣	١	٢
٢١	المريد الجديد	٣٦٧٥	١	١	٠
٢٢	المريد القديم	٣٢٢٥	١	١	٠
٢٣	المزارع	٢٢٥٧	٠	٠	٠
٢٤	المعلمين	٣٥٦٣	١	١	٠
	المجموع	٩٨٥٩١	٣٦	٢٣	١٨

المصدر : الدراسة الميدانية

ويبدو أن المدينة بحاجة إلى (٢٣) جامعاً لبلوغ المعيار السكاني البالغ (٤٨٠٠) نسمة ، في حين بلغ عدد الجوامع الزائدة عن المعيار (١٨) جامعاً، فيوجد تفاوت واضح بحسب الأحياء السكنية المذكورة .

ب - المساجد والحسينيات

يتضح من جدول (٤٣) أن عدد المساجد والحسينيات بلغت (٦٤) مؤسسة عبادية، أما بخصوص الحاجة الفعلية بحسب الحجم السكاني للمشمولين فقط وباعتماد المعيار (١٥٠٠) نسمة / مسجد أو حسينية، يظهر أن الحاجة الفعلية تبلغ (٦٢) مؤسسة دينية، أي أن هناك

فائضاً في عموم المدينة يبلغ (٢) مؤسسة ، ولكن بحسب التوزيع على الأحياء السكنية يظهر وجود فائض يبلغ (١٩) مسجد / حسينة .

جدول (٤٣)

الكفاءة العددية للمساجد والحسينيات بحسب أحياء مدينة الزبير لسنة ٢٠١٩

ت	الحي السكني	المشمولون بالصلاة	مجموع المؤسسات	الحاجة	الفائض
١	الجاهزة والشهداء	٣٢٨٩	٢	٢	٠
٢	الأسرى	٢٧٤٠	٣	٢	١
٣	الأمير	٣٣٤٥	١	٢	٠
٤	الآثار	١٩٥٢	١	١	٠
٥	الجمهورية الأولى	٣٦٢٥	٣	٢	١
٦	الجمهورية الثانية	٤٣٤٧	٨	٣	٥
٧	الحسين	٤٦٤٩	٤	٣	١
٨	الحي العسكري	٦٣١٥	١	٤	٠
٩	الخطوة	٧١٨	٢	٠	٢
١٠	الديهمية	٥٦٤٦	٢	٤	٠
١١	الرشيدية الأولى	٣٧١٥	٤	٢	٢
١٢	الرشيدية الثانية	٣٢٥٣	١	٢	٠
١٣	الشمال	٥٧٠٣	٢	٤	٠
١٤	الشهداء	٧٠٩١	٢	٥	٠
١٥	الضباط	٣١٠٢	١	٢	٠
١٦	العرب الأولى	٤٨٣٢	٤	٣	١
١٧	العرب الثانية	٥١٠٨	٢	٣	٠
١٨	الفرهة والضويهرات	٣٧٣١	٣	٢	١
١٩	العصرية المعامل	٧٩٨٠	٣	٥	٠
٢٠	الكوت	٤٧٣٠	٦	٣	٣
٢١	المريد الجديد	٣٦٧٥	١	٢	٠
٢٢	المريد القديم	٣٢٢٥	٢	٢	٠
٢٣	المزارع	٢٢٥٧	٤	٢	٢
٢٤	المعلمين	٣٥٦٣	٢	٢	٠
	المجموع	٩٨٥٩١	٦٤	٦٢	١٩

المصدر: الدراسة الميدانية

ج - التكية

لا يوجد معيار لمثل هذا النوع من المؤسسات العبادية، علماً أن توزيعها ينحصر في مدن قليلة، إذ هي المؤسسة العبادية الوحيدة من هذا النوع في محافظة البصرة، فضلاً عن أن أغلب روادها من خارج المدينة.

د - المقابر

توجد في مدينة الزبير مقبرتان أكبرها مقبرة الحسن البصري، وقد حدد المعيار وجود مقبرة لكل (١٠٠٠٠) نسمة ومساحة قدرها (٤٠ هكتاراً)، وبناءً على الحجم السكاني للمدينة والبالغ (٣٤٤٨٠٦) نسمة، فإن المدينة بحاجة إلى (٣٤) مقبرة، وهذا لا يعتمد عليه لأن أغلب السكان يرسلون الجنازة إلى مقبرة النجف الأشرف، مما جعل مقبرة الحسن البصري والتي أنشأت منذ بدء تاريخ مدينة الزبير غير ممتلئة، أما بخصوص مقبرة سيد أحمد فقد اقتضت على دفن الأطفال، لذلك فالمقبرتان لا يمكن تطبيق المعايير عليها.

ثانياً: الكفاءة المساحية للمؤسسات الدينية في مدينة الزبير

إن لتوفر استعمالات الأرض المناسبة أهمية كبيرة في دعم المؤسسات الدينية، إذ من خلالها تحقق كفاءتها الوظيفية، وتمثل المعايير المساحية وحدة قياس تقارن مع المساحة الفعلية التي تشغلها المؤسسات، ومقدار ما يحتاجه المشمولون بالعبادة للمؤسسات العبادية، أو الحاجة من المؤسسات غير العبادية وفق المعيار المساحي من المساحة (م^٢)، ومن ثم معرفة الفائض والحاجة للمدينة، أو أحيائها السكنية، جدول (٤٧).

١. الكفاءة المساحية للمؤسسات العبادية

إن حصة المصلي من المساحة العبادية (الجوامع والمساجد والحسينيات) يمكن تحديدها بالشكل الآتي، وهو أن المصلي يشغل مساحة بشكل مستطيل عرضه (٨٠، م)، والذي يمثل إجمالي الفراغ الذي يشغله المصلي وهو جالس، في حين خصص المعيار مساحة طولية بلغت (٢٠، م)، ويمثل إجمالي الفراغ الذي يشغله المصلي ساجداً، بمعنى أن تكون المساحة الكلية للمستطيل (م^٢)، تضاف إليها حصة المصلي من الخدمات ومعدله في حدود (٢٥، م^٢)، وتشمل المساحة المخصصة للجدران والأعمدة وغرفة الوضوء وغرفة الإمام وغيرها، وبناءً عليه يكون متوسط نصيب الفرد من المساحة المبنية للمؤسسة العبادية (٢٥، م^٢)^(١)، ينظر شكل (١٧).

(١) منى ستار إبراهيم الزبيدي، الكفاءة المكانية والوظيفية لاستخدامات الأرض التعليمية والدينية في مدينة تكريت، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥، ص ٢٠٨.

لم يطبق المعيار المساحي في بناء المؤسسات العبادية في مدينة الزبير بسبب قدم نشأتها، وبنائها من المتبرعين الذين قاموا بتأسيسها ، وهذا يتوقف على مساحة الأرض المتوفرة والتي تقام عليها المؤسسة العبادية وإمكانية المتبرع المادية .

يظهر من الجدول (٤٤) أن المساحة العبادية الإجمالية في مدينة الزبير بلغت (٦٦٣٦٩م^٢)، خصصت لتشديد المؤسسات العبادية باختلاف أنواعها ، باستثناء المقابر التي لا تعد مؤسسات عبادية ، وقد بلغت المساحة الدينية العبادية المطلوبة بحسب أعداد المشمولين بالعبادة (١٢٣٢٤١م^٢)، أي أن هناك نقصاً عن المساحة العبادية الفعلية ومقداره (٦٣٠٧٤م^٢)، وهو يشكل ما نسبته (٤٦,١%) من المساحة العبادية المطلوبة.

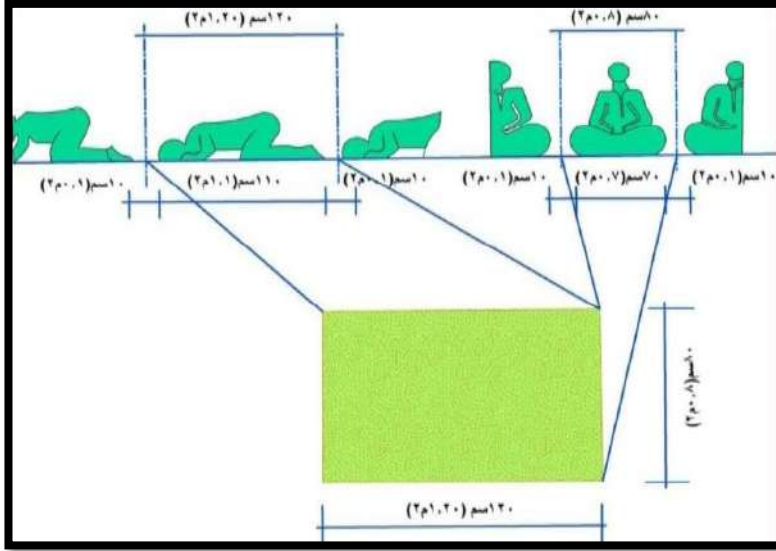
ويظهر أن هناك عجزاً في المساحة الدينية العبادية في (٢١) حياً سكنياً من أحياء مدينة الزبير ، باستثناء (٣) أحياء، وهي الآثار والجمهورية الثانية والكوت ، إذ تمثل فيها فائضاً مساحياً ما مقداره (١٧٥م^٢ و ٨٤٦م^٢ و ٣٣٩٩م^٢) على التوالي ، وسبب هذا الفائض يرجع إلى أن حي الجمهورية الثانية تميز بوجود (١٣) مؤسسة عبادية، وقد جمعت مساحة (٦٢٨٠م^٢)، وكان عدد المشمولين بالعبادة فيها يبلغ (٤٣٤٧) نسمة، وهم بحاجة إلى (٥٤٣٤م^٢)، أي أن هناك فائضاً في المساحة يبلغ (٢٨٤٦م^٢) ، أما حي الآثار ففيه (٢) مؤسسة عبادية بلغت مساحتها (٢٦١٥م^٢)، بسبب وجود جامع الإمام علي(ع) (الخطوة) والبالغة مساحته (٢٥١٥م^٢)، وكان عدد المشمولين بالعبادة في الحي يبلغ (١٩٥٢) نسمة، وهم بحاجة إلى (٢٤٤٠م^٢)، فهناك فائض مساحي يبلغ (١٧٥م^٢) ، أما حي الكوت فظهر أن الفائض المساحي فيه بسبب وجود (٩) مؤسسات عبادية بلغت مساحتها (٩٣١٢م^٢)، منها جامع الزبير بن العوام بمساحة تبلغ (٦٥٠٠م^٢) وهو الأكبر بين المؤسسات، وبواقع (٤٧٣٠) نسمة للمشمولين، وهم بحاجة إلى (٥٩١٣م^٢) من المساحة العبادية، أي هناك فائض مقداره (٣٣٩٩م^٢)، أي ما نسبته (٣٦,٥%) من المساحة الدينية في حي الكوت .

أما العجز المساحي في المدينة فيبلغ (٦٣٠٧٤م^٢)، وبطرح الفائض ضمن (٣) أحياء يبقى العجز في المدينة (٥٦٨٧٢م^٢) ، وهو متباين في حدوده العليا والبالغ (٧٦٦٤م^٢) في حي الشهداء، بسبب وجود (١٢٠٠م^٢) من المساحة العبادية مقابل (٧٠٩١) نسمة من المشمولين، وهم بحاجة إلى (٨٨٦٤م^٢) ، أما الحدود الدنيا للعجز المساحي فظهر في حي المريد القديم والبالغة مساحته (٢٨١م^٢) ، وبصورة عامة يبلغ معدل العجز المساحي لأحياء العجز (٣٠٠٤م^٢) للحي ، أما العجز لعموم الأحياء فإنه يبلغ (٢٣٧٠م^٢) وهذا يظهر مدى ضعف الكفاءة المساحية العبادية في مدينة الزبير، والتي هي بحاجة إلى التخطيط الصحيح في التوسع

المساحي للمؤسسات الدينية العبادية، والوقوف أمام التوسع في مساحات صغيرة لا تلي الحاجة الفعلية لأعداد المشمولين بالعبادة.

شكل (١٧)

المساحة التي يحتاجها المصلي من المساحة العبادية بالمتري



المصدر : أحمد بن رشدي بن عبد الرحمن طومان، تقوم المعايير التخطيطية للمساجد في مخططات التقسيمات الأرضي، رسالة ماجستير، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤، ص ٢٥ .

٢ : الكفاءة المساحية للتكية

لا يوجد معيار مساحي يختص بالتكية، و لا يمكن تقدير الأشخاص الذين يرتادونها ، فلها طقوسها وحالتها الخاصة، ولا يمكن فصلها عن المؤسسات العبادية ، ويبدو أن للتكية أهمية مكانية تمتد لإقليم محافظة البصرة، ولا تقتصر على سكان مدينة الزبير فحسب، وتبلغ مساحتها (١٥٠٠ م^٢) من مساحة الخدمات الدينية، أي ما نسبته (٣,٠%) ومن المساحة العبادية تشكل (٣,٢%) ، وهي أقل المؤسسات في المدينة من حيث العدد أو المساحة .

٣: الكفاءة المساحية للمقابر

يخضع موقع وبعد المقبرة للمعايير الصحية، إذ تصمم على أساس دمجها مع المناطق الخضراء، وتحسب مقبرة لكل (١٠٠٠٠) نسمة وبمساحة قدرها (٤٠ هكتاراً) ، ويوجد في مدينة الزبير مقبرتان، وقد شغلنا مساحة تبلغ (٤٦٥٠٠ م^٢) ما يعادل (٤٦,٥) هكتاراً ، أي ما يعادل (٨٧,٥%) من مساحة الاستعمالات الدينية في المدينة ، وإذا تم حساب المساحة المطلوبة للمقابر بحسب المعيار السكاني للمدينة والبالغ مجموع سكانها (٣٤٤٨٠٦) نسمة،

فأنها بحاجة إلى (١٣٧٩) هكتاراً، وتبلغ مساحة المقبرتان في المدينة ما نسبته (٥٣,٤%) من المساحة المطلوبة وفق المعيار، أي هناك عجز مساحي في المقابر يبلغ (١٣٣٢,٥) هكتاراً . ولكون عمليات الدفن قليلة جداً قياساً بالحجم السكاني للمدينة ، وهذا يدل على أن تطبيق المعيار المساحي لا يعطي حقيقة كفاءة مقابر المدينة .

جدول (٤٤)

كفاءة المساحة العبادية بحسب المشمولين في أحياء مدينة الزبير لعام ٢٠١٩

ت	الحي السكني	المساحة الفعلية م ^٢	عدد المشمولين	المساحة المطلوبة م ^٢	الزيادة م ^٢	الحاجة م ^٢
١	الجاهزة والشهداء	٢٠٠٠	٣٢٨٩	٤١١١		٢١١١
٢	الأسرى	٦٢٥	٢٧٤٠	٣٤٢٥		٢٨٠٠
٣	الأمير	١٠٠	٣٣٤٥	٤١٨١		٤٠٨١
٤	الآثار	٢٦١٥	١٩٥٢	٢٤٤٠	١٧٥	
٥	الجمهورية الأولى	٣٠٨٤	٣٦٢٥	٤٥٣١		١٤٤٧
٦	الجمهورية الثانية	٦٢٨٠	٤٣٤٧	٥٤٣٤	٨٤٦	٠
٧	الحسين	٧٠٠	٤٦٤٩	٥٨١١		٥١١١
٨	الحي العسكري	٣٣٥٤	٦٣١٥	٧٨٩٤		٤٥٤٠
٩	الخطوة	٣٤٠	٧١٨	٨٩٨		٥٥٨
١٠	الدرهمية	١٦٠٠	٥٦٤٦	٧٠٥٨		٥٤٥٨
١١	الرشيدية الأولى	٣٧٨٩	٣٧١٥	٤٦٤٤		٨٥٥
١٢	الرشيدية الثانية	١٥٥٨	٣٢٥٣	٤٠٦٦		٢٥٠٨
١٣	الشمال	٦٥٠٥	٥٧٠٣	٧١٢٩		٦٢٤
١٤	الشهداء	١٢٠٠	٧٠٩١	٨٨٦٤		٧٦٦٤
١٥	الضباط	١٨٠٠	٣١٠٢	٣٨٧٨		٢٠٧٨
١٦	العرب الأولى	٤٠٧٩	٤٨٣٢	٦٠٤٠		١٩٦١
١٧	العرب الثانية	١٤٥٥	٥١٠٨	٦٣٨٥		٤٩٣٠
١٨	العصرية والمعامل	٤٠٠٠	٣٧٣١	٤٦٦٤		٦٦٤
١٩	الفرهة والضوهرات	٢٨٧٥	٧٩٨٠	٩٩٧٥		٧١٠٠
٢٠	الكوت	٩٣١٢	٤٧٣٠	٥٩١٣	٣٣٩٩	٠
٢١	المريد الجديد	١٧٥٠	٣٦٧٥	٤٥٩٤		٢٨٤٤
٢٢	المريد القديم	٣٧٥٠	٣٢٢٥	٤٠٣١		٢٨١
٢٣	المزارع	١٢٠٠	٢٢٥٧	٢٨٢١		١٦٢١
٢٤	المعلمين	٢٣٩٨	٣٥٦٣	٤٤٥٤		٢٠٥٦
	المجموع	٦٦٣٦٩	٩٨٥٩١	١٢٣٢٤١	٦٢٠٢	٦٣٠٧٤

المصدر : الدراسة الميدانية

الفصل الحادي عشر

الخدمات الترفيهية

وفضاء المدينة

11

- أولاً : المفاهيم الأساسية المتعلقة بالخدمات الترفيهية
- ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الخدمات الترفيهية في المدن
- ثالثاً : الأسس التخطيطية وتوزيع وكفاءة الخدمات الترفيهية في المدن
- رابعاً : العوامل البشرية المساهمة في انخفاض الخدمات الترفيهية للمدن العراقية
- خامساً : التوزيع المكاني للخدمات الترفيهية في المدن العراقية
- سادساً : دراسة تطبيقية (التوزيع الجغرافي للخدمات الترفيهية في مدينة الحلة)
- سابعاً : فضاء المدينة



الفصل الحادي عشر

الخدمات الترفيهية وفضاء المدينة

تعد الخدمات الترفيهية واحدة من الخدمات الأساسية في المدن ، وجزءاً أساسياً من متطلبات الحياة اليومية والواجب توفرها للسكان ، إذ إن عملية انتقال المجتمع من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحضري تمخض عنه آثار على مختلف نواحي الحياة والمجتمعات، إذ أصبح الوقت للسكن ولساعات العمل وهناك وقت خارج العمل ، وكذلك تفصل بين الدوام الرسمي وبين الفراغ ووقت الترويح ، إن توفر الخدمات الترفيهية يعد مؤشراً من مؤشرات التقدم الحضاري للمكان الذي تتواجد فيه^(١) ، فضلاً عن ذلك يسهم الترفيه أيضاً في تحديد النشاط الجسمي والعقلي لتنعكس آثاره في زيادة الإنتاج ، ومن الملاحظ أن الأغنياء في المجتمعات الحضرية يقتنون كل وسائل الترفيه والتجهيزات الترفيهية ، أما بالنسبة للفقراء فإنهم يذهبون إلى الحدائق العامة القريبة من المدينة أو إقليمها، لغرض الترويح عن النفس من ضغوطات العمل ، وفي هذه الفقرة سنقوم بدراسة فضاء المدينة الذي يشير إلى المساحات الفارغة، التي تركت ضمن التصميم الأساسية للتوسع المستقبلي .

أولاً : المفاهيم الأساسية المتعلقة بالخدمات الترفيهية

توجد العديد من المفاهيم التي تتعلق بالخدمات الترفيهية في المدن، وحسب المصطلحات الآتية :

١ . مفهوم الترفيه

هي مجموعة من الأنشطة الاختيارية التي يشعر بها الإنسان، لأنها توفر التسلية للأفراد والمجتمعات ، كونها تمثل الرئة التي يتنفس من خلالها سكان المدينة ، وتعطي راحة نفسية من ضغوطات العمل وبعد يوم شاق من الأعمال المرهقة ، ولاسيما خلال ساعات العمل المتكررة ، تتناغم مع ميولهم ورغباتهم وقابليتهم ، لذلك يمارسوها بعيداً عن مجال العمل ، وكلما تضخمت المدن وارتفع عدد سكانها رافق ذلك زيادة في حدة التلوث، والضوضاء، وصخب المعامل، وضجيج المركبات، وازدحام المارة في شوارع المدن ، وبالتالي تحدث حالة من نفور السكان داخل المدينة الأمر الذي يتطلب البحث عن أجواء هادئة ومريحة .

(١) خيرية علي حسن الشهابي ، التقويم المكاني للخدمات الترفيهية في حي الحرازات في مدينة جدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوغرافية ، مجلة بنك المعرفة المصري ، العدد ٣٧ ، ٢٠٢٣ ، ص ١٤٥ .

يشمل الترفيه توزيع الحدائق والمتنزهات المتواجدة ضمن الأحياء السكنية للمدن ، فضلاً عن المتنزهات الأكبر حجماً والتي تقع عند أطراف المدن ، وإلى جانب ذلك يشمل الترفيه ممارسة الألعاب الرياضية، ومشاهدة الأفلام السينمائية، والمساح، والمتاحف، والأماكن الأثرية والدينية، والمراكز الثقافية والرياضية^(١) ، والغاية الأساسية من الترفيه هو شعور الأفراد بالسعادة سواء كان شعوراً فردياً أو جماعياً، وبالتالي تنتج عنه آثار اجتماعية واقتصادية للفرد والمجتمع ، ولهذا فإن الترفيه هو إشباع حاجات روحية ونفسية ، فضلاً عن توفير العملة الصعبة للمدينة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وتقليص أعداد البطالة ، بمعنى أنه توجد علاقة للترفيه مع العامل الاقتصادي للبلد ، الذي يتضمن المواقع الترفيهية . وتكمن أهمية الترفيه بعدم قطع الإنسان مسافات كبيرة لبلوغه ، وكذلك لا يتطلب المبيت لأنه يتحول إلى نشاط سياحي وليس ترفيهي

مفهوم الترويج

هو كل نشاط أو فعالية بقصد اللهو بمختلف أنواعه ، ولا يشمل اللعب فقط، بل يشمل الموسيقى، والمسرح، وهو كل نشاط فيه حرية في مزاولته ، ولا سيما نشاط الإبداع وفقاً للخبرة التي يتمتع بها الأفراد أو المجتمع، وبالتالي فإن مفهوم الترفيهية هو إشباع رغبة معينة .

٢. الحدائق العامة والمتنزهات

الحدائق والمتنزهات هي أماكن ترفيهية يقصدها السكان لغرض قضاء أوقات الفراغ فيها ، سواء أكانت في أيام العطل والمناسبات أو في الأيام الاعتيادية ، وغالباً ما تتوزع **الحدائق** بين الأحياء السكنية في المدينة ، ويبدو أن الحدائق في الغالب هي أرض محدودة مزروعة بأشجار أو نخيل خضراء، ومجهزة بالمقاعد لغرض الاستراحة والجلوس ، ويرتادها السكان الراغبين بالاستمتاع بالهدوء بعيداً عن الضوضاء وضغوطات الحياة ، أما **المتنزهات** فهي أرض محدودة مزروعة بأشجار، فضلاً عن وجود بعض الألعاب التي تناسب الأطفال، وبعضها يحتوي على المقاهي والكافيتريات ، ترتادها الأسر مع أطفالهم لغرض الاستمتاع وقضاء الأوقات مع فرحة الأطفال بوجود الألعاب المختلفة^(٢) .

(١) سماح صمد علي وهيو صادق سليم ، تحليل الكفاءة الوظيفية للحدائق العامة والمتنزهات في مدينة كركوك ، مجلة آداب الفراهيدي ، المجلد ١٢ ، العدد ٤٢ ، حزيران ، ٢٠٢٠ ، ص ١٨٣ .

(٢) حسن كشاش عبد الجنابي ومعن محي العبدلي ، تحليل كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة السليمانية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، العدد ٣ ، كانون الاول ، ٢٠١٦ ، ص ٣٩٩ .

٣. مدن الألعاب

مدن الألعاب هي حدائق ذات مساحات كبيرة نسبياً تتواجد في الغالب عند أطراف المدن، وهي تشبه المتنزهات ، ولكنها تحتوي على ألعاب كبيرة ومتنوعة وتعمل بالطاقة الكهربائية، وتحتضن مدن الألعاب المحال التجارية للأطعمة والمشروبات والمقاهي والكافيتريات والمطاعم .

٤. مراكز الشباب والرياضة(*)

يعد الشباب القدرة الفعالة في اي مجتمع ، ولهذا ينبغي اعدادهم فكرياً وجسماً ورعاية مواهبهم المختلفة كسباً للحاضر وضماناً للمستقبل ، ولهذه المراكز أهمية في استقطاب الشباب المهووبين من اجل تنميتهم ، فضلاً عن قضاء أوقات فراغهم بجانب تنموي من دون تبديدها في أهواء فارغة^(١). تعد الأنشطة الرياضية بكل أنواعها من الخدمات الترفيهية المهمة التي يرتادها معظم الشباب بمختلف أعمارهم بصورة خاصة لممارسة هواياتهم ، إذ تسهم مثل هذه المؤسسات الثقافية برعاية الشباب واليافعين القاطنين في المدينة، من أجل المشاركة في الفعاليات الرياضية التي تقدم نوعاً من أنواع الترفيه الذي يساعد على الارتقاء بمستوى الأفراد الجسدي والفكري .

٥. الملاعب الرياضية

الملاعب الرياضية تتواجد في أغلب المدن وتكون بصورة منظمة أو غير منظمة، ويتم إنشائها ، إما عن طريق الجهات الرسمية أو عن طريق القطاع الخاص ، وتتم فيها مباريات بين الفرق الرياضية لكرة القدم أو الطائرة أو السلة ، كما تسهم الملاعب الرياضية في تحقيق الترفيه للمعجبين بالفرق الرياضية^(٢) ، ومن أمثلتها المدينة الرياضية الواقعة في قلب مدينة البصرة عند طرفها الغربي .

(*) المقصود بمركز الشباب هو وحدة شبابية رسمية وظيفتها استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب، وتوفير الخدمات اللازمة لتنمية مواهبهم وملكاتهم الفنية والثقافية والعلمية. للمزيد ينظر: عباس غالي داود الحديشي ، الخدمات الترفيهية لسكان مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٨٨.

(١) إبراهيم حاجم لازم الحلفي ، التحليل المكاني لكفاءة الخدمات المجتمعية في مدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٢٤ .

(٢) صفاء حميد مزبان واريح مجت أحمد ، تحليل جغرافي للخدمات الترفيهية في مدينة الدواية ، مجلة نسق ، مجلد ٣٦ ،

العدد ٧ في ٣٠ كانون الأول ، ٢٠٢٢ ، ص ٧٧٦.



ثانياً : النسب المئوية لتوزيع الخدمات الترفيهية في المدن

الخدمات الترفيهية هي مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي لا تقل أهمية عن الخدمات الأخرى ، لكونها تسهم في إشباع رغبات سكان الحضر وراحتهم النفسية والذهنية بما يتناسب مع العمر والثقافة الاجتماعية .

أما بخصوص المساحة المخصصة للخدمات الترفيهية في المدن ، فمن الصعب تحديدها بصورة دقيقة وشاملة ، ويعزى ذلك إلى تباين توزيع الخدمات الترفيهية في المدن ، فنلاحظ تركز واضح للفنادق ودور السينما والمسارح والمتاحف والمعارض في المنطقة التجارية المركزية للمدن ، في حين تتوزع الأنواع الأقل مرتبة عند حافات المناطق التجارية مثل الحدائق الكبيرة ، إلى جانب ذلك تتوزع الحدائق والمتنزهات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأحياء السكنية ، والبعض منها يتوزع على امتداد الشوارع العامة داخل المدينة؛ لأن الحدائق والمتنزهات تحتاج إلى مواقع هادئة بعيدة عن ضوضاء المدينة ، فضلاً عن كونها تتطلب سهولة الوصول إليها من قبل السكان ، كما نجد المعارض الدولية، والملاعب الرياضية، وساحات سباق الخيل وغيرها تتركز عند أطراف المدن.

إن ما تشغله الخدمات الترفيهية من مساحة أرض داخل المدينة منخفضه جداً مقارنة بأهميتها ، ففي الوقت الذي يقترح المخططون بأن لا تقل مساحتها عن ١٠% ، لكننا نجد أنها لا تزيد عن ٥% من مساحة المدينة المبنية ، و ٤% من المساحة المعمورة فيها ، كما جاء في دراسة بارثليميو عن المدن الأمريكية^(١) ، أما في المدن العربية ومنها المدن العراقية فتتخفص النسبة بشكل كبير ، فهي لا تزيد عن ٣% كما في مدينة بغداد عام ١٩٧٧ ، وفيما يخص مدينة الرمادي فبلغت نسبة المساحة المخصصة (٣%) لعام ١٩٩٠ ، أما مدينة الهاشمية فقد بلغت نسبة المساحة المخصصة للخدمات الترفيهية (٣%) لعام ٢٠١٢ من مجمل مساحة المدينة^(٢) ، وفي مدينة البصرة فقد بلغت (١,٨%) لعام ٢٠١٦ ، أما في مدينة المدحتية فقد بلغت نسبة

(1) Raymond , E.Murphy",The American city ,an urban geography ,MG Grow , Hill , New York , U.S.A.,1971,P.228

(٢) أفراح إبراهيم شمخي وسماح إبراهيم ، التركيب الداخلي لمدينة الهاشمية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، ٢٠١٣ ، ص ٤٩ .

(١, ٤%) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠١٧^(١) ، أما في مدينة المجر الكبير فبلغت النسبة (٣, ٨%) من مجمل مساحة المدينة لعام ٢٠٢٢^(٢) .

اتضح مما سبق أن نسبة المساحة المخصصة للخدمات الترفيهية في المدن العراقية تتباين من مدينة لأخرى بحسب العوامل البشرية التي أسهمت في توزيعها ، ويبدو أن الخدمات الترفيهية ضعيفة المنافسة بين الأنشطة الأخرى ، إذ غالباً ما يلتهمها الزحف التجاري أو الصناعي أو الخدمي ، وما تبقى من المناطق الخضراء لا ينسجم مع رغبات كل سكان المدينة بحسب أعمارهم وثقافتهم ، وهذا تجاوز واضح على المساحة المخصصة للمناطق الترفيهية في المدن التي شرعها التصميم الأساسي ، عندما وضع مساحات متفاوتة الأحجام كمناطق خضراء في عموم أحياء المدينة، حتى تعطي جمالية للمدينة أولاً، ولقضاء سكان المدينة وقت راحة واستحمام بعد عناء يوم عمل ثانياً .

يتضح من الجدول (٤٥) وجود تفاوت نسبي للحجم المساحي المخصصة للخدمات الترفيهية ، إذ نجد أن بعض المدن العراقية تتقارب في نسبها المخصصة للخدمات الترفيهية مع بعض المدن العربية ، فمدينة بغداد مثلاً تشابه في نسبتها مدينة بيروت البالغة (٣%) من المساحة الكلية للمدينتين ، في حين تنخفض في بعض المدن العراقية مثل مدينتي (البصرة والعمارة) لتسجل (٩, ١%) من مجمل استعمالات الأرض في المدينتين ، ما يدل على طغيان استعمالات الأرض الأخرى على حساب الخدمات الترفيهية ، أما فيما يخص المدن العربية التي احتلت فيها الخدمات الترفيهية مساحات كبيرة كما في مدينتي (دبي والمنامة)، لتسجل على التوالي (٨ ، ١٠%) من مجمل مساحة استعمالات الأرض في المدينتين ، ويبدو أن مدينتي (دبي ، المنامة) من المدن الحضرية المخططة التي اتبعت النهج السليم وفق المعايير التخطيطية في توقيع استعمالات الأرض في مدنها ، في حين نجد أن المدن العراقية بصورة عامة لم تعط أهمية للبيئة الجمالية في المدن ولاسيما الحدائق والمتنزهات، بل على العكس إذ احتلت استعمالات مغايرة محلها ، ولهذا السبب انخفضت المساحات المخصصة للخدمات الترفيهية .

(١) مرتضى مجيد مهدي وعامر راجح نصر ، تقييم واقع استعمالات الأرض الحضرية واتجاهاتها المكانية في مدينة

المدحتية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٥٤ .

(٢) محمد عبد الغني سطم وعلي عجيل وهيب ، النمو الحضري وأثره على استعمالات الأرض الحضرية في مدينة المجر

الكبير لعام ٢٠٢٢ ، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية ، العدد ٣ ، الجزء ٢ ، حزيران ، ٢٠٢٤ ، ص ٨٥ .

جدول (٤٥)

النسب المئوية للخدمات الترفيهية لبعض المدن العراقية ومقارنتها مع المدن العربية

السنة	نسبة المساحات الخضراء من مساحة المدينة %	المدينة	السنة	نسبة المساحات الخضراء من مساحة المدينة %	المدينة
٢٠١٨	٢	نابلس	١٩٧٧	٣	بغداد
٢٠١٨	٨	دبي	٢٠١٢	٣	الهاشمية
٢٠١٨	٣	بيروت	٢٠١٦	١,٨	البصرة
٢٠١٨	٢,٤	القاهرة	٢٠١٧	٤,١	المدحتية
٢٠١٨	١٠	المنامة	٢٠١٨	١,٩	العمارة
٢٠١٨	٢,٩	عمان	٢٠٢٢	٨,٣	البحر الكبير

المصدر : محمد عرب الموسوي وطه مصعب الخزرجي ، أهمية المساحات الخضراء وتوزيعها ونظم تصميمها في المدن (مدينة العمارة أمودجاً) ، مجلة وميض الفكر ، أيلول ، ٢٠٢٠ ، ص ١٨٥ .

ثالثاً : الأسس التخطيطية وتوزيع وكفاءة الخدمات الترفيهية في المدن

هناك جملة من المعايير التي يجب مراعاتها عند تخطيط وتوزيع الخدمات الترفيهية في المدن ، وذلك أن يضع المخطط بعين الاعتبار دراسة مسحية لجميع استعمالات الأرض في المدينة وحسب توزيعها المكاني لكل حي سكني ، إذ تسهم العوامل الطبيعية والبشرية في تباينها ، لذلك فإن العامل السكاني يؤدي دوراً مهماً في تخصيص مساحة للخدمات الترفيهية في المدن وبالتالي يجب مراعاة الجوانب الآتية^(١) :

١. ينبغي أن تخصص مساحات معينة للخدمات الترفيهية تتناسب مع سكان المدينة ، ولاسيما معرفة أعمار وجنس الأفراد (الذكور - الإناث) والرغبات المتاحة مقارنتها مع أنواع الخدمات الترفيهية المراد وضعها ضمن نسيج كل حي سكني في المدينة ، إذ إن توقيت الأنشطة المناسبة للأطفال تختلف عن الخدمات الترفيهية المعدة للشباب ، سواء الذكور أم الإناث ، وكذلك الخدمات الترفيهية المقدمة لكبار السن .

٢. إن توزيع الخدمات الترفيهية في المدن يجب أن يناسب نوع الوحدة الإدارية المراد توزيع الخدمات الترفيهية فيها ، فنجد أن الحلة السكنية لها نوع محدد من المتنزهات أو الحدائق أو وجود فضاءات محددة تختلف جذرياً عما هو موجود في الحي السكني الذي يتم التخطيط له .

(١) خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، مصدر سابق ، ص

٣. إن توزيع ملاعب كرة القدم أو وجود حديقة عامة وأنشطة أخرى لا نجدها ضمن المحلة السكنية ، لأن المعيار السكاني لا يناسب هذا النوع من المؤسسات الترفيهية ، في حين أن الحي السكاني يرفق ضمن حيزه المساحي ملعب لكرة القدم وحديقة ذات مساحة كبيرة، وذلك لزيادة السكان والوحدات السكنية، وبالتالي زيادة المتطلبات الترفيهية بما يتناسب مع رغبات السكان وكثافتهم .
٤. ينبغي عند عملية تخطيط الخدمات الترفيهية في المدن مراعاة المواقع المكانية لها ، فعلى سبيل المثال إن وجود الأنهار في أغلب المدن العراقية عامل مهم في تركيز الحدائق والمتنزهات على ضفافها، بما يحقق لسكان المدن حالة من الهدوء والابتعاد قدر الإمكان عن مناطق الضجيج وضغوطات الحياة
٥. تطوير الخدمات الترفيهية كمأ ونوعاً بما ينسجم مع النمو الحضري للمدن العراقية ، فضلاً عن الاستفادة من التصميم الأساسية المتكاملة التي وضعت للعديد من المدن المتطورة.

وبصفة عامة حددت الجهات التخطيطية معايير محددة لغرض توزيع الخدمات الترفيهية في المدن ، بحسب الطلب على الخدمات وفق مستويات تخطيطية لتشمل (البلوك السكاني ، والمحلة السكنية ، والحي السكاني ، والقطاع السكنية ، والمدينة) كما يتضح من الجدول (٤٦) .

أما دراسة عباس غالي الحديثي^(١) الذي تناول واقع الخدمات الترفيهية في مدينة البصرة لعام ١٩٨٣ ، فقد اقترحت تصنيف المراكز الترفيهية في المدينة على ثلاثة أصناف:

١. **المراكز الترفيهية الإقليمية :** تقع هذه الخدمات خارج حدود المدينة ، إذ تمتاز باتساع مساحتها، حتى تستقطب أكبر عدد ممكن من المستفيدين الذين عادة ما يكونون من سكان المدينة وإقليمها، وتعتمد هذه المراكز الترفيهية على خصائصها الطبيعية في قوة جذبها للزوار .
٢. **المراكز الترفيهية المحلية :** تقع ضمن الحدود البلدية للمدينة، ويكون توزيعها داخل المحلات السكنية والأحياء السكنية بغية تحقيق كفاءة وظيفية على مستوى سكان المدينة ، ويكون التردد على الحدائق بشكل يومي أو في نهاية الأسبوع ، وتتصف المراكز الترفيهية المحلية بصغر مساحتها وارتفاع كثافة استعمالها.
٣. **المراكز الترفيهية الأهلية :** هي خدمات ترفيهية متنوعة تم إحالتها للاستثمار، وبالتالي تدار من قبل المستثمرين وهم أشخاص يسعون للربح المادي ، لذلك يقدم المستثمر كل التسهيلات الترفيهية بغية جذب أعلى عدد من المستفيدين ، ومن الطبيعي أن تعتمد مساحة الاستعمال والتقنيات المستخدمة فيه على قدرة المستثمر المالية ، مثل مدن الألعاب والمتنزهات العائلية والمقاهي وغيرها .

(١) عباس غالي داود الحديثي ، الخدمات الترفيهية لسكان مدينة البصرة (دراسة تحليلية جغرافية للمدينة وإقليمها) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٧٠-٧٥.



جدول (٤٦)

المعايير والمؤشرات للخدمات الترفيهية في المدن الحضرية

ت	نوع الخدمة	السكان نسمة	المساحة م ^٢	المسافة الوصول متر	ت	نوع الخدمة	السكان نسمة	المساحة م ^٢	المسافة الوصول متر
١٠	متنزه	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠	١	حديقة عامة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠
١١	مكتبة عامة	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠	٢	نادي رياضي	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠
١٢	مركز شباب	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠	٣	ملعب رياضي	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	-٥٠٠ ٨٠٠
١٣	مسبح	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	-	٤	قاعة مناسبات	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	-
١٤	قاعة رياضية	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-٥٠٠ ٨٠٠	٥	مسرح	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠
١٥	صالة ألعاب بليارد	٤٠٠٠	٢٢٠,٢	-٢٠٠ ٣٠٠	٦	مقهى	٤٥٠٠	-	٥٠٠
١٦	مطعم ترفيهي	١٢٠٠٠	٣٦٠٠	٥٠٠	٧	متحف أو معرض	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-
١٧	مدينة ألعاب	٤٠٠٠٠	٥٥٣٧٢	٨٠٠	٨	فندق	٢٢٥٠٠	١٢٥٠٠	٥٠٠
١٨	ساحات لعب	-٢٤٠٠ ٣٦٠٠	١٠٨٠٠	-٥٠٠ ٨٠٠	٩	ملاعب أطفال	-١٠٠ ٩٠٠	٧٥٠	١٥٠

المصدر : بالاعتماد على المصادر:

- (١) سلمان مغامس عبود وعمار عبد الجبار ، كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة البصرة ، مجلة أوروک ، العدد الأول ، المجلد العاشر ، المجلد ١٠ ، العدد ١٨ ، ٢٠١٧ ، ص ١٧٣ .
- (٢) وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة ، دائرة الإسكان ، معايير الإسكان الحضري والريفي في العراق ، كانون الثاني ، الباب الرابع ، ٢٠١٨ ، الصفحات ٢٢ ، ٥٩ ، ١٠٣ .
- (٣) حوراء عبد الكاظم عبدالله وأميرة محمد علي الأسدي ، تقييم كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٧ ، ٢٠١٩ ، ص ١٢٥ .



وتقسم الخدمات الترفيهية بحسب ملكيتها إلى عدة أنماط :

- **المراكز العامة الحكومية** : وتتمثل في الحدائق والمنتزهات والملاعب الرياضية والأندية الرياضية والمتاحف والمسارح ومراكز الشباب والمساح ومدينة الألعاب .
- **المراكز التجارية** : وتدار من قبل القطاع الخاص وهدفها الحصول على الربح، وتتمثل بدور السينما والبارات والمطاعم والكازينوهات والمقاهي والمنتديات الليلية .
- **المراكز الموجهة أو الخاصة** : وهي التي يتمازج فيها تأثير كل من النوعين السابقين وتتمثل بالأندية الاجتماعية.

رابعاً : **العوامل البشرية المساهمة في انخفاض الخدمات الترفيهية في المدن العراقية**

المساحات الخضراء والترفيهية عنصر بالغ الأهمية لأية مدينة ترغب في تحقيق الراحة والترفيه والتنزه لسكانها ، فضلاً عن اعتبارها الرئة التي يتنفس من خلالها سكان المدن ، كما تكون المجال الوحيد لتوفير التسلية والترفيه والمظهر الجمالي ضمن الحيز الحضري في المدن ، لكن بالرغم من أهميتها لسكان المدينة فقد تعرضت المساحات الخضراء والترفيه إلى الانخفاض المساحي بشكل كبير نتيجة لعدة عوامل وكالآتي :

١. التوسع الحضري على حساب المناطق الخضراء

إن توسع المدن من مراكزها باتجاه أطرافها ظاهرة طبيعية تحدث لجميع مدن العالم دون استثناء ، ففي البلدان المتقدمة تخضع المدن إلى تخطيط حضري يعطي أبعاد مستقبلية لما ستكون عليه المدينة الحالية وفي المستقبل، ويجري حساب جميع التفاصيل ، بمعنى إخضاع المناطق المراد التوسع الحضري عليها إلى العديد من الضوابط والمعايير ، وبالتالي يصبح التخطيط الحضري في تلك المدن سمة حقيقة ناتجة عن التخطيط الجيد ، كما هو عامل تنظيمي صارم يتمثل بسيطرة الدولة أو الجهات المعنية بعمليات تنفيذ بنود التصميم الأساسي على أرض الواقع كما خطط له، وبالتالي لا تعاني تلك المدن من مشكلات الازدحام المروري، أو التلوث البيئي، أو نقص في الخدمات بما فيها توزيع منتظم للحدائق والمنتزهات في عموم المدينة، مما يجعلها بيئة ذات جمالية رائعة تخفض من درجات الحرارة في تلك المدن وتبعث الراحة والهدوء لسكانها .

أما بخصوص المدن في البلدان النامية ومنها المدن العراقية فعلى الرغم من خضوعها للتخطيط الحضري، وذلك بالاستعانة بشركات أجنبية أو محلية بغية وضع تصاميم أساسية لمدنها وعمليات صرف الأموال الطائلة مقابل إعداد التصاميم الأساسية للمدن العراقية بعد القيام بإجراء المسوحات الميدانية عن طريق تكليف العديد من الكوادر المتخصصة ، وغيرها من الأمور التنظيمية والإدارية، وبالتالي تكون المحصلة وضع خرائط نهائية توضح المواقع المثلى كمحاور

لتوسع تلك المدن ووفق الأوزان التوجيهية للمحور المراد التوسع باتجاهه ، وهذا أحد أهداف وضع التصاميم الأساسية للمدن ، وبعد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والسياسية يصبح التصميم الأساسي جاهزا للتنفيذ ، ويتم المصادقة على التصميم الأساسي من قبل وزارتي البلديات والتخطيط ، وحين تطبيقه على أرض الواقع يصطدم بوجود الأحياء السكنية العشوائية غير الأصولية على حساب الأراضي الزراعية في المدينة أو أطرافها ، فضلا عن المناطق الترفيهية الواقعة ضمن نسيج المدينة ، وهذا ما يفسر تحويل المناطق الخضراء إلى استعمالات أخرى سواء كان ذلك بمثابة تجاوزات من قبل المواطنين ، أو التجاوزات على استعمالات الأرض الأخرى غير الأصولية ، التي أخذت طابعاً رسمياً باستصدار القوانين النافذة وبالتالي تفضي بتغيير جنس الأرض من زراعي إلى استعمالات أخرى .

ويبدو أن المساحات الخضراء الموجودة قديماً في المدن العراقية وحتى المساحات الخضراء التي وضعت ضمن التصاميم الأساسية لم تسلم من الزحف العمراني عليها ، للتحويل إلى مناطق سكنية ، وهذا ما تم ملاحظته خلال العقود الأخيرة، إذ أصبحت معضلة حقيقية بوجه السلطات المعنية في المدن ، فعلى سبيل المثال لا تكاد أي مدينة من مدن محافظة البصرة إلا وتعرضت للتوسع العمراني عليها ، ولاسيما بعد الانفلات الأمني والتهجير ، إذ ظهرت هجرة واسعة من سكان المحافظات الأخرى، لتوفر فرص العمل، أو للسكن في المحافظة بعدما هدد الجفاف أراضيهم، أو تعرضهم للطائفية أو التهجير القسري بعد دخول داعش إلى المحافظات الشمالية عام ٢٠١٤ ، حيث استقطع السكان المهاجرين مساحات محددة من أرض المدن البصرية ولاسيما المساحات الفارغة والخضراء الموجودة في التصميم الأساسي لتلك المدن وحولوها إلى سكن غير نظامي ، وأصدق دليل على ذلك ما أكدته دراسة مسحية لمدينة البصرة في عام ٢٠١٦ باستخدام المريات الفضائية التي بينت بأن (٢٠%) من مساحة المدينة الإجمالية هي مناطق عشوائية غير أصولية، وشملت أحياء (كوت الحجاج ، والقائم ، والخليج العربي ، والأساتذة ، والرسالة ، والمعقل وغيرها من أحياء مدينة البصرة ، وهذه النسبة تم اقتطاعها من المساحات الخضراء والترفيهية ، فضلا عن فضاء المدينة المخصص للتوسع المستقبلي .

٢. العامل السياسي والتنظيمي

أدى العامل السياسي وبطرق شتى إلى تشجيع التوسع العمراني للمدن ، ولاسيما خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين ، فسياسة توزيع الأراضي السكنية على حساب الأراضي الزراعية والفضاءات في المدن العراقية ليست بجديدة ، إذ تم توزيع العديد من القطع السكنية منذ

عشرينيات القرن العشرين إلى السكان المهاجرين الباحثين عن السكن والعمل من القرى المجاورة ، لكن بنسب قليلة جداً تبعاً لانخفاض سكان المدن آنذاك ، نظراً إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، فقد استقروا في أراض زراعية تعود ملكيتها للدولة، مما فرض على السلطات المعنية أخذ تدابير معينة لاحتواء هذه الحالة عن طريق تمليكهم الأراضي التي يسكنوها بعد إفراز البلديات لأحياء سكنية نظامية، ولاسيما الأراضي الواقعة ضمن التصاميم الأساسية للمدن العراقية ، وبسبب ذلك عدلت القوانين العراقية عدة مرات لتناسب مع الوضع القانوني للأراضي الزراعية والفضاءات في المدن، التي تحولت إلى قطع سكنية لمالكها (ملك صرف) ، وأول قانون شرع للمدن العراقية هو قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٠ الذي نص: بأن ((كل الأراضي الأميرية المملوكة لوزارة المالية وداخل التصميم الأساسي للمدن تسجل ملكيتها للبلدية بدون بدل نقدي))^(١) ، وهذا ما يفسر حالة التوسعات المساحية بعد عقد السبعينيات من القرن العشرين في عموم المدن العراقية ، ومن ثم توالى إصدار القوانين النافذة للتوسع على المناطق الزراعية وتحويلها إلى أحياء سكنية سواء أكانت نظامية (مخططات قطاعية مستحدثة تصدر من بلديات المدن العراقية)، أو أحياء غير نظامية (عشوائية) واقعة ضمن الأراضي الزراعية . وفي عام ١٩٨٣ صدر قانون (١١٧٨) الذي ينص على: ((تشييد دور سكنية على الأراضي الزراعية والبساتين بمساحات مختلفة حسب مساحة الأرض الزراعية))، ومن ثم قرارات أخرى لاحقة تفعل التوسع المساحي على حساب الأراضي الزراعية والفضاءات في المدن العراقية، منها قرار (٥٣) لسنة ١٩٨٤ ، والذي تم تعديله بقرار (٧٢١) لعام ١٩٨٥ ، تلاه قرار (٢٩٧) لسنة ١٩٨٧ المعدل بقرار (٣٤٤)، وقرار (٧٣٤) لعام ١٩٨٧ ، إلى جانب ما تقدم صدور قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والعام رقم (٢٠) لعام ١٩٩٧ والمتضمن: (السماح لمالكي المناطق الخضراء بإنشاء مشاريع صناعية فيها على أن تتوفر الشروط البيئية غير المضرة بالصحة العامة)، وقرار (١١٧) لسنة ٢٠٠ الذي يسمح (بتغيير استعمالات المناطق الخضراء في المدن إلى مناطق سكنية)^(٢).

(١) عبير عدنان خلفه الخزاعي ، التحليل المكاني لقيمه أسعار الأراضي في مدينة الديوانية ، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع ، العدد ٥٦ ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٩٢.

(٢) سوسن صبيح حمدان ، المساحات الخضراء ودورها في تحسين بيئة المدينة (بغداد أمودجاً) ، مجلة كلية التربية الجامعة المستنصرية ، العدد السادس ، ٢٠١٧ ، ص ٥٢٥ .

ومجمل القوانين النافذة تهدف إلى التدخل المباشر للحكومة باستملاك العديد من البساتين الزراعية المملوكة لوزارة المالية وضمت إلى حدود البلديات، ومن ثم وزعت كقطع سكنية لمستحقيها ، بعد عملية تنظيم وإفراز الأراضي لإنشاء أحياء سكنية نظامية ضمن مدنها ، وهذا يدل على انخفاض مساحة الأراضي الزراعية والترفيهية ضمن التصاميم الأساسية للمدن العراقية، لتصبح على سبيل المثال معارض للسيارات أو مطاعم أو صالات للمناسبات كما في شارع الوفود الواقع في مدينة البصرة .

وبعد التغيير السياسي لعام ٢٠٠٣ ساهمت القرارات الحكومية في زيادة وتيرة التوسعات المساحية ولاسيما السكنية على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الترفيهية في المدن العراقية أو عند أطرافها ، إذ شرعت الحكومات المتعاقبة إلى استيعاب الزيادة السكانية المتنامية بعد رفع الحصار الاقتصادي وزيادة الواردات النفطية وتوظيفهم في عموم المؤسسات الحكومية ، وبالتالي أخذت الحكومات العراقية المتعاقبة تشريع العمل الإداري في مؤسسات الدولة كافة ، وإلغاء وتهميش المؤسسات الصناعية وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي ، لهذا الأمر شجع السكان على تقطيع الأراضي الزراعية الواقعة ضمن تصاميم المدن أو عند أطرافها وتحويلها إلى عرصات سكنية مقابل انخفاض إنتاجية الدوم الواحد، وتذبذب الواردات المائية وطغيان اللسان الملحي، وبالتالي حولت ملايين الدونمات إلى قطع سكنية أو تجارية ، تحت مرائى ومسمع الجهات الحكومية ، فضلا عن أثر العامل الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخل المادية لعموم سكان المدن العراقية والبحث عن الاستقلالية الأسرية، لذلك انتشرت العشوائيات السكنية على حساب الأراضي الزراعية، وأصبحت معضلة تؤرق السلطات الحكومية بالنظر إلى حاجة الوحدات السكنية الجديدة إلى إمدادات الكهرباء والبنى التحتية من شوارع وغيرها من أساسيات الحياة .

ويبدو بعد مرور العديد من السنوات أن السلطات الحكومية العراقية أخذت على عاتقها عملية تنظيم الشوارع وإمدادات المياه والكهرباء إلى الأحياء العشوائية، ومحاسبة المتجاوزين على الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ، وعلى الرغم من تأخر تلك الإجراءات إلا إنها بالمقابل تحافظ على المناطق الخضراء المتبقية وتسترجع الأراضي المتجاوز عليها ضمن حدود التصاميم الأساسية للمدن بغية إعادة تخصيصها لاستعمالات أو خدمات صحية أو ترفيهية أو تعليمية تنفع بالنهاية سكان المدن الحضرية ، وتبعث الروح والجمالية للمدن بعدما كانت وحدات سكنية بصورة عشوائية غير نظامية مبنية من الصفيح أو الألواح الخشبية وشوارعها الضيقة والملتوية .

٣. تنوع ملكية الأراضي

العراق من أعقد بلدان العالم ولاسيما فيما يتعلق بملكية الأراضي ، إذ مرت عليه أحداث وحروب ومجاعات وفيضانات متكررة وصراعات عديدة أثرت بشكل كبير جدا على ملكية الأرض ، فعلى سبيل المثال تعرض العراق طيلة أربعة قرون للاحتلال العثماني الذي سعى طيلة المدة المذكورة إلى تكريس كل أفكاره وتعاليمه وكسب أنصار له عن طريق تمليك الأراضي الزراعية إلى وجهاء العشائر آنذاك، لكسب ولائهم ، فضلا عن إحاطة المجتمع العراقي بالجهل والفقر حتى يسهل السيطرة عليه ، تلتها مرحلة الاحتلال البريطاني وخضوع العراق للانتداب البريطاني وتدخلهم في سياسة العراق بكل مفاصلها، فمنذ البداية تم تأسيس الحكومة الملكية العراقية عام ١٩٢٠ برعاية بريطانية ، وتنصيب أول ملك على العراق رسمياً هو الملك فيصل الأول عام ١٩٢١ ، وبعدها حدثت تحولات كبيرة في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية، أسهمت ببساطة بنمو المدن مساحياً وزيادتها عددياً ، وظهرت بوادر الهجرة السكانية من الريف إلى المدن ، لكن هذا النمو خلق مشكلات كبيرة أهمها الحاجة إلى السكن الملائم للسكان المهاجرين آنذاك^(١)، إذ استمر الحكم الملكي حتى عام ١٩٥٨ حينما حدثت حركة انقلابية على النظام الملكي ليتحول إلى النظام الجمهوري برئاسة عبد الكريم قاسم ، وبعد عشر سنوات وتحديداً في عام ١٩٦٨ حدثت حركة انقلابية ثانية أطاحت بنظام حكم عبد الرحمن عارف وسيطر البعثيون على دفة الحكم برئاسة أحمد حسن البكر، تلاه حكم صدام حسين الذي حكم العراق بالنار والحديد ، واستمر حكم البعثيين حتى عام ٢٠٠٣ ، إذ احتلت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية العراق وأسقطت النظام السياسي ليتحول نظام الحكم إلى مرحلة جديدة، إذ تحول نظام الحكم الجديد إلى (جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي) ولا زال مستمرا لحد يومنا هذا .

اتضح مما سبق أن حيازة الأرض في العراق قد مرت بعدة اطوار سياسية منذ الاحتلالين العثماني والبريطاني، وصولاً إلى قيام الدولة العراقية عقد العشرينيات من القرن العشرين، وبعدها إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وأبرزت التغيرات السياسية تطورات متعددة ساهمت في تغير أصناف الحيازة الزراعية، بما يتناسب مع هيمنة السلطات المعنية ، فعلى سبيل المثال خلال الحكم الملكي انصب الاهتمام بمعيشة الفلاحين، لأنهم يمثلون القاعدة الرئيسة في الإنتاج الزراعي ، لهذا وضع قانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢، إذ صنف الأراضي في العراق

(١) هاشم نعمة فياض ، نمو سكان المناطق الحضرية في العراق وآثاره الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة عمران ، العدد ٤١ ، المجلد ١١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٦٤ .

بموجب المادة (٥) من قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ وتعديله رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ إلى الأصناف الرئيسة الآتية^(١):

أ- الأراضي المملوكة للأشخاص : وهي التي لصاحبها حق التصرف المطلق لأنه يملك حق رقبته، تتميز الملكية الخاصة للأرض الزراعية بأن المالك له مطلق الحرية في التصرف بها مثل زراعتها بنفسه أو بالمشاركة أو تأجيرها أو بيعها. وقد تكون الملكية الخاصة لفرد أو أسرة أو عدد من الأشخاص، وتسمى عادة في العراق (ملك صرف أو تسمى طابو زراعي).

ب- الأراضي المتروكة للمنفعة العامة: كالطرق والمقابر والأسواق والساحات... الخ

ج - الأراضي الموقوفة : وتقسم على نوعين :

○ وقف صحيح: أصلها ملك صرف وقفها المالك لأعمال الخير.

○ وقف غير صحيح: أصلها أميرية وقفت منفعتها لجهة خيرية أو علمية أو دينية.

د - الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، وقد صنفت إلى ثلاثة أصناف:

○ الأراضي المفوضة بالطابو: وهي الأراضي الأميرية التي سبق وسجل حق التصرف فيها للأفراد، ويتمتع صاحب الأرض بنفس الحقوق التي يتمتع بها صاحب الأرض المملوكة ما عدا حق رقبته التي تبقى للدولة .

○ الأراضي الممنوحة باللزمة: وهي الأراضي التي منح حق اللزمة فيها لأفراد العشائر أو لغيرهم ممن تصرفوا بالأرض مدة من الزمن لا تقل عن (١٥) سنة ، ولا يشترط أن يكون التصرف طيلة هذه المدة، وإنما يكون خلالها حتى ولو كان واقعاً قبل إعلان تسوية تلك الأراضي لسنة واحدة .

○ الأراضي الأميرية الصرفية: وتشمل جميع الأراضي الأميرية غير المفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة ، والدولة وحدها تعتبر صاحبها ولها حق التصرف بها وحق رقبته، ويعد الأفراد الذين يستغلونها مستأجرين أو ملتزمين لمدة محددة.

أعطى تنوع ملكية الأراضي في عموم مدن العراق حالة من التخبط الإداري والسياسي وعدم تخصيص قانون يسيطر على تنوع ملكيات الأرض ، وهذا أهم عامل يقيد تنفيذ بنود التصاميم الأساسية في المدن العراقية ، على اعتبار أن جميع المراكز الحضرية العراقية كان أصلها زراعي، وبحسب نظرية النوى المتعددة شكلت أنوية صغيرة على ضفاف الأنهار وفي مواقع أخرى، ثم بمرور الوقت اتسعت مساحة تلك المدن لتصبح مدن مستقلة ، وهنا ظهر دور الحكومات في

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي وآخرون ، التباين المكاني لقيم الأراضي السكنية في مدينة الهارثة ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ، العدد (١٠٠) ، المجلد ٢ ، حزيران ، ٢٠٢٤ ، ص ٦٠ .

تشريع القوانين ورصد الأموال والقيام بتخطيط المدن، بغية السيطرة على توسعات المدن بما ينسجم مع المدن الحضرية المتكاملة^(١)، لكن بالمقابل وقفت ملكية الأراضي حجر عثرة أمام توجه السلطات المعنية في استغلال الأراضي لتطوير المدن العراقية، وهذا ما يفسر الخلل الكبير في تداخل استعمالات الأرض الحضرية وتقلص المساحات الخضراء، ليحل محلها استعمالات أخرى، أهمها الاستعمال السكني والتجاري الذي أصبح يستحوذ على جميع الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن .

٤. العامل الاقتصادي

أدى العامل الاقتصادي دوراً محورياً في التوسع المساحي على حساب الأراضي الزراعية وفضاءات المدينة، وبالتالي تقلصها بشكل كبير، حتى أدى إلى اختفائها في أغلب المدن العراقية، فبعد التغيير السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣ حدثت حالة من الانفراج السياسي ولاسيما رفع الحصار الاقتصادي الجائر، الأمر الذي انعكس على انخراط السكان بالتوظيف ضمن مؤسسات الدولة المختلفة، فضلاً عن زيادة دخل الأفراد ولاسيما العاملين في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، سواء كان في مدنها أو من خارجها، وبالتالي أصبح السكان يتمتعون بوضع اقتصادي أفضل، لذلك ازدادت رغبة الكثير من الأسر الصغيرة في البحث عن سكن مستقل يحقق لهم الاستقلالية عن سكن العائلة، ولأجل ذلك استمر أرباب الأسر بالبحث عن قطع سكنية مناسبة ضمن مراكز المدن، واتضح بعد البحث عن أسعار قطع الأراضي أن أسعار القطع السكنية مرتفعة ولاسيما (العروضات أو مساكن الطابو)، التي لا تتناسب أسعارها مع مدخولات الأسر الصغيرة، لذلك كان الاتجاه إلى الأراضي الزراعية ضمن نسيج المدن أو عند أطرافها، وهذا ما يفسر التوسع الحضري باتجاه أطراف المدن العراقية، فعلى سبيل المثال مدينة البصرة التي شهدت كثافة سكانية عالية جداً لتوفر الأنشطة الاقتصادية واعتبار البصرة (عاصمة العراق الاقتصادية)، اضطر سكانها لشراء قطع الأراضي الزراعية بأسعار مناسبة إلى حد ما وفق إمكانياتهم المادية ولاسيما في أحياء (الفيحاء، والمنتزه، والربيع)، وتم تشييد العديد من الوحدات السكنية على أراضي زراعية غير مخدومة من حيث البنى التحتية والمجاري، فضلاً عن ضيق شوارعها والتوائها وعدم تعبيدها، ويسري الحال ذاته على مدينة شط العرب، ومدينة أبي الخصيب، والقرنة، والمدينة، والزبير وغيرها من المدن العراقية.

ويبدو أن زيادة تيارات الهجرة والزيادة السكانية للمدن العراقية انعكست على استقطاب السكان المهاجرين من القرى المجاورة أو من محافظات العراق الأخرى للسكن في المدن، وكانت النتيجة انحسار حاد للرقعة الخضراء، سواء كانت داخل المدن العراقية أو عند إقليمها الزراعي، وبما أن سعر الأرض ما هو إلا صورة انعكاسية لطبيعة استخدامات الأرض المختلفة، وبالتالي

(١) للمزيد ينظر رجب بركات، بلدية البصرة ١٨٦٨-١٩٨١، البصائر للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

فهو يحدد جهة الزحف العمراني^(١)، وهذا بدوره جعل الوظيفة السكنية تتوسع باتجاه الأطراف أو تتوسع باتجاه البساتين الزراعية ، نظراً لانخفاض قيمة الأرض الزراعية مع بقاء الوظيفة التجارية في مركز المدينة لقدرتها العالية على المنافسة مع بقية استعمالات الأرض.

٥. العامل الاستثماري

أوضح الكتاب في (الفصل التاسع) تحليل واسع لقانون الاستثمار العراقي المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، الذي أطلق عليه (الهيئة الوطنية للاستثمار)، وكان الهدف هو تشجيع الاستثمارات الأجنبية والعراقية على حدٍ سواء، بغية تنشيط حركة التجارة والصناعة وتشغيل الأيدي العاملة العراقية ، لكن مع تنوع هيئات الاستثمار في العديد من الوزارات العراقية هذا من جهة ، ولعائدية ملكية الأراضي إلى جهات حكومية متعددة غير وزارة البلديات ووزارة المالية من جهة أخرى ، إلى جانب سيطرة المتنفذين والشركات الوهمية على الأراضي في المراكز الحضرية للمدن العراقية ، جميعها عوامل أسهمت بالاستحواذ على أفضل الأراضي وأغلاها سعراً في المدن ، ولم يقف استنزاف الأراضي الجيدة في المدن عند هذا الحد ، بل شمل ذلك الاستحواذ على المتنزهات التي كانت تعد رئة يتنفس من خلالها سكان المدن وتحويلها إلى استثمار ، وأصدق دليل على ذلك متنزه الخورة المجاني الذي كان متنفساً طبيعياً لسكان مدينة البصرة وإقليمها ، فضلاً عن اعتباره مكاناً للسفرات المدرسية والجامعية والعائلية لغرض قضاء أوقات راحة وسعادة، لكن بعد عملية استثماره تم تحويل جنس الأرض إلى مركز تجاري (مول) مع أبنية أخرى كملاحق للمركز التجاري ، ويسري الحال ذاته على تحويل (بهو الإدارة المحلية) في حي الجبيلة إلى مركز للتسوق (تيم سكوير) ، وبصفة عامة فإن قانون الاستثمار سمح بالتجاوز على المناطق الخضراء والمتنزهات في المدن العراقية، وبالتالي تعرضت لتغير استعمالها من أراضي خضراء إلى استثمار أو منتجات استثمارية تدفع الأهالي الأموال لدخولها بعدما كانت مجانية ومفتوحة للسكان طيلة أيام السنة .

(١) خولة غريب فرج المالكي ، التوسع الحضري وأثره في تغير استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٦٧ .



خامساً : التوزيع المكاني للخدمات الترفيهية في المدن العراقية

يكاد يكون التوزيع المكاني للخدمات الترفيهية في المدن العراقية متشابه الى حدٍ ما في عموم المدن العراقية ، ولكن حالة الاختلاف تكمن في الحجم المساحي المخصص للخدمات الترفيهية، فضلا عن طبيعة مظهرها الخارجي وعلى النحو الآتي :

١. المواقع الترفيهية في المنطقة التجارية المركزية

تضم هذه المنطقة العديد من المسارح ودور العرض والكاзиноهات والمتاحف والمطاعم وقاعات الأفراح والمناسبات ، وهذا لا يعني أنها لا توجد في أطراف المدينة ، بل على العكس توجد المطاعم والكاзиноهات على ضفاف الأنهار ولاسيما على نهر دجلة والفرات وشط العرب ، مثل المناطق الترفيهية في مدينة بغداد الموزعة على ضفاف نهر دجلة ، والمناطق الترفيهية على جانبي نهر الفرات في مدينة الناصرية ، والمواقع الترفيهية على نهر شط العرب في مدينة البصرة .

٢. المواقع الترفيهية عند أطراف المدينة

تتركز عند أطراف المدينة العديد من المتنزهات المتوسطة والكبيرة تزامناً مع توافر المساحات الواسعة والرخيصة نسبياً ، لكون الأطراف الحضرية هي منطقة أقرب ما تكون أراضٍ زراعية أو فضاءات تحيط بالمدن ، ومن أمثلة المتنزهات الجزيرة السياحية شمال بغداد ، وجزيرة السندباد ومدينة ألعاب بصرة لاند الواقعتان في مدينة البصرة .

٣. المواقع الترفيهية عند الواجهات المائية

تتمثل بالأشرطة الخضراء التي تمتد على طول الواجهات المائية ، على اعتبار أن المدن العراقية ، قد تركزت بالقرب من نهر دجلة والفرات وشط العرب، لذلك نجد توزيع العديد من المتنزهات والمقاهي على طول تلك الأنهر ، ومن أمثلتها الامتدادات الطولية للأراضي الخضراء مثل متنزهات شارع أبي نؤاس على امتداد دجلة، أو في كورنيش الأعظمية ، إلى المتنزهات الصغيرة ما بين الأحياء والمخلات السكنية المطلة على الأنهار مثل متنزه الخورة في مدينة البصرة.

٤. المراكز الترفيهية المنتشرة في المدن

تشمل الملاعب الرياضية، والساحات المفتوحة المخصصة للعب الأطفال، وجميع المراكز الترفيهية الصغيرة والمتوسطة التي تخدم الأحياء السكنية في المدينة فضلا عن إقليمها ، ومن أمثلتها المدينة الرياضية الواقعة في الجزء الغربي من مدينة البصرة .

سادساً : دراسة تطبيقية : التوزيع الجغرافي للخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ^(١)

تقع مدينة الحلة في وسط العراق تقريباً ولاسيما إلى الجنوب من محافظة بغداد ، تمثل مدينة الحلة المركز الإداري لمحافظة بابل ، والبالغ مساحتها (١٦١٠٠٠ هكتار) من إجمالي مساحة محافظة بابل البالغة (٥١١٩ كم^٢) ، تقع المدينة فلكياً بين دائرتي عرض (٢٩ - ٣٠ °) شمالاً مع خط الطول (٢٦ - ٤٤ °) شرقاً ، احتوت المدينة على (٩٧) حياً سكنياً ، ينظر خريطة (١٧) ، أما الحدود الزمانية فتمثلت بواقع حال الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة لعام ٢٠١٨ .

✚ قياس كفاءة الخدمات الترفيهية بالاعتماد على المعايير المحلية

من المفترض أن تتركز الخدمات الترفيهية في المدن بحسب المعايير التخطيطية المعتمدة لكل دولة ، وهي حالة طبيعة تهدف إلى إيجاد بيئة سكنية ملائمة من خلال توزيع المناطق الخضراء ، وبما يحقق الراحة النفسية والجمالية لسكان المدينة ، ومن المفيد هنا أن نشير إلى واقع الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة عند مقارنته مع المعايير المحلية الموضحة في الجدول (٤٧) .

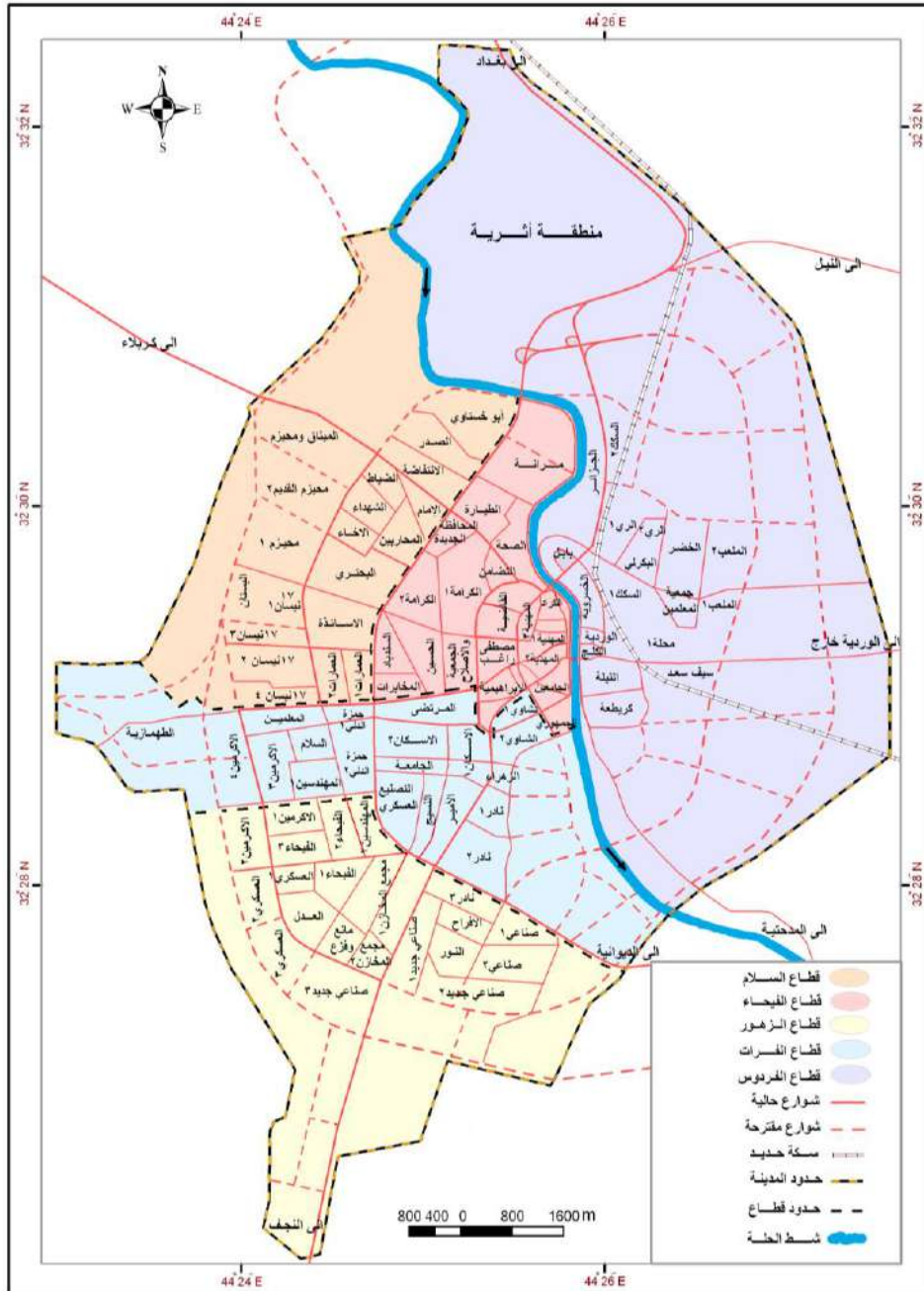
بلغ مجموع المؤسسات الترفيهية في مدينة الحلة (٢٨٣) مؤسسة ترفيهية ، شغلت مساحة إجمالية (٥٤٨٨٧٤ م^٢) ، وعند مقارنة الحجم السكاني بالمعايير التخطيطية يتضح أن المدينة بحاجة (٤٦٦) مؤسسة ترفيهية حسب الحجم السكاني ، أما الحاجة المساحية فقد بلغت (٥١٣٦٠٠٠ م^٢) ، وبذلك فإن مقدار العجز في عدد المؤسسات بلغ (٢٢٣) مؤسسة ترفيهية ، ومقدار العجز المسحي (٤٦٤٩٦٢٨ م^٢) من إجمالي مساحة الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ، ويمكن إيجاز الكفاءة المكانية للخدمات الترفيهية بحسب التحليل الآتي :

١ . الحقائق العامة :

بلغ عدد الحقائق العامة في مدينة الحلة (١٧) حديقة بمساحة (٣٢٨٩٠ م^٢) ، وعند مقارنة أعداد الحقائق ومساحتها المطلوبة وفق المعيار الذي يؤكد على ضرورة توفير حديقة عامة لكل (١٠٠٠٠ نسمة) بمساحة (١٠٠٠٠ م^٢) ، لذلك فالمدينة تحتاج إلى وجود (٤٨) حديقة بمساحة (٤٨٠٠٠٠ م^٢) ، أي هناك عجز في الحقائق هو (٣١) حديقة بمساحة (٤٤٧١١٠ م^٢) ، وبصفة عامة فإن الحقائق المتوفرة لا تتناسب مع المعيار التخطيطي وعدد السكان في المدينة .

(١) (حوراء عبد الكاظم عبد الله وأميرة محمد علي الأسدي ، تقييم كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٧ ، ٢٠١٩ ، ص ١١٩-١٢٩ .

خريطة (١٧) الأحياء السكنية في مدينة الحلة



المصدر : عبد الرحمن جري مردان ، تحليل جغرافي للنقل بالسيارات في مدينة الحلة (دراسة في النقل الحضري) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١١ ، ص ٤٠.



جدول (٤٧)

الاحتياجات الحالية ومقدار العجز في الخدمات الترفيهية حسب المعايير لمدينة الحلة لعام ٢٠١٨

ت	نوع الترفيه	المعيار سكاني نسمة	المعيار المساحي م ^٢	المتوفرة		الحاجة		مقدار العجز	
				العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
١	الحديقة العامة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٧	٣٢٨٩٠	٤٨	٤٨٠٠٠٠	٣١	٤٤٧١١٠
٢	المنتزهات	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٧	١١٢٠٥٠	٤٨	٧٢٠٠٠٠	٢١	٦٠٧٤٥٠
٣	المتاحف	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١	١٠٠٠	١٢	١٢٠٠٠٠	١١	١١٩٠٠٠
٤	منتدى (مراكز شباب)	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢	٣٢٤٥٢	٢٤	٣٦٠٠٠٠	٢٢	٣٢٧٥٤٨
٥	الأندية الرياضية	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٣	٤٢٩٠٢	٩	١٥٣٠٠٠	٦	٩٢٠٩٨
٦	الملاعب الرياضية	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣	٣٦٦٥٠	١٩	٩٥٠٠٠٠	١٦	٨٩٣٣٥٠
٧	الساحات الرياضية			٢٥	٣٢٧٥٠	٨١	٩٢٧٠٠٠	٥٦	٩٣٩٢٥٠
٨	القاعات الرياضية	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٥	٢٠٨٤٦	١٩	٤٧٥٠٠٠	٠	٤٥٤١٥٤
٩	المكتبات العامة	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢	٥٣٠٠	٩	١٣٥٠٠٠	٨	١٢٩٩٥٠
١٠	المقاهي	٤٥٠٠	٠	١١٧	١٩٨٣٥	١٠٨	٠	٠	٠
١١	المطاعم الترفيهية	١٢٠٠٠	٣٦٠٠	١٧	٧٧٧٥	٤٠	١٤٤٠٠٠	٢٣	١٣٦٢٢٥
١٢	الفنادق	٢٢٥٠٠	١٢٥٠٠	٤	١٩٨٦	١٨	٢٧٠٠٠٠	١٤	٢٦٨٠١٤
١٣	قاعات المناسبات	٤٥٠٠٠	٤٥٠٠	٢٤	١١٤٣٩	١٠	٤٥٠٠٠	٠	٣٣٥٦١
١٤	مدن ألعاب	٤٠٠٠٠	٥٥٣٧٢	٤	١٦٧٠٨٢	١٢	٢٤٠٠٠٠	٨	٧٢٩١٨
١٥	المسابح	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢	٣٩١٧	٩	١٣٥٠٠٠	٧	١٢٩٠٠٠
	المجموع			٢٨٣	٥٤٨٨٧٤	٤٦٦	٥١٣٦٠٠٠	٢٢٣	٤٦٤٩٦٢٨

المصدر : (١) حوراء عبد الكاظم عبدالله وأميرة محمد علي الأسدي ، تقييم كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٧ ، ٢٠١٩ ، ص ١٢٩ .

٢. المتنزهات

أما بخصوص المتنزهات الموجودة في مدينة الحلة فبلغ عددها (٢٧) متنزه ، بمساحة (١١٢٠٥٠ م^٢) ، وعند مقارنة أعداد المتنزهات ومساحتها المطلوبة وفق المعيار الذي يؤكد على ضرورة توفير متنزه واحدة لكل (١٠٠٠٠ نسمة) بمساحة (١٥٠٠٠ م^٢) لذلك فالمدينة تحتاج إلى وجود (٤٨) متنزه بمساحة (٧٢٠٠٠٠ م^٢) ، فهناك عجز في المتنزهات بعدد

(٢١) منتزه بمساحة (٦٠٧٤٥٠ م^٢) ، وبصفة عامة فإن المتنزهات المتوفرة لا تتناسب مع المعيار التخطيطي وعدد السكان في المدينة .

ويستمر التحليل لكل مفردة من مفردات المؤسسات الترفيهية في مدينة الحلة وبحسب التسلسل: (المتاحف ، ومراكز الألعاب ، والأندية الرياضية ، والملاعب الرياضية ، والساحات الرياضية ، والقاعات الرياضية ، والمكتبات العامة ، والمقاهي ، والمطاعم ، والفنادق ، وقاعات الأعراس ، ومدن الألعاب ، والمساح) وذلك بمقارنة المعيار السكاني التخطيطي مع عدد السكان في المدينة ، وكذلك استخدام المعيار المساحي للمؤسسة الترفيهية ومقارنته مع مساحتها الفعلية في المدينة ، وما يتوفر من مؤسسات ترفيهية لغرض استخراج حاجة المدينة ومقدار العجز الذي يوضحه الجدول (٥٠) .

سابعاً : فضاء المدينة

هناك مصطلحان ينبغي التفريق بينهما وهما (فضاء المدينة ، والمناطق المفتوحة) ، فيشير (فضاء المدينة) إلى المساحات الموجودة والمتروكة ضمن حدود المدينة أو حولها ، أدخلت ضمن التصميم الأساسية للمدن ، وهي بطبيعتها مساحات مخططة لاستعمال معين ، وأغلب ما تكون خدمات (تعليمية ، أو صحية ، أو ترفيهية ، أو خدمات أخرى) ، وينبغي الإشارة إلى أن هذه المساحات غير متساوية ، فالبعض منها تشغل مساحات كبيرة ، والبعض الآخر يشغل مساحات (متوسطة أو صغيرة)، بحسب الاستعمال أو الخدمات التي خصصت من أجلها ، وهي توجد في جميع أرجاء المدينة ، في المنطقة التجارية المركزية ، وفي القطاع الأوسط للمدينة ، وحتى في أطرافها ، وفي داخل الأحياء السكنية ، ويكون استغلالها من قبل الجهات المعنية في المدينة على المدى القريب أو البعيد ، وينبغي عدم تجاوز عليها من قبل السكان . ويمكن أن نورد أهم الأنشطة التي يلبيها فضاء المدينة^(١):

- تقليل الكثافات السكنية وتخفيف الازدحام العمراني، مما يساعد على إيجاد مساحات تخصص لتسلية الناس وتحديد نشاطهم وتحريرهم من ضغوط الحياة والعمل المضني في المدينة.
- تنظيم وتوزيع المساكن بما يساعد على إيجاد الفضاءات التي تحقق فصلاً مساحياً بين الوحدات السكنية تمكن الاستفادة منها في توفير بيئة صحية ذات جمالية تبعث على البهجة وتنمي حيوية الساكنين .

(١) محمد علي مرزا ، الفضاءات المكشوفة ودورها في المناطق السكنية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٣٦ ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص١٤٩ .

أما مفهوم (المناطق المفتوحة)، فهي مجموعة من المساحات غير المبنية والمتروكة لهدف استخدامها كمتنفس للاستعمالات المحيطة ، وتوجد ضمن التكتلات العمرانية ، والهدف من وجودها هو توفير مساحات تسمح للتهوية والإضاءة ، أو بهدف تحقيق الخصوصية لبعض استعمالات الأرض، وتشمل المناطق الزراعية والخضراء ومساحات فارغة منتشرة في أغلب أرجاء المدينة . بمعنى آخر إن المناطق المفتوحة تم تعريفها من قبل المختصين الجغرافيين أمثال (ستانلي تانكل) بقوله: إن المناطق المفتوحة هي مساحة من اليابس والماء التي إما أن تحتوي على الغطاء النباتي أو أنها جرداء^(١) ، إما (كودمان) فعرفها على أنها الأراضي الخالية من استعمالات أرض معينة، وتشمل المناطق الخضراء والمسطحات المائية المخصصة للنشاط الترفيهي العام^(٢) .

أما تعريف المناطق المفتوحة بحسب رؤية التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد لسنة (٢٠٠٠) فقد حدد الآتي^(٣) .

- هي مساحات للترفيه بحذ ذاته .
- هي مساحات زراعية ضمن المدينة ممثلة بالجيوب الريفية التي كانت عبارة عن مساحات زراعية توسعت عليها استعمالات أرض المدينة، لكن قسماً منها قاوم التوسع العمراني الحضري ليبقى بشكل جيوب ريفية منتشرة في أطراف المدينة .
- المساحات المفتوحة الأخرى .

ومن المفيد الإشارة إلى أن المدن العراقية بصورة عامة قد تعرضت إلى حالة انحسار واضح لفضاءات المدن، وكذلك المناطق المفتوحة نتيجة إلى عدة عوامل، منها ما يتعلق بالعمل السياسي، وعوامل اقتصادية واستثمارية وحتى تخطيطية، وغيرها من العوامل أثرت بالإجمال على تدني الواقع المساحي لفضاءات المدينة ، مما انعكس بصورة سلبية على تلك المدن، وذلك أن فضاء المدينة هي مساحات محددة داخل نسيج المدن، ترك من قبل الجهات التخطيطية للتوسع المستقبلي ، علماً أنها خدمات مخططة بالأصل ، فضلاً عن ذلك المناطق المفتوحة التي تعد شريان الحياة لتوسع المدن، لكن هي الأخرى لم تسلم من حالة فقدان لمساحاتها تبعاً للعوامل المشار إليها .

(1) Wingo Lowdon, " Cities and Space", The Future Use of Urban, New York, Pergamon, 1963, p.57 .

(2) I. Coodman William, " Principles and Practice of Urban Planning " Washington Urban Institute, 1968, p.185

(٣) أمانة العاصمة ، تقرير التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد حتى سنة (٢٠٠٠) ، آب ، ١٩٧٣ ، ص ٧١ .

12

الفصل الثاني عشر المشاكل التي يواجهها الباحثون في جغرافية المدن

- أولاً : النسب المئوية لتوزيع لاستعمالات الأرض التجارية وأنماطها في المدن
- ثانياً : تصنيف المؤسسات التجارية (على أساس حجم المراجعين)
- ثالثاً : العوامل التي تتحكم في توزيع المؤسسات التجارية في المدن
- رابعاً : تحليل المنطقة التجارية وفق نظريات التركيب الداخلي للمدن
- خامساً : المنطقة التجارية المركزية في المدن وأهميتها وطرائق تحديدها
- سادساً : دراسة تطبيقية لتوزيع الاستعمال التجاري في مدينة شط العرب

الفصل الثاني عشر

المشكلات التي يواجهها الباحثون في جغرافية المدن

إن الخوض في دراسات المدن تعد من أعقد المجالات في الدراسات الأكاديمية، بالنظر إلى تداخل وتنوع الاختصاصات، ولا سيما (التخطيط الحضري والإقليمي ، وجغرافية الحضر ، والجغرافية الاجتماعية وعلاقتها بسكان المدينة ، والأقاليم الوظيفية وعلاقة المدينة بإقليمها ، والتركيب الداخلي ، والمدن الذكية ، والمهجرة ومشكلاتها .. الخ) ، وعلى الرغم من ذلك يعتقد البعض من المتخصصين في العلوم الجغرافية الأخرى بأن البحث ضمن هذا الاختصاص (جغرافية المدن) ينتابه البساطة وعدم التعقيد ، وهذا أمر بديهي، لأن وجهات النظر تختلف بين صاحب اختصاص وآخر ، بمعنى أدق كل صاحب اختصاص يرى أن اختصاصه أكثر تعقيدا من غيره ، وليس هناك وجه مقارنة بين اختصاصه الدقيق والاختصاصات الأخرى ، وبعيدا عن تلك المناظرات غير النافعة رغب المؤلف وضع الملامح الرئيسة لهذا الاختصاص، عن طريق الوقوف على الأخطاء الشائعة التي يرتكبها العديد من الباحثين في دراساتهم المتنوعة التي تخص جغرافية المدن ، إذ إنه بعد التعمق الدقيق للمؤلف والمتابعة الحثيثة لسنوات عديدة تم بعون الله تعالى تشخيص أهم الأخطاء العلمية شيوعاً، وبالمقابل إيجاد الحلول العلمية التطبيقية الناجعة لتصحيحها، بغية توجيه الباحثين نحو المسار الصحيح لهذا الاختصاص لخدمة البحث والباحثين وعلى النحو الآتي :

١. الفرق بين التصميم الأساس وواقع المدينة الحالية
٢. مشكلة اختيار عينة الدراسة (تم تناولها في الفصل الأول)
٣. مشكلة ترتيب الفئات الكثافية
٤. مشكلة تبويب الجداول أفقياً أم عمودياً
٥. مشكلة تحليل الجداول في الدراسات الجغرافية
٦. مشكلة التوقعات المستقبلية للنمو السكاني والمساحي للمدن
٧. مشكلة استخراج معدل النمو السنوي للسكان (تم تناولها في الفصل الأول)
٨. مشكلة استخراج أعداد سكان الأحياء السكنية بحسب الإسقاطات السكانية
٩. كيفية استخراج أعداد الأسر لكل وحدة إدارية عند تعذر التعداد السكاني

١. الفرق بين التصميم الأساس وواقع المدينة الحالية

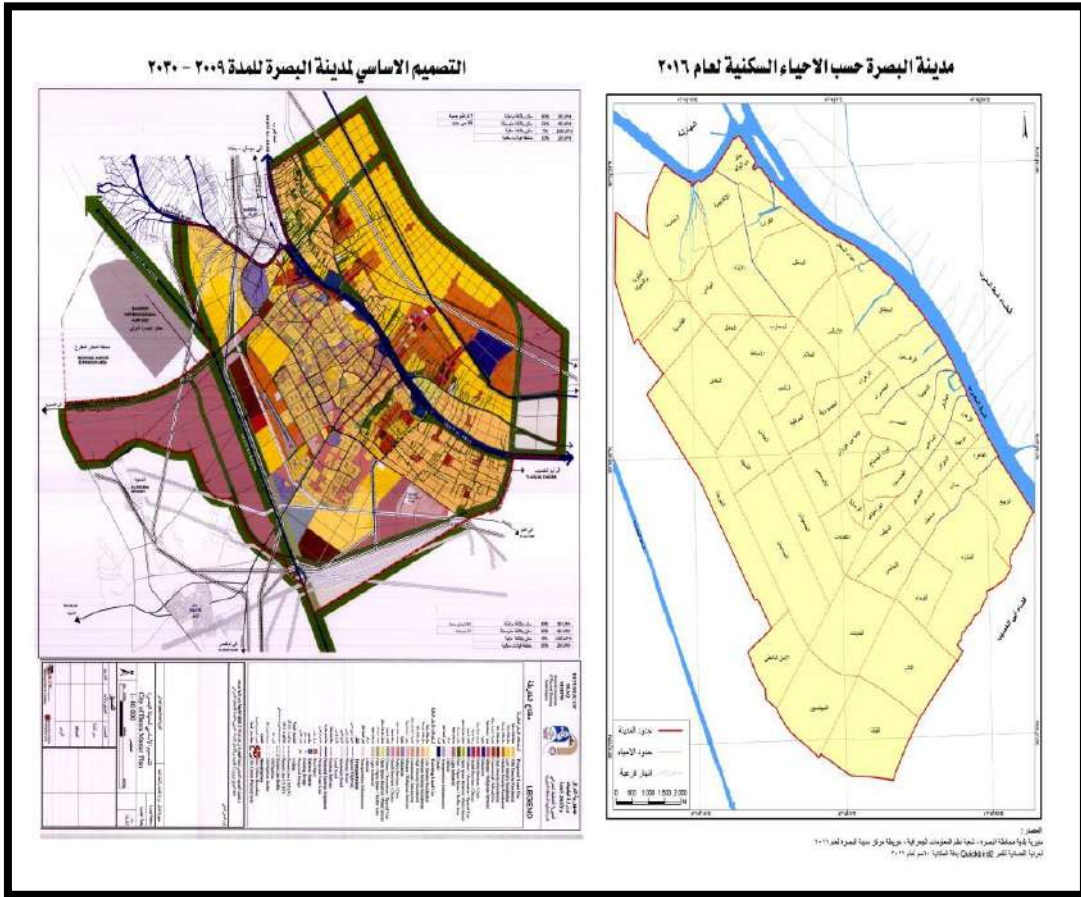
يعرف التصميم الأساسي بأنه صفة تنظيمية وإنمائية وعمرانية رئيسة بوصفه الدستور الذي يوجه حركة الإعمار والتطوير في المدن ، ولهذا يوصف بكونه إطاراً عاماً يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان بمتغيراتها المختلفة، التي يكون مجتمع المدينة وإقليمها مسؤولاً عن تحديدها ، إذ يعد التصميم الأساس محصلة الدراسات والأبحاث الميدانية والنظرية اللازمة لتكوين الخلفية الضرورية لتحديد احتياجات المدينة وترشيدها من الأرض الحضرية بصورة عامة . حيث إن الهدف الأساسي من إعداد مخططات التصميم الأساسية هو محاولة السيطرة على نمو تلك المدن وفق ضوابط معينة تتخذ في هذا المجال، وترتبط عملية السيطرة تلك عن طريق تحديد مكان كل استعمال من استعمالات أرض المدينة، وإمكانية توسعه مساحياً بحيث لا يؤثر على الاستعمالات الأخرى . ولغرض وضع مخطط أساس لمدينة معينة لا بد من توفر دراية كافية بواقعها وفي كل جوانبها، بما في ذلك معدلات النمو السنوي للسكان، ومستواهم المعاشي وتوجهاتهم الاقتصادية، ونظرة الدولة إلى تلك المدينة وعوامل أخرى . وفي ضوء المعطيات المتوفرة عن المدينة حالياً ومستقبلاً يتم وضع التصميم الأساسي لها، والذي يمر بعدة مراحل تستند في مضمونها إلى آلية تحديد الأهداف، منها اتجاه نمو المدينة وتطورها على المدى البعيد، التي يروم المخطط في رسم هذه الصورة للمدينة دون غيرها^(١) .

أما بخصوص واقع المدينة الحالية فيشمل حدود المدينة المعمورة، التي تمثل جميع استعمالات الأرض باستثناء الأجزاء الفارغة من أرض المدينة (الفضاءات المفتوحة)، التي تركت للتوسع المستقبلي للمدينة ضمن التصميم الأساسي لها، والتي غالباً ما تقع في المدينة أو عند أطرافها المعمورة ، وهنا ينبغي على الباحث الجغرافي أن يحدد حدود المدينة المعمورة عند دراسته لمدينة معينة دون التعرض لتصميمها الأساسي، إلا في حالة المقارنة أو التوسع المستقبلي، وبالتالي تكون دراسته حقيقية، لأن المساحات المستخرجة لكل استعمال تكون حقيقية بعيدة عن المساحات الخيالية التي وضعت للتوسع المستقبلي لهذه المدينة، والتي غالباً لا تنفذ بنود التصميم الأساسي بالنظر لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهذا ما تم مشاهدته لجميع مدن العراق التي وضعت لها تصاميم أساسية طويلة عمرها الزمني والتي انتهت بإهمال التصميم الأساسية وأصبحت حيصة الخرائط والرسومات، والتركيز على التوسعات العمرانية التي تقترحها الجهات المعنية (وزارة التخطيط أو وزارة البلديات)، لخدمة مصلحة معينة من دون مراعاة للمخططات

(١) عبد المهدي سليم المظفر ، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ،

والتصاميم الأساسية لتلك المدن ، إذ إن دراسة واقع حال المدينة يعطي تحديداً للمساحات الحقيقية لكل استعمال من استعمالات الأرض الحضرية ، أما إذا اعتمدت الدراسة على التصميم الأساسي للمدينة فيكون هناك (جزء منفذ يمثل المدينة الحالية)، وجزء آخر (غير منفذ يمثل فضاء المدينة)، لذلك على الباحث المتخصص أن يختار واقع المدينة عند اختيار تلك المدينة موضع للدراسة ، ولأجل ذلك يجب حساب مساحات استعمالات الأرض الحضرية جميعها، بما فيها فضاء المدينة التي تركت للتوسع المستقبلي للمدينة، كما موضح في خريطة (١٨) التي توضح واقع حال مدينة البصرة وبالمقابل تصميمها الأساسي ، إذ إن التصميم الأساسي ضم أراضٍ خارج مدينة البصرة وهي أراضي قضاء شط العرب وأراضي قضاء الزبير وأبي الخصب .

خريطة (١٨) مقارنة بين واقع مدينة البصرة مع تصميمها الأساسي



المصدر : مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، أطروحة دكتوراه ، الجزء الثاني ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، الصفحات (٢ و ٧٨).

٢. مشكلة اختيار عينة الدراسة (استمارة الاستبانة) (تم تناولها في الفصل الأول)

٣. مشكلة ترتيب الفئات الكثافية

إن مشكلة ترتيب الفئات الكثافية (الكثافة العامة ، والكثافة الحقيقية .. الخ أو المستويات الكثافية) لدى الباحثين في جغرافية المدن والسكان باتت من أهم المشكلات التي يعاني منها الباحثون في الجغرافية البشرية، نظرا لعدم وجود معادلة واضحة تبين هذا المفهوم ، وبالتالي فإن الباحثين يختارون مديات كثافية بشكل عشوائي دون الركون إلى المفاهيم العلمية التي اهتمت بهذا الموضوع .

إن تحديد أطوال الفئات (مدة الفئة) على الرمز الذي يعبر عن الفئة مثل (٢-١٠) ، ويعرف طول مدة الفئة أو حجمها بأنه الفرق بين الحد الأدنى الحقيقي والحد الأعلى الحقيقي للفئة ، لهذا يطلق تسمية طول الفئة أو حجم الفئة ^(١) ، ولأجل ذلك عند تحديد المديات الكثافية (أطوال الفئات المتساوية) يجب الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$\text{المدى} = \frac{\text{اعلى قيمة} - \text{اقل قيمة}}{\sqrt{\text{عدد القيم}}}$$

أن تكون طول الفئة واحدة لجميع الفئات ، بمعنى أن تتوزع حدود الفئة بشكل منتظم على مدى البيانات ، وهذا يعتمد على مدى القيم وعدد الفئات التي يتم اختيارها بحسب المعادلة الآتية ^(٢) ، فعلى سبيل المثال لدينا قطاعات مدينة البصرة ونحتاج استخراج الفئات الكثافية للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٠ ، كما يتضح من الجدول (٥١) ، وبحسب المعادلة آنفة الذكر :

ولغرض استخراج المديات الكثافية من خلال المعادلة آنفة الذكر :

الكثافة العامة لعام ١٩٩٧

أعلى قيمة = ٧٧,٩ ، أقل قيمة = ٢٠,٣ ، عدد الفئات ٦ وجذر ٦ = ٢,٤

نطبق المعادلة = ٧٧,٩ - ٢٠,٣ ÷ عدد الفئات = ٢,٤ ÷ ٥٧,٦ = ٢٤ (المدى لعام ١٩٩٧)

(1) M.r Spiegel , statistics. Mc Graw Hill Book Company ,New York,1970 , p : 27

(٢) محمود حسن المشهداني وعبد الرزاق محمد البطيحي ، الإحصاء الجغرافي ، مطبعة جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥.

الكثافة العامة لعام ٢٠٢٠

أعلى قيمة = ١٧٢,١ ، أقل فئة = ٧٨,٢ ، عدد الفئات ٦ وجذر ٦ = ٢,٤ ،
 تطبيق المعادلة = $١٧٢,١ - ٧٨,٢ \div \sqrt{\text{عدد الفئات}} = ٢,٤ \div ٩٣,٩ = ٣٩$ (المدى لعام ٢٠٢٠)
 وبناء على ما تقدم فإن الكثافة العامة لسكان مدينة البصرة للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٠ تكون
 على النحو الآتي :

جدول (٤٨)

الكثافة العامة في مدينة البصرة بحسب القطاعات للمدة ١٩٩٧-٢٠٢٠

ت	القطاع	المساحة / هكتار (*)	عدد السكان ١٩٩٧	الكثافة العامة نسمة هكتار لعام ١٩٩٧	عدد السكان ٢٠٢٠	الكثافة العامة نسمة هكتار لعام ٢٠٢٠
١	الخورة	١٧٢٠,٧	٩٤٤٩٧	٥٤,٩	١٩٠٠٠٥	١١٠,٤
٢	العشار	٨١٦,١	٦٣٥٥٦	٧٧,٩	١١٨٢٦٤	١٤٤,٩
٣	الرباط	١٨٢٧,٩	١٦٩٤٤٥	٩٢,٧	٣١٤٥٠٦	١٧٢,١
٤	المعقل	١٩٦٧,٤	١٠٤٢٦٨	٥٣	٢٠٨٩٩٨	١٠٦,٢
٥	القبيلة	١٩٧٠,١	٣٩٩٩٤	٢٠,٣	١٥٤٢٨٧	٧٨,٣
٦	الخليج العربي	٤٨٤٩,٥	١٨٤١٨٤	٣٨	٣٨٠٢٢٢	٧٨,٢
	المجموع	١٣١٥١,٧	٦٥٥٩٤٤	٣٣٦,٨	١٣٦٦٢٨٢	٦٩٠,١

(*) حسب مساحة كل قطاع برنامج نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS 10.2 وتم اعتماد المساحة نفسها للسنوات (١٩٩٧-٢٠٢٠)

- التعداد السكاني لعام ١٩٧٧ والإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٠

وبصورة عامة عند تحليل الفئات الكثافية بحسب التصنيف أعلاه يجب مراعاة أسباب انخفاض الكثافة أو ارتفاعها للمدة المذكورة، وحسب العوامل والأسباب التي أسهمت بذلك ، فمثلا انخفاض الكثافة يرجع إلى اتساع مساحة الحي السكني، أو انخفاض أعداد السكان فيه، أو حالة الحروب، أو تغيرات سياسية، أو عوامل تخطيطية، وغيرها من الأسباب، ولكل مدينة خصوصية أثرت في تباين الكثافة لمدها.

الكثافة العامة لعام ١٩٩٧ (المدى ٢٤)	الكثافة العامة لعام ٢٠٢٠ (المدى ٣٩)
الكثافة المنخفضة (٣٨ - ٦٢) نسمة/هكتار	الكثافة المنخفضة (لا توجد)
الكثافة المتوسطة (٦٣ - ٨٧) نسمة/هكتار	الكثافة المتوسطة (٧٨,٢ - ١١٧,٢) نسمة/هكتار
الكثافة المرتفعة (٨٨ - ١١٢) نسمة/هكتار	الكثافة المرتفعة (١١٧,٣ - ١٥٦,٣) نسمة/هكتار
	الكثافة المرتفعة جدا (١٥٦,٤ - ١٩٥,٤) نسمة/هكتار
الكثافة المنخفضة (٣٨ - ٦٢) تشمل قطاعات (الخليج العربي ، والمعدل ، والخورة ، والقبلة)	الكثافة المنخفضة (لا توجد)
الكثافة المتوسطة (٦٣ - ٨٧) : تشمل قطاع العشار	الكثافة المتوسطة (٧٨,٢ - ١١٧,٢) تشمل
الكثافة المرتفعة (٨٨ - ١١٢) : تشمل قطاع الرباط	القطاعات (الخليج العربي ، والقبلة ، والمعدل ، والخورة ،
	الكثافة المرتفعة (١١٧,٣ - ١٥٦,٣) ويشمل قطاع العشار
	الكثافة المرتفعة جدا (١٥٦,٤ - ١٩٥,٤) قطاع الرباط

٤. مشكلة تبويب الجداول أفقيا أم عموديا

إن عملية جمع البيانات وتبويبها بطريقة جدولية تسهل عملية تحليلها، واستخلاص نتائجها، وتساعد على فهم خصائصها ومدلولاتها، والكشف عن انتظامها وتتابعها، أو ترتيبها في مجموعات ترتبط بينها علاقات مكانية أو زمانية، تعد من أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في الجغرافية البشرية في الجامعات العراقية؛ لأنها تعتمد على نوع البيانات المستحصلة، والغرض المقصود من إيضاحها، والحقائق التي نريد إظهارها، وفي الواقع إن الجداول لا تقتصر مهمتها على عرض البيانات فحسب، بقدر ما تكون هناك خطوة سابقة ألا وهي تخزين البيانات بعد جمعها والتي تختلف من جدول لآخر، لأنها تجمع الأرقام أو النسب التي حصلنا عليها على حالها: (بيانات خام) أو مادة أولية، يرتبها الباحث الجغرافي فيما بعد بالترتيب والتنسيق والتصنيف وإعدادها لمرحلة التحليل. وبصفة عامة بعد القيام بهذه الخطوات كيف يتم تبويب الجداول أفقيا أم عموديا، بمعنى آخر متى يصح لنسب الظواهر الجغرافية (الجدولية) أن تترتب بشكل أفقي ومتى تترتب بشكل عمودي، ولأهمية الأمر دفعني الفضول في التحقق بهذا الموضوع المهم والأساسي للدراسات الأكاديمية، واستقراء العديد من الرسائل والأطاريح الجغرافية والاطلاع على الكتب التي تناولت هذا الموضوع، وبالتالي تم الخروج بقواعد ومعايير ينبغي الالتزام بها وعلى النحو الآتي :

أ - تبويب البيانات الجداول عمودياً

يتم تبويب البيانات المستحصلة من الجهات الرسمية أو المسوحات الميدانية أو أية مصادر أخرى في الجداول بشكل عمودي، عندما تكون الظاهرة الجغرافية ذات أرقام مطلقة حقيقية وليست مشتقة من استمارة الاستبانة (عينة محددة من منطقة الدراسة)، مثال ذلك عدد سكان لمدينة ما ، أو أحياناً يكون لدينا مجاميع لأعداد المنشأة الصناعية، أو أعداد العمال، أو عدد المؤسسات التجارية لمنطقة معينة^١، على شرط أن تكون الأرقام صادرة من جهة رسمية ومعتمدة، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا أعداد سكان العراق لعام ٢٠٢٠ ورغبنا بإظهار النسب الأعلى والأدنى بغية المقارنة، يكون استخراج النسب للجدول بشكل عمودي، وبعد ذلك ليصبح مجموع النسب (١٠٠%) * وحسب الجدول (٤٩) .

وهذا مثال آخر عن تبويب البيانات الجدولية بصورة عمودية، فإذا كانت لدينا بيانات رقمية مطلقة عن أعداد المحطات الغازية في العراق، وكميات الطاقة المنتجة، فيكون استخراج النسب للجدول بشكل عمودي بحسب الجدول (٥٠) .

جدول (٤٩)

عدد سكان العراق (نسمة) حسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٠

ت	المحافظة	عدد السكان	النسبة %	ت	المحافظة	عدد السكان	النسبة %
١	بغداد	٨٥٥٨٦٢٥	٢١,٣	١٠	كربلاء	١٢٨٣٤٨٤	٣,٢
٢	نينوى	٣٩٢٨٢١٥	٩,٨	١١	بابل	٢١٧٤٧٨٣	٥,٤
٣	البصرة	٣٠٦٣٠٥٩	٧,٦	١٢	الأنبار	١٨٦٥٨١٨	٤,٦
٤	ميسان	١١٧١٨٠٢	٢,٩	١٣	ديالى	١٧٢٤٢٣٨	٤,٣
٥	ذي قار	٢٢٠٦٥١٤	٥,٥	١٤	أربيل	١٩٥٣٣٤١	٤,٩
٦	المتن	٨٥٧٦٥٢	٢,١	١٥	كركوك	١٦٨٢٨٠٩	٤,٢
٧	القادسية	١٣٥٩٦٤٢	٣,٤	١٦	السليمانية	٢٢٧٧١٧٠	٥,٧
٨	النجف	١٥٤٩٧٨٨	٣,٩	١٧	واسط	١٤٥٢٠٠٧	٣,٦
٩	صلاح الدين	١٦٨٠٠١٥	٤,٢	١٨	دهوك	١٣٦١٢١١	٣,٤
		المجموع				٤٠١٥٠١٧٣	١٠٠

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، إسقاطات سكان العراق لعام ٢٠٢٠ .

(١) صفوح خير ، الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها ، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠ ،

جدول (٥٠)

كمية الطاقة المنتجة من المحطات الغازية لعام ٢٠١٥

المحافظة	عدد الوحدات العاملة	النسبة %	الطاقة المنتجة	النسبة %
بغداد	٥٣	٣٠,٤	١٠٠٥٣٨٩٥	٢٨,٨
بابل	٢٩	١٦,٧	٧٦٤٩٥٦٢	٢١,٩
كربلاء	٢	١,٢	١٢١٠٨٤٠	٣,٥
النجف	٨	٤,٦	٢٠٨٣٦٨٦	٦
صلاح الدين	٤	٢,٣	٠	٠
كركوك	٢٣	١٣,٢	٤٥٣٧١٤٩	١٣
نينوى	١٧	٩,٧	٠	٠
ميسان	٨	٤,٦	٧٣٤٣٧٠	٢,١
البصرة	٢٤	١٣,٨	٧٨٨٢١٨٧	٢٢,٦
ذي قار	١	٠,٦	٢٢٤٦٩٦	٠,٦
المنثى	١	٠,٦	١٣٧٣٧٤	٠,٤
القادسية	٤	٢,٣	٣٥٥٥١٦	١,١
المجموع	١٧٤	١٠٠	٣٤٨٦٩٢٧٥	١٠٠

المصدر : زينب عبد الزهرة جعفر، التوزيع الجغرافي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق لعام ٢٠١٥ باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، المجلد ٣١ ، العدد ٢٠٢٠ ، ص ١٢٥.

ب - تبويب بيانات الجداول أفقياً

يقع الكثير من الباحثين في جملة من الأخطاء غالباً ما يكون سببها عدم فهم تبويب البيانات الجدولية بالشكل الأمثل ، حيث أن الكثيرين يقعون في حيرة كيف يتم تبويب البيانات الجدولية بالشكل الصحيح، وبالتالي يتسنى لهم تحليلها وفق الأساليب العلمية ، ولغرض إزالة الغموض عن هذا الأمر نعطي القاعدة العلمية التي تنص على أن: ((جميع البيانات التي يتم الحصول عليها من استمارة الاستبانة يكون ترتيب الجداول فيها بصورة أفقية وليست عمودية))؛ لأنها جزء محدد من المجتمع وليس كل المجتمع، وبالتالي تعتمد على عينة أي بنسبة (٢٠% ، ٣٠% ، ١٠% ، ٢٠% وهكذا) ، ومن المؤكد أن عينة بعض الأحياء تكون مرتفعة جداً ، يقابلها عينات لأحياء سكنية منخفضة العينة، وبالتالي إن تفاوت حجم العينة ناجم من تفاوت أعداد استمارات الاستبانة الموزعة على أحياء المدينة أو منطقة الدراسة ، لذلك يجب أن تبويب البيانات الجدولية الناتجة عن استمارة الاستبانة بشكل أفقي، حتى نستطيع إجراء المقارنات بين الأحياء السكنية بالشكل الصحيح ، ولغرض تسليط الضوء نعطي بعض الأمثلة التطبيقية ،

فعلى سبيل المثال نأخذ عينة مجتمعية من التوزيع العددي للمطلقات بحسب عدد سنوات الزواج لمدينة شط العرب لعام ٢٠١٩ .

اتضح من الجدول (٥١) يتضح من التوزيع المكاني للمطلقات القاصرات ، نلاحظ أن أعلى معدل لسنوات الزواج التي عاشتها المطلقة القاصرة كانت من نصيب الفئة (أقل من سنة) بواقع (٤١,٣%)، إذ سجل أعلى نسبة في حي مركز الدفاع المدني بواقع (٦٢,٥%)، وأدنى نسبة سجلت في حي الشهداء وهي (٢٠%) ، في حين كان أدنى معدل لسنوات الزواج التي عاشتها القاصرة في زواجها هو للمدة (٣-٤) سنوات، ليسجل (٢٥,٥%)، وسجل أعلى نسبة في حي الأندلس بواقع (٥٥,٢%)، وأدنى نسبة في حي الغدير بواقع (١٠,٧%) .

جدول (٥١)

التوزيع العددي للمطلقات القاصرات حسب العينة لأحياء مدينة شط العرب

عدد سنوات الزواج لعام ٢٠١٩

ت	الحي السكني	عدد المطلقات القاصرات	أقل من سنة	%	١-٢ سنة	%	٣-٤ سنة	%
١	الجاحظ	٥٠	٢٨	٥٦	١٦	٣٢	٦	١٢
٢	الأندلس	٥٨	١٦	٢٧,٦	١٠	١٧,٢	٣٢	٥٥,٢
٣	كردلان	٢٥	٩	٣٦	١٠	٤٠	٦	٢٤
٤	كوت زعير	٢٠	٣	١٤,٢	١٤	٧١,٦	٣	١٤,٢
٥	الغدير	٢٨	١٥	٥٣,٦	١٠	٣٥,٧	٣	١٠,٧
٦	الزراعة والدواجن	١٢	٤	٣٣,٣	٦	٥٠	٢	١٦,٧
٧	الحيانية	٥	٣	٦٠	٢	٤٠	٠	٠
٨	الجامعة	١٦	٩	٥٦,٢	٣	١٨,٨	٤	٢٥
٩	العسكري	٨	٥	٦٢,٥	١	١٢,٥	٢	٢٥
١٠	مركز دفاع المدني	٤	٣	٧٥	١	٢٥	٠	٠
١١	الشهداء ١	٥	١	٢٠	٢	٤٠	٢	٤٠
١٢	قاطع الجيش	٥	٢	٤٠	٢	٤٠	١	٢٠
١٣	الشهداء والمهجرين	٧	٣	٤٢,٨	٣	٤٢,٨	١	١٤,٤
١٤	الموظفين	٦	٢	٣٣,٣	١	١٦,٧	٣	٥٠
١٥	الأكواد	٨	٣	٣٧,٥	٥	٦٢,٥	٠	٠
١٦	حي الجوادين	٢	١	٥٠	٠	٠	١	٥٠
	المجموع / المعدل	٢٥٩	١٠٧	٤١,٣	٨٦	٣٣,٢	٦٦	٢٥,٥

المصدر : مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التباين المكاني لظاهرة طلاق القاصرات في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٩ ، مجلة أبحاث

البصرة للعلوم الإنسانية ، العدد ١ ، المجلد ٤٦ ، كانون الثاني لسنة ٢٠٢١ ، ص ٢٥ .

وهذا مثال تطبيقي آخر مستوحى من استمارة الاستبانة يوضح حقيقة تبويب الجداول بصورة أفقية لأعداد الأسر في مدينة الديوانية، كما يظهر من الجدول (٥٢) .

جدول (٥٢)

عدد الأسر الساكنة في الوحدة السكنية في مدينة الديوانية حسب المراحل المورفولوجية

عدد الأسر المرحلة	أسرة واحدة		أسرتان		ثلاث أسر فأكثر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	عدد الاستمارات	%
الأولى	١٦	٧٦,٢	٤	١٩	١	٤,٨	٢١	١٠٠
الثانية	١٠١	٧٣,٢	٢٩	٢١	٨	٥,٨	١٣٨	١٠٠
الثالثة	٢٧٦	٦٨,٣	١٠٦	٢٦,٢	٢٢,٢	٥,٥	٤٠٤	١٠٠
المدينة / المعدل	٣٩٣	٦٩,٨	١٣٩	٢٤,٧	٣١	٥,٥	٥٦٣	١٠٠

المصدر : رعد عبد الحسين الغريباوي ، الوظيفة السكنية لمدينة الديوانية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٣ .

وهناك أمثلة لا حصر لها تعتمد بالدرجة الأساس على التبويب الأفقي المشار إليه آنفاً، باعتبار الدراسات الجغرافية قد أخذت عينة من المجتمع، وهي متفاوتة لأعداد استمارات الاستبانة بحسب الأحياء، وبالتالي فإن الحي السكني الذي حصل على أعلى عدد من استمارات الاستبانة ليس بالضرورة أن يتصدر المراتب الأولى لأعلى النسب وفق هذا التبويب (الترتيب الأفقي) .

٥. مشكلة تحليل الجداول في الدراسات الجغرافية

من استقراء واقع حال طلبة الدراسات العليا ولسنوات عديدة ، تبين أن الباحثين في حيرة كبيرة باختيار أنسب تحليل أو تفسير، للجداول الناتجة عن استمارة الاستبانة، أو تحليل الجداول الأخرى التي يحصلون عليها من المؤسسات الحكومية المختلفة ، ولأجل ذلك سوف نذكر تحليل لبعض الجداول المستخلصة من بعض الدراسات الميدانية وبعض الجداول المستوحاة من المؤسسات الحكومية، بغية إرشاد الباحثين نحو تحليل الجداول بشكل علمي دقيق وهي:

تحليل الجداول في الدراسات الميدانية

عادة ما يستخدم الباحثون في جغرافية المدن والسكان استمارة الاستبانة لغرض إكمال الجزء الأعظم من البيانات التي تستخدم في دراساتهم الأكاديمية، بعد تحويلها إلى جداول وأشكال وخرائط تسهم في سد الثغرة، ولاسيما النقص في بياناتهم البحثية ، إذ إن المتخصص في الدراسات الميدانية بعدما يحول استمارة الاستبانة يحتاج إلى تحليل وتفسير لهذه الجداول ، فعلى

سبيل المثال لدينا جدول للمستوى التعليمي في مدينة السماوة بحسب الجدول (٥٣)، ويكون تحليل الجدول على النحو الآتي :

يتضح من الجدول (٥٣) أن أرباب الأسر الذين لا يقرأون ولا يكتبون شغلوا المرتبة الأولى بواقع (٤٣٦ شخص) ونسبة (٣٠,٢%) من مجموع الأشخاص المشمولين بالعينة ، واحتلت نسبة الذين يحملون شهادة الابتدائية المرتبة الثانية بعدد (٢٩٥ شخص) ونسبة (٢٠,٤%) ، أما المرتبة الأخيرة فقد تمثلت ضمن فئة الذين يحملون شهادة البكالوريوس وهم (٩١ شخصا) بنسبة (٦,٣%) من المشمولين بالعينة ، وقد تباينت النسب بين النسب المذكورة آنفاً .

جدول (٥٣)

المستوى التعليمي لأرباب الأسر في مدينة السماوة لسنة ٢٠١٢

التحصيل العلمي	العدد	النسبة %
أمي	٤٣٦	٣٠,٢
يقرأ ويكتب	٢٧٠	١٨,٧
ابتدائية	٢٩٥	٢٠,٤
متوسطة	٩٧	٦,٧
إعدادية	١٣٤	٩,٣
دبلوم	١٢١	٨,٤
بكالوريوس	٩١	٦,٣
عليا	—	٠
المجموع	١٤٤٤	١٠٠

المصدر : ماهر ناصر عبد الله ، كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص ٧٧.

ونورد هذا المثال الآخر المشتق من الدراسات الميدانية لأعداد الأسر في مدينة البصرة لعام ٢٠١٦ ، إذ يتضح من الجدول (٥٤) أن أعلى معدل سجل لمهنة رب الأسرة في مدينة البصرة كان من نصيب (موظف حكومي) بواقع (٤٩,٥%) ، وكانت أعلى نسبة في حي الميثاق (٧٧,١%) ، وأدنى نسبة في حي بريهة (٢٥%) ، أما أدنى معدل للمهنة في مدينة البصرة فكان من نصيب (عاطل عن العمل) بواقع (١,٩%) ، وكانت أعلى نسبة في حي الشرطة وهي (٩,١%) ، وسجلت أدنى نسبة في حي الأصمعي وهي (١,٦%) .

ومن الجدير ذكره أن نصف مجتمع مدينة البصرة كما يتضح من العينة المبحوثة هم من شريحة الموظفين العاملين في جميع المؤسسات، نتيجة لتركز جميع المؤسسات الخدمية في المدينة، تليها مهنة كاسب بمعدل (٣٩,٣%) ، والمرتبة الثالثة للمتقاعدين (٩,٣%) ، وأدنى معدل كان من نصيب عاطل عن العمل بواقع (١,٩%) .

جدول (٥٤)

مهنة رب الأسرة بحسب الأحياء السكنية لمدينة البصرة لعام ٢٠١٦

ت	الحي السكني	مهنة رب الأسرة				ت	الحي السكني	مهنة رب الأسرة			
		موظف حكومي	مقاعدا	عاطل عن العمل	كاسر			موظف حكومي	مقاعدا	عاطل عن العمل	كاسر
١	الطوبة والنخيلة	٧٠	٥	٥	٢٠	٢٩	الكفءات	٧٠	٥	٥	٢٠
٢	خالد بن الوليد	٧٣,٩	١٧,٤	٠	٨,٧	٣٠	الرسالة	٧٣,٩	١٧,٤	٠	٨,٧
٣	الأكاديمية البحرية	٣٠	٠	٠	٧٠	٣١	الفرايدي	٣٠	٠	٠	٧٠
٤	القادسية	٤٦,٥	٢١	٢,٣	٣٠,٢	٣٢	عبيد بن غزوان	٤٦,٥	٢١	٢,٣	٣٠,٢
٥	الهادي	٥٧,٤	٦,٤	٠	٣٦,٢	٣٣	الصمود	٥٧,٤	٦,٤	٠	٣٦,٢
٦	الأبله	٦٠,١	٨,٥	٥,٧	٢٥,٧	٣٤	كوت الحجاج	٦٠,١	٨,٥	٥,٧	٢٥,٧
٧	الكرامة	٥٩,١	٩,١	٤,٥	٢٧,٣	٣٥	النصر	٥٩,١	٩,١	٤,٥	٢٧,٣
٨	المعتل	٦٩,٢	١٣,٥	١,٩	١٥,٤	٣٦	التميمية	٦٩,٢	١٣,٥	١,٩	١٥,٤
٩	ميناء المعتل	١٤,٤	٠	٥,٢	٨٠,٤	٣٧	الساعي	١٤,٤	٠	٥,٢	٨٠,٤
١٠	العامل	٦٢,١	٦,٩	٠	٣١	٣٨	العشار	٦٢,١	٦,٩	٠	٣١
١١	المحارب	٥١,٧	٢٠,٧	٣,٤	٢٤,٢	٣٩	المهلب	٥١,٧	٢٠,٧	٣,٤	٢٤,٢
١٢	الغدير / الكويبة	٧٥	١٦,٦	٠	٨,٤	٤٠	التحرير	٧٥	١٦,٦	٠	٨,٤
١٣	الأسانده	٦٠	٢٠	٠	٢٠	٤١	الجزائر	٦٠	٢٠	٠	٢٠
١٤	الشعلة	٣٠,٤	١٧,٤	٤,٤	٤٧,٨	٤٢	بريئة	٣٠,٤	١٧,٤	٤,٤	٤٧,٨
١٥	العباس	٣٩,٧	١٦,٢	٢,٩	٤١,٢	٤٣	الزهور	٣٩,٧	١٦,٢	٢,٩	٤١,٢
١٦	التأميم	٦٣,٦	١٨,٢	٠	١٨,٢	٤٤	الأمن الداخلي	٦٣,٦	١٨,٢	٠	١٨,٢
١٧	الموفقية	٥٠,٥	١١,٢	٤	٣٤,٣	٤٥	المهندسين	٥٠,٥	١١,٢	٤	٣٤,٣
١٨	السلام	٤١,٤	٨,٦	١,٧	٤٨,٣	٤٦	القبلة / الرشيد	٤١,٤	٨,٦	١,٧	٤٨,٣
١٩	الجمهورية	٦١,٨	١٠,٩	٠	٢٧,٣	٤٧	القائم	٦١,٨	١٠,٩	٠	٢٧,٣
٢٠	الأندلس	٥١,٣	٧,٧	٠	٤١	٤٨	البلديات	٥١,٣	٧,٧	٠	٤١
٢١	الزهراء	٤١,٧	٨,٣	٠	٥٠	٤٩	العباسي	٤١,٧	٨,٣	٠	٥٠
٢٢	الخضراء	٤٦,٥	٥,٢	٠	٤٨,٣	٥٠	صنعاء	٤٦,٥	٥,٢	٠	٤٨,٣
٢٣	الميثاق	٧٧,١	٥,٧	٠	١٧,٢	٥١	عمان	٧٧,١	٥,٧	٠	١٧,٢
٢٤	الرافدين	٤٣,٣	٥,٤	٥,٤	٤٥,٩	٥٢	القاهرة	٤٣,٣	٥,٤	٥,٤	٤٥,٩
٢٥	الشرطة	٢٧,٣	٠	٩,١	٦٣,٦	٥٣	الفيحاء	٢٧,٣	٠	٩,١	٦٣,٦
٢٦	الحسين / المربع	٣٢,٦	٦,٧	٣,٤	٥٧,٣	٥٤	المتنزه	٣٢,٦	٦,٧	٣,٤	٥٧,٣
٢٧	الجمعيات	٤٨,٤	١٢,٩	٠	٣٨,٧	٥٥	الربيع	٤٨,٤	١٢,٩	٠	٣٨,٧
٢٨	الأصمعي	٤٨,٨	٢١,٧	١,٦	٢٧,٩		المعدل	٤٨,٨	٢١,٧	١,٦	٢٧,٩

المصدر : مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS ، أطروحة دكتوراه ، الجزء الأول ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص ٧٠.

٦. مشكلة التوقعات المستقبلية للنمو السكاني والمساحي للمدن

لا تكاد دراسة متخصصة في جغرافية المدن والدراسات البشرية تخلو في أحد فصولها من التوقعات المستقبلية للنمو السكاني من جهة، والزيادة المساحية للمدينة قيد الدراسة من جهة أخرى، لكون التنبؤات المستقبلية واحدة من أهم المواضيع في الجغرافية البشرية، لكونها تعطي مؤشراً حقيقياً لما ستصبح عليه المدينة قيد الدراسة بعد (٥، ١٠، ٢٠) سنة القادمة، وهذا الأمر يوفر معلومات مهمة يستفيد منها مخططو المدن والجهات المعنية المتخصصة. وفي الحقيقة إن العراق يعد من البلدان غير المستقرة سياسياً حسب وصف الخبراء في هذا المجال، لذلك يجب أن يكون التنبؤ المستقبلي لمدة أقصاها (٥ - ١٠) سنوات فقط، ومن غير المرجح أن يكون التنبؤ لمدته لـ (٢٠) سنة القادمة، إلى جانب ذلك يوصي أصحاب المعرفة بضرورة استخدام معادلات رياضية ومعايير محددة، تستخدم في حساب التنبؤ المستقبلي لسكان المدينة قيد الدراسة، ومعايير أخرى تستخدم لمعرفة الحاجة المساحية المستقبلية للمدينة قيد الدراسة وحسب المثال الآتي:

أ- التوقعات المستقبلية لسكان مدينة بغداد للمدة ٢٠٢١-٢٠٣١

هناك حقيقة مهمة جداً يجب على الباحث الجغرافي أن يفهمها جيداً، ألا وهي أن التوقع المستقبلي يعتمد على معادلة التقديرات السكانية أدناه^(١):

$$\text{تقديرات السكان} = \frac{\text{معدل النمو السنوي } X \text{ عدد السكان سنة التعداد}}{100}$$

وبخصوص النمو السنوي لسكان المدينة يفضل أن يختار الباحث آخر سنة لمعدل النمو السنوي للمدينة، مثلاً (٣%) وهكذا، والأفضل من ذلك أن يختار تارة معدل نمو سنوي منخفض للمدينة لسنة معينة، وتارة أخرى يختار معدل نمو سنوي للمدينة مرتفع لسنة أخرى أو تعداد أو إسقاط سكاني، مثلاً (٢,٤% و ٣,٢%)، حتى يكون لدينا تقديرات متباعدة توضح بالإجمال عدد سكان المدينة المتوقع لسنة الهدف، وحسب المثال الآتي:

يتضح من الجدول (٥٥) التباين في استخراج التقديرات السكانية لمدينة بغداد للمدة ٢٠٢١-٢٠٣١، فإذا كان معدل النمو السنوي في مدينة بغداد لعام ٢٠٠٩ بواقع (٢,٦%)،

(١) عبد علي الخفاف ومخور الريجاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص ١٥٢.

في حين بلغ عدد سكان مدينة بغداد حسب التقديرات لعام ٢٠٢١ هو (٧٦٨٢١٣٦) مليون نسمة ، بمعدل نمو سنوي (٣,٤%) ، لذلك يمكن استخراج التنبؤات المستقبلية بالاعتماد على المعدلات السنوية ٢٠٢١-٢٠٠٩ والتي سجلت (٢,٦% و ٣,٤%) على التوالي .

جدول (٥٥)

التوقعات المستقبلية لسكان مدينة بغداد للمدة (٢٠٢١ - ٢٠٣١) حسب معدلات النمو السنوية البالغة (٢,٦% و ٣,٤%)

ت	السنة	عدد سكان المدينة حسب معدل النمو ٢,٦%	عدد سكان المدينة حسب معدل النمو ٣,٤%
١	٢٠٢١*	٧٦٨٢١٣٦	٧٦٨٢١٣٦
٢	٢٠٢٢	٧٨٨١٨٧١	٧٩٤٣٣٢٨
٣	٢٠٢٣	٨٠٨٦٧٩٩	٨٢١٣٤٠١
٤	٢٠٢٤	٨٢٩٧٠٥٥	٨٤٩٢٦٥٦
٥	٢٠٢٥	٨٥١٢٧٧٨	٨٧٨١٤٠٦
٦	٢٠٢٦	٨٧٣٤١١٠	٩٠٧٩٩٧٣
٧	٢٠٢٧	٨٩٦١١٩٦	٩٣٨٨٦٩٢
٨	٢٠٢٨	٩١٩٤١٨٦	٩٧٠٧٩٠٧
٩	٢٠٢٩	٩٤٣٣٢٣٤	١٠٠٣٧٩٧٥
١٠	٢٠٣٠	٩٦٧٨٤٩٨	١٠٣٧٩٢٦٦
١١	٢٠٣١	٩٩٣٠١٣٨	١٠٧٣٢١٦١

المصدر : المؤلف بالاعتماد على المعادلة الآتية :

وبعد استخراج أرقام الجدول أعلاه يمكن للباحث المقارنة بين معدلات الزيادة السكانية لمدينة بغداد بحسب معدلات النمو السنوية المختارة، وفق تحليل يناسب الزيادة السكانية من جهة، وربط ذلك بالمتغيرات والعوامل التي تسهم في الزيادة السكانية لمدينة بغداد، مثل تيارات الهجرة الوافدة، والزيادة السكانية المتنامية بفعل الولادات، وغيرها من العوامل الأخرى.

* سنة أساس حسب التقديرات السكانية لعام ٢٠٢١

ب- التقديرات المستقبلية للتوسع المساحي لاستعمالات الأرض في المدن تظهر الحاجة إلى معرفة التوسعات المستقبلية المساحية وفق معايير محددة صادرة من وزارة التخطيط، لذلك ينبغي على الباحثين والمختصين في الجغرافية البشرية ومن ضمنها جغرافية المدن عندما يرغبون بمعرفة الاحتياجات المستقبلية لاستعمالات الأرض اعتماد المعايير الموضحة في الجدول (٥٦) :

جدول (٥٦)

المعايير المساحية المعتمدة لاستعمالات الأرض الحضرية في المدن

استعمالات الأرض	المعيار المعتمد (م ^٢ / فرد)
السكني	٥٠
التجاري	٢,٢
الصناعي	٩,٣
النقل	٢٥
الترفيهية والخضراء	١٤
الخدمي	١٧,٥
العسكري	-
الزراعية والبساتين	-
فضاءات فارغة	-
المجموع	١١٧,٥

المصدر : وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، معايير التخطيط العمراني ، ٢٠٠٠ .

ولغرض فهم آلية التقدير المستقبلي للتوسع المساحي لاستعمالات الأرض في المدن، نأخذ المثال الذي يتعلق بدراسة التقدير المستقبلي لمدينة شط العرب للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)، وعلى النحو الآتي:

ج - التقدير المستقبلي لتوسع استعمالات الأرض الحضرية لمدينة شط العرب للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢٠^(١)

إن التوسع العمراني هو ظاهرة معروفة لجميع بلدان العالم النامي والمتقدم، بتأثير العديد من العوامل، ولهذا نجد أن مدينة شط العرب توسعت باتجاهات مختلفة، واحتلت المساحات الزراعية

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية المدن) ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣-٢٣٥ .

فضاء المدينة ، ولغرض إعطاء صورة واضحة عن التقدير المستقبلي كان لا بد من الاعتماد على أسس ومعايير تخطيطية محددة، حتى يتسنى لنا معرفة الاحتياجات المستقبلية من استعمالات الأرض حتى عام ٢٠٢٠ . علماً أن الدراسة اعتمدت على نمط النمو الأفقي لكل استعمالات الأرض، لأنه النمط السائد في المدينة.

يتضح من جدول (٥٧) إن الاستعمال السكني احتل مساحة (٣٥٥,٤ هكتاراً) بنسبة (٤٦,٧%) من مجمل مساحة المدينة ، لذلك فإن المدينة تحتاج إلى (٩٠,١ هكتاراً) لغرض تحقيق المعيار البالغ (٢٥٠ م^٢) ، وفيما يخص الاستعمال الصناعي فإن المساحة الحالية لعام ٢٠٠٩ بلغت (٥٠ هكتاراً) بنسبة (٦,٦%)، فإن المدينة ستحتاج عام ٢٠٢٠ بواقع (٤٥) هكتاراً إذا ما اعتمدنا على معيار التخطيط البالغ (٢٥ م^٢) . أما الاستعمال التجاري فقد شغل مساحة ٤,٦ هكتار لعام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٦% من مجموع مساحة المدينة، وأن المدينة بحاجة إلى ٨,١ هكتار حتى عام ٢٠٢٠ اعتماداً على المعيار التخطيطي البالغ ٢,٢ شخص، أي بزيادة مقدارها ٤ هكتار ، أما فيما يخص استعمالات الأرض الخدمية، فنجد أن الخدمات التعليمية شغلت مساحة (٤) هكتار عام ٢٠٠٩ بنسبة (٠,٥%) من مجمل مساحة المدينة ، وعند مقارنتها مع المعيار التخطيطي البالغ (٩,٣ م^٢) ، فإن المدينة ستحتاج لعام ٢٠٢٠ مساحة (١٦,٨ هكتاراً) ، أما بخصوص الحاجة المستقبلية لاستعمالات الأرض لأغراض النقل فقد شغلت المدينة عام ٢٠٠٩ مساحة ٥٠ هكتاراً بنسبة ٦,٦% من مجموع مساحة المدينة، ووفق المعيار التخطيطي البالغ ٢٥ م^٢ / شخص فإن المدينة سوف تحتاج إلى مساحة ٩٥ هكتاراً حتى عام ٢٠٢٠ بزيادة ٤٥ هكتاراً ، أما الاستعمال الإداري فقد بلغت مساحته ١٠,٢ هكتار بنسبة ١,٣% عام ٢٠٠٩ ، وسيحتاج إلى مساحة ١٥,٤ هكتاراً عام ٢٠٢٠ ، وفق المعيار التخطيطي البالغ ٢٢,٩ م^٢/شخص، أي بزيادة ٥,٢ هكتار عن ٢٠٠٩ ، وبالنسبة للاستعمال الترفيهي فقد سجل مساحة ٥,٥ هكتار عام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٨%، وسيحتاج عام ٢٠٢٠ إلى مساحة تقديرية هي ٣٠,٧ هكتاراً، أي بزيادة ٢٥,٢ هكتاراً وفق المعيار التخطيطي البالغ ١٤ م^٢/شخص، وهكذا الترتيب لنسب الخدمات في مدينة شط العرب للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢٠.

وبخصوص النسب المتبقية والمتمثلة بالبساتين الزراعية والمناطق المفتوحة ضمن التصميم الأساسي، فأغلبية أراضيها موزعة على شكل قطع سكنية تنتظر إشغالها من قبل مالكيها، والقسم الآخر من الأراضي الزراعية تنتظر زحف العمران عليها من جراء تفتيتها من قبل مالكيها ومن ثم بيعها، وبالتالي انحسار الرقعة الخضراء أو اختفائها كلياً حتى عام ٢٠٢٠.

جدول (٥٧)

استعمالات الأرض الحالية والمتوقعة لمدينة شط العرب حتى سنة ٢٠٢٠

٢٠٢٠			المعايير التخطيطية المعتمدة (٢م) للشخص (الواحد)	٢٠٠٩		السنة	
٦٨٧٦٤				٥٠٧٥٠		عدد السكان	
%	المساحة الكلية هكتار	المساحة هكتار وفقا للزيادة المتوقعة		%	المساحة هكتار	استعمالات الأرض	
٦٩,١	٤٤٥,٥	٩٠,١	٥٠	٤٦,٧	٣٥٥,٤	السكنية	
١٤,٨	٩٥	٤٥	٢٥	٦,٦	٥٠	النقل	
٣,٥	٢٣	١٤,٤	٩	١,١	٨,٦	الصناعية	
١,٣	٨,٦	٤	٢,٢	٠,٦	٤,٦	التجارية	
٣,٢	٢٠,٨	١٦,٨	٩,٣	٠,٥	٤	التعليمية	استعمالات الأرض الخدمية
٠,٧	٤,٤	٣,٢	١,٨	٠,١	١,٢	الصحية	
٢,٣	١٥,٤	٥,٢	٢,٩	١,٣	١٠,٢	الإدارية	
٤,٨	٣٠,٧	٢٥,٢	١٤	٠,٨	٥,٥	الترفيهية	
٠,٣	١,٧	٠,٢	٠,٠١٢٥	٠,٢	١,٥	الدينية	
-	-	-	-	٤٢,١	٣٢٠,٣	البساتين الزراعية والمناطق والمفتوحة	
١٠٠	٦٤٥,١	٢٠٤,١	١١٣,٢	١٠٠	٧٦١,٣	المجموع	

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية التخطيط العمراني ، أسس ومعايير التخطيط الحضري ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

(٢) تم استخراج التقدير المستقبلي لاستعمالات الأرض الحضرية من خلال المعادلة الآتية:

(عدد السكان في سنة الهدف - عدد السكان في سنة الأساس) × المعيار المعتمد لكل استعمال + مساحة الاستعمال في سنة الأساس). المصدر : يحيى عبد الحسن فليح الجياشي ، مصدر سابق ص ١٣٦ .

نستنتج مما تقدم أن مدينة شط العرب بحاجة إلى مساحة إضافية تقدر بـ (٢٠٤,١ هكتاراً) أي (٨١٦,٤ دونماً) حتى عام ٢٠٢٠، لتغطي الحاجة المستقبلية لاستعمالات الأرض التي ينبغي توفرها، وبالتالي سوف تتوسع المدينة على أراضيها الزراعية ويتم انحسارها هذا من جهة ، وعلى الأراضي المجاورة خارج حدودها من جهة ثانية لغرض تغطية حاجاتها المستقبلية من استعمالات الأرض، مما يستدعي تقليص أو اختفاء البساتين الزراعية ضمن نسيج المدينة

أو المناطق المجاورة للمدينة، على أثر زحف العمران عليها، وهذا ممكن مع وجود محاور الزحف العمراني والتي اختير أفضلها ترشيحاً للتوسع المستقبلي في (مزارع الببيان ، وقرية كوت الكوام ، ومزارع الاكوات) .

٧. مشكلة استخراج معدل النمو السنوي للسكان (تم تناولها في الفصل الأول)

٨. مشكلة استخراج أعداد سكان الأحياء السكنية بحسب الإسقاطات السكانية

مما لا شك فيه أن الباحثين في الجغرافية البشرية يواجهون مشكلة كبيرة وهي كيفية استخراج أعداد سكان الأحياء السكنية ضمن سنة الهدف (مدة الدراسة) ، إذ إن الإحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة التخطيط والجهات المرتبطة معها تعطي أرقام أعداد السكان وبيانات سكانية أخرى مأخوذة من التعدادات السكانية ، ومن الواضح أن تجري التعدادات السكانية في العراق كل (١٠) سنوات ، لكن بالمقابل لم يجر في العراق أي تعداد سكاني ضمن الموعد المقرر بعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ ، باستثناء الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ ، الذي أعطى بيانات سكانية إجمالية عن العراق، وبالتالي فهي بيانات رقمية شاملة غير تفصيلية لا ترتقى إلى مستوى التعداد السكاني المتعارف عليه، ولأجل ذلك نشأت لدينا مشكلة فحواها كيفية استخراج أعداد سكان مدينة معينة بحسب أحيائها ؟ وبالمقابل هي غير متوافرة لدى وزارة التخطيط والمؤسسات المرتبطة معها ، كونها تعطي إسقاطات سكانية إجمالية عن وحدات إدارية كبيرة ومتوسطة مثل: (إسقاطات سكانية للمحافظات ، وإسقاطات سكانية للأقضية والنواحي ، وإسقاطات سكانية إجمالية للمراكز الحضرية والمستقرات الريفية)، ومن هنا يدعونا الواجب إلى توفير صيغة معادلة تتيح للباحثين تطبيقها بغية تحديد أعداد سكان المدينة للسنة المراد دراستها، اعتماداً على بيانات تعداد سكاني سابق، أو على أقل تقدير اعتماداً على الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ وهي:

$$\text{الزيادة السكانية لكل حي سكني} = \frac{\text{عدد سكان الحي السكني لعام ٢٠٠٩} \times \text{مجموع سكان المدينة حسب الإسقاطات لعام ٢٠٢٠}}{\text{مجموع سكان المدينة لعام ٢٠٠٩}}$$

ولغرض تطبيق المعادلة نأخذ مدينة الزبير نموذجاً للدراسة ، إذ بلغ عدد سكان مدينة الزبير بحسب أحيائها السكنية لعام ٢٠٠٩ (٢٣٠٨٥٥) نسمة ، في حين بلغ عدد سكان المدينة بحسب الإسقاطات السكانية الرسمية الصادرة من وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٠ (٣١٦٧٣٧) نسمة ، لذلك نجري تطبيق المعادلة بحسب الجدول (٥٨) وعلى النحو الآتي:

جدول (٥٨)

أعداد سكان مدينة الزبير للمدة ٢٠٠٩-٢٠٢٠

ت	الحي السكني	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد السكان ٢٠٢٠
١	الآثار	٥٤٤٧	٧٤٧٣
٢	الشمال	١٥٩١٤	٢١٨٣٤
٣	الرشيدية/١	٥٣١٠	٧٢٨٥
٤	العرب/١	٧٢٦٣	٩٩٦٥
٥	العرب/٢	١٤٢٥٢	١٩٥٥٤
٦	العصرية والمعامل	٢٢٢٦٦	٣٠٥٤٩
٧	المريد القديم	٥٢٧٨	٧٢٤٢
٨	المريد الجديد	٦٥٥٣	٨٩٩١
٩	الفرهة والضويهرات	٩١٨٠	١٢٥٩٥
١٠	الكوت	١١٥٠٢	١٥٧٨١
١١	الرشيدية/٢	١٣٧٨	١٨٩١
١٢	الجمهورية/١	١٠١١٦	١٣٨٧٩
١٣	الجمهورية/٢	١٢١٢٩	١٦٦٤١
١٤	البناء الجهاز ودور الشهداء	٦٥٤٤	٨٩٧٨
١٥	الخطوة	٢٠٠٣	٢٧٤٨
١٦	الضباط	٣٨٤٧	٥٢٧٨
١٧	المعلمين والبلديات	٢٤٦١	٣٣٧٧
١٨	العسكري	١٧٦١٩	٢٤١٧٤
١٩	النريهمية	١٥٧٥٤	٢١٦١٥
٢٠	الشهداء	٢٧٤٣٨	٣٧٦٤٥
٢١	الحسين	١٢٩٧٢	١٧٧٩٨
٢٢	المزارع والمعامل	٦٢٩٧	٨٦٤٠
٢٣	الأمير	٩٣٣٢	١٢٨٠٤
	المجموع	٢٣٠٨٥٥	٣١٦٧٣٧

المصدر : بالاعتماد على

(١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، الخصر السكاني لمدينة الزبير لعام ٢٠٠٩ .

(٢) استخرجت أعداد السكان لكل حي لعام ٢٠٢٠ بحسب المعادلة آنفة الذكر .

٩. مشكلة استخراج أعداد الأسر لكل وحدة إدارية عند تعذر التعداد السكاني

من المتعارف عليه عند الديموغرافيين أن مصادر أعداد الأسر يمكن اشتقاقها من التعدادات السكانية التي تجري لبلد من بلدان العالم ، فبعض البلدان تجري تعدادات سكانية كل (٥) سنوات، مثل بعض بلدان الخليج العربي (في الكويت على سبيل المثال) ، وبلدان أخرى تجري كل (١٠) سنوات كما هو الحال في العراق الذي يعتمد تعداداته السكانية كل (١٠) سنوات ، لذلك أجريت في العراق تعدادات سكانية للأعوام (١٩٤٧ ، و ١٩٥٧ ، و ١٩٦٥ ، و ١٩٧٧ ، و ١٩٨٧ ، و ١٩٩٧) ، وبعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ حاولت الحكومة العراقية عبر قواتها الحكومية المتمثلة بوزارة التخطيط إجراء تعداد سكاني في عام ٢٠٠٩ وسخرت كل الإمكانيات المادية والدعائية واللوجستية لإنجاحه، بغية توفير قاعدة سكانية ومعلومات ديموغرافية تشمل كل سكان العراق وبحسب وحداته الإدارية ، لكن حدثت ظروف سياسية قاهرة مع إقليم كردستان انعكست على التخلي عن التعداد السكاني والاكتفاء بمحصّر عدد السكان لعموم العراق، لذلك أطلق تسمية (الحصر السكاني في العراق لعام ٢٠٠٩) ، وعليه خسر العراق أهم مورد إحصائي سكاني ديموغرافي كان له الأثر الأكبر في حالة تحقيقه ، لما للتعدادات السكانية من ارتباطات اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية تنعكس بشكل خاص على إعداد قاعدة بيانات عامة تحقق الرفاه الاجتماعي والأمني والسياسي لعموم سكان العراق . ومن الجدير ذكره أنه حاولت الجهات المعنية المتمثلة بوزارة التخطيط والمؤسسات ذات العلاقة إجراء تعداد سكاني لعام ٢٠١٩ لتحقيق تعداد سكاني لكل (١٠) سنوات ، لكن المحاولة باءت بالفشل نظراً لحالة العجز المالي في الموازنة العراقية من جهة ، ولتداعيات تنظيم داعش الإرهابي الذي احتل بعض محافظات العراق الشمالية، وبالتالي سخرت الحكومة العراقية كل الإمكانيات المالية واللوجستية لشراء السلاح ودفع رواتب المقاتلين من جهة ثانية ، وبالتالي استمرت وزارة التخطيط وتشكيلاتها منذ عام ٢٠٠٤ بإصدار التقديرات السكانية السنوية وما تلاها من سنوات لعموم المحافظات العراقية بحسب وحداتها الإدارية مبنية بالدرجة الأولى على معلومات مسحية لعينة من مناطق حضرية وأخرى ريفية ، وعلى الرغم من أهمية الإحصاءات السكانية المتمثلة بالتقديرات السكانية في مختلف المجالات المعرفية والإحصائية ، إلا إن ذلك لا يعني استغنائنا عن التعداد السكاني الذي لم يتحقق لحد الآن ، ولأجل ذلك عملت وزارة التخطيط على إعداد معادلة رياضية تتيح لنا معرفة تقريبية عن أعداد الأسر ، مبنية على أساس إعطاء رقم محدد يمثل كل أسرة ، وغالباً ما يكون (٥ او ٦ أو ٧ - فرد/ أسرة) بحسب معلومات مسحية ووفق التوزيع البيئي (حضر ، ريف) ، ولإعطاء مثال يوضح هذا المفهوم نأخذ مدينة علي الغربي ضمن محافظة ميسان إحدى المدن العراقية كمثال تطبيقي بحسب الجدول (٥٩) .

جدول (٥٩)

الأحياء السكنية وعدد السكان (٢٠٠٩-٢٠٢١) والأسر في مدينة علي الغربي لمحافظة ميسان

ت	الحي السكني	عدد السكان ٢٠٠٩	عدد السكان لعام ٢٠٢١	عدد الأسر لعام ٢٠٢١ حسب المعيار (٦)*
١	الصدر	٣٩٠٤	٥٧٩٢	٩٦٥
٢	الفخرية	٢٩٩٧	٤٤٤٦	٧٤١
٣	البتول	١٩٧٨	٢٩٣٤	٤٨٩
٤	القلعة	٣٧٧	٥٥٩	٩٣
٥	الفاطمية	١٦٠٠	٢٣٧٤	٣٩٦
٦	الحسين	٩٩١	١٤٧٠	٢٤٥
٧	الصادق	٢٦٩	٣٩٩	٦٧
٨	الكرار	٢٢٠	٣٢٦	٥٤
٩	الزهراء	١٥٤٨	٢٢٩٧	٣٨٣
١٠	الحكيم	٢٢٥	٣٣٤	٥٦
١١	الأمير	١٤٦٦	٢١٧٥	٣٦٢
	المجموع	١٥٥٧٥	٢٣١٠٦	٣٨٥١

المصدر :

- (١) وزارة التخطيط ، مديرية الجهاز المركزي للإحصاء السكاني في محافظة البصرة ، الحصر السكاني لعام ٢٠٠٩ .
- (٢) استخدم معيار (٦ فرد/ أسرة) لعام ٢٠٢١ استنادا على بيانات مسحية صادرة من وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء السكاني في محافظة ميسان ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢١ .

المصادر

المصادر

القرآن الكريم

المصادر باللغة العربية

الكتب

١. أحمد علي إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الخامسة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٥ .
٢. أحمد علي إسماعيل ، أسس جغرافية السكان (وتطبيقاته الجغرافية) ، الطبعة الثامنة مزيّدة ومنقّحة ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٨ .
٣. أحمد إبراهيم العلي ، تقوم السياسات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٨٠-١٩٩١ ، وزارة التخطيط ، بغداد ، ١٩٩٢ .
٤. إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، الطبعة الأولى ، دار الرسالة للطباعة ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٦ .
٥. ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء السادس ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٦. باسم عمر العثمان وعدنان عناد ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، الطبعة الأولى ، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢ .
٧. بشير إبراهيم الطيف وآخرون ، خدمات المدن ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٩ .
٨. جمال حمدان ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية والمنقّحة ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٨ .
٩. حمدي أحمد الديب ، العمل الميداني والأساليب الكمية في الجغرافيا البشرية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
١٠. الحر العاملي ، وسائل الشيعة (آل البيت) ، الطبعة الثانية ، الجزء الخامس ، ١٩٩٤ .
١١. حسن محمد زنكنة ، العشوائيات السكنية (دراسة في جغرافية المدن)، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٣ .
١٢. حاتم عاتب سعيد ، أحكام وقواعد المخاطر غير التجارية وانعكاسات الضمانات والعوائق الاستثمارية عليها ، دراسة مقارنة ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ .
١٣. خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن (نظريات - أساليب - معايير - تقنيات) ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ .
١٤. خالص حسني الأشعب وصباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .
١٥. خلف الله محمد ، الصحة البيئية في التخطيط الطي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٩٩ .
١٦. الدكتور الشيخ أحمد الوائلي ، من فقه الجنس في قنواته المذهبية ، الطبعة الأولى ، مطبعة أمير للطباعة والنشر ، قم المقدسة ، إيران ، ١٩٩١ .
١٧. رشود بن محمد الخريف ، جغرافية السكان (المفاهيم - الأساليب - التطبيقات) ، الطبعة الثانية منقّحة ومزيّدة ، دار المؤيد للطباعة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٨ .
١٨. رشود بن محمد الخريف ، التعداد السكاني (مفهومه - طريقة - تقويمه - استخداماته) ، الطبعة الأولى ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٣ .

١٩. رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٨-١٩٨١ ، البصائر للنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣ .
٢٠. سعيد عبدة ، جغرافية النقل (مغزاها وممراتها) ، الطبعة الأولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٧ .
٢١. صالح فليح حسن الهيتي ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ١٩٥٠-١٩٧٠ ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ .
٢٢. صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ .
٢٣. صلاح حميد حبش الجنابي ، التغير في استعمال الأرض حول المدينة العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ .
٢٤. صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضار أسس وتطبيقات ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
٢٥. صفوح خير ، الجغرافية (موضوعها ومناهجها وأهدافها) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٠ .
٢٦. صباح اسطفيان كجعة جي ، التخطيط الصناعي في العراق للمدة ١٩٢١-١٩٨٠ (أساليبه ، تطبيقاته ، وأجهزته) ، الجزء الأول ، دار الحكمة ، ٢٠٠٢ .
٢٧. صلاح الدين الشامي ، استخدامات الأرض (دراسة جغرافية) ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف الاسكندرية للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ .
٢٨. عصمت محمد الحسن ، معالجة الصور الرقمية في الاستشعار عن بعد ، كلية الهندسة ، مركز البحوث ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٧ .
٢٩. عبد الحمدي لطفي ، دراسات في علم السكان ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ .
٣٠. عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٧٧ .
٣١. عباس فاضل السعدي ، الفصل في جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٤ .
٣٢. عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٣٣. عباس فاضل السعدي ، دراسات سكانية في الجغرافية وعلم الديموغرافية ، الطبعة الأولى ، دار الواضح للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٦ .
٣٤. عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٨٠ .
٣٥. علي لبيب ، جغرافية السكان (الثابت والمتحول) ، الطبعة الثانية ، مطابع دار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤ .
٣٦. عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، العراق ، ١٩٨٦ .
٣٧. عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣ .
٣٨. عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٨٠ .
٣٩. عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافيا الصناعية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٣ .
٤٠. عبد الفتاح محمد وهيب ، في جغرافية العمران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٤١. عادل حسن ، إدارة الإنتاج ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٨ .
٤٢. عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، الجزء الثالث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣ .

٤٣. عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، الطبعة الثانية ، شركة المطبوعات المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٦ .
٤٤. علي سالم الشواورة ، جغرافية النقل وتطورها ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٣ .
٤٥. علي سالم الشواورة ، ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢ .
٤٦. علي محمد عبد المنعم حسن ، هندسة النقل والمرور ، مبادئ تخطيط النقل والمرور داخل المدن ، القاهرة ، دار الرتب الجامعية ، ١٩٩٤ .
٤٧. عثمان محمد غنيم ، معايير التخطيط (فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١١ .
٤٨. عثمان محمد غنيم وآخرون ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، دار المنهجية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٦ .
٤٩. عبد العزيز سلطان العنقري وعبد الحميد عبد الفتاح ، تخطيط الخدمات الصحية ، الطبعة الأولى ، جامعة الطائف ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٤ .
٥٠. عبد الرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١ ، الطبعة الأولى ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٧ .
٥١. عباس غالي داود الحديشي ، الخدمات الترفيهية لسكان مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .
٥٢. فوزي خليل البرازي ، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق ، بغداد ، ١٩٦٧ .
٥٣. فؤاد بن غضبان وفاطمة الزهراء بركاني ، مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري ، الطبعة الأولى ، دار المنهجية للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٦ .
٥٤. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، مطبعة دار النهضة العربية ، الطبعة الخامسة ٢٠٠٠ .
٥٥. كايد عثمان أبو صبحه ، جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١٠ .
٥٦. كامل كاظم الكناي " أساليب كمية في اختيار الموقع الصناعي " الدار الجامعية للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .
٥٧. محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، الطبعة الأولى ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٠ .
٥٨. محمد صالح ربيع ، جغرافية النقل الحضري (مبادئ وأسس) ، الطبعة الأولى ، دار المجلد لاوي للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٩ .
٥٩. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، الطبعة الأولى ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، العتبة العباسية المقدسة ، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية ، البصرة ، العراق ، ٢٠٢٣ .
٦٠. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) ، الطبعة الثانية المنقحة ، دار الفنون والآداب للطباعة والنشر والتوزيع ، البصرة ، العراق ، ٢٠٢٢ .
٦١. محمد الشاش ، الإدارة والتنظيم (المبادئ والأصول) ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ، ١٩٦١ .

٦٢. محمد أزهر سعيد السماك وآخرون ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق (دراسة تطبيقية لمدينة الموصل الكبرى لعام ٢٠٠٠)، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٥ .
٦٣. محمد أزهر السماك وآخرون ، جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار اليازوري للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٢٠ .
٦٤. مدحت محمد العزب ، المفاهيم الأساسية في إدارة الخدمات الصحية ، الطبعة الأولى ، دار سليل الفراعنة للنشر ، ٢٠٢٣ .
٦٥. محمد حسن إبراهيم مراد ، خدمات الرعاية الصحية وآليات تطويرها ، مجلة كلية الآداب بقنا ، العدد ٥٢ ، الجزء الثالث ، ٢٠٢١ .
٦٦. منتظر حسن ، الحق في الصحة في العراق (الهياكل الهشة والتحديات المتزايدة) ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ٢٠٢٣ .
٦٧. محمد أحمد شوق ، الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية في ضوء التوجهات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .
٦٨. محمود حسن المشهداني وعبد الرزاق محمد البطيحي ، الإحصاء الجغرافي ، مطبعة جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ .
٦٩. محسن عبد الصاحب المظفر ، تقنيات البحث المكاني وتحليلاته ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧ .
٧٠. محمد جاسم العاني ، الإدارة الحضرية واستخدام الأساليب العلمية ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا .
٧١. مقدم الشيباني ، واقع قطاع الصحة في العراق وسبل النهوض به ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠٢٢ .
٧٢. نعمان شحادة ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ .
٧٣. يحيى الفرغان وآخرون ، جغرافية العمران ، الطبعة الأولى ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٠ .

الرسائل والأطاريح الجامعية

١. أحمد بن رشدي بن عبد الرحمن طومان، تقويم المعايير التخطيطية للمساجد في مخططات التقسيمات الأرضية، رسالة ماجستير، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤ .
٢. إبراهيم حاجم لازم ، التحليل المكاني لكفاءة الخدمات المجتمعية في مدينة العمارة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ .
٣. جاسم شعلان الغزالي، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧ .
٤. جوني يوسف حنا ، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق للمدة ١٩٢٩-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .

٥. خالد حريميس العازمي ، العمران في دولة الكويت (دراسة في جغرافية التنمية) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٩ .
٦. حولة غريب فرج المالكي ، التوسع الحضري وأثره في تغير استعمالات الأرض الزراعية في مدينة بغداد ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
٧. رعد عبد الحسين الغريباوي ، الوظيفة السكنية لمدينة الديوانية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٣ .
٨. رنا مهدي سعد عبد الله السعدون ، الوظيفة الدينية في مدينة الزبير ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٢١ .
٩. رياض كاظم سلمان الجميلي ، تخطيط استعمالات الأرض الدينية في المركز التقليدي لمدينة كربلاء ، مجلة البحوث الجغرافية ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ٢٠١١ .
١٠. زين العابدين عزيز مزيد ، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة النجف الأشرف باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ .
١١. زيادة محمد شحادة ، أثر التصميم العمراني على تفعيل دور المساجد في قطاع غزة باستخدام GIS ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، الجامعة الإسلامية - غزة ، ٢٠١٠ .
١٢. صلاح حميد الجنابي ، الوظيفة التجارية لمدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ .
١٣. ضرغام خالد عبد الوهاب ، واقع توزيع الخدمات الصحية ومستويات كفاءتها في مدينة النجف الأشرف ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ .
١٤. عبد المهدي سليم المظفر ، الممارسات الحديثة لتخطيط المدن في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، ١٩٨٨ .
١٥. عبد المهدي سليم المظفر ، تطور ملكية الأراضي في البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، المحور الجغرافي ، ١٩٨٨ .
١٦. عبد الزهرة علي الجنابي ، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .
١٧. عبد الرحمن جري مردان ، تحليل جغرافي للنقل بالسيارات في مدينة الحلة (دراسة في النقل الحضري) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١١ .
١٨. عباس غالي داود الحديثي ، الخدمات الترفيهية لسكان مدينة البصرة (دراسة تحليلية جغرافية للمدينة وإقليمها) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .
١٩. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام RS-GIS ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ .
٢٠. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (دراسة في جغرافية المدن) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ .
٢١. محمد خالد أبو السعود ، النقل الحضري ودور النقل الموجه في استدامة تخطيط المدينة العمراني (مشاكل ومقترحات للتطبيق في مدينة غزة) ، كلية الهندسة ، الجامعة الإسلامية في غزة ، ٢٠١٩ .
٢٢. محمد لفته خلف ، تقييم كفاءة الشوارع الرئيسة للنقل بالسيارات في مدينة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٢ .

٢٣. محمد صالح ربيع العجيلي ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض لأغراض النقل في مدينة بغداد ، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥ .
٢٤. منى جمعة حميد البهادلي ، النظام القانوني للعتبات المقدسة في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ .
٢٥. منى ستار إبراهيم الزبيدي ، الكفاءة المكانية والوظيفية لاستخدامات الأرض التعليمية والدينية في مدينة تكريت ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، ٢٠٠٥ .
٢٦. نوال جمعة جابر الوزان ، التوزيع الجغرافي لمراكز الرعاية الصحية الأولية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .
٢٧. يحيى عبد الحسن فليح الجياشي ، النمو الحضري وأثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ .

الدوريات والأبحاث

١. إبراهيم حاجم لازم ، الكفاءة الوظيفية للخدمات الدينية في مدينة العمارة ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٨٦ ، لسنة ٢٠١٨ .
٢. أنس الجاد ، تحقيق مختلف في أول مسجد وضع في الأرض ، مجلة جامعة توكات غازي عثمان باسا لكلية اللاهوت ، المجلد السادس ، العدد ٢١١ ، لسنة ٢٠١٨ .
٣. أفراح إبراهيم شخحي وسماح إبراهيم ، التركيب الداخلي لمدينة الهاشمية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، ٢٠١٣ .
٤. الأزهر عزة وآخرون ، البنى التحتية (مفاهيم وأساسيات) ، مجلة المنهل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، الجزائر ، ٢٠١٨ .
٥. بان علي حسين المشهداني ، مشكلات النقل الحضري في العراق وآليات معالجتها ، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٢ .
٦. بهاء الدين محمد شهاب ، تقويم كفاءة الخدمات الصحية العامة في مدينة سامراء لعام ٢٠٢١ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٧ ، الجزء الأول ، ٢٠٢٣ .
٧. بشير إبراهيم الطيف وأريج بهجت أحمد ، النمو الحضري وانعكاساته السلبية على تنامي مشكلة الإسكان والعجز السكني في مدينة بغداد ، مجلة الأستاذ ، العدد ٢٢٤ ، المجلد الثاني ، ٢٠١٨ .
٨. حوراء عبد الكاظم عبد الله وأميرة محمد علي الأسدي ، تقييم كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٧ ، ٢٠١٩ .
٩. حسين جعاز ناصر ، واقع التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة الديوانية وكفاءتها لعام ٢٠٠٧ ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد ١١ ، العدد ٣ ، ٢٠٠٨ .
١٠. حسنين عادل صالح المحنة ، أسباب تدني المستوى العلمي للطلبة في المدارس الثانوية في العراق ((المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف دراسة مقارنة ، مجلة سر من رأى ، العدد ٢٨ ، لسنة ٨ ، ٢٠١٢ .
١١. حسام جبار الطيف ، التحليل المكاني للوظيفة التجارية في مدينة العامرية في محافظة الأنبار ، مجلة آداب الفراهيدي ، جامعة تكريت ، العدد الأول ، المجلد الثامن عشر ، نوفمبر ، ٢٠٢٣ .

١٢. خالد أحمد عبدان الحديدي وحسين علي حسين ، استعمالات الأرض الحضرية في مدينة العباسي ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، لسنة ٢٠١٣ .
١٣. خيرية علي حسن الشهابي ، التقويم المكاني للخدمات الترويحية في حي الحرازات في مدينة جدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوغرافية ، مجلة بنك المعرفة المصري ، العدد ٣٧ ، ٢٠٢٣ .
١٤. خالد طه عبد الكريم ، الأسس العلمية لتوطين المشاريع الصناعية ، مجلة ديالى ، العدد ٥٧ ، ٢٠١٣ .
١٥. خالد حردان مهنة ، تقييم واقع شبكة النقل في مدينة الفلوجة ، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد ٦١ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ .
١٦. رعد ياسين ، مدينة شط العرب ، دراسة في جغرافية المدن ٢٠٠٥ ، مجلة أبحاث البصرة ، المجلد ٣١ ، العدد (١) الجزء ١ .
١٧. رنا عبد الحسن جاسم، البنية التجارية لمدينة النجف الأشرف القديمة، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد الثاني عشر، جامعة الكوفة، كلية الآداب ، ٢٠٠٩ .
١٨. رافد موسى حسون ، الخدمات الدينية في مدينة الديوانية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد السابع عشر، العدد ٤٤ ، ٢٠١٤ .
١٩. رافد موسى عبد حسون ورغد عبد الحسين حمزة ، التوزيع المكاني للخدمات الصحية في مدينة عفك العراقية وكفاءتها الوظيفية ، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٨ .
٢٠. رافد إبراهيم خليل وعباس فاضل وعلاء الدين محمد حمدان ، تحديات الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، ٢٠٢١ .
٢١. زين العابدين عزيز وعبد الصاحب البغدادي ، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة النجف الأشرف باستخدام GIS ، مجلة آداب الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ١٦ ، ٢٠١٣ .
٢٢. سلمان مغامس عبود وعمار عبد الجبار ، كفاءة الخدمات الترفيهية في مدينة البصرة ، مجلة أوروک ، العدد الأول، المجلد العاشر ، المجلد ١٠ ، العدد ١٨ ، ٢٠١٧ .
٢٣. سماح صمد علي وهيو صادق سليم ، تحليل الكفاءة الوظيفية للحدائق العامة والمتنزهات في مدينة كركوك ، مجلة آداب الفراهيدي ، المجلد ١٢ ، العدد ٤٢ ، حزيران ، ٢٠٢٠ .
٢٤. سوسن صبيح حمدان ، المساحات الخضراء ودورها في تحسين بيئة المدينة (بغداد أمودجاً) ، مجلة كلية التربية الجامعة المستنصرية ، العدد السادس ، ٢٠١٧ .
٢٥. سارة حنفي حسن وجمال باقر مطلق ، أثر الكثافة في السكن المستدام (دراسة تطبيقية في مدينة بغداد — محلة ٨١٧ البياع أنموذجاً) ، مجلة المخطط والتنمية ، المجلد ٢٨ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣ .
٢٦. صلاح حميد الجنابي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، مركز المدينة الاقتصادي، دائرة المركب الحضري، مجلد ١٦، مطبعة العاني، ١٩٨٥ .
٢٧. صفاء حميد مزبان وأريج بمحت أحمد ، تحليل جغرافي للخدمات الترفيهية في مدينة الدواية ، مجلة نسق ، مجلد ٣٦ ، العدد ٧ في ٣٠ كانون الأول ، ٢٠٢٢ .

٢٨. صباح حسن علي وحسين جعاز ناصر ، واقع الخدمات الصحية في مدينة السماوة وكفاءة توزيع مؤسساتها ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ١٤٤.
٢٩. علي لفته سعيد وإيمان عبد الحسين شعلان ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٢.
٣٠. عبير عدنان خلفه الخزاعي ، التحليل المكاني لقيمه أسعار الأراضي في مدينة الديوانية ، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع ، العدد ٥٦ ، ٢٠٢٠ .
٣١. عامر عبد زيد الوائلي ، دراسة في مفهوم المكان المقدس (مشهد الإمام علي - عليه السلام أمودجاً) ، مجلة العقيدة ، العدد ٢٣ ، ٢٠٢٢.
٣٢. عمران بندر مراد ، التوزيع المكاني للمناطق الصناعية حول مدينة بغداد منطقة عويريج الصناعية دراسة حالة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٠٧.
٣٣. علي طاهر تركي ، الواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق ١٩٠٠-١٩٣٢ ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ٢٠١١ .
٣٤. عباس فاضل عبيد ، مشكلات النقل الحضري في مدينة الناصرية الأسباب والحلول ، مجلة جامعة ذي قار للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٠ ، العدد ١١ ، ٢٠٢٠.
٣٥. عبد الجليل عبدالوهاب ، واقع مؤشرات التركيب العمري والنوعي لسكان محافظة ميسان لعام ٢٠١٧ ومستقبلها لعام ٢٠٣٠ ، مجلة أورو ، العدد الأول ، المجلد ١١ ، ٢٠١٨.
٣٦. فلاح خلف علي الربيعي ، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للمدة ١٩٧٥-١٩٩٠ ، مجلة ميونخ الإنسانية ، العدد ٨٣٣١ ، ٢٠٠٨.
٣٧. فضل إبراهيم الاحواد ، النقل العمود الفقري للاقتصاد ، مجلة الثقافة العربية ، العدد ٣ ، ليبيا ، ١٩٩٢.
٣٨. كزنك خالد كريم ، تحليل الخدمات الصحية في المستشفيات الرئيسة في مدينة أربيل للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥) ، المجلد ٨ ، العدد ١٦ ، ٢٠١٦ .
٣٩. كفاح صالح الأسدي وصفاء مجيد ، تحليل جغرافي للوظيفة التجارية لمدينة النجف القديمة ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٥٩ ، ٢٠١١ .
٤٠. مرتضى مظفر سهر ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفاو لعام ٢٠١٨ (دراسة في جغرافية المدن) ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٨٧ ، ٢٠١٩.
٤١. مرتضى مظفر سهر الكعبي وإبراهيم حاجم ، الكفاءة الوظيفية للخدمات الصحية في مدينة القرنة ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية ، العدد ٤١ ، ٢٠٢١ .
٤٢. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، الكفاءة المكاني للمدارس الأهلية في مدينة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٩١ ، ٢٠٢٠.
٤٣. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية في مدينة شط العرب لعام ٢٠٢٠ ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي العاشر لمركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة بالتعاون مع الشركة العامة لموانئ العراق ، المجلد الرابع ، المحور الجغرافي ، ٢٠٢١.

٤٤. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد الملائمة المكانية للخدمات التعليمية في مدينة الهارثة ، مجلة آداب البصرة ، العدد ١٠٣ ، آذار ، ٢٠٢٣ .
٤٥. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفاو لعام ٢٠١٨ (دراسة في جغرافية المدن) ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٨٧ ، ٢٠١٩ .
٤٦. مرتضى مظفر سهر الكعبي وسلمان مغامس عبود ، الإقليم الوظيفي للخدمات الصحية في مدينة الزبير لعام ٢٠٢٠ ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٩٦ ، المجلد الثاني ، ٢٠٢١ .
٤٧. مرتضى مظفر سهر الكعبي وآخرون ، التباين المكاني لقيم الأراضي السكنية في مدينة الهارثة ، مجلة ديبالى للبحوث الإنسانية ، العدد (١٠٠) ، المجلد ٢ ، حزيران ، ٢٠٢٤ .
٤٨. مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التباين المكاني لظاهرة طلاق القاصرات في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٩ ، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، العدد ١ ، المجلد ٤٦ ، كانون الثاني ، لسنة ٢٠٢١ .
٤٩. مرتضى مجيد مهدي وعامر راجح نصر ، تقييم واقع استعمالات الأرض الحضرية واتجاهاتها المكانية في مدينة المدحتية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ ، ٢٠٢٠ .
٥٠. محمد الخزامي عزيز وعجيل تركي الظاهر ، التحليل المكاني لشبكة النقل الحضري في مدينة الكويت ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٣ .
٥١. محمد علي مرزا ، مشكلة السكن في مدينة بغداد ، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل ، العدد ١٦ ، حزيران ، ٢٠١٤ .
٥٢. محمد علي مرزا ، الفضاءات المكشوفة ودورها في المناطق السكنية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٣٦ ، بغداد ، ١٩٩٧ .
٥٣. ميسون علي حسين ، الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة لمجلس محافظة بابل) ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد ٤ ، المجلد ٢٤ ، ٢٠١٦ .
٥٤. مروة سيوييه حامد ونحلة إيهاب ، سياسات التعامل مع أنماط استعمالات الأراضي الإدارية بالمدن الكبرى (دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى) ، مجلة العلوم الهندسية ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، المجلد ٥١ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٣ .
٥٥. محمد عرب الموسوي وطه مصحح الخزرجي ، أهمية المساحات الخضراء وتوزيعها ونظم تصميمها في المدن (مدينة العمارة أنموذجاً) ، مجلة وميض الفكر ، أيلول ، ٢٠٢٠ .
٥٦. محمد عبد الغني سطم وعلي عجيل وهيب ، النمو الحضري وأثره على استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البحر الكبير لعام ٢٠٢٢ ، مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية ، العدد ٣ ، الجزء ٢ ، حزيران ، ٢٠٢٤ .
٥٧. فراس سامي عبد العزيز القطراني ، العجز السكاني في مدينة الزبير والحاجة المستقبلية ، مجلة دراسات البصرة ، العدد ١٨ ، السنة التاسعة ٢٠١٤ .
٥٨. نزهة يقطان الجابري ، المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية (دراسة نقدية) ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد ٣٧ ، ٢٠١١ .
٥٩. نشوان شكري عبد الله ، تحليل تطور استعمالات الأرض الحضرية في مدينة دهوك ، مجلة التربية والعلم ، المجلد ١٥ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٨ .

٧٢. هاشم نعمة فياض ، نمو سكان المناطق الحضرية في العراق وآثاره الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة عمران ، العدد ٤١ ، المجلد ١١ ، ٢٠٢٢ ،
٧٣. هديل محمود الفرساوي وآخرون ، نموذج مقترح لتصنيف ومعدلات الخدمات الإدارية بالمدن المصرية ، مجلة البحوث الهندسية ، العدد ١٧١ ، لسنة ٢٠٢١ .
٧٤. هدى مظهر دايج ورجاء أحمد حسن ، تباين معدلات الكثافة السكانية في مدينة بني سعد لعام ٢٠١٨ ، مجلة ديالى ، العدد ٨٤ ، ٢٠٢٠ .
٧٥. يونس هندي عليوي و مازن عبد الرحمن ، استراتيجية توزيع استعمالات الأرض في مدينة الخالدية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٤٧ ، العدد ٢ ، ملحق ٢ ، ٢٠٢٠ .
٧٦. يونس هندي عليوي وعبد العزيز خضر ، الكفاءة الوظيفية لاستعمالات الأرض الدينية في مدينة كركوك ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، المجلد ١٧ ، العدد ٤ ، كانون الأول ٢٠٢٠ .

المطبوعات والتقارير الرسمية

١. أمانة العاصمة ، تقرير التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد حتى سنة (٢٠٠٠) ، آب ، ١٩٧٣ .
٢. المملكة العربية السعودية ، وزارة الشؤون البلدية والقروية ، دليل المعايير التخطيطية للخدمات ، ٢٠٠٥ .
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ، نيويورك .
٤. جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري ، ٢٠١٠ .
٥. جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ .
٦. الجمهورية العراقية وزارة الداخلية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، لواء البصرة ، المجموعة الإحصائية ، لتسجيل السكان عام ١٩٥٧ .
٧. جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، شعبة الدراسات ، كراس معايير الإسكان الحضري ، ٢٠١٧ .
٨. جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، السياسة الصحية الوطنية للمدة ٢٠١٤-٢٠٢٣ ، كانون الثاني ، ٢٠١٤ .
٩. جمهورية العراق ، وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة ، دائرة الإسكان ، معايير الإسكان الحضري والريفي في العراق ، كانون الثاني ، ٢٠١٨ .
١٠. جريدة الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، قانون التأمين الصحي ، العدد ٤٦٤ .
١١. جمهورية العراق ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، بلدية الزبير ، قسم التخطيط والمتابعة ، خريطة مدينة الزبير ، مقياس الرسم ١/٢٠٠٠٠ .
١٢. الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، قسم الإسكان والمستوطنات البشرية ، أسس ومعايير مباني الخدمات العامة ، بغداد ، ١٩٧٧ .
١٣. منتدى الرياض الاقتصادي ، تطوير النقل داخل المدن في المملكة العربية السعودية (نحو تنمية اقتصادية مستدامة) ، الدورة الخامسة ، ٢٠١١ .
١٤. مديرية بلدية قضاء شط العرب ، شعبة تنظيم المدن ونظم المعلومات الجغرافية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .
١٥. المديرية العامة لتربية البصرة ، التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء التربوي ، بيانات غير منشورة للسنة الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠ .

١٦. وزارة التخطيط ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٣ .
١٧. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، أسس ومعايير التخطيط الحضري ، بغداد ، ١٩٧٧ .
١٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات ، إحصاءات سيارات القطاع الخاص المسجلة في مديرية المرور العامة للمدة ٢٠١١-٢٠٢٠ .
١٩. وزارة الإسكان ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية ، المجلد الأول ، الخدمات التعليمية ، ٢٠١٤ .
٢٠. وزارة التربية ، المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف ، قسم التخطيط التربوي ، ٢٠١٠-٢٠١١ .
٢١. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية التخطيط العمراني ، أسس ومعايير التخطيط الحضري ، بغداد ، ٢٠٠٤ .
٢٢. وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، معايير التخطيط العمراني ، ٢٠٠٠ .
٢٣. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ضوابط معايير تصميم وصيانة المساجد في ليبيا ، ٢٠١٤ .
٢٤. دائرة صحة القرنة - شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١ .

المصادر باللغة الإنجليزية

1. Adel Abdullah Al-Khattab , Basra City (A study in Urban Geography , University of London.1972.
2. Brian Berry, Central future of Urban Commercial Structure London,1971.
3. John Clarke, Population Geography ,2nd,Edition ,Pergamum Press . oxford .Great .Britain.1972.
4. Geoffry Jelli, "Landscape of Man", London , Thames and Hudson 1987.
5. I. coodman William, " Principles and Practice of Urban Planning " Washington Urban Institute, 1968.
6. James H.Ohnson , Urban Geography , 2nd Edition , printed in Great Britain by Willian Clowes . Sons Limited , London , 1972.
7. Mr Spiegel , statistics. Mc Graw Hill Book Company ,New York,1970.
8. Rupesh Gupta, The Pattern if Urban , Environment and Urbanization ,Asia , Los Angles ,5 , (1) ,2014.
9. Raymond ,E.Murphy,The American city ,an Urban Geography ,MCGraw , Hill , inc,Newyork,USA,1971
10. Raymond E. Murphy, The American Urban Geography ,New York ,Macgrow ,Hill book Co. 1966.

11. United Nation ,world urbanization, prospects,1992,rev. table , A .1 .p.74 , New York , 1994
12. UN , DESA. World Population Prospects , 2022
13. Wingo Lowdon, " Cities and Space", The Future Use of Urban, New York, Pergamon, 1963.

مصادر الإنترنت

١. دولة الكويت ، الإدارة المركزية للإحصاء السكاني ، ورقة عمل عن تجربة الكويت في تنفيذ تعداد السكن والمسكن ٢٠١١ ، ص ٥ ، رابط المقالة:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/3-8_0.pdf
٢. بحث موجود على الرابط:
https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdoc_12_10536_1662.docx
٣. بحث منشور على الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com> .
٤. ضرغام الاجودي ، جذور مشاكل القطاع الصحي في العراق ، مقالة منشورة على الموقع:
<https://www.alajwady.com/76767>
٥. مصعب الألوسي ، النظام الصحي في العراق (علامة أخرى على دولة متداعية) ، تحليل سياسي منشور على الموقع:
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alnzam-alshy-fy-alraq-lamt-akhry-ly-dwlt-mtdayt>
٦. التصنيف الدولي للقطاع الصحي بحسب دول العالم ، الإنترنت على الموقع: <https://www.aljazeera.net>
٧. الإنترنت على الموقع: www.mapsofworld.com
٨. بحث منشور على الإنترنت الموقع: <https://openknowledge.fao.org>
٩. جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ منشور على الموقع الإلكتروني: <https://investpromo.gov.iq/wp-content/upload>
١٠. جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦ منشور على الموقع الإلكتروني: <https://investpromo.gov.iq/wp-content/upload>
١١. بحث منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/ebusines>
١٢. مجموعة فتاوي السيد علي السيستاني ، فصل ما يحرم على الجنب ، منشور على الموقع الإلكتروني:
<https://www.sistani.org/arabic/book/22/1698>
١٣. مركز الأبحاث العقائدية ، تاريخ الحسينيات وسبب إنشائها ، مقال متوفر على الموقع:
<https://aqaed.net/faq/703>
١٤. بحث منشورة على الموقع: <http://www.aqaed.com/faq/703>
١٥. مقال عنوانه المقبرة متوفر على الموقع: <https://islamic-content.com/dictionary/word/9871/ar>

السيرة العلمية للمؤلف

الأستاذ المساعد الدكتور : مرتضى مظفر سهر الكعبي - مواليد ١٩٧٨ - العراق - البصرة

التخصص : الجغرافية البشرية ونظم المعلومات الجغرافية

شهادة البكالوريوس : كلية الآداب - جامعة البصرة - ٢٠٠١

شهادة الماجستير : كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة البصرة - ٢٠١٣

شهادة الدكتوراه : كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة البصرة - ٢٠١٧

الكتب المنشورة :

(١) جغرافية المدن (منهج - أسس - تطبيقات) لعام ٢٠٢١

(٢) التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام RS-GIS لعام ٢٠٢٣

(٣) استعمالات الأرض الحضرية بين النظرية والتطبيق لعام ٢٠٢٤

البحوث المنشورة : العدد (٣٠) بحثاً في اختصاص البشرية ونظم المعلومات الجغرافية

١. استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد الملائمة المكانية للخدمات التعليمية في مدينة الهارثة.
٢. استخدام تقنيتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في مراقبة تغيرات الغطاء النباتي لمحافظة البصرة للمدة ١٩٧٣-٢٠٢٠.
٣. دور نظم المعلومات الجغرافية في إنتاج نموذج الارتفاع الرقمي لمحافظة ميسان.
٤. توظيف تقنيات التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية في تصنيف التغيرات المساحية لمنطقة هور الحمار للمدة ١٩٧٣-٢٠٢٣.
٥. تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في التحليل الكمي لمراكز الدفاع المدني في مدينة البصرة.
٦. التحليل الكمي للحوادث المرورية في مدينة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
٧. الكفاءة المكانية للمدارس الأهلية في مدينة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
٨. المتغيرات السكانية لمدينة شط العرب وأثرها على الزحف العمراني على الأراضي المجاورة ٢٠١٣ .
٩. التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧-٢٠١٦ .
١٠. التغيرات المستقبلية المقترحة لاستعمالات الأرض الحضرية وفق منظور استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها.
١١. التحليل المكاني للعنوسة في مدينة شط العرب وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام ٢٠١٧.
١٢. ظاهرة البطالة في مدينة شط العرب وسبل معالجتها لعام ٢٠١٧.
١٣. التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة الفاو لعام ٢٠١٨ دراسة في جغرافية المدن.
١٤. الأزمة المائية في محافظة البصرة - أسبابها وآثارها وسبل معالجتها -نهر شط العرب أنموذجاً.
١٥. الملامح المكانية لظاهرة المخدرات في مدينة الناصرية وتأثيراتها وسبل معالجتها لعام ٢٠١٨ .
١٦. الحلول التطبيقية لمعالجة السكن العشوائي في مدينة البصرة.
١٧. التباين المكاني لظاهرة طلاق القاصرات في مدينة شط العرب لعام ٢٠١٩.
١٨. الملامح الجغرافية للهيمنة الحضرية لمدينة العمارة على مدن محافظة ميسان .
١٩. تقييم كفاءة الخدمات التعليمية في مدينة شط العرب لعام ٢٠٢٠.
٢٠. الإقليم الوظيفي للخدمات الصحية في مدينة الزبير لعام ٢٠٢٠.
٢١. الكفاءة الوظيفية للخدمات الصحية في مدينة القرنة.
٢٢. واقع البيوت التراثية في مدينة البصرة وسبل الحفاظ عليها .
٢٣. تحليل جغرافي لحالات الزواج والطلاق المسجلة في محافظة البصرة للمدة ٢٠١٥-٢٠١٩.
٢٤. الأهمية المكانية للكتليات الأهلية في مدينة البصرة وبعدها الإقليمي .
٢٥. التباين المكاني لظاهرة الانتحار في محافظة ذي قار.
٢٦. الإقليم الوظيفي لخدمات التعليم الجامعي في مدينة البصرة.
٢٧. مؤشرات الفقر في مدينة أبي الخصيب لعام ٢٠٢٢ .
٢٨. التباين المكاني لقيم الأراضي السكنية في مدينة الهارثة.

29. Urban growth and its impact on the housing problem (the city of AL- Amarah as a model)

30. The phenomenon of drug abuse among adolescents and youth in the city of Nasiriyah and ways to treat it in 2020

استعمالات الارض الحضرية بين النظرية والتطبيق

المؤلف في سطور



- الاستاذ المساعد الدكتور : مرقش مظهر سهر الكعبي من مواليد ١٩٧٨ البصرة - العراق
- حصل على شهادة البكالوريوس في الجغرافيا من كلية الاداب - جامعة البصرة عام 2001
- حصل على شهادة الماجستير في جغرافيا البشرية من كلية التربية - جامعة البصرة عام 2013
- حصل على شهادة الدكتوراه في جغرافيا البشرية من كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة البصرة عام 2017
- نشر المؤلف أكثر من (30) بحثاً في شتى المجالات البشرية ونظم المعلومات الجغرافية GIS والاستشعار عن بعد RS
- حالياً عضو هيئة التدريس في قسم الجغرافية - كلية التربية للبنات - جامعة البصرة
- نشر المؤلف (3) كتب في اختصاصات الجغرافية البشرية ونظم المعلومات الجغرافية :
- ١- جغرافية المدن (منهج - اسس - تطبيقات) لسنة 2021
- ٢- التحليل المكاني لتغير استعمالات الارض السكنية في مدينة البصرة باستخدام GIS - RS لسنة 2023
- ٣- استعمالات الارض الحضرية بين النظرية والتطبيق لسنة 2024



9 789922 667744

دار الفنون والأدب
للطباعة والنشر والتوزيع
العراق - البصرة

www.daralfunoon.net Mob: 07721012287



@Ta_Funun



دار الفنون والأدب
للطباعة والنشر والتوزيع



07721012287



Dar_alFunoon